التاريخ المعاصر
أوروبا

من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية



دكتور عبد العزيز سليمان نوار
دكتور عبد المجيد نعنعي

دار النهضة العربية

التاريخ المعاصر
أوروبا

من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية

التاريخ المعاصر

أوروبا

من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية

تأليف

دكتور عبد العزيز سليمان نوار و دكتور عبد المجيد نعنعي

دار النهضة العربية

رقم الكتاب :1933
اسم الكتاب :التاريخ المعاصرأوروبا
المؤلف :د. نوار ـ د. نعنعي
الموضوع :تاريخ
الطبعة :جديدة
سنة الطبع :2014م. 1435هـ
القياس :17 × 24
عدد الصفحات :634

منشورات : دار النهضة العربية
بيروت ـ لبنان

بيروت ـ شارع الجامعة العربية ـ مقابل كلية طب الاسنان
بناية اسكندراني رقم 3 ـ الطابق الأرضي والاول

تلفون : 854161 ـ 1 ـ 961 +
فاكس : 833270 ـ 1 ـ 961 +
ص ب : 0749 ـ 11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 ـ لبنان
بريد الكتروني: e-mail: darnahda@gmail.com

ISBN 9953-445-00-1

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر محور من المحاور الرئيسية في دراسة تاريخ عالمنا هذا. وقد سبق أن أخرج أحد مؤلفي هذا الكتاب بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عبد الحميد البطريق «التاريخ الأوروبي الحديث» الذي غطى الفترة الواقعة بين عصر النهضة الأوروبية ابتداء من القرن الخامس عشر حتى مؤتمر فيينا في 1815. واستكمالا لهذا الجهد أعدت هذه الدراسة لتاريخ أوروبا المعاصر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

وقد ركزنا على الموضوعات الرئيسية التي أثرت على تاريخ أوروبا المعاصر وتطوره، ابتداء من الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، والأزمات الكبرى التي تعرضت لها أوروبا خلال الفترة الواقعة بين مؤتمر فيينا وثورات 1848، وهي فترة كانت فيها القوميات الأوروبية تبحث عن مخرج لها للوصول إلى أمانيها القومية، وبينما أحرزت اليونان وبلجيكا استقلالاً قومياً فشلت كافة الحركات الثورية التحررية الأوروبية الأخرى. ولكنها كانت مقدمة لعهد جديد، أصبحت فيه فرنسا نابليونية مرة أخرى بعد سقوط أسرة أورليان، وأصبحت الحركات التحررية القومية أقدر على رؤية الطريق الذي يوصلها إلى الوحدة والاستقلال. فبيدمونت استغلت حرب القرم لتظهر على سطح السياسات الأوروبية العليا ولتكسب تحالفا مع نابليون الثالث تحرز بواسطته الشطر الكبير من وحدتها.

أما بروسيا فشقت طريقها بالقوة ضد الدنمرك والنمسا وفرنسا ليتغير وجه أوروبا تغيرا جوهريا في خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر: ـ

1 ـ ظهر العملاق الألماني بجوار فرنسا.

2 ـ ظهرت ايطاليا الموحدة المتطلعة لأن تصبح دولة كبرى.

3 ـ أصبحت النمسا ـ ولو نظريا ـ على قدم المساواة مع تابعتها السابقة (المجر) لتعرف باسم الدولة الثنائية (النمسا والمجر)

منذ 1867، وإن احتفظ الإمبراطور النمساوي بلقبه.

هذه الأوضاع جعلت التوازن الدولي غير واضح المعالم، وكانت الأزمات الدولية التي ظهرت في أعقاب الحرب البروسية ـ الفرنسية كفيلة بأن تظهر معالم جديدة للتوازن الدولي. ففرنسا تبحث عن حليف يساعدها ضد العملاق الألماني، وألمانيا تعمل على منع فرنسا من العثور على هذا الحليف. وكان بسمارك يسعى إلى إرضاء كل من النمسا وروسيا حتى لا تتحالف أي منهما مع فرنسا، ولكن كان ذلك امراً غير ممكن على مدى الأيام، فانحاز إلى النمسا، فكان طبيعيا أن تتحالف فرنسا مع روسيا. وكانت هذه الأوضاع تجعل كفة دولتي الوسط ألمانيا والنمسا هي الثقيلة، حتى أدى توالي الصدام بين ألمانيا وبريطانيا إلى انحياز هذه الأخيرة إلى جانب فرنسا وروسيا بعد أن يئست حكومة لندن من كسب ألمانيا إلى جانبها. ومنذ عقد الوفاق البريطاني الفرنسي في 1904 ثم الوفاق البريطاني ـ الروسي في 1907 أصبحت كفة دول الوفاق هي العليا.

وأصبحت أوروبا بعد ذلك منحدرة نحو الحرب، ولكن قبل أن تقع تعرضت لسلسلة من الأزمات الدولية كانت تدفعها إلى حافة الحرب. كانت الغالبية العظمى من هذه الأزمات تقع في البلقان، وفعلا كانت الشرارة الأولى التي أدت إلى الحرب من البلقان.

ولكي تكون الظروف التي أدت إلى هذه الحرب وتطوراتها السياسية

والعسـكرية واضحـة، تعرضنـا للقـوى المؤثـرة عـلى أوروبـا قبيـل تلـك الحـرب العالميـة، باسـتثناء الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تعرضنـا لتاريخهـا بالتفصيـل في كتـاب خـاص للمؤلفـين بعنـوان «تاريـخ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الحديـث» إذ عقدنـا دراسـة تفصيليـة لـدور الولايـات المتحـدة في تلـك الحـرب.

وحيث إن مؤتمر الصلح ونتائجه غيرت جوهريا من خريطة أوروبا فقد عنينا بدراسة لهذا المؤتمر وللشخصيات التي هيمنت عليه وفرضت الاتجاهات فيه سواء إزاء الدول المهزومة أو الدول التي شاركت في الحرب إلى جانب الحلفاء. وتعرضنا كذلك للنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عن هذه الحرب.

وكان التطور الكبير الذي أصاب أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى هو نمو نظرية الدولة الشمولية بمختلف صور هذه الدولة.

ـ فهناك الدولة الشمولية السوفييتية.

ـ والدولة الإيطالية الفاشستية.

ـ والدولة الألمانية النازية.

فتعرضنا بنوع من التفصيل لكل واحدة من هذه النظم التي وضعت أوروبا على أبواب تطورات رئيسية جديدة كان أهمها:

ـ الأزمة الايطالية ـ الحبشية.

ـ الحرب الأهلية الاسبانية.

وهذه الأزمات لا تدفع أوروبا إلى الإقتتال بصورة موسعة، ولكن توسع ألمانيا النازية على يد هتلر كان هو الذي يؤدي إلى إمتشاق الحسام. حقيقة كان هتلر يسعى إلى تحقيق الوحدة الألمانية بأن تستعيد ألمانيا الأراضي والسكان الألمان الذين وضعوا غدراً تحت حكم الفرنسيين والبولنديين والتشيكيين والدنمركيين وغيرهم، ولكن الوحدة الألمانية تعني ظهور العملاق الألماني مرة أخرى بجوار فرنسا وبشكل يهدد الإمبراطورية الإستعمارية التوسعية البريطانية، ولهذا لم

تلبث محاولات هتلر لتوحيد ألمانيا أن أدت إلى الحرب العالمية الثانية التي تحالفت خلالها الدكتاتوريات الثلاث: ألمانيا وايطاليا واليابان.

وحيث إن دراسة أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها تحتاج إلى معالجة خاصة، فقد اقتصرنا في هذه الدراسة على تاريخ أوروبا المعاصر من الثورة الفرنسية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

وما التوفيق إلا بالله.

المؤلفان

بيروت يناير 1973

الفهرس

الباب الرابع

المسألة الشرقية وحرب القرم

الباب الخامس

الوحدة الإيطالية

الباب السادس

الوحدة الألمانية

الباب السابع

المشكلة الشرقية ومؤتمر برلين 1878

الباب الثامن

التسابق الإستعماري في النصف الثاني من

القرن التاسع عشر

الباب التاسع

المحالفات والمحالفات المضادة والوفاقات

1873 ـ 1907

الباب العاشر

الأزمات الدولية الممهدة للحرب العالمية الأولى

الباب الحادي عشر

القوى الكبرى المؤثرة على أوروبا قبيل وخلال

الحرب العالمية الأولى

الباب الثاني عشر

تطورات الحرب العالمية الأولى

الباب الثالث عشر

نتائج الحرب العالمية الأولى

الباب الرابع عشر

الثورة الشيوعية وظهور جمهوريات السوفيت الإشتراكية

الباب الخامس عشر

الحركة الفاشستية

الباب السادس عشر

ألمانيا من حكومة فيمار إلى النازية

الباب السابع عشر

فرنسا وبريطانيا بين الحربين العالميتين

الباب الثامن عشر

الأزمات الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية

الباب الأول

الثورة الفرنسية

فرنسا قبيل الثورة

لم تكن الثورة الفرنسية حدثا هاما في تاريخ فرنسا فقط وإنما هي أحد أبرز أحداث القارة الأوروبية والعالم المتمدن في القرنين الأخيرين. ذلك أنها كانت بالفعل نقطة تحول أساسية في تطور النظم السياسية والاجتماعية في أوروبا. فقد وضعت حداً للنظام الملكي القديم القائم على الاستبداد والمستند للحق الإلهي في الحكم وفتحت الباب أمام نظم جديدة ـ ملكية كانت أو جمهورية تقوم على حرية الشعوب والمساواة بين أفرادها وتستمد سلطانها من إرادة المواطنين وتعمل تحت رقابتهم بشكل أو بآخر.

فأوروبا كانت كلها تشكو مما شكت منه فرنسا: الملوك يمارسون الحكم المطلق على شعوبهم، والطبقات الممتازة تهيمن على خيرات البلاد في كل مكان، والكنيسة بإسم الدين، تتمتع بامتيازات لا حد لها وباعفاءات من الضرائب والواجبات تجاه الدولة، والحريات العامة لا وجود لها إلا في ضمائر الأحرار ومخيلاتهم، والشعوب لا سيطرة ولا سلطان لها على مقدراتها ومصائرها. فالثورة الفرنسية جاءت تعالج هذه العلل وتحاول أن تجد لها حلولا تصلح لفرنسا كما تصلح لغير فرنسا في حالات كثيرة. وقد جاءت أحداث القرن التاسع عشرتثبت كيف أن الثورة أصبحت، بالنسبة لشعوب أوروبا المظلومة المسلوبة الحقوق، مدرسة ورائدة في مجال التحرر والإنعتاق فتأثرت بها وساتنارت بكثير من مبادئها وقيمها الجديدة لمعالجة الفاسد من أوضاعها السياسية والاجتماعية.

إن العوامل والأسباب الأساسية لإندلاع هذه الثورة كثيرة ومتشابكة حتى ليصعب تعدادها وحصرها. ثم إن اكثرها يعود في جذوره الأصلية إلى ما قبل الثورة بكثير وربما عاد بعضها إلى أيام لويس الرابع عشر حين بدت فرنسا في أحسن حالاتها وفي أوج قوتها وسؤددها. ولعل بالإمكان أن نجمل هذه الأسباب بما يلي:

النظام الملكي:

في القرن الثامن عشر وعشية الثورة كانت الملكية في فرنسا لا تزال تستند إلى الأسس والمفاهيم التي أقامها لويس الرابع عشر ووزيره ريشيليو، أي أنها قوية نافذة مطلقة السلطان حرة من كل قيد أو رقابة. فالملك كان لا يزال يتصرف اعتباراً من أنه كان يستمد سلطانه من الله وأنه ليس ملزماً بأن يقدم حساباً عن تصرفاته إلا للخالق عز وجل. ومن هنا كان يعتبر نفسه المصدر الأساسي لكل القوانين والتشريعات وبالتالي كان يرفض أن تشاركه أية هيئة شعبية حقه في التشريع كما في التنفيذ. فهو المرجع الأول والأخير في الدولة وكلمته دوما يجب أن تكون نافذة. فالإستبداد كان حقا من حقوقه المعترف بها في التقاليد السياسية الفرنسية، والحريات الشخصية والدينية والسياسية لم تكن معترفا بها في هذه التقاليد. وإذا وجدت في التقاليد الفرنسية القديمة حدود لسلطان الملك فإنها كانت، على الأقل، منذ أيام ريشيليو قد تحولت إلى أدوات شكلية لا فعالية لها.

منذ عصور قديمة كانت المحاكم العليا (برلمان) تمارس سلطة الرقابة على القوانين التي يصدرها العرش الفرنسي. فلهذه المحاكم الحق في أن تناقش القوانين الصادرة وأن تدرسها وتدرجها في سجلاتها الرسمية. وهي على كل حال لا تصبح نافذة المفعول إلا من تاريخ تسجيلها لدى هذه المحاكم وقد قصدت التقاليد الفرنسية من إنشاء هذه المحاكم إيجاد حماية للمواطنين من إمكانية صدور قوانين

ظالمة بحقهم. إلا أن هذه المحاكم قد حد ريشيليو من سلطانها لدرجة كبيرة لكي لا تكون قادرة على مناقشة سلطان الملكية المطلق كما أراده هو. ومنذ ذلك الوقت فقدت أهميتها وأصبحت غير قادرة إطلاقاً على مجابهة العرش ورفض تسجيل ما يرد إليها من تشريعات وقوانين. إلا أن المناقشات والدراسات التي كانت تسبق تسجيل القوانين كانت تساعد إلى حد كبير على كشف عورات الدولة ومساوىء نظمها وقوانينها. وقد أعطت هذه المناقشات التي كانت تجري عادة بصورة علنية نتائج ممتازة زمن لويس السادس عشر حين أخذ أعضاء هذه المحاكم وجلهم من البورجوازيين المثقفين يتصدون للقوانين الفرنسية ويناقشونها ويظهرون ما في طياتها من مساوىء ومظالم بالنسبة لعامة المواطنين من أبناء الطبقة الثالثة.

وكان يعاون الملك في الإشراف على شؤون فرنسا إدارة حكومية على درجة كبيرة من التخلف والرجعية يمكن اعتبارها إلى حد كبير إمتدادا للعصور الوسطى بما فيها من إمتيازات طبقية لم يعد لها في القرن الثامن عشر ما يبررها على الإطلاق. فالبلاد كانت مقسمة إلى وحدات إدارية تعتبر إلى حد كبير صورة للإقطاعات القديمة انتقل نفوذ سادتها إلى العرش وبقيت حدودها وصورها الجغرافية حتى عصر الثورة، ولم تكن هذه التقسيمات تراعي في أكثر الحالات الواقع الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي للسكان. كان لكل واحدة من هذه الأقاليم جمعياتها التشريعية وامتيازاتها الخاصة بها والتي كثيراً ما كانت تختلف عن امتيازات الجمعيات الأخرى. وكذلك كان لكل اقليم قوانينه الخاصة ونظمه المستقلة في الضرائب والجمارك والمقاييس والموازين مما كان يعرقل إلى حد كبير نمو التجارة وتطورها بين الولايات من جهة وبينها وبين الخارج من جهة أخرى، ويحول دون قيام وحدة اقتصادية متماسكة تضم مختلف أقاليم فرنسا.

ومما كان يزيد في مساوىء هذا النظام كون السلطة المركزية كانت ممثلة

في الأقاليم فقط بموظف يدعى (وكيل الملك)[1]. كانت له من أيام ريشيليو ـ وهو الذي أوجد هذه الوظيفة ـ صلاحيات واسعة للغاية يستعملها في أكثر الحالات فقط لجمع الضرائب المقررة لصالح العرش والحكومة المركزية مما كان يجعل وجه من يشغل هذا المنصب بغيضا للغاية في نظر الفلاحين وأبناء الأقاليم عامة.

وقبل الثورة الفرنسية، بخمسة عشر عاما إرتقى عرش البوربون لويس السادس عشر ـ وهو على كل لم يكن سيئاً لدرجة تجعله وحده يدفع أخطاء كل من سبقوه من الملوك الفرنسيين. لقد كان رجلا فاضلا متدينا ورعا حسن الخلق إلا أنه كان محدود الذكاء، مترددا، ضعيفاً بعض الشيء، بل أضعف من أن يقوم بأمور فرنسا في وقت اشتدت فيه أزماتها وتكاثرت. يضاف إلى ذلك أن ملكة الفرنسيين في ذلك الوقت ماري انطوانيت، ابنة ماريا تريزا امبراطورة النمسا، كانت أصلب عودا وأكثر طموحا وأقوى شخصية تحكمت به وسيرته وفق إرادتها فدفع في كثير من الحالات ثمن اخطائها وتصرفاتها خصوصاً وأنها بسبب أصلها النمساوي لم تكن محبوبة كثيراً من جماهير الفرنسيين.

ثم إن أعوانه أنفسهم والمقربين منه قد فتر ولاؤهم له في السنوات الأخيرة من حكمه وأخذ كل منهم يسعى وراء مصالحه الشخصية ومكاسبه الآنية مهما كانت نتيجة ذلك بالنسبة للعرش والنظام. حتى طبقة الأشراف لم تكن كلها في السنوات السابقة للثورة قد بقيت على ولائها للعرش والملك بل أن بعضا من أبنائها الذين حصلوا على قسط من العلم والثقافة أدركوا مدى فساد الأوضاع في فرنسا وآمنوا بضرورة التغيير الجذري من أي جهة اتى.

نظام الطبقات:

ولعل أكثر ما كان يسيء لفرنسا أنها كانت لا تزال تحتفظ بنظام الطبقات البغيض وما يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة المواطنين.

---

1 ـ Intendant.

فالفرنسيون كانوا مقسمين إلى طبقات ثلاث تفصل بينها حدود وفواصل يصعب تخطيها.

أ ـ الأشراف: ويقف هؤلاء في أعلى مراتب المجتمع الفرنسي يحيطون بالملك ويعيشون إلى جانبه يريدونه ويدافعون عن نظامه وبالمقابل يعيشون في ظل حمايته ويتمتعون بامتيازات كثيرة يعود بعضها في أصوله إلى عصر الإقطاع. فللأشراف أراضٍ واسعة جدا في الأرياف يستغلونها بواسطة الفلاحين والإقنان. وقدرت مساحة هذه الأراضي قبل الثورة الفرنسية بقليل بخمس الأرض الفرنسية الصالحة للزراعة. وللأشراف وحدهم حق شغل المناصب العليا في الجيش والإدارة والقضاء والديبلوماسية. ولهم أيضاً على الفلاحين العاملين في أراضيهم حقوق كثيرة منها حق فرض ضرائب معينة، ولهم أن يجبروا الفلاح على طحن غلاله في مطحنة الشريف صاحب الأرض وأن يعصر زيته وخمره في معصرته. ولهم أيضاً حقوق للصيد في مزارع الفلاحين. ولهم في بعض الأحيان حق القضاء بين الفلاحين العاملين في أراضيهم. وللأشراف فوق ذلك إعفاءات كثيرة في مجالات الضرائب والإلتزامات المالية تجاه الدولة. هذه الحقوق والإمتيازات كان النبلاء يتوارثونها أبا عن جد منذ العصور الوسطى. إلا أنها في القرن الثامن عشر، ومع تغير الأوضاع الاقتصادية وبداية التصنيع وانتشار الأفكار الحرة الجديدة باتت تشكل عبئاً ثقيلاً على عاتق الفرنسيين.

ب ـ رجال الدين: وكان هؤلاء أيضاً يشكلون طبقة ممتازة إلى جانب الأشراف، لهم نفوذ قوي طاغ تدعمه، من جهة، امتيازات تقليدية قديمة حصلوا عليها في العصور الوسطى، ووضع مالي ممتاز. فالأديرة والرهبانيات الكثيرة المنتشرة في جميع أنحاء فرنسا كانت تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تبلغ تقريباً خمس مساحة فرنسا، يعمل فيها ألوف من الفلاحين في ظروف قاسية شديدة. وكان للكنيسة مورد هام هو ضريبة العشور تجمعها سنوياً من الفرنسيين

بلغت حصيلتها في أواخر القرن الثامن عشر مايتي مليون فرنك ذهب. وفوق هذه الامتيازات فإن الكنيسة كانت معفاة من أكثر الضرائب الحكومية. ومما كان يثير حفيظة الفرنسيين أن الكنيسة لم تكن دائماً تصرف هذه الأموال في الطريق المخصص لها أي من أجل صالح الجماعة المسيحية.

الطبقة الثالثة: أما عامة المواطنين فكانوا ينتظمون في طبقة واحدة هي طبقة العامة أو الطبقة الثالثة. وهؤلاء تحملوا أعباء الدولة كلها، ودفع الضرائب المتزايدة، وتقديم الجنود للحروب الكثيرة، وخدمة الكنيسة والأشراف. وبعبارة موجزة فإن الطبقة الثالثة كانت تلتزم بأعباء ضخمة تجاه الدولة والبلاد لا يقابلها إلا حقوق ضئيلة. فهي محرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون وحق اختيار النظام السياسي أو الاقتصادي الذي يوافق رغباته ومصالحه.

وقد تفردت فئة قليلة من أبناء الطبقة الثالثة بوضع مالي ممتاز جعل لها مكانة خاصة ودورا رئيسياً في إدارة شؤون البلاد الاقتصادية أطلق عليها اسم «البورجوازية». وتعود هذه الفئة إلى الفترة الأخيرة من عصور الإقطاع حين بدأت أقلية من الإقنان تتحرر تدريجياً من نفوذ السادة وتتملك أرضا تستغلها لصالحها أو تمارس عملا تجاريا أو صناعيا. ومما سهل مهمة هؤلاء وجعلهم مع الوقت يسيطرون على الصناعة والتجارة ترفع طبقة الأشراف والنبلاء عن ممارسة مثل هذه الأعمال. ثم إن اكتشاف أمريكا، وما تدفق على أثر ذلك من أموال وذهب إلى أوروبا، واتساع آفاق التجارة داخل أوروبا وخارجها، سهل على هؤلاء سبل الغنى والثروة، وظهرت بين أبنائهم وأحفادهم فئة من المثقفين المتعلمين برعوا في فنون الطب والهندسة والقانون والفلسفة. ولم يمض كبير وقت حتى غدت هذه الفئة المثقفة الناشطة مزاحمة جدية لأبناء الأشراف على المراكز الكبرى في الدولة والإدارة خصوصاً تلك التي تحتاج إلى العلم والاختصاص

وهي أمور لم تكن لتتوفر كثيراً لدى أبناء النبلاء. وكان منهم في القرن الثامن عشر بصورة خاصة كتاب وعلماء وفلاسفة ساهموا في تنوير الجماهير وجعلها تدرك ما هي فيه من ظلامة ومالها من حقوق مهضومة.

ولعل مما ساعد هؤلاء المثقفين في مهمتهم كون برامج التعليم كانت أدبية محضة. فكانت تعتبر الأدب القديم وبصورة خاصة أدب اليونان كمعين لا ينضب للثروة الأدبية والفلسفية. والأدب اليوناني، بما فيه من حرية وفردية إذ لم يكن اليونان القدماء موحدين أو خاضعين لسلطة مركزية قوية، نفخ في الفرنسيين روح الثورة على الظلم. ومن هذه الزاوية كانت برامج التعليم تساعد على الثورة وبصورة خاصة ضد طبقة النبلاء والأشراف الذين ظلوا يحتفظون بامتيازاتهم في المجالات السياسية والعسكرية، بينما كان أبناء البورجوازية يشعرون بأنهم في وضع شاذ. إذ كانوا يرون عندهم العلم والخبرة والمال، ومع هذا فالسلطان والنفوذ للأشراف الميالين إلى المبادىء المحافظة والرجعية. لذا فإن الثورة ستكون في بدايتها على الأقل على امتيازات الأشراف ورجال الدين أكثر مما هي على النظام الملكي نظرا للدور الأساسي الذي ستلعبه فئة المثقفين البورجوازيين في خلق الثورة وتوجيه أحداثها.

ولعل أسوأ ما كان في وضع فرنسا هو أن الجميع كانوا يعرفون أن هذه الإمتيازات على اختلاف أنواعها والإعفاءات الضرائبية كلها أمور بغيضة على قلوب الجماهير ثقيلة الوطأة يتمنى الجميع القضاء عليها وحتى الوزراء ومختلف أجهزة الحكم كانوا يعرفون ذلك. بل إن أكثر من وزير حاول اصلاح الوضع ولكن دون نتيجة. حتى إن الملكية بدت بسبب عجزها عن القضاء على هذه الإمتيازات وكأنها فقدت مرونتها وقدرتها على التكيف مع ضرورات الزمن، بحيث بات عليها أن تقف منتظرة ما سيفرضه القدر من حلول لمشاكل عجزت هي عن اتخاذ أية مبادرة لمعالجتها. ولم تعجز الملكية عن حل مشكلة الإمتيازات

فقط بل عجزت أيضاً عن حل المشكلة المالية المزمنة التي كانت تعاني منها فرنسا.

الأزمة المالية والاقتصادية:

كانت فرنسا تشكو فراغاً مزمناً في خزينتها ربما عادت جذوره إلى أيام لويس الرابع عشر وما خاضته فرنسا من حروب في زمنه. ولم يبادر أحد منذ ذلك الوقت لعلاج الوضع بصورة جذرية. وقد برزت هذه الأزمة بصورة حادة عقب حرب الإستقلال الأميركية وما تكبدته فرنسا من مصاريف باهظة لمساعدة الأميركيين في صراعهم ضد الاستعمار البريطاني. ولعل الغريب في الموضوع هو أن هذه الأزمة لم تكن في أساسها بسبب ضعف موارد الأمة الفرنسية، بل على العكس ففرنسا كانت آنذاك تملك زراعة مزدهرة وصناعة على درجة كبيرة من التطور وتجارة خارجية ناشطة للغاية. إنما الأزمة كانت ناشئة عن عجز الدولة عن موازنة مداخيلها ومصاريفها. وذلك بالدرجة الأولى لكون الفئات القادرة على دفع الضرائب كانت لا تفعل ذلك بسبب الإمتيازات القديمة. فالخلل إذاً كان في موازنة الدولة وليس في موارد الأمة ومصاريفها.

ولكي ندرك حقيقة الوضع المالي لفرنسا يكفي أن ننظر إلى حسابات الخزينة للعام 1788 وهو العام السابق للثورة.

مصاريف الدولة لهذا العام كانت 629 مليون ليرة بينما لم تكن الواردات تزيد عن 503 ملايين أي بعجز قدره 136 مليون ليرة وهو ما يعادل 20 % من الميزانية العامة للدولة.

ولعل أسوأ ما في هذه الموازنة هو طريقة توزيع المصاريف فيها. فأكثر من نصفها أي 318 مليون ليرة يذهب إلى جيوب المرابين لتسديد ديون السنوات السابقة، 26 % من الموازنة أي 165 مليون ليرة تذهب للجيش والبحرية يأخذ

12 الـف ضابـط جلهـم مـن أبنـاء النبـلاء والاشراف 46 مليونـاً منهـا بصـورة مرتبـات ومصاريـف. وتبلـغ مصاريـف القصرالملـكي والحاشـية 6 % مـن الموازنـة، بينـما تقـل مجمـوع الاعتـمادات المخصصـة للتعليـم والجامعـات والخدمـات العامـة عـن 2 % مـن مجمـوع الموازنـة.

لقد جرت عدة محاولات زمن لويس السادس عشر لإصلاح الوضع المالي في البلاد كان أبرزها المحاولات التي قام بها الوزراء تيرغو ونيكر (Turgot Necker) إلا أن هذه المحاولات فشلت أمام استحالة إجبار النبلاء والإكليروس على التنازل عن بعض امتيازاتهم، وعلى دفع الضرائب التي تترتب عليهم بالنسبة لثرواتهم وقدراتهم على الدفع. والواقع أن وضع الميزانية الفرنسية لم يكن ميؤوسا منه كما قد توحي الأرقام. فالبلاد الفرنسية غنية جداً. ولو وزعت الضرائب فيها بشكل عادل لأمكن بسهولة موازنة مداخيل الدولة ومصاريفها.

وكانت المحاولة الإصلاحية الأخيرة هي التي قام بها الوزير كالون Calonne (1783 ـ 1787). وقد هدف كالون من برنامجه الإصلاحي لجعل الفرنسيين يتساوون كلهم في تحمل مصاريف الدولة بغض النظر عن مراتبهم الاجتماعية. وعمل أيضاً لهدم الحواجز والحدود الجمركية بين الأقاليم الفرنسية لتنشيط التجارة الداخلية وتسهيل انتقال البضائع والسلع داخل فرنسا. ولإقناع رجال الدين والإكليروس بقبول اصلاحاته باعتبارها ضرورية لا بد منها لسلامة النظام والبلاد دعى مجلس الأعيان ـ وهو مجلس يمثل طبقتي الإكليروس والاشراف نادراً ما كان يدعى للاجتماع ـ في سنة 1787 وشرح أمامه أوضاع فرنسا المتردية واقتراحاته الاصلاحية محملا أعضاء المجلس المذكور مسؤولية الوقوف بوجه الإصلاح. وبالرغم من فشل هذه المحاولة كانت نتائجها مذهلة باعتبار أن التقرير الذي تلاه أمام المجلس المذكور قد نشر على الفرنسيين بحيث عرفوا للمرة الأولى وعلى لسان وزير مسؤول مدى تردي الأوضاع المالية وأسباب ذلك. وقد أوجز

في التقرير المذكور وضع فرنسا بما يلي: «أن فرنسا تتكون من ولايات وأقطار منفصلة ذات إدارات مختلطة متنوعة، لا تعرف مقاطعاتها شيئاً عن بعضها بعضا، وحيث لا تحمل بعض جهاتها عبئا ما بينما العبء كله يقع على الجهات الأخرى، وحيث أكثر الطبقات فيها ثراء يفرض عليها أخف الضرائب، وحيث الامتيازات تحول دون كل توازن، وحيث يتعذر إقامة حكم ثابت دائم، ووجود إدارة مشتركة، فلا عجب إذا هي غصت بالعيوب، وحفلت بالمساوىء ـ ومن المتعذر في حالتها الراهنة أن تحكم حكماً صالحاً»[1].

وكان يرافق تدهور الوضع المالي نقص متزايد في موارد الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود بحيث يصعب الإعتماد عليها في أية محاولة لإصلاح أوضاع الخزينة. فخلال النصف القرن السابق للثورة كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 65 % بينما لم ترتفع الأجور في نفس الفترة الزمنية بأكثر من 22 %.

وقد زاد في تردي الأوضاع العامة والمالية الأزمة الاقتصادية الدورية التي حدثت سنة 1788 والتي أصابت الطبقة البورجوازية في مداخيلها بشكل عنيف. وكذلك المواسم وخصوصاً موسم القمح كانت عاطلة في السنة المذكورة: فعم القحط أنحاء البلاد وانخفض انتاج الحنطة في الموسم المذكور إلى أدنى مستوى عرفته فرنسا. ولم يكد يأتي ربيع سنة 1789 حتى عز الخبز وارتفع سعره ولم يعد بمتناول يد القسم الأكبر من الفلاحين والعمال في المدن. وكانت المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا قد زادت في حدة الأزمة بما أتاحته للتجار من تصدير القمح للإنكليز سعياً وراء الربح رغم حاجة الفرنسيين لقمحهم. وعبثا طالب الرأي العام بإلغاء المعاهدة الاقتصادية المعقودة مع بريطانيا والتي تبيح تصدير القمح إليها. فانتشرت المجاعة وعم الاستياء المدن والأرياف وأخذ الفلاحون يطوفون مستجدين تارة ومحرقين المنازل طورا. وتلبد الجو الفرنسي بغيوم الثورة.

1 ـ هـ فيشر: تاريخ أوروبا الحديث. ترجمة محمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة ص 8.

الجمعية الوطنية

في صيف سنة 1788 اشتدت الأزمة الاقتصادية في فرنسا لدرجة كبيرة، وانتشر الجوع في بعض الأرياف وفي الأحياء التي يقطنها العمال والفقراء في المدن الكبرى. وعجز نيكر المعروف بحنكته وحسن تدبيره، والذي كان قد استدعي مجددا في سنة 1788 لإستلام وزارة المال، عن ضبط الأمور وتأمين القوت للجائعين، خصوصاً وأن خزينة الدولة بدت في ذلك الوقت وكأنها على شفير الإفلاس. بل كانت فعلاً مفلسة إذ ورد في التقرير الذي سبق أن قدمه الوزير كالون إلى مجلس الأعيان في سنة 1787 أن ديون الخزينة الفرنسية تبلغ أربعة مليارات ليرة مضافا إليها الديون الكبيرة التي ترتبت على البلاد بسبب المشاركة في حرب الاستقلال الأميركية.

وأمام خطورة الوضع الاقتصادي والمالي اقترح الوزير على لويس السادس عشر طرح المشكلة بكاملها على الأمة الفرنسية عن طريق دعوة مجلس الطبقات[1] الذي تتمثل فيه جميع فئات الشعب، والذي لم يكن قد دعي للاجتماع منذ 175 عاما. وقد وافق الملك على هذه الخطوة رغم ما كان يرافق ذلك من مخاوف ومحاذير وشكوك. فالعرش يحتاج للمال وهذا لم يعد من الممكن تأمينه إلا بموافقة وقبول جميع ممثلي الشعب. ووضع نيكر، بتكليف من الملك، نظاماً انتخابياً جرت الانتخابات العامة على أساسه في جميع أنحاء المملكة. وقد رحبت الطبقات الشعبية بهذا التدبير راجية أن تحصل بواسطته وعن طريق المجلس الجديد على

1 ـ Etats Généraux.

الخبـز. وكذلـك وافقـت البورجوازيـة عـلى هـذه الخطـوة آملـة أن تحصـل عـن طريـق مجلـس الطبقـات عـلى قسـط مــن الحريـات الديمقراطيـة وعـلى حقهـا في المشـاركة في شـؤون الحكـم والسـلطان. وهكـذا التقـت مختلـف فئـات الفرنسـيين كل الأسـباب خاصـة بـه عـلى الترحيـب بالتدبـير الـذي كان الخطـوة الأولى في طريـق الثـورة.

تألف المجلس الجديد من 1200 عضو نصفهم يمثل طبقة العامة والنصف الآخر يمثل بالتساوي طبقتي الأشراف والإكليروس. وكانت التقاليد القديمة تقضي بأن تجتمع كل طبقة لوحدها وأن يجري التصويت على أساس الطبقة وليس على أساس أصوات جميع الممثلين.

وقد حرر الناخبون في جميع أنحاء فرنسا عرائض حملها أعضاء المجلس الجديد (كما تنص على ذلك التقاليد الدستورية القديمة في فرنسا) تفيض بالشكوى وتحدد المطالب الأساسية التي يريد الفرنسيون تحقيقها وأهمها:

1 ـ صيانة الحريات العامة ومنع التعدي عليها إلا بموجب القانون.

2 ـ إلغاء الامتيازات القديمة ومساواة الجميع أمام القانون.

3 ـ عدم فرض الضرائب إلا بموافقة الشعب ممثلاً بمندوبيه في مجلس الطبقات

4 ـ توزيع الأعباء الضرائبية على الجميع بالتساوي بغض النظر عن الانتماء الطبقي للمكلفين.

والواضع من هذه المطالب أنها على درجة كبيرة من الإعتدال ولا تحمل في طياتها أي عداء للنظام الملكي أو رغبة في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا. وأبرز ما فيها أنها من وضع مواطنين لا يزالون على ولائهم للملكية وعلى حبهم للملك، يدفعهم مثل أعلى هو العمل على تحويل فرنسا إلى ملكية برلمانية دستورية.

في الاجتـماع الأول الـذي عقـده مجلـس الطبقـات، في اليـوم الخامـس مـن شـهر أيـار (مايـو)، ألقـى وزيـر المـال نيكـر خطابـا أوجـز فيـه التدابـير التـي يقترحهـا لإصـلاح

شـؤون بيـت المـال ولم يـشر مـن قريـب أو بعيـد إلى موقـف الدولـة مـن المطالـب التـي يـود الفرنسـيون تحقيقهـا. وقـد ظهـر منـذ البدايـة أن الحكومـة لم تكـن لديهـا خطـة واضحـة للإصـلاح ولم يكـن لديهـا أي جـواب عـلى المطالـب الكثـيرة والمتنوعـة التـي جـاء بهـا ممثلـو الأمـة. حتـى أنـه لم يكـن للحكومـة موقـف واضـح مـن بعـض القضايـا الشـكلية المتعلقـة بالنظـام الداخـلي للمجلـس. في نفـس الجلسـة، طـرح زعـماء الطبقـة الثالثـة مشـكلة التصويـت في المجلـس الجديـد وأصروا عـلى أن يجـري بالإقـتراع الفـردي وليـس عـلى أسـاس الطبقـات. وكان هـدف هـؤلاء مـن ذلـك الحصـول عـلى اغلبيـة في المجلـس لأخـذ المبـادرة عنـد طـرح الاقتراحـات والقوانـين عـلى التصويـت. ونظـراً لكـون عـدد منـدوبي الطبقـة الثالثـة يتسـاوى مـع عـدد منـدوبي الإكلـيروس والأشراف ولكـون الكثيريـن مـن منـدوبي هـؤلاء ميالـين للتعـاون مـع الطبقـة الثالثـة فـإن أي اقـتراع بالأسـماء سـيجعل الأغلبيـة بجانـب الطبقـة الثالثـة. ولم تقـدم الحكومـة أي رد منطقـي ومقبـول عـلى هـذا الاقـتراح كـما لم تتقـدم باقـتراح بديـل يأخـذ بعـين الاعتبـار مطالـب الشـعب بـل اكتفـى الملـك برفـض الاقـتراح والتمسـك بالاسـلوب القديـم الـذي كان يعمـل بـه منـذ أكـثر مـن قرنـين مـن الزمـن. وبـذا يكـون الملـك قـد ارتكـب حماقـة كبـيرة ابعـدت ممثـلي الطبقـة الثالثـة عـن العـرش مـع كونهـم كانـوا لا يرغبـون في ذلـك، ودفعتهـم في سـلوك طريـق مسـتقل.

الجمعية الوطنية:

طال النقاش كثيرا حول هذا الموضوع وتمسك الملك ومن ورائه ممثلو الأشراف والنبلاء بطريقة الإقتراع التقليدية مما جعل ممثلي الطبقة الثالثة الذين علقوا الآمال الواسعة على المجلس الجديد يميلون لأخذ زمام المبادرة من الحكومة والعرش والإنفراد في العمل لتحقيق الإصلاح الدستوري الشامل. وقد تم التحول الأساسي حين وافق ممثلو الطبقة الثالثة ومن يقف موقفهم من

الإكليروس والأشراف على اقتراح تقدم به سيياس[1] وهو راهب متنور من أنصار المبادىء الحرة ـ يدعو لاجتماع هؤلاء في مجلس تشريعي يمثل البلاد ويطلق عليه اسم «الجمعية الوطنية» وكان ذلك في 17 حزيران (يونيه) سنة 1789. وفي اجتماع ثان عقد في 20 حزيران (يونيو) في ملعب للتنس يقع على مقربة من قصر فرساي، أقسم هؤلاء على أن يوالوا اجتماعاتهم مهما كانت الظروف والاعتبارات إلى أن يضعوا لفرنسا دستوراً جديداً يصون حقوق المواطنين ويضمن حرياتهم. وبذا تحول مجلس الطبقات عن الهدف الأساسي الذي دعي من أجله وهو فرض ضرائب جديدة، وأصبح جمعية تشريعية تعمل لوضع دستور يلبي حاجات المواطنين.

ولما لم يكن الملك راضيا عن الخطوات المتخذة فقد دعا في الثالث والعشرين من الشهر المذكور مجلس الطبقات إلى الاجتماع وأبلغ أعضاءه رغبة العرش في أن يظل الفصل بين الطبقات قائماً، وأعلن إلغاء القرار الذي اتخذ بتحويل المجلس إلى جمعية وطنية. رفعت الجلسة على أن تستأنف في اليوم التالي كل طبقة على حدة دراسة مشروع لإصلاح الإدارة وتقويم أوضاع بيت المال، وانسحب الملك وتبعه الأشراف والإكليروس. إلا أن مندوبي الطبقة الثالثة ومناصريهم من الأشراف والإكليروس بقوا في أماكنهم مما جعل أحد موظفي البلاط يذكرهم بضرورة إخلاء القاعة.

وهنا فرزت الثورة، أحد ابرز زعمائها وأوائل روادها، ميرابو[2] الذي رد بعبارته الشهيرة: «نحن هنا بإرادة الشعب ولن نخرج إلا على رؤوس الحراب». كان ميرابو يمثل هوية الثورة في عهدها الأول. إذ كان يريد تحقيق الإصلاح مع الإبقاء على العرش والملك. فقد كان يريد تحقيق نوع من المشاركة في السيادة

---

1 ـ E. J. Sièyès (1748 ـ 1836).

2 ـ H.G.R. Mirabeau (1748 ـ 1791).

والسلطان بين الشعب والعرش والقضاء على الإستبداد والفردية. إنما من المؤكد أنه كان ملكيا دستوريا وظل كذلك حتى الرمق الأخير من حياته.

ولم يلبث الشعب أن سجل بعد ايام قليلة أولى انتصاراته حين التحق ممثلو الأكليروس والأشراف بناء لأوامر الملك بالجمعية الوطنية. إلا أن ذلك لم يوقف مسيرة الأحداث. وشعر الملك وحكومته بأن الوضع في العاصمة بدأ يأخذ شكلا خطرا وأن رياح التمرد والثورة أخذت تنتشر من باريس في كل الاتجاهات. لذا استدعيت بعض فرق الجيش، على سبيل الإحتراز إلى فرسأي واتخذت تدابير أمن مشددة وأقيل نيكر ربما بسبب أفكاره الإصلاحية واستبدل بأحد أعوان الملك وكان ذلك في الثاني عشر من شهر تموز (يوليو).

سقوط الباستيل:

هذه التدابير خلفت عند الفرنسيين أثرا سيئاً نظراً لعلاقة الوزير الجديد بالملكة وبالبطانة الملكية. ولما رافقها من إشاعات عن رغبة ملكية بحل الجمعية الوطنية.

ولم تلبث أن عمت العاصمة الفرنسية مظاهرات صاخبة لعب فيها بعض الخطباء المتطرفين من أمثال ماراو ديمولين[1] دورا فعالا. وسيطر المتظاهرون على دار البلدية في باريس (الكومون) وجعلوها مركزاً لمقاومة السلطة ونظموا حرسا أهليا أعطوا قيادته للمركيز دي لافاييت[2] بطل حرب الإستقلال الأميركية في الظاهر للمساعدة على حفظ النظام وصيانة الأموال والأرواح، وعمليا كان الهدف من ذلك مقاومة الجيوش التي أخذ يجمعها الملك عند فرساي.

ومن أجل الحصول على السلاح هاجم المتظاهرون مخازن الأنفاليد ونهبوها ثم اندفعوا بقوة نحو سجن الباستيل الذي طالما كان في نظر الفرنسيين رمز

1 ـ Marat, Desmoulins.

2 ـ U.J. La Fayette (Lafayette) (1757 ـ 1834).

طغيـان الملكيـة وظلمهـا، فحطمـوا أسـواره وذبحـوا حاميتـه وأطلقـوا سراح مـن كان فيـه مـن مسـجونين. وكان عـدد هـؤلاء قليـلا، عـلى كل حـال، لأن الدولـة كانـت قـد أقلعـت منـذ مـدة طويلـة عـن اسـتعماله كسـجن.

إن الظاهرة الأساسية في ما حدث يوم 14 يوليو، وهو اليوم الذي يسميه الفرنسيون «يوم الحرية» والذي لا يزالون يحتفلون به حتى الآن، هو انتشار البطش والعنف وهي أمور ما كان دعاة الثورة من البورجوازيين وأنصار الإعتدال، وهم الأغلبية الساحقة في الجمعية الوطنية، يريدونها أو يتمنون حدوثها. وقد بدا منذ ذلك اليوم أن الثورة قد أفرزت قوى متطرفة في أهدافها وأساليبها وأن هذه القوى بدأت تأخذ طريقها إلى مراكز القيادة والتوجيه بين الجماهير الفرنسية وهو الأمر الذي أثار الخوف والحذر في أوساط الجمعية الوطنية وبين الفئات المعتدلة.

كان لسقوط الباستيل أثر هام في توجيه أحداث الثورة، ففي باريس تمركزت السلطة الفعلية في يد أعضاء بلديتها يحميها ويدافع عنها الحرس الأهلي الذي كان بمثابة نواة جيش الثورة. وفي خارج باريس اعتبر الناس الحدث بمثابة أشعار ببداية مرحلة التحرر ورفع نير المظالم القديمة. فهاجم الفقراء والفلاحون في الأقاليم الأديرة وقصور الأشراف وأحرقوا بعضها. وقد صبوا غضبهم بصورة خاصة على كل ما له علاقة بالضرائب والامتيازات القديمة.فهاجموا مكاتب الضرائب، وأحرقوا السجلات الرسمية، ولاحقوا الجباة الماليين، وأتلفوا كل ما يثبت امتيازات الكنيسة وحقوق الإكليروس. وقد ساعد على انتشار العنف والإرهاب أن رجال الحكومة في الأقاليم وقفوا موقف المتفرج من الأحداث مخافة أن يحل بهم ما حاق بحراس الباستيل. وأمام عجز السلطة اضطر المواطنون في المقاطعات لأن يسلكوا مسلك أهالي باريس ويأخذوا زمام الأمر بأيديهم ويؤلفوا لجانا للأشراف على أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام.

أمام هذه الأحداث شعرت الملكية بخطورة الموقف وبأن المبادرة باتت بيد الجماهير الفرنسية فاضطرت لإظهار بعض التنازلات. أبعد الملك بعض وزرائه وأعاد نيكر لوزارة المال، وقبل علم الثورة المثلث الألوان.

قرارات 4 آب (أغسطس):

هذا الموقف المعتدل والمستسلم بعض الشيء من جانب الملكية لم يكن كافياً لامتصاص نقمة الجماهير وهياجها. بل إن الجميع كانوا يشعرون بأنه لا بد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأحوال في المقاطعات وإرضاء الفلاحين الثائرين.

مساء الثلاث 4 أغسطس اجتمعت الجمعية الوطنية في جلسة خاصة للبحث عن الوسائل الكفيلة بوقف تيار الاضطراب الجارف. في بدء الجلسة اقترح الفيكونت دي نوأي وهو من زعماء الأشراف إلغاء الحقوق الإقطاعية للنبلاء. وفي جو حماسي عارم اقترعت الجمعية الوطنية بالموافقة على سلسلة من المقررات تهدف إلغاء هذه الامتيازات أهمها:

1 ـ إلغاء جميع حقوق الأشراف الاقطاعية وما يتبعها من حقوق قضائية.

2 ـ إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران.

3 ـ إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم والمقاطعات.

4 ـ إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع للكنيسة.

5 ـ إعلان المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحصول على الوظائف العامة.

6 ـ إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه في الحقوق والواجبات.

وقد لاقت هذه المقررات استحساناً كبيراً لدى جماهير الفرنسيين وبصورة خاصة لدى الفلاحين في الأرياف باعتبار أنها أزالت نهائياً وبصورة قانونية هذه

المرة كل ما كان قد بقي في فرنسا من آثار النظام الإقطاعي. إلا أنها من ناحية ثانية أعطت في المدى القصير نتائج سيئة للغاية على الصعيد المالي، إذ ألغت دون دراسة وروية سلسلة من الضرائب كانت تشكل نصف مداخيل الخزانة. ومع أن ميرابو استدرك هذا الأمر بناء على إشارة وزير المال نيكر وجعل الجمعية الوطنية تقر ضريبة تبلغ ربع جميع المداخيل التي تزيد على أربعماية ليرة. فإن ذلك لم يعوض ما فقدته الخزينة من موارد، وعلى كل هذه هي المرة الأولى في تاريخ فرنسا الحديث تفرض فيها ضريبة تصيب الأغنياء بأكثر مما تصيب الفقراء، ولعلها أولى ثمار الثورة الفرنسية.

إعلان حقوق الانسان والمواطن:

وفي 26 آب (اغسطس) أعلنت الجمعية الوطنية وثيقة حقوق الإنسان أبرزت فيها بصورة واضحة الحقوق الأساسية التي للمواطن على الدولة، وأبرز هذه المبادىء:

ـ الناس يولدون ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق.

ـ الغرض من الحكومات ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان:

الحرية، الملكية، حماية الأرواح، وحق دفع المظالم.

ـ لا يسجن أحد أو يوقف إلا في الحالات التي يحددها القانون.

ـ لكل أمة الحق في مشاركة حكومتها في وضع القوانين وتقرير الضرائب.

ويلاحظ أن في هذا الإعلان الكثير الكثير من مبادىء روسو ومن روحه التواقة للحرية. كما أن أثر وثيقة إعلان الإستقلال الأميركي بيّن وواضح في نصوص الإعلان الفرنسي. ولعل مرد هذا إلى الإعجاب والتقدير الذي كان يشعر به كل فرنسي مثقف للديموقراطية الأميركية ولما للفرد في ظلها من حقوق وحماية.

وقد نشر هذا الإعلان بحيث يأتي كمقدمة لدستور سنة 1791.

حوادث تشرين أول (أكتوبر):

كانت مقررات 4 و 26 أغسطس تنتظر لتصبح نافذة المفعول موافقة الملك عليها. ولم يكن من المنتظر أن يوافق عليها بسهولة لأنها تعتبر بمثابة تجرد للعرش من أكثر سلطاته، وجعل الشعب المصدر الأساسي للسلطان. وبالفعل رفض الملك التوقيع على تلك المقررات مما جعل الوضع يتأزم في باريس وجماعات المتطرفين، والمشاغبين تنشط كثيراً. وفي نفس الوقت استدعى فرقة الفلاندرز إلى فرسأي للمساهمة في حمايته، كما أن شائعات سرت في باريس تقول بأن علم الثورة قد أهين في احدى الإحتفالات في فرساي. صادف كل ذلك فقدان الخبز من أسواق باريس في مطلع أكتوبر بسبب قلة التنظيم وخوف التجار من أعمال السلب والنهب وليس بسبب فقدان الحبوب. هذه الاعتبارات كلها جعلت الناس يطالبون بانتقال الملك إلى عاصمته. وفي 5 تشرين أول (أكتوبر) خرجت من باريس مظاهرة ضخمة تتقدمها النساء باتجاه فرسأي للعودة بالملك اعتقاداً منهن بأنه بعودته يكثر القمح في الأسواق. وقد أدرك المعتدلون من رجالات الثورة ما قد ترتكبه من حماقات الجماهير الزاحفة فتبعها لافاييت قائد الحرس الوطني على رأس رجاله. وفي فرسأي طلب من الملك باسم بلدية باريس العودة للعاصمة. وفي السادس من الشهر المذكور وصل الملك وعائلته، في حماية الحرس الوطني، إلى باريس وعلى صدره شارة الثورة. وفي نفس الوقت صادق على مقررات الرابع والسادس والعشرين من أغسطس.

ولقد حل الملك وعائلته في قصر التويلري تحت حماية الحرس الوطني وبات بذلك تحت نفوذ الثورة إن لم نقل أسيرها ورهينها.

عقب مغادرة الملك لفرسأي انتقلت الجمعية الوطنية أيضاً إلى العاصمة

لتتفـرغ للمهمـة التـي ندبـت نفسـها مـن أجلهـا وهـي صياغـة الدسـتور الجديـد. إلا أنهـا في باريـس باتـت تحـت رحمـة العنـاصر الثوريـة وبصـوره الخاصـة الفئـات المتطرفـة منهـا مـما سـيؤثر إلى حـد كبـير في وضـع نصـوص الدسـتور وينفـح فيـه الكثـير مـن روح التطـرف والعنـف.

المهاجرون:

في صيف سنة 1789 ومع احتراق قصور ومزارع الكثيرين من الأشراف، ومع صدور قانون إلغاء الإمتيازات القديمة، أدرك الكثيرون من النبلاء والإكليروس استحالة التفاهم مع أعضاء الجمعية الوطنية واقتنعوا بخطورة البقاء في فرنسا منتظرين ما ستحمله لهم الأيام. فأخذوا يغادرون فرنسا جماعات وأفراداً. فمنهم من هاجر ليجمع السلاح ويحرض الأجانب ليستعين بهم على محاربة الثورة، ومنهم من رحل خائفاً على حياته وعائلته، ومنهم من ابتغى من هجرته مأمنا ينتظر فيه زوال الغمة وعودة الأوضاع في فرنسا إلى سابق عهدها.

ذلك أن قلة من هؤلاء فهمت حقيقة ما يجري في فرنسا، واستحالة إعادة عربة التاريخ إلى الوراء. اتخذ المهاجرون أماكن لإقامتهم في بلجيكا، وعلى ضفاف الراين، إنما دوما على مقربة من حدود بلادهم، وجعلوا من كوبلنز مقرا للعناصر الناشطة منهم، ومركزاً لتآمرهم ضد بلادهم وثورتها. والواقع أن الكثير من البلايا والنوازل أصابت فرنسا بسبب تآمر هؤلاء مع الأجنبي واستعداء دول أوروبا على فرنسا وتحريض عناصر كثيرة داخل فرنسا على مناوأة سادة البلاد الجدد. وكانت في مقدمة العناصر المهاجرة الكونت دارتوا شقيق الملك الذي أساء كثيراً بطيشه وتآمره مع الأجنبي لبلده وعرشه ولشقيقه بالذات.

الثورة والكنيسة:

أمـا وقـد باتـت الجمعيـة الوطنيـة هـي الهيئـة الوحيـدة المسـؤولة عـن شـؤون البـلاد

عمليا، بعد أن جرد الملك من أكثر سلطاته، وبعد أن اعتبر الشعب، ممثلاً بمندوبيه، مصدر كل السلطات فقد بات من واجب هذه الجمعية حل المعضلة المالية التي كانت الشرارة الأولى لإندلاع الثورة والتي ظلت منذ ذلك الوقت تزداد حدة وخطورة. ذلك أن الخزانة كانت بحاجة ماسة للمال وعلى الجمعية أن تؤمن ذلك بشكل أو بآخر. وكعلاج لذلك تقدم عضو الجمعية الوطنية الراهب تاليران[1] باقتراح يقضي بمصادرة ممتلكات الكنيسة وكانت تقدر آنذاك بما يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات ليرة. وتمت الموافقة على هذا الإقتراح الشديد الخطورة دون دراسة أو تمحيص في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1789. وأصدرت الحكومة سندات على الخزينة بضمانة الأملاك الكنسية على أن تسدد قيمة السندات في المستقبل من ربع بيع هذه الأملاك. إلا أن هذه السندات لم تحل المشكلة إلا بصورة مؤقتة لأن الدولة أصدرت منها إصدارات عديدة فانهارت قيمتها وفقد الناس ثقتهم بها واستمر العجز في خزينة الدولة مما جعل نيكر يستقل في سنة 1790 ويهاجر إلى سويسرا. وبقي العجز المالي ملازماً لجميع حكومات الثورة الفرنسية.

ولما كانت الكنيسة قد جردت من ممتلكاتها فقد بات على الثورة تنظيم أمورها وتأمين موارد العيش لرجالها ليستمروا في تأدية رسالتهم. ولذا فقد صدر في تموز (يوليو) سنة 1790 عن الجمعية الوطنية الدستور المدني للإكليروس. أعطى هذا القانون للشعب حق تعيين الأساقفة بعد أن كان هذا الإختيار يجري في السابق بواسطة الملك والبابا. وبالتالي فقد صار الأساقفة يتناولون مرتباتهم من خزينة الدولة وبات رجال الدين بمثابة موظفين في خدمة الشعب. وكان هذا القانون شديد الخطورة لأنه يتنافى والتقاليد الكنيسية القديمة ويجعل من عمل رجل الدين وظيفة مأجورة بينما هو في الأساس رسالة ومهمة. ولم يكن من المنتظر

1 ـ Charles Maurice de Talleyrand – Périgord (1754 ـ 1838)

موافقة الكنيسة على هذا القانون.

وأمام هذه المعارضة طلبت الجمعية الوطنية فيما بعد من رجال الدين أن يقسموا يمين الولاء للشعب والملك والدستور المدني الجديد للإكليروس، فتردد كثيرون وامتنع آخرون وفضلوا الهجرة من فرنسا.

وقد أدى صدور هذا القانون إلى تأزم العلاقات مع البابوية وإلى خسارة الثورة تأييد عناصر الشعب المتدينة والتي ظلت على ولائها للكنيسة وللمسيحية خصوصاً بعد أن صدر عن الباب حرم بحق من يقبل بذلك الدستور. وكان لويس السادس عشر أكثر من تأثر بهذا الحرم وندم أشد الندم لتوقيعه على ذلك القانون إذ كان في أعماقه مؤمناً شديد التدين فصار عليه أن يبحث عن مخرج لوضعه الحرج.

فرار الملك:

على الرغم من أن الملكية قد تبنت الكثير من مقررات الثورة وأظهرت في كثير من المناسبات، طائعة أو مختارة، رضاها عن بعض الزعماء الثورين فإن الملك والملكة ظلا يضمران الكره والعداء للنظام. فكانا على اتصال سري دائم بملوك أوروبا يحثانهم على نجدة العرش الفرنسي، وبالمهاجرين يتآمران معهم على الثورة. ولم يفقدا الأمل في أية لحظة من قيام أوضاع أفضل تساعد على استعادة حقوق الملكية المسلوبة والقضاء على الحركة الثورية في فرنسا. إلا أن ضغط المهاجرين على الملك وتزايد سيطرة العناصر المتطرفة على الثورة كانا يجعلان صبر الملك ينفذ تدريجياً. وجاء أخيراً الدستور المدني للإكليروس فاستنفذ آخر ما تبقى لدى ملك فرنسا من صبر وقدرة على الاحتمال. فالقانون المذكور وقرار الحرم الصادر عن قداسة الباب جعلاه في موقف المتمرد الخارج على تعاليم الكنيسة، إذا ما استمر في صمته وقبوله، بالتنظيم الكنيسي الجديد،

وهو المسيحي المؤمن المتدين.

والواقع أنه ليس الملك وحده هو الذي ضاق صدره ذرعا بتزايد الإتجاهات المتطرفة في الثورة، بل إن بعض زعمائها وروادها الأوائل شعروا بذلك وأخذوا يحاولون وقف تيار التطرف. نذكر من هؤلاء على سبيل المثال ميرابو الذي ظل دوما كما ذكرنا في السابق يؤمن بملكية دستورية تكفل للمواطنين الحريات الأساسية.

وقد حاول ميرابو أكثر من مرة متعاوناً مع بعض العناصر المعتدلة، اقامة حكومة قوية نافذة قادرة على وقف تيار التطرف والقضاء على عناصر الشغب والإرهاب التي بات ضغطها على الجمعية الوطنية قوياً. بحيث يجعلها ضعيفة مشلولة.

وفي سبيل هذا الهدف بالذات عرض على الملك أن يتعاونا سوية للتغلب على الجمعية الوطنية ولإعادة سيادة القانون والنظام في فرنسا. إلا أن وفاة ميرابو المفاجئة في نيسان (ابريل) 1791 أفقدت الملكية الدستورية سنداً قوياً ربما كان بإمكانه مساعدتها على البقاء والاستمرار.

وكملجأ أخير اتجه الملك نحو المهاجرين الذين كانوا على اتصال مستمر بالملكة عن طريق الوزير السويدي فرسن[1] ليساعدوه على الخروج من البلاد اعتقاداً منه أنه في الخارج سيصبح أقدر على انقاذ فرنسا والعرش. وقد تولى الوزير السويدي تنظيم هرب العائلة المالكة من باريس إلى خارج الحدود. خرج الملك وعائلته سرا في عربة مقفلة من العاصمة باتجاه الحدود الشمالية الشرقية ووصل في ليل 21 حزيران (يونيو) إلى فارين وهي مدينة صغيرة قرب الحدود. إلا أن أمرهم كشف هناك وأجبروا على العودة في صباح اليوم التالي تحت حراسة مشددة إلى باريس.

1 ـ De Fersen.

الواقع أن هرب الملك قد هدم كل الجسور التي كانت العناصر الثورية المعتدلة تحرص منذ البداية على استمرارها بين العرش والثورة. بل أكثر من ذلك فإن هذا الحدث قد قضى على كل أمل باقامة ملكية دستورية في فرنسا وأطلق للعناصر المتطرفة وللجمهوريين عامة حرية العمل والدعوة لأفكارهم بعد أن ظهر الملك علانية بمظهر الخائن المتعاون مع المهاجرين أعداء الثورة ومع دول أجنبية تضمر الكره والبغضاء لفرنسا ولثورتها. ولعل مما زاد في حراجة موقف الملكيين والمعتدلين اجمالا كون الملك كان قد صرح قبل هربه بأن كل ما وافق عليه بعد جلسة الثالث والعشرين من حزيران (يونيو) يعتبر باطلا وأنه قد حصل بالرغم من إرادته. وهذا يعني صراحة بأن الملك يرفض كل ما حققته الثورة حتى ذلك الوقت من أعمال ومنجزات.

ومنذ عودة الملك إلى باريس صار مصير العرش وسيده موضع بحث ومناقشة وصارت الفئات المتطرفة المتزايدة القوة والنفوذ تنادي علنا بضرورة قيام الجمهورية. إلا أن عناصر الإعتدال تخوفت كثيراً من مغبة خلو العرش أو زوال الملكية وما قد يحدث بعد ذلك من فراغ فحزمت أمرها واعتمدت على قوتها العددية في الجمعية الوطنية واقترحت إعادة الملك إلى عرشه مع تقييد سلطانه لحد كبير. وبالفعل أصدرت الجمعية الوطنية قرارا بهذا المعنى عللته أمام جماهير باريس الثائرة المتطرفة، والتي باتت جمهورية في القلب والقالب، بأن الملك نقل من قصره عنوة وهو بالتالي لا يعتبر مسؤولاً عن عملية الهرب.

إلا أن العناصر الجمهورية والمتطرفة طعنت بهذا القرار ونظمت تظاهرة ضخمة في السابع عشر من تموز (يوليو) قصدت منها ارهاب الجمعية الوطنية وأخذ زمام المبادرة من أيدي العناصر المعتدلة فيها. غير أن الحرس الوطني تدخل بسرعة، لكبح جماع عناصر التطرف والإرهاب، وللبقاء طالما أمكن ذلك، ضمن إطار الشرعية القانونية وفي خط الإعتدال، فشتت المتظاهرين وفرق جموعهم

وحافظ على سلامة الجمعية الوطنية وسيادتها. واتخذت الجمعية الوطنية تدبيراً سريعاً قصدت منه إرضاء جماهير باريس الغاضبة، فأمرت بوقف الملك عن ممارسة سلطانه، دون أن تمس حقه بالعرش إلى حين الإنتهاء من وضع دستور جديد للبلاد يقسم له يمين الولاء والإحترام.

إعلان بلنيتز[1]

حتى صيف سنة 1791 كانت جميع الجهود التي بذلها المهاجرون لجر الدول الأوروبية لحرب مع فرنسا بقصد حماية عرشها والقضاء على ثورتها قد فشلت. وكذلك فشلت جهود الملك لدى قريبه امبراطور النمسا، والوعود المغرية للإنكليز بإعطائهم بعض المستعمرات الفرنسية. فامبراطور فيينا كانت تشغله أمور بلاده الداخلية عن الإهتمام بشؤون فرنسا، يضاف إلى ذلك أنه كان بطبعه كثير الكلام متردداً غير مقدام. أما الإنكليز فكانت تشغلهم عن أحداث فرنسا أمور تجارتهم الخارجية وأساطيلهم البحرية وصناعتهم الناشئة المتطورة بسرعة مذهلة.

غير أن قرار الجمعية الوطنية بتجريد الملك من سلطانه، عقب محاولته الفرار، والذي اتخذ بقصد استرضاء عناصر التطرف في باريس، قد أثار انتباه ملوك أوروبا، بشكل سريع وغير منتظر وجعلهم يشاركون بصورة أكثر جدية بالاهتمام بالشؤون الفرنسية. وفي 21 آب (أغسطس) سنة 1791 اجتمع في بلنيتز امبراطور النمسا وملك بروسيا للتداول في أمر التطورات الجارية في فرنسا ثم أصدرا في نهاية مؤتمرهم بياناً مشتركاً أعلنا فيه: أن من واجب جميع الملوك أن يعملوا على حماية العرش الفرنسي وتعزيز سلطان صاحبه. كما أعلنا عن استعدادهما للتدخل ومساعدة الملك الفرنسي إذا استجاب ملوك أوروبا لهذه الدعوة. ويفهم من هذا أنهما لا يتدخلان إلا إذا قبل جميع ملوك أوروبا وهو أمر

1 ـ Pillnitz.

لم يكن متوقعاً أو ممكناً آنذاك. وكما هو واضح فقد صيغ البلاغ المذكور بلغة ديبلوماسية ملتوية لم يألفها رجال الثورة في فرنسا وجماهير باريس، فأسيء فهمها لدرجة أنهم اعتقدوا جميعاً أن النمسا وبروسيا على أهبة التدخل وإعلان الحرب، مما زاد في موقف الملك حراجة وضعفاً أظهره بمظهر المتعاون والمتضامن مع قوى أجنبية، وهذا أعطى المتطرفين وأعداء الملكية مزيداً من القوة المعنوية والسيطرة على مقدرات الثورة.

النوادي:

شهد عصر الجمعية الوطنية ظهور عدد من النوادي السياسية كان يتردد عليها زعماء الثورة ومفكروها فيتناقشون ويتبادلون الآراء والأفكار. وقد لعبت هذه النوادي أدواراً بارزة في أحداث الثورة إذ أنها تحولت مع الوقت إلى ما يشبه الأحزاب السياسية بمفهومها الحاضر. كما أن أكثر الرجال الذين تعاقبوا على الحكم في فرنسا زمن الثورة كانوا من رواد هذه النوادي أو من مؤيديها. وبالتالي فإن الكثير من الأحداث تمت بتأثير هذه النوادي وروادها وأبرز أندية الثورة وأعمقها أثراً في تاريخ فرنسا ثلاثة:

1 ـ نادي الكوردليه[1]: وكان مقره في دير قديم للآباء الفرنسيسكان. ورواده كانوا يمثلون اجمالاً الطبقة العاملة أو بصورة أصح الطبقات الدنيا. ولذا فقد غلب التطرف بصورة عامة على الأفكار والاتجاهات التي سادت عند رواده. وبعبارة أوضح فإن رواد هذا النادي كانوا من أولئك الذين يبحثون لفرنسا عن حلول جذرية. فهم يريدون لها نظاما ديموقراطيا وكثيراً ما أظهر زعماؤهم ومفكروهم اتجاهات متطرفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالملكية والأجور والعدالة الاجتماعية. كان مارا أبرز زعماء هذا النادي وهو

1 ـ Cordelier.

طبيب تحول إلى كاتب صحفي وزعيم ثوري كان يطلق على نفسه لقب صديق الشعب وأصدر صحيفة بهذا الإسم (L'Ami du Peuple) كانت واسعة الانتشار لجرأة كتابها وتطرفهم. وأبرز ما في الرجل شجاعته النادرة وعدم تردده أمام المصاعب. كان دوماً يأخذ جانب العمال والطبقات المعدمة فكان يسعى لتأمين الخبز والعمل لهم ويحلم بتوزيع أموال الأغنياء وثرواتهم عليهم.

ومن زعماء هذا النادي البازرين ديمولين[1] وهو أيضاً صحفي اشتهر بآرائه المتطرفة وبأنه أول من نادى بالجمهورية بين زعماء الثورة وحتى قبل سقوط الملكية. وكان يتردد عليه أيضاً كل من دانتون وروبسبير.

2 ـ نادي اليعاقبة[2]: تشكل هذا النادي في الأصل من عدد من أعضاء الجمعية الوطنية اعتادوا أن يلتقوا في دير للآباء اليعاقبة يقع على مقربة من دار الجمعية الوطنية فأطلق عليهم اسمهم نسبة للدير المذكور. أما اسمهم الأصلي فهو «جمعية أصدقاء الدستور». هدف النادي في البداية لتثبيت المكتسبات التي حصلت عليها الثورة مع المحافظة على النظام الملكي الدستوري. ومن هنا تبرز صفة الاعتدال الغالبة على اتجاهات النادي المذكور. وكان يستمد نفوذه الكبير مما كان لديه من نوادٍ ومنظمات موزعة في جميع أنحاء البلاد وبفضل صحيفته القوية الواسعة الإنتشار. وسنراه يصبح مع الوقت أحد أبرز المراكز القيادية في فرنسا زمن الثورة.

وأبرز زعمائه المركيز «دي لافاييت الذي أشرف على تأسيس الحرس الأهلي وتولى قيادته، وكذلك كان يتردد عليه ميرابو خطيب الثورة، وتردد عليه ولعب دوراً قيادياً فيه كل من دانتون وروبسبير.

وعلى الرغم من كون النادي المذكور كان يمثل في بداية الثورة الإتجاه

---

1 ـ Desmoulins.

2 ـ Jacobins.

المعتدل إلا أنه أخذ ينجرف شيئاً فشيئاً نحو مواقف أكثر تطرفاً كانت تفرضها عليه تارة أحداث الثورة وطوراً انضمام العديد من العناصر المتطرفة إليه. وبالرغم من أن أكثر زعمائه كانوا اصلاً من فئة البورجوازيين إلا أنه تطور كثيراً وصار فيما بعد يمثل مصالح الطبقات الدنيا ويتأثر بتوجيهات الفئات الأكثر ثورية وتطرفاً.

3 ـ نادي الجيرونديين[1]: كان يمثل الجناح الأيمن للثورة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الصعيد السياسي كان رواده في بداية الثورة على الأقل يمثلون التطرف إذ كانوا يميلون نحو النظام الجمهوري. أما هدفهم السياسي فكان تنشيط الصناعة والتجارة وحماية الملكية الفردية ونظم الحرية الاقتصادية. ومع اتجاه الثورة نحوالتطرف أخذ هؤلاء في الابتعاد عنها حتى أننا نراهم يدافعون عن الملك قبل إعدامه ثم يسعون بعد ذلك للتفاهم مع الأرستوقراطية في محاولة منهم للمحافظة على مصالحهم المهددة؟ وأبرز زعماء نادي الجيرونديين: مدام رولان وبريسو.

وعلى كل حال فإن النوادي المذكورة ظلت عبارة عن تجمعات لأشخاص تجمع بينهم وحدة التفكير والمصالح والأهداف ولم تصل إلى درجة الحزبية المنظمة الملتزمة كما نعرفها اليوم. فكثير من زعماء الثورة كانوا يترددون على أكثر من ناد ومنهم ن كانوا ينتقلون من واحد لآخر بسهولة كبيرة. وقد رأينا مثلاً روبسبير[2] ودانتون[3] يترددان على أكثر من ناد واحد.

دستور سنة 1971:

في أواخر صيف سنة 1791 كانت الجمعية الوطنية قد أنهت المهمة التي

---

1 ـ Les Jirondins.

2 ـ U. Robespièrre (1758 ـ 1794).

3 ـ G. J. Danton (1759 ـ 1794).

ندبـت نفسـها مـن أجلهـا في أيـام الثـورة الأولى وهـي اعطـاء الأمـة الفرنسـية دسـتوراً ديموقراطيـاً يضمـن الحريـات العامـة ويـوزع السـلطات توزيعـاً عـادلاً. وأقـر هـذا الدسـتور فعـلاً في الثالـث مـن أيلـول (سـبتمبر) 1791 ووضـع موضـع التنفيـذ بعـد أن وقعـه الملـك لويـس السـادس عـشر وأقسـم لـه ولفرنسـا يمـين الإخـلاص والـولاء.

وقد جاء الدستور الجديد إلى حد كبير معبراً عن أماني الفرنسيين، التي طالما تمنوا تحقيقها، بالحرية والديموقراطية والمساواة. بل إن الكثير من المبادىء الحرة التي بشر ودعى إليها الأحرار من كتاب الفرنسيين من أمثال روسو ومونتيسكيو وفولتير قد تضمنها الدستور الجديد. إلا أنه من جهة ثانية وبفضل العناد والإتزان الذين تحلى بهما زعماء الجمعية الوطنية من أنصار الإعتدال أمكن الوقوف بوجه التيارات المتطرفة والمحافظة على النظام الملكي مع جعله دستوريا ديموقراطياً وتحديد صلاحيات الملك. كما أمكنهم المحافظة على حقوق الملكية الفردية وعلى ضمان الحريات العامة بأوسع معانيها. وسنحاول هنا أن نبرز أهم المبادىء التي تضمنها الدستور الجديد.

1 ـ السيادة: مصدرها الأساسي الأمة تمارسها بواسطة الهيئآت المنتخبة والملك. وبذا قضي ـ نهائياً على رواسب النظريات القديمة التي كانت تجعل الملك في فرنسا أساس السلطة وغير مسؤول تجاه الشعب لأنه لا يستمد سلطانه منه وإنما من الله. وبات الملك الفرنسي في الدستور الجديد محدود الصلاحيات مقيداً بدستور يمثل إرادة الأمة ويضمن حقوقها السياسية. ويرأس الملك بموجب الدستور الجديد السلطة التنفيذية يعاونه فيها وزراء لا يمثلون أمام الجمعية التشريعية ولا يشتركون في مناقشاتها. وقد أعطيت له قيادة الجيوش البرية والبحرية، وإدارة الشؤون الخارجية. وأعطى حق الاعتراض أي الفيتو لفترة معينة على بعض القوانين والتشريعات التي تصدرها الجمعية التشريعية. فالملك في فرنسا يمثل على عرشه الفرنسيين ويعمل في خدمتهم ولم يعد كما كان في السابق سيدا لهم.

ويمكن أن تنزع عنه صفته وأن يعزل في بعض الحالات وقد حدد بالفعل الدستور الجديد مثل هذه الحالات.

ـ سلطة التشريع: انيطت بموجب الدستور الجديد بجمعية تشريعية ينتخب أعضاؤها لمدة سنتين من قبل الشعب. ولا يجوز إعادة انتخاب نائب إلا بعد مرور عقد على انتهاء ولايته. وباعتبار الجمعية التشريعية ممثلة للأمة مصدر السيادة الوحيد فهي التي تحدد دور انعقادها وليس للملك حلها. ويجري انتخاب أعضائها على درجتين. وقد فرض الدستور الجديد شروطاً محددة لممارسة حق الإنتخاب. فالناخب العادي يجب أن يدفع لخزانة الدولة ضرائب مباشرة توازي أجر ثلاثة أيام عمل. وبذا حصر حق الانتخاب بأربعة ملايين وثلاثماية ألف ناخب من 24 مليوناً هم سكان فرنسا آنذاك. وبالرغم من أن طريقة الإنتخاب هذه لم تحقق المساواة للفرنسيين وحرمت الكثيرين منهم، لا لسبب إلا لفقرهم، من ممارسة حق طالما ادعى الثوار أنه عام وشامل للجميع. فإنها على كل حال كانت خطوة كبيرة في طريق الديموقراطية.

واعطيت الجميعة التشريعية سلطات واسعة في مجال وضع القوانين وأنيطت بها وحدها سلطة فرض الضرائب والسماح بجبايتها.

ـ مبدأ فصل السلطات أقر في الدستور الجديد على اطلاقه. فأنيطت وظائف الحكم بهيئآت مستقلة تمارس كل منها على حدة احدى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقد تبنى الدستور الجديد جميع المبادىء الواردة في وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية الوطنية وجعلها مقدمة له.

وعند انتهاء الجمعية الوطنية من صياغة الدستور الجديد واقراره تبنى أعضاؤها قرارا يحمل في طياته الكثير من النبل والترفع والإيثار إلا أن نتائجه كانت وبيلة بالنسبة لفرنسا. فقد حرمت الجمعية الوطنية أعضاءها من حقهم في

الترشيح ودخول الجمعية التشريعية التي تشكلت بموجب الدستور الجديد قبل مرور عقد كامل. وبذا جاءت الجمعية التشريعية الجديدة خالية من أكثر رجالات فرنسا آنذاك خبرة وحزما وكفاية وحفلت بالشبان الحديثي العهد بالسياسة والحكم والميالين بطبيعة أعمارهم للتطرف والمغامرة.

الجمعية التشريعة

تنفيذاً لأحكام دستور سنة 1791 عقدت الجمعية التشريعية الجديدة أولى جلساتها في مطلع تشرين أول (أكتوبر) سنة 1701. ونتيجة لخلو الجمعية الجديدة من الخبرات والكفاءات فقد تسلط على زعامتها منذ البداية مجموعة من النواب الشباب من أبناء الطبقة البورجوازية جاء أكثرهم من مقاطعة الجيروند في جنوب غرب فرنسا. وكان هؤلاء يؤمنون إيماناً قوياً بالجمهورية كنظام مثالي لفرنسا وكانوا أيضاً شديدي التعلق بمبادىء الثورة الفرنسية مؤمنين بعالميتها لدرجة جعلتهم ينادون بحماس بضرورة تصدير مبادىء الثورة إلى خارج الحدود الفرنسية بحيث تكون هاديا ونصيرا لكل شعب مظلوم مضطهد.

وقد وجدت الجمعية منذ البداية نفسها أمام مهمات أساسية ثلاث:

1 ـ وضع جميع مواد الدستور الجديد موضع التنفيذ والسهر على احترام جميع أحكامه. وبذا تكون الجمعية نفسها ذات سلطات محددة بعكس الجمعية الوطنية السابقة التي لم يكن هناك قانون أو دستور يحدد صلاحياتها.

2 ـ العمل على صيانة المكاسب التي حققتها الثورة الفرنسية بموجب القوانين الصادرة عن الجمعية الوطنية.

3 ـ حماية فرنسا من الأخطار الخارجية ومراقبة الغيوم التي بدأت تتجمع في سماء علاقات الفرنسيين بالدول المجاورة.

موقف أوروبا من الثورة الفرنسية:

منذ سنة 1790 أخذ ينتشر في أوروبا وبصورة خاصة في أوساطها السياسية المحافظة وعند حكامها شعور بالخوف والقلق من مبادىء الثورة الفرنسية ومن سرعة انتشارها في المناطق المجاورة لفرنسا. وفي نفس السنة أعلنت مدينة افينيون[1] التابعة للبابا تمردها وحقها في تقرير مصيرها معلنة انضمامها لفرنسا. ثم إن دعاة الثورة والمبشرين بمبادئها الذين انتشروا في وادي الراين وفي بلجيكا يدعون للحرية ويبشرون بحق الشعوب في تقرير مصيرها كانوا يلاقون ترحيباً وتجاوباً في كل مكان يحلون فيه. هذه الأمور نبهت بقوة الأوساط المحافظة وخاصة في بروسيا والنمسا إلى صحة الشكوك التي طالما أثارتها دعاية المهاجرين الفرنسيين حول الأبعاد الحقيقية للثورة الفرنسية. وبالتالي فإن مساعي هؤلاء المهاجرين ونصائحهم صارت تجد في أوروبا مزيداً من الناس يستمعون إليها ويهتمون بها.

والواقع أن سجل العلاقات بين النمسا وفرنسا كان منذ الأيام الأولى للثورة يحفل بصورة متزايدة بالمشاكل والخلافات. فإلى جانب الخوف من مبادىء الثورة وخطرها على سلام العروش والأنظمة الملكية في أوروبا، هناك المناداة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وهو مبدأ يتهدد امبراطورية النمسا في سلامتها باعتبارها تتألف من شعوب عديدة مختلفة في قومياتها ولغاتها، وهناك الإهانات المتلاحقة للعرش الفرنسي ولملكته وهي سليلة البيت المالك في فيينا، وهناك مشكلة الأمراء الألمان في الالزاس والذين كانت لهم في المنطقة المذكورة حقوق اقطاعية أقرتها لهم معاهدة وستفاليا سنة 1648، فجاءت قرارات 4 آب (أغسطس) تجردهم منها دون تعويض عادل. وكانت النمسا ملومة بالدفاع عنهم لكونهم من

1 ـ Avignon.

رعايا الإمبراطور. ثم إن تجمع المهاجرين الفرنسيين في أراضي إمارة تريف[1] الموالية للنمسا فيه الكثير من العداء والإستفزاز لحكومة الثورة في باريس.

ورغم هذا السجل الحافل بالخلافات فإن ليوبولد امبراطور النمسا كان يخاف نتائج حرب مع فرنسا قد تكون طويلة وشاقة ومضنية. قاوم كثيراً طلبات شقيقته ملكة فرنسا الملحة بالعون والتدخل وقاوم أيضاً دعوات المهاجرين وضغوطهم المتزايدة لمساعدتهم على مهاجمة فرنسا. وكذلك كان يطالبه بالتدخل ملوك محافظون خافوا مبادىء الثورة ورأوا الحل في عمل عسكري مباشر ضد فرنسا لوقف انتشار الأفكار الثورية في أوروبا. ومن هؤلاء سادة روسيا واسبانيا.

إلا أن وفاة الامبراطور ليوبولد وارتقاء ابنه فرنسيس، الذي كان أكثر قوة وأقل حذراً وميلا للمسألة، عرش النمسا دفع هذه البلاد خطوات كبيرة في طريق الحرب مع فرنسا.

أما في فرنسا فكانت فكرة الحرب آخذة في الانتشار بسرعة رهيبة. فالملكيون التقليديون وبقايا الأشراف كانوا يسعون إليها لأنهم كانوا يرون فيها هزيمة لفرنسا. وبهذه الوسيلة فقط يستطيعون الإبقاء على الملكية واستعادة امتيازاتها وسلطاتها. وجماعة الجيرونديين الذين كانت لهم الزعامة في الجمعية التشريعية كانوا شديد الرغبة في الحرب إذ كانوا يعتقدون أن النصر سيكون حليفهم رغم ضعف جيش فرنسا وافتقار البلاد للمال والتنظيم والاقتصاد السليم. كانوا على شيء كثير من الرومانطيقية ومن الخيال الواسع وعلى قليل من الواقعية والمنطق السليم فاعتقدوا بأن قيام الحرب سيؤدي حتماً إلى هبوب شعوب أوروبا المظلومة لرفع لواء الثورة وتقويض نظم الملكية الإستبدادية وإلى انتصار مبادىء الحرية والعدالة والمساواة.

---

1 ـ Trêves

كانت أول خطوة في طريق الحرب الإنذار الذي وجهه الفرنسيون إلى أمير تريف الموالي للنمسا بأن عليه أن يطرد المهاجرين من أراضيه وأن يجردهم من أسلحتهم ويسلمهم لفرنسا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض العناصر الثورية الواعية كانت تعرف مدى ضعف الجيش الفرنسي وترى في الحرب مغامرة خطرة لا تعرف أبعادها. نذكر من هؤلاء روبسبير الذي كان يرى أن الحرب ستعيد للعرش الفرنسي سلطاته وللأشراف والكنيسة امتيازاتهم إذا ما هزمت فرنسا وكان هذا منتظراً بل وشبه مؤكد في نظره. إلا أن هؤلاء كانوا قلة فلم يتمكنوا من وقف عجلة الحرب.

ولما لم يكن لفرنسيس، امبراطور النمسا، حذر والده وحكمته وتردده فقد قبل التحدي الفرنسي وبادر فوراً لعقد معاهدة مع جارته بروسيا في 7 شباط (فبراير) سنة 1792. وفي نيسان (ابريل) من نفس السنة وجهت النمسا انذاراً إلى فرنسا طلبت فيها منها:

ـ رد حقوق الأمراء الألمان الإقطاعية في أراضي الألزاس.

ـ اعادة مقاطعة افينيون للعرش البابوي.

ـ العمل على وقف الدعوة للثورة ونشر أفكارها في أوروبا.

ولما لم يكن زعماء الجيرونديين وكانوا في الحكم آنذاك، وبصورة خاصة وزير الخارجية الجنرال ديموريه[1] المعروف بكفاءته كجندي وديبلوماسي والمشهور أيضاً بحبه للمغامرة، يرغبون بأقل من ذلك فقد استصدروا من الجمعية التشريعية الفرنسية في 20 نيسان ابريل سنة 1972 إعلانا للحرب على النمسا، عدوة فرنسا قديما، وحليفة عائلتها المالكة حاليا. وقد جاء في إعلان الحرب هذا أن فرنسا تخوضها دفاعاً عن حريتها واستقلالها.

1 ـ Dumouriez.

الحرب مع النمسا وبروسيا:

لقد كشفت المعارك الأولى الجيش الفرنسي الملكي وأثبتت عدم كفايته وعجزه الواضح عن متابعة النضال ضد جيوش النمسا وبروسيا أقوى الدول البرية في أوروبا آنذاك. فالجيش الفرنسي الذي أرسل على عجل لاحتلال بلجيكا رد على أعقابه. وتحولت فرنسا سريعا من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع وبات على حكومة باريس أن تتولى مهمة صد الجيوش المتحالفة الزاحفة باتجاه الحدود الفرنسية.

كان من أبرز نتائج هزائم الجيش الملكي وعجزه عن حماية حدود فرنسا وتحقيق أغراض ثورتها أن أخذ الناس في باريس يفتشون عن من يجب في نظرهم أن يتحمل أعباء الهزيمة ويدفع ثمنها. والهزائم عادة قل أن تجد من يتبناها ويدعي المسؤولية عنها طائعاً مختاراً. ولذا فقد أخذت الأنظار تتجه نحو الملك والملكية متسائلة عن جدوى محاربة النمسا وحليفها وصديقها لويس السادس عشر يقيم في قصره في باريس يتمنى انتصار أعداء الثورة وأعداء فرنسا. وقد أعطى الملك هؤلاء بعض الحجة حين أقدم اثر ورود أخبار الهزائم الأولى على اقالة وزارة الجيروندديين باعتبارها المسؤولة عن الحرب وأقام مكانها حكومة اتحاد وطني شاركت فيها جميع النوادي. كما أظهر تمرده أكثر من مرة على الجمعية التشريعية. بل ربما ذهب إلى أكثر من ذلك فكان يتصل سراً بالجيوش النمسوية البروسية المرابطة عند الحدود. وقد طرحت العناصر المعتدلة بصورة جدية مصير العرش والنظام كله على بساط البحث خصوصاً وأن الجيروندديين كانوا لا يزالون يحلمون بإقامة الجمهورية.

وفي اليوم العشرين من شهر حزيران (يونيو) سنة 1792 نظمت الفئات المتطرفة في باريس مظاهرات ضخمة بمناسبة يوم «قسم ملعب التنس» واقتحم

المتظاهـرون قـصر التويلـري حيـث يقيـم الملـك الـذي تمكـن مـن الصمـود أمـام هـذه الحشـود بفضـل مـا أظهـره مـن اللـين والكياسـة. اسـتمرت الحمـلات عـلى الملكيـة بعـد ذلـك واشـتدت بصـورة خاصـة إثـر الإنـذار الـذي وجهـه في 25 تمـوز (يوليـو) القائـد الـبروسي برونسـويك مـن أنـه سـيدمر مدينـة باريـس إذا مـا تعـرض الملـك وعائلتـه لـلأذى.

خلال هذه الفترة المضطربة برزت في باريس على مسرح الأحداث شخصية ضخمة تسلمت الزعامة والقيادة في فرنسا هي شخصية دانتون[1] الذي دفع البلاد بقوة للسير في طريق التطرف والإرهاب. فهو الذي تولى تنظيم التظاهرات الدامية التي هاجمت القصر الملكي في اليوم العاشر من شهر آب (أغسطس) وقضت على حرسه السويسري في مذبحة رهيبة واعتقلت الملك وأسرته مطالبة باقامة الجمهورية. وقد رأت الجمعية التشريعية أن تكتفي بايقاف الملك عن ممارسة سلطانه وأن تترك قضية البت بمصيره ومصير النظام الملكي لمؤتمر وطني ينتخب فيما بعد لهذه الغاية. وإثر اعتقال الملك وحكومته بات المتطرفون أسياد الموقف في باريس وأقيمت لإدارة شؤون البلاد ومتابعة الحرب هيئة موقتة بالتعاون مع بلدية باريس، وكر التطرف والإرهاب في فرنسا، كان على رأسها دانتون، جعلت أولى مهماتها مقاومة القوات المتقدمة عبر الحدود.

وعندما وصلت إلى العاصمة الفرنسـية أنباء سـقوط مدينة فردان، إذ كانت الجيوش النمساوية ـ البروسـية المتحالفـة قـد عـبرت الحـدود في 19 آب أغسـطس وأخـذت تسـتولي على المـدن والمواقع الفرنسـية، اسـتولى الهلـع عـلى الجماهـير الفرنسـية واندفعـت عصابـات مسـلحة تهاجـم السـجون حيـث كان عـدد مـن الأشراف قـد سـجنوا منـذ اعتقـال الملك. قتـل المتظاهـرون من هؤلاء مـا يزيد عـلى 1500 شـخص. ويعتـبر دانتـون لحـد كبـير مسـؤولاً عـن هـذه الدمـاء التـي أهرقـت في اليـوم

1 ـ Danton.

الثـاني مـن شـهر أيلـوس (سـبتمبر) سـنة 1792 إن لم يكـن لتأييـده لهـا فعـلى الأقـل لسـكوته عنهـا. وكان الهـدف مـن هـذه المذابـح إرهـاب العنـاصر المعاديـة للثـورة بفصـد التأثـير في الانتخابـات المنـوى اجراؤهـا.

وعلى كل فإن دانتون برر الإرهاب الذي ساد عهده بأنه كان أداة ضرورية لإستتباب الأمن والنظام في وقت كانت فيه فرنسا تحارب جيوش أكبر دولتين بريتين في أوروبا. وقد كان فعلاً يخاف قيام ثورة مضادة بسبب الأزمة الاقتصادية وفقدان الكثير من المواد الغذائية من الأسواق، وفي هذا عرقلة للمجهود الحربي. ولذا فإنه كان على استعداد لأن يذهب إلى أقصى حد ممكن في اتباعه سياسة البطش والإرهاب لإلقاء الرعب في قلوب الفئات المناوئة للثورة.

فالمي[1]:

ذكرنا سابقاً الجيوش المتحالفة بدأت منذ 19 آب، (أغسطس) تقدمها في الأراضي الفرنسي. وعند وصول هذه الجيوش إلى تلال فالمي حيث كانت ترابط بعض الفرق الفرنسية بقيادة الزعيم الثوري ووزير الخارجية السابق في حكومة الجيروندديين الجنرال ديموريه جرت معارك صغيرة ومناوشات بين الفريقين انسحب بعدها البروسيون والنمساويون من ساحة القتال. والسبب الحقيقي لهذا الإنسحاب يعود لكون روسيا قد طرحت في شرق أوروبا مشكلة بولونيا، وبروسيا والنمسا مهتمتان بهذه المسألة أكثر من أي شيء آخر ولا تريدان أن تتركا للروس التفرد بحل المعضلة البولونية. يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين أبدوا في المعارك الصغيرة التي خاضوها ثباتاً وتصميماً على الدفاع لا حد لهما. ولهذا فإن هذه المعركة على قلة أهميتها من الناحية العسكرية ردت للفرنسيين ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الانتصار وأظهرت صلاح ديموقراطيتهم وقدرة ثورتهم على

١ Valmy.

حماية الحدود. والواقع أنه كان لهذه الحرب ولمعركة فالمي بصورة خاصة فضل كبير من حيث أنها أيقظت في الفرنسيين الشعور القومي وجعلت فرنسا تواجه العالم الخارجي كأمة متحدة متجانسة متمسكة بقضية الحرية والثورة.

وكان لهذه المعركة بالذات تأثير مدهش على الصعيد الداخلي. ذلك أنها ساعدت دانتون في تثبيت دعائم حكمه وأظهرت كفاءة العناصر المتطرفة القابضة على زمام الحكم في باريس وجعلتها أكثر قدرة على تقرير مصير النظام الملكي والانتصار على مؤيديه والمتمسكين ببقائه.

وفي هذه الأثناء كانت الجمعية التشريعية قد حلت وانتخب مكانها لإدارة شؤون فرنسا ولتقرير مصير النظام الملكي مجلس جديد هو «المؤتمر الوطني».

المؤتمر الوطني

انتخب أعضاء المؤتمر الوطني وفق نظام جديد للإنتخابات أبرز ما فيه تعميق الديموقراطية بزيادة عدد الناخبين عن طريق تخفيض سن المنتخبين وإلغاء بعض الشروط المالية. ولذا فقد جاء المجلس الجديد أكثر تطرفاً وأشد ميلاً للسير في طريق العنف والإرهاب. إلا أنه من ناحية ثانية كان يحمل في طياته تناقضات عديدة. وقد أظهرت الجلسة الأولى التي عقدت في 21 أيلول (سبتمبر) 1792 أن أكثر أعضائه يميلون للجمهورية، فأعلنت في تلك الجلسة دون صعوبة إلا أنهم من ناحية أخرى كانوا يتوزعون في اتجاهات رئيسية ثلاثة:

1 ـ الجيروندين وقد جلس هؤلاء في مقاعد اليمين وكانوا ينادون بالجمهورية إلا أنهم من جهة أخرى كانوا مصممين على مقاومة سيطرة اليعاقبة على المجلس والحكم بعد أن أخذ هؤلاء يبتعدون عن مواقفهم السابقة ويتبنون أفكاراً متزايدة التطرف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

2 ـ اليعاقبة وكانوا أقل عدداً إلا أنهم أشد جرأة وأكثر خبرة في شؤون الحكم والسياسة، ويستندون لتأييد قوى من الجماهير العمالية والفقيرة. جلس هؤلاء في مقاعد المجلس اليسرى والمقاعد المرتفعة مما جعل الناس يطلقون عليهم اسم الجبليين.

3 ـ وبين الفريقين جلست فئة ثالثة لم يكن لها موقف واضح وكان يطلق على ممثليها اسم السهل[1].

---

1 ـ Le Plaine.

لقد رافق بداية عهد المؤتمر الوطني، على الصعيد العسكري، انتصارات كبرى أحرزتها الجيوش الفرنسية بعد معركة فالمي. فالجيوش الفرنسية الثورية لم تكتف عقب المعركة المذكورة بإخراج الجيوش المحتلة من أراضيها بل تمكنت في الفترة الممتدة من 20 أيلول (سبتمبر) حتى 7 تشرين ثاني (نوفمبر) من احتلال أراض بلجيكا وبعض الولايات الواقعة على ضفاف الراين. كما غزت أيضاً أراضي نيس والسافواي.

هذه الإنتصارات رفعت من معنويات العناصر الثورية المتطرفة ومن ثقتها بحسن إدارتها وبقوة جماهير فرنسا، مما جعل المؤتمر الوطني يصدر في 19 تشرين ثاني (نوفمبر) قراراً كان ذا أبعاد خطيرة للغاية بالنسبة لعلاقات فرنسا مع الدول الأخرى، أعلن فيه استعداده لتأييد كل أمة تطالب بحريتها. هكذا بدت الجمهورية الفرنسية منذ بدايتها دولة دعاية وتبشير على أتم الإستعداد للتدخل في شؤون الدول الأخرى من أجل نشر مبادىء الثورة واعلاء كلمتها. فحكومة باريس ظهرت منذ ذلك الوقت وكأنها راغبة في نقل معركتها مع النظام الملكي والمفاهيم السياسية القديمة إلى أراضي الدول الأخرى مما نبه أوروبا كلها إلى خطورة الاتجاهات الفرنسية الجديدة. كما رافق ذلك اصرار الفرنسيين على الاستمرار في احتلال أراضٍ بلجيكا وولايات الراين لقطف ثمار انتصاراتهم علهم يجدون في البلدان المحتلة حلا لفراغ خزينة فرنسا المزمن. وبهذا التصرف صارت فرنسا بالنسبة لأوروبا ليست فقط دولة دعاية وتبشير وإنما أيضاً دولة فتح وغزو وتوسع.

اعدام الملك:

هــذه المفاهيــم الجديــدة المغاليــة في تطرفهــا عــلى صعيــد السياســة الخارجيــة أثــارت مخــاوف العنــاصر المعتدلــة وذات الاتجاهــات المحافظــة داخــل فرنســا لأنهــا أدركــت

الأخطـار الخارجيـة والداخليـة التـي قـد تنجـم عنهـا فأخـذت تتكتـل وتنشـط للوقـوف بوجـه التطـرف. هـذا الأمـر أثـار مخـاوف اليعاقبـة، سـادة الموقـف في باريـس، عـلى مصـير الجمهوريـة ورأوا أنـه لا بـد مـن الإسراع بإعـدام الملـك لإرهـاب أنصـاره ولتثبيـت أركان النظـام الجديـد.

حاول اليعاقبة إرغام المؤتمر الوطني على اتخاذ قرار بهذا الشأن إلا أن الجيرونديين عارضوهم بشدة، باعتبار أن هؤلاء كانوا قد أخذوا يتحولون كرد فعل أمام تطرف اليعاقبة المتزايد، عن مواقفهم الجمهورية القديمة، وطالبوا بأن يحال الملك للمحاكمة علهم يستطيعون انقاذه بهذه الوسيلة. ودافع الملك عن نفسه دفاعاً قوياً كاد يقنع حكامه ببراءته لولا تدخل روبسبير، وتهديده لأعضاء المجلس بمن أدخلهم إلى القاعة من رعاع باريس ومتطرفيها.

وصدر قرار الإعدام في 7 كانون الثاني (يناير) سنة 1793 ونفذ علناً في الحادي والعشرين من الشهر المذكور.

النزاع مع انكلترا:

حتى سنة 1791 كانت حكومة انكلترا تراقب بحذر وترقب محايد تطور الأحداث في فرنسا دون أن تتخذ منها موقفاً رسمياً رغم الحماس الكبير الذي أبدته أوساط الأدباء والمفكرين والشعراءالإنكليز لثورة الفرنسيين. إلا أن تطرف الثوريين الفرنسيين جعل الإنكليز يخرجون تدريجياً عن تحفظهم وحيادهم ويميلون للتعاون مع الجهات المعادية للثورة.

إن احتلال الفرنسيين لأراضي بلجيكا وتهديدهم لهولندا قد أثارا انكلترا لدرجة كبيرة ذلك أن مصالح بريطانيا التجارية كانت تقضي بأن لا تقع أراضي البلدين المذكورين تحت سيادة دولة كبرى وبصورة خاصة دولة كفرنسا يمكنها أن تزاحم انكلترا في تجارتها ومواصلاتها البحرية في بحر الشمال. وهي في هذا

على استعداد لأن تذهب حتى الحرب.

ثم إن إعلان فرنسا استعدادها لأن تقدم العون لجميع الشعوب المناضلة من أجل حريتها هو مبدأ لا يمكن للإنكليز أن يقبلوا به. إذ في هذا الإعلان تحريض مباشر لرعايا ملك الإنكليز في ايرلندا وفي سائر المستعمرات على التمرد والعصيان.

وقد أثار إعدام الملك لويس السادس عشر بصورة خاصة موجة من الإشمئزاز والحنق على الفرنسيين لدى عامة البريطانيين، لأن الانكليز في حبهم لملكهم وتقديرهم له لم يستسيغوا فكرة إعدام ملك مماثل ولو أن ذلك قد تم خارج أراضيهم. فبادرت حكومة لندن إلى الطلب من السفير الفرنسي مغادرة البلاد وقطعت علاقاتها الديبلوماسية مع حكومة باريس.

التحالف الدولي الأول:

في 1 شباط (فبراير) سنة 1793 أعلن المؤتمر الوطني الحرب على الإنكليز. فبادرت انكلترا لعقد سلسلة من المعاهدات والتحالفات مع الدول المحاربة لفرنسا في أوروبا أو الدول التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع باريس إثر إعدام الملك. وبذلك تشكل تحالف دولي قوي ضد فرنسا يضم النمسا وبروسيا وهولندا وسردينيا والبرتغال واسبانيا والروسيا وانكلترا. وكان مخطط الإنكليز أن لا يدفعوا بجنودهم إلى ساحات القتال وأن يكتفوا في البر بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية والسياسية لدول القارة المشاركة في الحرب وأن يتولى الأسطول البريطاني مقاتلة فرنسا في البحار ومحاصرة شواطئها لعزلها اقتصادياً.

أمام القوات الكبيرة التي حشدتها دول التحالف الأول كان لا بد أن تهزم جيوش فرنسا. ففي شهر مارس هزمت جيوش الجنرال ديموريه في بلجيكا على يد النمساويين وأجبرت على الجلاء عن البلاد. ولتغطية فشله حاول ديموريه

أن يسير إلى باريس بالتعاون مع بعض العناصر الملكية، ليستولي على السلطة ويقضي على حكم الثورة والجمهورية إلا أن جنوده لم يوافقوه ففر هارباً ولحق بأعداء بلاده. أساء تصرفه هذا إلى حد كبير إلى سمعة الجيرونديين باعتباره أحد كبار قادتهم وأضعف من موقفهم في صراعهم مع عناصر اليعاقبة المتطرفين. وفي وادي الراين هزم الفرنسيون على أيدي الجيوش البروسية وأخرجوا من كل الأراضي التي احتلوها في العام السابق كما حاصر اسطول الإنكليز مدينة طولون واحتلها رجاله. وحين أطل ربيع سنة 1793 كانت أراضي فرنسا قد أصبحت مهددة بالاحتلال الأجنبي، في عهد الثورة.

لجنة الانقاذ العام:

أمام خطر الإحتلال الأجنبي المحدق بفرنسا وبسبب دموريه رأى زعماء المؤتمر الوطني أنه لا بد من وضع السلطة بيد هيئة صغيرة قادرة، على السيطرة على الموقف الداخلي واحباط المؤامرات والدسائس التي تقوم بها المعارضة الجيروندية، وعلى مجابهة العدوان الخارجي بسرعة وعزم. وقد انتخبت لجنة دعيت «لجنة الإنقاذ العام» تضم تسعة أشخاص أعطوا صلاحيات ديكتاتورية. ولما كان هؤلاء من غلاة المتطرفين اليعاقبة فقد باشروا حكمهم بالبطش لإرهاب الجيرونديين الذين كانوا يريدون العودة بالبلاد إلى سياسة معتدلة، والتفرغ للإصلاح الداخلي، لأن مصالحهم كبورجوازيين قد تأثرت كثيراً بجو الإرهاب والتطرف وعدم الإستقرار السائد في فرنسا.

وتشكلت أيضاً لجنة أخرى «هي لجنة الضمان العام» أخذت على عاتقها إدارة شؤون البوليس وحفظ الأمن الداخلي ومراقبة المشبوهين، تساعدها محكمة للثورة تنظر في أمر يشتبه في سلوكهم أو يشك في ولائهم وترسلهم بسرعة كبيرة إلى المقصلة.

بادرت لجنة الإنقاذ العام إلى العمل الفوري وصارت تجتمع كل يوم لإتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بإنقاذ فرنسا. جابهت على الصعيد الداخلي صعوبات جمة. فهناك الأزمة المالية القوية، وتدني قيمة النقد الفرنسي، وهناك معارضة الإكليروس الكاثوليكي المتزايدة للثورة والتي استغلت متاعب البلاد لإثارة الثورات في البريتاني والفاندي. زادت هذه الثورات في متاعب حكومة ريس التي اضطرت لإرسال قسم كبير من الجيوش الفرنسية لإخضاع المتمردين. ولما كان زعماء الجيرونديين على صلات وثيقة بهذه الحركات فقد بادر دانتون زعيم «لجنة الإنقاذ العام» في 2 حزيران (يونيو) لاعتقال ممثليهم في المجلس الوطني فسجن بعضهم وأعدم البعض الآخر وفر آخرون إلى مناطقهم يحرضون على الثورة ضد حكم اليعاقبة. وبذا امتدت حركات التمرد وشملت جميع أراضي غرب وجنوب غرب فرنسا التي طالما كانت موالية للجيرونديين. وقد تطرف بعض المتمردين على الثورة كثيراً حتى أن سكان تولون لم يترددوا في التعاون مع الأسطول البريطاني المحاصر للمرفأ والسماح لرجاله بدخول المدينة. إلا أن جهود الأمن العام لم تلبث أن أعطت ثمارها وتمكنت جيوش الجمهورية من فك الحصار عن مرفأ تولون واستعادة المدينة مما اعتبر بمثابة ضربة قاسية لأكثر المتمردين على الثورة تطرفاً ولمؤيديهم ومناصريهم من الجيرونديين الفارين وتبع ذلك اخضاع باقي المناطق المتمردة التي تعرضت لموجة شديدة من البطش والإرهاب تمت باسم حمية حرية فرنسا ووحدتها.

أما أمور السياسة الخارجية والدفاع ضد دول التحالف الأول فقد تولاها دانتون رجل «لجنة الإنقاذ العام» الأول. يعاونه في ذلك كارنو[1] وهو ضابط في سلاح المهندسين، خبير في شؤون إدارة الجيوش والتنظيم العسكري. وقد تولى هذا الأخير مهمة إنشاء جيش شعبي للجمهورية أشبه ما يكون بجيوش الميليشيا

1 ـ L. Carnot.

المعروفة في عصرنا الحاضر. وبادر للعمل فوراً فاستصدر مرسوم «التعبئة العامة» الذي يلحق كل فرنسي قادر على حمل السلاح بالجيش والذي يضع كل امكانات فرنسا الاقتصادية والبشرية في خدمة المجهود الحربي. أظهر كارنو في تدبير كل ذلك براعة فائقة فأعطى فرنسا بسرعة مدهشة جيشاً بلغ تعداده قرابة المليون جندي كلهم من الشبان الحديثي السن المتشبعين بمبادىء الثورة ومثلها الراغبين في انقاذ فرنسا والجمهورية. ومنذ خريف سنة 1793 تحول الموقف على الجبهة لصالح الفرنسيين. في النصف الأول من 1794 تم اخراج كل الجيوش النمساوية والبروسية من الأراضي الفرنسية. وقبل نهاية العام المذكور كان جيش الجمهورية الفرنسية قد احتل مجدداً كل الولايات الالمانية على الضفة اليسرى لنهر الراين وأراضي بلجيكا وقسما من أراضي هولندا. فانفرط بذلك عقد التحالف الدولي الأول وعقدت كل من بروسيا واسبانيا وهولندا في سنة 1795 معاهدات صلح مع فرنسا.

عهد الإرهاب:

على الرغم من أن «لجنة الإنقاذ العام» حققت لفرنسا انجازات ضخمة في فترة زمنية قصيرة للغاية فإن أكثر ما يؤخذ عليها هو أن عهدها قد ساده جو من الإرهاب بلغ حدا لا يطاق. فمن صيف سنة 1793 حين انتخب روبسبير لعضوية اللجنة وبات رجلها الأول وحاكم فرنسا الأوحد حتى صيف سنة 1794 بلغ عدد من سيقوا إلى السجون في باريس ثمانية آلاف وفي الملحقات ربما بلغ هذا الرقم عدة أضعاف. وكانت محاكم الثورة تتولى تفريغ السجون كلما ضاقت بنزلائها بعد محاكمات قصيرة تفتقر إلى أبسط الضمانات القانونية. وقدر عدد من أرسلوا إلى المقصلة في باريس في هذه الفترة بثلاثة آلاف وفي خارجها بعدةعشرات من الألوف.

كان روبسبير يرى أنه لا يمكن حماية الجمهورية إلا بضرب أعدائها في الداخل. وكان يعتبر معادياً للجمهورية ليس فقط من كان يجاهر بعدائه لها ويعمل ضدها بل أيضاً من كان غير متحمس لها أو كان قليل المبالاة. ولذا فإن المقصلة لم تعد في هذا العهد وقفاً على النبلاء بل صار زبائنها من كل الفئات وحتى من بين أولئك الذين كانوا أنصارا للثورة في أيامها الأولى. وبلغ الإرهاب حدا جعل أشد المتحمسين للثورة يتساءلون عن الغاية من سفك كل هذه الدماء خصوصاً بعد أن زالت الأخطار عن فرنسا في الداخل والخارج. دانتون نفسه أخذ يتساءل أخيراً عن مبررات هذا الإرهاب، بل إنه لم يعد يتعرف إلى وجه الثورة التي طالما أحبها وأخلص لها، حين اتخذت ذلك اللون الدامي المرعب.

إلا أن روبسبير لم يكن يقبل أي نقاش أو نقد لتصرفاته فقد كان شديد الإيمان بالثورة كثير الإعتداء بنفسه لا يجد لمن يخالف رأيه من عقاب سوى الموت. وكان يستند بصورة خاصة إلى شعبية كاسحة لدى جماهير باريس ورعاعها اكتسبها بفضل إخلاصه ونزاهته وترفعه وبلاغة خطبه وفصاحة لسانه. وقد دفع اثنان من رواد الثورة هما دانتون وصديقه يمولين حياتهما حين أصدر هذا الأخير كتابا اسمه «كورديليه العجوز» دعا فيه إلى الرحمة والإعتدال. وقد دفعا للمقصلة في نيسان (ابريل) سنة 1794.

ثم اشتط بعد ذلك روبسبير في حكمه المطلق فأرسل إلى المقصلة كل من تجرأ على مقاومته أو معارضته فأعدم في ستة أسابيع عدة آلاف من المواطنين. وفي 10 حزيران (يونيو) سنة 1794 أصدر قانوناً جاء بمثابة سيف مسلط على رؤوس أعضاء المؤتمر الوطني. فقد حرمهم القانون المذكور من حصاناتهم البرلمانية وأجاز محاكمتهم دون الرجوع إلى المؤتمر الوطني. ولم يعد بامكان محكمة الثورة بموجب القانون المذكور أن تحكم إلا بالإعدام أو البراءة. وهذا طبعاً يخالف أبسط مبادىء قانون الجزاء الفرنسي. هذه التصرفات دفعت في يأس

وخوف بعض أعضاء المؤتمر الوطني بزعامة باراس Barras للعمل بسرعة على التخلص من هذا الكابوس المرعب خصوصاً وأن أكثر الفئات حماساً وتأييداً للجمهورية كانت قد سئمت المشاهد الدموية ورؤية العربات تحمل كل يوم أفواجاً من الناس من السجن للمقصلة.

نظم باراس وأنصاره وقواهم سراً وفي جلسة 27 تموز (يولوي) سنة 1794 أي بعد سنة كاملة من دخوله «لجنة الإنقاذ العام» اعتقلوا روبسبير وأعوانه الأقرباء وأوقفوهم في دار البلدية. وفي صبيحة اليوم الثاني اقتحمت الدار المذكورة مظاهرة كبيرة أتت من له بيليتيه[1] وهو حي في باريس يقطنه أهل الثراء واليسار وحملت روبسبير إلى المقصلة ليشرب من الكاس الذي طالما جرعه للآخرين.

---

1 ـ Le Pelletier.

حكومة الإدارة

بسقوط روبسبير انتهى ذلك الكابوس المخيف الذي سيطر على الفرنسيين وأقض مضاجعهم ردحاً من الزمن وزالت فجأة الرغبة في هدر الدماء والانتقام وخلت الطريق إلى المقصلة من قوافل المحكومين يذهبون إليها مع اطلالة كل صباح. وقد شجع تأييد أكثر الفرنسيين لزوال عهد الإرهاب فئة المعتدلين الذين استلموا الحكم بعد زوال «لجنة الإنقاذ العام» على إلغاء بلدية باريس (الكومون) عرين التطرف والإرهاب وأغلقوا نادي اليعاقبة وأصدروا عفوا عاماً عن الذين بقوا أحياء من زعماء الجيرونديين وسمحوا لهم بالعودة من المنفى لممارسة الحياة العامة.

إن هذا لا يعني على الاطلاق أن فرنسا لم تعد ثورية أو جمهورية بل على العكس من ذلك فإن فرنسا في سنة 1795 كانت جمهورية أكثر من أي وقت والشيء الوحيد الذي تغير هو زوال عهد الإرهاب باعتبار أنه لم يعد هناك ما يبرره بعد أن زالت عن فرنسا كل الأخطار. ثم إن أنصار روبسبير بين عمال رعاع باريس لا يزالون أقوياء ولا تزال أسلحتهم بأيديهم وهم دوماً على استعداد لمقاومة أي ردة نحو اليمين أو الملكية.

تبدل الأوضاع والظروف على هذه الصورة أوجب على المؤتمر الوطني أن يعطي البلاد حكماً جديداً يضمن استمرار سيادة الاتجاه الثوري المعتدل. وفي أواخر سنة 1795 أنجز المؤتمر مهمته وأعطى البلاد دستوراً جديداً على شيء

من التعقيد يعرف بدستور العام الثالث للجمهورية أو دستور سنة 1795.

دستور سنة 1795:

بموجب هذا الدستور تمارس الحكم في فرنسا هيئآت ثلاث:

1 ـ حكومة الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء يتناوبون الرئاسة كل ثلاثة أشهر وتسقط عضوية واحد منهم سنوياً بالاقتراع. تمارس هذه الهيئة جميع السلطات التنفيذية في الدولة ويجري انتخاب المديرين من قبل المجلسين التشريعيين.

2 ـ مجلس الخمسماية: ويضم خمسماية عضو ممن تزيد أعمارهم عن الثلاثين سنة وتسقط سنوياً عضوية ثلثهم. وتناط السلطة التشريعية بهذا المجلس.

3 ـ مجلس الشيوخ ويضم مايتين وخمسين عضواً يجب أن لا يقل عمر واحدهم عن أربعين سنة. ومهمة المجلس المذكور. مراقبة أعمال مجلس الخمسماية.

ويعتبر هذا الدستور إلى حد ما ردة إلى اليمين المعتدل. ففي الوقت الذي أعطى كل من يحسن القراءة والكتابة حق التصويت فإنه جعل المنتخبين الثانويين ـ باعتبار أن الانتخاب كان على درجتين ـ ممن يملكون قدراً معيناً من العقارات بحيث أن عددهم كان عشرين ألفا فقط وهذا الرقم أقل بكثير مما سمح به دستور سنة 1791. وفي هذا تثبيت لسيادة ونفوذ الطبقة البورجوازية المعتدلة التي تقاوم بطبيعة مصالحها أسباب الهدم والعنف. ومن جهة ثانية حافظ الدستور الجديد على ما حققته الثورة من منجزات هامة كالنظام الجمهوري وإعلان حقوق الانسان والقضاء على امتيازات الأشراف والاكليروس.

حوادث تشرين أول (أكتوبر) 1795:

كان أكثر أعضاء المؤتمر الوطني مسؤولين بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن إعدام الملك وعن الكثير مما حدث في ظل عهد الارهاب.

فقد ساورهم خوف شديد حول مستقبلهم في ظل نظام ديموقراطي دستوري صحيح. لذا صحب الدستور أمر يقضي باختيار ثلثي أعضاء البرلمان الجديد من أعضاء المؤتمر الوطني. وهذا القرار أثار استياء الأوساط الملكية والمعتدلة التي كانت قد استجمعت بعض قواها واعتقدت أنه قد بات بإمكانها استلام مقاليد الأمور فنظمت في الأسبوع الأول من تشرين أول (أكتوبر) سنة 1795 مظاهرة ضخمة ضمت الفئات الميسورة والمحافظة والمتدينة من سكان باريس لمهاجمة مقر حكومة الإدارة الجديدة.

كان باراس أبرز رجال حكومة الإدارة الذين كانوا يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية في الثورة وأكثرهم استعداداً للعمل السياسي وأشدهم وصولية. أخذ هذا الرجل على عاتقه مهمة القضاء على الحركة اليمينية الجديدة. استعان بشاب من معارفه لمع اسمه كضابط في سلاح المدفعية أثناء حصار مدينة تولون وكلفه مهمة حماية دار الحكومة. وكانت طلقات قليلة من مدافع الضابط الشاب كافية لضرب المتظاهرين وتشتيتهم. أتاحت هذه الفرصة لهذا الضابط الشاب المدعو نابوليون بونابرت ترقية سريعة ثم الحصول بواسطة باراس على قيادة القوات الداخلية. ثم بعد ذلك بسنة واحدة على قيادة حملة فرنسية مرسلة لايطاليا لمتابعة القتال هناك ضد النمسا. على أن هذا العمل كان له سيئة هامة وهي أن حكومة الإدارة وضعت نفسها منذ ذلك الوقت تحت رحمة العناصر العسكرية.

أزمة سنة 1797:

لم يكن لحكم الإدارة جذور راسخة عند جماهير الفرنسيين بل كان أصدقاؤها ومؤيدوها أقل بكثير من أعدائها. فمن جهة اليمين كان هناك أنصار الملكية يعملون جهارا في باريس وخارجها. كانواعلى اتصال مستمر بلويس الثامن

عـشر شـقيق لويـس السـادس عـشر. وكان يقيـم في مدينـة فيرونـا[1] الإيطاليـة يعمـل بنشـاط لعودتـه إلى فرنسـا مسـتعيناً بمـا تقدمـه لـه انكلـترا مـن مـال ومـا تمـده بـه النمسـا مـن عـون سـياسي. وإلى اليسـار كان هنـاك مخلفـات الحـركات المتطرفـة انـصرف أعضاؤهـا إلى العمـل السري. وكان هـؤلاء يبغـون إحـداث تبديـلات جذريـة في تركيـب المجتمـع الفرنـسي وفي تنظيـم البـلاد الاقتصـادي. وقـد شـلت معارضـة الفئـات اليمينيـة واليسـارية عـلى السـواء أعـمال الحكومـة وجعلتهـا عاجـزة عـن القيـام بـأي عمـل جـدي في البـلاد.

وفي انتخابات حرة نزيهة جرت في آذار (مارس) سنة 1797 لتجديد ثلثي أعضاء المجلسين كان معظم الفائزين من الملكيين الدستوريين أو من أنصارهم. وبذا اختل التوازن داخل مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ لصالح الأحزاب الملكية وهو أمر لا يمكن أن يقبل به الجمهوريون دعاة المحافظة على مبادىء الثورة وهناك جهة ثانية بات من الضروري أن يحسب حسابها عند تقرير الأمور الهامة في باريس وأعني نابوليون بونابرت الذي كان يقود الحرب في ايطاليا ضد الامبراطورية النمساوية. فنابوليون كان دوماً ثورياً ومن أنصار الجمهورية وهو لا يمكن أن يقبل بعودة الملكيين لكراسي الحكم وهم المعروفين بميلهم لعقد الصلح مع انكلترا عدوة فرنسا وحليفة النمسا.

بادر نابوليون لنجدة صديقه وحليفه باراس وأرسل له ضابطاً من خيرة ضباطه يدعى أوجيرو على رأس فرقة من الجنود لحماية عهد حكومة الإدارة ولو كان في ذلك مخالفة للدستور وخروجاً على أحكامه. وفي الرابع من أيلول (سبتمبر) سنة 1797 قام جنود نابوليون باعتقال النواب المشكوك في ولائهم للجمهورية ولحكومة الإدارة دون محاكمة. كما أن لجانا عسكرية في الأقاليم أصدرت أحكاماً بالإعدام والنفي. كما ألغيت نتائج الانتخابات في تسع وأربعين مديرية.

1 ـ Verona.

بعد هذه الأحداث تربع باراس وأصدقاؤه من الجمهوريين القدامى على كراسي السلطة بحماية نابليون وجنوده وليس بتأييد الجماهير التي كانت تبدي ميلاً متزايداً نحو الأفكار المحافظة المعتدلة كضمان لعودة الاستقرار والهدوء للبلاد، كما ظهر ذلك جلياً في انتخابات سنة 1797. وقد برر باراس وأصدقاؤه تشبثهم بالحكم وخروجهم على قواعد الدستور بأنهم يدافعون عن الثورة ويعملون لمنع لويس الثامن عشر ونظامه من العودة لفرنسا. وقد ظلت حكومة الإدارة في كراسي الحكم رغم ضعفها وسوء إدارتها وقلة شعبيتها إلى أن حان الوقت الذي بات فيه نابليون مستعداً وقادراً على تسلم السلطة بنفسه. وقد تم ذلك فعلاً في سنة 1799.

حكومة الإدارة وأوروبا:

ورثت حكومة الإدارة انجازات عسكرية ضخمة على الجبهة خارج حدود فرنسا وموقفاً عسكرياً ممتازاً جعل بروسيا تبادر لعقد الصلح المنفرد مع فرنسا في نيسان (ابريل) سنة 1795 وتبعتها اسبانيا فعقدت صلحاً مماثلاً تموز (يوليو) تنازلت بموجبه عن أراضي جزيرة سانتو دومينغو[1] في أميركا الوسطى لفرنسا. وكذلك هولندا عقدت صلحاً مع الفرنسيين في شهر ايار (مايو) سنة 1795 تعهدت فيه بتقديم أسطولها لمساعدة الفرنسيين في حربهم ضد الإنكليز.

هذه الإنجازات العسكرية وموقف الجيش الفرنسي القوي في الجبهة جعل حكام فرنسا وزعماءها يتجهون نحو تبني أفكار توسعية قديمة برروها برغبتهم بنشر مبادىء الثورة الفرنسية في أوروبا. بحيث تضعف النظم الملكية والقوى الرجعية فيها فلا تعود قادرة في المستقبل على مناوأة الحكم الجمهوري الثوري في فرنسا. وانطلاقاً من هذه الرغبة تبنت فرنسا مبدأ ضرورة امتداد أراضيها

1 ـ Santo Domingo.

إلى حدود طبيعية آمنة مما فرض بالضرورة أن تعلن ضم بلجيكا والولايات الألمانية على الضفة اليسرى لنهر الراين والسافواي وأفينيون. وبذلك يصبح نهر الراين بمثابة حدود بين فرنسا والأراضي الألمانية، وجبال الألب تصبح حدودها الفاصلة مع إيطالية. إلا أن إعلان هذا المبدأ كان ذا أبعاد خطرة للغاية إذ لم يكن من المنتظر إطلاقاً أن توافق عليه دول أوروبا الكبرى. وبصورة خاصة انكلترا والنمسا نظراً لما فيه من إخلال بمبدأ توازن القوى بين دول القارة الذي طالما تمسك به الجميع.

وللحصول على موافقة واعتراف الدول الأوروبية الكبيرة بما قامت به فرنسا تعين على حكومة الإدارة مواصلة الحرب ضد النمسا وانكلترا وعهدت بهذه المهمة كما رأينا للجنرال نابوليون بونابرت الذي بدأ مهمته بقيادة حملة عسكرية ناجحة ضد القوات النمساوية المرابطة في ايطاليا. وكانت انتصاراته في هذه الحملة بداية لنهاية حكم الثورة وفاتحة لعهد جديد في فرنسا وأوروبا سيلعب فيه بونابرت الدور الأول والأهم.

الباب الثاني

نابوليون بونابرت

والامبراطورية الفرنسية

ولد نابليون في مدينة اجاكسيو عاصمة كورسيكا سنة 1769 أي سنة واحدة بعد تنازل جمهورية جنوى لفرنسا عن الجزيرة، ومن عائلة تعود في أصولها إلى تسكانه في ايطاليا. عاش سنوات طفولته الأولى بين صغار نبلاء الجزيرة. ألحقه والده شارل بونابرت وكان يمارس مهنة المحاماة في الجزيرة بمدرسة بريان العسكرية. ثم التحق بعد ذلك بمدرسة سان سير العسكرية الشهيرة. وفي المدرستين أظهر تفوقاً باهراً على رفاقه ليس فقط في العلوم العسكرية وإنما أيضاً في الآداب والتاريخ والجغرافيا. وخلال دراسته أطلع على روائع كتّاب القرن الثامن عشر في فرنسا وجلهم كانوا من أصحاب ودعاة المبادىء الحرة. فقد عرف عن كثب مؤلفات فولتير ومونتسكيو وجماعة الأنسيكلوبيديا وروسو الذي كان أكثرهم أثراً في تفكير الضابط الشاب.

أنهى دروسه الحربية وتخرج في سنة 1785 وعين برتبة ملازم أول في سلاح المدفعية التابع للجيش الفرنسي الملكي. وعند قيام الثورة تردد بعض الوقت إلى نادي اليعاقبة وتعرف إلى عدد من زعمائه ومفكريه، إلا أنه لم يشارك بصورة عملية في الأحداث الثورية لأنه كان بصورة أساسية وبحكم تربيته العسكرية معادياً للفوضى والتمرد محباً للنظام والقانون. وقد انتقد أكثر من مرة تصرفات رجال الثورة كالهجوم على قصر التويلري في باريس سنة 1798. إلا أنه رغم ذلك بقي مؤمناً بالثورة مدافعاً عن أهدافها إذ كانت تنسجم مع حبه للحرية وإيمانه بأفكار أدباء وفلاسفة القرن الثامن عشر. وقد ظهرت براعته الفائقة كجندي ومقاتل حين ساهم مساهمة فعالة مع الضباط اليعاقبة في ظل حكم «لجنة الإنقاذ العام» في طرد الانكليز من مدينة تولون.

وفي سنة 1795 أعطي له أن يظهر ويظهر براعته لأول مرة في باريس نفسها حين ساهم في تعضيد حكومة الإدارة وفي القضاء على المظاهرات التي قام بها الملكيون، تساعدهم العناصر المحافظة والرجعية. ثم عاد في سنة 1797 وأنقذ هذه الحكومة من الوقوع تحت سيطرة العناصر الملكية الدستورية فبات منذ هذا التاريخ السند الفعلي لها ولدستور سنة 1795.

الحملة الايطالية:

كان على حكومة الإدارة مواصلة الحرب، كما ذكرنا سابقاً، ضد الإنكليز والنمساويين. كانت إنكلترا متحصنة وراء الأمواج والبحار وكان أسطول فرنسا الثورة آنذاك أضعف من أن يحلم رجاله بالوصول إلى شواطىء الجزر الانكليزية. لذا تركزت جهود الفرنسيين آنذاك بضرورة إلحاق الهزيمة بالنمسا وإخراجها من حلبة الصراع ليبقوا الإنكليز وحدهم في الميدان وليبحثوا عند ذاك عن طريقة لتصفية الحساب معهم. كانت ولايات إيطاليا الكثيرة، من مستقلة وشبه مستقلة أو تابعة، تدور كلها في فلك النمسا وترابط فيها جيوش نمساوية كبيرة العدد وفيرة السلاح لذا قضت ضرورات الحرب عند الفرنسيين بأن يشمل صراعهم مع النمسا أراضي شبه الجزيرة الإيطالية.

وفي سنة 1795 قررت القيادة العسكرية الفرنسية أن ترسل ثلاثة جيوش لمقاتلة النمسا كلف الأول وكان بقيادة (جوردان) بمهاجمة الجيوش النمساوية المعسكرة في ألمانيا ، وانتدب جيش آخر بقيادة مورو لمهاجمة عرين أخصامهم فيينا. وكلف جيش ثالث أصغر وأقل أهمية من سابقيه بضرب النمساويين في إيطاليا، عهد بقيادته إلى الجنرال بونابرت.

قاد بونابرت جيشه الصغير، الفقير بمؤنه وأسلحته وذخائره، الغني بما تذخر به رؤوس جنوده الشباب من مثل ثورية ومبادىء حرة يرغبون في نشرها على

العـالم وفي نقلهـا بصـورة خاصـة لجيرانهـم الطليـان المسـتضعفين المسـتعبدين. لقـد عـبّر نابوليـون نفسـه عـن هـذه الأفـكار ببيـان وزعـه عـلى الإيطاليـين جـاء فيـه: «أيهـا الشـعب الإيطـالي. لقـد جـاء الجيـش الفرنـسي ليحطـم أغلالكـم. وأن الأمـة الفرنسـية لصديقـة الشـعوب كافـة قابلونـا في ثقـة تكـن املاككـم ودينكـم وتقاليدكـم محـل التبجيـل منـا. فإننـا نشـن الحـرب كخصـوم شرفـاء. وليـس نزاعنـا ونضالنـا إلا مـع الطغـاة المسـتبدين الذيـن يسـتعبدونكم»[1].

عبر الجيش الفرنسي الحدود إلى إيطاليا عن طريق الألب البحرية في نيسان (ابريل) سنة 1796. قضت خطة نابوليون بضرب النمساويين وحليفتهم مملكة سردينيا في نقطة تلاقيهم ثم انفرد بجيوش سردينيا وأنزل بها هزيمة ساحقة وأجبرها على عقد صلح مع فرنسا تنازلت بموجبه عن نيس وسافوأي في شهر نيسان (ابريل) سنة 1796. تعقب بعد ذلك النمساويين واحتل مقاطعة لمبارديا ومدينة ميلانو الشهيرة وانتزع من النمساويين معقل مانتوا[2] الجيد التحصين وأخذ يتقدم في الأراضي النمسوية مهدداً مدينة فيينا ذاتها مما جعل النمساويين يبادرون لطلب الصلح.

استسلمت له أيضاً في نفس الوقت الدول البابوية التي طالما أظهرت لفرنسا الثورة الكره والعداء بسبب الدستور المدني للإكليروس وموقفها من الكنيسة عامة. كما تمكنت جيوش بونابرت من احتلال أراضي جمهورية البندقية.

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن الجيوش الفرنسية التي أرسلت إلى ألمانيا وفيينا من قبل حكومة الإدارية لم تحقق أية نتيجة إيجابية مما جعل نابوليون، المنتصر الوحيد، سيد الموقف على الجبهة مع النمساويين. ثم إن حكومة الإدارة كانت على درجة كبيرة من الضعف تدين ببقائها واستمرارها منذ حوادث تشرين

1 ـ فيشر" تاريخ أوروبا في العصر الحديث: صفحة 47.

2 ـ Mantua.

أول (أكتوبر) سنة 1795 لنابوليون نفسه. هذه الاعتبارات رفعت من معنويات بونابرت إلى حد كبير وجعلته يتصرف عقب انتصاراته كسيد مستقل لا يدين بالطاعة لأي سلطان. ولذا فقد أقام اتصالاته بالنمسا وفاوضها بمعزل عن حكومة باريس وتوجيهاتها وتوصل معها في تشرين أول (اكتوبر) سنة 1797 إلى إتفاق وضعت نصوصه في صلح كامبو فورميو وأبرز نقاط الصلح المذكور:

1 ـ تبقى دولة سردينيا مملكة مستقلة وتقام في إيطاليا الشمالية في أراضي لمبارديا وبعض أراضي البابا دولة مستقلة هي الجمهورية السيزالبية[1] . إلا أن هذه الدولة ستكون عمليا مرتبطة بنابوليون شخصياً الذي أخذ على عاتقه مهمة تعيين حكامها وسن قوانينها ووضع دستورها على نمط وصورة دساتير الثورة الفرنسية وهو بالتالي أرادها أن تكون في المستقبل قلعة أمامية للدفاع عن الأراضي الفرنسية وقاعدة لتوسعه المقبل.

2 ـ وليعوض النمسا عن خسائرها أعطاها جمهورية البندقية والشواطيء الشمالية لبحر الإدرياتيك.

3 ـ تأخذ فرنسا بعض الجزر في البحر اليوني.

4 ـ اعترفت النمسا نهائياً بانضمام بلجيكا وولايات الراين لفرنسا.

تبدو هذه المعاهدة إنتصاراً كبيراً لفرنسا ذلك أن أكثر دول أوروبا رجعية اعترفت بفتوحات فرنسا الجمهورية كما اعترفت لفرنسا بحدودها الطبيعية الآمنة وبالجمهوريات التي اقامتها على صورتها خارج فرنسا. إنما واقعياً جاءت أكثر نصوصها مؤاتية لأطماع نابوليون الشخصية وأهدافه السياسية إذ كان يعمل للاستيلاء على الحكم في فرنسا. فرفعت من معنوياته وجعلت له شعبية واسعة عند الجماهير الفرنسية.

---

1 ـ La Republique Cisalpine.

بالنسبة لإيطاليا كانت حملة بونابرت بمثابة إيقاظ للشعور القومي الإيطالي فقد حمل الفرنسيون معهم للإيطاليين نسيم حرية جديد وأماني عريضة لبعث القومية الإيطالية وإعادة توحيد بلادهم. فقد حكم النير النمسوي المسيطر على إيطاليا وجعل أبناءها يخطون الخطوات الأولى في طريق بناء دولة حديثة. ثم إن الجمهورية السيزالبية التي أقامها وجعلها تحت حمايته ظلت تعمل طيلة أيام نابوليون كمدرسة تعلم الإيطاليين مبادىء الحرية والمساواة التي أتت بها الثورة الفرنسية وتنمي فيهم الشعور بالواجب القومي.

الحملة المصرية:

بعد انسحاب النمسا من الحرب بقيت انكلترا لوحدها في مواجهة فرنسا الثورة. حاولت العناصر المعتدلة في البلدين إيجاد حل سلمي للمشاكل المعلقة بينهما. وأرسل الإنكليز وفداً مفاوضاً إلى مدينة ليل في فرنسا. ترأس الوفد الفرنسي المفاوض وزير الخارجية تالليران وكان هذا في أول حياته من رجال الإكليروس التحق بالثورة عند قيامها وخلع ثوبه ثم صار نائباً في البرلمان ثم وزيرا للخارجية في عهد حكومة الإدارة. وكاد الفريقان يصلان إلى اتفاق لولا أن أحداث سنة 1797 في باريس أدت إلى انهيار نفوذ المعتدلين وإبعاد بعض زعمائهم مثل كارنو صاحب الفضل في تحرير فرنسا من الإحتلال الأجنبي زمن لجنة الإنقاذ العام ومنظم جيش الثورة الجديد، وبرتلمي الدبلوماسي البارع صاحب الفضل في مفاوضة بروسيا وعقد صلح معها، أقرت فيها بفتوحات فرنسا في أوروبا. وبتفرد باراس وأصحابه في السيطرة على شؤون الحكم، عادت فرنسا لموقف التصلب وأصرت على إنزال الهزيمة بالانكليز قبل توقيع أي صلح معهم. وبذا فشلت المفاوضات وتوترت العلاقات مجدداً بين البلدين وراحت كل دولة من جانبها تعد العدة للحرب.

شكلت فرنسا من جهتها جيشاً خاصاً دعته «جيش انكلترا» كانت قاعدته شواطىء فرنسا الشمالية. وبنت سفناً صغيرة لنقل الجيوش عبر القنال الإنكليزي دعت حكومة باريس الجنرال بونابرت، وكان قد عاد من إيطاليا متوجاً بأكاليل النصر بعد توقيعه صلح كامبو فورميو، لقيادة الحملة على الجزر الإنكليزية. كان لنابلوين ولكثير من الخبراء في الشؤون العسكرية والبحرية رأي آخر. كان هؤلاء يعتقدون باستحالة غزو انكلترا نظراً لتفوق أسطولها الكبير، وان من الأفضل وربما كان من الأسهل أن تضرب في خطوط مواصلاتها مما يضعف تجارتها، مورد ثروتها ومصدر قوتها. وقد اختار نابوليون مصر لإعتبارات عديدة منها: وقوع هذه البلاد على طريق الهند الرئيسية مما يجعل من السهل مساعدة حركات التمرد في المستعمرة البريطانية وربما على ضربها مباشرة ومنها أيضاً أن التقارير المرسلة من قناصل فرنسا في مصر كانت تصور الحكم فيها زمن الماليك ردیئاً للغاية مما يجعل من السهل على نابوليون أن يحقق فيها نصراً باهراً يقوي مركزه السياسي في فرنسا. وربما أمكننا أن نضيف إلى كل ذلك أن الوضع السياسي المضطرب في باريس جعله يفضل البقاء بعيدا عن بلاده، لفترة طويلة، على أن يعود إليها كزعيم منقذ حين يحين الوقت فيقلب الحكم ويستلم السلطة. وقد أدرك وزير الخارجية تالليران بذكائه النفاذ ووصوليته المتناهية أن الزمن يعمل لصالح بونابرت فربط مصيره به وتبنى قضيته أمام حكومة الإدارة وأقنع رجالها بآرائه وجعلهم يوافقون على تجهيز الحملة على مصر.

وفي 19 ايار (مايو) سنة 1798 غادر بونابرت مرفأ تولون الفرنسي سراً إلى مالطة فاستولى عليها ثم وصل إلى مصر ونزل مع جيوشه في أبي قير شرقي الإسكندرية واستولى على هذا المرفأ الهام في أول تموز (يوليو) فأبقى فيه حامية صغيرة واتجه بجيشه نحو العاصمة وانتصر على جيش المماليك في موقعة الأهرام واستقر بعد ذلك في القاهرة.

ولما كان الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال نلسون والذي كان يتعقب الأسطول الفرنسي منذ خروجه من المرافئ الفرنسية قد فاجأ هذا الأخير في أبي قير في أول آب (أغسطس) وقضى عليه، فقد قطعت طرق الاتصال بين فرنسا وجيوشها في الشرق مما اضطر نابوليون للمبادرة لتنظيم شؤون مصر والاعتماد على مواردها. قام العلماء الفرنسيون الذين صحبهم معه في حملته بدراسة أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالعمل على تنظيم إدارتها واقتصادها وفق أساليب الحضارة الأوروبية الحديثة.

وفيما كان الفرنسيون منهمكين في أمور التنظيم الداخلي علم بونابرت بأن الديبلوماسيين الإنكليز في الآستانة قد أقنعوا الأتراك بدخول الحرب وبإرسال حملتين إلى مصر واحدة برية والثانية بحرية تهاجم شواطئ مصر ومرافئها بصورة مباشرة وبتأييد ومساعدة الأسطول البريطاني في البحر المتوسط.

رأى نابوليون أن يأخذ هو زمام المبادرة ويسرع باحتلال فلسطين وسوريا باعتبار أنها الطريق البرية الوحيدة التي يمكن للجيوش العثمانية أن تسلكها في طريقها إلى مصر. هاجم مدن فلسطين في شباط (فبراير) سنة 1799 محرزاً بعض الانتصارات إلا أنه وقف أمام أسوار عكا عاجزاً عن قهرها. حاصر المدينة المذكورة شهورا دون نتيجة ذلك لأن قائدها أحمد باشا الجزار كان قد أحكم تحصينها ولأن الأسطول البريطاني بقيادة سيدني سميث في المتوسط كان يمده بصورة متواصلة بالمؤن والعتاد. ولما طال الحصار وفتك الطاعون بالجنود الفرنسيين عاد وحده إلى القاهرة مسجلا بذلك أول هزيمة مني بها في حياته الحافلة بالانتصارات والأمجاد. حين وصلت الحملة البحرية التركية في تموز (يوليو) إلى شواطئ مصر فاجأها الفرنسيون وقضوا عليها عند مرفأ أبي قير وسجل بونابرت بذلك نصراً هاماً عوض به ما لحق بسمعته بسبب هزيمة عكا.

في هذه الأثناء كانت الأوضاع في فرنسا آخذة في التدهور بسبب فساد حكومة

الإدارة واختـلاف أعضائهـا ودسائسـهم ومؤآمراتهـم عـلى بعضهـم البعـض. هـذا عـلى الصعيـد الداخـلي أمـا عـلى صعيـد علاقـات فرنسـا الخارجيـة فـإن الانكليـز كانـوا قـد وفقـوا إلى تأليـف تحالـف دولي جديـد ضـد فرنسـا سـاعد عـلى قيامـه أخبـار الهزائـم التـي منـي بهـا بونابـرت في فلسـطين. وفي حملـة قصـيرة أمكـن للمتحالفـين في صيـف سـنة 1799 أن يأخـذوا مـن الجمهوريـة الفرنسـية كل الأراضي التـي كان قـد اسـتولى عليهـا نابوليـون سـابقاً في إيطاليـا. وكان هـذا التحالف الـذي يعـرف في تاريـخ فرنسـا باسـم التحالـف الـدولي الثـاني يضـم روسـيا الحاقـدة عـلى بونابـرت لإحتلالـه جزيـرة مالطـة التـي كانـت تتمتـع آنـذاك بحمايـة القيـصر الـروسي المعنويـة ولتدخلـه في الـشرق بصـورة خاصـة في شـؤون الامبراطوريـة العثمانيـة، وتركيـا التـي احتـل نابوليـون أملاكهـا في مـصر. وكذلـك ضـم التحالـف المذكـور انكلـترا والنمسـا التـي رأت في هزائـم الفرنسـيين في مـصر وغيـاب نابوليـون فرصـة نـادرة تسـتعيد فيهـا نفوذهـا في الأراضي الإيطاليـة وتثـأر لهزائمهـا العسـكرية عـلى يـد الجـنرال بونابـرت.

وإذ علم نابوليون بهذه التطورات فقد عجل بالعودة إلى بلاده وغادر مصر في آب (أغسطس) ووصل إلى فرنسا في تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1799 تاركاً للجنود الفرنسيين بقيادة الجنرال كليبير أن يتدبروا أمر خروجهم من مصر بشكل مشرف ومقبول.

وكان لهذه الحملة العسكرية فائدة عظيمة من الناحية الحضارية والعلمية والثقافية. ذلك أن الفرنسيين عملوا أثناء وجودهم في مصر على إذكاء الحركة الفكرية، وضع علماؤهم كتبا ومؤلفات عن أوضاع مصر. كما أسسوا أول مجمع علمي في الشرق الأوسط. وجاؤوا من أوروبا بالمطابع الحديثة فكان لهم أثر يذكر وفضل يشكر في بعث الحركة الثقافية والأدبية في المشرق العربي بعد أن كان قد طال رقودها. وإلى هؤلاء أيضاً يعود الفضل في إقامة أول اتصال مباشر بين حضارة أوروبا الحديثة ذات الانجازات العلمية الضخمة وبين بلدان الشرق الأوسط.

القنصلية

في 9 تشرين أول (اكتوبر) سنة 1799 نزل نابوليون على الشاطىء الفرنسي وفي السادس عشر منه دخل باريس. وقد تأكد من الاستقبالات الحماسية التي قوبل بها في الطريق إلى العاصمة وفي باريس نفسها أنه رجل فرنسا المنتظر وأن الشعب الفرنسي لا يعتبره بحال من الأحوال مسؤولاً عن الهزيمة في مصر وإنما ألقى تبعة ذلك على عاتق السياسيين المقيمين في العاصمة الفرنسية. في ذلك الوقت كانت حكومة الإدارة في موقف حرج للغاية فهي عن يسارها مهددة دوما بعناصر اليعاقبة القوية الناشطة خصوصاً في أوساط العمال والفقراء ورعاع باريس، وعن يمينها بعناصر ملكية قوية تعمل سرا لعودة آل بوربون إلى العرش وتجاهر بذلك كلما سمحت لها الظروف. يضاف إلى متاعب الحكومة هذه وضع اقتصادي متزايد التدهور، وبطالة حادة، وأسعار في ارتفاع مستمر وأمن مفقود ولصوصية منتشرة.

والواقع أن حكومة الإدارة، التي طال عهدها في الحكم حتى قارب السنوات الخمس، قد فشلت فشلا ذريعا في تحقيق أمنية الفرنسيين بالأمن والهدوء والاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي حتى أن الكثيرين باتوا لا يرون الخلاص إلا في يد قوية حازمة عادلة مستنيرة تقبض على الحكم وتنقذ فرنسا. ولم يكن هناك في البلاد عندما كان القرن الثامن عشر يودع سنته الأخيرة من تتجه إليه الأنظار وتهلع إليه الأفئدة غير بونابرت صاحب الانتصارات الكثيرة

في الشرق والغرب.

أدرك بعض ساسة الثورة الفرنسيين ممن عرفوا بذكائهم الخارق، وقدرتهم على استباق الأحداث ووصوليتهم ذلك فتحلقوا حول بونابرت منذ وطأت قدماء أرض البلاد وتخلوا عن قضية حكومة الإدارة وربطوا مصيرهم به وساعدوه في الوصول إلى الحكم وهو الأمر الذي يخطط له بهدوء وروية وحكمة. ابرز هؤلاء سياياس[1] الكاهن السابق الذي التحق بالثورة في أول عهدها فخلع ثوبه وتبنى قضية الطبقة الثالثة وضرب مصالح الكنيسة ثم صار فيما بعد سفيراً فعضواً في حكومة الإدارة، وكذلك تالليران وفوشتيه[2]، فباتوا أقرب أعوانه إليه وأكثرهم التصاقا بعهده.

انقلاب برومير (9 تشرين الثاني) سنة 1799:

في الاجتماع الذي عقده مجلس الشيوخ وكانت الأغلبية فيه تشايع سياياس طلب هذا الأخير أن يجتمع المجلسان، مجلس الشيوخ ومجلس الخمسماية في اليوم التالي خارج باريس في ضاحية سان كلو معللاً ذلك بحجة زائفة وهي أن اليعاقبة يعدون في العاصمة الفرنسية مؤامرة ضد نظام حكومة الإدارة. وحين اجتمع المجلسان في اليوم التالي في الضاحية المذكورة طوق رجال مسلحون مكان الاجتماع حين طلب إليهم ذلك لوسيان شقيق بونابرت والرئيس الشاب لمجلس الخمسماية، الضالع في مؤامرة مع سياياس ضد سلطة المجلسين، وفرقوا بالقوة شمل الأعضاء المجتمعين. وفي مساء اليوم نفسه دعي فريق من النواب إلى اجتماع أجبروا فيه على إقرار مشروع بتسليم السلطة في البلاد لقناصل ثلاثة يحلون محل حكومة الإدارة. وبطبيعة الحال وافق مجلس الشيوخ في نفس اليوم

---

1 ـ Sièyès.

2 ـ J. Fouché (1763 ـ 1820).

على هذا التدبير نظراً لكون أكثر أعضائه يؤيدون سياياس.

قابل الناس في باريس هذا التغيير الذي يعرف باسم انقلاب برومير بهدوء بالغ ولم يظهر الرأي العام أي أسف على عهد حكومة الإدارة. وكثيرون من الفرنسيين استبشروا خيرا بالعهد الجديد واعتبروا أن وجود نابوليون على رأسه يعتبر ضمانة كبيرة.

دستور 1799:

ولما كان لا بد من اعطاء هذا الانقلاب والحكم الجديد الذي انبثق عنه طابعا من الشرعية فقد أخذ سياياس، السياسي الداهية على عاتقه مهمة إعطاء فرنسا دستورا جديدا يناسب الأوضاع الجديدة ويضمن للفرنسيين أكبر قدر ممكن من الديموقراطية والحريات العامة. إلا أن الدستور الجديد الذي أخرجته عبقرية سياياس، والمعروف في التاريخ الفرنسي باسم دستور سنة 1799، جاء في أكثر نصوصه صورة لأفكار ونظريات نابوليون في الحكم ولرغبته في جمع كل السلطات بين يديه. لقد رافق نابوليون أحداث الثورة الفرنسية منذ بدايته وشارك في بعضها وكان له في هذه الفترة الطويلة دور متزايد الأهمية في حياة البلاد. خلال هذه الحقبة الطويلة تطورت كثيرا أفكاره ونظرته للحكم والإدارة والديموقراطية. فهو الذي كان في مطلع شبابه يؤيد الثورة، مع بقائه شديد التعلق بالقانون والنظام والديموقراطية، نراه في أواخر أيام حكومة الإدارة يميل تدريجياً نحو الحكم الفردي القوي الحازم باعتباره الطريق الوحيدة لإخراج فرنسا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي سادتها منذ قيام الثورة. وهذا لا يعني أنه تخلى عن مبادىء الثورة وإنما وافق على ما حدث في انقلاب برومير لكي تحصل فرنسا على السلام والاستقرار وليتمكن شعبها من التفرغ لبناء دولة حديثة قائمة على مبادىء الثورة. وقد آمن نابوليون بأنه وحده يقدر على أن يجعل فرنسا تحقق كل ذلك.

قضى الدستور الجديد بوضع السلطة التنفيذية في يد ثلاثة قناصل ينتخبهم مجلس الشيوخ لمدة عشر سنوات. وعهد لنابوليون بمركز قنصل أول خول حق إعلان الحرب وإبرام المعاهدات وإصدار القوانين وتعيين الوزراء وكبار الموظفين وكلف أيضاً بإدارة الجيش والإدارة الحكومية والشؤون الخارجية. يساعده في مهامه القنصلان الآخران لوبران[1] وكامباسيريس[2] اختارهما بنفسه لاخلاصهما لشخصه ولشدة ولائهما لنظامه. وبذا تركزت بيد بونابرت كل السلطات التنفيذية.

وأنيطت سلطة وضع القوانين بهيئات ثلاث:

1 ـ مجلس الشيوخ، وينتخب أعضاؤه لمدى الحياة من قبل القناصل في المرة الأولى وتنحصر مهمتهم في انتخاب أعضاء المجلسين الآخرين والاشراف على تطبيق أحكام الدستور.

2 ـ مجلس التريبون[3] ويضم مائة عضو تسقط عضوية عشرين منهم سنوياً. وتنحصر مهمة هؤلاء بدراسة مشاريع القوانين المرسلة من قبل القنصل الأول دون أن يكون لهم حق رفضها أو قبولها.

3 ـ المجلس التشريعي ويضم ثلاثمائة عضو ومهمتهم فقط الاقتراع على مشاريع القوانين التي يكون قد درسها مجلس التريبون.

وعند عرض الدستور على الشعب جرى الاقتراع عليه بأغلبية ساحقة رغم أنه عملياً قد قضى على الديموقراطية البرلمانية وأعطى كل السلطات التنفيذية لرجل واحد كان في نفس الوقت بحكم تركيب هيئات المجالس التشريعية المهيمن الوحيد على سلطة اصدار القوانين. إلا أن شخصية بونابرت وثقة الفرنسيين به والآمال

---

1 ـ Lebrun.

2 ـ Cambacerès.

3 ـ Tribunat.

العريضـة التـي علقـت عـلى حكمـه هـي التـي جعلـت النـاس يوافقـون عـلى الدسـتور الـذي ابتدعـه سـيایاس والـذي أعطـى فيـه القنصـل الأول مـن الصلاحيـات أكـثر مـما كان للويـس السـادس عـشر قبـل الثـورة، وبالتـالي فـإن الثقـة أعطيـت لبونابـرت وليـس لنصـوص الدسـتور الجديـد السـقيمة المعقـدة.

معاهدة لونفيل[1]

كانت أبرز المهمات التي واجهها نابوليون كقنصل أول متابعة الحرب ضد دول التحالف الثاني (انكلترا، النمسا، تركيا، روسيا). قبل أن يتسلم نابوليون الحكم في فرنسا كانت روسيا قد انسحبت عمليا من الحرب، بسبب خلاف حول توزيع القوى العسكرية للدولتين في الجبهة. ذلك أن الروسيا كانت قد حققت انتصارات واسعة وسريعة على الفرنسيين في شمال ايطاليا في آب أغسطس سنة 1799 مما سبب مخاوف وشكوك النمسا التي كانت تعتبر هذه الأراضي مناطق نفوذ لها فطلبت من القادة الروس ترك شمال ايطاليا للجيوش النمساوية والانتقال لمقاتلة الفرنسيين على الجبهة السويسرية. واثناء تنفيذ عملية الانتقال ضرب الفرنسيون في تشرين أول (أكتوبر) الجيوش الروسية وأنزلوا بها الهزيمة مما جعلها تترك القتال.

بات على نابوليون أن يواجه النمسا وانكلترا فقرر أن يركز هجومه في البداية على النمساويين الذين كانوا قد أعادوا احتلال ايطاليا ما عدا جنوى. قاد نابوليون جيشاً كبيراً اجتاز به جبال الألب متبعاً نفس الخطة التي نفذها قديما هنيبعل وانحدر إلى سهول ايطاليا الشمالية مهدداً خطوط مواصلات النمساويين. وعند التقائه بالجيوس النمساوية أنزل بهم هزيمة سريعة في معركة مرنغو في 14 حزيران (يونيو) سنة 1800. وكان يحقق بذلك أول نصر في سلسلة الانتصارات

1 ـ Luneville.

التي سينجزها في ظل حكم القنصلية.

أثارت أخبار هذا النصر وما رافقه من براعة غير منتظرة في اجتياز جبال الألب موجة من الحماس العارم في فرنسا زادت في توطيد نفوذه السياسي ولقي النمساويون بعد ذلك هزيمة ثانية في الأراضي الألمانية في كانون أول (ديسمبر) من نفس السنة في معركة هوهنلندن على يد القائد الفرنسي الجنرال مورو. أثر ذلك طلب النمساويون وقف القتال واجراء مفاوضات للصلح. وفي آذار (مارس) سنة 1801 وقع الفريقان معاهدة لونفيل التي كان أبرز ما في بنودها.

ـ اعتراف النمسا بحق فرنسا بالاستيلاء على كل الأراضي الألمانية الواقعة بين حدودها وبين نهر الراين أي كل الضفة اليسرى للنهر المذكور.

ـ تنسحب النمسا من ايطاليا نهائياً وتطلق يد فرنسا في شؤونها كما تريد وتعترف بكل الجمهوريات التي أقامها نابوليون في سويسرا وهولندا وفي ايطاليا على صورة الجمهورية الفرنسية ولتكون موالية لها.

العلاقات الفرنسية ـ الانكليزية:

بعد الانتصارات الفرنسية المتعاقبة على دول التحالف الثاني انهار الحلف المذكور ولم يبق صامدا بوجه نابليون غير انكلترا التي كانت آنذاك تجتاز مرحلة داخلية صعبة للغاية. في هذا الوقت أخذت تتكون قناعة عند الفريقين بضرورة وضع حد لصراع قد يكون طويلاً وشاقا ومضنيا وفوق ذلك غير معروف الأبعاد والنتائج.

نابوليون كان مدركا تمام الإدراك استحالة تحقيق نصر على الانكليز واحتلال بلادهم ما دامت السيادة في البحار للاسطول البريطاني ولم يكن آنذاك من المأمول في مستقبل منظور أن يتغر هذا الواقع لصالح الأسطول الفرنسي. وفوق ذلك كان نابوليون يتوق لفترة من الهدوء والسلام يتفرغ فيها لأوضاع فرنسا الداخلية

ولتنظيم شؤون الأراضي الأوروبية التي أطلقت يد فرنسا فيها بموجب معاهدة صلح لونفيل. لهذه الأسباب بدأ نابوليوى يظهر ميلا متزايداً للمصالحة والسلم.

أما في انكلترا فإن الأوضاع الداخلية كانت تفرض بصعوبة البحث عن السلام مع نابوليون. فمصاريف الحرب الباهظة التي كلفت الخزينة الانكليزية لتمويل الحلفين الدوليين الأول والثاني أرهقت الشعب الانكليزي بالضرائب. وفي ايرلندا التابعة للتاج البريطاني تهدد الثورة وحدة الأمة الوطنية في أشد الأزمنة قساوة. فالايرلنديون كانوا منذ زمن طويل يريدون الاستقلال وكانوا يظهرون العصيان والتمرد كلما أدرك الانكليز في حرب خارجية وكلما واجهوا موقفا صعبا وهذا ما فعلوه سنة 1798. وقد حاول رئيس الوزراء البريطاني وليم بت أجابتهم على بعض مطالبهم ليتفرغ لمحاربة الفرنسيين، فأقنع الملك بالسماح للايرلنديين بأن يرسلوا من يمثلهم في البرلمان ليصبحوا متساوين في الحقوق السياسية مع الانكليز. وقد تم هذا فعلا واجتمع البرلمان الموحد لأول مرة في كانون الثاني (يناير) 1801. وحملت انكلترا منذ ذلك الحين اسم المملكة المتحدة. إلا أن الايرلنديين لم يكتفوا بما حققوه وأصروا على الحصول على المساواة كاملة وفي جميع الحقول. وقد رفض الملك هذا المطلب لأنه لم يشأ أن يساوي الايرلنديين الكاثوليك مساواة تامة مع الانكليز البروتستانت. ولما كان وليم بت ميالا لإعطاء الايرلنديين مطاليبهم فقد استقال في 5 شباط (فبراير) سنة 1801 بعد أن حكم البلاد منذ 1783. وربما كان من أسباب استقالته شعوره بأن السلم مع فرنسا قد بات ضرورة ملحة وبالتالي بات عليه أن يفسح المكان لشخص آخر يحقق الصلح مع حكومة باريس. فقد كان يشعر أنه يعجز عن مصالحة الفرنسيين بعد أن حمل لواء معاداتهم مدة عشر سنوات تقريباً.

وقد أمكن لرئيس الوزراء البريطاني الجديد ادينغتون[1] أن يباشر مفاوضات مع الفرنسيين انتهت بسرعة، نظراً لحاجة الفريقين للسلام. إلى الاتفاق على شروط صلح وقع بصورة نهائية في مدينة اميان[2] الفرنسية في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار (مارس) سنة 1802. وأبرز ما في نصوص المعاهدة.

1 ـ تعترف انكلترا بحدود فرنسا الطبيعية أي بضم بلجيكا وقسم من هولندا وأراضي الضفة اليسرى لنهر الراين.

2 ـ تقبل انكلترا ببقاء النفوذ الفرنسي في إيطاليا وتعترف بما أجراه فيها نابوليون من تغييرات وما أقامه فيها من «جمهوريات شقيقة» كانت صورة عن الجمهورية الفرنسية.

3 ـ تعهدت انكلترا بإعادة جزيرة مالطة لأصحابها الشرعيين أي منظمة فرسان مالطا التي كان يرعاها ويشملها بحمايته قيصر الروسيا..

وتعهدت بأن تعيد كل ما أخذته أثناء الحرب من مستعمرات فرنسا وهولندا واسبانيا على أن تحتفظ فقط بجزيرة سيلان وجزيرة ترينيداد[3] في جزر الهند الغربية.

4 ـ تتعهد فرنسا بالانسحاب من مصر وإعادتها للأتراك العثمانيين وبالجلاء أيضاً عن نابولي وعن الأراضي البابوية.

ويعتبر هذا الصلح قمة انتصارات نابوليون في عهد القنصلية. ذلك أنه حصل من الانكليز على اعتراف شرعي وقانوني بزوال الملكية الفرنسية وبكل التغييرات التي حصلت في فرنسا منذ ذلك الوقت بما في ذلك النظام الجمهوري وهي أمور طالما رفض الانكليز الموافقة عليها والاقرار بشرعيتها. ولعل اهم

---

1 ـ Addington.

2 ـ Amiens.

3 ـ Trimidad.

مكاسب نابوليون هو أنه جعل حكومة لندن تعترف بحدود فرنسا الطبيعية الممتدة حتى ضفاف نهر الراين وهو أمر طالما رفض الانكليز القبول به وقد ذهبوا إلى الحرب منذ أيام لويس الرابع عشر أكثر من مرة من أجل منع حدوثه. فالانكليز يعتبرون أمرا حيويا للغاية أن لا يرتفع علم دولة كبرى على بلجيكا ذات الشواطىء المقابلة للساحل البريطاني.

وأقروا أيضاً بحق الفرنسيين في أن تكون لهم مناطق نفوذ في ايطاليا ذات الشواطىء الطويلة والمركز الهام على البحر المتوسط وهو أمر ما كانت انكلترا توافق عليه في السابق نظراً لكون فرنسا دولة بحرية مزاحمة لها.

اصلاحات بونابرت الداخلية

ورث نابوليون بونابرت عن حكومة الإدارة مجتمعاً فرنسيا حطمته ومزقت وشائجه عشر سنوات من الثورات الداخلية والحروب الخارجية وعدم الاستقرار السياسي، سيطرت فيها الشهوات والأحقاد، وسالت الدماء غزيرة، وفقد الأمن، وساد العنف والارهاب، وانهارت القيم والمفاهيم القديمة بما فيها من تراث خلقي وديني واجتماعي حتى إن كل ما كان له صلة بالماضي اعتبر سخيفا واستبعد ولو كان صالحاً. فكان على نابوليون عمل طويل وشاق داخل فرنسا، بعد أن أعاد لها اعتبارها وهيبتها في الخارج وأعطاها السيادة التامة على كل الأراضي التي اعتبرها الفرنسيون ضمن حدود «فرنسا الطبيعية». كان عليه أن يعيد للأمة وحدتها وأن يعطي المجتمع نظما مستقرة تساعد على استقرار البلاد، داخلياً للمحافظة على ما حققته من متاعب خارجية، وما أوجدته الثورة من قيم ومفاهيم جديدة في المجال السياسي.

ولعل مما ساعد نابوليون في مهمته الشاقة العسيرة هذه تلك الثقة اللامحدودة التي أظهرها الشعب الفرنسي تجاهه. ففي سنة 1800 وفي انتخابات شعبية حرة عين قنصلاً أولاً لمدة عشر سنين. ثم في سنة 1802 عادت هذه الجماهير فأكدت ثقتها به ومنحته مزيداً من الولاء والتأييد فوافقت على جعله قنصلاً مدى الحياة.

وأبرز مخلفات بونابرت في مجال التنظيم الداخلي والاصلاح.

1 ـ الإصلاح الإداري:

أعاد نابوليون تنظيم البلاد إدارياً بموجب قانون أصدره في 17 شباط (فبراير)

سـنة 1800 تبنـى فيـه التقسـيم الإداري القديـم الـذي وضعتـه الجمعيـة الوطنيـة في مطلـع عهـد الثـورة. غـير أنـه لم يجـد مـن المناسـب جعـل الحـكام ينتخبـون مـن قبـل المواطنـين فأخـذ للقنصـل الأول حـق تعيينهـم، وكان يقصـد بذلـك ابعـاد هـذه الفئـة الهامـة مـن الموظفـين عـن تأثـيرات السياسـة الداخليـة والصراعـات الحزبيـة مـن ناحيـة ومـن ناحيـة أخـرى كان يريـد أن يلحقهـم بالسـلطة الرئيسـية في باريـس مـما يسـاعد عـلى إدارة شـؤون البـلاد بصـورة مركزيـة قويـة حازمـة وهـو مـا ينطبـق مـع رغبـات نابوليـون وآرائـه في الحكـم والإدارة. إلا أنـه عمـلا بمبـادىء الديموقراطيـة أوجـد بجانـب هـؤلاء الحـكام مجالـس استشـارية محليـة منتخبـة تهتـم بصـورة خاصـة بشـؤون الضرائـب والقضايـا الماليـة. ولضـمان مزيـد مـن الحقـوق والضمانـات وللحيلولـة. دون التجـاوزات التـي قـد تصـدر عـن الإدارات المحليـة أوجـد محاكـم إداريـة في المقاطعـات تفصـل فيـما قـد يقـع مـن خلافـات بـين المواطنـين والإدارات الحكوميـة.

وبعبارة موجزة فإن نابوليون قصد من هذا التنظيم ايجاد حكم قوي يسمح للحكومة في باريس، التي هو رأسها أن تدير بصورة مباشرة وبواسطة حكام إداريين يتبعونها مباشرة كل شؤون فرنسا، مع اعطاء المواطنين الضمانات الديموقراطية اللازمة.

ولجعل هذا التنظيم الإداري يعطي أفضل النتائج تمسك إلى حد كبير بمبدأ المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، عند اختياره للموظفين، بين كافة الفرنسيين دون الأخذ بعين الاعتبار المكانة الاجتماعية والفروقات الطبقية أو الدين. فقد كان يضع دوماً الرجل المناسب في المكان المناسب وانطلاقاً من هذا الموقف حشد حوله عدداً من كبار الموظفين والأعوان يمكن اعتبارهم أفضل نخبة مثقفة عاملة خبيرة أطلعتها أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر.

الكونكورداتو:

لم يكـن نابوليـون متدينـاً أو متمسـكاً بديـن رسـمي، إلا أنـه كان يـدرك مـا للديـن

مـن هيبـة وسـلطان في نفـوس جماهـير أوروبـا المسـيحية وخصوصـاً عنـد الفلاحـين وسـكان الأريـاف في فرنسـا وخارجهـا. كان نابوليـون يؤمـن بـضرورة تماسـك الهيئـات الاجتماعيـة، ويمقـت إلى حـد كبـير روح التفـكك والفرديـة التـي سـادت زمـن الثـورة. والديـن يسـاعد بصـورة قويـة، في نظـر بونابـرت، عـلى تحقيـق هـذا التماسـك إذ كان يقـول «إن الديـن هـو سر النظـام الاجتماعي». لهـذا سـعى منـذ بدايـة عهـده لايجـاد اتفـاق بـين الدولـة والكنيسـة يزيـل القطيعـة القائمـة منـذ صـدور القانـون المـدني للإكلـيروس، ويحفـظ للبـلاد مكاسـبها ويعيـد للإكلـيروس هيبتهـم واحترامهـم. وكان يسـعى أيضـاً لتحقيـق هـدف آخـر مـن وراء الاتفـاق مـع الكنيسـة، فباتفاقـه مـع الإكلـيروس يضعـف إلى حـد كبـير العنـاصر المناوئـة للثـورة الفرنسـية ولحكمـه، التـي طالمـا حصلـت عـلى تأييـد قـوي مـن الكنيسـة في فرنسـا وخارجهـا. ثـم إنـه كان يـدرك أن البلـدان التـي الحقهـا بفرنسـا مثـل بلجيـكا والأراضي الألمانيـة عـلى نهـر الرايـن، وكذلـك الأراضي الخاضعـة للنفـوذ الفرنـسي في إيطاليـا، تضـم كلهـا مواطنـين كاثوليـك في أغلبيتهـم السـاحقة وعـلى درجـة كبـيرة مـن التديـن والـولاء للكنيسـة. فـأي اتفـاق يقـوم بـين حكـم نابوليـون والإكلـيروس سـيعمل ولـو بصـورة غـير مبـاشرة عـلى تمكـين دعائـم نفـوذه بـين هـؤلاء النـاس. ثـم يجـب أن نذكـر دومـا بـأن الفرنسـيين هـم في أغلبيتهـم مـن الكاثوليـك المؤمنـين وأن التحـاق الكثيريـن منهـم بالثـورة يجـب أن لا يعنـي أنهـم تخلـوا عـن دينهـم وألحـدوا. ونابوليـون يـرى أن عـودة الكنيسـة لممارسـة رسـالتها المسـيحية لا يمكـن إلا أن يـرضي الكثيريـن مـن الفرنسـيين ويلاقـي استحسـانهم ولـو ضمنيـاً.

بعد مفاوضات طويلة وشاقة وعسيرة بين الفرنسيين والكنيسة، لقيت الكثير من المعارضة والعراقيل في أوساط الفريقين، أمكن الوصول إلى اتفاق نهائي زمن البابا بيوس السابع. وفي 16 تموز (يوليو) سنة 1801 وقع الكاردينال كونسالفي[1] نيابة عن الحبر الأعظم اتفاق الكونكورداتو في مدينة باريس.

---

1 ـ Consalvi.

بموجب اتفاق الكونكورداتو المذكور اعترفت فرنسا بالكنيسة الكاثوليكية وسيادتها الروحية وبالكاثوليكية ديانة لأكثرية الفرنسيين. وأعطى الإكليروس حق ممارسة الطقوس الدينية في فرنسا بصورة علنية، مع السماح للسلطات الحكومية بالتدخل لتحقيق ضرورات الأمن والنظام العام.

بالمقابل اعترفت البابوية بقوانين مصادرة الأملاك الكنسية التي صادرتها الثورة وتعهدت بأن لا تعرقل بيع ما تبقى من أملاك الإكليروس حتى ذلك الحين بيد الدولة. على أن تتعهد الخزانة الفرنسية بتأمين مرتبات رجال الدين. ويقوم القنصل الأول بتعيين الأساقفة على أن يوافق على ذلك قداسة البابا.

عند وضع الاتفاقية المذكورة موضع التنفيذ عادت الكنيسة للعمل في فرنسا إلا أنها فقدت استقلالها القديم وأصبحت إلى حد كبير خاضعة للسلطات المدنية.

وعلى كل فإن الاتفاق لقي معارضة شديدة من المتطرفين ممن بقوا على قيد الحياة من زعماء الثورة ومن كبار ضباط وقادة الجيش الفرنسي الملحدين، وكذلك في أوساط المثقفين والمفكرين والفنانين الفرنسيين المتأثرين بالتيار الحر الذي أوجده كتاب القرن الثامن عشر غير أن نابوليون تجاوز عن هذه المعارضة ووضعها موضع التنفيذ.

القانون المدني للفرنسيين: (Code Civil des Français):

ويعتبر هذا السفر القانوني أعظم انجازات نابوليون الحضارية وأجلها وابقاها. لقد حاولت حكومة الثورة قبله أن تجمع كل القوانين المدنية الصادرة في مختلف العهود الملكية السابقة التي وضعت زمن الثورة في مجموعة واحدة وتدرسها وتنظمها وتلغي ما سقط بمرور الزمن أو بعدم الاستعمال وتبعد ما لم يعد مطابقاً لتطور الأوضاع والأحوال إلا أنها لم توفق في ذلك. أخذ نابوليون على عاتقه إنجاز هذا العمل الجبار فكلف في آب (أغسطس) سنة 1800 لجنة لهذا الغرض

تضم أكثر المشرعين الفرنسيين آنذاك.

أثار هذا المشروع اهتمام نابوليون إلى حد كبير. فكان في كثير من الأحيان يحضر اجتماعات اللجان التي تعمل على وضع نصوصه. وفي حالات كثيرة كان يشارك في المناقشات الدائرة حول بعض المسائل ويحسم الموقف في كثير من المرات متخذا موقفاً محدداً.

بل إننا نجد في القانون المذكور الكثير من روح نابوليون وآرائه ونظرته للحياة والمجتمع، فهذا القانون يؤكد على سلطان الأب على الأولاد والزوجة. ذلك أن نابوليون كان يقدس العائلة ويرى فيها الخلية الأساسية للمجتمع، وكذلك أعطى الأب سلطة لإدارة أملاك وأموال الأولاد والزوجة. ولصيانة العائلة وحمايتها حرم الأولاد غير الشرعيين من حق وراثة أبويهم. وقد اعترف القانون المذكور بالزواج المدني الذي وضعت قوانينه الثورة الفرنسية، وابقى على الطلاق وإنما في حدود ضيقة وذلك لكي يتوافق مع آراء نابوليون بضرورة المحافظة على العائلة.

وفي مجال الحريات العامة ضمن القانون المذكور جميع الحريات التي أعطتها للفرنسيين ثورتهم: حرية القول، حرية التفكير، وحرية العمل. كما ضمن للفرنسيين المساواة والعدالة أمام القانون وحافظ على علمانية الدولة.

وإذا كان القانون المدني قد ضمن للمواطنين حقهم المطلق في التملك، باعتبار أن هذا الحق أعطته الطبيعة ومنذ أقدم العصور للإنسان، وإذا بدا هذا الأمر موافقاً ومطابقاً لحد كبير لمصالح الطبقة البورجوازية فإن روح نابوليون ونظرته لحقوق الدولة جعلت المشرعين يضعون لهذه الحرية حدوداً تفرضها مصلحة الدولة العليا. فالقانون يعطي الدولة حقاًعلى ما في باطن الأرض من ثروات كما أنه يسمح لها أن تقوم بأعمال المصادرة كلما قضت بذلك المصلحة العامة.

وفي سنة 1804 انتهت المجالس التشريعية الفرنسية من مناقشة القانون

المـدني للفرنسـيين وإقـراره وتـم نـشره في 21 (مـارس) آذار سـنة 1804. وبـذا حصلـت فرنسـا عـلى أفضـل مجموعـة قانونيـة صـدرت منـذ عهـد يوسـتنيانوس، حافظـت عـلى القيـم والتقاليـد القديمـة في مجـال الأسرة والملكيـة الخاصـة وحـوت أفضـل مـا في تشريعـات فرنسـا العلمانيـة مـن قوانـين ومبـادىء جديـدة في مجـال العـدل الاجتماعـي وحريـات المواطنـين وحقوقهـم.

التعليم:

درس نابوليون قضايا التعليم التي لم تكن آنذاك شديدة التعقيد كما هي في عصرنا الحاضر وعمل على إيجاد حلول لها تنبثق بالدرجة الأولى من آرائه وأفكاره الخاصة ومن مصلحة الدولة العليا. فهو لم يهتم كثيراً بالتعليم الابتدائي وبتعليم المرأة على اعتبار أن إمكانيات الدولة ما كانت آنذاك تتحمل أعباء مثل هذه المهمات. ومن ناحية أخرى فإن الرأي العام الأوروبي لم يكن قد وصل بعد إلى حد اعتبار التعليم حاجة أساسية وحقاً طبيعياً لكل مواطن. ألم يكن سيد أحرار فرنسا في القرن الثامن عشر فولتير يرى أن تعليم الفقراء لا يمكن أن تنتج عنه غير الشرور الاجتماعية والسياسية[1]. وقد وجدت الكنيسة عقب توقيع الكونكورداتو في مجال تعليم الصغار الكثير مما يمكن أن تقوم به من نشاط وقد اهتمت بذلك بصورة خاصة أخوة المدارس المسيحية. واهتمت مؤسسات رهبانية أخرى بتعليم الفتيات. وشاركت البلديات أيضاً في مساعدة التعليم الابتدائي.

أما في مجال التعليم الثانوي فقد عمل على إنشاء ثانويات رسمية تمولها خزينة الدولة، تعمل على إعداد نخبة ممتازة من المواطنين ليكونوا في خدمة الدولة. وأوجد نظام المنح المدرسية يوزع قسماً منها على أبناء الضباط وكبار الموظفين ثمناً لولائهم له وتشجيعاً لهم على الاستمرار في خدمته وخدمة الدولة.

1 ـ Peuples et Civilisations T XIV, p. 143.

وكان قسم آخر من هذه المنح يوزع على النابهين والمتفوقين من عامة التلاميذ. ووجود الثانويات الرسمية Lycée لم يمنع استمرار المدارس الثانوية التابعة للهيئات الخاصة من العمل لكنها وضعت تحت رقابة وإشراف الدولة.

وفي سنة 1808 أنشأ بونابرت جامعة تتولى الدولة الاشراف عليها وتمويل خزانتها وقد أوكل نابوليون لهذه الجامعة مهمة الاشراف على التعليم العالي وتنظيمه كما كلفها بالاهتمام بأمور الثقافة والفنون والآداب في كل البلاد.

الامبراطورية الفرنسية

ليس من السهل معرفة حقيقة نوايا كل من الزعماء الفرنسيين والانكليز تجاه الآخر عند توقيع صلح أميان. فهل قصدوا حقيقة الوصول إلى سلم دائم بين الفريقين يزيل عن كاهل أوروبا عبء الحروب التي شغلتها منذ قيام الثورة. أم أن الفريقين أو أحدهما على الأقل لم يكونا حسني النية وقصدا من توقيع الصلح المذكور الحصول على هدنة يقصر أمدها أو يطول إنما تظل مؤقتة، الغاية منها الحصول على سلم مؤقت لمعالجة مشاكل داخلية ملحة واستعداد أفضل لجولة أخرى. وقد أثبتت الأحداث أن صلح أميان لم يكن في الواقع أكثر من هدنة مؤقتة لم تعمر أكثر من عام واحد.

الشيء المؤكد هو أن كلا من الفريقين أخذ عقب توقيع معاهدة الصلح يتصرف وفق مصالحه الخاصة مفسراً أحكام الإتفاق كما يريد هو ويتمنى ووفق مخططاته البعيدة المدى. هذا الأمر جعل العودة إلى السلاح أمراً مفروغاً منه إن عاجلاً أو آجلاً. وهذا ما جعل الكثيرين من المؤرخين المحايدين يحملون الفريقين وليس أحدهما مسؤولية القضاء على السلام والعودة للحرب. إذ من الجلي الواضح كما سنرى الآن أن كل فريق تصرف وفق مصالحه الخاصة دون الإهتمام بتنفيذ مضمون المعاهدة بنية طيبة وقلب سليم.

الاقتصاد:

كانت انكلترا تأمل عند توقيع الصلح أن يؤدي ذلك إلى فتح أسواق فرنسا

والبلـدان الأوروبيـة الدائـرة في فلـك نابليـون أمـام بضائـع الإنكليـز وتلـك التـي كان يحملهـا أسـطولهم مـن المسـتعمرات ومـن سـائر بلـدان مـا وراء البحـار. وبصـورة خاصـة بعـد انتهـاء الحـرب بـين فرنسـا وانكلـترا باتـت عمليـة فتـح الأسـواق الفرنسـية ملحـة أكـثر مـن أي وقـت مـضى نظـراً لتوقـف الصناعـات الحربيـة الإنكليزيـة ولتحديـد نشـاط صناعـة السـفن بمـا يتـلاءم مـع حاجـات الأسـطول التجـاري فقـط مـما أدى إلى تسريـح الألـوف مـن العـمال وإلى جمـود أصـاب نشـاط الكثيريـن مـن رجـال الأعـمال. لـذا كانـت التجـارة باتجـاه القـارة الطريـق الوحيـد لتثبيـت السـلام في انكلـترا ولإسـكات العديـد مـن معـارضي السـلم الجديـد، لعـدم ثقتهـم بنوايـا نابليـون في المـدى الطويـل.

إلا أنه كان لنابليون في مجالات الاقتصاد رأي آخر وسياسة مختلفة. فهو يريد أن يستغل السلام لبناء اقتصاد فرنسي سليم ومتين يؤمن لحكمه موارد مالية تمكنه من تحقيق أغراضه البعيدة ويساعده في القضاءعلى البطالة مما يقلل من عدد المشاغبين والمناوئين لحكمه. وكان نابليون يفضل الإهتمام بالصناعة بصورة خاصة لقدرتها على امتصاص اليد العاملة، وعلى استهلاك المواد الأولية التي تنتجها المستعمرات مما يزيد في ارتباط هذه بالوطن الأم، ولكونها تساعد في تقوية الآلة الحربية الفرنسية وإمدادها بالسلاح والعتاد والغذاء بصورة مستمرة وبشكل وفير.

اهتـم بتنشـيط مكتـب الإحصـاء الـذي كان قـد أقامـه سـنة 1800 وجعلـه يقـوم بجـردة عامـة لإمكانيـات فرنسـا وثروتهـا الزراعيـة والصناعيـة السـكانية ولمواردهـا الطبيعيـة ولأسـواقها الداخليـة والخارجيـة الحاليـة والمحتملـة. هـذا المكتـب لم يلبـث أن أعطـى أفضـل النتائـج بصـورة متتابعـة. كـما أنـه ركـز عـلى إتمـام عمليـة دمـج المقاطعـات الفرنسـية في وحـدة اقتصاديـة تامـة. ولم يكتـف بتنشـيط الصناعـات الأساسـية وإنمـا ركـز عـلى ضرورة تطويـر انتـاج الكماليـات التـي طالمـا بـرع فيهـا الإنكليـز وقدموهـا لأسـواق العـالم، مـما اعتـبر في الأوسـاط الاقتصاديـة الإنكليزيـة

بمثابة دليل واضح على نوايا الفرنسيين السيئة. واتبع ذلك بوضع حواجز جمركية مرتفعة في كل البلدان الخاضعة لنفوذه بوجه البضائع الأجنبية أي بعبارة أوضح الإنكليزية لكون انكلترا كانت أولى دول أوروبا المصدرة للمنتوجات الصناعية آنذاك. هذا الخط الاقتصادي الذي اتبعه نابليون أساء للاقتصاد الإنكليزي لدرجة كبيرة لأنه ليس فقط هدف لحماية الأسواق والمنتجات الفرنسية من المزاحمة البريطانية وإنما خطط لجعل فرنسا أمة صناعية وتجارية من الدرجة الأولى تهدد الإنكليز في أسواق أوروبا وبلدان ما وراء البحار. وبذا أعطى نابليون أعداءه في انكلترا المبررات الكافية للدعوة لنقض السلام.

الاستعمار:

أبدى نابليون عقب توقيع الصلح اهتماماً متزايداً بالشؤون الاستعمارية فأرسل جيشاً كبيراً إلى مستعمرة سانتو دمينغو للقضاء على ثورة قامت هناك. إلا أن ضخامة الإستعدادات الفرنسية وعظمة الحملة ما كانت تنسجم إطلاقاً مع الهدف الذي أعلنه لها نابليون. هذا الأمر أثار مخاوف الإنكليز وشكوكهم في أن تكون لفرنسا مخططات أخرى أوسع وأشمل في ما وراء البحار. يضاف إلى هذا بقاء الفرنسيين في مستعمرة لويزيانا الأميركية الوفيرة الثروة والكبيرة الإمتداد، التي تنازلت لها عنها اسبانيا سنة 1800, وكذلك استاء الإنكليز من الوفود العديدة التي كان نابليون يرسلها باستمرار إلى الباب العالي في استانبول واعتبروهم بمثابة رغبة في تقوية نفوذ فرنسا في المشرق. وأخيراً لا آخراً غاظهم نجاح مهمة الجنرال سيبستياني[1] مبعوث نابليون إلى مصر والحماس الكبير الذي لاقاه هناك وتهليل صحافة فرنسا بشكل واضح لنجاح المهمة المذكورة. وفوق هذا وقع بونابرت معاهدات للصداقة مع طرابلس الغرب وتونس والجزائر.

1 ـ Sebastiani.

هذه الأمور كلها وجدت فيها انكلترا أصدق الدليل على نوايا نابليون التوسعية وعلى تصميمه على تحويل ميزان القوى في أوروبا لصالح فرنسا بصورة نهائية. لذا رأت أن عليها أن تتخذ التدابير الوقائية اللازمة فأعلمت فرنسا أنه ليس في نيتها، خلافاً بما ينص عليه اتفاق صلح اميان أن تخلي جزيرة مالطة ذات الموقع الممتاز والتحصينات الطبيعية القوية، قبل عشر سنوات. وكانت انكلترا ترى بقاءها في هذه الجزيرة ضرورة ماسة لإحباط مخطط نابليون التوسعي في البحر المتوسط. وبالطبع لم يكن بإمكان نابليون أن يسلم برغبات الإنكليز لأن ذلك يظهره بمظهر الضعيف المستسلم.

أوروبا:

فهم نابليون توقيع الإنكليز على صلح اميان أنه استسلام ورفع للراية البيضاء وبالتالي إطلاق يده بصورة تامة في التصرف بشؤون القارة الأوروبية. ألم تكن موافقة الإنكليز على رفع العلم الفرنسي على شواطىء بلجيكا التي لا تبعد أكثر من أميال معدودة عن المرافىء البريطانية وهو الأمر الذي طالما رفضوه في السابق دليل ضعف ووهن. أو على الأقل اراد نابليون أن يتصرف على هذا الأساس.

في ايطاليا اتخذ سلسلة من التدابير وإن كانت في الظاهر تفرضها المصالح الفرنسية إلا أنها تتعارض إلى حد كبير مع مصالح النمسا وانكلترا وتخالف روح صلح اميان إن لم تكن أحيانا مخالفة أيضاً لنصوصه. فقد ضم لفرنسا أراضي البيامون في شمال ايطاليا وهي أغنى وأكبر مقاطات مملكة سردينيا وكذلك الحق بفرنسا جزيرة «البا» ونظم الجمهورية السيزالبية على أسس جديدة وجعل نفسه رئيساً لها.

تدخل بصورة متزايدة في الشؤون السويسرية، احتل بعض أراضيها التي

قاومت حكمه ونفوذه، وربطها بمعاهدة دفاعية مع فرنسا وفرض عليها دستوراً شبيها بالدستور الفرنسي وجعل نفسه وسيطا وحكما أعلى في شؤونها. ورفض نابليون الجلاء عن هولندا وأبقى فيها حامية فرنسية دائمة.

ألمانيا :

عند توقيع صلح لونفيل وعد نابليون الأمراء الألمان الذين ضمت أراضيهم الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين إلى فرنسا بأن يعوض لهم خسائرهم في ألمانيا الوسطى عند تنظيم الشرون الألمانية، وكانت ألمانيا في ذلك الحين موزعة إلى عدد كبير من الدول والإمارات والمدن الحرة والمدن الأسقفية. وكانت كل واحدة من هذه الوحدات السياسية تعتبر وكأنها دولة شبه مستقلة لها أنظمتها ودساتيرها الخاصة بها. وجميع هذه الدول والإمارات كانت أعضاء في الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي يرأسها امبراطور النمسا. ألغى نابليون بموجب تنظيمه الجديد جميع الدويلات والإمارات الدينية وضمها إلى بروسيا وبافاريا والنمسا مما ألحق بالكنيسة خسائر مادية كبيرة. ولما كان عدد المدن الحرة إحدى وخمسين فقد ألغى أكثرها وأبقى منها ستة فقط.

وعن طريق إعطاء بعض هذه الأراضي لأمراء وحكام المدن فقد استرضاهم واستمالهم إلى جانب فرنسا. كما أقام علاقات اقتصادية متينة مع كثير من الدول الألمانية مما أغضب انكلترا لما في ذلك من تعد على نفوذها وإضرار بمصالحها السياسية والاقتصادية.

اختصر نابليون في تنظيمه الجديد للشؤون الألمانية، عدد الدول لدرجة كبيرة وأنزلها إلى 39 دولة وهو الأمر الذي انتقده من أجله الكثيرون من المؤرخين الفرنسيين واعتبروه خطوة كبيرة في طريق الوحدة الألمانية. إلا أن نابليون قصد من ذلك تنظيم الشؤون الألمانية وإقامة وحدات سياسية قوية فيها يضع على

رأسها حكاما وامراء موالين له فيتمكن بذلك بصورة أسهل من التحكم في الشؤون الألمانية وعلى أن يكون الحكم في الخلافات التي قد تقوم بين الدول الجديدة.

اعتبر الإنكليز التنظيم الألماني الجديد مسيئاً إلى مصالحهم لما حققه من تسلط فرنسي على شؤون هذه البلاد مما يخل بمبدأ توازن القوى في أوروبا. وعلى الرغم من أن نابليون قد وسع رقعة الأراضي النمساوية إلا أن الامبراطور شارك الإنكليز نقمتهم على تسلط نابليون على شؤون كانت دوما من اختصاص التاج الإمبراطوري في فيينا.

هذه كلها مآخذ للإنكليز على الفرنسيين. بالمقابل كان لنابليون مآخذ عامة وشخصية على سادة لندن. فالانكليز ماطلوا كثيراً وترددوا طويلاً في إعادة مستعمرة الرأس إلى صاحبتها الأصلية هولندا. وكذلك رفضوا رغم تذكير نابليون ومطالبته الدائمة لهم بالجلاء عن مالطة وإعادتها لأصحابها الشرعيين جمعية فرسان مالطة. وكذلك كان بونابرت يشكو دوما من تهجمات الصحافة البريطانية في كل مناسبة على فرنسا وعليه شخصياً وعلى سياسته. وأخيراً ألم تكن لندن قاعدة وملجأ أمينا لغلاة المتطرفين من المهاجرين الفرنسيين يتآمرون فيها بصورة دائمة ضد حياته ونظامه ويزودون الصحف بالأخبار والإشاعات المغرضة ضد نظام حكمه؟

تصرفات فرنسا بصورة خاصة أثارت الرأي العام البريطاني وجعلته يتجه نحو الحرب مقتنعا باستحالة التفاهم مع الفرنسيين وبأن صلح أميان لم يعطهم شيئاً مما كانوا ينتظرونه منه بينما حصلت فرنسا على كل شيء. وكانت نقطة الخلاف المباشر بين الفريقين قضية مالطة.

حين طلب الفرنسيون في شباط «فبراير» سنة 1803 من الانكليز الجلاء عن الجزيرة المذكورة أجابهم هؤلاء مطالبينهم بالجلاء عن هولندا وسويسرا والبيامون وكان ذلك في 26 نيسان (ابريل) سنة 1803. ثم بدأت العمليات الحربية

فعلياً بين الفريقين دون أن تعلن الحرب رسمياً.

تتويج نابليون امبراطورا:

تتابع الأحداث في فرنسا وخارجها أدى إلى تزايد نفوذ بابليون وإلى ارتفاع قدره في نظر الفرنسيين. وقد أدت المؤامرات المتلاحقة ضد شخصه ونظامه إلى اشمئزاز الرأي العام الفرنسي واقتناعه بضرورة وضع حد لهذه التصرفات وحمايته من أعداء نظامه وأعداء الثورة سواء أكانوا من جماعة اليمين أو من اليساريين اليعاقبة.

وفي سنة 1803 أميط اللثام في باريس عن مؤامرة محكمة واسعة دبرها زعيم ملكي متطرف كان يقيم في انكلترا وكانت له صلات وثيقة بالأوساط الحاكمة الإنكليزية. كان هدف هذه المؤامرة اختطاف بونابرت أو قتله إذا تعذر ذلك والقضاء على نظامه والعودة بفرنسا إلى النظام الملكي. ولعل أكثر ما هال الرأي العام الفرنسي اتساع شبكة المؤامرة وكثرة الضالعين فيها من أصحاب المراتب العليا ومن المقربين إلى دوائر الحكم. يكفي أن نذكر على سبيل المثال أن مورو وبيشيغرو من كبار جنرالات الجيش الفرنسي ومن أقرب أعوان بونابرت إليه كانا ضالعين في المؤامرة المذكورة. وقد رافق تنظيم المؤامرة المذكورة نزول كادودال[1] المتآمر الأول على الساحل الفرنسي وإقامته أشهراً عديدة قبل أن يعتقل في باريس، مما يدل على أنه كان له شركاء كثيرون وأقوياء. كما أن تحركات مريبة قامت في أوساط الملكيين وسرت إشاعات عن قرب وصول أحد أمراء آل بوربون لتسلم عرش باريس.

هذه المؤامرة زادت في سخط الرأي العام الفرنسي على الملكيين وفي حقدهم على الإنكليز المتدخلين في شؤونهم الداخلية. وجعلتهم يزدادون تعلقاً بشخص

---

1 ـ Cadoudal.

بونابـرت ونظامـه. استغل نابليـون وأنصـاره هـذه الحادثـة وأقنعـوا الفرنسـيين بـأن أفضـل حـل لقطـع دابـر المؤامـرات ولتقويـة النظـام هـو في جعـل الحكـم وراثيـاً مـما يفقـد الملكيـين كل أمـل بإمـكان اسـتعادة العـرش. ولم يكـن نابليـون يرغـب في أن يصبـح ملـكا وأن يـرث عـرش آل بوربـون حـكام فرنسـا السـابقين لأنـه كان يشـعر في أعماقـه أن ذلـك أقـل بكثـير مـما يسـتحق. فـآل بوربـون حكمـوا فرنسـا فقـط أمـا هـو فيحكـم فرنسـا موسـعة ويفـرض هيمنتـه عـلى أوروبـا الغربيـة ويحلـم بأكـثر مـن ذلـك بكثـير.

لهذا فضل أن يتشبه بشارلمان وليس بلويس السادس عشر وآثر لقب امبراطور على لقب ملك. وفي شهر نيسان (ابريل) 1804 جرى استفتاء شعبي حول اقتراح قدمه المجلسان بتسمية نابليون امبراطوراً على الافرنسيين. وقد جاءت نتيجة الإستفتاء مؤيداً للاقتراح بأغلبية 99 % من الأصوات. وكما أن حبراً أعظم قام بتتويج شارلمان أمبراطورا منذ ألف عام فقد أراد نابليون أن لا يقبل بأقل من ذلك فدعى أو بعبارة أصح أحضر البابا بيوس الثاني عشر إلى باريس وجعله يتوجه امبراطورا على الفرنسيين في اليوم الثاني من شهر كانون الأول (ديسمبر) سنة 1804 في كنيسة نوتردام.

التحالف الدولي الثالث:

خلال العامين 1803 و 1804 اقتصرت الحرب على احتلال الجيوش الفرنسية لبعض المرافىء في هولندا وايطاليا وسواحل الهانوفر. وكانت هذه المرافىء ذات أهمية كبيرة للتجارة الإنكليزية، وساد في هذه الفترة الإنكليز خوف مرعب من أن يروا ذات صباح جيوش الثورة الفرنسية ترفع العلم المثلث الألوان على البر البريطاني. ألم يكن نابليون يصرح بصورة مستمرة بأنه يحتاج فقط لست ساعات يسيطر فيها على بحر المانش وينتهي كل شيء بالنسبة لبريطانيا.

وكان الفرنسيون يرفقون تهديداتهم هذه باستعدادات واسعة للغاية. ترسانات السفن الفرنسية صارت تعمل بهمة ونشاط على بناء قوارب وصنادل لنقل الجنود عبر البحر. الجنود الفرنسيون أخذوا يتجمعون على شواطىء المانش ويتدربون يوميا على فنون الحرب البرمائية. ومن كل المناطق الموالية لفرنسا جاءت جيوش حليفة ايطالية وألمانية وبلجيكية وهولندية لتساهم في إذلال انكلترا. وكان نابليون يأتي بنفسه للإشراف على هذه الإستعدادات ولإثارة الحماس في نفوس جنوده. ولتمويل هذه الحملة لم يتردد بونابرت في عقد صفقة مع الولايات المتحدة الأميركية تنازل فيها عن مقاطعة لويزيانا مقابل أموال وفيرة.

عندما بلغت الإستعدادات الحربية مداها وتجمع لدى الفرنسيين جيش يضم حوالى 120 ألف جندي من خيرة الجنود المدربين ومن أفضل ما يمكن لأوروبا آنذاك أن تقدمه، ساد اعتقاد شامل بأن نهاية الغطرسة الإنكليزية باتت وشيكة. كما أن أكثر المشككين بقدرة الفرنسيين على تحقيق حلمهم باتوا ميالين للإقتناع بأن النصر سيكون لنابليون. تصور نابليون خطة محكمة، فأوعز للأسطول الفرنسي وحليفه الإسباني بالإبحار إلى جزر الأنتيل ومحاصرتها مما يجعل أسطول الإنكليز يلحق بهما هناك لضربهما. في نفس الوقت يخلو المانش من خط دفاعه الأول أي الأسطول وينفذ نابليون بسرعة كبيرة عملية إنزال جنوده على الشواطىء الإنكليزية. إلا أن تنفيذ خطة كهذه تحتاج لذكاء نادر وخيال واسع ومرونة لا حد لها وهي أمور كان يفتقر إليها أميرال الأسطول الفرنسي فيلنوف[1] فتردد وأبطأ في تنفيذ الخطة مما سمح للأميرال نلسون بأن يفاجىء أسطول فرنسا عند الطرف الأغر أمام الشاطىء الإسباني وينزل به هزيمة قاطعة ويحطم أكثر سفنه. تم ذلك في 21 تشرين أول (أكتوبر) 1805. وبذا انهارت آمال نابليون كلها وعادت للأسطول البريطاني سيادته المطلقة على البحار وللرعايا الإنكليزية

1 ـ Villeneuve.

طمأنينتهم في جزرهم وثقتهم ببحارتهم.

معركة الطرف الأغر قضت على نابليون بأن يغير مخططاته كلها. كانت انكلترا منذ شهر آب أغسطس/ 1805 قد وفقت لإقامة تحالف دولي جديد ضد فرنسا يعرف باسم «التحالف الدولي الثالث» يضم انكلترا وروسيا والنمسا وأسوج. إذ كان لكل واحدة من هذه الدول مآخذ على السياسة الفرنسية وعلى تصرفات نابليون. الحكومة الروسية لم تكن راضية عن تدخل نابليون المتزايد في الشؤون الألمانية. والنمسا كانت تنتظر منذ أمد طويل الفرصة المناسبة للعودة إلى الحرب والثأر لكرامتها التي جرحها الفرنسيون أكثر من مرة. وقد أثار النمسا بصورة خاصة إعلان نابليون الأخير نفسه ملكا على ايطاليا وضم أراضي جنوى وبارم وبيامون إلى الامبراطورية الفرنسية. والسويد أيضاً كانت ناقمة على فرنسا غير راضية عن محاولاتها الهيمنة على شؤون غرب أوروبا بكامله. وقد عرفت الديبلوماسية البريطانية كيف تستغل مواطن الضعف عند هذه الدول وجرتها في صيف سنة 1805 للتعاون معها وإعلان الحرب على فرنسا.

حين شعر نابليون بما كان يدبر ضده في أوروبا سير بعض جيوشه التي كانت مرابطة في شمال فرنسا استعداداً لغزو انكلترا إلى أراضي الإمبراطورية النمساوية وذلك لضرب جيوشها قبل أن تكمل استعداداتها وقبل أن تصلها النجدات العسكرية من حليفتها روسيا، على أن يعود بعد ذلك بسرعة لتنفيذ خطته والنزول في انكلترا.

وصلت الجيوش الفرنسية إلى مدينة أولم[1] على نهر الدانوب حيث كانت تتمركز الجيوش النمساوية، وهناك جرت في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 1805 معركة فاصلة انهزم فيها النمساويون وفروا مخلفين وراءهم خمسين ألف جندي أسرى بيد الفرنسيين. بقية الجيوش النمساوية اتجهت نحو الشرق للإتصال

---

1 ـ Ulm.

بالجيش الروسي القادم وإعادة الهجوم ضد الفرنسيين. بادر نابليون للإجهاز على الجيش الهارب قبل التقائه بحلفائه.

ولما كانت الطريق الأقرب إلى مواقع أعدائه تقع في أراضي دولة بروسيا المحايدة، التي لم يكن يحمل لها ولمليكها كبير احترام وتقدير، فإنه لم يتردد في اجتياز حدودها وخرق حيادها مما أغضب عاهلها وجعله يميل لدخول الحرب ضد فرنسا. وجرت بالفعل اتصالات بين الملك المذكور والقيصر الروسي للإتفاق على هذا الأمر.

في 2 كانون أول (ديسمبر) سنة 1805 جرت أعظم معركة في تاريخ الإمبراطورية الفرنسية على هضبة أوسترليتز[1] في النمسا. هناك نازلت الجيوش الفرنسية جيوش الدولتين الكبيرتين النمسا وروسيا وأنزلت بهما هزيمة ساحقة وسريعة قصد منها نابليون إلى حد كبير إرهاب بروسيا فلا تعود تفكر بدخول الحرب. وقد فرت جيوش الأعداء متشحة بعار الهزيمة مخلفة وراءها ستة وعشرين ألف قتيل.

وكان من أبرز نتائج هذين الإنتصارين أن امبراطور النمسا بادر في اليوم التالي لمعركة أوسترليتز، إلى مقابلة نابليون وأجرى معه مفاوضات للصلح.

وفي 16 كانون أول (ديسمبر)/ 1805 وقع صلح برسبورغ[2] الشهير الذي أذل النمساويين إلى حد كبير وأطلق يد فرنسا في إيطاليا وجنوب ألمانيا .

أما روسيا فقد انسحبت من الحرب عمليا دون أن توقع معاهدة صلح كما فعلت في المرة السابقة.

بالنسبة لبروسيا فقد استاء نابليون كثيراً من تمردها عليه أثناء الحرب ومحاولتها الإلتحاق بركب أعدائه ودخول التحالف الدولي الثالث. لذا بادر عقب

1 ـ Austerlitz.

2 ـ Presbourg

انتصاراتـه وفـرض عليهـا معاهـدة شـائنة حطـت كثـيراً مـن كرامتهـا تعـرف باسـم معاهـدة شـونبرون[1]. أخـذ منهـا أراضي كليـف[2] ونيوشـاتيل[3] عـلى نهـر الرايـن وجعلهـما إمـارات مسـتقلة تحـت النفـوذ الفرنـسي وسـلخ عنهـا مقاطعـة انسـباخ وأعطاهـا لبافاريـا. وبالمقابـل أعطى بروسـيا مقاطعـة الهانوفـر الغنيـة فأوجـد بذلـك سـببا دائمـاً للخصـام والنـزاع مـع الإنكليـز لأن المقاطعـة المذكـورة طالمـا كانـت محـط اهتمامهـم باعتبارهـا موطـن العائلـة المالكـة الإنكليزيـة القديـم. وجـرى توقيـع المعاهـدة المذكـورة في 15 كانـون أول (ديسـمبر)/ 1805.

ولم يكتف نابليون بكل هذا بل إنه بعد عودته إلى باريس، مجللا بأكاليل النصر والفخار محطما التحالف الدولي مرجعا الإنكليز والروس إلى عزلتهما السياسية، أنشأ اتحاداً للدويلات الإلمانية أسمه اتحاد الراين وجعله مواليا لفرنسا يتعهد بأن يقدم لها زمن الحرب سبعين ألف مقاتل.

التحالف الدولي الرابع:

رأينا بروسيا رغم تردد مليكها وخوفه تبدي رغبتها سنة 1805 في محاربة فرنسا عندما خرقت حرية أراضيها. غير أن انتصار نابليون العظيم في أوسترليتنز جعلها تقلع عن رغبتها وتوقع مع بونابرت معاهدة شونبرون المشينة لها اتقاء لخطره. إلا أن إنشاء اتحاد الراين الموالي لفرنسا قلص نفوذها في ألمانيا لحد كبير وجعلها تعاني عزلة سياسية خانقة.

ثـم إن تحويـل هولنـدا إلى مملكـة ارتقـى عرشـها لويـس شـقيق نابليـون أسـاء إليهـا مـما جعلهـا تتجـه تدريجيـاً نحـو فكـرة الحـرب. والأمـر الـذي أحرجهـا إلى حـد كبـير

---

1 ـ Schoenbrunn.

2 ـ Clèves.

3 ـ Neufchatel.

وجعلها تصمم على القتال هو معرفتها بأن نابليون الذي فرض عليها أراضي هانوفر مقابل ما أخذه منها يفاوض الإنكليز سرا على إعطائهم هذه المقاطعة من وراء ظهر البروسيين، مما اعتبروه إهانة كبرى لهم. أمام هذه الإعتبارات بدأت بروسيا تطالبه بالجلاء عن الأراضي الإلمانية يشجعها على ذلك فشل كل المفاوضات التي أجرتها فرنسا للصلح مع الإنكليز والروس. وبذا أمكن قيام التحالف الدولي الرابع من بروسيا والروسيا وانكلترا والسويد.

أخذ نابليون زمام المبادرة في الحرب قبل أن يتمكن التحالف الجديد من جمع قواته.

وفي تشرين أول (أكتوبر)/ 1806 هزم البروسيين في معركة يينا[1] ثم تقدم في الأراضي البروسية حتى احتل مدينة برلين. ولما كانت الجيوش البروسية بقياة ملكها تتراجع باتجاه الحدود مع بروسيا لملاقاة القيصر الذي هب مع جيوشه لنجدته. فقد لحق بها نابليون وانتصر عليها وعلى حلفائها الروس في معركة فريد لاند[2] في شهر شباط سنة 1807. فبادرت الدولتان المتحالفتان لطلب الصلح.

صلح تلسيت[3]:

في 25 حزيران (يونيو)/ 1807 عقد اجتماع بين نابليون وقيصر روسيا على مركب صغير في نهر نيمن تفاهم فيه الرجلان على نقاط كثيرة وخرجا من المقابلة متفقيْن على كل شيء. ولعل أهم ما اتفق عليه الصديقان الجديدان هو عدم خسارة روسيا لأي جزء من أراضيها ومساعدتها من قبل فرنسا لتحقيق مصالحها في فنلندا مقابل اعتراف القيصر بكل التغيرات التي أجراها أو التي سيجريها

1 ـ Jena.

2 ـ Friedland.

3 ـ Tilsit.

نابليون في الأراضي الألمانية بموجب معاهدة الصلح مع بروسيا. وتعهد القيصر أيضاً بالإنضمام إلى فرنسا في تنفيذ الحصار القاري ضد انكلترا.

وفي 8 تموز (يوليو) سنة 1807 وقعت معاهدة الصلح في تلسيت التي حملت لبروسيا عقوبات شديدة الصرامة. إذ أقام نابليون في أراضي غرب ألمانيا مملكة أسماها مملكة وستفاليا عين عليها أخاه جيروم ملكا. وكذلك أقام في أراضي بروسيا في بولونيا دولة اسماها دوقية وضمها إلى ملك سكسونيا حليف فرنسا. وفوق هذه الخسائر في الأراضي فقد فرض على الأمة الألمانية تعويضات حربية باهظة وتحديد قواتها المسلحة وأقام جيش احتلال دائم في أراضيها.

وبهذه الصورة يكون التحالف الدولي الرابع قد لفظ أنفاسه ولم يبق من دولة في عداء مع فرنسا سوى انكلترا والسويد وهذه الأخيرة بعيدة لا يخشى بأسها.

الحرب الأسبانية

في سنة 1807 بلغ نابوليون ذروة مجده بعد أن أخضع النمسا وبروسيا وأذلهما أكثر من مرة وفرض على روسيا أن تكون حليفة، وجعل من الإيطاليين والسويسريين اتباعا يأتمرون وينفذون إرادته دون تردد أو مواربة، ولم يبق عليه ليصبح سيد أوروبا دون منازع سوى إذلال الانكليز وإخضاعهم نهائياً. ولما كانت السنوات العشر الماضية وما رافقها من حروب وخلافات أقنعته باستحالة هزيمة انكلترا عسكريا وغزو أراضيها فقد علق كل آماله على الحصار القاري الذي فرضه عليها بموجب مراسيم أصدرها في برلين سنة 1806. بموجب هذه المراسيم حرم على جميع دول أوروبا أن تتعامل تجاريا مع الانكليز كما أمر بمنع السفن الانكليزية، من الرسو في المرافىء الفرنسية أو في مرفأ تابع لدولة حليفة أو صديقة أو تابعة لفرنسا. وأمر بمصادرة بضائع كل سفينة أوروبية ترسو في مرفأ يرتفع عليه علم صاحب الجلالة البريطاني سواء أكان ذلك في الجزر البريطانية أو في المستعمرات. كذلك أعطى الأسطول الفرنسي سلطة اعتبار السفن التي لا تتقيد بقوانين الحصار القاري سفنا عدوة تفقد جنسيتها الأصلية، ويجوز إغراقها أو مصادرتها.

ولما كانت انكلترا تعتمد في اقتصادها، مصدر قوتها وتفوقها السياسي والعسكري، إلى حد كبير على التجارة مع أوروبا، فقد أراد نابوليون أن يغلق بوجهها أسواق القارة، مما يؤدي إلى كساد بضائعها وإفلاس خزينتها. وبعبارة

أوضح كان يريد أن يخضعها عن طريق هزيمتها اقتصادياً بعد أن فشل في إذلالها عسكرياً. وقد تبنت كل من بروسيا وبروسيا والنمسا واسوج والدانمرك بعضها طائعا مختارا وبعضها مرغما مكرها، قوانين الحصار القاري والتزمت بموجباته وأقفلت بوجه السفن والبضائع الانكليزية مرافئها وأسواقها.

لكي يعطي هذا الحصار نتائج إيجابية سريعة كان يجب أن تنضم إليه جميع دول القارة بحيث يحكم إحكاماً تاماً. وفي هذا صعوبة كبيرة لم يدرك نابوليون حين وضع نظم هذا الحصار، رغم عبقريته الفائقة، صعوبة التغلب عليها. في أوروبا بلدان عديدة اعتادت التعامل مع الانكليز وألفت استهلاك بضائعهم ونظمت مواردها وإنتاجها على أساس أن أسطول بريطانيا وتجارها يتولون تصدير فائض منتجاتها. مثل هذه الدول كانت لا تستطيع إلا أن تتجاهل أوامر نابوليون فظلت تسمح بنزول البضائع الانكليزية سرا وجهرا في مرافئها. ومن هناك كثيرا ما أخذت هذه البضائع طريقها إلى أسواق البلدان الملتزمة بالحصار بواسطة التهريب. وكانت أكثر هذه المرافىء الشاذة المتمردة تقع في أراضي قداسة البابا وفي البرتغال حليفة انكلترا وصديقتها الدائمة.

كان نابوليون شديد التمسك بنظام الحصار معتبراً أن أقل تساهل أو إهمال يؤدي إلى فقدانه فعاليته. لهذا تجاهل عواطف رعاياه الكاثوليك في جنوب ألمانيا وبلجيكا وفي بعض مناطق فرنسا وأقدم في أيار مايو سنة 1809 على ضم الأملاك البابوية إلى فرنسا وقبض على الحبر الأعظم وسجنه لأنه تمسك بمعارضته للحصار القاري. وفي إيطاليا بالذات حيث كانت البابوية تستمد مكانتها ليس فقط من قداستها ومن كونها متممة لرسالة السيد المسيح وإنما لإرتباطها بتاريخ الإيطاليين ولكونها تمثل تراثا قوميا لهم، اعتبر تدبير نابوليون طعنة للشعور القومي الإيطالي ولرعاياه الكثيرين في هذه البلاد.

وجد الانكليز أنفسهم بالطبع، وهم الذين طالما نادوا بحرية البحار وحرية

التجارة، نظريا على الأقل، ملزمين باتخاذ تدابير ثأرية ردا على مراسيم برلين. رد أسطولهم القوي على تدابير نابوليون بفرض حصار شامل على مرافئ الدول الأوروبية التي قبلت بمبدأ المقاطعة ومنع الاتصال فيما بينها وبين مستعمراتها وسائر بلدان ما وراء البحار.

التدابير الفرنسية والتدابير المعاكسة أصابت المواصلات البحرية العالمية بضربة قوية وعطلت التجارة الدولية مما أصاب الدول التجارية والدول البحرية بأزمات اقتصادية حادة. وكانت أكثر الدول تأثرا بالأزمة فرنسا وانكلترا التي افلس الكثيرون من متموليها وتعطلت فيها مصانع كثيرة وتزايد عدد العاطلين عن العمل في القطاع الصناعي في وقت كانت الصناعة فيه تزدهر وتنشط كثيراً.

احتلال البرتغال:

فشلت كل جهود بونابرت لإقناع البرتغاليين بمقاطعة انكلترا لما بين البلدين من علاقات سياسية واقتصادية وثيقة. ونظراً لكون مرافئ البرتغال قد تحولت إلى مراكز لتهريب البضائع الانكليزية إلى القارة عزم نابوليون على إحتلال هذه البلاد. وعقد لذلك مع رئيس الوزارة الاسبانية غودي[1] الوصولي المفتقر إلى أبسط مبادىء الأخلاق والضمير والمكروه لدرجة لا توصف من شعبه، اتفاقا يقضي بالسماح لجنوده بالعبور إلى البرتغال عبر أراضي اسبانيا على أن يتقاسم البلدان الغنيمة فيما بعد.

ولم يجد الجيش الذي أرسل عبر اسبانيا بقيادة الجنرال جينو[2]، أية صعوبة في احتلال البرتغال. ذلك ان العرش البرتغالي، نظراً لما كان لفرنسا آنذاك من سيطرة ومهابة لم يفكر حتى بالمقاومة وفرت العائلة المالكة إلى البرازيل تاركة

1 ـ Godoy.

2 ـ Junot.

القائد الفرنسي يتم احتلال البلاد دون مقاومة فعلية. وكان ذلك في سنة 1807.

احتلال اسبانيا:

عقب احتلال البرتغال ظلت بعض القوات الفرنسية مرابطة في اسبانيا بحجة أن ذلك ضروري لتأمين الدفاع عن شواطىء البرتغال. إلا أنه في الواقع وأمام السهولة التي تم بها احتلال البرتغال فكر نابوليون بضم اسبانيا إلى أملاكه متجاهلاً أنها بلد حليف وصديق لفرنسا، وأن جيوش فرنسا دخلت أراضيها صلحا وبموافقة حكامها على أن تغادرها فور تحقيق الحملة الفرنسية لأغراضها في البرتغال. وهناك أمر آخر ربما أغراه بالبقاء وهو أن الفرنسيين اكتشفوا أن الكثير من مدن وقرى السواحل لاسبانية كانت تتاجر بصورة سرية ولكن ناشطة مع الانكليز وتتولى تهريب بضائعهم إلى أسواق أوروبا متجاهلة قوانين الحصار. ثم إن حكومة مدريد كانت أضعف من أن تفرض سيطرتها ورقابتها على كل البلاد لتقضي على أعمال التهريب.

وتحقيقا لفكرته الطارئة عين بونابرت مورا[1] قائدا عاما للجيوش الفرنسية في اسبانيا وكلفه مهمة احتلال كل أراضيها تدريجياً. ارتكب نابوليون بتصرفه هذا خطأ لا يقل فداحة عن احتلاله لأراضي البابا. فالاسبان هم أكثر شعوب أوروبا تمسكا بالدين واقلهم تأثرا بالمبادىء المتحررة الشائعة في فرنسا. كانوا إجمالاً متخلفين سياسياً وثقافياً وفكرياً. فهم رغم استبداد ملوكهم، وفسادهم، وبطاناتهم السيئة، وتردي أوضاع بلادهم، ما كانوا يشعرون أنهم في وضع سيىء وأن شيئاً هاماً اسمه الحريات ينقصهم، وبالتالي فإن منجزات الثورة في فرنسا لم تكن تثير عندهم أي رد فعل ايجابي. ثم إن اسبانيا بلد متماسك قوميا لدرجة كبيرة اكتسب شعورا قويا بالوطنية والوحدة منذ أيام صراعه مع المسلمين. والبلدان

1 ـ Murat.

التي حاربها نابوليون حتى ذلك الوقت وانتصر عليها كألمانيا وإيطاليا والنمسا وروسيا لم تكن تعرف الوحدة القومية المتماسكة ولا كانت مترابطة الأجزاء. أما في اسبانيا فكان عليه أن يواجه بلدا موحدا منذ قرون عديدة. وهذا أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

وقف الاسبان منذ البداية من المحتل الفرنسي موقف العداء الشديد. وبدأت المقاومة في الأوساط الشعبية وبين الفلاحين في الأرياف تخلق المصاعب للمحتلين، مهاجمة طرق مواصلاتهم، متلفة مستودعات أسلحتهم وأغذيتهم، ضاربة مؤخرة جيوشهم. وفي نفس الوقت كانت جيوش الاحتلال في تزايد مستمر لتصبح قادرة على احتلال الأراضي الاسبانية. وعندما شعر الملك الاسباني بنوايا الفرنسيين حاول مع أعوانه وعائلته أن يترك العاصمة ويستقر في المرفأ الاسباني الشهير قادش حيث يمكنه إذا اشتد الخطر أن يسافر إلى أمريكا الجنوبية. استاء الشعب كثيراً في العاصمة من هذا التصرف الذي يفتقر للشجاعة والعزة القومية فثار وأجبر الملك على التنازل عن العرش لابنه فرديناند السابع. تذرع مورا بهذه الاضطرابات وأمر جيوشه بدخول العاصمة الاسبانية للقضاء على مقاومي الإحتلال الفرنسي ولفرض النظام والأمن فيها. ولما لم يتمكن من التوفيق بين الملك القديم المخلوع، وكان قد أقنعه بالبقاء في العاصمة وعدم الهرب، وبين الملك الجديد الحائز على ثقة جماهير الاسبان وعطفهم، أرسل مورا، العائلة المالكة كلها إلى بايون[1] في فرنسا، حيث استعمل نابوليون كل ما عنده من أسباب الحيلة والدهاء وجعل الإثنين يتنازلان عن العرش الاسباني.

وعهد بتاج مدريد إلى شقيقه جوزيف الذي كان ملكاً على نابولي وأعطى عرش هذه الأخيرة لمورا قائد الحملة الاسبانية.

1 ـ Bayonne.

لم يفهم الإسبان الأحداث الجديدة، وظلوا متمسكين بملكهم الإسباني المخلوع وبولائهم لعائلتهم المالكة، وبضرورة إعادة فريديناند إلى عرشه باعتباره الوريث الشرعي الوحيد للعرش. أما الملك الجديد جوزيف بونابرت فلم يروا فيه إلا وجه أجنبي مغتصب مستعمر.

ولما كان رجال الدين الإسبان يرون في بونابرت واحدا من أبناء الثورة الفرنسية الملحدة التي اضطهدت الدين ورجاله وحطمت عظمة الكنيسة الفرنسية وقوتها فقد حملوا بقوة وشجاعة لواء التصدي للإحتلال الفرنسي وأخذوا يثيرون الأمة ويحرضونها على مزيد من المقاومة والقتال. كان هؤلاء مشبعين إلى جانب الإيمان والولاء للكنيسة بعاطفة وطنية جامحة جعلتهم دوما في طليعة رجال المقاومة ضد المحتلين الملحدين. كما أنهم عملوا على إفهام الأشراف الإسبان وكبار ملاكي الأراضي حقيقة المبادىء التي يمكن أن تزرعها الثورة الفرنسية بواسطة جنود نابوليون في قلوب الفلاحين الإسبان. مما قد يؤدي لانهيار امتيازاتهم. وراح رجال الدين بعد ذلك يوقظون في عامة الإسبان العاطفة الدينية الراسخة طالبين منهم محاربة أعداء المسيح والمسيحية. ولما لم تكن اصلاً فلسفة الثورة الفرنسية ومبادىء الحرية قد لاقت هوى عند جماهير الإسبان فإن صيحات رجال الدين لاقت آذاناً صاغية وهبت اسبانيا بأسرها لمقاومة الجيوش المحتلة التي تضم ماية وستين ألف جندي من جنسيات وقوميات متعددة.

اتخذت المقاومة الإسبانية شكل عصابات مسلحة تضم عسكريين تركوا الجيش والتحقوا بالمتمردين ومزارعين وعمالا ومغامرين يؤيدهم السكان بقوة ويدعمهم الإكليروس والأشراف بالمال والسلاح. ولما كان الجيش الفرنسي قد تحول إلى جيش احتلال وتوزع في جميع أنحاء البلاد فقد سهلت مهمة المقاومين الاسبان واتخذت حربهم شكلا رهيبا لما رافقها من أعمال وحشية وتجويع وقتل وحرق للأسرى من جنود الاحتلال. شجعت هذه الثورة البرتغاليين على المقاومة

فحملوا السلاح يساعدهم جيش انكليزي يضم ثلاثة عشر ألف جندي نزل شواطئهم بقيادة دوق ولينغتون، وإمدادات متواصلة من السلاح والعتاد يرسلها لهم الإنكليز عن طريق البحر.

كان للنجاح الكبير الذي حققته المقاومة الإسبانية ضد جيوش نابوليون دوي هائل في أوروبا إذ أغرى دولها بالتفكير بالعودة للقتال. وأدرك نابوليون نفسه ابعاد ظهور نجاح الإسبان في مقاومتهم وخصوصاً بعد أن هزموا الفرنسيين في يوليو سنة 1808 في معركة بايلن[1] وأسروا جيشاً فرنسياً وأخرجوا المحتلين من العاصمة مدريد فرأى أنه يقتضي ذهابه شخصياً إلى هناك لإنقاذ الوضع المتدهور.

قبل ذهابه لإسبانيا اجتمع بمدينة أرفورت بألمانيا بالقيصر الروسي وعقد معه اتفاقاً سرياً قدم له فيه الكثير من التنازلات والترضيات. فقد تعهد نابوليون باجلاء الجيوش الفرنسية عن بروسيا وعن أراضي بولونيا، كما قبل ببقاء الجيوش الروسية في امارات الدانوب (مولدافيا وفالاشيا) التي كان القيصر قد احتلها وسلخها عن الامبراطورية العثمانية. مقابل هذه التنازلات تتعهد روسيا بصيانة السلام والأمن في أوروبا الشرقية وحماية الوضع القائم في أوروبا عامة، ومنع النمسا من الاعتداء على فرنسا. وقد عقد نابوليون هذا الاتفاق لأنه كان يخاف أن تستغل النمسا فرصة غيابه وانشغاله وتهاجم الممتلكات الفرنسية في أوروبا.

بعد أن ضمن نابوليون جانب النمسا توجه في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1808 إلى اسبانيا وأعاد شقيقه جوزيف إلى عرش مدريد. ثم أخذ كعادته دوماً، ينظم شؤون البلاد على أسس حديثة. قضى على مساوىء العهد القديم وأدخل إصلاحات عديدة في بلد عريق في التخلف والرجعية. إلا أن هذا لم يغير من نظرة الإسبان العدائية للاحتلال الفرنسي، وبقيت العصابات المسلحة لإسبانية تطارد

---

1 ـ Baylen.

فرق الجيش الفرنسي أينما وجدتها وتعتدي على مواصلاتها وتمنع عنها المؤن والمياه وتلاحقها في تنقلاتها الإفرادية والجماعية ناشرة في صفوف رجالها الخوف والرعب، يساعدها في ذلك شعب مصمم على المقاومة وأرض ذات طبيعة جبلية وعرة قاسية أصلح ما تكون لحرب العصابات.

الحرب النمساوية ـ البروسية سنة 1809:

لم يكن من المنتظر من دولة كبيرة ذات تراث قديم وأمجاد غابرة كالنمسا أن تسكت عن الهزائم المتكررة التي أنزلتها بها فرنسا. السنوات الخمس التي مرت بين سنة 1805 وسنة 1809 قضتها النمسا في الاستعداد للحرب وتقوية جيشها وتطوير صناعاتها الحربية بانتظار فرصة مناسبة للثأر من الفرنسيين. وقد رأيناها بعد أقل من سنة من هزيمتها الساحقة في اوسترليتز تتململ وتحاول أن تتدخل عسكرياً إلى جانب بروسيا أثناء حربها مع فرنسا غير أن انتصارات نابوليون الباهرة السريعة آنذاك جعلها تعود إلى الاستكانة والهدوء بانتظار فرصة أفضل. ثم كانت الحرب الاسبانية والمصاعب الكبيرة التي واجهتها هناك جيوش بونابرت مما أحدث دوياً كبيراً في أوروبا. فالجيوش الكبيرة التي اعتبرت ولمدة طويلة على أنها لا تقهر أنزل بها شعب فقير جاهل متخلف يفتقر للمال والسلاح ولا يملك سوى الإيمان بوطنه وكنيسته، سلسلة من الهزائم ليس أقلها هزيمة بايلن التي وقع فيها حوالي 23 ألف جندي فرنسي أسرى بيد الإسبان.

هذا التحول المفاجىء في الموقف العسكري في أوروبا فتح أمام النمساويين آمالا عراضا بإمكانية مفاجأة فرنسا والثأر منها خصوصاً بعد أن تركها نابوليون وسافر لإنقاذ وضعه في اسبانيا. ولم تكن النمسا وحدها في الميدان إذ تعهدت لها انكلترا بمساعدة قوية وبأن تنزل جيوشاً برية في القارة لمساعدتها. وفي ألمانيا ظهر في صفوف المثقفين والشبان، وعامة الأحرار، حماس وطني قوي للتخلص

من سيطرة نابوليون أملت معه النمسا بأنها ستحصل على عون الإلمان متى اشتد القتال. أما قيصر روسيا فهي تعلم شديد العلم أنه لم يكن صادقاً في تحالفه مع نابوليون ولا في تعهداته له بصيانة الأوضاع الحاضرة وأثناء غيابه في اسبانيا وهي بالتالي وان كانت لا تأمل بالحصول على أي عون روسي إلا أنها لن تنال أذى على يد الروس على أي حال.

في سنة 1809 حشدت النمسا جيشاً ضخماً يتألف من 450 ألف جندي على درجة كبيرة من الإعداد والتدريب والتسلح. اشرف على تنظيمه الأرشيدوق شارل أحد أفضل قادة عصره العسكريين، وشارك في تمويله الإنكليز والكنيسة وقروض من جهات وطنية وأجنبية عديدة. عقب مغادرة قسم كبير من الجيوش الفرنسية أراضي ألمانيا إلى اسبانيا بادرت النمسا لمباشرة القتال دون إعلان الحرب وكان ذلك في نيسان (ابريل) سنة 1809. وكان نابوليون منذ البداية على علم بنوايا النمساويين واستعداداتهم ولذا فقد أمر حكامه في المناطق المحيطة بها الإستعداد وخاصة في دوقية فرصوفيا واتحاد الراين وفي ايطاليا. ثم عاد من اسبانيا على عجل وقاد حملة كبرى باتجاه أراضي النمسا من ايطاليا فأنزل بالنمسا سلسلة من الهزائم الصغيرة ثم أنزل الضربة الكبرى بالجيش النمساوي في 22 نيسان (ابريل) سنة 1809 في معركة اكمول[1] حاول بعدها أن يحول دون تراجع القوات المهزومة بقيادة الأرشيدوق شارل إلى قلب النمسا إلا أنه فشل في ذلك. واكتفى بونابرت بأن عبر الدانوب وسارع لدخول العاصمة فيينا واحتلالها. أما الأرشيدوق شارل فقد عمل على جمع بقية جيشه مع جيوش شقيقه الأرشيدوق جان الذي كان يقاتل في ايطاليا للإسراع في انقاذ العاصمة وتحريرها. وبعد سلسلة من المناوشات الصغيرة بين الفريقين أظهر فيها النمساويون الكثير من

1 ـ Eckmull.

البطولات النادرة جرت المعركة الفاصلة في واغرام[1] في السادس من تموز (يوليو) سنة 1809، وجه فيها الفرنسيون ضربة قاضية لجيوش النمسا طلب على أثرها النمساويون الهدنة ومباشرة مفاوضات الصلح.

أما الجيش الآخر الذي أنزله الانكليز في هولندا لنجدة النمساويين وفتح جبهة ثانية ضد الفرنسيين في أوروبا تخفف الضغط عنهم فقد فشل وفتكت الأمراض بجنوده وعاد متشحا بعار الهزيمة إلى جزيرته. وبذا يكون نابليون قد قضى على ما يمكن اعتباره إلى حد ما التحالف الدولي الخامس الذي قام ضده بمساعدة الانكليز.

لم يكن نابليون ميالا لمعاملة النمسا بعد هزيمتها بقساوة وشدة بل ربما كان يميل للتقرب من النمسا عله يخفف بذلك من كرهها له ويقضي على إمكانية قيام تحالفات جديدة ضده في أوروبا. إلا أن يقظة الحركة القومية الألمانية ونهضة بروسيا العسكرية والفكرية وما يشكله ذلك من تهديد لوضعه في ألمانيا وهزائم الفرنسيين في اسبانيا جعلته أخيراً يجنح نحو الشدة لإرهاب الجميع ولجعل النمسا مثلاً لكل من يفكر في التمرد على سلطانه في أوروبا. وقد سادت بالفعل هذه الروح معاهدة فيينا التي فرضها على أخصامه والتي جرى توقيعها في 9 تشرين أول (اكتوبر) سنة 1809.

فرضت معاهدة «فيينا» على النمساويين غرامة حربية باهظة تبلغ 85 مليون فرنك ذهبي. وعلى الصعيد العسكري قضت بأن لا يزيد عدد جنود جيوشها في المستقبل بأي حال من الأحوال عن 150 ألف جندي. وفوق هذا قضت المعاهدة المذكورة أن تسلخ عن الامبراطورية النمساوية أراضٍ يبلغ تعداد سكانها ما يقارب أربعة ملايين مواطن. فقد أخذت منها أراضي غاليسيا وأعطي قسم منها لقيصر روسيا، أجراً لموقفه غير المعادي لفرنسا وقسم آخر سلم لفرسوفيا ثمنا

1 ـ Wagram.

لولائها لنابوليون، كما أعطيت مقاطعة سالزبورغ إلى بافاريا صديقة وحليفة نابوليون. وكان أهم ما أصاب النمسا خسارتها لما كان عندها من شواطىء على الإدرياتيك سلخها عنها بونابرت وفقدت بذلك صفتها كدولة بحرية ولم يعد بإمكانها الاتصال بأصحابها الإنكليز عن هذا الطريق.

عقب هذه المعاهدة تم زواج نابوليون المفاجىء من ماري لويز ابنة امبراطور النمسا، وكان قد سبق له أن طلق زوجته جوزيفين. سعى لهذا الزواج الداهية ميترنيخ وزير خارجية النمسا، إذ كان يرى ضرورة مصادقة نابوليون والتعاون معه ما دام من المستحيل القضاء عليه. أو على الأقل إلى أن يصبح ذلك ممكناً. وقد رأى في هذا الزواج طريقاً للتحالف بين فرنسا والنمسا ولو لفترة مؤقتة من الزمن تستعيد فيه النمسا بعض قوتها.

التدخل البريطاني في اسبانيا والبرتغال:

في الواقع لم تكن حصيلة الحصار القاري بالنسبة لنابوليون إيجابية ورابحة. ذلك إن كل ما فعله نابوليون لم يقض على تجارة الإنكليز واقتصادها لأنها كانت مسيطرة سيطرة شبه تامة على البحار ولديها إسطول يمكنه مواجهة أساطيل أوروبا كلها مجتمعة. ثم أنها احتلت بعض الجزر الصغيرة في بحر الشمال وفي المانش والمحيط الأطلسي وكذلك في البحر المتوسط جعلتها قاعدة لتهريب البضائع إلى أوروبا. ثم إن الامبراطورية العثمانية أعطتها تسهيلات تجارية ممتازة في أراضيها، كما حصلت على تسهيلات مماثلة في مستعمرات اسبانيا والبرتغال في أميركا. وبفضل هذه التدابير اجتازت بريطانيا الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أحاقت بها في السنة الأولى للحصار وارتفعت صادراتها تدريجياً من معدل 100 في سنة 1805 إلى معدل 130 في سنة 1809.

رغم نجاح انكلترا في تفادي انهيار اقتصادياتها ظلت تخشى امبراطورية

نابوليـون بجيشـها الضخـم وإمكانياتهـا الكبـيرة. ولـذا قـررت أن تعمـل عـلى إنشـاء جيـش بـري مـدرب ومنظـم وفـير السـلاح يكـون عـلى اسـتعداد لمقاتلـة نابليـون إلى جانـب دول القـارة التـي قـد تبـدي مثـل هـذه الرغبـة. وانطلاقـاً مـن هـذا المبـدأ أرسـلت انكلـترا في سـنة 1809 دوق ولينغتـون عـلى رأس جيـش صغـير لمسـاعدة البرتغـال، كـما رأينـا سـابقاً، ولفتـح ثغـرة في جسـم الامبراطوريـة تتسرب منهـا الجيـوش البريطانيـة في المسـتقبل إلى أوروبـا. وقـد عمـل هـذا القائـد عـلى زيـادة متاعـب الجيـش الفرنـسي في اسـبانيا والبرتغـال بينـما تبحـث انكلـترا عـن حلفـاء لهـا في القـارة الأوروبيـة. وقـد حقـق الإنكليـز سلسـلة مـن الانتصـارات الصغـيرة عـلى الفرنسـيين بمسـاعدة عنـاصر مـن الثـوار الأسـبان والبرتغاليـين. ولعـل مـما سـاعد هـؤلاء في مهمتهـم اختـلاف القـواد الفرنسـيين فيـما بينهـم في شـبه الجزيـرة الأيبيريـة وتذمـر الجنـود الفرنسـيين بسـبب تناقـص المـؤن والأغذيـة. ولم تـأت سـنة 1811 حتـى كان ولينغتـون قـد احتـل بمسـاعدة عـشرات الألـوف مـن الثـوار الوطنـين معظـم أراضي اسـبانيا ودخـل العاصمـة مدريـد وأخـذ يتهـدد الامبراطوريـة الفرنسـية مـن جهاتهـا الجنوبيـة عـبر جبـال البيرنيـه.

سقوط الامبراطورية الفرنسية

لقد كان للحرب الاسبانية نتائج سيئة بالنسبة لنابوليون في أوروبا. فانتصارات الاسبان الجزئية وظهور القومية في اسبانيا كقوة فعالة ضد الغزو الفرنسي أثار فيها الأمل وبعث الرجاء بالقدرة على التخلص من النير الفرنسي. إذ إن مثال اسبانيا شجع الألمان والطليان والنمسويين على الرغبة في الجهاد دفاعاً عن أوطانهم. صار كل مواطن في أوروبا يشعر بواجبه الفردي في أن يزيل عن بلده كابوس التسلط والإحتلال. وظهرت فعلاً بوادر تمرد على نظام نابوليون في بعض مناطق إيطاليا وألمانيا إلا أنها أخمدت دون كبير عناء. وفي فرنسا نفسها أصاب المواطنين التعب والملل من الحروب المستمرة.

في الوقت الذي كانت تحدث فيه هذه التطورات كانت العلاقات بين روسيا وفرنسا تتدهور بصورة مستمرة وتتجه بالبلدين نحو الكارثة. منذ سنة 1809 أخذت روسيا تشعر بأن تحالفها مع الفرنسيين أضر بمصالحها ولم يعطها ما كانت ترجوه، حين وقعت على صلح تلست، من مكاسب. لذا بدأت تلتزم سياسة روسية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح البلاد القومية العليا فقط. ذلك أنه كانت هناك فعلاً أسباب أساسية وكثيرة فرضت على روسيا أن تأخذ هذا الخط وأن تبتعد عن نابوليون وفرنسا مهما كانت نتائج ذلك، أبرزها:

1 ـ على صعيد السياسة الأوروبية لم يحقق قيصر روسيا من تحالفه مع فرنسا ما كان يأمله ويرجوه. فنابوليون بهره في أثناء اجتماعه به بالوعود الخلابة والآمال العريضة. فهو لم يساعده في تحقيق مطامعه في الامبراطورية

العثمانيـة وبصـورة خاصـة باطـلاق يـده في الحصـول عـلى الآسـتانة والمضائـق. ثـم إن إنشـاء دوقيـة فرصوفيـا وإعطائهـا مقاطعـة غاليسـيا بعـد ذلـك قـد اقـام حاجـزاً قويـا بـين روسـيا وأوروبـا يمكـن اسـتعماله في كل وقـت بمثابـة جـسر بـين فرنسـا والحـدود الروسـية. ونظـراً لمـوالاة دوقيـة فرصوفيـا الدائمـة لفرنسـا اعتـبر هـذا العمـل مـضرا بالمصالـح الروسـية ودليـلا عـلى نوايـا سـيئة عنـد الفرنسـيين تجـاه حليفتهـم الكـبرى. يضـاف إلى هـذا أن القيـصر الـروسي اسـكندر الأول كان يرغـب في أن يلعـب دوراً أساسـياً ورئيسـياً في السياسـة الأوروبيـة يؤهلـه لـه أهميـة بلـده وانتـماؤه إلى واحـدة مـن أعـرق البيوتـات المالكـة في أوروبـا: آل رومانـوف. إلا أن نابوليـون وهـو سـليل بيـت بورجـوازي متواضـع احتكـر هـذا الـدور لنفسـه وكسـف كل سـادة أوروبـا بنـور أمجـاده وانتصاراتـه. وكانـت الطبقـة الأرسـتوقراطية في روسـيا الشـديدة العـداء لنابوليـون ولمـا يحملـه مـن أفـكار ثوريـة جديـدة، لا تنفـك تثـير في القيـصر روح التعصـب القومـي الـروسي وتشـكك بنوايـا نابوليـون وتدعـو لنبـذ التحالـف معـه.

2 ـ إن سياسة الحصار القاري، التي تبناها قيصر الروسيا، أضرت في البداية على الأقل بانكلترا ولكنها كانت أيضاً شديدة الأذى بالنسبة لكثير من دول القارة التي اعتادت التعامل مع الانكليز. كانت روسيا تبيع عادة لانكلترا الحبوب والغلال والخشب والكتان مما يشكل قسماً رئيسياً من صادراتها للخارج. وبالمقابل اعتاد الروس الحصول عن طريق التجار والنصاعيين الانكليز على الكثير من السلع الضرورية. وكان كبار المنتجين والمصدرين الروس أكثر من أحس بوطأة المقاطعة فكسد انتاجهم وتكدست بضائعهم وقلت مواردهم المالية فأخذوا يشكون أمرهم للقيصر. أمام وطأة الأزمة الاقتصادية اضطر القيصر للخروج بصورة متزايدة عن قواعد الحصار حتى أنه سمح في سنة 1811 بدخول شحنات كبيرة من البضائع الانكليزية إلى المرافىء الروسية رغم تدخلات نابوليون الشخصية واحتجاجه. هذه السياسة الاقتصادية لم يكن بونابرت ليقبل بها من صديق حليف

واعتبرها بمثابة خروج رسمي على قواعد ونصوص اتفاق صلح تلست مما اعتبر بمثابة خطوة حاسمة في طريق زوال التحالف الروسي الفرنسي.

3 ـ وهناك أيضاً قضية عائلية ساهمت إلى حد كبير في تعكير العلاقات بين الصديقين الحليفين. عندما كان نابوليون يسعى للزواج من بيت مالك كبير بعد طلاقه من زوجته الأولى جوزيفين، للحصول على ولي للعهد، فكر بالزواج من إحدى شقيقات القيصر. وأجرى لذلك اتصالات غير رسمية. فكرة الزواج هذه لاقت معارضة شديدة في الأوساط الروسية. فوالدة الأميرة والوصية عليها بحكم التقاليد الروسية لم توافق على هذا الزواج لما كان لنابوليون من شهرة كمستبد ظالم طاغي الشخصية. وكذلك عارضت الأرستوقراطية مثل هذا الأمر لأنها لم تتصور أن تتزوج إحدى أميرات آل رومانوف من رجل وضيع المنبت مهما كان مركزه السياسي. وكانت هناك عقبة مهمة وهي قضية الدين فالأميرة ارثوذكسية ونابوليون، ولو لم يكن متديناً، إلا أنه على كل حال كاثوليكي وزعيم أكبر بلد كاثوليكي في أوروبا آنذاك. وأمام تردد الروس وتأخرهم في إرسال جوابهم لنابوليون بادر هذا الأخير إلى طلب يد الأميرة ماري لويز ابنة امبراطور النمسا، مما اعتبر بمثابة إهانة كبرى توجه لروسيا ولبيتها المالك. إذ كان عليه في كل الحالات وكما تقضي أصول اللياقة والبروتوكول الملكي أن ينتظر جواب القيصر الروسي خصوصاً وأن روسيا لم تكن بالفعل قد توصلت لقرار نهائي.

وكان نابوليون يدرك تماماً التحولات الجارية في روسيا وابتعاد القيصر المتزايد عنه فأخذ يسعى عن طريق ديبلوماسيته الناشطة لاستمالة أكبر عدد ممكن من دول أوروبا إلى جانبه أو على الأقل لضمان حيادها في أي صراع محتمل مع الروس. وكان القيصر الروسي يقوم بمحاولات مماثلة يشجعه عليها ما كان يجده في مختلف أنحاء أوروبا من نقمة على الهيمنة الفرنسية. وأكثر ما ظهرت هذه النقمة في بروسيا حيث نشطت الجمعيات الوطنية والحركات القومية الألمانية

وفرضت الخدمة العسكرية الإجبارية السريعة لإعداد جيش بروسي نظامي كبير. وكان برنادوت ولي عهد السويد يتودد للقيصر باعتباره جارا للسويد، ولنقمته على نابوليون. وهناك أيضاً استعداد الانكليز الدائم لمساعدة كل من يحمل السلاح ضد الامبراطورية الفرنسية. وفي سنة 1812 وعندما بلغت الخلافات بين روسيا وفرنسا ذروتها لم تكن أية واحدة من الدول قد ارتبطت نهائياً بهذا الفريق أو ذاك مفضلة البقاء ولو مؤقتاً بعيدة عن الصراع العسكري إلى أن ينجلي الموقف بين الجبارين الكبيرين.

الحملة الروسية:

في 12 نيسان (ابريل) سنة 1812 كان القيصر الروسي قد أنجز استعداداته فوجه إنذارا إلى نابوليون يطلب فيه إليه أن يتخلى عن تنظيماته في ألمانيا وأن يأمر بجلاء جيوشه عن بروسيا. ولما كان بونابرت يستعد منذ أمد بعيد لمثل هذا اليوم، ولم يكن من القادة الذين ينصاعون لأمر ويقبلون إنذارا فقد غادر فرنسا على رأس جيش ضخم يتألف من سبعماية ألف مقاتل من قوميات عديدة. كان هناك جنود فرنسيون وألمان وبولونيون وطليان واسبان وسويسريون وبرتغاليون. ولعل في تعدد جنسيات هذا الجيش نقطة ضعف كبيرة إذ جعلته عديم الإنسجام يصعب التفاهم بين فرقه المختلفة بسبب اختلاف اللغات والقوميات وطرق الحياة. وكان جيش أعدائه الروس يتألف من ربع مليون جندي تجمعهم رغبة واحدة هي الدفاع عن أرضهم وبلدهم.

وقد استفاد الروس كثيراً من تجارب الاسبان فحاولوا أن لا يخوضوا معركة رئيسية قد تكون فاصلة ضد نابوليون. فأخذوا يتراجعون نحو المشرق تاركين الفرنسيين يبتعدون عن طرق مواصلاتهم الأساسية ليستنفذوا أكبر قدر ممكن من مؤنهم ومن طاقات جنودهم. وفي آب (أغسطس) وقع أول اصطدام بين الفريقين

عند مدينة سمولنسك[1] في منتصف الطريق بين الحدود والعاصمة موسكو. انتصر الفرنسيون واحتلوا المدينة غير أن الجيش الروسي انسحب نحو الداخل دون أن يترك لعدوه فرصة القضاء عليه. أخذ نابوليون يتقدم نحو الشرق ودخل العاصمة موسكو في 14 أيلول (سبتمبر) سنة 1812 فوجدها خالية من سكانها الذين غادروها قبل وصول الفرنسيين. وفي مساء ذلك اليوم أشعلت النيران في المدينة بأمر حاكمها. إرتد نابوليون خارج المدينة وبقي هناك مدة شهر كامل ينتظر أن يعرض عليه القيصر الصلح إلا أن هذا رفض كل صلح أو مفاوضة مع الفرنسيين. وفي تشرين أول (أكتوبر) أمر جيشه بالعودة إلى فرنسا إذ كان يخشى قيام ثورة داخلية هناك وانضمام الدول الأوروبية إلى روسيا. ذلك أنه خلال غيابه عن البلاد كثرت هناك الدسائس والمؤامرات ضد حكمه الذي جر ويجر على فرنسا الويلات والكوارث.

في طريق العودة مات عشرات الألوف من الجنود الفرنسيين بردا وجوعا بسبب قساوة شتاء ذلك العام وبرده الشديد. وفي نفس الوقت كانت فلول الجيوش المنسحبة تتعرض لهجمات وحشية من الجيوش الروسية ومن فرسان القوزاق من كل جانب. ولم يصل إلى الحدود البروسية من ذلك الجيش الضخم سوى ماية ألف جندي تقريباً.

عند وصوله إلى بروسيا ترك نابوليون الجيش الفرنسي بأمرة قواده وأسرع إلى باريس ليكون فيها حين يصلها خبر الكارثة العسكرية التي أصابت جيوش الامبراطورية فيشتد بذلك ساعد مناوئيه والمتآمرين عليه ويزداد سخط الجماهير الفرنسية خصوصاً متى عرفت الأرقام الصحيحة لضحايا الحرب الروسية من الشبان الفرنسيين. إذ كان يعتقد أنه بوجوده هناك يستطيع امتصاص النقمة والحيلولة، بما له من مهابة وسمعة، دون حصول الأسوأ.

---

1 ـ Smolensk.

في كانون الثاني سنة 1813 بدأ الروس الذين كانوا يطاردون الجيوش الفرنسية هجوماً معاكساً فدخلوا أراضي بروسيا واحتلوا دوقية فرصوفيا الموالية لفرنسا. وبذا انتقل الروس من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم مشرعين بذلك أمام أوروبا أبواب الأمل بامكانية قهر بونابرت بعد أن كان ذلك يبدو في السابق كضرب من الخيال.

التحالف الدولي السادس:

تفرغت بروسيا منذ صلح تلست لإصلاح أوضاعها الداخلية. فتناول الإصلاح فيها الإدارة الحكومية والشؤون المالية والجيش وأنظمة المجتمع على أساس من المساواة بين أفراد الشعب حتى يساهم بمختلف فئاته في النضال ضد الأجنبي المحتل. فألغيت الإمتيازات الإقطاعية على الفلاحين وسمح لهم بامتلاك الأرض وشرائها كما أعفوا من الخدمات الإقطاعية. أما في الجيش فقد جعلت الخدمة العسكرية إجبارية وفتح باب الترقية في رتب الجيش لأبناء جميع الطبقات وجعل اختيار الضباط على أساس الامتحان والكفاءة والمقدرة وليس على أساس الإنتماء الطبقي أو الثروة. ولما وصلت أنباء هزيمة نابوليون في روسيا هب الشعب البروسي يطالب بالإنضمام إلى الروس ليس فقط بسبب الرغبة في التحرر، وإنما أيضاً لأن الحصار القاري شل تجارة البلاد وأصاب أقتصادها بضربة قوية.

وفي 28 شباط (فبراير) سنة 1813 عقدت بروسيا تحالفا مع روسيا وأعلنت الحرب على فرنسا في 16 آذار مارس. احتل الجيش البروسي دولة ساكسونيا حليفة فرنسا وربيبتها وتابع سيره نحو الغرب. أصدر الحليفان إعلاناً إلى جميع الألمان اعتبرا فيه الحرب القائمة حرب تحرر وطني وجهاد قومي ضد الأجنبي الغاصب وإن من واجب كل ألماني أن يحمل السلاح. وبالفعل إجتاحت الشعب الألماني بأسره عاطفة قومية وحماس شديد في سبيل السيادة والتحرر.

جهز نابوليون جيشا جديداً واسرع لمقابلة أعدائه وسجل عليهم في أيار (مايو) سنة 1813 انتصارات عديدة. استعاد سكسونيا واحتل قسما كبيرا من أراضي بروسيا لكنه فضل عقد هدنة بانتظار أن تصله إمدادات جديدة. وقد وافقت الدول المحاربة على طلبه وتم عقد الهدنة في 20 تموز سنة 1813، امتدت حتى 10 آب (أغسطس). خلال هذه المدة جرت مفاوضات طويلة وشاقة بين نابوليون وخصومه لعب فيها مترنيخ وزير خارجية النمسا دورا بارزا إذ حاول فيه من ناحية أن يكون صلة الوصل بين الفريقين المتقاتلين ومن ناحية ثانية أن يسعى لإعادة الأملاك التي فقدتها النمسا سابقا وأن يجعل فرنسا تقلع عن سياستها التوسعية وأن تعود إلى حدودها الطبيعية القديمة وإلا فإن بلاده ستنضم إلى الدول المتحالفة.

وفي نفس الوقت كان الإنكليز يقومون بنشاط ديبوماسي واسع لتوثيق تحالفهم مع بروسيا ولجر النمسا إلى الحرب. ولما فشل مترنيخ في إيجاد تسوية سلمية لمشاكل أوروبا مع نابوليون أعلنت النمسا الحرب على فرنسا وانضمت لتحالف انكلترا وروسيا وبروسيا وبذا اكتمل عقد التحالف الدولي السادس في أوروبا ضد نابوليون.

العمليات الحربية حتى استقالة نابوليون:

كان الجيش الفرنسي يتألف من 450 ألف مقاتل أكثرهم تنقصهم التجربة والخبرة العسكرية لأنهم جمعوا قبل أن يستكملوا تدريبهم، جلهم كانوا من الفتيان الصغيري السن. أما الجيوش الأوروبية فكانت تضم نصف مليون جندي مدربين أفضل تدريب بعاطفة وطنية تسندهم القوى الإحتياطية لكل دولة على حدة. أراد نابوليون أن يقابل جيوش أعدائه كلا على إنفراد ليضربهم الواحد تلو الآخر. فانتصر أول الأمر على الجيوش النمساوية المجتمعة عند مدينة درسدن، غير

أن قواده خسروا معارك كثيرة في شهري آب وأيلول سنة 1813 وانتشرت الأمراض في صفوف الجيوش الفرنسية ومات من أفرادهاماية ألف محارب مما جعل نابوليون يتراجع باتجاه الحدود الفرنسية تاركا في قلاع وحصون بروسيا ماية وخمسين ألف جندي لم يلبثوا أن وقعوا أسرى بيد أعدائه. وعند ليبزيغ دارت معركة كبيرة دامت أربعة أيام وكانت نسبة الجنود الفرنسيين إلى أعدائهم فيها واحداً إلى أربعة هزم فيها نابوليون وخانه حلفاؤه: أهالي ساكسونيا وبافاريا. أخذ يتراجع بعد ذلك إلى أن اجتاز مع فلول جيوشه في أواخر تشرين أول (اكتوبر) سنة 1813 نهر الراين وانتقل إلى موقع المدافع هذه المرة عن حدود فرنسا الطبيعية.

وفي تشرين ثاني (نوفمبر) جرى اتصال بين المتحالفين ونابوليون بواسطة مترنيخ وزير خارجية النمسا، الذي عرض على فرنسا باسم الحلفاء عقد الصلح على أساس حدودها القديمة السابقة للثورة الفرنسية. إلا أن هذه المفاوضات فشلت بسبب تعنت نابوليون من جهة ولعدم فقدانه الأمل باستعادة زمام الموقف ومن جهة ثانية لأن الانكليز وقد لاحت لهم تباشير النصر النهائي على بونابرت رفضوا أية مساومة.

وفي هذه الأثناء كانت القوات المتحالفة قد عبرت حدود فرنسا وأخذت تتقدم منتصرة نحو باريس ودخلتها في 31 آذار (مارس) سنة 1814. كان نابوليون يريد مواصلة القتال فجمع قواده وأعوانه وطلب منهم ذلك لكنهم بسطوا له ما وصلت إليه البلاد من ضعف وإنحلال ورغبة عن الحرب. ذلك إن فرنسا التي طالما تعلقت بنابوليون بدأت تعلن رغبتها في السلام وكرهها للحرب التي كان هدفها إشباع مطامع الامبراطور التوسعية دون الإلتفات إلى مصالح فرنسا الأساسية. يضاف إلى ذلك إن إقفال البلاد بوجه التجارة الانكليزية لم يوفر لفرنسا الرخاء الذي كانت تنشده فباتت تئن من الضائقة الاقتصادية والعسر المالي وبالتالي

صارت تنشد السلم بأي ثمن. عند ذلك أعلن نابوليون تنازله عن العرش وسافر إلى جزيرة ألبا التي وافق الحلفاء على إعطائها له مع احتفاظه بلقب امبراطور.

معاهدة باريس الأولى:

عقب انتصار الحلفاء اجتمع ملوكهم وقادتهم في قصر تالليران الذي بقي لمدة طويلة وزيرا للخارجية زمن نابوليون ثم أقاله وأبعده. وقد أذاع المجتمعون نداء على الشعب الفرنسي دعوه فيه لاختيار نظام جديد للحكم واقترحوا عودة النظام الملكي. في الاجتماع الذي عقده مجلس الشيوخ في 2 نيسان (ابريل) سنة 1814 أقر إقالة نابوليون وتشكيل حكومة جديدة مؤقتة برئاسة تالليران. وبناء على اقتراح تالليران نفسه ورغبته فقد دعي لويس الثامن عشر شقيق لويس السادس عشر لاستلام العرش وبذلك تمت عودة آل بوربون إلى العرش الفرنسي بعد أن أبعدتهم عنه الثورة.

وكانت الحكومة الفرنسية المؤقتة التي تشكلت عقب سقوط نابوليون وفي ظل الإحتلال الأجنبي تعتقد أن عودة آل بوربون ستجلب لفرنسا الهدوء ومودة أوروبا. وفي 30 ايار (مايو) وقعت معاهدة باريس بين فرنسا والدول المنتصرة وساد نصوص المعاهدة الكثير من الاعتدال والحكمة من جانب الدول الأوروبية. أعاد المنتصرون فرنسا إلى حدودها القديمة السابقة للثورة. وسمحوا لها فوق ذلك بالإحتفاظ ببعض المناطق والمدن في الالزاس وجهات نهر الراين والقسم الأكبر من أراضي السافوأي وأفينيون. وكذلك تركوها تستعيد مستعمراتها فيما وراء البحار ما عدا جزر الأنتيل وبعض الجزر في المحيط الهادىء. ولم تفرض على الفرنسيين أية غرامة حربية أو قبول جيوش إحتلال على أراضيهم.

وقد قصد من كل ذلك إرضاء الفرنسيين ونزع فكرة الثورة والتمرد من رؤوسهم ومساعدة الملك الجديد على تثبيت دعائم عهده.

لويس الثامن عشر:

عقب سقوط النظام الامبراطوري أعلن لويس الثامن عشر أنه يحترم إلى حد كبير الوضع القائم في فرنسا الناتج عن الثورة. وفي دستور أعطاه للفرنسيين تحت اسم «وثيقة»[1] Charte. رفض إعترافه بشرعية النظام السابق وأعلن أن سنة 1814 هي العام التاسع عشر لحكمه، كما رفض مبدأ سيادة الأمة وأعلن أنه إنما يعتبر نفسه ملكاً بموجب حق إلهي. أعطى الدستور الجديد للعرش سلطات واسعة في الإشراف على الأداة التنفيذية للحكم مع جعل الملك غير مسؤول. وأنيطت سلطة التشريع بمجلسين أحدهما للأعيان[2] ومجلس للنواب منتخب من الشعب، إنما جعل حق الاقتراع محددا بقيود مالية قوية. وأعطى الدستور الجديد ضمانات لإحترام حريات الصحافة والعبادة والحريات الفردية.

وإن كان هذا الدستور قد سلب الفرنسيين الكثير من حقوقهم المكتسبة إلا أنه بدا عقب الهزيمة مقبولاً وعلى شيء كثير من الإعتدال والحكمة. غير أن الملكية الجديدة أخذت تعود تدريجياً إلى الحكم بعقلية قديمة. وبدت بعد فترة قصيرة وكأنها لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئاً طيلة غيابها عن فرنسا وهي كما نعلم فترة غنية بالتغييرات الجذرية. لقد أعاد لويس الثامن عشر للأشراف حقوقهم وامتيازاتهم وعوض على بعضهم من أملاك الدولة. وكذلك أخذ يجنح تدريجياً نحو الاستبداد ففرض رقابة على الصحف وسرح آلاف الضباط الجمهوريين من الجيش وأقام حرسا ملكيا خاصا حشد فيه أبناء العائلات النبيلة ومنحهم مرتبات وامتيازات ضخمة. ألغى علم الثورة وأعاد مكانه علم آل بوربون الأبيض مع زهرة الزنبق الصفراء رمزا للبلاد. أما على الصعيد الاقتصادي فكان الوضع سيئاً للغاية إذ فشلت الحكومة الملكية في حل القضايا المالية والاقتصادية المتراكمة وانتشرت

1 ـ Charte.

2 ـ Chambre des Pairs.

البطالة في صفوف العمال الموالين أصلاً لنابوليون وصار الكثيرون يتمنون عودة بونابرت إلى فرنسا.

هذا على صعيد الوضع الداخلي أما في أوروبا فإن الدول المتحاربة قد عقدت مؤتمراً في مدينة فيينا للبحث في جميع المشاكل المعلقة في أوروبا كما نصت على ذلك معاهدة باريس. وسرعان ما تبين أن هناك خلافا بين بريطانيا وروسيا حول اقتسام الغنائم، كما أن هناك اختلافاً أساسياً بين مصالح ورغبات الدول المختلفة يصعب التوفيق بينها. وحين وصلت أنباء هذه الخلافات إلى نابوليون، مع ما كان يتسرب إليه من أنباء فرنسا، ينقلها إليه ملك نابولي الفرنسي مورا، وسخط الشعب الفرنسي المتزايد على الملكية الفرنسية قرر العودة إلى باريس. غادر منفاه في جزيرة «البا» سرا في 26 شباط (فبراير) سنة 1815. نزل على الشواطىء الفرنسية بالقرب من مدينة كان حيث استقبله أنصاره ومحبوه وفتحت له مدن فرنسا وقراها أبوابها واستقبلته استقبال الفاتحين، ففر لويس الثامن عشر إلى بلجيكا وحل نابوليون مجدداً في قصر التويلري في باريس في 20 آذار سنة 1815.

لما علم مندوبو الدول المجتمعون في فيينا بعودة نابوليون أصدروا بيانا مشتركاً في 13 آذار (مارس) وقع عليه تالليران باسم فرنسا اعتبروا بموجبه نابوليون عدو العالم المتمدن ودعوا شعوب أوروبا لمحاربته والقضاء عليه.

حكم المائة يوم:

كان أول ما اهتم به نابوليون بعد عودته إلى باريس أن يجمع حوله تأييد الأمة الفرنسية وأن يحصل على ولاء جميع عناصرها فأصدر دستوراً امبراطوريا جديداً جعل بموجبه الشعب يشارك بقدر أكبر في إدارة شؤون الدولة. وأعطى البلاد مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للنواب وذلك للحد من سلطات الإمبراطور.

وعلى صعيد السياسة الخارجية حاول بمختلف الوسائل اقناع الدول الأوروبية بنواياه السلمية فأعلن قبوله بمعاهدة باريس بجميع نصوصها. إلا أن الدول المنتصرة أهملت عروضه وأصرت على إبعاده عن فرنسا بأي ثمن وتعهدت كل واحدة من الدول الكبرى بأن تقدم لتحقيق ذلك 150 ألف جندي.

لما وجد نابوليون أن المعركة حتمية جمع جيشا فرنسيا بلغ تعداد جنوده خلال ثلاثة أشهر نصف مليون وقرر أن يبادر هو إلى القتال قبل أن تتجمع جيوش الدول الكبرى وتستكمل عدتها. ولما كانت الجيوش الانكليزية محتشدة في بلجيكا بقيادة دوق ولينغتون والجيوش البروسية بقيادة بلوخر رأى نابوليون أن الخطة المثلى تقضي بإرسال جيش فرنسي على وجه السرعة إلى بلجيكا يندس بين الجيشين ويسحقهما الواحد بعد الآخر دون أن يترك لهما مجال الاتصال. وفي 16 حزيران (يونيو) سنة 1815 ضرب الجيش الفرنسي بقيادة بونابرت جيش بلوخر وانتصر عليه وكلف أحد قواده غروشي[1] بمطاردة البروسيين وانتقل هو لمقاتلة الجيش البريطاني في واترلو[2] وكاد ينتصر لو لم يصل الجيش البروسي بقيادة بلوخر فجأة وينجد الانكليز مما جعل الجيش الفرنسي ينهزم تاركاً في الميدان ثلاثين ألف قتيل. وكان ذلك في 18 حزيران (يونيو) سنة 1815.

بذلك انتهى الصراع الطويل بين الثورة الفرنسية ومبادئها المتحررة من جهة والأسرات المالكة في أوروبا من جهة ثانية. وكان هذا الصراع قد بدأ منذ ثلاث وعشرين سنة في معركة فالمي. لقد جاءت معركة واترلو بمثابة نهاية لعصر الثورة في فرنسا وبداية عصر آخر عادت فيه السيادة إلى آل بوربون.

أما نابوليون فقد حملته مدمرة بريطانية إلى جزيرة القديسة هيلانة حيث بقي فيها سجيناً حتى وفاته في 5 أيار (مايو) سنة 1821.

---

1 ـ Grouchy.

2 ـ Waterloo.

معاهدة باريس الثانية:

في 7 تموز (يوليو) سنة 1815 دخل الحلفاء مدينة باريس للمرة الثانية ومعهم الملك لويس الثامن عشر وفي 20 تشرين الثاني (نوفمبر) وقعوا مع فرنسا معاهدة باريس الثانية التي أتت شروطها أشد وأقسى من سابقتها. لقد فرضت المعاهدة الجديدة على فرنسا أن تدفع غرامة حربية تبلغ سبعماية مليون فرنك ذهب وتعويضات تقدر بأكثر من ثلاثماية مليون فرنك. ونصت المعاهدة أيضاً على أن تقبل فرنسا ولمدة خمس سنوات في بعض مقاطعاتها جيوش احتلال حليفة تبلغ 150 ألف جندي تتولى الخزينة الفرنسية دفع نفقاتهم. وأعيدت فرنسا إلى حدودها زمن لويس السادس عشر ولم يسمح لها بأن تحتفظ من الأراضي التي استولت عليها زمن الثورة إلا بمدينة نيس وبقسم من أراضي السافواي.

وإذا بدت هذه المعاهدة أيضاً على شيء من الاعتدال بالنسبة لما كان يجيش في صدور أعدائها وبصورة خاصة البروسيين والنمسويين من حقد ورغبة في إذلال فرنسا وتقطيع أوصالها فإن الفضل في ذلك يعود لحكومة لندن التي قاومت هذه الرغبات لكي لا تجرح الشعب الفرنسي فيتمرد على ملكه ويعود للثورة والحرب.

الباب الثالث

أوروبا

من مؤتمرنا فيينا إلى ثورات سنة 1848

مؤتمر فيينا

لقد أوجد نابوليون زمن حكمه الامبراطوري حالة شاذة في أوروبا لم يكن من المعقول أن تقبل بها أو تسكت عنها الدول الكبرى. فقد عمل على تغيير خريطة أوروبا السياسية بشكل جذري. ففرنسا اتسعت حدودها بشكل لم تعهده في أي عصر من عصورها. فأصبحت تضم زيادة على أراضيها الأصلية بلاد بلجيكا وكل الأراضي الواقعة بين الحدود الفرنسية ونهر الراين. ثم عمل على ضم الساحل الألماني حتى بحر البلطيق الغربي وفي ايطاليا استولى على كل الساحل الايطالي من الحدود الفرنسية حتى روما. كما أنه جعل من ابنه ملكاً على المدينة المقدسة. وبذلك فقد ارتفع عدد المديريات الفرنسية من ثلاث وثمانين إلى ماية وثلاثين مديرية.

ولم يكتف بأن وسع الحدود الفرنسية على هذه الصورة بل أخذ يغير معالم الدول الأوروبية الأخرى بما يتناسب مع مصالحه. فسويسرا بقيت جمهورية في الشكل إلا أنها صارت تابعة له بالفعل. أما بولونيا فقد أقام فيها دوقية فرسوفيا وأعطاها لصديقه ملك ساكسونيا متجاهلا ما لبروسيا والنمسا وروسيا من مصالح وأطماع تاريخية في بولونيا.

وفي ألمانيا أقام بين الأراضي التي ألحقها بفرنسا وبين أراضي بروسيا والنمسا دولة شكلها من عدد من الدويلات الألمانية أسماها «اتحاد الراين»، وجعل الدولة المذكورة تحت حمايته. وفوق كل ذلك تجاهل حقوق عائلات مالكة

أوروبية تعود إلى قرون عديدة وأعطى عروشها لإخوته وأقربائه. فقد أعطى أخاه جوزيف عرش اسبانيا ولويس عرش هولندا، وجيروم عرش وستفاليا.

أما شقيقته كارولين فقد أهدى زوجها مورا عرش نابولي، ولومبارديا والبندقية ومعظم أملاك البابا السابقة ضمها في مملكة واحدة وجعل نفسه ملكا عليها. إلا أنه كلف بإدارتها نيابة عنه (يوجين بوهارنيه) ابن زوجته الأولى جوزفين. وأخيراً لم يفته أن يعطي خاله جوزيف مركزاً يليق به فجعله كاردينالا.

من خلال هذه الصورة نرى لأوروبا السياسية زمن نابوليون خريطة تختلف اختلافاً كبيراً عنها قبل الثورة الفرنسية بل إن عدم التوازن السياسي في القارة، وهيمنة فرنسا على أمورها يظهران بوضوح. وهذا يتعارض بشكل أساسي مع مصلحة الدول الكبرى وخصوصاً انكلترا وروسيا. ولعل هذا يوضح لنا الضراوة التي قاتلت بها دول أوروبا الثورة الفرنسية ونابوليون طيلة ثلاث وعشرين سنة. وقد خلف بونابرت في أوروبا للدول الكبرى آثاراً أشد خطراً وأكثر بقاء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

فالغزو العسكري كان يتبعه انشاء حكومة وطنية متعاونة مع الفرنسيين تبادر فوراً إلى سن دستور جديد للبلد يحدد سلطات الحكومة ويصون حقوق المواطنين. ولما كان نابوليون مؤمناً أشد الإيمان بسيادة القانون فقد كان يعطي هذه البلدان مع الدستور الجديد القانون المدني الفرنسي الذي هو من نتاج الثورة الفرنسية. وفي مرحلة ثالثة كان يباشر في هذه البلدان حركة اصلاح داخلي شبيهة بتلك التي أحدثتها الثورة في فرنسا. فإمبراطورية نابوليون يمكن اعتبارها من هذه الناحية الوارثة الأمينة للثورة ولربيبتها الجمهورية الفرنسية.

كانت إصلاحاته توجه ضد كل ما هو اقطاعي، فأعطت المساواة للجميع وقضت على نظام الطبقات في المجتمع لتجعله يتألف من أفراد متساوين في الحقوق والواجبات، كما أفقدت النبلاء امتيازاتهم. وفي كل مكان من أوروبا

خضع لنفوذ نابوليون، أضاعت الكنيسة بعض نفوذها وامتيازاتها، فألغي سلطانها السياسي، وقيدت محاكمها، وألغيت ضريبة الاعشار، وصودرت أملاك الكنيسة، وبات التسامح الديني هو القاعدة، والقانون يتساوى في ظله المؤمن والكافر والكاثوليكي وغير الكاثوليكي.

وبصورة عامة عمل نابوليون في كل بلد ضم إلى الامبراطورية على إدخال المبادىء الأساسية للثورة الفرنسية. وقد وجد في كل مكان تقريباً أنصاراً ومؤيدين لاصلاحاته من أبناء الطبقات المستنيرة والمتشعبة بمبادىء القرن الثامن عشر التحررية. وسرى فيما بعد أن هذه الاصلاحات خلفت أثراً بعيداً للغاية في ايطاليا وفي جنوب ألمانيا مما سيكون له أبعد التأثير في تطور البلدين السياسي.

وحتى البلدان التي لم تخضع لحكم نابوليون المباشر كبروسيا والروسيا، فقد حدث فيهما تجديد أو محاولة تجديد للدولة لم تكن بعيدة عن روح الثورة الفرنسية ومبادئها.

عقب انهيار الإمبراطورية البونابرتية كان لا بد أن يرفض السادة المنتصرون إبقاء خريطة أوروبا السياسية كما صورها نابوليون وأن يصروا على اعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية أو على الأقل إلى أوضاع تكون أكثر ملاءمة لمصالحهم. ليس هذا فقط بل أنه بدا لهم من الضروري القضاء على كل أثر للتيارات القومية والجمهورية والتقدمية التي اثارها نابوليون في البلدان التي خضعت لحكمه.

أعمال المؤتمر:

لتحقيق هذه الأهداف نصت معاهدة باريس الأولى على عقد مؤتمر عام للصلح في مدينة فيينا لحل مشاكل القارة الكثيرة والمعقدة. وقد اختيرت مدينة فيينا بالذات ليس فقط لموقعها المتوسط بين دول أوروبا وإنما أيضاً كتعويض عما

ألحقـه بامبراطوريـة النمسـا، نابوليـون بونابـرت، مـن هزائـم متلاحقـة وعـما سـلبها اياه مـن نفـوذ سـياسي واتسـاع في الأراضي. ثـم إن التضحيـات التـي قدمتهـا النمسـا بتحملهـا الأعبـاء العسـكرية لأكثر التحالفـات التـي قامـت في أوروبـا ضـد فرنسـا منـذ قيـام الثـورة فيهـا سـاعدت عـلى جعـل الجميـع يقبلـون بجعـل العاصمـة النمسـوية مقـراً للمؤتمـر. وهكـذا منـذ شـهر أيلـول (سـبتمبر) سـنة 1814 أخـذ يتوافـد عـلى فيينـا ملـوك وأمـراء ووزراء وقـادة يمثلـون جميـع بلـدان ومقاطعـات القـارة الأوروبيـة. وقـد أربى عـدد الوفـود التـي حـضرت المؤتمـر عـلى مايـة وأربعـين وفـداً. وحتـى أولئـك الذيـن فقـدوا إماراتهـم ودمجـت أراضيهـم بـدول أخـرى حـضروا أيضـاً في محاولـة لجعـل المؤتمريـن يعيـدون لهـم ممتلكاتهـم أو عـلى الأقـل للحصـول عـلى تعويضـات مناسـبة. والواقـع أن العاصمـة النمسـاوية عاشـت في تلـك السـنة أبهـى أيامهـا وأحفلهـا بالأمجـاد والعـز. لقـد كان شـيئاً رائعـاً بالنسـبة للنمسـاويين أن يسـتضيف امبراطورهـم، في ذلـك الوقـت فرانسـوا الأول، كلاًّ مـن قيـصر روسـيا اسـكندر الأول، سـيد أقـوى جيـش بـري في القـارة، وصاحـب أوسـع امبراطوريـة، وفريدريـك غليـوم الثالـث ملـك بروسـيا، وأقـوى الحـكام الألمـان، كاسـلريه وزيـر خارجيـة بريطانيـا يرافقـه بطـل الحـرب الإسـبانية ضـد نابوليـون دوق ولنغتـون، وتاللـيران وزيـر خارجيـة فرنسـا وادهـى ديبلومـاسي أوروبـا في ذلـك الوقـت. وكان التقـاء ذلـك الحشـد الضخـم مـن حـكام أوروبـا مناسـبة ثمينـة لمترنيـخ وزيـر خارجيـة النمسـا والـذي كان مـن حقـه بصفتـه ممثـل البلـد المضيـف أن يـترأس المؤتمـر، يظهـر فيهـا كفاءتـه وقدرتـه كديبلومـاسي أوروبي ويهيـىء لفـترة مـا بعـد المؤتمـر والتـي سـيطبعها بطابـع آرائـه الرجعيـة وأفـكاره الملكية المسـتبدة.

والواقـع أن النمسـاويين وبصـورة خاصـة مترنيـخ اجتهـدوا في أن يجعلـوا إقامـة الوفـود في بلدهـم مريحـة، ممتعـة وزاهيـة. فالقـصر الامبراطـوري يسـتقبل كل يـوم ذلـك الحشـد الهائـل مـن الحـكام ومرافقيهـم مـن الـوزراء والمستشـارين والقـادة ورجـال

الحاشية ويقيم على المآدب السخية. لقد حفلت فيينا في أيام المؤتمر بالاحتفالات الباهرة والمآدب السخية وحفلات الإستقبال العامرة بأبهى نساء أوروبا وأجملهن، والحفلات الموسيقية يعزف فيها أشهر الموسيقيين، وبمسرحيات شاركت فيها فرق تمثيلية عديدة، والحفلات الراقصة ورحلات الصيد والقنص. لقد تصرفت فيينا في ذلك الوقت، متجاوزة حرص الامبراطور إن لم نقل بخله، بإسراف كبير وكأنها تريد أن تقول للعالم أنها لا تزال عاصمة امبراطورية قوية ثرية ذات خزانة عامرة وان هزائم نابوليون لم تكن بالنسبة لها سوى نكسات مؤقتة لم تؤثر في قدرة البلاد وثرواتها.

لم يكن المؤتمرون بعددهم الضخم واختلاف ميولهم ومصالحهم ليستطيعوا الاجتماع بصورة جدية والوصول إلى حلول مقبولة للمشاكل المطروحة. لذا اتبعت خطة عمل تقضي بأن يجتمع ممثلو الدول الكبرى الأربع المنتصرة: روسيا، بروسيا، انكلترا والنمسا في لجنة رباعية تدرس القضايا وتناقشها وتقترح لها الحلول وتعرضها بعد ذلك على أصحاب العلاقة. هذا في الظاهر أو من الناحية الشكلية الصرف. أما من الناحية العملية فإن الدول الكبرى المذكورة كانت مصرة على أن تتفرد في توزيع المغانم فيما بينها وأن ترسم لأوروبا خريطة جديد توافق مصالحها الأساسية. أما الدول الصغرى فكان عليها أن تقبل صاغرة ما تقرره الدول الأربع. وقد اعتبرت فرنسا من الدول الصغرى أول الأمر. غير إن رغبة المؤتمرين في مراعاة جانب لويس الثامن عشر ومساعدته في تقوية دعائم عرشه في وجه خصومه الكثيرين في باريس جعل فرنسا تشترك فيما بعد وعلى قدم المساواة مع الدول الكبرى. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن براعة تالليران وديبلوماسيته ساهمتا إلى حد كبير في اقناع الدول الكبرى بقبول مشاركة فرنسا لها في اللجنة الرباعية. فقد تزعم عدداً كبيراً من وفود الدول الصغرى في المؤتمر وأخذ يطالب بضرورة جعل جلسات المؤتمر عامة وعلنية تشارك

فيها الدول الكبرى والصغرى على السواء كما أنه استغل ببراعة فائقة الخلافات والتناقضات بين الدول الكبرى مما أكسبه موقفاً قوياً ساعد في ضم فرنسا إلى اللجنة الرباعية.

لقد أظهرت المناقشات الأولى أنه كانت هناك أهداف عامة اتفق الجميع على ضرورة تحقيقها في أوروبا وأخرى تخص كل دولة على حدة وهذه كانت مثار نزاعات وخلافات لا حد لها.

أما الأهداف المشتركة بين الجميع فيمكن تلخيصها بما يلي:

- القضاء على الأنظمة الثورية الجمهورية في أوروبا كلها هو أمر ضروري لسلامة الدول الكبرى وأمنها، كما أنه من الملح العمل على تخليص أوروبا من كل الأفكار الجديدة التي زرعتها الثورة الفرنسية أينما وجدت.

- التمسك في كل مكان بمبدأ الشرعية القاضي بإعادة كل الحكام والأمراء الذين أبعدهم نابوليون إلى دولهم وإعادة حقوقهم الشرعية القديمة أينما أمكن ذلك، والمحافظة بكل الوسائل على الأنظمة الاجتماعية التقليدية وعلى سلامة العروش دوماً على حقوق أصحابها.

- عدم الثقة بفرنسا واعتبارها مصدراً دائماً للشغب والفوضى والتمرد على الأنظمة التقليدية في أوروبا. ولذا فقد كان من الضروري إضعافها سياسياً وعسكرياً وتقوية التيارات المحافظة والتقليدية فيها بحيث لا تتمكن في مستقبل منظور من إقلاق أمن أوروبا بثورة جديدة أو بأفكار وآراء ثورية منافية لمصالح الدول الكبرى.

وإلى جانب هذه الأهداف العامة كانت لكل من الدول الكبرى بصورة خاصة أهداف ومطامع متضاربة ومتنافرة لحد بعيد وهذا ما ظهر منذ بداية المؤتمر وهدد بتفرق شمل المؤتمرين سنة 1814 وهو الأمر الذي شجع نابوليون على ترك منفاه والعودة إلى باريس وقيام حكم المائة يوم. وسنعرض هنا بايجاز الخطوط

الأساسية لسياسة كل من الدول الكبرى في المؤتمر.

الأهداف النمساوية:

كان مترنيخ المفاوض النمساوي ورئيس المؤتمر يدرك أن بريق النصر واحتفالات فيينا كلها أمور مصطنعة لا تخفي حقيقة القوة النمساوية التي أصابها نابوليون في الصميم وعدة مرات. وبالتالي فإنه لا يستطيع بل وليس من حقه أن يكون كثير المطالب. وكل ما كان يطمح إليه عملياً المطالبة بأن تعاد للنمسا كل الأراضي التي فقدتها على أيدي الفرنسيين وأن تصان مصالحها القديمة في ايطاليا وبأن لا تطلق يد روسيا في تقرير مصير بولونيا. كما أن النمسا كانت تود أن لا تطلق يد بروسيا كثيراً في الشؤون الإلمانية. وتبدو هذه مطالب معقولة إلى حد كبير من حيث إنها كانت تهدف لإقامة سلم دائم. والمحافظة على النظم الملكية القديمة والعمل على منع أي من الدول الكبرى من الهيمنة والتسلط في أوروبا.

الأهداف الانكليزية:

لم يكن للانكليز أي مطلب جدي في القارة الأوروبية وكل ما كانوا يريدونه هو إقامة توازن في القوى بين دول أوروبا. بحيث لا تطغى واحدة على غيرها. إذ عن طريق هذا التوازن يمكن ضمان استقرار السلم والأمن في أوروبا ومراقبة فرنسا بصورة فعالة مخافة أن تعود في المستقبل لإقلاق راحة الآخرين. وانطلاقاً من مبدأ توازن القوى كانت تريد أن تضع حداً لمطامع روسيا الكبيرة في شرق أوروبا وفي الامبراطورية العثمانية. وفي خارج القارة كان وزير خارجية انكلترا كاسلريه شديد التمسك بسيطرة انكلترا على البحار وعدم استعداده لأي بحث في هذا الموضوع. ومقابل العفة التي أظهرها الإنكليز في القارة كانوا يريدون الحصول على بعض الجزر الصغيرة بمساحتها والكبيرة أهميتها الإستراتيجية وعلى بعض

المستعمرت فيما وراء البحار وذلك تلبية لحاجات الأسطول البريطاني.

الأهداف الروسية:

كان القيصر الروسي شديد الإعتداد بجيشه الكبير، أقوى جيوش أوروبا آنذاك، وببيته العريق وبإمبراطوريته الواسعة. ولذا كان يشعر بأن من حقه أن يلعب دوراً أساسياً ورئيسياً في سياسة القارة كلها خصوصاً بعد مساهمته الفعالة في القضاء على الامبراطورية الفرنسية. لذا طالب بأن يتألف حلف عام من الدول الأوروبية الكبرى بزعامته وذلك لتأمين سلام القارة ولحماية نظم الحكم التقليدية الملكية. وكانت للقيصر أيضاً مطالب توسعية. كان يريد من الدول أن تعترف بحقه في فنلندا وبيسارابا وهي الأراضي التي استولى عليها سنة 1808 بالاتفاق مع نابوليون. وكانت له أيضاً مطامع في بولونيا وهي الأمة البائسة التي شاء حظها السيىء أن تكون بين أراضي دول قوية ثلاث: بروسيا وروسيا والنمسا مما أدى إلى تقسيم أراضيها بين هذه الدول في أواخر القرن الثامن عشر ثلاث مرات زالت في آخرتها من الوجود كوحدة سياسية. كان يريد أن يأخذ اراضي دوقية فرصوفيا وهي الدولة التي أقامها نابوليون في أراضي بروسيا البولونية ليجعل منها ومن الأراضي البولونية في روسيا مملكة تحت الحماية الروسية. وكانت له كذلك أطماع واضحة في المضائق التركية.

الأهداف البروسية:

كانت بروسيا تريد أن تتوسع في الأراضي الألمانية وكانت بصورة خاصة تريد أن تضم كل أراضي ساكسونيا باعتبار أن ملك هذه الدولة ظل طيلة الصراع مع فرنسا محالفاً لنابوليون ومواليا لسياسته مما الحق أضراراً كبيرة بالبروسيين. وفريدريك غليوم الثالث لا يرى عقاباً له سوى حرمانه من عرشه والإستيلاء

على اراضيه. وهو مقابل هذا المكسب فقط يمكن أن يوافق على مطالبة الروس بأراضي دوقية فرصوفيا. وكان للوفد البروسي مطالب أخرى صعبة التحقيق أبرزها الإستيلاء على مقاطعتي الإلزاس واللورين الفرنسيتين. هذا على الصعيد الحكومي الرسمي أما على صعيد الشعب والمثقفين فقد كان البروسيون يريدون توحيد الدويلات الألمانية في دول قوية شاملة أو على الأقل اختصار عددها إلى أدنى حد ممكن.

الأهداف الفرنسية:

لقد كان موقف تالليران رئيس الوفد الفرنسي حرجاً للغاية فهو ممثل دولة مغلوبة مقهورة يخافها الجميع ويودون احاطتها بسياج قوي يمنع أذاها عن الآخرين وبالتالي يبقيها قدر الامكان وإلى ما شاء الله ضعيفة مغلولة اليدين. عمل تالليران بمرونة لا مثيل لها على اخراج فرنسا في المؤتمر من عزلتها الديبلوماسية. ولتحقيق ذلك اكتفى بمطالب محدودة للغاية أهمها أن يعيد لبلاده مكانتها السياسية واعتبارها كدولة كبرى. ولتقوية ثقة الدول الكبرى بها أعلن تنازلها نهائياً عن كل مطلب في الأراضي التي احتلها نابوليون. كذلك أظهر تمسك بلاده الشديد بشرعية النظام الملكي التقليدي الموروث وهو المبدأ العزيز على قلوب جميع المندوبين وخصوصاً الروس والنمساويين. إلا أنه من طرف خفي وبمنتهى اللياقة والمرونة سعى للحد من طغيان نفوذ النمسا في ايطاليا قدر الإمكان.

ولما لم تعارض أهداف الدول الكبرى وتشابك مصالحها طالت المفاوضات كثيراً وامتدت من منتصف أيلول (سبتمبر) سنة 1814 حتى شهر آذار (مارس) سنة 1815. وكانت أعمال المؤتمر في هذه الفترة تجري بشكل سلسلة من المفاوضات السرية والمناورات بين الدول الكبرى لعب فيها مندوبو الدول

الصغرى دور المتفرج الشامت أحياناً والمصفق أحياناً أخرى. وكانت أكثر القضايا إثارة للخلاف هي مسالة مصير بولونيا وساكسونيا مما أدى إلى تأزم الموقف وانقسام الدول الكبرى إلى معسكرين: روسيا وبروسيا اتفقتا على أن تأخذ الأولى بولونيا والثانية ساكسونيا، وانكلترا والنمسا تعارضان في ذلك لأن الأولى ترى في سيطرة روسيا على كل بولونيا هيمنة على وسط أوروبا واخلالاً بمبدأ توازن القوى لا يمكن القبول به والثانية ترى في استيلاء بروسيا على ساكسونيا مكسباً كبيراً ومقدمة لسيطرة هذه الدولة على الشؤون الألمانية وقد تفاقم الخلاف بين الفريقين مما أعطى مجالاً كبيراً لتاالليران ليناور ويفاوض من أجل الحصول على مكاسب سياسية لفرنسا وبالفعل أمكنه الدخول كعضو مشارك في اللجنة الرباعية التي صارت خماسية ثم لم يلبث أن تمكن من عقد معاهدة تحالف في 3 كانون ثاني (يناير) سنة 1815 مع كل من النمسا وانكلترا للوقوف بوجه المطامع البروسية والروسية وحماية مبدأ توازن القوى في القارة.

إلا أن عودة نابوليون المفاجئة من منفاه جعلت الدول الكبرى أكثر ميلاً للتفاهم والاتفاق وأعادت لها وحدة ا الصف. وأخيراً وفي 9 حزيران (يونيو) سنة 1815 وكانت الدول الكبرى قد توصلت إلى تسوية فيما بينها أعلنت المقررات النهائية للمؤتمر ودعيت الدول الصغرى للموافقة عليها. ويمكن تلخيص هذه المقررات بما يلي:

مقررات مؤتمر فيينا:

1 ـ أعيدت فرنسا إلى ما كانت عليه حدودها قبل الثورة الفرنسية إلا أنه سمح لها بالإحتفاظ بمدينة افينيون الفرنسية بسكانها ووضعها الجغرافي. بسبب الخوف من انبعاث الثورة الفرنسية وما قد تجره من رغبة في التوسع والثأر لهزيمة واترلو فقد أحيطت بسلسلة من الدول المستقلة القوية لتكون بمثابة العازل

بينها وبين الدول الكبرى في أوروبا. فقد ضمت بلجيكا وهولندا في دولة واحدة أعطي عرشها لآل أورانج، وضمنت الدول استقلال الإتحاد السويسري وتعهدت بحماية حياده وحدوده، وضمت بافاريا والبالاتينات في دولة واحدة، وفي الجنوب أعطيت مملكة سردينيا أراضي نيس وسافوأي والبيامونت وأراضي جنوى.

2 ـ لقد حصل ملك الإنكليز على اراضي مقاطعة الهانوفر الألمانية باعتبارها مسقط رأس العائلة المالكة البريطانية. واعترف لإنكلترا بحقها في جزيرة هيليفولاند التي استولت عليها من الدانمرك سنة 1807، ومالطة التي استولت عليها سنة 1797. وجعلت الجزر الأيونية جمهورية تحت الحماية الإنكليزية. وكذلك أخذ الإنكليز مستعمرة الرأس وجزيرة سيلان في آسيا وجزيرة فرنسا (موريس) وتوباغو وسانتا لوسيا وهي كلها مستعمرات فرنسية سابقة.

3 ـ اعترف لروسيا بسيادتها على اراضي بيسارابيا التي استولت عليها سابقاً من العثمانيين، وأراضي فنلندا التي أخذتها من السويديين. وأخذت أراضي دوقية فرصوفيا ووحدتها مع الأراضي البولونية الخاضعة للحكم الروسي وجعلت منها مملكة يجلس على عرشها القيصر الروسي نفسه.

4 ـ أخذت بروسيا ثلث أراضي سكسونيا وأراضي بوميرانيا التي كانت قديماً للسويد واستعادت أراضي بوزنان البولونية وكذلك استولت على أراضي وستغاليا وريناليا.

5 ـ مقابل خسارة النمسا لأراضي بلجيكا حصلت على ترضيات واسعة في ايطاليا فاستولت على أراضي لمبارديا والبندقية وكذلك نالت أمارة سالزبورغ.

6 ـ الممالك الألمانية التي أقامها نابوليون لم تعد إلى أصلها إنما اختصر عددها في 38 دولة ضمت في اتحاد ألماني لصمان سلامة استقلالها وحدودها.

7 ـ فيما يختص بايطاليا فقد أعيدت للبابا ممتلكاته وكذلك أكثر الأمراء الإيطاليين

الذيــن أبعدهــم نابوليــون أعيــدوا إلى إماراتهــم مــا عــدا تلــك التــي أعطيــت للنمســا أو سردينيــا.

8 ـ أخذت أراضي النروج من الدانمرك وأعطيت للسويد مقابل خسارتها لأراضيها في فنلندا.

وقد ألحق بهذه المقررات معاهدة باريس الثانية التي ورد ذكرها سابقاً.

وهكذا نجد أن زعماء أوروبا قد رسموا في سنة 1815 خريطة سياسية جديدة لأوروبا آخذين بعين الاعتبار مبدأين أساسيين: العودة إلى الشرعية التقليدية القديمة متى أمكن ذلك والمحافظة دوماً على التوازن بين دول القارة بحيث لا تتجدد تجربة الإمبراطورية الفرنسية وما جرته على أوروبا من حروب وويلات والواقع أن الخوف من التجربة الفرنسية والرغبة في تجنب الثورات حتى ولو أدى ذلك إلى معارضة مبدأ القوميات ورغبات الشعوب، هما اللذان حددا الخطوط الرئيسية لخريطة أوروبا السياسية لسنة 1815.

وأمام الخوف من تجدد الثورة وللحد من انتشار المبادىء الحرة ولضمان سلامة واستمرار النظم القديمة التي أعيدت إلى الحكم في أوروبا رأت الدول الكبرى ضرورة اتخاذ تدابير تضمن سلامة وديمومة الوضع الناتج عن مقررات مؤتمر فيينا. وأبرز هذه التدابير:

التحالف المقدس:

طلع القيصر الروسي على المؤتمرين بفكرة على شيء كبير من الغموض، دعا فيها إلى قيام تحالف دولي أوروبي ينظم العلاقات بين دول القارة وفق مبادىء وروح الديانة المسيحية. وقد برر دعوته هذه بكون دول أوروبا وشعوبها تدين بأكثريتها الساحقة بالمسيحية وبالتالي فإن من واجبها أن تلتزم في علاقاتها مع بعضها البعض بما في رسالة السيد المسيح من محبة وسلام وتسامح. وبعبارة

أوضح اراد أن يقيم رابطة جديدة بين دول أوروبا تقوم على المحبة والعدل والسلام لتحل محل التحالفات السياسية والمواثيق العسكرية والمصالح المتبادلة التي كانت تحرك وتنظم العلاقات بين الدول. كما أراد أن يجعل من المسيحية القاعدة الأساسية للقانون الدولي تتعهد جميع دول القارة بأن تخضع خلافاتها لها وأن تحل مشاكلها وفق الروحية المسيحية. ولضمان تنفيذ الغاية الأساسية من الحلف المقترح رأى أن يعتبر الملوك الموقعين عليه أنفسهم وكأنهم مكلفون من العناية الإلهية بالدفاع عن السلام والنظام العام. ثم باعتبار أن الأنظمة الاجتماعية القائمة والفروقات بين الطبقات هي من صنع الخالق عز وجل فإن الملوك المتحالفين يلتزمون أيضاً بالمحافظة عليها وبالدفاع عنها. وبذا يكون القيصر الروسي قد ربط بين السلام الأوروبي والمحافظة على النظم التقليدية القائمة وأقام ضمانة أوروبية عامة لاستمرارها تستمد حيويتها وروحيتها من رسالة السيد المسيح. وفي هذا يبرز التناقض والغموض الكبيران في موقف القيصر الروسي الذي أراد أن يوفق بين محبة المسيحية وبين استمرار النظم التقليدية على ما فيها من رجعية وتخلف وظلم. ورغم نوايا القيصر الطيبة نوعاً ما ورغم تعلقه الذي لا يشك فيه بالمسيحية وبرسالة السيد المسيح فإن فكرة التحالف هذه لم تكن في الواقع سوى تعبير عن رغبة دفينة في القضاء على كل محاولة ديموقراطية أو جمهورية أو تحررية تظهر في المستقبل في أوروبا والعالم.

إن فكرة التحالف المقدس هذه ظهرت منذ البداية وللجميع خيالية وغير عملية ومتعارضة بصورة واضحة مع أماني كل الشعوب الأوروبية. يضاف إلى ذلك أن صدور الفكرة عن القيصر الروسي بالذات وهو المعروف برجعيته وبمطامعه التوسعية التي لا تتوافق إطلاقا مع ما في المسيحية من عدل ومساواة جعل الشكوك تحوم حول الغاية من الدعوة لمثل هذا التحالف.

رفض وزير الخارجية البريطاني منذ البداية فكرة هذا التحالف القائم على

الديـن لأنـه بواقعيـة السـياسي الانكليـزي وبفهمـه لحقيقـة التحـولات الجذريـة التـي أوجدتهـا الثـورة الفرنسـية في ضمائـر الأوروبيـين أدرك عـدم قـدرة هـذا التحالـف عـلى مواجهـة أوضـاع أوروبـا لمـا بعـد سـنة 1815. ثـم إنـه وهـو الـذي كان يعـرف حقيقـة أفـكار القيـصر التوسـعية ورغبتـه في السـيطرة عـلى أوروبـا والهيمنـة عـلى سياسـتها عـرف بـأن الزعيـم الـروسي سـيكون أقـل الموقعـين قـدرة عـلى الالتـزام بأوامـر المسـيحية ومثلهـا السـمحة العادلـة. لـذا رفضـت انكلـترا الإشـتراك في مثـل هـذا التحالـف ففقـد بذلـك حتـى قبـل ولادتـه ضمانـة كبـيرة وقـوة تنفيذيـة أساسـية.

غير أن النمسا التي كان مخططها السياسي وزعيمها الأول آنذاك مترنيخ لا يقل رجعية ورغبة في المحافظة على النظم القديمة بادرت للموافقة على الاقتراح الروسي وكذلك وافق عليه ملك بروسيا ربما بدافع الرغبة في استرضاء القيصر اكثر من القناعة بجدية وجدوى التحالف المقترح.

وأخيراً وفي 26 أيلول (سبتمبر) سنة 1815 وقعت الدول الكبرى الثلاث على معاهدة التحالف المقدس ولم تلبث فرنسا رغبة منها في اظهار تمسكها بالنظم القديمة وبعدها عن كل فكر ثوري جديد أن التحقت بركب المتحالفين الثلاثة وكذلك فعل أيضاً ملك هولندا.

والواقع أن التحالف المذكور سيتمكن، بفضل قبضة مترنيخ القوية والتي ستطبق على أوروبا لزمن طويل، من خنق الحياة الفكرية في ألمانيا التي حفلت بعد سنة 1815 بالأفكار الثورية الجديدة الداعية للتغيير العام. وكذلك تمكن من كبت التيارات الداعية إلى إعادة الدساتير الحرة في ايطاليا كما كانت زمن الفرنسيين، وخنق كل الدعوات الوحدوية في كل من إيطاليا وألمانيا . وفي اسبانيا تمكن التحالف المقدس من تقديم دعم قوي فعال لنظامها الملكي المغرقة الرجعية والإستبداد والتخلف.

التحالف الرباعي:

إن تخلف الإنكليز عن توقيع التحالف المذكور لم يكن بالطبع بسبب عدم رغبتهم في حماية الأنظمة التقليدية بل على العكس من ذلك إن وزير الخارجية البريطاني ورئيس المفاوضين الإنكليز في فيينا كاسلريه الذي رفض توقيع التحالف المقدس كان يأخذ عليه معارضوه في انكلترا محافظته الشديدة وعداءه للفكر الحر في كل مكان. إنما كان الإنكليز يأخذون على التحالف المذكور عدم واقعيته وتناقضه وتجاهله لحقيقة التغييرات التي تمت منذ قيام الثورة الفرنسية في أوروبا. ثم إن الإنكليز بواقعيتهم وفكرهم العملي عجزوا عن أن يفهموا كيف يمكن لملوك وحكام هم في أعمالهم بعيدين جداً عن المسيحية، أن يتوسلوا الدين إطاراً لتحالفهم وسنداً فكرياً وعقائدياً لسياستهم. ثم فوق ذلك تخوفوا كثيراً من هيمنة القيصر الروسي على التحالف المذكور.

ولضمان تطبيق مقررات مؤتمر فيينا اقترح الإنكليز تحالفاً آخر أكثر واقعية وأضمن نتيجة. أراد الإنكليز تحالفاً بين الدول الأربع الكبرى الغاية منه دعم مقررات مؤتمر فيينا والعمل على المحافظة على الوضع السياسي الراهن في أوروبا ولو بالقوة العسكرية، على أن تكون مدة الحلف عشرين سنة فقط. وكان على التحالف المقترح أيضاً أن يعمل على منع انتشار المبادىء الاجتماعية والاقتصادية للثورة الفرنسية. ولضمان تحقيق الغاية المنشودة من الحلف المقترح وجب على المتحالفين عقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية واخرى على مستوى السفراء لتدارس أمور القارة ومعالجة الطارىء من مشاكلها وقضاياها. وفي 20 تشرين أول (أكتوبر) سنة 1815 وقعت الدول الأربع الكبرى روسيا وبروسيا والنمسا وانكلترا معاهدة التحالف الرباعي. ولقد لقي التحالف المذكور معارضة شديدة في أوساط الرأي العام البريطاني بسبب الخوف من

أن تجر أراء مترنيخ وأفكاره الرجعية بريطانيا إلى كثير من التدخل في شؤون القارة الأوروبية الداخلية وهذا ما كان لا يريده كثيراً عامة الإنكليز.

نقد التسوية:

يمكن اعتبار مقررات مؤتمر فيينا والمعاهدات الملحقة بها أعظم اتفاق ديبلوماسي أمكن الوصول إليه في أوروبا منذ صلح وستفاليا سنة 1648. وقد كان لهذه المقررات نواحٍ إيجابية هامة: لقد قبل الفرنسيون ينتائج مؤتمر فيينا لأنها أنزلت فرنسا اقل قدر ممكن من الخسائر. يضاف إلى ذلك أن مقررات المؤتمر المذكور قد أوجدت حلاً سياسياً للمشكلة البولونية التي ظلت طيلة القرن الثامن عشر مثار حروب وخلافات بين روسيا وبروسيا والنمسا. وقد كان هذا الحل ممتازاً فقط من حيث إنه أزال سبباً رئيسياً لخلاف الدول الكبرى في أوروبا الوسطى والشرقية. إلا أنه من ناحية أخرى كان على حساب أماني وعواطف ملايين البولونيين الذين فقدوا وجودهم نهائياً كدولة وكأمة. وفي ألمانيا خففت التسوية، ولو أنها أيضاً كانت على حساب أماني الألمان، من حدة الصراع لمدة خمسين عاماً تقريباً بين بروسيا والنمسا حول الزعامة بين الدول الألمانية.

ثم إن التسوية المذكورة أقامت دعائم سلم قوي ثابت امتد لسنين طويلة في أوروبا ارتكز على دعامة أساسية هي التوازن بين القوى الكبرى في القارة. فمقررات مؤتمر فيينا أطلقت يد بروسيا في شرق أوروبا وجعلت من ألمانيا وإيطاليا مناطق للنفوذ النمساوي أما البحار والمحيطات والمواصلات الدولية فقد جعلت كلها حكراً للتاج البريطاني. ولكي لا تحاول أي من هذه الدول الثلاث أن تتجاوز الحدود المرسومة لها في فيينا مما قد يعكر السلام الأوروبي كانت هناك دولتان تقومان بدور صمام الأمان. ففرنسا ظلت دوما تترصد النمسا لتمنعها من أن توسع مناطق نفوذها في ايطاليا وبروسيا حاضرة دوماً لمعارضة كل

تزايد للنفوذ الروسي في شرق أوروبا والنمسوي في العالم الجرماني. وفوق هذا وذاك تكفلت انكلترا بمراقبة سياسة القيصر الروسي تجاه الامبراطورية العثمانية ومنعه من إحداث أي تغيير أساسي في البحر الأسود والمضائق يزيد في قوة امبراطوريته ويخل بميزان القوى الشديد الحساسية في القارة الأوروبية. والواقع أن هذا النظام على ما فيه من دقة وحساسية وعلى ما يشوبه من تناقضات قد افلح في صيانة السلم الأوروبي حتى منتصف القرن التاسع عشر وهو الأمر الذي لم يكن يأمله أشد الناس تفاؤلاً بين السادة الذين رسموا خريطة أوروبا السياسية لما بعد سنة 1815.

إلا أنه إلى جانب هذه النواحي الإيجابية كان لهذه المقررات نواحٍ أخرى سلبية كثيرة. فدعاة القومية والحكم الديموقراطي أصيبوا بخيبة أمل مريرة في كل مكان من أوروبا. ففي ألمانيا حيث كان التيار القومي بارزاً ناشطاً أعيد رسم الحدود بين الدويلات الألمانية وفق مصالح الدول الكبرى وبالاتفاق مع الحكام والأمراء الألمان بمعزل عن الشعب الألماني ودون الإلتفات إلى الاعتبارات القومية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. صحيح أن ألمانيا لم ترجع إلى تمزقها القديم وأنها قد جمعت في 39 دولة فقط إنما هذا التوزيع تم في تسويات مهينة بين الحكام الألمان والدول الكبرى اساءت لحد كبير لجماهير الألمان. ثم إن الإتحاد الذي اقيم بين هذه الدول كان شكلياً وواهياً لدرجة كبيرة. يكفي أن نذكر على سبيل المثال أن كل واحدة من دوله كان لها حق النقض (الفيتو). أي أن قرارات مجلس الإتحاد «الديت» يجب دائماً أن تتخذ بالاجماع وهذا يعني شللاً دائماً لأعمال الإتحاد. وقد أصيب من جراء ذلك دعاة الوحدة الألمانية بخيبة أمل مريرة لأنهم أدركوا أن المجلس المذكور سيكون من ناحية مسرحاً للصراع على النفوذ بين الدولتين الألمانيتين الكبيرتين النمسا وبروسيا، ومن ناحية ثانية سيكون حجر عثرة كبير بوجه أية مقررات اتحادية ما دام أي ملك أو أمير يستطيع نقض

مقررات مجلس الإتحاد.

وفي بلجيكا وهولندا طغت اعتبارات الخوف من فرنسا والرغبة في احاطتها بسوار من الدول القوية على كل ما عداها. فأقيمت دولة واحدة من أمتين تختلفان في اللغة والدين والقومية والعرق واللون الحضاري. وبالفعل لم تمض سنوات قليلة حتى ظهر خطأ هذا التصرف واضطرت الدول الكبرى للقبول بالانفصال بين الأمتين البلجيكية والهولندية.

وفي ايطاليا أعيد النفوذ النمساوي بشكل قوي كما أعيد أكثر الأمراء الايطاليين السابقين إلى ممتلكاتهم. وبذلك تجاهل المؤتمرون من جهة كره الايطاليين لجيرانهم النمساويين ومن جهة أخرى الاستجابة القوية التي لاقتها مبادىء الثورة الفرنسية والأنظمة الدستورية الحرة بين جماهير الايطاليين. لقد عجزت الدول الكبرى عن فهم حقيقة التحولات الجذرية التي حدثت في ايطاليا في السنوات العشرين اللاحقة للثورة أو أنها تظاهرات بذلك وقسمت الأراضي الإيطالية وفق مصالحها دون الالتفات إلى رغبات الايطاليين في التحرر والسيادة وحق تقرير المصير.

ولعل التفسير الوحيد لكل هذا هو أن الذين أشرفوا على أعمال المؤتمر وجهتهم إلى حد كبير عقدة الخوف من تجدد الثورة الفرنسية أو قيام ثورة مماثلة في قطر أوروبي آخر تهدد سلامة النظم القديمة وتقضي على الامتيازات التقليدية بمختلف مظاهرها.

وبصورة عامة ومهما كانت الإنتقادات التي وجهت إلى أعمال المؤتمر فإنه وفق في تحقيق غايته الأساسية وهي اقامة سلم دائم في أوروبا. وقد حصلت أوروبا بالفعل على ذلك السلام الذي لم تعكر صفوه إلا حركات ثورية جزئية قامت سنة 1830 وسنة 1848.

نظام مترنيخ وسياسة المؤتمرات

لقد امتازت الفترة الممتدة من سنة 1815 إلى سنة 1823 بسيادة الروح الرجعية وسيطرتها على أوروبا التي فرض عليها مؤتمر فيينا القبول بالعودة إلى النظم الملكية التقليدية التي كانت سائدة قبل الثورة الفرنسية إنما هذه المرة بمفهوم أكثر رجعية وأشد استبدادية. فالسادة قبل الثورة الفرنسية إنما هذه المرة بمفهوم أكثر رجعية واشد استبدادية. فالسادة الذين اجتمعوا في فيينا ليس فقط عملوا على إعادة الأنظمة القديمة إنما أصروا على استئصال شأفه كل المبادىء الجديدة التي أوجدته الثورة الفرنسية ومن بعدها نابوليون وبصورة خاصة حق الشعوب في المشاركة في تقرير مصائرها، والنظم البرلمانية والدساتير والانتخابات الحرة والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. هذه كلها اعتبرتها الدول الكبرى بدعاً خطرة مخالفة للنظام العام وللمناقبية الأخلاقية التقليدية التي طالما اعتبرها الناس قاعدة التعامل في أوروبا ما قبل ثورة الفرنسيين. وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف كان لا بد من فرض رقابة شديدة في كل أوروبا على الحركات الفكرية والسياسية ومراقبة الاجتماعات والجمعيات والكتب والمؤلفات والصحافة لمنع كل ما تفوح منه روائح ثورية خطرة أو دعوة قومية تحررية هدامة للنظام القائم.

وأكثر ما تمثل هذا الإتجاه القمعي العنيف في شخص مترنيخ وزير خارجية النمسا الذي بدا للناس بعد سنة 1815 بطل المحافظة على النظم الملكية الرجعية والعدو الأكبر لدعوات التغيير والتطور. والواقع أن الدور الذي لعبه هذا الرجل

في القضاء على نابوليون ثم رئاسته لمؤتمر فيينا وطبع الكثير من مقرراته بطابعه الرجعي واستمراره في الهيمنة على شؤون الإمبراطورية النمسوية حتى سنة 1848 كل ذلك مع ما كان عنده من ذكاء خارق وشخصية فذة وديبلوماسية حذقة جعل منه أبرز رجالات أوروبا وأكثرها تأثيراً في توجيه الأحداث طيلة الفترة التالية لمؤتمر فيينا وحتى سقوطه النهائي وزواله عن مسرح السياسة في النمسا في منتصف القرن التاسع عشر.

مترنيخ:

الواقع أن هذا الرجل لم يكن في سياسته الرجعية هذه يبغي مصلحة أو يستجدي عوناً وتأييداً إنما كان بدافع تربيته وظروف نشأته وأطوار حياته قد جبل على الإيمان بالأفكار التقليدية التي خدمها باخلاص وتفان طيلة حياته.

ولد مترنيخ في 3 ايار (مايو) سنة 1773 وسط اقطاعية آل مترنيخ بالقرب من مدينة كوبلنتز في الامبراطورية النمسوية من عائلة مترنيخ الكاثوليكية النبيلة. خدم والده في مراكز إدارية عدة كان آخرها وزير النمسا المفوض في بروكسل. وقد تربى منذ صغره على الولاء للتاج النمسوي. وحين أدرك سن الشباب التحق بجامعة ستراسبورغ التي اعتاد أن يؤمها أبناء العائلات الغنية والنبيلة. وكانت أخبار ثورة الفرنسيين وتصرفات العامة تثير اشمئزاز الطالب الشاب إلى حد كبير. وتزايد المد الثوري ووصوله إلى ستراسبورغ جعله ينتقل إلى مايانس[1] حيث أخذ يخالط الأوساط المعادية للثورة ويتابع دراسته على يد أستاذين: فوغ[2] والشاعر كوتزبو[3] المعروفين بعدائهما الشديد للتيارات الثورية. وقد تأثر إلى حد

1 ـ Mayence.

2 ـ Vogt.

3 ـ Kotzbue.

كبير بإعدام ماري انطوانيت سليلة البيت المالك النمسوي الذي كان يكن له محبة واحتراماً لا حد لهما. وزاد حقده على الفرنسيين حين صادروا أملاك عائلته في سنة 1794 ولجأ إلى فيينا فقيراً معدماً مما اضطره للزواج من فتاة ثرية ساعده أهلها في دخول السلك الديبلوماسي النمساوي حيث أخذ يتقدم بسرعة كبيرة فنراه وزيراً في سكسونيا سنة 1801 ثم سفيراً في برلين سنة 1803 وفي باريس سنة 1806 حيث تعرف إلى نابوليون عن كثب وكون له كرهاً شديداً لأنه رأى فيه تجسيداً حقيقياً للثورة الفرنسية التي طالما أبغضها. وفي سنة 1809 تسلم وزارة الخارجية وظل قابضاً على زمامها حتى منتصف القرن.

ويظهر لنا من سير حياته أن مولده ونشأته البورجوازية وطباعه المحافظة ومصالحه العائلية والشخصية ساعدت كلها في تكوين شخصيته ودفعه في طريق تبني سياسة رجعية حاول أن يفرضها ما أمكنه ذلك على كل أوروبا. لقد كان عن قناعة شديد الإيمان بالملكية إذ كان يتصور أن العالم الأمثل والمطابق لمبادىء الحكمة والعقل والعدالة والإستقامة هو عالم لا أمم فيه ولا شعوب وإنما فيه دول فقط لا حرية فيها ولا رحمة إلا بالقدر الذي يمنحه ملوكها الجالسين على عروشهم بإرادة الله. وكان يعتقد أيضاً أن الملكية المطلقة هي النظام الوحيد القادر على تأمين مستقبل سعيد ومستقر للقارة الأوروبية. بهذه العقلية وبأمثال هذه الأفكار سيطر مترنيخ على النمسا حوالي نصف قرن وحاول طيلة المدة المذكورة أن يفرض نظامه وسياسته على كل أوروبا حتى أن النظام الذي انبثق عن مؤتمر فيينا تلازم اسمه مع اسم مترنيخ وصار يعرف باسم نظام مترنيخ. وإذا كان قد نجح حقاً في فرض سيطرته وآرائه على النمسا فهل وفق في أوروبا بنفس القدر؟ وبعبارة أوضح هل استطاع مترنيخ أن يكبح جماح كل الحركات الرافضة والمعارضة لنظامه في أوروبا وإلى أي حد تمكن من استئصال كل ما زرعته الثورة الفرنسية في أوروبا من فكر جديد ونزعة نحو التحرر؟

على الصعيد الدولي كان نجاح مترنيخ وسياسته واضحين إذ تمكن إلى حد كبير من المحافظة على الأوضاع السياسية التي أقرها مؤتمر فيينا في أوروبا حتى منتصف القرن التاسع عشر. وإذا حدثت بعض التعديلات في الحدود بين الدول كما تم مثلاً في اليونان وبلجيكا فإنها كانت من جهة طفيفة ولم تغير في جوهر الوضع الدولي في أوروبا ومن ناحية ثانية فإنما جرت برضى وقبول الدول الكبرى. وكان يتوسل للمحافظة على الوضع الدولي في أوروبا دعم وتأييد القيصر الروسي المغرق هو أيضاً في رجعيته وعدائه للديموقراطية وللحريات وكانت وسيلة عملهما الأساسية وأداة تدخلهما في السياسة الأوروبية مبادىء التحالف المقدس أحياناً وأحياناً أخرى المؤتمرات الدورية التي نص على ضرورة عقدها عهد التحالف الرباعي.

أما على صعيد الحريات والديموقراطية والأفكار الجديدة فإن نجاح مترنيخ ومؤيديه وأشياعه من الرجعيين كان محدوداً إلى حد ما وما تمكنوا من تحقيقه كان ثمنه باهظاً. ذلك أنه ليس من السهل حرمان جماهير بلد من البلدان من الحرية والديموقراطية بعد أن مارسته ردحاً من الزمن. فأعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وهو الأمر الذي ابتغاه مترنيخ وسادة مؤتمر فيينا، من الثابت أنه ليس من الأمور السهلة على الإطلاق. بل إنه يبدو من السهل أن يظل شعب من الشعوب أبد الدهر مظلوماً مقهوراً، إنما إذا تذوق هذا الشعب طعم الحرية وتعرف على الديموقراطية ومارس نظماً دستورية صحيحة فإنه يصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل إعادة قهره والاستبداد في تقرير أمور حياته ومعاشه.

وقد ظهر، وحتى قبل أن ينقضي عقد المؤتمرين في فيينا، إن مهمة مترنيخ لن يكتب لها النجاح بسهولة على الأقل في أوروبا حيث ظلت الديموقراطية تمارس بشكل ممتاز في بلدان عدة منها: انكلترا وسويسرا وفرنسا. ففي مثل هذه البلدان كانت هناك دساتير قوية تعتبر أساس التنظيم السياسي وضابط العمل الإداري.

ليس هذا فقط بل إن الحريات العامة بقيت بعد سنة 1815 تمارس بشكل ربما كان أفضل وأوسع مما كان يجري قبل سقوط نابوليون. ثم إن الإقطاع والإمتيازات القديمة زالت إلى غير رجعة فالمساواة في الفرص والتساوي أمام القانون أمور لا يعترض عليها أحد على الإطلاق.

ولم يكن إستمرار الأفكار الثورية فقط في بعض المؤسسات السياسية وإنما كان أيضاً وهو الأمر الأهم والأخطر في الفكر الأوروبي. فآراء فلاسفة القرن الثامن عشر المتحررة وأفكار الكتاب والسياسيين الجيروندديين عن الجمهورية الحرة ظلت حية ولمدة طويلة في ضمائر وفي مؤلفات الكثيرين من المفكرين الفرنسيين والألمان والإيطاليين.

هذه أمور كلها لم تكن لترضي مترنيخ وحليفه القيصر الروسي ولم تكن تتطابق مع آرائهما وأفكارهما السياسية. ولمجابهتها كانا يتوسلان كلما أمكن ذلك التدخل المباشر أو المؤتمرات الدولية الدورية.

1 ـ مؤتمر اكس لاشابيل[1] أيلول سنة 1818

كانت الغاية الأساسية من عقد هذا المؤتمر بحث مسألة جلاء الجيوش الأجنبية عن فرنسا والتي كانت موجودة فيها بموجب نصوص معاهدة باريس الثانية. نصت المعاهدة المذكورة عند توقيعها على ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر. وقد حضره عن النمسا امبراطورها يرافقه وزير خارجيته مترنيخ وعن الروسيا قيصرها، أما بروسيا الدولة المضيفة فقد مثلها ملكها فريدريك غليوم الثالث. وتمثلت انكلترا بوزير خارجيتها كاسلريه ودوق ولينغتون، وحضر عن فرنسا رئيس وزرائها ريشيليو الصديق الشخصي للقيصر الروسي. وبالنظر لما أظهرته فرنسا من تقيد بمقررات مؤتمر فيينا ومن ميول سلمية ورغبة في حفظ التوازن الدولي ولما أبدته

1 ـ Aix-La-Chapelle.

أكثر من مرة من تمسك بالنظم التقليدية الملكية فقد وافق مندوبو انكلترا وروسيا وبروسيا والنمسا على الجلاء عن الأراضي الفرنسية قبل نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1818. وبالمقابل تتعهد فرنسا بدفع جميع ما تبقى عليها من تعويضات وغرامات بموجب معاهدة باريس الثانية مرة واحدة. ويعزى الفضل في اتخاذ هذا القرار، رغم تردد انكلترا وتخوفها إلى القيصر الروسي الذي كان شديد الحماس لمساعدة فرنسا من جهة لأنه كان يرغب في تحريرها وإدخالها مع الدول على قدم المساواة أملاً منه في أن تكون حليفاً وعوناً في غرب أوروبا ومن جهة ثانية بسبب صداقته المتينة مع ريشيليو رئيس الوزراء الفرنسي، ولا بد من الإشارة هنا أنه بسبب مخاوف انكلترا من تجدد أخطار الثورة الفرنسية وقعت الدول الكبرى على بروتوكول سري أكدت فيه تمسكها بمبادىء التحالف الرباعي ومقررات مؤتمر فيينا.

والواقع أنه كان هناك سبب أساسي جعل الدول الكبرى كلها تتساهل ليس فقط بالقبول بمبدأ الجلاء الباكر عن فرنسا وإنما أيضاً بالموافقة على اقتراح القيصر الروسي وقبول فرنسا كدولة مشاركة على قدم المساواة مع الدول الكبرى في المؤتمرات الدورية المقبلة التي صارت بعد ذلك تعرف بالمؤتمرات الخماسية هذا السبب يتعلق بالوضع الداخلي في فرنسا. فالملك لويس الثامن عشر كان يواجه عن يمينه معارضة قوية من عناصر الملكيين المتطرفين وعن يساره ضغطاً شديداً من العامة والعمال والمثقفين الذين ظلوا شديدي التعلق بمبادىء الثورة الفرنسية أوفياء لذكرى بونابرت الحافلة بالأمجاد والانتصارات. وكان على الدول الكبرى للمحافظة على الوضع القائم في فرنسا ولتقوية العناصر المعتدلة القابضة على زمام السلطة بزعامة ريشيليو أن تقدم للملك ولنظامه كل عون ممكن وكل مساعدة مفيدة.

وفي جلسات المؤتمر أثار القيصر الروسي مسألة دعوات التغيير الدستوري

التـي تظهـر هنـا وهنـاك والأفكارالثوريـة التـي تطلـق تـارة في إيطاليـا وطـوراً في ألمانيـا أو اسـبانيا، ورغـب في أن يجـر المؤتمريـن إلى إقـرار مبـدأ التدخـل في شـؤون البلـدان الأخـرى الداخليـة كلـما بـدا ذلـك ضروريـاً. وكان أشـد المتحمسـين للاقـتراح المذكـور مترنيـخ وزيـر خارجيـة النمسـا الـذي وجـد فيـه صـورة حيـة لآرائـه وأفـكاره السياسـية، ثـم لكـون إقـرار مثـل هـذا المبـدأ يطلـق يـده بصـورة نهائيـة للقضـاء عـلى كل معارضـة قـد ترتفـع بوجـه العـرش النمسـاوي في إيطاليـا وفي ألمانيـا .

عارض الانكليز بشدة مثل هذا الاقتراح لأنهم وجدوا فيه دعوة لا مبرر لها للتدخل في شؤون الدول الصغرى وهو أمر قد يجر من جهة إلى مشاكل دولية شديدة التعقيد لا تريد انكلترا أن تتورط فيها ومن جهة أخرى قد يهدد التوازن الدولي في القارة وهو المبدأ الذي اعتبرته انكلترا منذ توقيع مؤتمر فيينا حجر الرحى في سياستها الخارجية. رأينا منذ البداية وزير الخارجية البريطاني كاسلريه يوقع التحالف الرباعي وسط معارضة شديدة من الرأي العام البريطاني ومن أوساط المثقفين الانكليز الذين كانوا يأخذون على التحالف المذكور رجعيته وعداءه للحرية والديموقراطية التي يحترمونها ويجلونها في بلدهم كما في بلدان الآخرين. وبقي المبرر الوحيد الذي جعل الحكومة الانكليزية توافق بعد تردد على قبول التحالف الرباعي وتوقيعه هو الخوف من تجدد الثورة الفرنسية وانبعاث الروح التوسعية فيها. فالانكليز كانوا يرون في المؤتمرات أداة رئيسية لكبح جماح فرنسا ولجعلها تقبل بحدودها الجديدة إلى أبعد وقت ممكن أما بالنسبة لأوروبا فلم يكن الانكليز يبغون سوى المحافظة على الحدود الدولية، كما أقرها مؤتمر فيينا، في خطوطها الرئيسية.

وقـد ظهـر واضحـاً في مؤتمـر أكـس لاشـابيل الإختـلاف الكبـير بـين نظـرة كل مـن الـروس والنمسـاويين مـن ناحيـة والانكليـز مـن ناحيـة أخـرى إلى أهـداف التحالـف الرباعـي وابعـاده. ولعـل مـما كان يزيـد في معارضـة الانكليـز لمبـدأ التدخـل في

شـؤون الـدول الأخـرى معرفتهـم مـا يضمـره القيـصر الـروسي مـن نوايـا توسـعية واسـتعمارية تجـاه البلقـان والبحـر الأسـود والمضائـق، وكذلـك مـا يتمنـاه النمسـاويون مـن تشـديد قبضتهـم وزيـادة نفوذهـم في كل مـن إيطاليـا وألمانيـا .

انتصرت وجهة النظر الانكليزية وصدر عن المؤتمرين في نهاية الاجتماعات بيان حددت فيه الحالات التي تستطيع فيها دول التحالف الرباعي ـ الذي صار منذ ذلك الوقت خماسياً ـ التدخل في شؤون الدول الأخرى. لقد اشترط البيان المذكور لاجتماع الدول الكبرى من أجل بحث قضية دولة أخرى أن تطلب هذه الدولة وبصورة رسمية وشرعية عقد مثل هذا الاجتماع وأن ترسل ممثلين عنها يشاركون في أعمال المؤتمر. لقد جاء هذا التحديد لحق التدخل مطابقاً لوجهة النظر البريطانية إلى حد كبير ومغلاً لقدرة ورغبة الروس والنمساويين في التدخل في شؤون أوروبا الداخلية.

مؤتمر كارلسباد سنة 1819:

عقب مؤتمر فيينا بقيت الأفكار والآراء الحرة فاعلة حية في ضمائر المثقفين والكتاب وطلبة الجامعات بشكل بارز. ففي نتاج أدباء وشعراء ألمان من أمثال غانز[1] وشتراوس[2] وهاين[3] (1797 ـ 1856) كانت مثل الثورة الفرنسية وافكارها واضحة دائماً وأبداً. ولم يكن هؤلاء يبشرون فقط بمبادىء الثورة وإنما أيضاً كانت الدعوة لتوحيد الألمان وتمجيد تاريخهم ولغتهم وحضارتهم شائعة وعامة.

كانـت الحركـة الوطنيـة الألمانيـة أنشـط مـا يكـون في الوسـط الجامعـي بتأثـير

1 ـ Gans.

2 ـ Strauss.

3 ـ Heine.

الجمعيـات الطلابيـة الوطنيـة. وعقـدت هـذه الفئـات في جامعـة[1] يينـا سـنة 1817 أول مؤتمـر عـام للطـلاب الألمـان.

هذه التطورات كانت تشغل بال مترنيخ إلى حد كبير إلى أن سنحت له في سنة 1819 فرصة ممتازة للتدخل وفرض رقابة صارمة على حرية النشر والفكر في ألمانيا . في شهر آذار من هذه السنة إغتال أحد الطلاب الوطنيين كاتباً وصحفياً بروسياً معروفاً بصلته بالقيصر الروسي وبكونه عميلاً مكشوفاً لحكومة بطرسبرج. إستغل مترنيخ هذه الحادثة ودعا إلى عقد مجلس الإتحاد الجرماني (الديت) في كارسباد الذي أقر فرض القيود في جميع أنحاء ألمانيا على الحريات العامة والشخصية وأعاد الرقابة على الصحف والمطبوعات والجامعات. وقرر مجلس الاتحاد بصورة إستثنائية تعيين لجنة رقابة دائمة للإشراف على نشاط وأعمال الجامعات الألمانية.

ولما كانت جميع الدول الألمانية إن عن قناعة أو عن خوف قد التزمت بتنفيذ هذه القوانين فقد رأت فيها جماهير الألمان محاولة من جانب التحالف المقدس ومترنيخ لفرض سياسة رجعية إستبدادية في كل أنحاء ألمانيا .

مؤتمر تروبو[2] Troppau

لقد أثبتت أحداث ما بعد سنة 1815 أن التحولات التي خلفتها السنوات العشرون من النفوذ الفرنسي في إيطاليا كانت أساسية وعميقة بحيث عجز القهر والعنف اللذين فرضا على الشعب الإيطالي من قبل حكامه ومن قبل مترنيخ عن محو آثارها وعن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية. أبدى الإيطاليون مقاومة شديدة لحكم الإرهاب والإستبداد وقابلوا العنف بالعنف

---

1 ـ Iena.

2 ـ Troppau.

والإرهاب بالإرهاب مصرين على إستعادة حقهم في الحرية وفي حكم ديموقراطي دستوري وطني. ولما كان العمل السياسي العلني ممنوعاً ومحرماً فقد انتشرت في جميع أنحاء إيطاليا الجمعيات الوطنية والأحزاب السرية تدعو للإستقلال والحرية والوحدة الايطالية متخذة من العنف والإرهاب والاغتيال وسيلة للعمل والنضال. وكانت أبرز هذه الجمعيات وأنشطها جمعيات الفحامين[1] التي كان مقررها الأساسي في مملكة نابولي والتي انتشر رسلها ومبشروها في كل أرجاء الوطن الإيطالي يدعون سراً لتحرير البلاد من النفوذ النمساوي وإقامة إتحاد بين الدول الإيطالية.

وفي سنة 1820 بلغ القمع والإرهاب في مملكة نابولي حداً كبيراً. إذ كان الملك فردينان الأول هناك يمارس حكماً رجعياً مطلقاً شديد المحافظة على التقاليد والامتيازات القديمة معادياً للحرية ولكل فكر ثوري تقدمي. وكانت الفئات المعارضة للملك معتدلة للغاية في مطالبها إذ كانت تسعى لإقامة حكم ديموقراطي أصيل يمنح الشعب دستوراً يفيد سلطات الحكومة والملك ويقيم في البلاد مجلساً نيابياً منتخباً من قبل الأزمة. وأمام عناد الملك وتشدده انطلقت أعمال العنف في نابولي والمناطق المجاورة وتحولت إلى ثورة قوية قامت بها بالدرجة الأولى عناصر الأحرار والمثقفين والضباط القدماء الذين عملوا في جيوش بونابرت. أمام شمول الثورة وانتصاراتها الأولى تراجع الملك مكرهاً وقبل بمطالب الثوار ووعد بإعطاء المواطنين الدستور الذي يريدونه.

هذا التصرف ساء إلى مترنيخ إلى حد كبير. إذ وقع في وقت كانت النمسا تعاني من مصاعب في مناطق نفوذها في ألمانيا حيث كانت تحدث ثورات تحررية صغيرة من آن لآخر. ثم إن الثورة امتدت من نابولي لمناطق أخرى في إيطاليا. وبصورة خاصة في البندقية ولمبارديا اتخذت المعارضة وأعمال العنف طابع

---

1 ـ Charbonnerie.

الرغبة في التحرر من النفوذ النمساوي. أمام كل هذا لم يكن بإمكان مترنيخ القبول بأي حال من الأحوال بما أقدم عليه ملك نابولي. ذلك أن التساهل في مكان واحد سيؤدي حتماً إلى تشجيع الثائرين والمعارضين في كل مكان وهذا يؤدي حتماً في المدى الطويل إلى انهيار كل النظام الذي أقامه مترنيخ منذ سنة 1815. ثم فوق كل ذلك ألم تكن هناك معاهدة سرية بين النمسا وفردينان الأول ملك نابولي موقعة في 12 حزيران (يونيو) سنة 1812 يتعهد فيها هذا الأخير بأن لا يقيم في بلاده أية مؤسسة تتعارض مع مبدأ الملكية التقليدية المطلقة؟

أمام أحداث نابولي رأى مترنيخ نفسه مجبراً على التدخل المباشر فراح يعد العدة لإرسال حملة عسكرية إلى إيطاليا متوسلاً لتبرير ذلك مبادىء التحالف المقدس. غير أن الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في الحد من النفوذ النمساوي في إيطاليا عامة أبدوا معارضة شديدة لهذا التدخل. وقد تذرعوا لذلك بالتصريح الصادر عن الدول الكبرى عقب مؤتمر أكس لاشابيل والذي يشترط للقيام بالتدخل في شؤون دولة أوروبية أن تطلب هذه الدولة نفسها مثل هذا التدخل. ولما لم تكن نابولي قد طلبت مثل هذا الأمر من النمسا أو من الدول الكبرى فلا مبرر إذاً لتدخل عسكري من قبل مترنيخ.

وقد أسفرت معارضة الفرنسيين عن اتفاق الدول الكبرى على عقد مؤتمر خماسي في مدينة تروبو في سيليزيا في تشرين أول (أكتوبر) سنة 1820. وحضر المؤتمر عن روسيا قيصرها وعن بروسيا ملكها وعن النمسا امبراطورها. أما انكلترا التي رأيناها منذ سنة 1818 تبتعد عن المؤتمرات الدورية وتعارض التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية فقد ترددت في الإشتراك في المؤتمر ثم أرسلت أخيراً سفيرها في فيينا ليمثلها وكذلك تمثلت فرنسا بسفيريها في النمسا وروسيا. وقد فعلت ذلك لأنها لم تكن شديدة الحماس لمشاركة الدول الكبرى الثلاث رغبتهم في التدخل في شؤون الدول الأخرى ولكونها أيضاً أرادت أن

تبدأ بانتهاج سياسة فرنسية جديدة مستقلة أقل التزاماً بمواقف القيصر الروسي والواقع أن القيصر الروسي إستاء كثيراً من تدني درجة التمثيل الفرنسي ومن فتور السياسة الفرنسية تجاهه أثناء المؤتمر مما اعتبره بمثابة الخيانة بعد كل ما قدمه للفرنسيين من مساعدة في السابق.

وقد حفل المؤتمر بمؤامرات ومناورات ودسائس لا حد لها بين الروس والنمسويين. إذ كان القيصر الروسي يريد توسيع مبدأ التدخل وإطلاقه بصورة خاصة من أجل معالجة مشاكل اسبانيا وأميركا اللاتينية، بينما كان مترنيخ ومعه جميع المؤتمرين يريدون حصر المؤتمر بمعالجة المشكلة الإيطالية وبصورة خاصة مشكلة نابولي والثورة فيها. إلا أن وجهة النظر النمسوية انتصرت في النهاية وتقرر السماح للنمسا بأن تتولى حل المشكلة الإيطالية وذلك لكي لا يتجرأ في المستقبل أي شعب على التعدي على حقوق وسلطات عرش بلاده.

وتقرر دعوة ملك نابولي إلى حضور جلسات المؤتمر وذلك بقصد تحريره من سيطرة مواطنيه عليه وللحصول على تفويض للمؤتمر بحل المشكلة إما عن طريق الوساطة بينه وبين شعبه الذي أقلق أمن أوروبا وسلامتها وإما عن طريق استعمال القوة والعنف. وفي البروتوكول الصادر عن المؤتمرين في تروبو في 19 تشرين ثاني (نوفمبر) سنة 1820 برز اسم التحالف المقدس وأهميته ودوره في استقرار أوروبا. وفي هذا دليل واضح على ابتعاد الانكليز عن سياسة الدول الكبرى وعدم تأييدهم لسياستها في التدخل. كما ورد في البروتوكول المذكور تنديد بالثورات في اسبانيا وأميركا اللاتينية وايطاليا باعتبارها مضرة بالنظام العام ودعوة لمساعدة كل الحكومات الشرعية القائمة إذا ما تعرضت لأخطار ثورية.

واتفق المجتمعون على أن يستأنفوا أعمالهم بحضور ملك نابولي فردينان الأول في شهر كانون ثاني (يناير) سنة 1821، أي بعد حوالى ثلاثة أسابيع في

مدينة ليباخ[1] في النمسا.

مؤتمر ليباخ[(1)] كانون الثاني (يناير) 1821:

عندما وجهت الدعوة إلى ملك نابولي للحضور إلى ليباخ ليكون وسيطاً بين شعبه وبين الدول الكبرى لم يحاول رعاياه منعه من السفر وذلك إظهاراً منهم لحسن نيتهم ولرغبتهم في المصالحة تجاه سيدهم وتجاه المؤتمرين. وربما كان خوفهم من تدخل عسكري من قبل النمسا هو الذي دفعهم أيضاً لتسهيل مهمة الملك. إلا أن هذا الأخير ما إن أصبح خارج حدود بلاده، حتى أعلن في 16 كانون الأول (ديسمبر) عن عودته عن كل التدابير التي نفذها تحت ضغط الثورة كما صرح بعدم التزامه بكل الوعود التي صدرت عنه تجاه مواطنيه. وعند إفتتاح المؤتمر في كانون ثاني (يناير) سنة 1821 كان جميع المندوبين الذين حضروا مؤتمر تروبو قد حضروا إلى ليباخ بحيث يمكن اعتبار المؤتمر الثاني متمماً ومكملاً للأول خصوصاً وأن موضوع البحث هو نفسه: القضايا الايطالية.

ولم يطل البحث في المؤتمر حول قضية نابولي إذ كان الرجلان القويان مترنيخ والقيصر الروسي متفقين على أن التدابير الواجب اتخاذها فأعلن المؤتمرون في 12 كانون الثاني (يناير) إلغاء دستور نابولي الجديد وفي الثالث من شباط (فبراير) تقرر إرسال حملة عسكرية نمساوية إلى نابولي لقمع الثورة هناك على نفقة السكان المحليين ولاحتلال بلادهم. ولم تستطع جميع محاولات الفرنسيين في المؤتمر عرقلة إرسال الحملة العسكرية ولم يؤد اقتراحهم بتوسيط قداسة البابا بين فردينان الأول ورعاياه إلى نتائج إيجابية لأن النمسا أحبطت كل ذلك باسراعها للعمل منذ صباح الرابع من شباط. وقد أمكن للنمساويين بسبب عدم تكافؤ القوى بين الفريقين المتحاربين تحقيق انتصار سريع في نابولي زاد

1 ـ Laybach.

من نفوذهم في ايطاليا ودعم مركز مترنيخ في بلاده وخارجها.

ولم يكتف مترنيخ بهذا الانتصار بل إنه استغل جو المؤتمر المناسب له واستصدر من المؤتمرين في 12 شباط فبراير بلاغاً يعلنون فيه رغبتهم في القضاء على كل المؤسسات الدستورية الحرة القائمة في إيطاليا.

وفي 21 آذار مارس سنة 1821وكانت قد اندلعت ثورة ذات طابع وحدوي في بلاد البيامون بادر مترنيخ لسحقها في أيام قليلة بالاتفاق مع ملكها شارل فيليكس[1].

وعند إرفضاض المؤتمر كان انتصار مترنيخ تاماً كاملاً. فإيطاليا كلها ركعت عند موطىء قدميه ولو مؤقتاً. والحكام الإيطاليون كلهم دون استثناء باتوا مدينين بعروشهم ونفوذهم لمترنيخ وللجيوش النمساوية المنتشرة في إيطاليا والمستعدة للاجهاز على كل صوت يرتفع مطالباً بالحرية والديموقراطية.

إلا أن أبرز ما أتضح من سير أعمال المؤتمر الإبتعاد المتزايد للسياسة الانكليزية عن الاتجاهات الرجعية لكل من النمسا والروسيا. وإذا كانت إنكلترا قد تمثلت في تروبو وليباخ بمندوب برتبة سفير إلا أنه لعب في أكثر الحالات دور المستمع والمراقب. ولذا رأينا مقررات المؤتمرين تصدر باسم روح التحالف المقدس وتمجد أهدافه ومبادئه دون أن يرد أي ذكر للتحالف الرباعي. وإذا كانت بريطانيا قد صرحت بلسان وزير خارجيتها في 21 شباط (فبراير) سنة 1821 في مجلس العموم بأنها لا تعارض الحملة النمساوية على نابولي فإنها قد فعلت ذلك لأن الدول الكبرى وضعتها أمام الأمر الواقع. وبررت رضاها بأن الثورة في نابولي التي شارك فيها العسكريون كانت انقلاباً ضد سلطة شرعية وهو أمر لا تقره الديموقراطية البريطانية. وعلى كل حال فمن الثابت أن الإنكليز لم يشاركوا في أعمال المؤتمرين ولم يوقعوا على أي من مقرراتهما أو بلاغاتهما وبذا فلا

---

1 ـ Charles Felix.

تعتبر بريطانيا مشاركة في المسؤولية ولا يمكن تبرير حملات النمسا بأنها تمت باسم جماعة الدول الأوروبية ولصالح أوروبا.

مؤتمر فيرونا[1] سنة 1822

كان ملك الاسبان عقب انهيار امبراطورية نابوليون في سنة 1815 قد ألغى الدستور الذي صدر في سنة 1812 ومنح الشعب الاسباني حريات واسعة وقدراً من المشاركة في تقرير أمور حياته ومعاشه. وعرفت اسبانيا منذ سنة 1815 حكماً مليكاً مستبداً أعاد للكنيسة ولكبار الملاكين كل ما كان لهم قبل الحكم الفرنسي من نفوذ وثروة وسلطان. وكانت اسبانيا تعاني مصاعب وحركات تمرد في مستعمراتها في أمريكا الجنوبية مما زاد في مصاعب الحكم في مدريد وقوى المعارضة وبصورة خاصة معارضة الأحرار لسياسة الملك الاستبدادية المطلقة. وإثر تمرد حدث بين العسكريين في مدينة قادش سنة 1820 بسبب رفضهم الذهاب إلى أمريكا انتشرت الثورة في كل أنحاء البلاد قادها الأحرار وأجبروا الملك في نهايتها على تغيير أسلوب حكمه والعودة إلى القبول بدستور سنة 1812 الديموقراطي. ولم يكن الملك مخلصاً في موقفه بل أخذ يتصل سراً بالدول الكبرى. اتصل بالقيصر الروسي الذي كان يعطف على قضية العرش الاسباني ويود مساعدته ليس فقط في مواجهة أخصامه في الداخل وإنما أيضاً في تثبيت نفوذ اسبانيا في كل مستعمراتها في أمريكا الجنوبية. وكذلك طلب العون والمساعدة أكثر من مرة من لويس الثامن عشر بصفة عاهل مملكة صديقة مجاورة وأكبر ملوك آل بوربون وأعلاهم قدراً ومكانة. لاقت دعوات الملك الاسباني صدى إيجابياً للغاية في الأوساط الحاكمة في باريس وخصوصاً في الأوساط الملكية وأوساط اليمين التي كانت تتشوق إلى أية فرصة تظهر فيها فرنسا مقدرة عسكرية

1 ـ Verona.

وتحقق انتصارات تعوض عن هزيمة الامبراطورية الفرنسية. ثم إنه في أية حرب تخوضها فرنسا دفاعاً عن ملك شرعي اعتدى على حقوقه إظهاراً لحسن نياتها ولإخلاصها للنظم الرجعية القائمة في أوروبا واستعادة لدورها كدولة كبرى في أوروبا من حقها أن تعمل وتشارك في تقرير أمور القارة كلها بعد أن طالت عزلتها. إلا أن عقبة أساسية كانت تحول دول التدخل الفرنسي في اسبانيا هي ممانعة انكلترا القاطعة لأي تدخل أجنبي في بلد كاسبانيا له شواطىء ذات موقع هام على المتوسط والأطلسي وله أملاك واسعة فيما وراء البحار وله فوق هذا وذاك حدود مشتركة مع البرتغال أقدم وأوفى أصدقاء الإنكليز.

ومنذ أوائل سنة 1822 أخذت الحكومة الفرنسية تحشد الجيوش على الحدود مع اسبانيا في جبال البيرينيه لكي تظهر للملك دعمها وتأييدها. ومن ناحية أخرى كانت تساعد عناصر الملكيين المتطرفين بالمال والسلاح والدعم المعنوي. وفي حزيران (يونيو) سنة 1822 اندلعت الثورة في مقاطعتي كاتالونيا ونافارا الشماليتين على أيدي بعض قادة الجيش الموالين للملك. وفي اليوم الثاني من شهر تموز (يوليو) قام الحرس الملكي في مدريد بحركة تمرد ضد مجلس الكورتس (مجلس النواب) حاول فيها أن يخضع لسلطة الملك فاندلعت الحرب الأهلية في العاصمة مدريد وانتهت بسرعة بسيطرة أحزاب الأحرار وبات الملك رهين هؤلاء وأسيرهم أكثر من أي وقت مضى.

هذه التطورات داخل اسبانيا وإلحاح كل من فرنسا وروسيا بضرورة إطلاق يد الفرنسيين لتحرير العرش الاسباني ووفاة وزير الخارجية البريطاني كاسلريه وتعيين كاننغ مكانه، كل هذه الأمور جعلت من الممكن بل من الضروري عقد مؤتمر دولي لمعالجة المشكلة الاسبانية. وتقرر عقد المؤتمر المذكور في مدينة فيرونا في ايطاليا في نفس السنة.

وبالرغم من كل المعارضة العنيفة التي أبدتها انكلترا في مؤتمر فيرونا

للتدخل الفرنسي في شؤون اسبانيا فإن أحد مندوبي فرنسا في المؤتمر وأبرزهم الكاتب والأديب شاتوبريان تمكن بمساعدة القيصر الروسي ومترنيخ أن ينتزع من مندوبي الدول الكبرى ـ ما عدا إنكلترا طبعاً ـ في 30 تشرين أول (أكتوبر) سنة 1822 تصريحاً بتأييد تخل لويس الثاني عشر ديبلوماسياً وعسكرياً في اسبانيا. وفي الثامن عشر من كانون الثاني (يناير) سنة 1823 أعلن الملك الفرنسي أمام مجلس النواب أن «مائة ألف جندي فرنسي يستعدون للسفر إلى اسبانيا لانقاذ تاج أحد أحفاد الملك هنري الرابع ولإعادة السلام إلى البلد المجاور» وفي الرابع من أيار (مايو) دخلت الجيوش الفرنسية إلى العاصمة الاسبانية مدريد وفي 31 آب (أغسطس) سنة 1823 قضت في ترو كاديرو[1] على آخر مقاومة لحكومة الأحرار وفي 31 تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس السنة أعيد الملك فرديناند السابع الذي كان أسير الأحرار في مدينة قادش إلى عرشه في مدريد في احتفالات صاخبة تحت حماية حراب الجنود الفرنسيين.

وقد اعتبر الفرنسيون انتصارهم في اسبانيا غسلاً للعار الذي لحق بهم في واترلو وتأكيداً لعودة فرنسا لممارسة دورها في أوروبا كدولة كبرى بعد أن استعادت مجدها العسكري القديم ونفوذها الديبلوماسي السابق.

المستعمرات الاسبانية:

أثناء فترة الإحتلال الفرنسي لاسبانيا رفضت المستعمرات الاسبانية في أميركا الجنوبية الخضوع لحكومة مدريد وتمسكت بولائها للملك الشرعي فردينان السابع. ولإدارة شؤون المستعمرات تشكلت فيها حكومات محلية مستقلة أخذت على عاتقها ممارسة السلطة باسم الملك الاسباني ونيابة عنه. وإذا كانت هذه الحكومات الوطنية التي قامت في الأرجنتين والشيلي والبيرو وكولومبيا

1 ـ Trocodero.

وفنزويلا قد أعلنت تكراراً خضوعها للوطن الأم وتمسكها بالعرش الاسباني فإن من المؤكد أن قيامها كان نقطة تحول أساسية في تاريخ هذه المستعمرات. بل إن قيام هذا النمط من الحكم المحلي كان عن حق نقطة الانطلاق في طريق التحرر والإستقلال. فمع قيام هذه الحكومات تسلم السكان المحليون بصورة عملية ومباشرة إدارة شؤونهم وأخذوا ينظمون الإدارة ويقيمون المؤسسات الحكومية والعامة وينشرون المدارس والجامعات وهي أمور ما كان يحدث منها شيء على الإطلاق زمن الحكم الاسباني. ثم إن الفئات المثقفة وجماعات الأحرار المشبعين بالمبادىء الثورية انطلقوا دون رقابة أو قيود ينشرون افكارهم التحررية ويدعون لإستقلال أميركا الجنوبية إسوة بما سبق أن فعله جيرانهم في الشمال. خلال فترة وجيزة اكتسب السكان المحليون ثقة عظيمة بأنفسهم واقتنعوا بقدرتهم على ممارسة الحكم والإدارة بأفضل مما كان يفعله المستعمرون في السابق، ولم يعودوا يجدون كبير مبرر لإستمرار ولائهم لاسبانيا وخضوعهم لعرش فردينان السابع.

وكان بولفار[1] أول من برز من بين رجالات المستعمرات وحمل لواء الثورة والتمرد وأخذ على عاتقه تحقيق الإستقلال. وبولفار هذا من مواليد كراكاس في فنزويلا ومن أبناء الطبقات الكبيرة المتحررة من المستعمرين الاسبان الأوائل. كان مشبعاً بمبادىء فلاسفة القرن الثامن عشر في أوروبا شديد العداء للمستعمرين الاسبان، وعلى صلة بالكثيرين من الأحرار في أوروبا وبصورة خاصة في انكلترا. وقد اتخذ بولفار من المستعمرات الشمالية في أميركا الجنوبية أي فنزويلا ثم كولومبيا نقطة انطلاق لدعوته الثورية ولحربه التحريرية الاستقلالية.

ومن الجنوب، من الأرجنتين، انطلق زعيم آخر، سان مارتان[2] لا يقل عن

1 ـ Simom Bolivar.

2 ـ Jose de San Martin.

بولفار وطنية وحماساً ورغبة في تحرير البلاد من حكم المستعمرين الاسبان.

وقد لاقت الدعوة للاستقلال استجابة سريعة للغاية وتمرد الفلاحون على أسيادهم من كبار ملاكي الأراضي الاسبان، وصار رؤوساء الحاميات العسكرية الاسبانية يجدون صعوبة كبرى في ضبط الأمور وفي المحافظة على الأمن والنظام.

وابتداء من سنة 1810 شملت حركات التمرد والثورة جميع أنحاء أميركا الجنوبية وتحولت بسرعة كبيرة إلى حروب تحرير فعلية جعلت شعوب جميع المستعمرات في مواجهة بقايا الحكام الاسبان وما في البلاد من حاميات عسكرية اسبانية. وكانت فنزويلا بزعامة بولفار أول مستعمرة في أميركا الجنوبية تعلن استقلالها التام وتمنح شعبها دستوراً ديموقراطياً ونظاماً جمهورياً.

ولم يبخل الانكليز على سكان أميركا الجنوبية بالعون والمساعدة والتأييد لاعتبارات عديدة أهمها لكون اسبانيا كانت موالية لفرنسا وربما للثأر من الاسبان الذين ساعدوا الأمريكيين في الشمال أثناء حربهم الإستقلالية.

وعندما انهار نظام نابوليون واستعاد فردينان السابع عرشه في مدريد بادر إلى مواجهة أحداث أميركا الجنوبية بشدة وحزم واستعاد السيطرة على فنزويلا طارداً بولفار منها. إلا أنه كان أعجز من أن يستعيد سلطانه على كل المستعمرات ويقضي على الحرب التحريرية فيها دون عون خارجي قوي. استنجد أكثر من مرة بالدول الأوروبية الكبرى متذرعاً تارة بمبادىء التحالف الرباعي وطوراً بنصوص وروح التحالف المقدس. وقد أبدى القيصر الروسي أكثر من مرة رغبته في مساعدته إلا أن الإنكليز كانوا يعارضون بشدة أي تدخل في أميركا الجنوبية كما أن إسطولهم القوي كان على استعداد لإحباط أية محاولة من هذا النوع قد تم دون رضاهم. ذلك أن الإنكليز أدركوا منذ بدأت الحركات الاستقلالية في هذه المنطقة من العالم الأهمية الاقتصادية لهذه المستعمرات. فأخذوا يشجعون

الثوار والإستقلاليين من جهة ومن جهة أخرى يوثقون علاقاتهم التجارية مع السكان المحللين. وقد يبدو لنا هذا الموقف البريطاني شديد التناقض إذ في الوقت الذي كانت انكلترا تشجع فيه ثوار أميركا الجنوبية كانت جيوشها تخوض في أوروبا أعنف حرب عسكرية وديبلوماسية ضد القوى الثورية والمبادي الحرة. إلا أن الأهمية الاقتصادية للمستعمرات الاسبانية هي التي جعلت الانكليز يقفون هذا الموقف غير المنطقي. فالثروات الضخمة الموجودة في هذه الأراضي تبرر كل التجاوزات والمخالفات. وقد إزداد العون الإنكليزي بصورة خاصة بعد سنة 1815، وأخذت حكومة لندن ترسل المال والبضائع والسلاح وتغض النظر عن سفر المتطوعة إلى أميركا الجنوبية رغم ما في ذلك من مخالفة واضحة لبنود التحالف الرباعي. والسبب في ذلك هو الإتجاهات الجديدة التي برزت في أكثر دول أوروبا وفي الولايات المتحدة نحو حماية الصناعات الوطنية ورفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة مما جعل الإنكليز يشعرون بحاجة ماسة للبحث عن اسواق جديدة لصناعاتهم وموارد جديدة للمواد الأولية وكان ذلك كله موجوداً وبكثرة في أميركا الجنوبية. فلم يترددوا لحظة وفعلوا كل ما بامكانهم للحصول على هذه الأسواق. وفي ذلك الوقت عبر وزير الخارجية الإنكليزي كاننغ عن موقف حكومته بقوله: «في وضع العالم الحالي قضية أميركا هي أكثر أهمية بالنسبة لنا من أوروبا»[1].

ومع تحرر بلدان أميركا الجنوبية الواحدة تلو الأخرى: فنزويلا والأرجنتين وكولومبيا والبيرو... كان الملك الاسباني وأصحاب المصالح في المستعمرات يزدادون تشبثاً بضرورة إستعادة سلطانهم المفقود. وعقب تدخل فرنسا في اسبانيا وعودة الملكية المطلقة إلى مدريد جدد فردينان السابع الدعوة لدول التحالف المقدس لمساعدته في استعادة مستعمراته وتحمست روسيا لتقديم هذا العون

1 ـ Histoire Universelle T X, p. 63.

وتمت بالفعل الدعوة لعقد مؤتمر دولي لبحث هذا الشأن في سنة 1823. غير أن هذه الدعوة فشلت لمعارضة بريطانيا الشد+يدة لها ولقلة حماس النمسا ومترنيخ فلم يعقد المؤتمر.

إلا أن الإنكليز أرادوا أن يحسموا الموقف نهائياً وأن يحولوا دون التفكير بأي تدخل هناك فأعلن وزير خارجيتهم صراحة في البرلمان البريطاني سنة 1823 رغبة انكلترا بالاعتراف باستقلال دول أميركا الجنوبية. ولعل مما ساعده على اتخاذ مثل هذا الموقف كون أكثر هذه المستعمرات كانت قد تحررت فعلاً وأصبحت دولاً مستقلة.

ولمزيد من الحماية لدول أميركا الجنوبية اقترح على حكومة الولايات المتدة الأميركية أن تصدر الدولتان بياناً مشتركاً تعترفان فيه باستقلال الدول الجديدة وسيادتها ولما كان الأميركيون الشماليون يريدون إبعاد كل تدخل أوروبي، وبصورة خاصة الإنكليزي منه، فقد رأوا أن يصدروا تصريحاً خاصاً بهم عرف باسم تصريح مونرو صدر في سنة 1823. وقد جاء في التصريح المذكور ما يلي:

1 ـ إن قارتي أميركا بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أية دولة أوروبية في المستقبل.

2 ـ إن النظام السياسي للدول المتحالفة يختلف تماماً عن نظام أميركا ويجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أي جزء في هذا النصف من الكرة الأرضية خطراً على سلامتنا وأمننا.

3 ـ لم نساهم بتاتاً بأي نصيب في الحروب التي نشبت بين الدول الأوروبية لأمور خاصة بها، كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك.

وكان في تصرف إنكلترا بتأييدها للعناصر الثورية في أميركا الجنوبية ضد ملك شرعي وفي معارضتها لعقد مؤتمر دولي قضاء تاماً على سياسة المؤتمرات

التـي أقرهـا التحالـف الرباعـي. إذ لم يعقـد أي مؤتمـر آخـر بعـد ميرونـا. ثـم إن انتهـاج انكلـترا سياسـة خارجيـة خاصـة بهـا قـضى إلى غـير رجعـة عـلى تضامـن الـدول الأربعـة الكـبرى وعـلى إتحـاد ملوكهـا وعـلى قـوة وفعاليـة نظـام مترنيـخ. إلا أن هـذا لا يعنـي أن دول أوروبـا قـد أقلعـت عـن سياسـتها الرجعيـة. بـل عـلى العكـس فـإن مترنيـخ وزيـر خارجيـة النمسـا ظـل يعتـبر نفسـه مسـؤولاً عـن القضـاء عـلى أيـة حركـة تحرريـة تقـوم في أوروبـا. وهـذا مـا جعـل الأحـرار في كل مـكان مـن أوروبـا يعتبرونـه عدوهـم الأول ورمـز الرجعيـة والطغيـان والاسـتبداد.

ثورة فرنسا والثورات الأوروبية (1830)

في سنة 1830 قامت سلسلة من الثورات والحروب الداخلية انتشرت في أكثر البلدان الأوروبية كرد فعل للسياسة الرجعية المحافظة وما يرافقها من ضغط وتدخل في شؤون الدول الصغرى من قبل مترنيخ وزير خارجية النمسا وقيصر روسيا بصورة خاصة. وفي أكثر البلدان التي قامت فيها الثورة كان هدف الأحرار إقامة حكم دستوري يضمن للمواطنين حقوقهم في الحرية والمساواة وتقرير مصيرهم. ذلك أن نابوليون بونابرت زرع في كل بلد دخلته الجيوش الفرنسية زمن الامبراطورية أفكاراً ومبادىء حرة أظهرت الأيام صعوبة القضاء عليها. وكانت الطبقات البورجوازية في كل واحدة من هذه البلدان هي التي تتولى الدفاع عن المبادىء الحرة وتقوم بالدعوة لها. ثم إن مبدأ القوميات قد لعب دوراً كبيراً في ثورات سنة 1830 وخصوصاً في البلدان التي أخضعت للحكم الأجنبي، دون اعتبار لرغبات سكانها ولواقعهم القومي، بموجب مقررات مؤتمر فيينا كبلجيكا وبولونيا مثلاً. وقد اتخذت بعض هذه الثورات شكلاً دموياً عنيفاً كما حدث في فرنسا وبلجيكا وبولونيا.

وسنعرض هنا أهم أحداث سنة 1830.

الثورة في فرنسا

قضى مؤتمر فيينا بعودة ملكية آل بوربون إلى فرنسا وارتقى لويس الثامن عشر عرش آبائه وأجداده في باريس بمساعدة وتأييد أعداء فرنسا في الخارج وبضمانة التحالف الرباعي والتحالف المقدس. وإذا كان بعد عودته إلى العرش في المرة الأولى أظهر فوراً أن المليكة الفرنسية لم تتعلم شيئاً ولم تنس شيئاً من عبر الماضي ودروسه فإنه بعد عودته الثانية عقب معركة واترلو وذهاب بونابرت نهائياً إلى المنفى حاول أن يكون أكثر مرونة وأقل تمسكاً بمبادىء الملكية التقليدية القديمة. لقد أدرك أو ربما أن تجربة المائة يوم جعلته يدرك أن التحول الذي أوجدته الثورة الفرنسية في المجتمع الفرنسي هو أساسي وعميق لدرجة أنه من الحمق محاولة إعادة الأمور في فرنسا إلى ما كانت عليه قبل سنة 1789. فعجلة التاريخ قد سارت شوطاً بعيداً في طريق الديموقراطية ولم يعد بحال من الأحوال بالمستطاع إعادتها إلى الوراء. لقد عاد إلى فرنسا وعادت معه الملكية وكذلك عاد المهاجرون الذين طالما تآمروا من منفاهم ضد فرنسا وشعبها واستعادوا رتبهم ومراكزهم في الجيش والإدارة وأزيل العلم المثلث الألوان ورفع مكانه شعار آل بوربون الأبيض ذي الزنبقة الصفراء. لقد رضي الشعب بذلك طائعاً أو مرغماً إلا أن لويس الثامن عشر أظهر بالمقابل مرونة وحكمة لا حد لهما بادراكه أنه لم يعد من الممكن أن يطلب من الفرنسيين مزيداً من التنازلات فأظهر من قبله الرضى ببقاء الحريات الشخصية والحرس الأهلي والمساواة بين الجميع

أمام القانون واعتمد النظام القضائي الموروث من أيام بونابرت، ولم يحاول أن يستعيد من الفلاحين الفرنسيين ما أعطتهم إياه الثورة من مكتسبات وأراضٍ على حساب الإقطاعيين. وفوق هذا وذاك رضي بأن يبقي للشعب الفرنسي دستوراً ديموقراطياً يضمن للفرنسيين الحريات العامة والمكتسبات الاجتماعية التي حصلوا عليها زمن الثورة ونابوليون ولكنه من جهة أخرى يعطي الملك السلطات التنفيذية ويجعل السلطة الإشتراعية موزعة بين مجلسين: مجلس للأعيان يعين الملك أعضاءه ومجلس للنواب منتخب من الشعب بطريقة الانتخاب غير المباشر مع حصر حق الانتخاب بمن يدفع ثلاثماية فرنك سنوياً كضريبة مباشرة مما يجعل عدد الناخبين حوالى ثمانين ألفاً. ويعرف هذا الدستور في التاريخ الفرنسي باسم دستور أو ميثاق (Charte) سنة 1814 وقد صدر في 4 حزيران يونيو سنة 1814.

ويظهر بوضوح مما ذكرنا أن لويس الثامن عشر حاول منذ البداية أن يقيم توازناً بين النظام القديم وبين واقع الشعب الفرنسي بعد الثورة أو بعبارة أخرى حاول أن يقف في الوسط بين دعاة النظام التقليدي القديم وبين دعاة الديموقراطية الكاملة. أي أنه حاول أن يكون بوربونياً بأقل قدر ممكن وأن يكون ثورياً جمهورياً بالقدر الذي تسمح به عقليته وطبقته ومصلحة عائلته وعرشه.

وقد حاول لويس الثامن عشر أن يكون مخلصاً إلى حد كبير للدستور الذي رضي به وللمكتسبات التي قبل أن يحتفظ بها الشعب الفرنسي فكان دوماً يتصدى لحزب الملكيين المتطرفين الذي أراد استغلال انهيار الامبراطورية وعودة آل بوربون ليعيد للعرش كل ما كان له من امتيازات سابقة وبالتالي ليستعيد النبلاء لأنفسهم كل الامتيازات والمكتسبات التي أخذتها منهم الثورة. إنهم كانوا يريدون بتصلب أحمق أعمى أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى حيث كانت تقف سنة 1789. وبالفعل أمكن لهؤلاء بواسطة ما استعملوه من أساليب العنف والإرهاب

أن يستغلوا قانون الإنتخاب الذي يجعل عدد الناخبين ثمانين الفاً من الأثرياء فقط وأن يحصلوا على أغلبية المقاعد في المجلس النيابي الذي انتخب في آب (أغسطس) سنة 1815. فكان على فرنسا أن تشهد إثر ذلك حكماً رجعياً مستبداً متطرفاً يعتدي على الحريات الشخصية وحرية الصحافة والنشر. هذه السياسة أخذت تخل بالتوازن الذي أراده الملك عادلاً وثابتاً ودائماً مما بدأ يثير قلقه وخوفه خصوصاً وهو يرى رياح الإستياء والنقمة بين الفرنسيين تهب بشكل بطيء لكنه واضح بالقدر الذي يسمح لكل نبيه عاقل أن يراه. وكان أكثر المتخوفين من هذا التحول الرجعي حكومتا انكلترا وروسيا اللتان كانتا تخشيان من أن تؤدي السياسة الفرنسية الجديدة إلى انبعاث روح الثورة في فرنسا فنصحتا لويس الثامن عشر بأن يحل المجلس النيابي ويجري انتخابات جديدة[1]. وقد لاقت هذه النصيحة هوى واستجابة في نفس الملك فأصدرت حكومته في 5 أيلول (سبتمبر) سنة 1815 قراراً بحل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة.

وقد أسفرت الإنتخابات الجديدة عن فوز حزب الملكيين الدستوريين المؤيدين لسياسة الملك المعتدلة والمتمسكين بدستور سنة 1814 بأغلبية 142 مقعداً وحصل حزب الملكيين المتطرفين على مائة مقعد بينما لم ينل سوى عشرين مقعداً حزب المستقلين الواقع في أقصى يسار السياسة الفرنسية والذي يطالب أعضاؤه بالديموقراطية الكاملة وبضرورة تحقيق مبدأ سيادة الأمة على اطلاقه. وبذا اعتمد الحكم في فرنسا من سنة 1817 وحتى سنة 1820 على قاعدة نيابية مستقرة سهلت أمام رئيس وزراء فرنسا ريشيليو وهو السياسي الداهية المرن، مهمة إقالة فرنسا من عثرتها ومحو آثار الهزيمة وتحقيق الإستقلال الكامل. وبالفعل تمكن بفضل ما حصلت عليه البلاد من استقرار وأمن وازدهار اقتصادي أن يدفع قسماً كبيراً من التعويضات الحربية للدول المتحالفة وأن يظهر فرنسا

1 ـ Histoire des Relations Internationales T. I, p. 49.

بمظهر البلد المستقر الهادىء مما أعاد ثقة الدول الكبرى بها وسمح بعقد مؤتمر أكس لاشابيل سنة 1818 الذي أنهى الإحتلال العسكري قبل أجله المقرر وأعاد إلى فرنسا دورها الرئيسي كدولة كبيرة في القارة الأوروبية. وعلى الصعيد الداخلي انسجمت الحكومة مع جو الهدوء والإستقرار السائد في البلاد فأقرت في تعديل لقانون الانتخابات صدر في كانون الثاني (يناير) سنة 1817 اعطاء مزيد من المكتسبات للمواطنين فزادت عدد الناخبين وجعلت عملية الإنتخابات مباشرة كما فرضت تغيير خمس أعضاء المجلس النيابي سنوياً. وفي تدبير آخر صادر عن وزير الداخلية ألغيت الرقابة على الصحف نهائياً.

هذه التدابير جاءت بعكس ما كان يرجوه ويأمله الملك وأشياعه من أنصار الإعتدال جماعة الحزب الملكي الدستوري. ففي أوساط اليمين المتطرف أثارت عاصفة هوجاء من المعارضة. إذ اعتبر هؤلاء أن مثل هذه التدابير من شأنها أن تقضي في المدى الطويل على الملكية أو على الأقل على ما تبقى لها من نفوذ وسلطان وهذا بالطبع يتعارض مع مصالحهم وما لهم من امتيازات ويقضي على أملهم بالعودة بفرنسا يوماً إلى الملكية المطلقة العزيزة على قلوبهم. وفي أوساط اليسار من جمهوريين وليبراليين وبقايا الثورة الفرنسية عادت الثقة إلى النفوس وانبعث شعور قوي بضرورة العودة بقوة لإستعادة كل ما فقدوه بعد سنة 1815 ويظهر أن هؤلاء عرفوا كيف يستفيدون من جو الحرية المسيطر كما أن استجابة الجماهير لدعواتهم كانت سريعة وقوية فحملت انتخابات سنة 1819 عدداً كبيراً من هؤلاء إلى قاعة المجلس مما هدد سيطرة المعتدلين على مقاليد السياسة الفرنسية. وقد رضي الملك بهذا الواقع انسجاماً منه مع مبدأ التوازن الذي اعتمده منذ عودته الثانية، مع ما كان في ذلك من تحد له شخصياً باعتبار أن عدداً لا بأس به من رجالات الثورة القدماء باتوا أعضاء في البرلمان الجديد.

إلا أن اغتيال دوق دي بري[1] ابن شقيق الملك لويس الثامن عشر وصاحب الحق في العرش الفرنسي بعد أبيه كونت دارتوا، على يد شاب فرنسي فوضوي متهور أثار حنق الملك وغضبه وجعله يفقد الصبر ومعه الثقة بصحة وأصالة السياسة التي كان ينتهجها. ونتيجة لما أحدثه هذا الحادث في ذاته من تحول لم يصمد كثيراً بعد ذلك أمام دعوات الملكيين المتطرفين بزعامة شقيقه والد الأمير المقتول، لإتخاذ سياسة حازمة قوية تعيد للعرش هيبته وسلطانه وتحميه من أخطار دعاة الجمهورية والمتطرفين.

وبالفعل أقدمت الحكومة الفرنسية تحت ضغط هذه الأحداث على أول خطوة في طريق التحول نحو الرجعية فاستصدرت من المجلس تعديلاً لقانون الانتخابات يجعل الانتخاب مجدداً على درجتين ويزيد عدد مقاعد المجلس 172 ينتخب أصحابها بواسطة مجالس المحافظات مما يجعلهم بأكثريتهم من كبار الملاكين العقاريين. بهذه الطريقة استعاد الملكيون المتطرفون السيطرة على المجلس النيابي مجدداً. ثم في سنة 1822 تمكن هؤلاء من اقناع الملك بإبعاد ريشيليو وهو من الدستوريين المعتدلين عن رئاسة الوزراء وتسليمها إلى أحد زعماء اليمين المتطرف فيال[2]. ومع رئيس الوزراء الجديد أطلق لسياسة التطرف والرجعية العنان فقمعت بشدة وعنف الحركات الجمهورية والتيارات الحرة وأعيدت الرقابة على الصحافة ومددت ولاية مجلس النواب إلى سبع سنوات.

شارل العاشر:

وبوفاة لويس الثامن عشر سنة 1824 دون أن يخلف ابناً يرث عرشه. أصبح التاج الفرنسي من حق كونت داراتوا وهو آخر من تبقى على قيد الحياة من هذا

1 ـ Duc de Berry.

2 ـ Villèle.

الفـرع لعائلـة بوربـون الكبـيرة. فارتقـى العـرش الفرنـسي تحـت اسـم شـارل العـاشر وبـذا باتـت سـيطرة الملكيـين المتطرفـين كاملـة عـلى أجهـزة الحكـم والدولـة باعتبـار أن الملـك الجديـد كان منـذ أمـد طويـل زعيمهـم وموجههـم وصاحـب الـرأي الأول فيهـم. فبـدأت الحكومـة الفرنسـية في عهـده مرحلـة التحـول الفعـلي للعـودة بـكل المؤسسـات والنظـم الفرنسـية إلى مـا كانـت عليـه قبـل سـنة 1789. أعـادت لـلأشراف مـا لم يكونـوا قـد اسـتعادوه بعـد مـن امتيازاتهـم القديمـة واسـتصدرت قانونـاً يعـرف باسـم «قانـون المليـار» يعطيهـم تعويضـاً عـما صادرتـه منهـم الثـورة الفونسـية. كذلـك سـمحت للآبـاء اليسـوعيين (الجزويـت) بالعـودة للبـلاد ووضعـت الجامعـة ومؤسسـات التعليـم العـام تحـت رئاسـة اكليريـكي.

هذه السياسة المتطرفة أثارت موجة عارمة من المعارضة في جميع أنحاء البلاد وتخوف الناس من أن يقدم الملك على مزيد من الخطوات الرجعية كأن يلغي الدستور ويعيد الملكية المطلقة بأشمل مظاهرها. ولم يكن هذا بالمستبعد عليه إذ سبق له أن صرح أكثر من مرة قائلاً: «لخير لي أن أكون حطاباً من أن أملك على شاكلة ملك انكلترا»[1]. وتوزعت المعارضة في جبهات ثلاث: فإلى اليسار كانت هناك فئات المثقفين والكتاب والصحفيين الشديدي التعلق بالجمهورية ومبادىء الثورة وهؤلاء هالتهم تصرفات الحكومة وبصورة خاصة إلغاء الحرس الأهلي وهو آخر ما تبقى من مؤسسات الثورة الفرنسية وكذلك طرد بقايا ضباط نابوليون من الجيش. وفي الوسط كانت تعارض جماعات الملكيين الدستوريين المؤلفة من فئات من المثقفين وكبار التجار والصناعيين، وفي أقصى اليمين انشقت فئة من الملكيين المتطرفين بزعامة شاتوبريان بسبب إبعادهم عن مراكز الحكم والسلطان.

1 ـ فشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ص 139.

وأمام رفض البرلمان الفرنسي، رغم موالاته للعرش، لقانون يفرض مزيداً من الرقابة على الصحف ولقانون آخر يعطي حق وراثة الملكيات الكبيرة للابن البكر أقدم الملك على حل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. وفي الانتخابات التي جرت في سنة 1828 فاز تحالف الملكيين الدستوريين وبعض الأحرار والجمهوريين المعتدلين بأغلبية مقاعد البرلمان وبات الملك ملزماً بانتهاج سياسة معتدلة استدعى لتنفيذها أحد قدامى السياسيين مارتينياك Martignac وعينه رئيساً للوزراء. إلا أن الرئيس الجديد فشل في إرضاء أي من أحزاب المجلس واضطر للاستقالة سنة 1829 وهو الأمر الذي كان يتمناه ويبتغيه شارل العاشر.

عندئذ استدعى بولينياك[1] سفير فرنسا في لندن والمعروف بعدائه الشديد للنظم المتحررة وعينه رئيساً لوزرائه. حكم هذا الرجل البلاد سبعة أشهر دون أن يجمع البرلمان وبوجه معارضة عنيفة للغاية كانت تعبر عن مواقفها بصورة جريئة للغاية، منذ كانون الثاني (يناير) سنة 1830، صحيفة ناسيونال[2] التي يشرف على إصدارها سياسي شاب اسمه تيير Thiers ويمولها أحد كبار أصحاب المصارف الفرنسيين كانت الصحيفة المذكورة تجاهر علناً بضرورة إحداث تغيير في نظام الحكم للمحافظة على الدستور وعلى الحريات العامة.

وفي الجلسة الأولى التي عقدها النواب في شهر آذار (مارس) سنة 1830 طالب المجلس بالمشاركة في الحكم والمسؤولية ونزع الثقة عن الحكومة. غضب الملك وأمر بحل البرلمان. إلا أن الانتخابات التي جرت بعد ذلك أعطت الأحرار نصراً قوياً وزاد عدد نوابهم خمسين نائباً. في هذه الفترة بالذات جرت عملية غزو بلاد الجزائر مما وضع حجر الأساس في بناء امبراطورية فرنسا الواسعة في بلاد المغرب العربي وعمر خزينة شارل عاشر التي كانت تشكو فراغاً مزمناً بكميات

---

1 ـ De Polignac.

2 ـ Le National.

بلغت حوالى خمسين مليون فرنك ذهبي سببت عنوة من أموال الشعب العربي هناك. نجاح هذه العملية الإستعمارية زادت ثقة الملك بنفسه وبقوته وجعلته يقدم على خطوة متهورة يتحدى بها قوى المعارضة المتزايدة فأصدر أربعة مراسيم قضت بحل المجلس الجديد وتقييد حرية الصحافة وتعديل قانون الانتخاب بحيث يصبح أكثر الناخبين من فئة ملاكي الأرض. وكان ذلك في 25 تموز (يوليو) سنة 1830.

وفي 27 تموز (يوليو) تم التفاهم بين الجمهوريين والجمعيات العمالية على ضرورة اللجوء إلى العصيان المسلح وفعلاً نزل العمال والطلاب إلى الشوارع وأقاموا المتاريس كما أغلقت المصانع أبوابها وجرى توزيع الأسلحة على الناس من قبل الصناعيين. وفي اليوم التالي احتل الثوار قصر الملك في باريس (التويلري) وسيطروا على العاصمة كلها. وقد حاول الملك الذي كان يصطاد آنذاك في ضاحية سان كلو استرضاء الجماهير بالعودة عن مراسيمه الأربعة إلا أن رجال الثورة أصروا على خلعه فهرب شارل العاشر إلى الخارج.

وقد اتجهت الأنظار فوراً نحو دوق دورليان زعيم عائلة أورليان العريقة، إحدى فروع آل بوربون وابن فيليب المساواة[1] قريب لويس السادس عشر والمناصر والمؤيد للثورة منذ يومها الأول حتى أنه صوت على قرار إعدام الملك الفرنسي قبل أن يفقد هو نفسه رأسه على مقصلة عهد الإرهاب. وبقي طيلة غياب الملكية عن فرنسا ابنه دوق دورليان، بعيداً عن أوساط المهاجرين لم يتآمر ولم يعاد شعب فرنسا وحكم الامبراطورية. وبعد سقوط نابوليون حافظ على علاقات ممتازة مع الأوساط التقدمية والمتحررة في البلاد.

دعى البرلمان الفرنسي دوق دورليان ليكون «ملكاً على الفرنسيين» وليس ملكاً لفرنسا كما كان جميع أسلافه. وهذا يعني بالطبع أن الأمة قد اختارته بمحض

1 ـ Phillipe d'Egalité.

إرادتهـا وبموجـب مالهـا مـن حـق السـيادة ليكـون ملـكاً عليهـا. كـما فرضـت عليـه أن يحكـم في ظـل علـم الثـورة المثلـث الألـوان والحبيـب إلى قلـوب الفرنسـيين بعـد أن أبعـد نهائيـاً علـم آل بوربـون القديـم.

والواقع أن المتعقلين من الفرنسيين استبعدوا النظام الجمهوري لعلمهم بأن أوروبا وخصوصاً النمسا وروسيا ما كانتا لتوافقا على ذلك بحال من الأحوال. وبذلك يكون الجمهوريون وبقايا الثوريين الفرنسيين هم الذين غرسوا نبتة ثورة سنة 1830 وهم الذين تعهدوها ورعوها إلى أن أينعت وحان قطافها فجناها الملكيون الدستوريون دون كبير عناء لأن الظروف الدولية في أوروبا ما كانت تسمح بغير ذلك.

ثورة بلجيكا

لقد قضت ضرورات السلامة الأوروبية في نظر ساسة مؤتمر فيينا بأن تحاط فرنسا بسلسلة من الدول القوية القادرة على كبح جماح القوى الثورية والتوسعية فيها إذا ما استيقظت فجأة وحاولت أن تقلق أمن القارة. وانطلاقاً من هذا المبدأ جمعت أراضي بلجيكا وهولندا في دولة واحدة عين ملكاً عليها وليم أوف أورانج. ولم يكن القرار كما ذكرنا سابقاً حكيماً لأنه تجاهل الفروقات التاريخية واللغوية والدينية والحضارية بين الشعبين. صحيح أنه كما قال تاليران «ليس هناك أمة بلجيكية وانما هناك شعب فلمنكي وشعب الفالون»[1]. إلا أنه على كل حال حتى ولو لم تكن آنذاك هناك أمة بلجيكية قائمة فإن من المؤكد أن الولايات البلجيكية كانت منذ أمد طويل تابعة للإنسان ثم للامبراطورية النمساوية وبالتالي فإن تاريخاً قديماً يربط بينها وبين العالم اللاتيني ويفصلها عن الهولنديين. ثم هناك أيضاً الخلافات الدينية، فالهولنديون بروتستانت في أكثريتهم والبلجيك أكثرهم من الكاثوليك المتدينين الملتزمين. ومن الناحية اللغوية كان البلجيك يتكلمون بأكثريتهم اللغة الفرنسية ويرتبطون حضارياً بالعلم اللاتيني وبفرنسا بصورة خاصة بينما كان الهولنديون يتكلمون لغتهم الخاصة ويتصلون حضارياً بالعالمين الجرماني والساكسوني.

ولم يبد الهولنديون منذ البداية حكمة ومرونة في معاملتهم للبلجيك في محاولة لجعلهم ينسون ألم إلحاقهم بأمة أخرى أجنبية عنهم. بل على العكس من ذلك جعلوا

1 ـ Histoire 1er Cycle, p. 120.

لغتهـم الهولنديـة لغـة الدولـة الرسـمية وحاولـوا أن يفرضوهـا في دوائـر ومـدارس مواطنيهـم الجـدد واحتكـروا لأنفسـهم الوظائـف الكـبرى في الجيـش والإدارة والقضـاء والسـلك الديبلومـاسي وأخـذوا مـن مقاعـد مجلـس النـواب أكـثر مـما يحـق لهـم بالنسـبة لعددهـم.

وكان البلجيكيون يشعرون ازاء كل ذلك بمرارة واسى فيعارضون دون نتيجة إيجابية خصوصاً وأن التحالف المقدس والتحالف الرباعي كانا يجثمان على صدورهم بكل ما في الرجعية والاستبداد من ثقل. ومما كان يزيد في ضعفهم كونهم كانوا منقسمين إلى حزبين كبيرين الحزب الكاثوليكي وينادي بحرية التعليم ويعارض علمانية الدولة وحزب الأحرار الشديد التمسك بالعلمانية وبضرورة إبقاء التعليم بيد الحكومة فقط.

إلا أنه ابتداء من سنة 1824 ونتيجة لضغط السلطات الحكومية على الحريات العامة ولإنتشار التيارات المعتدلة في أوساط الفريقين ظهرت في الحزبين فئات من الشبان المثقفين توسلت الصحافة لمعارضة الحكومة وللعمل في نفس الوقت على جر الحزبين إلى مواقف أكثر تقارباً بحيث يمكنهما الإلتقاء في مستقبل قريب. وقد حدث هذا التقارب بالفعل في سنة 1828 حين أبدى كل من الفريقين تنازلات هامة واتفقا على برنامج مشترك أهم ما فيه قبول الفريقين بمبدأ حرية الصحافة وحرية التعليم.

وحين هبت رياح ثورة تموز (يوليو) على باريس في سنة 1830 كان لا بد أن تصل إلى بروكسل القريبة منها بالروح وبالمسافة فاندلعت فيها أعمال العنف عشية الخامس والعشرين من شهر آب (أغسطس) وبادرت البورجوازية الوطنية لتأييد الثورة ومساعدتها. ولم تلبث أن سالت الدماء غزيرة وأخذت المعارضة بيدها زمام الموقف فنظمت أمرها وحلت مكان الموظفين الهولنديين منذ السادس والعشرين من الشهر المذكور.

وفي الخامس والعشرين من أيلول سبتمبر تشكلت في البلاد حكومة وطنية مؤقتة بعد أن كان قد تم انزال هزيمة بالجيوش الهولندية التي أرسلها الملك لقمع الفتنة. تولت هذه الحكومة مهمة إتمام جلاء الهولنديين عن البلاد. وفي 4 تشرين أول أكتوبر سنة 1830 أعلنت استقلال البلاد وقيام دولة بلجيكا السيدة المستقلة ودعت لانتخاب مؤتمر وطني عقد أولى جلساته في 10 نوفمبر سنة 1830.

أمام هذه التطورات الخطيرة استنجد الملك الهولندي بالدول الكبرى، فبادرت فرنسا فوراً لإعلان معارضتها لأي تدخل في بلجيكا مبدية استعدادها لإحتلال هذه البلاد إذا ما جرى فيها أي تدخل خارجي. والواقع أن الفرنسيين قابلوا أحداث بلجيكا بحماس بالغ لأنهم اعتبروها بمثابة ضربة قوية توجه إلى مقررات مؤتمر فيينا المذلة لهم كما رأوا فيها بداية تفكك ذلك الحزام الواقي الذي أقيم حول فرنسا منذ سنة 1814. إلا أن حماس الفرنسيين هذه المرة لم يفقدهم صوابهم فرفضوا عرش الدولة الجديدة حين عرض على أحد أبناء مليكهم لكي لا يثيروا مشكلة دولية ضخمة مع انكلترا. وكذلك عارض الإنكليز أي تدخل من جانب دول التحالف المقدس. أما الروسيا التي كانت تتمنى استغلال مثل هذه الفرصة فإن أحداثاً ثورية ضخمة في بولونيا شغلتها عن أي أمر آخر.

وقبل أن تزداد المشكلة تعقيداً دعى الانكليز إلى مؤتمر دولي تمثلت فيه الدول الخمس الكبرى وعقد في لندن في شهر تشرين ثاني نوفمبر سنة 1830. أقر المؤتمر المذكور في اليوم العشرين من الشهر نفسه ودون كبير صعوبة مبدأ الانفصال واعترف باستقلال بلجيكا ثم عاد وقرر في 21 يناير سنة 1831 إعلان حيادها الدائم.

بقيت مشكلة نظام الحكم فالمؤتمرالوطني البلجيكي اختار النظام الملكي الدستوري وأراد اختيار أحد أبناء لويس فيليب ملكاً على البلاد. إلا أن مؤتمر لندن توصل، بعد مفاوضات طويلة ومناورات كثيرة إلى حل وسط فاختير الأمير

ليوبولـد دي سـاكس كوبـورغ[1]. خـال الملكـة فيكتوريـا والـزوج السـابق لابنـة ملـك انكلترا شـارلوت المتوفـاة ملـكاً عـلى عـرش بروكسـل وتـزوج مـن ابنـة ملـك فرنسـا لويـس فيليب.

ولما كان ملك هولندا غير موافق على استقلال البلجيك فقد أرسل جيشاً لاحتلالها إلا أن الحكومة الفرنسية تولت طرده وتثبيت دعائم العرش البلجيكي.

1 ـ Leopolde de Saxe - Cobourg.

ثورة بولونيا (بولنده)

أكثر الثورات في أوروبا كان هدفها كما رأينا الإصلاح الدستوري وصيانة الحريات العامة. أما في بولونيا فالوضع يختلف بعض الشيء. هذه البلاد التي جعلها مؤتمر فيينا دولة مستقلة يجلس على عرشها القيصر الروسي حصلت من الاسكندر الأول في سنة 1815 على وضع ممتاز بالنسبة لباقي أجزاء الامبراطورية الروسية. فقد نالت دستوراً على شيء من الديموقراطية والتقدمية يضمن الحريات الشخصية وحرية الصحافة وممارسة العقيدة الكاثوليكية ويجعل للبلاد مجلس نواب «ديات» ينتخب من الشعب ويمارس السلطات الإشتراعية. كما ضمن الدستور المذكور حصول البولونيين على وظائف الدولة الكبيرة. واكتفى القيصر الروسي بأن عين نائباً عنه له حق اقتراح القوانين وبعض السلطات المالية واحتفظ بقيادة الجيش لضابط روسي يعينه هو.

وبصورة عامة ومع أن القيصر الروسي لم يكن شديد الاحترام للدستور البولوني فإن وضع الحريات العامة لم يكن في يوم من الأيام سيئاً بقدر كبير وكان البولونيون على كل حال في وضع أفضل من كل جيرانهم في وسط وشرق أوروبا. لذا فإن عامة البولونيين لم يكونوا شديدي العداء للحكم القيصري. إنما تجمعت المعارضة والعداء لهذا النظام في أوساط الشبان المثقفين وأبناء النبلاء الصغار والبورجوازيين المشبعين بالمبادىء الغربية الحرة والغارقين في تيار من الرومانتيكية السياسية لا يستند إلى واقع شعبي أو إلى تأييد جماهيري. كان هؤلاء يريدون تحرير بولونيا نهائياً دون النظر إلى قدرتهم على ذلك وإلى مدى

مناسبة الأوضاع الأوروبية لهم، ولما كانوا يسيطرون على المراكز الكبرى في الإدارة والجيش فقد بادروا إلى التحرك حين وردتهم أخبار ثورة يوليو الفرنسية. فطردوا نائب الملك في 21 تشرين ثاني (نوفمبر) سنة 1830 وأقاموا حكومة وطنية معتدلة بعد أربعة أيام. حاولت هذه الحكومة جهدها أن تصل إلى اتفاق مع القيصر إلا أن هذا رفض ذلك بعناد.

لقد كانت إمكانية نجاح هذه الثورة ضئيلة للغاية بل شبه مستحيلة كما كان يعرف أكثر قادتها وصانعيها نظراً لتفاوت الإمكانيات بين الثائرين وخصمهم الإسكندر الأول صاحب أكبر جيش بري في أوروبا.

أطلق الثائرون النداء تلو الآخر إلى دول أوروبا. فالإنكليز رغم تأييد شعبهم لقضية الشعب البولوني رأت حكومتهم عدم التدخل للابقاء على روسيا دولة كبيرة والفرنسيون اكتفوا بتقديم التمنيات والاحتجاجات الكلامية على الصعيد الحكومي. أما البروسيون والنمساويون فكانوا يتمنون هزيمة الثوار لكي لا تتحرك عناصرالثورة في مقاطعاتهم البولونية.

وبذلك ترك البولونيون وجهاً لوجه أمام عدوهم القيصر الروسي فاجتاحت جيوشه الجرارة أراضيهم في شباط (فبراير) سنة 1831. دامت الحرب سبعة أشهر أبدى خلالها البولونيون شجاعة فائقة وصموداً نادراً إلا أنهم وكما كان منتظراً هزموا في النهاية أمام جيوش القيصر. فدخلت قواته العاصمة فرصوفيا وقضت على زعماء الثورة ونفت الآلاف من مناضليها إلى سيبيريا وألغت الدستور وأخضعت البلاد للحكم الروسي المباشر مزيلة بذلك كل أثر للوجود السياسي للأمة البولونية.

وأدى فشل الثورة إلى هجرة حوالى عشرة آلاف بولوني أكثرهم من العلماء ورجال الأدب والفن والفكر استقروا في فرنسا وأخذوا يعملون في المحافظة على التراث الفكري والفني والأدبي في عاصمة الفرنسيين.

الثورات في ايطاليا

بعد التدخل النمساوي عقب مؤتمر ليباخ هدأت بعض الشيء الحركات الثورية في ايطاليا واستكان الإيطاليون في الظاهر على الأقل إلى واقع سياسي أدركوا استحالة تغييره في المستقبل القريب. إلا أن بعض الجمعيات السرية وخصوصاً جمعيات الفحامين الكاربوناري التي تضم بعض العناصر من الثوريين المتطرفين ومن بقايا ضباط نابوليون ظلت تعمل بهمة ونشاط إنما بمنتهى الحذر على مقاومة الوجود النمساوي في البلاد. وفي سنة 1831 قام بعض أعضاء هذه الجمعيات متأثرين بثورة يوليو الفرنسية تحدوهم رغبة رومانطيقية مثالية لا تستند إلى أي أساس واقعي أو عسكري، بحركات تمرد في بعض المقاطعات الإيطالية: في مودينا وبارم وبعض المقاطعات البابوية أيضاً. وفي أكثر الحالات كان هدف هذه الثورات مقاومة استبداد الأمراء والحكام ولم تهدف اطلاقاً إلى أبعد من ذلك، رغم رومانطيقية القائمين بها وبعدهم عن الواقعية، وذلك ليأسهم من امكانية الحصول على أي دعم خارجي.

ولم يتردد النمساويون منذ البداية في مواجهة هذه الأحداث بشدة وحزم مخافة أن تتطور وتنتشر في كل البلدان الإيطالية: فأمر مترنيخ باحتلال المقاطعات المتمردة وقضى على الثائرين فيها وخنق حركات تمرد سنة 1831 في مهدها.

حوادث سويسرا وانكلترا

لم تمر أحداث سنة 1830 في أوروبا دون أن تخلف آثارها في سويسرا وانكلترا إنما تمت أحداث البلدين ضمن إطار الشرعية وبعيداً عن العنف والثورة.

كانت سويسرا تتألف من 22 مقاطعة مستقلة يجمع بينها مجلس «ديات» للإهتمام بالسياسة الخارجية. وكانت السلطة في أكثر المقاطعات بين أيدي طبقة تجار المدن أصحاب الميول الرجعية المحافظة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وكان من نتائج ثورة يوليو الفرنسية أن نشطت المعارضة التي تضم فئات الأحرار والمثقفين من خريجي الجامعات الألمانية المعروفة في ذلك الوقت بكونها إحدى أهم مواطن الفكر الحر في أوروبا، وحصلت على مكاسب انتخابية جعلتها أكثر قدرة على مواجهة الفئات المحافظة وعلى تحقيق اصلاحات دستورية هامة بالطرق السلمية. وأبرز هذه الاصلاحات:

- الاعتراف بمبدأ السيادة للقوميات المختلفة في سويسرا.
- المساواة بين المواطنين دون النظر إلى أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية.
- اعطاء مزيد من الضمانات لإحترام حرية الرأي والصحافة.

أما في انكلترا فكان هدف طلاب الإصلاح تعديل الأنظمة الانتخابية. فقد قام الانكليز بمظاهرات وحركات شعبية بتأثير نجاح ثورة تموز (يوليو) في فرنسا. كان مبتغاهم تعديل قوانينهم الانتخابية القديمة التي باتت لا تتناسب مع

تطور حركة السكان في القرن التاسع عشر. ففي الوقت الذي كانت فيه بعض القرى الصغيرة ترسل أكثر من نائب إلى البرلمان كانت مدن صناعية كبيرة ترسل عدداً من الممثلين أقل مما يحق لها بالنسبة لعدد سكانها أو قد لا ترسل على الإطلاق. ذلك أن قانون الانتخاب المعمول به آنذاك كان قد وضع قبل نشوء المدن الصناعية ونموها وفي وقت كان القسم الأكبر من السكان يقيم في القرى والأرياف. فسقطت حكومة ولينغتون تحت ضغط الشارع والبرلمان وترأس الحكومة مكانه اللورد غراي، في كانون أول (ديسمبر) سنة 1830 الذي عدل قانون الانتخاب وأعطى المدن الكبيرة نصيبها من التمثيل النيابي كما منح حق الانتخاب لمزيد من المواطنين فارتفع عدد الناخبين من نصف مليون إلى ثمانماية ألف. ويعتبر هذا التعديل انتصاراً كبيراً للبورجوازية. ذلك أن هذه الطبقة كانت هي صاحبة السيادة في المدن الكبرى. وبذا تمت الإصلاحات التي طالب بها المواطنون في انكلترا ضمن إطار الشرعية الدستورية.

الحروب الأهلية

في اسبانيا والبرتغال

إن الأحداث التي جرت في هذين البلدين في فترة الثورات التي عمت أوروبا منذ أوائل سنة 1830 تعود إلى أسباب داخلية نتجت بالدرجة الأولى عن نزاعات شخصية حول العرش. ولذا فقد رأينا من المنطقي أن نطلق عليها اسم الحروب الأهلية. ذلك أنه من ناحية الأسباب والتطورات وتسلسل الأحداث لا يوجد أي تشابه أو قاسم مشترك بينها وبين الثورة. انقسم المواطنون في البلدين إلى أحرار ومؤيدين للملكية المطلقة والتزم كل فريق منهما بموقف طامع بالعرش وقامت حروب أهلية في اسبانيا والبرتغال محورها الصراع حول التاج.

عقب استقلال البرازيل فضل الملك دون بدرو الأول البقاء فيها والإحتفاظ بتاجها لنفسه نظراً لإتساع البلاد ولما فيها من ثروات وإمكانيات ولما كان يرجوه لها من مستقبل زاهر. وبالمقابل تنازل عن حقه في عرش البرتغال لابنته ماريا غلوريا القاصرة والتي تولت امها الوصاية على عرشها: كما منح البلاد دستوراً جديداً في سنة 1826. رفض ميكال شقيق الملك الاعتراف بالتغييرات الحاصلة وأخذ يطالب بالعرش لنفسه. وانقسم البورتغاليون إلى فريقين متحاربين: الملكيون الدستوريون يناصرون الملكة والوضع القائم، والملكيون التقليديون الذين كانوا يعارضون أصلاً دستور سنة 1826 التفوا حول ميكال المطالب بالعرش وتبنوا

قضيتـه. وقـد حصـل دون ميـكال عـلى تأييـد ملـكي اسـبانيا وفرنسـا مـما قـوى موقفـه إلى حـد مـا. إلا أن عـودة دون بـدرو السريعـة مـن البرازيـل للدفـاع عـن عـرش ابنتـه غـير الموقـف وانتهـى الـصراع الطويـل المريـر سـنة 1834 بانتصـار الشرعيـة وبقـاء الملكـة والدسـتور، وهزيمـة دون ميـكال ومعـه نظريـة الملكيـة المطلقـة الإسـتبدادية.

لما لم يكن فردينان السابع ملك اسبانيا قد أنجب ولداً ذكراً يرث عرشه فإنه كان من المقرر حسب التقاليد المحلية أن يعود العرش بعد وفاته إلى شقيقه دون كارلوس. إلا أنه قرر بتأثير زوجته الثالثة ابنة ملك نابولي أن يعين ابنته ايزابيل وريثة للعرش. وعند وفاته سنة 1833 كانت ابنته لا تزال طفلة صغيرة في الثالثة من عمرها فتسلمت أمها الوصاية على العرش وكما حدث في البرتغال انقسم الإسبان إلى فريقين: دعاة الشرعية وأنصار الدستور تجمعوا حول الملكة الصغيرة وأيدوا قضيتها، بينما التف أنصار الملكية التقليدية حول دون كارلوس الذي اتخذ من بلاد الباسك في اسبانيا مقراً لنشاطه. وقد استطاع أنصار دون كارلوس الذين عرفوا منذ ذلك الوقت باسم الكارليست الحصول على تأييد ودعم من القوى الرجعية في أوروبا وخصوصاً في الروسيا والنمسا. بينما حصل أنصار الشرعية على مساعدة وعطف كل من بريطانيا وفرنسا. وقد دامت الحرب الأهلية بين الفريقين مدة طويلة انتهت سنة 1839 بتسوية تقضي بمغادرة دون كارلوس البلاد على أن يحصل أتباعه على عفو عام من العرش والحكومة.

وبذا تكون الحرب الأهلية في البلدين قد انتهت بانتصار الشرعية الدستورية إنما دون إحداث تغييرات أساسية في أوضاع كل من اسبانيا والبرتغال السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

انتهاء ثورات سنة 1830

أحداث سنة 1830 وما بعدها أظهرت الإختلاف الجذري في مصالح الدول الكبرى وفي نظرتها إلى القضايا الأوروبية. فانكلترا التي رأيناها تعمل على القضاء على سياسة المؤتمرات التي نص عليها التحالف الرباعي بعد سنة 1815 نراها سنة 1830 تتبع سياسة أشد معارضة لمبادىء التحالف المذكور وتقف بصورة علنية موقفاً معارضاً من كل محاولة تصدر عن الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أوروبا أياً كانت مبررات مثل هذا التدخل. وحين عقدت الدول الكبرى: روسيا وبروسيا والنمسا مؤتمراً في 1833 لبحث أوضاع أوروبا رفضت انكلترا المشاركة فيه. ومع ذلك فقد أصدر المؤتمرون الثلاثة بياناً أعلنوا فيه أن كل ملك أوروبي يهدد بخطر خارجي أو داخلي يمكنه أن يستنجد بأحد الملوك الثلاثة وكل دولة تعارض مثل هذا التدخل تعتبر عدوة للدول الموقعة على البيان.

أثار هذا البيان سخط الإنكليز وهزأهم وكذلك عارضته فرنسا لأنها كانت منذ أمد بعيد قد أخذت تبتعد عن سياسة التحالف المقدس لتسير وفق سياسة خارجية نابعة من مصالحها الأساسية فقط. وهي انطلاقاً من مصالحها القومية ترفض أي تدخل في شؤون بلجيكا وسويسرا والبيامون وفي موقفها المعارض هذا مستعدة للذهاب حتى الحرب.

وهكذا ورغم أن الأحوال قد هدأت نسبياً في أوروبيا بعد سنة 1834 وعاد

إليهـا الاسـتقرار والهـدوء إلا أنـه بـات مـن الواضـح أن الـدول الكـبرى قد انقسـمت إلى معسـكرين تتعـارض مصالحهـما ومواقفهـما تعارضـاً أساسـياً وهــما معسـكر الـدول الثـلاث: روسـيا وبروسـيا والنمسـا ومعسـكر الـدول الغربيـة ويضـم فرنسـا وانكلـترا تؤيدهـما البرتغـال واسـبانيا.

الثورة الفرنسية 1848 والثورات الأوروبية

إذا نحن ألقينا نظرة على خريطة أوروبا السياسية في سنة 1848 نجد أنها لا تزال كما رسمت في مؤتمر فيينا سنة 1815 ما عدا التعديلات التي طرأت نتيجة لاستقلال اليونان وبلجيكا. وهذا يعتبر إلى حد كبير نصراً لدعاة الرجعية والمحافظة على الأوضاع القديمة في أوروبا وفي مقدمتهم قيصر الروسيا ومترنيخ وزير خارجية النمسا. إلا أنه في العام 1848 وبفضل بروز فكرة القوميات بشكل قوي والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي طرأت على أوضاع الأمم والشعوب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بات التغيير أمراً حتمياً حتى ولو كان عليه أن يتخذ طريق العنف والثورة. وكان الشعب الفرنسي كعادته دوماً سباقاً إلى التمرد والعصيان أولاً في طلب التغيير وفي إعلان الثورة وحمل السلاح.

الثورة في فرنسا

اعتلى لويس فيليب كما رأينا عرشه في أعقاب ثورة عارمة قامت على أكتاف الأحرار والجمهوريين في الدرجة الأولى وانتهت بانتصار وجهة نظر الملكيين الدستوريين واستمرار الملكية في آل أورليان. وقد واجهت الملك الجديد منذ مطلع عهده معارضة عنيفة عن جانبي نظام الحكم القائم. فإلى أقصى اليمين وقف

من كانوا يطلقون على أنفسهم اسم الشرعيين أو أنصار الشرعية ويمثلون بقايا الفرع الرئيسي من آل بوربون وأنصارهم وكانوا يريدون إبقاء العرش الفرنسي في بيت لويس الثامن عشر. قاطع هؤلاء الحكم الجديد وناصبوه العداء بزعامة دوقة بري La duchesse de Berry زوجة ابن شارل العاشر. وكان لهؤلاء دعامات شعبية قوية في الأرياف وبين المزارعين وفي أوساط الإكليروس. وإلى يسار الحكم وقف الجمهوريون والمتطرفون ودعاة التغيير الجذري يعارضون الملك الجديد ويأخذون عليه في الظاهر على الأقل كون عهده لم ينبثق عن إرادة شعبية عامة ظهرت في استفتاء جماهيري وإنما جاء نتيجة تسوية سرية تمت في دهاليز مجلس نيابي انتخب هو أيضاً في ظل ملكية شارل العاشر الاستبدادية. وقد استمر هؤلاء في إظهار معارضتهم الشديدة للملك والعرش تارة بأساليب ديموقراطية وتارة عن طريق العنف. وفي الفترة الممتدة حتى سنة 1835 لجأوا مرات متعددة إلى التمرد والعصيان مما جعل الحكم يصدر عدة تشريعات تحد من حرية الجمعيات وتكبل حرية النشر والصحافة.

أما حزب الملكيين الدستوريين الذي كان قاعدة الحكم الجديد والذي ارتقى لويس فيليب العرش على أكتافه فهو أيضاً لم يلبث أن انقسم على نفسه إلى جناحين متخاصمين مما زاد في صعوبة موقف التاج. لقد اختلف زعماء الحزب حول الخط السياسي العام الذي يجب أن يسير عليه النظام الجديد. فجماعة اليسار ويسمون أنفسهم الحركيين[1] كانوا يرون في ثورة يوليو بداية لتحول اجتماعي واقتصادي واسع وان على الحكم الجديد أن يظل متابعاً لتطورات أوضاع البلاد محاولاً أن ينفتح عليها وأن يتجاوب معها بحيث يكون في تطور وتغير مستمرين. وجماعة اليمين ويسمون أنفسهم المقاومة[2] وكانوا يرون أن ثورة يوليو وما تبعها

1 ـ Le Mouvement.

2 ـ Resistance.

مـن اصلاحـات دسـتورية قـام بهـا العهـد الجديـد هـي أقـصى مـا كان يريـده الشـعب الفرنـسي وعـلى الحكـم الجديـد بعـد ذلـك أن يسـتقر وأن يعمـل عـلى تهيئـة الأمـن والإسـتقرار والهـدوء للأمــة في الداخــل كـما في الخــارج. فبالنسـبة لجماعــة اليســار أو الحركـة كان عــلى النظــام أن يكـون في تغـير وتطـور أو بعبـارة أصـح أن يكـون ثـورة دائمـة مـن قلـب النظـام بينـما كان جماعـة اليمـين يـرون أن عـلى النظـام أن يعتـبر نفسـه غايـة ونهايـة ثـورة عليـه أن يؤمـن لأهلهـا بعـد ذلـك الراحـة والطمأنينـة.

ولما كان الجناح اليميني المحافظ في الحزب الملكي الدستوري يمثل بالدرجة الأولى أفكار ومصالح الطبقة المتوسطة من الفرنسيين صاحبة الفضل في حمله إلى العرش ولما كانت أفكار هذه الفئة أكثر مطابقة لمصالحه وأغراضه فقد اختار لويس فيليب هذا الفريق من الدستوريين وأوكل الحكم إلى زعمائهم حتى سقوطه سنة 1848. ليس هذا فقط إنما رأى أن يجعل هؤلاء الناس دعامته في الشارع الفرنسي يعتمد عليهم ويقاتل بهم متطرفي اليمين من الملكيين البوربونيين ومتطرفي اليسار من الجمهوريين والثوريين. من أجل ذلك عدل سنة 1831 قانون الانتخابات ورفع عددالناخبين بحيث يكفل سيطرة أبناء الطبقات المتوسطة على المجالس التمثيلية كلها. ثم نظم الحرس الأهلي على أسس جديدة فحصر حق الدخول في صفوفه بفئة دافعي الضرائب وجعل تجهيزات أفراده على عاتقهم وبذا يكون قد حصر حق الدخول إليه بأبناء الطبقة المتوسطة مبعداً عنه بصورة خاصة الفقراء وهم في الشارع الفرنسي دعامة الجمهوريين المتطرفين.

هذه السياسة وما فيها من تحيز ومحاباة لحزب واحد من الفرنسيين وطبقة واحدة جعلت الفئات الأخرى تزداد شدة وضراوة في معارضة الملك وجعلها مع الوقت تتطرف من معارضة الحكم إلى معارضة النظام كله. ولجأت الفئات المعارضة على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها أكثر من مرة إلى التآمر عليه وتدبير المؤامرات لاغتياله وخصوصاً في السنوات الأخيرة من حكمه. ولما كان العنف

يجر العنف والإرهاب يقابله ارهاب مماثل فقد أخذت الدولة تنساق تدريجياً إلى مواقف أكثر تطرفاً وإلى تدابير أكثر استبدادية ورجعية. وقد رأينا لويس فيليب وهو الذي انتخب على أساس اعترافه بالدستور واحترامه لنصوصه يضطر أكثر من مرة للخروج عن قواعده ونصوصه.

ثم ابتداءً من سنة 1835 وهي الفترة التي كان الحكم قد استقر فيها إلى حد كبير لصالح الملك وأنصاره من ممثلي الطبقة المتوسطة، بعدما كانت قد فشلت كل محاولات الجمهوريين والملكيين المتطرفين للوقوف بوجه البلاط اختلف مشايعو الملك أنفسهم حول دور العرش. فبينما كان الملك يريد أن يحكم فعلياً وأن يمارس كل السلطات التي يعطيها له الدستور كان آخرون يطالبون بأن يملك لا أن يحكم وأن يكتفي من السلطان بمظاهره. هذا الخلاف زاد في مصاعب الحكم وجعل الملك يسعى دوماً وحتى سقوطه سنة 1848 للتعاون مع شخصيات معتدلة متساهلة تؤيد وجهة نظره إلا أنه من جهة ثانية كان يضعف سلطان الدولة ويزيد دوماً في عدد معارضي الحكم والنظام خصوصاً بعد أن انتقل زمن وزارة غيزو[1] 1840 ـ 1848 الخلاف بين أهل الحكم حول سلطات الملك من القصور والأندية السياسية والبرلمان إلى الشارع والصحافة.

ولعل مما زاد كثيراً في متاعب العرش والحكم أن الاضطراب السياسي وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد أطلقا في البلاد تيارين سياسيين قويين في معارضتهما للعرش وللحكم في آن واحد هما: البونابرتية والإشتراكية.

البونابرتية:

إن المدة الطويلة التي انصرمت بعد سقوط نابوليون وما رافق ذلك من عزلة فرنسية في البداية ثم من أتباع فرنسا سياسة موالية للدول الكبرى، على

---

1 ـ Guizot.

الصعيد الخارجي، وخصوصاً لإنكلترا. وما رافق الحكم بعد سنة 1830 من جمود وركود على صعيد السياسة العسكرية الخارجية، كل ذلك جعل الفرنسيين يستعيدون بشوق وحرارة أيام انتصارات بونابرت الرائعة وأمجاده التي حملت راية الفرنسيين المثلثة الألوان إلى كل صقع وبلد في أوروبا. ومما كان يساعد على ايقاظ الذكريات الجميلة الغابرة كون الحكم الذي قام بعد سنة 1830 قد استن سياسة خارجية محدودة الأهداف والمطامع تقوم على الحفاظ على الوضع الراهن وعلى التمسك بصداقة بريطانيا والتعاون معها بأي ثمن حتى ولو كان على حساب كرامة الفرنسيين كما حدث أثناء أزمة محمد علي باشا مع السلطان العثماني واضطرار الفرنسيين للتخلي عن حليفهم وصديقهم المصري تحت ضغط الإنكليز وخوفاً من مواجهتهم مما أساء إلى حد كبير للرأي العام الفرنسي وجعله يستعيد ذكريات الأيام الغابرة حين جعل بونابرت أوروبا كلها تركع عند موطىء قدميه. وقد ساهم شعراء وكتاب فرنسيون كبار، لعل أبرزهم، فيكتور هيكو، في إحياء أسطورة نابوليون وتذويقها وتجميلها وتجريدها مما رافقها من حروب ومآسٍ وأهوال، وقدموها للفرنسيين على أنها إحدى أساطير المجد والسؤدد بحيث لا يمكن أن يقارن بها الحكم القائم والمتسم بالجمود والخنوع والإستسلام.

الاشتراكية:

وظهرت أيضاً زمن لويس فيليب حركة اشتراكية قوية نتجت بسبب ما خلفته حروب نابوليون وآثارها من أزمة اقتصادية قوية وفراغ مزمن في بيت المال جعل الحكومات المتعاقبة أعجز من أن تقدم على القيام بإصلاحات اجتماعية تساعد الطبقات الفقيرة على مواجهة مشاكل التعليم والصحة والبطالة. ثم إن التغييرات الجذرية التي أوجدها قيام المجتمع الصناعي وما يرافق عادة التحول من المجتمع الزراعي إلى مجتمع صناعي من اضطراب عمالي وتغير في مستوى الأجور

وهجـرة مـن الريـف إلى المدينـة وبـروز الفروقـات الطبقيـة واختـلاف المداخيـل، كل ذلـك سـاهم في دفـع فئـات مـن المفكريـن والمصلحـين للبحـث عـن حلـول للمصاعـب الناشـئة. وهـذا أدى لظهـور مذاهـب اقتصاديـة عديـدة اتسـم أكثرهـا بطابـع الإشـتراكية. كان أول مـن تصـدى لحـل المشـاكل الناتجـة عـن قيـام العهـد الصناعـي وابرزهـا مشـكلة تنظيـم العلاقـة بـين أربـاب العمـل والعـمال سـان سـيمون الـذي اكتفـى بالدعـوة للوفـاق والتفاهـم بـين الفريقـين إنمـا دون أن يضـع لذلـك خطـة عمليـة صحيحـة قابلـة للتنفيـذ. ولـذا فقـد بقيـت اشـتراكيته نظريـة مثاليـة سـاهمت في تطويـر واقـع الـصراع بـين الفريقـين إنمـا فشـلت في إيجـاد عـلاج لذلـك. في نفـس الفـترة الزمنيـة تصـدى لمعالجـة مشـاكل العمـل في فرنسـا داعيـة آخـر مـن دعـاة الإشـتراكية هـو لويـس بـلان لقيـت آراؤه اسـتجابة كبـيرة في أوسـاط العـمال والمثقفـين عـلى السـواء. فقـد نـادى بحـق كل مواطـن بالعمـل وهـو أمـر طبيعـي وافقـه عليـه الجميـع واقـترح لتنفيـذ ذلـك أن تقـوم الدولـة بإنشـاء مصانـع يتـولى إدارتهـا العـمال أنفسـهم ويقتسـمون أرباحهـا عـلى أن يدفعـوا حصـة رأس المـال للدولـة. أي أنـه أراد أن يجعـل مـن الدولـة الرأسـمالية الأول في البـلاد ومموـلاً للصناعـة. لاقـت هـذه النظريـة، رغـم بعدهـا عـن الواقعيـة وكونهـا تحـاول أن تحـل مشـكلة الصناعـة فقـط كظاهـرة مسـتقلة في المجتمـع، قبـولاً واسـعاً عنـد جماهـير الفرنسـيين زاد بإضعـاف الحكـم مظهـراً إيـاه بمظهـر القـاصر عـن إيجـاد حلـول سريعـة لمشـاكل فرنسـا.

الثورة والحكومة المؤقتة:

تكاثر مشاكل البلاد وتفاعلها مع التيارات السياسية والاجتماعية الجديدة وتصاعد قوى المعارضة للحكم وللنظام وما كان يقابل ذلك من تدخل متزايد للعرش في شؤون الحكم والإدارة وتقييده للحريات العامة . محاربته لإخصامه، جعل الأصوات ترتفع من كل مكان مطالبة بالإصلاح والقضاء على الفساد

والرشوة في أجهزة الدولة والمجتمع. وكان صوت الشاعر الفرنسي لامارتين واحداً من أعلى هذه الأصوات وأكثرها تأثيراً في الناس. ومما زاد في قوة المعارضة وأحرج موقف الحكم والدولة الأزمة الاقتصادية التي مرت بالبلاد بين سنتي 1846 و 1847. ويكفي أن نذكر من مظاهر هذه الأزمة أن كنتال القمح بيع في الفترة المذكورة بـ 29 فرنكاً بعد أن كان سعره قبل ذلك 18 فرنكاً ودون أن يقابل هذا الإرتفاع أية زيادة في الأجور. ثم إن الأزمة المالية أجبرت الدولة في سنة 1847 على اغلاق ورشات السكك الحديدية وبناء التحصينات التي شرعت ببنائها حول باريس منذ سنة 1840 مما أدى إلى صرف مئات الألوف من العمال من أعمالهم لينضموا إلى قوافل العاطلين عن العمل في المدن الكبرى والمرافىء.

وكان لا بد للقوى المعارضة من أن تتخلى ولو مؤقتاً عن خلافاتها المذهبية والعقائدية والطبقية لتتفاهم على حد أدنى من المطالب تتعاون لتحقيقها. وهذا ما حدث فعلاً حين ظهر تحالف معارض يضم الإشتراكيين والأحرار والجمهوريين ودعاة الملكية الشرعية ركز مطالبه الأساسية في ضرورة تعديل قانون الانتخاب وتوسيع القاعدة الإنتخابية إلى أكبر حدّ ممكن بحيث يأتي التمثيل البرلماني شاملاً جميع فئات المجتمع الفرنسي. سلك هؤلاء أساليب شرعية وديموقطراية في عملهم فأخذوا يعقدون الاجتماعات الشعبية في المناطق والمدن الفرنسية لشرح وجهة نظرهم والدعوة لإصلاح النظام وقدموا للملك العرائض المطالبة بالإصلاح. ولم تسكت الدولة عن هذا النشاط المتزايد وبادرت لقمعه بالقوة فمنعت الإجتماعات السياسية في مطلع سنة 1848. أدى هذا إلى وقوع الاضطرابات وحصل اصطدام بين الجنود والشعب ليل 22 ـ 23 شباط (فبراير) سقط فيه العديد من القتلى وتدهور الوضع في كل مكان بصورة سريعة وانتصبت المتاريس وارتفعت أعلام الثورة والتمرد.

أوكل الملك مهمة الدفاع عن النظام إلى الحرس الأهلي الممثل لمصالح الطبقة

المتوسطة كما تصوره وأراده هو في مطلع عهده. وكترضية للعناصر الثائرة قدم بعض التنازل وأقال وزارة غيزو وعين وزارة جديدة برئاسة أحد أعوانه موليه[1]. وفي مساء نفس اليوم أي الثالث والعشرين من شباط ظهر للجميع أن الأزمة أعمق وابعد من أن تحل بتغيير وزاري وحصل صدام أمام وزارة الخارجية بين الجنود والعمال المتظاهرين سقط فيه 52 قتيلاً وانتشرت أعمال العنف والثورة ضد النظام على نطاق واسع. وحين أراد الملك معالجة الوضع الجديد صباح الرابع والعشرين من شباط (فبراير) أصيب بخيبة أمل مريرة حين اكتشف أن الحرس الأهلي الذي طالما اعتبره دعامة العرش وسند الملكية قد التحق بسرب الناقمين الثائرين وأعلن معارضته للملك.

ولم يبق أمام لويس فيليب لإنقاذ البلاد إلا أن يسير على الدرب الذي سبق أن سار فيه سلفه شارل العاشر فتنازل عن العرش لحفيده وغادر باريس إلى منفاه في انكلترا.

إعلان الجمهورية الثانية"

فشلت جميع المحاولات التي قام بها المعتدلون في الجمعية الوطنية الفرنسية للمحافظة على العرش وتعيين والدة الملك الصغير وصية على العرش. فأعلنت تحت ضغط الجماهير الجمهورية الفرنسية في الخامس والعشرين من شباط (فبراير) سنة 1848. وتألفت في نفس اليوم في البلاد حكومة مؤقتة لإدارة شؤون فرنسا تضم مختلف الاتجاهات السياسية في الثورة. كان أبرز رجالات هذه الحكومة الشاعر لامارتين الذي قبض على زمام وزارة الخارجية ولودرو رولان[2] للداخلية والكاتب الداعية الإشتراكي لويس بلان وعامل مغمور لم يسبق

1 ـ Molé.

2 ـ Ledrou – Rollin.

أن برز على مسرح السياسة يدعى ألكسندر ألبرت.

كانت أولى أعمال الحكومة المؤقتة إباحة حرية الصحافة والدعوة لإنتخاب مجلس نيابي جديد ليضع للجمهورية (الجمهورية الثانية في تاريخ فرنسا) دستوراً ديموقراطياً جديداً. وتشكلت لجنة برئاسة لويس بلان تتولى مهمة انشاء معامل وورشات في البلاد تؤمن للعاطلين العمل وتحاول أن تضع موضع التطبيق نظريات لويس بلان الإشتراكية.

لقد تمت الأحداث بسرعة كبيرة وفرضت حلاً لم يكن أحد مستعداً له على الإطلاق ولذا فقد اتسمت كل أعمال الحكومة الجديدة الأولى بطابع الإرتجال والعفوية والبعد عن مطابقة إمكانيات فرنسا لواقعها. المعارضون أنفسهم كانوا متفقين على مقاومة الإستبداد والدعوة للإصلاح ولكن لم يكن لديهم على الإطلاق برنامج مشترك لما هو أبعد من ذلك. فالحكومة المؤقتة تألفت من أكثرية معتدلة وأقلية ثورية تطالب بالتغيير الجذري مؤيدة من الشارع ومن الطبقات الفقيرة. وتحت تأثير نشوة النصر والحماس العفوي فوض الجميع إلى لويس بلان معالجة مشاكل العمل والعمال والصناعة دون أن يكون جميع أعضاء الحكومة والقوى الفاعلة في البلد موافقة على كل ما سيفعله.

لقد فرح الجميع وهللوا حين أعلنت الحكومة المؤقتة حق كل مواطن في العمل ودعت العاطلين لتسجيل أسمائهم والإلتحاق بورشات أعدت بصورة غاية في الإرتجال للعمل مقابل فرنكين يومياً بناء لرغبة واقتراح لويس بلان.

لكن لم يمض سوى شهر واحد حتى ظهرت خيبة أمل مريرة أصابت أول ما أصابت العمال ودعاة التغيير الجذري. ذلك أن ورشات العمل التي ارتجلها لويس بلان، وهو رجل مُثُل ونظريات أكثر منه رجل عمل وحكم وإدارة، أقيمت دون تخطيط ودراسة ولم يكن لها أي هدف ولم تنشأ ضمن مخطط اقتصادي عام وكجزء من خطة انمائية فرنسية شاملة. فكان العمال يأخذون أجرهم مقابل أعمال

غير مجدية وغير مفيدة بل وفي كثير من الحالات دون عمل فعلي. ثم إنه أصلاً لم تكن هناك اعتمادات لمثل هذه المصاريف ولم تكن لدى بيت المال القدرة على دفع تلك النفقات مما جعله على أهبة الإفلاس. هذا على صعيد القطاع العام أما على صعيد القطاع الخاص فإن استمرار جو الثورة وشعور عامة الناس بعدم الاستقرار جعل المودعين يسحبون أرصدتهم من المصارف التي أفلس بعضها وتوقف بعضها الآخر عن الدفع فتوقفت الأعمال وانخفضت قيمة النقد الفرنسي وتعطل ألوف العمال في هذا القطاع وعجز القطاع العام عن تأمين العمل لهم. قامت مظاهرات عمالية بين منتصف آذار (مارس) ومنتصف نيسان (ابريل) لتأييد لويس بلان وللمطالبة بالعمل. إلا أنه على كلٍّ كانت قد اتضحت بشكل لا جدال فيه هزيمة نظرياته وفشله في تطبيقها مما جعله ينعزل تدريجياً داخل الحكومة المؤقتة ويفقد نفوذه لحساب وزير الداخلية الذي أخذ يغلب اعتبارات المحافظة على الأمن والنظام العام على أية اعتبارات أخرى.

ثم جاءت انتخابات الجمعية التأسيسية، وهي تجري لأول مرة في فرنسا على أساس الإقتراع العام لجميع الفرنسيين، تظهر تمسك هؤلاء بنظامهم وبعدهم عن الأفكار والنظريات المتطرفة. حصل الجمهوريون المعتدلون الذين يمثلون طبقة البورجوازية ورجال التجارة والصناعة على 500 مقعد ونال الملكيون 200 مقعد. أما الجمهوريون اليساريون والإشتراكيون فقد حصلوا فقط على 100 مقعد.

وبذا اتضحت الطريق التي كان على الثورة أن تسلكها.

كانت أولى مهمات المجلس الجديد إعطاء فرنسا دستوراً جمهورياً ديموقراطياً جديداً. لقد جعل هذا الدستور فرنسا جمهورية دستورية يحكمها رئيس يختار بالاقتراع العام لمدة أربع سنوات ويجمع بين يديه كل السلطات التنفيذية. أما سلطة التشريع فقد أعطيت لمجلس نيابي ينتخبه الفرنسيون مرة كل ثلاث سنوات ويضم 750 عضواً. وفي انتخابات جرت في شهر كانون أول (ديسمبر) سنة 1848

لانتخاب أول رئيس للجمهورية نال لويس نابوليون ابن شقيق نابوليون بونابرت خمسة ملايين ونصف مليون صوت من أصل سبعة ملايين صوت. وقد رشح نفسه كما قال من أجل «تثبيت دعائم المجتمع الذي زعزته الحوادث وأعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

وفي 2 كانون أول (ديسمبر) سنة 1852 وافق الشعب الفرنسي على تعيينه امبراطوراً على فرنسا وذلك بناء لتوصية المجالس التشريعية. وبذا تكون الجمهورية الثانية في فرنسا قد لفظت أنفاسها وهي ما تزال في المهد.

وأخيراً لا بد من التساؤل عن موقف أوروبا وجماعة التحالف المقدس من ثورة شباط (فبراير) سنة 1848 في فرنسا. لقد بادرت انكلترا منذ البداية للاعتراف بالجمهورية الفرنسية الجديدة (الجمهورية الثانية) وكأنها تريد بذلك أن تظهر معارضتها لأي تدخل من جانب الدول الأخرى في شؤون فرنسا. أما الحلف المقدس فقد أبدى بعض النشاط وربما لآخر مرة قبل اختفائه نهائياً. فقد طلبت النمسا من فرنسا أن تعلن احترامها للإتفاقيات القائمة وتقصد بذلك مقررات مؤتمر فيينا.

إلا أن الثورات لم تلبث أن انتشرت في كل أنحاء أوروبا مما جعل كل واحدة من دول التحالف المقدس تهتم بمشاكلها الخاصة وبصيانة مصالحها مكتفية بتصريح لامارتين وزير الخارجية الفرنسية الذي أعلن فيه ولو بشكل غامض أنه ليس في نية فرنسا أن تعود عن الاعتراف باتفاقيات سنة 1815.

ثورة النمسا ـ المجر

حاول مترنيخ طيلة حكمه الطويل أن يفرض على امبراطورية النمسا سياسة المحافظة على الأمر الواقع بأي ثمن. أي نفس السياسة التي كان يطبقها في سياسته الخارجية على أوروبا. حاول دوماً في النمسا أن يتجاهل عوامل التغيير مبقياً القديم على قدمه محافظاً على وضع هادىء مستقر ليتمكن من التفرغ دوماً لمعالجة شؤون العالم الخارجي. وكانت أداته التنفيذية لتطبيق مثل هذه السياسة إدارة بوليسية على درجة كبيرة من التنظيم حاولت دوماً أن تكون في كل مكان العين الساهرة للدولة ولسيدها مترنيخ. فرضت رقابة صارمة على الكتب والمنشورات والصحف وراقبت بدقة متناهية، الجامعات باعتبارها الموطن المحتمل لأكثر دعوات التطور والتغيير، وتجسست على أساتذتها وطلابها، وأخضعت الحركة الفنية من مسرح ورسم وتصوير لمزاج الدولة وآرائها. لقد راقب البوليس النمساوي كل شيء في البلاد بما في ذلك رسائل الناس الخاصة. حتى إن الشاعر غريلبارزر Grillparzer أظهر لصديقه بيتهوفن حسده لكون الموسيقى شيء لا تستطيع الرقابة أن تتدخل فيه[1].

أراد مترنيخ عملياً أن يراقب كل منافذ بلاده ليتأكد من أن رياح الفكر الحديث لن تجتاز الحدود وتصيب النمساويين بأمراض الثورة والاضطراب التي عرفتها شعوب أخرى منذ قيام الثورة الفرنسية. لقد جعل مترنيخ فلسفة حكمه أن يدبر أقل قدر ممكن من الأمور وأن يحافظ على القديم ويبقي كل شيء على حاله طالما

1 ـ Histoire Universelle TX.p. 31.

أمكنـه ذلـك. إذ كان يخـاف عـلى جسـم الإمبراطوريـة مـن التفـكك ويعتقـد أنـه لا يحتمـل التغيـير والتطـور. لـذا رفـض أن يقـوم بـأي اصلاح أو تغيـير في البـلاد زمـن حكمـه الطويـل متغاضيـاً عـن سـير الزمـن وتطـور الحيـاة داخـل الامبراطوريـة وخارجهـا متجاهـلاً سـنة التطـور والتغيـير. لقـد رفـض دومـاً كل نـداء ارتفـع يطالـب بالإصـلاح وبـضرورة مراعـاة الأوضـاع المسـتجدة معتقـداً أن أفضـل مـا يفعلـه لشـعبه هـو أن يقطـع كل صلـة حضاريـة بينـه وبـين أوروبـا الغربيـة.

وفي الجهة المقابلة للحكم كانت الأصوات المعارضة تتكاثر وعوامل النقمة والكراهية تزداد والرغبة في التغيير تتأصل وتمتد لتشمل كل يوم مزيداً من الاتباع. وحين أطلت سنة 1848 كانت النقمة على مترنيخ وسياسته شاملة عامة. وكان هذا الرجل قد أصبح العدو الأول لكل راغب في الحرية داعية إلى حقوق الشعوب في الحياة وتقرير المصير. وبات مترنيخ يتعرض للنقد في كل مكان ولم تعد أجهزته البوليسية قادرة على كم الأفواه وإسكات الناقمين. وصلت النقمة حتى إلى البلاط فرأينا الدوقة صوفي زوجة شقيق الامبراطور تهاجمه وتنتقد تصرفاته بعنف وشدة، وفي مجلس الدولة الذي يقوم بأعمال الامبراطور، المريض المتهدم، كانت الاتهامات والانتقادات توجه له علناً. وفي الأوساط البورجوازية ومحيط التجار والصناعيين عمت النقمة وقويت الدعوة لإقامة نظام ديموقراطي دستوري يكفل الحريات العامة ويقيم المساواة والعدالة بين المواطنين. وإذا اتهم العمال والثوريون بأنهم يريدون هدم النظام وفي هذا خطر على سلامة الإمبراطورية فإن مترنيخ عجز عن اتهام البورجوازية وكبار الدولة بمثل هذه التهم وأخذ يشعر بأن نظامه بات ضعيف الدعائم حتى أنه صرخ أكثر من مرة بأنه يسند نظاماً متهدماً. ومع ادراك مترنيخ لحقيقة الوضع فقد عجز عن احداث التغيير بنفسه لأنه تقدم كثيراً في السن وفقد المرونة السياسية والقدرة على التكيف فقعد في قصره ينتظر ما تجيء به الأيام من أحداث.

وفي سنة 1848 نفسها هبت رياح الثورة ولكن من اتجاهات ثلاثة شديدة الاختلاف في مصادرها وأهدافها.

أ ـ على الصعيد الحكومي كانت سلطة الدولة في ضعف متزايد. فالامبراطور فرديناد الأول رجل متقدم في السن عاجز جسدياً كما هو عاجز عقلياً، غير قادر على تحمل مسؤوليات الحكم. والبلاد يقوم على شؤونها مجلس الدولة الذي يراسه ويتحكم فيه مترنيخ وسط معارضة وفي جو مشحون بالدسائس والمؤامرات. هذا الوضع كان ينعكس على عمل الإدارة الحكومية فيجعلها عاجزة عن تلبية حاجات أمة عظيمة وامبراطورية واسعة وشعوب ذات ماض وتاريخ عريقين.

ب ـ على صعيد الحريات العامة كانت النقمة قوية عارمة. والأجهزة البوليسية التي أقامها مترنيخ ووثق بها وبقدرتها عجزت عن ايقاف عجلة التطور وفشلت في منع رياح الفكر الحر من الوصول إلى عواصم وجامعات النمسا. ففي أوساط الطلاب والمثقفين والصحفيين وأصحاب المهن الحرة رغبة لا تقهر في الحصول على حريات عامة حصلت عليها في أوروبا ومنذ أمد بعيد شعوب كثيرة.

ج ـ بروز الشعور القومي عند شعوب الامبراطورية وظهوره كقوة فاعلة. هذه الظاهرة هي أخطر ما كان يخشاه مترنيخ ولعله كان يبرر سياسته لنفسه ولمريديه بأن الكبت واضطهاد الحريات إنما كان يقصد منهما الحيلولة دون تسرب الروح القومية التي أثارتها في أوروبا الثورة الفرنسية إلى شعوب الامبراطورية فتكون بذلك نهايتها. إذا كانت الامبراطورية تتألف من شعوب كثيرة تختلف في اللغة والدين والعنصر والحضارة والثقافة ولا يجمع بينها سوى الولاء للتاج الامبراطوري والخضوع لحكم فيينا. ففي هذه الامبراطورية ألمان وبولونيين وسلوفاك وتشيك ورومان وكرواتيين وسلوفين وايطاليين. وهل هناك ما هو أخطر من أن يستفيق كل واحد من هذه الشعوب إلى واقعه ويطالب بحقه في الحرية وفي تقرير المصير وعند ذاك ماذا يبقى لتاج فيينا من أراض وأتباع؟

إنما الشيء المؤكد ومهما كانت نوايا مترنيخ فإنه كانسان فرد كان أعجز من أن يوقف عجلة التاريخ ويمنع التقدم والتطور ويحول دون نمو الأفكار والمبادىء وهذا ما جاءت أحداث ثورة سنة 1848 تثبت صحته.

الثورة في فيينا:

كان أثر ثورة شباط (فبراير) في فرنسا وكذلك ثورات ايطاليا وألمانيا لغربية في فيينا قوياً لدرجة أنه أشاع في الثالث عشر من آذار (مارس) موجة من المظاهرات قامت بها جماعات من الطلاب والعمال. هاجم المتظاهرون مجلس الديات وأجبروا نوابه على التوجه إلى القصر وسط المتظاهرين للمطالبة بإقالة مترنيخ. وفي نفس اليوم وبعد أن أطلقت فرق من الجنود النار على بعض المتظاهرين وسالت الدماء معلنة بدء الثورة تخلت العائلة المالكة فجأة عن مترنيخ وطلبت إليه الاستقالة في الحال. وبعدها بيومين فقط غادر البلاد إلى منفاه في انكلترا.

ولم تلبث الموجة الثورية أن هبت على كل المدن الكبرى وعواصم القوميات في الامبراطورية باعثة الرغبة والأمل في إقامة حكم دستوري يكفل للمواطنين الحريات العامة ويضع حداً للمظالم التي كان يشكو منها الفلاحون والامتيازات الواسعة التي كان يتمتع بها النبلاء وخصوصاً في مجال الإعفاء من الخدمة العسكرية وعدم دفع الضرائب واحتكار المراكز الكبرى في الدولة.

إثر استقالة مترنيخ وفراره حلت في مراكز الحكم مجموعة من الوزراء الأحرار. وتشكل حرس أهلي وتسلحت جمعيات الطلبة. ثم إثر بعض الأعمال العنيفة التي حدثت في 15 أيار (مايو) تم الاتفاق على دعوة جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام لتقوم بإعطاء البلاد دستوراً ديموقراطياً يضمن حقوق المواطنين وحرياتهم. وعقدت الجمعية بالفعل أولى اجتماعاتها في العاشر من تموز (يوليو)

وأعطت للمواطنين أولى ثمار ثورتهم حين أقرت في 31 آب (أغسطس) إلغاء الحقوق الإقطاعية. إلا أن النزاع بين مختلف عناصر السكان لم يلبث أن ظهر بشكل عنيف، فهدم الآمال التي علقت حول إمكانية قيام حكم ديموقراطي سليم مع المحافظة على سلامة الامبراطورية.

حوادث المجر:

كان للهنغاريين تاريخ عريق وأمجاد غابرة تعود إلى ما قبل دخولهم في الامبراطورية النمساوية وحتى بعد ذلك فقد حافظوا داخلها لأنفسهم على وضع ممتاز. فكان لهم وحدهم دون باقي شعوب الإمبراطورية دستور قديم ينظم العلاقة بين الامبراطورية والارستوقراطية فيحفظ لهذه حقوقها وامتيازاتها التقليدية. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر كانت دعوات البعث القومي تنتشر بين المجريين على نطاق واسع. وكان أبرع القادة القوميين الخطيب والصحفي قوسوط[1] الذي عمل على إحياء لغة المجر القديمة وإحلالها مكان الألمانية اللغة الرسمية للدولة والذي دعا على نطاق واسع لإستقلال البلاد. وقد استغل أحداث سنة 1848 في فيينا والمصاعب التي صارت تلاقيها الدولة بسبب الثورات في ايطاليا فجعل في مارس (آذار) مجلس الديات يقر إقامة حكومة برلمانية بزعامته وتشكيل حرس أهلي ووضع دستور جديد للبلاد. كما ألغيت بمساعيه الامتيازات المالية القديمة للطبقة الأرستوقراطية وأزيلت معها الحقوق الاقطاعية ومنحت الحريات العامة وحرية الصحافة بصورة خاصة. أي أن قوسوط أقدم على إقامة دولة ديموقراطية حديثة دفعة واحدة في بلاد المجر.

1 ـ Kossuth.

حوادث براغ:

وفي براغ نشر ميثاق بوهيميا وهو عبارة عن دستور ديموقراطي متحرر يعترف للشعب التشيكي بحريته وحقه في تقرير المصير. ثم عقد في حزيران (يونيو) من نفس السنة مؤتمر عام يضم الشعوب السلافية في الامبراطورية: التشيك والسلوفاك والروتين وسلافيو الجنوب والبولونيين والروس. وكان هدف المؤتمرين النظر في إمكانية قيام اتحاد بانسلافي. ونظراً لما يشكله قيام مثل هذا الاتحاد من تهديد لكيان الامبراطورية ولما كان يعتمر في صدور النمساويين والألمان من كره واحتقار للعنصر السلافي فقد اثار مثل هذا المؤتمر موجة من العداء والإستياء في الأوساط العسكرية وفي أوساط فيينا السياسية بصورة عامة. ومما زاد في قلق المسؤولين أن الموجة العنصرية اتسعت بصورة مفاجئة وأخذت الشعوب الكرواتية والصربية والرومانية الخاضعة لنفوذ المجريين تتحرك هي أيضاً وتطالب بالمشاركة في الحكم وبحقها في ممارسة مبدأ تقرير المصير.

أمام هذه التطورات بادر قائد الحامية النمساوية في بوهيميا (تشيكوسلوفاكيا) في 17 حزيران (يونيو) على رأس جيش أرسل من فيينا للقيام بعمل حازم إلى القضاء على حركة التحرر التشيكية واحتل العاصمة براغ وفرق المؤتمرين وشتت شمل الحكومة المحلية.

وفي 27 أكتوبر قام ونديشغراز[1] بطل احتلال براغ بالقضاء على الحركة الديموقراطية في فيينا بعد أن انحسر عنها المد الثوري وعادت إليها الإتجاهات المحافظة بسبب تطور الوضع عند شعوب الامبراطورية وظهور النزعات الانفصالية. وتسلم الحكم منذ 21تشرين ثاني (نوفمبر) سنة 1848 السياسي القدير الكونت شوارتزنبرغ Schwerzenberg الذي تمكن بفضل شدته وحزمه من

1 ـ Windschgraetz.

تثبيت دعائم الحكم في فيينا على أسس مركزية وأن يؤمن سلامة الامبراطورية وأن يجبر الامبراطور فردينان الأول الضعيف على التنازل عن العرش لابن شقيقه فرانسوا جوزيف.

أمام تفاقم النزعة الانفصالية عند المجريين أخذت حكومة فيينا تحرض ضدهم الشعوب المجاورة لهم وخصوصاً الكرواتيين المعروفين بشدتهم وصلابتهم وبكرههم أيضاً لجيرانهم. كما أرسلت أيضاً من قبلها جيشاً نمساوياً لإخضاعهم. إلا أن انشغال حكومة فيينا في القضاء على الثورات التي انتشرت في ايطاليا منذ مطلع سنة 1848 حال دون إخضاع المجريين بالسرعة اللازمة. وهذا سمح للفئات الإستقلالية بزعامة قوسوط أن تثبت قواعدها وأن تقبض بشدة على زمام الأمور وتعلن في نيسان (أبريل) سنة 1849 قيام حكومة جمهورية ديموقراطية مستقلة في المجر. وأقاموا للدفاع عن الجمهورية الفتية جيشاً قوياً لم تلبث أن انضمت إليه فئات الأحرار من جميع أنحاء الامبراطورية.

أمام تفاقم هذه الحركة الإستقلالية وعجز النمساويين عن اخضاع المتمردين لم يتردد امبراطور النمسا في طلب العون من القيصر الروسي الذي بادر فوراً لإرسال جيش قضى على الجمهوريين المتمردين وشتت شملهم وفرض عليهم عقوبات مروعة في شهر آب (أغسطس) سنة 1849.

الثورات الايطالية

إذا كان النمساويون قد وفقوا سنة 1830 في قمع طلائع حركات التمرد في ايطاليا بسرعة كبيرة وفرضوا بعد ذلك على البلاد نظاماً صارماً من الرقابة والقمع فإن ذلك لم يمنع نبتة الحرية والاستقلال التي غرست زمن الفرنسيين من أن تستمر حية نضرة ترعاها آمال وتطلعات العناصر الوطنية الإيطالية في الداخل والخارج. ذلك أن الجمعيات الوطنية الإيطالية ظلت دائمة العمل والنشاط والنضال. ولم تكن قضية ايطاليا موضع اهتمام الإيطاليين فقط بل إنها كانت أيضاً محل عناية ورعاية كثيرين من أحرار العالم في كل مكان نظراً لما كان لهذه الأمة من مجد غابر وتاريخ حافل ولما صارت عليه من ذل واضطهاد في ظل حكم مترنيخ. وكان الفارون من الايطاليين يلقون الترحيب والعون في كل مكان.

مازيني Mazzini:

ففي لندن حل هارباً من الاضطهاد النمساوي أحد أبرز رواد الحركة الوطنية وأخطرهم في نظر السلطات المحتلة مؤسس حركة «ايطاليا الفتاة» مازيني. من منفاه في انكلترا كان عين الوطنية الإيطالية الساهرة يتابع بصورة مستمرة أحداث بلاده ويدعو لتحريرها من الداخل عن طريق رجاله الكثيرين المنتشرين في كل مكان من شبه الجزيرة ومن الخارج عن طريق الآلاف من الأحرار الأوروبيين الذين لم يكن الشاعر الإنكليزي العظيم بيرون أقلهم حماساً واندفاعاً لقضية الأمة الإيطالية. وقد عبر مازيني في البيان التأسيسي لجمعية ايطاليا الفتاة

الصادر سنة 1831 عن رأيه في أن مستقبل أمته لا بد أن يقوم على أسس ثلاثة: الإستقلال، التحرر من الحكم الأجنبي والوحدة. وبهذا فإنه يكون قد سار بحركة التحرر الوطني في بلاده شوطاً بعيداً بالنسبة لحركات سنة 1830 إذ أخرجها من إطار الرومانتيكية السياسية وجعل لها أهدافاً واضحة صريحة أهمها الوحدة كما وضع لها أسس عمل دائمة وجند لها الألوف من الدعاة والأنصار أعضاء جمعية «ايطاليا الفتاة» وغيرهم يعملون لها بصورة دائمة وسرية. وتعهد هو بمتابعة النضال حتى النصر: والواقع أن دعوة مزيني وخصوصاً أفكاره حول الوحدة والتحرير لقيت استجابة وتأييداً كبيرين في أوساط عامة الوطنيين الإيطاليين وكثيراً ما لقيت الترحيب حتى في بعض الأوساط الحاكمة. فشارل ألبرت ملك البيامون وسردينيا أعجب كثيراً بفكرة إيجاد ايطاليا موحدة ومحررة من قيود الاحتلال وأخذ يقترب تدريجياً من افكار مزيني.

غاريبالدي[1]:

ومن المنفى أيضاً في أمريكا الجنوبية كان غاريبالدي، وهو رائد آخر من رواد الوطنية الإيطالية، يعمل لتحرير بلاده. التحق في سن مبكرة بجمعية «إيطاليا الفتاة» لكونه كان شديد الإيمان بأفكار مؤسسها مزيني إذ كانت تطابق ما كان يشعر به دوماً في أعماقه من ضرورة العمل لتحرير امته ومن أنه كما كان يقول: «من الأفضل للإنسان أن يموت من أن يعيش مستعبداً». وإثر حركة تمرد فاشلة حاول القيام بها في اسطول البيامون اضطر للفرار إلى أمريكا الجنوبية حيث جمع حوله بعض الإيطاليين وشارك في كثير من الاضطرابات وأعمال العنف في تلك البلاد مما أكسبه ورجاله خبرة كبيرة في مجال القتال كما في السياسة وهو الأمر الذي سيساعده فيما بعد على تأسيس جماعة «القمصان الحمر» في ايطاليا

1 ـ Garibaldi.

ذات الشهرة الواسعة. ومن منفاه البعيد كان على صلة دائمة بأعوانه السريين في وطنه وبمعلمه ورئيسه مازيني في انكلترا.

وقبل أن تبدأ مرحلة ثورات سنة 1848 كانت أفكار مازيني وغاريبالدي قد أصبحت في إيطاليا، رغم القمع والاضطهاد، عامة شاملة وموجهة للجميع في أعمالهم ونضالهم بل إن رياح الحرية والديموقراطية فرضت قيام أكثر من تجربة على صعيد الحكم. فارتقاء البابا بيوس التاسع الكرسي البابوي سنة 1846 كان موضع ترحيب كبير من الوطنيين الإيطاليين. ذلك أن البابا الجديد كان معروفاً منذ أمد طويل بالانسانية والمحبة ومتعاطفاً مع آمال وآلام الشعب الإيطالي وبصورة خاصة مع العناصر الوطنية المناضلة. استهل عهده بإصدار عفو شامل عن الوطنيين المسجونين في سجون الأملاك البابوية وباشر مرحلة واسعة من الإصلاح الإداري والاقتصادي وأقام الإدارات البلدية المستقلة وأطلق حرية الصحافة. تلاقى معه الوطنيون في كل مكان وأيدوه ووضع كل من مازيني وغاريبالدي نفسه في خدمته وسماه البعض «بابا الوحدة الإيطالية».

وفي سنة 1847 وقف الملك شارل ألبرت، بعد طول تردد، إلى جانب الأحرار فسلمهم الوزارة وأطلق حرية الصحافة. وكذلك فعل أيضاً ليوبولد الثاني في توسكانة فألغى الجهاز البوليسي الصارم وأطلق الحريات من عقالها.

الثورة:

وحين أطلت سنة 1848 كانت معالم القضية الوطنية قد أصبحت واضحة للغاية وبات كل ايطالي يعرف أن عليه أن يسعى لتحقيق الأهداف الثلاثة التي حددها مزيني وهي الجلاء والإستقلال والوحدة. وأن الأهداف الثلاثة متلازمة مترابطة ولا بد من تحقيقها كلها إذا أريد بعث ايطاليا من رقادها. وكان واضحاً منذ اليوم الأول من السنة المذكورة أن الجو في ايطاليا يميل للإضطراب والتمرد. وبالفعل

في الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) قامت أعمال عنف في مملكة نابولي وصقلية وأجبر الملك فردينان الثاني على اعطاء رعاياه دستوراً ديموقراطياً على نمط دستور فرنسا لسنة 1830 وكذلك فعل ملك سردينيا والبيامون شارل ألبرت في شهر مارس وتبعه قداسة البابا. ولما كانت العناصر الوطنية في ايطاليا تدرك أن الحصول على دساتير حرة أمر مترابط إلى حد كبير بقضية التحرير من الحكم الأجنبي فقد بات أمل كل ايطالي محاربة النمسا وطرد جنودها من البلاد. وكان أول من اقتنع من الحكام الايطاليين بهذه الفكرة الملك شارل البرت الذي تعهد بمحاربة النمسا.

إثر اندلاع أعمال العنف في فيينا وسقوط مترنيخ اعتقد الوطنيون في البندقية ولمبارديا وهما الولايتان اللتان كانتا تحكمان مباشرة من قبل النمسويين، ان ساعة التحرير قد دقت، فتألفت في كل منهما حكومة وطنية أعلنت الإنفصال عن الامبراطورية وطردت جيوش الإحتلال من البلاد. ولما كانت الولايتان تدركان أن النمسا لن توافق على هذا التصرف لأن في نجاحه انهيار النفوذ النمسوي في ايطاليا بصورة نهائية وشاملة، فقد طلبتا العون من شارل ألبيرت ملك البيامون. بالطبع كان هذا الرجل يدرك أنه لا يستطيع لوحده مجابهة القوى النمساوية التي لا تزال متحصنة في شمال ايطاليا بقيادة القائد البارع رادتسكي[1]، فحصل بضغط من العناصر الإيطالية الوطنية على مساعدات عسكرية بلغت حوالي 30 ألف جندي أتته من البابا ومن توسكانة ونابولي. ومع أنه تجمع لديه حوالى 85 ألف جندي إلا أنه كانت تنقصهم الخبرة والتدريب والنظام. أرسل شارل ألبرت جيوشه إلى الشمال وأعلن الحرب على النمسا في 25 آذار (مارس) سنة 1848 تلبية لنداء اخوانه في البندقية ولمبارديا. إلا أن الجيوش النمساوية الحسنة التدريب لم

1 ـ Radetzki.

تلبث أن حققت نصراً كبيراً على الجيوش الإيطالية في معركة كوستوزا[1] في شهر تموز (يوليو) وأرغم الملك شارل ألبرت على قبول هدنة عامة.

إلا أن ملك البيامون اضطر بعد ذلك وتحت ضغط الرأي العام الإيطالي المناهض للنمساويين لانتهاز فرصة انتصارات جزئية أحرزها المجريون على النمسا فخرق الهدنة وعاد للقتال مجدداً في شهر آذار (مارس) سنة 1849. غير أن الجيوش النمسوية تمكنت بعد عشرة أيام فقط من احراز نصر على الايطاليين في معركة نوفار. عندئذ كان لا بد للملك شارل ألبرت من التنازل عن العرش لابنه فيكتور عمانوئيل الثاني الذي وقع معاهدة صلح مع المنتصرين أعادت الوضع في لمارديا والبندقية والشمال الإيطالي إلى ما كانت عليه قبل سنة 1848.

وفي الممتلكات البابوية وقع خلاف بين أتباع مزيني وبين قداسة البابا عقب هزيمة كوستوزا حول العلاقات مع النمسا. فالبابا بحكم منصبه الديني والتزامه برعاية وحدة المسيحيين رفض مخاصمة النمسا لئلا يؤدي ذلك إلى انفصال امبراطورها عن كنيسة روما. هذا الموقف أدى إلى قيام حركات ثورية في البلاد بقيادة الزعيم الوطني مزيني وفرار قداسة البابا. استنجد قداسته بالدول الكاثوليكية: النمسا واسبانيا وفرنسا طالباً منها العون والمساعدة لإسترجاع ممتلكاته. ولما كانت اسبانيا آنذاك في حالة من الضعف تجعلها عاجزة عن القيام بدور ايجابي خارج بلادها وكانت النمسا منشغلة في مشاكلها مع الثوار المجريين فقد بات بإمكان فرنسا وحدها مساعدة البابا. وكان لويس نابوليون يرغب في تقديم ذلك العون لإرضاء الفئات الكاثوليكية الفرنسية المؤيدة لحكمه، متناسياً ما كان له من صلات ود وتأييد مع الإيطاليين الوطنيين والفترة الطويلة التي عاشها بينهم مناضلاً في صفوفهم لذا جهزت فرنسا جيشاً أرسلته إلى ايطاليا فاحتل مدينة روما في حزيران (يونيو) سنة 1849 وأعاد البابا إلى عرشه بعد طرد الجمهوريين.

---

1 ـ Custozza.

كان من نتائج هزيمتي كوستوزا ونوفار وتدخل الفرنسيين إصابة الوطنيين الايطاليين بخيبة أمل مريرة وتراجعت مبادىء الحرية في كل مكان وانهارت تحت وطأة بقايا الرجعية مؤيدة من المحتلين النمسويين كل المؤسسات الدستورية والحرة التي ظهرت خلال سنتي 1848 و 1849 في شبه الجزيرة الايطالية. وعند انتهاء المد الثوري لم يبق في البلاد من آثاره سوى دستور واحد في البيامون أصر الملك فيكتور عمانوئيل الثاني على إبقائه رغم الكثير من الضغوط التي تعرض لها مما جعل أنظار الوطنيين المفجوعين في آمالهم تتطلع إليه برجاء وتفاؤل.

الثورات في ألمانيا

في سنة 1847 واجهت فريدريك غليوم الرابع ملك بروسيا مطالب ملحة من قبل رعاياه بتحقيق ما وعد به في السابق من اصلاحات دستورية. ذلك أنه حين ارتقائه العرش سنة 1840 كان من القائلين بالمبادىء الحرة المؤمنين بالديموقراطية والحكم الدستوري. إلا أنه لم يحقق بعد ذلك شيئاً مما كان ينادي به أو من الوعود الكثيرة التي أغدقها في مناسبة وفي غير مناسبة. بل أكثر من ذلك كان يتعمد بوسائل ملتوية احباط العديد من المشاريع الإصلاحية التي كانت تطرح للبحث والإقرار في البلاد. وقد اضطر تحت الضغط المتزايد للرأي العام البروسي لدعوة أول برلمان (ديات) لبروسيا في عهده في شهر فبراير سنة 1847. ولما حاول البرلمان الجديد أن يأخذ لنفسه سلطات فعلية في مجالات اشتراع القوانين ومراقبة مالية الدولة بادر إلى حله في شهر حزيران (يونيو).

ومع قيام ثورة شباط (فبراير) في فرنسا ووصول أخبارها إلى الألمان حدث تحرك عام في الأوساط الوطنية والشعبية فقامت مظاهرات قوية في باد والورتمبرغ وهس وناساو أجبرت الحكام فيها على اطلاق الحريات العامة، وتشكيل حكومات برلمانية ذات اتجاهات متحررة. وفي الأرياف تحرك الفلاحون وأخذوا يظهرون التمرد على أسيادهم فيهاجمون القصور والقلاع ويتلفون الوثائق والعهود الإقطاعية. كما حدثت تحركات وأعمال تمرد في أوساط العمال في المدن والمناطق الصناعية من ألمانيا .

هذه التطورات ألقت الرعب في قلب فريدريك غليوم الرابع فأعلن في محاولة لتطويق الأحداث واستباقها، في 18 آذار (مارس) دعوة المجلس النيابي للاجتماع. إلا أن ذلك جاء متأخراً فلم يمنع ظهور الفتنة وقيام الاصطدام المسلح بين الجيش البروسي حصن العسكرية الألمانية ودرع ملكية بروسيا، وبين الفئات الشعبية. فسالت الدماء غزيرة وانتصبت المتاريس وعمت مدينة برلين الحرب الأهلية. وفي اليوم التالي استجاب الملك لمطالب الثورة فنفي شقيقه غليوم زعيم الفئات اليمنية المتطرفة والمسؤول عن أعمال القمع وإسالة الدماء وأخرج الجنود من العاصمة ووعد بقيام برلمان جديد ينتخب بالاقتراع العام وتعهد بقبول الوحدة الألمانية. ثم أسلم بعد ذلك زمام الحكم والوزارة إلى فئة الأحرار البورجوازيين.

وقد أظهرت أعمال العنف والثورة في كان مكان أن المطالبة بالحرية والديموقراطية كانت ترافقها أو تتبعها دوماً الدعوة لوحدة الألمان ولقيام دولة ألمانيا الكبرى موحدة، حرة، مستقلة. فبالنسبة لكل العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين والبورجوازيين ودعاة الحرية والديموقراطية كانت الوحدة هدفاً مشتركاً يجب النضال من أجله. فالنضال من أجل الوحدة صار قاسماً مشتركاً للمطالبة بالحرية وللمطالبة بالدستور وبالديوقراطية وللمطالبة بالتخلص من هيمنة النمسا على شؤون العالم الجرماني.

برلمان فرانكفورت:

وانطلاقاً من الرغبة العامة بقيام الوحدة دعا فريق من الأحرار في مدينة هيدلبرغ إلى عقد مؤتمر عام في مدينة فرانكفورت يكون بمثابة برلمان تحضيري يحضره مندوبون عن جميع المجالس التمثيلية الألمانية. وكانت أولى أعمال هذا البرلمان التحضيري أن وضع نظاماً جديداً يقوم على مبدأ الإقتراع العام لجميع الألمان لإنتخاب برلمان تأسيسي يقوم بوضع دستور ألمانيا الكبرى الموحدة.

وبالفعل عقدت الجمعية الوطنية في 18 أيار (مايو) أول اجتماعاتها في كنيسة القديس بولس بمدينة فرانكفورت.

لقد أظهر نواب الجمعية الوطنية الذين كانوا كلهم يمثلون فئة المثقفين من الطبقة الوسطى درجة كبيرة من الإعتدال والتروي. فرغم خلافاتهم العقائدية ومناقشاتهم الحارة كانت مقرراتهم تتسم دوماً بالاعتدال. لقد ابتعدوا إلى حد كبير عن الأفكار الثورية والجمهورية المتطرفة ودعوا إلى تحقيق وحدة ألمانيا بالتعاون مع الأمراء والحكام الألمان لأن ذلك يحفظ وحدة ألمانيا ويحول دون إهراق الدماء. وقد نجحت الجمعية في البداية نجاحاً كبيراً في عملها مما جعل آمال الألمان بقيام وحدة قريبة تقوى وترتفع بالرغم مما كانت تجابه به الجمعية من معارضة من فئات اليمين المحافظ واليسار المتطرف.

ولما كان تحقيق الوحدة بصورة عملية يحتاج إلى دولة كبيرة وجيش فعال فقد ارتأى المؤتمرون أن يعرضوا هذه المهمة على فريدريك غليوم الرابع وبالفعل اتخذوا في 28 آذار (مارس) سنة 1849 قرراً بعرض تاج لدولة الألمانية الموحدة على الملك البروسي. إلا أن هذا الأخير فجع أحرار ألمانيا في أعز أمانيهم إذ رفض بعد خمسة أيام التاج المعروض عليه لأن غطرسته ورجعيته أبتا عليه أن يتجاوب مع رغبة شعبية عامة وأصر على أنه لا يقبل عرشاً لا يقدمه إليه الأمراء والحكام الألمان ولا يوافق على دستور لم يصدر عن حكوماتهم. وبذلك فشلت محاولة الوحدة عن طريق برلمان فرانكفورت.

والواقع أن ملك بروسيا كان قد كشف عن وجهه الحقيقي قبل ذلك بكثير. ذلك أنه لم يكن على الإطلاق صادقاً فيما وعد به مواطنيه في شهر مارس آذار من سنة 1848 وإنما أراد اكتساب الوقت بانتظار فرصة ملائمة. ولما قامت عملية قمع الثورة في فيينا في نوفمبر تشجع وصرف برلمان برلين وأبعد الأحرار من وزرائه وعلق الدستور وانتهج سياسة مغرقة في الرجعية. وبذا تكون خطواته تجاه

مؤتمر فرانكفورت منسجمة إلى حد كبير مع خطه الرجعي وسياسته المستبدة.

نتيجة لقرار ملك بروسيا تأزم الموقف، وانهارت آمال الأحرار والوطنيين، وتفرق أكثر أعضاء البرلمان دون ضجة. إلا أن فئة من أعضائه المتطرفين رفضت التفرق فتدخل الجيش البروسي وشتت شملها بالقوة، وبذا قضى فريدريك غليوم الرابع على تلك الآمال التي أثارها عند الألمان مؤتمر فرانكفورت إذ رأوا فيه الطريق الصحيح نحو إيجاد أمة ألمانية موحدة. ثم تكفل الجيش البروسي بعد ذلك بالقضاء على كل حركات التمرد والعصيان التي قامت هنا وهناك في ألمانيا كنتيجة لفشل المؤتمر.

الباب الرابع

المسألة الشرقية وحرب القرم

المسألة الشرقية وحرب القرم

لم تكن هناك مسألة شرقية طالما كانت الامبراطورية العثمانية في مرحلة التوسع والفتح وفي وضع يجعلها قادرة على حماية أراضيها ومكتسباتها. وقد برزت المسألة الشرقية مع بداية انحسار المد التوسعي العثماني عن أوروبا ومع اتجاه العثمانيين المتزايد نحو فقدانهم تفوقهم العسكري بالنسبة لدول أوروبا وخصوصاً بالنسبة لجيرانهم الروس والنمساويين. وفي خلال القرن التاسع عشر طرحت المسألة على بساط السياسة الأوروبية بشكل جدي في أكثر من مناسبة. ويمكننا أن نعتبر حرب القرم التي وقعت سنة 1854 والتي وضعت حداً لفترة السلم الأوروبي الطويلة التي أعقبت مؤتمر فيينا احدى مراحل هذه المسألة الهامة. فقد وقعت هذه الحرب بين روسيا من جهة وكل من تركيا وانكلترا وفرنسا وسردينيا من جهة ثانية.

العلاقات الروسية التركية

والواقع أن تحديد أسباب هذه الحرب بشكل واضح ليس من الأمور السهلة إذ لا يمكن فصلها عن المسألة الشرقية، أو عن وجود الامبراطورية العثمانية كقوة سياسية في جنوب شرق أوروبا تنازعها السيادة على أراضيها دول قوية مجاورة كروسيا والنمسا، منذ أمد طويل. فالسبب الظاهر لهذه الحرب هو النزاع على السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين. إلا أن قضية معنوية كهذه لا يمكن أن

تشكل بحد ذاتها سبباً أساسياً يقود بالدول الكبرى إلى اتون حرب أوروبية عامة. ولهذا فإنه لا بد من البحث عن الأسباب العميقة والحقيقية في تطور العلاقات العثمانية الروسية.

فالقيصر نقولا الأول الذي تسلم عرش روسيا سنة 1825 أصبح يعتبر نفسه بعد زوال مترنيخ ونظامه وانهيار التحالف المقدس المسؤول الأول عن المحافظة على الأوضاع الراهنة في أوروبا وعن حماية الأنظمة التقليدية فيها. أما في الشرق فسياسته كانت العمل على خلق البلبلة والفوضى في الامبراطورية العثمانية والتدخل متى أمكنه ذلك لتقويض أركانها كخطوة في سبيل تحقيق سياسة روسيا الأساسية والدائمة الهادفة إلى السيطرة على المضائق ليكون لها بذلك منفذ على البحر الأبيض المتوسط. وفي سنة 1853 اعتقد القيصر الروسي أن بإمكانه أن يطرح قضية إنهاء المسألة الشرقية بشكل جذري فعرض على السفير الانكليزي في روسيا مشروعاً لتقسيم الامبراطورية العثمانية: فتأخذ الروسيا مضيق البوسفور وتحتل الأستانة بصورة مؤقتة اما الولايات العثمانية في أوروبا فتتحد في دولة مستقلة. ومقابل موافقة انكلترا على هذه الترتيبات تأخذ مصر ورودس وقبرص. وكان من الطبيعي أن ترفض انكلترا هذا العرض ذلك أنه لا يتفق مع سياستها التقليدية القاضية بالمحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية والحؤول دون وصول الروس إلى البحر الأبيض المتوسط حيث للانكليز مصالح كثيرة. ثم إن انكلترا لم تكن تفكر بأن تحدث في أوروبا تغييرات عميقة إلى هذا الحد مما يؤدي إلى تعكير السلم الأوروبي واختلال توازن القوى في القارة.

مسألة الأماكن المقدسة:

كان للفرنسيين منذ عصور قديمة وربما من أيام شارلمان امتيازات تتعلق بسلامة الحجاج إلى الأماكن المقدسة وبحق حماية الأقليات الكاثوليكية في الشرق.

وقد درج العثمانيون منذ أن أصبحت البلاد العربية تحت سلطانهم على الاعتراف للفرنسيين بهذه الامتيازات. ومع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر أخذت روسيا تبرز على مسرح السياسة الأوروبية كدولة كبرى ذات قوة متزايدة. ولما كانت الروسيا تعتبر نفسها أكبر دولة أرثوذكسية في العالم فقد أخذت تتدخل في شؤون الامبراطورية العثمانية بحجة حماية مصالح الأرثوذكس فيها. ثم أخذت تطالب بأن يعطى هؤلاء مكان الصدارة في الأماكن المقدسة نظراً لتفوقهم العددي على الكاثوليك في الامبراطورية. ومع أحداث الثورة الفرنسية وما رافقها من إهمال فرنسا للقضايا الدينية وتزايد قوة روسيا فقد ازداد نفوذ الرهبان الأرثوذكس في فلسطين وخصوصاً في القدس وتراجعت مكانة الرهبان الكاثوليك. وقد بقي الوضع على هذه الصورة حتى سنة 1852 حين أخذ نابوليون الثالث يظهر ميلا نحو الاهتمام بالأمور الدينية في محاولة منه لإرضاء الحزب الكاثوليكي القوي والذي كان يستند عليه في حكمه. ولذا فقد وجه إلى السلطان العثماني مذكرة صيغت بلهجة فيها الكثير من الصداقة إنما لا ينقصها الحزم طالب فيها باستعادة الامتيازات الفرنسية القديمة في الأماكن المقدسة. وقد وافق السلطان العثماني بعد مماطلة وتردد على المطالب الفرنسية فأعطيت للرهبان الكاثوليك اللاتين حقوقهم القديمة وتسلموا ثلاثة مفاتيح لكنيسة بيت لحم. هذا التصرف الذي جعل السيطرة الفعلية في بيت لحم للاتين أساء إلى حد كبير إلى القيصر الروسي الذي كان يهمه دائماً أن يبقى مهابا ومرهوب الجانب من قبل الأتراك.

ثم إن القيصر الروسي كانت له مآخذ على سياسة فرنسا آنذاك فكان يعتقد أن تزايد نفوذ فرنسا في الامبراطورية العثمانية وفي أوروبا سيعتبر بمثابة دعم وتأييد للنزعات الثورية والتحررية في كل من ألمانيا وايطاليا.

مهمة منتشيكوف Mentchiloff[1]

أمام رفض انكلترا للعروض الروسية بشأن تقسيم الامبراطورية العثمانية رأى القيصر أن يتصل بالأتراك مباشرة مستغلاً قضية الأماكن المقدسة فأوفد في أواخر شهر شباط سنة 1853 الأمير منتشيكوف بمهمة خاصة إلى الأستانة تهدف إلى الوصول إلى معاهدة بين الدولتين تكفل لروسيا موقفاً متفوقاً في تركيا يعطيها مبرراً قانونياً للتدخل في شؤونها الداخلية.

وقد عرض المندوب الروسي على السلطات مشروع معاهدة من ثلاث نقاط:

1 ـ سحب جميع الامتيازات الممنوحة للرهبان الكاثوليك في فلسطين واعطائها لرهبان أرثوذكس.

2 ـ الاعتراف لروسيا بحق حماية الرعايا الأرثوذكس في الامبراطورية العثمانية.

3 ـ عقد تحالف دفاعي مع روسيا.

ولما عرض السلطان العثماني هذه المقترحات على بعض السفراء الأجانب وخصوصاً السفير الانكليزي (اللورد ستراتفورد) أشار عليه هذا الأخير أن يقبل البند الأول ويرفض البندين الآخرين. فالانكليز كانوا يريدون المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية بأي ثمن، وإعطاء الروس حق حماية الرعايا الأرثوذكس يعتبر أمراً خطيراً للغاية باعتبار أن هؤلاء ليسوا كالكاثوليك أقلية ضئيلة العدد وإنما تعدادهم إثنا عشر مليوناً وفي بعض المناطق العثمانية كانوا يشكلون غالبية السكان. ثم نظراً لتلاصق البلدين وللمطامع الروسية المعروفة في تركيا كان مثل هذا الطلب يعتبر خطيراً للغاية.

في أيار سنة 1853 وبعد أن تحقق المندوب الروسي من فشل مهمته عاد مع رجال السفارة الروسية في استانبول إلى روسيا.

---

1 ـ Mentchikoff.

احتلال المقاطعتين الدانوبيتين:

على أثر رفض المطالب الروسية ووصول الإسطوليين الإنكليزي والفرنسي إلى مياه المضائق التركية أمر القيصر الروسي جيوشه بأن تجتاح الولايتين الدانوبيتين الإفلاق والبغدان (رومانيا الحالية). وكانت الولايتان تتبعان السلطان العثماني اسميا وقد أعلن القيصر الروسي أنه لا يريد أن يفهم عمله هذا على أنه إعلان للحرب وإنما يهدف منه إلى احتلال المقاطعتين كتدبير وقائي لكي لا تهاجم روسيا على حين غرة. أعقب هذا التدبير نشاط ديبلوماسي كبير في أوروبا الغربية للحيلولة دون تحول هذا النزاع إلى حرب أوروبية وحصره في إطار العلاقات بين روسيا وتركيا. إلا أن تأييد انكلترا القوي للعثمانيين جعل السلطان يتصلب في موقفه ويرفض كل تساهل في قضية حماية الأرثوذكس. وأخيراً احتج السلطان العثماني على احتلال الجيوش الروسية لجزء من أراضيه وأنذر القيصر بضرورة الجلاء عنها. أجاب الروس على هذا الإنذار بإعلانهم الحرب على تركيا في 23 تشرين أول سنة 1853. ونتيجة لخوف الإنكليز والفرنسيين من اجتياح الجيوش الروسية للأراضي العثمانية فقد تقدم إسطولاهما نحو البحر الأسود في محاولة لتهديد الروس وكبح جماحهم وأعلن البلدان أن أساطيلهما لن تنسحب كما طلبت روسيا إلا إذا انسحبت هذه الأخيرة من الإمارتين الدانوبيتين. وفي/ 28/ آذار سنة 1854 أعلنت الدولتان الحرب على روسيا بعد أن دمرت هذه الأخيرة أسطولاً تركياً في البحر الأسود مما اعتبر بمثابة عمل عدائي تجاه الدولتين.

موقف أوروبا من النزاع:

لم يكن لأوروبا موقف موحد تجاه هذا النزاع بل أن موقف كل من دولها

مـن هـذا الموضـوع قـد كشـف عمـق الخلافـات فيـما بينهـا وكذلـك اختـلاف المصالـح. وسـنعرض هنـا بإيجـاز موقـف كل مـن هـذه الـدول والأسـباب التـي دعتهـا لإتخـاذه:

1 ـ فرنسا: كان نابوليون يشعر أنه طرف رئيسي في هذا النزاع طالما أن سببه ولو ظاهرياً السيطرة على الأماكن المقدسة باعتبار أنه يعتمد في حكمه على تأييد الحزب الكاثوليكي الفرنسي. ثم إنه لا يستطيع أن ينسى أنه سليل عائلة بونابرت وهو ملزم بالتالي باروا ظمأ الفرنسيين للأمجاد والانتصارات بعد أن حرموا منها أمداً طويلاً، وفوق ذلك فهو يرى في هذا النزاع وسيلة لإخراج فرنسا من العزلة التي فرضتها إتفاقيات مؤتمر فيينا كخطوة في طريق القضاء على كل هذه الإتفاقيات التي ابعدت فرنسا عما تعتبره حدودها الطبيعية. ولذا فقد كانت هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين وسيلة لإستعادة نفوذهم القديم.

2 ـ إنكلترا: لها موقف معروف تتمسك به منذ أن برزت روسيا كقوة كبرى مناوئة لجارتها تركيا ومزاحمة لإنكلترا في مناطق نفوذها: البحر المتوسط، الهند وفارس؛ هو المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية ومنع روسيا من الوصول إلى المتوسط.

3 ـ بروسيا: لم يكن لبروسيا مصالح مباشرة في الامبراطورية العثمانية أو البلقان، وبالتالي لم تكن مضطرة لأن تتخذ موقفاً صريحاً من هذا النزاع. كان البروسيون على كل حال منقسمين على أنفسهم حيال هذه القضية. فالأوساط المحافظة، وعلى رأسها الملك، كانت ترى ضرورة إتخاذ موقف ملائم لمصالح النمسا باعتبارها كبرى الدول الألمانية. وكان هناك موقف آخر يقضي بأن تقف بروسيا موقفاً مناوئاً للنمسا يسمح لبروسيا في المستقبل أن تتبوأ مركز الصدارة بين الدول الألمانية وكان ينادي بهذا الرأي بسمارك، وفئة المثقفين والعاملين من أجل القضية القومية ومن أجل إنشاء ألمانيا موحدة بزعامة بروسيا. وكان هؤلاء يرون في النمسا العائق الأساسي دون تحقيق أهدافهم. إلا أن بروسيا رغم كل ذلك

التزمت الحياد نزولاً عند رغبة ملكها فريدريك الرابع.

4 ـ النمسا: كانت النمسا تشعر بأنها مُدينة للحكومة الروسية وبصورة خاصة لشخص القيصر بالمحافظة على سلامتها باعتبار أنه أمدها سنة 1849 بجيش يقدر بماية وخمسين ألف جندي ساعدها في القضاء على الثورة المجرية وبالتالي في الإبقاء على سلامة أراضيها. إلا أنها من جهة أخرى لم تكن ميالة للقبول بازدياد النفوذ الروسي في البلقان حيث لها مصالح كثيرة. كما أنها لم تكن راضية إطلاقاً عن احتلال الروس للمقاطعتين الدانوبيتين الملاصقتين لأراضيها. ولعل أكثر ما كانت تخشاه النمسا هو انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها مع ما في ذلك من انتصار لمبدأ القوميات وهذا أكثر ما كانت تخشاه، فإذا زالت الإمبراطورية العثمانية عن مسرح السياسة الأوروبية أصبحت هي رجل أوروبا المريض. وقد أدركت كل من فرنسا وانكلترا مكامن الضعف في السياسة النمساوية وأخذتا تستغلانه وتستدرجان النمسا تدريجياً نحو الإنحياز إلى صفهما رغم أنها كانت قد أعلنت منذ بدأ النزاع حيادها التام وذلك بعد أن فشلت محاولتها لعقد مؤتمر في فيينا يجد حلاً سلمياً للمشكلة ويحول دون اتساع النزاع.

العمليات الحربية:

وكان على الحلفاء بعد إعلان الحرب التدخل عسكرياً فأنزلت جيوش فرنسية إنكليزية بالقرب من مدينة فارنا[1] في بلغاريا الحالية وذلك لمساعدة مدينة سيليستريا[2] الواقعة على الدانوب إذ كان الروس قد حاصروها مدة طويلة نظراً لأهميتها الإستراتيجية، غير أن حاميتها العثمانية وخصوصاً الجنود المصريين الذين كان السلطان قد أحضرهم قبل بدء المعارك قد إستبسلت في الدفاع عن

1 ـ Varna.

2 ـ Silistria.

المدينة. وأمام إستطالة الحصار وانتشار كوليرا في صفوف الجيوش الروسية وقبل وصول الجيوش الحليفة فك الروس حصارهم وأخذوا في التراجع دون مقاومة. عقب هذه الهزيمة الجزئية وجهت النمسا طلباً للقيصر الروسي بأن يسحب جيوشه من المقاطعتين. لما رأى القيصر أن النمسا مهتمة بهذا الإنسحاب وأنها تجري محادثات في فيينا مع الإنكليز والفرنسيين وأنها قد تحارب إذا رفض طلبها فقد أمر بسحب جيوشه من مقاطعتي الإفلاق والبغدان في شهر آب سنة 1854 فأرسلت الحكومة النمساوية في الحال جيشاً لإحتلالهما ريثما يتم اتفاق بشأنهما في مؤتمر للصلح. في أيلول تحول القتال إلى شبه جزيرة القرم في البحر الأسود فنزلت القوات الحليفة شمال مدينة سيبا ستوبول حيث كانت تتحصن القوات الروسية. ولعل أبرز ما يميز المعارك التي جرت في هذه المنطقة هو البطء الشديد. فالحلفاء تباطأوا في سيرهم نحو المرفأ المذكور مما أعطى الروس الفرصة لإنشاء تحصينات قوية ساعدتهم على مقاومة الحلفاء حوالى سنة كاملة. ولعل التفسير الوحيد لتباطؤ الحلفاء هو أنهم كانوا يفضلون الحل الديبلوماسي ويسعون بجهد للوصول إليه كما أنهم من ناحية أخرى لم يكونوا يعتقدون بأن القتال قد يؤدي لنتائج حاسمة وسريعة نظراً لإتساع أراضي روسيا. وقد جرت في هذه الفترة عدة معارك ضارية أهمها معركة ألما[1] في أيلول سنة 1854 التي فتحت للحلفاء الطريق إلى مرفأ سيبا ستوبول حيث دارت معارك كثيرة في شهري تشرين أول وتشرين ثاني سنة 1854 دون نتيجة حاسمة رغم تفوق الحلفاء. وفي أيلول سنة 1855 سقطت سيبا ستوبول بعد معارك عنيفة. إلا أن الروس عوضوا عن خسارتهم هذه باحتلالهم مدينة قارص في أرمينيا وانتصارهم على الجيوش العثمانية هناك في كانون أول سنة 1855.

1 ـ Alma.

دخول سردينيا الحرب:

أمام تمسك النمسا بحيادها وترددها في خوض الحرب كان لا بد للحلفاء من البحث عن حليف في أوروبا يساعدهم عسكرياً فاتجهت أنظار فرنسا نحو سردينيا التي كان لديها جيش حسن التدريب على صغره. وقد أظهرت هذه الدولة الإيطالية إستعداداً للمشاركة أبداه رئيس وزرائها كافور. ذلك أن كافور كان يعمل لتحقيق الوحدة الإيطالية وكان يدرك أن هذه الوحدة بحاجة لدولة أو لدول كبرى تساعد في القضاء على مقاومة النمسا لها. وقد وجد في إشتراك بلاده في الحرب مناسبة لكسب عطف وتأييد إنكلترا وفرنسا لقضية بلاده، فاقترح أن يرسل عشرين ألف جندي للجبهة مقابل تعهد الحلفاء بتأييد قضية إيطاليا. إلا أن الإنكليز والفرنسيين رفضوا هذا العرض لعدم إغضاب النمسا.

وأخيراً وأمام إصرار سردينيا على أن تدخل الحرب كدولة حليفة لا كدولة تابعة وأمام تقاعس النمسا عن دخول الحرب عقد الحلفاء معاهدة عسكرية مع سردينيا في كانون ثاني سنة 1855 وأرسلت جيوشها إلى الجبهة إنما دون أن يتعهد الحلفاء بالتزامات صريحة بتأييد قضية الوحدة الإيطالية وذلك مراعاة لجانب النسما التي كان الحلفاء لا يزالون يسعون لجرها إلى الحرب نظراً لحاجتهم الماسة لجيشها القوي. إلا أن تحالف كافور مع الدول الكبرى وقبول سردينيا كدولة حليفة على قدم المساواة يعتبر انتصاراً كبيراً لقضية الوحدة الايطالية. وقد ساهم الجنود الإيطاليون في معركة تشرنايا التي سبقت نهاية الحرب وأثبتوا مقدرة وكفاءة.

الوساطة النمساوية:

ذكرنا أن النمسا كانت قد طلبت من القيصر الروسي عقب الهزائم الروسية

الأولى أن يسحب قواته من المقاطعتين الدانوبيتين كما عرضت وساطتها بين الفريقين وذلك بعد أن توصلت إلى اتفاق مع الحلفاء حول شروط الوساطة التي لا بد من التوصل إليها كحل للنزاع وقد أبلغت نصوص هذا الاتفاق لروسيا في حينه أما هذه الشروط فهي:

1 ـ وضع نظام جديد للمقاطعتين الدانوبيتين بضمانة أوروبية مشتركة

2 ـ حرية الملاحة في الدانوب

3 ـ إعادة النظر في معاهدة المضائق الموقعة سنة 1841

4 ـ تنازل روسيا عن مطلبها في حماية نصارى الإمبراطورية العثمانية.

ولما كانت هذه الشروط وخصوصاً البندان الأولان موافقة للنمسا وأمام شعور القيصر الروسي بأن النمسا تنزلق تدريجياً نحو محاربته فقد أعلن في شهر تشرين ثاني سنة 1854 قبوله بهذه المبادىء كأساس لمفاوضات بينه وبين الحلفاء غير أن هؤلاء رفضوا ذلك وأصروا على أن يقبل بها دون قيد أو شرط كأمر ضروري لوقف الحرب.

ولما رفض ذلك عادت الدولتان لتطلبان من النمسا دخول الحرب إلى جانبهما ولكنها ترددت واشترطت أن تدخل معها جميع الدول الألمانية وهذا أمر مستحيل وبذلك بقيت خارج الحرب رغم الضغط المستمر من قبل الحلفاء عليها.

انتهاء الحرب ومعاهدة باريس:

بعد سقوط مدينة سيبا ستوبول بفترة وجيزة توفي القيصر الروسي نقولا الأول وخلفه اسكندر الثاني (2 آذار سنة 1855) وكان هذا مسالماً وأكثر اهتماماً بشؤون روسيا الداخلية منه بالتوسع أو التدخل في الشؤون الأوروبية. ولما شعر بأن متابعة الحرب قد باتت صعبة نتيجة للأزمة المالية التي تعانيها البلاد ولخسارته للأسطول الروسي ولهزائم الجيش في الحرب فقد أخذ يجنح نحو السلم.

وأمام شعور النمساويين بأن نهاية الحرب باتت وشيكة وخوفاً من ميل الفرنسيين نحو مساعدة سردينيا في قضية الوحدة الإيطالية قرروا أن يخوضوا الحرب ضد روسيا.

وفي أوائل سنة 1856 أرسلت النمسا إنذاراً إلى روسيا تطلب فيه منها أن تقبل بالمبادىء الأربعة دون قيد أو شرط وإلا أعلنت عليها الحرب. في 16 كانون الثاني سنة 1856 أجابت روسيا بالقبول ولم تعد هناك ضرورة لدخول الحرب فوجهت الدعوة إلى مؤتمر سلام عقد في مدينة باريس وانتهى بمعاهدة الصلح المعروفة باسم «معاهدة باريس» والتي وقعت في 30 آذار سنة 1856 وتنص شروطها على ما يلي:

1 ـ يعترف السلطان بالمساواة التامة بين رعاياه على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ويفهم من هذا أن من حقه وحده الإهتمام بشؤون رعاياه المسيحيين ولا يحق لدولة أجنبية التدخل في شؤونهم.

2 ـ تعترف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضائق ويحظر على روسيا بناء أسطول حربي وإنشاء معامل حربية ـ وأسلحة وحصون وبذا يصبح البحر الأسود محايداً.

3 ـ إعلان حرية الملاح في نهر الدانوب وتأليف لجنة دولية للإشراف عليها.

4 ـ تتمتع الولايتان الدانوبيتان باستقلال ذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية.

نتائج حرب القرم:

لعل أبرز النتائج التي إنبثقت عن هذه الحرب هي أنها حطمت ذلك التحالف الذي كان قائماً بين كل من روسيا والنمسا والذي كان بمثابة الضمان للأنظمة الرجعية في أوروبا. وبذلك أمكن للشعوب التواقة للتحرر والإستقلال أن تحقق أهدافها وهذا ما حدث للامتين الإيطالية والألمانية اللتين قابلتا في أوروبا أوضاعا

أكثر ملاءمة لتحقيق وحدتهما بعد سنة 1860.

كما أن روسيا باتت بعد ذلك ولمدة خمسة عشر عاما أكثر إهتماماً بشؤونها الداخلية وأهملت شؤون القارة الأوروبية إلى حد ما.

ثم إن الأنباء التي كان المراسلون الحربيون ينقلونها من الجبهة في القرم عن البؤس والعذاب الذين تعرض لهما الجنود بسبب الأمراض التي أصابتهم كالتيفوس والكوليرا وذات الرئة أثارت الرأي العام الأوروبي خصوصاً بعد أن ثبت أن أربعة أخماس الوفيات وكان عددها كبيراً جداً عند جميع الفرقاء، نتجت عن الأمراض وبسبب سوء الخدمات الطيبة وعدم كفايتها. ولعل هذا ساعد فيما بعد في ظهور منظمة الصليب الأحمر التي تثبتت دعائمها في اتفاقية جنيف سنة 1864.

ثم إن البيان الذي صدر عن مؤتمر باريس سنة 1856 قد وضع الأسس والقواعد الدولية للحصار البحري وشروط حماية حقوق المحايدين كما نص على تحريم القرصنة البحرية وضرورة محاربتها.

الباب الخامس

الوحدة الإيطالية

الوحدة الإيطالية

في سنة 1858 وعشية إنطلاقة الإيطاليين الكبرى في طريق تحقيق آمالهم في الحرية والوحدة كانت بلادهم لا تزال مقطعة الأوصال تتجاذب الدول الكبرى حكامها وأمراءها وتجعل منها مسرحاً لخلافاتها وهدفاً لمصالحها المختلفة والمتعارضة في غالب الأحيان. في ذلك الوقت كانت خريطة شبه الجزيرة الإيطالية السياسية لا تزال كما رسمها منذ حوالى ثلث القرن الساسة الأوروبيون في مؤتمر فيينا.

ففي الشمال تقوم مملكة صغيرة فقيرة تسمى تارة مملكة سردينيا وطوراً مملكة البيامون وتضم بلاد البيامون الفقيرة المجدبة الواقعة عند سفوح جبال الألب، وجزيرة سردينيا القاحلة المغرقة في التخلف وأراضي السافوا والسافوا العليا ونيس، وأراضي جنوى. وكان يحكم هذه المملكة فيكتور عمانوئيل الثاني من آل سافواي، من عاصمته مدينة تورينو.

وفي الشمال الشرقي من البلاد كانت اللومبارديا والبندقية الغنيتان بثرواتهما وموقعهما الجغرافي وتاريخهما الحافل بالأمجاد والإنجازات الحضارية، لا تزالان رغم تكرار تمردهما ترسفان في أغلال الذل والإحتلال وتحكمان حكماً مباشراً من قبل حكومة فيينا.

أما في الوسط فتقوم دولة قداسة البابا ترعاها عواطف المتدينين من الكاثوليك في كل مكان وتحميها الجيوش الفرنسية بحرابها وبنفوذ باريس القوي. وحول الدولة البابوية كانت الدويلات الصغيرة التي أقامها مؤتمر فيينا لا تزال حية

في ظـل أمـراء وحـكام يشـايعون النمسـا ويؤيدونهـا وينفـذون سياسـتها الراميـة إلى قمـع كل حركـة حـرة والقضـاء عـلى كل رغبـة في الإسـتقلال والوحـدة. وأبـرز هـذه الدويـلات دوقيـات بـارم ومودينـا وتوسـكانة.

وفي الجنوب تقوم مملكة الصقليتين التي تضم القسم الجنوبي من شبه الجزيرة الإيطالية وجزيرة صقلية. ويحكم هذه الدولة ملك من آل بوربون يقيم في عاصمته نابولي ويفرض على رعاياه حكماً هو غاية في الرجعية والإستبداد والظلم.

وإلى جانب هذا التمزق كانت هناك موجة من الرجعية والإستبداد والحكم المطلق تطبق بأحكام، منذ فشل ثورات سنة 1848 في إيطاليا وعودة سيطرة النزعات المحافظة في فيينا، على أكثر مناطق شبه الجزيرة.

في وسط هذه الأوضاع السيئة كانت مملكة سردينيا، وهي الدولة الوحيدة التي بقي الحكم فيها يهتدي في مسيرته بهدي دستور على شيء من الديموقراطية تبدو للوطنيين الإيطاليين المضطهدين والمشتتين داخل بلادهم وخارجها كواحة أمل ومبعث رجاء بمستقبل أفضل. كان يعزز هذه الآمال وجود ملك، على عرش تورينو، هو فيكتور عمانوئيل الثاني عرف أكثر من مرة كيف يقف بوجه النمسويين وكيف يحول دون تدخلهم في شؤون بلاده، كما أنه كان قريباً من أفكار الوطنيين ودعاة الوحدة ميالاً لمبادئهم محباً للإصلاح والعمران. ومنذ وقف بوجه النمساويين وحافظ على دستور بلاده أخذ يتقرب منه زعماء وطنيون طالما كانوا يعلنون الرفض ويبدون المعارضة ويرفضون الملكية في إيطاليا. فأكثر أنصار وأشياع مزيني المعروفين بثوريتهم وميلهم للجمهورية التفوا حول عرشه وأعلنوا الولاء والإخلاص له خاصة منذ أن استدعى الزعيم الوطني كافور وسلمه زمام الحكم سنة 1852. وكذلك اجتمع إليه واستمع إلى آرائه الزعيم الثائر الجمهوري غاريبالدي، فأحبه وآمن به زعيماً ومخلصاً وأنكر من أجله الجمهورية التي طالما قال بها.

ولا بد من الملاحظة هنا أنه ربما كانت هناك دوافع تنبع من اعتبارات شخصية تجعل سردينيا مؤهلة للسير في طريق الوحدة. ذلك أن ملكها بحكمته وثقافته الواسعة وبعد نظره كان يشعر أن الوحدة هي قدر محتوم بالنسبة للإيطاليين وأنها آتية لا ريب فيها ولو في مستقبل بعيد وكان يرى من زاوية أخرى أن وضعه كأقوى حكام إيطاليا وسيد أكثر دولها تقدماً وحضارة، على فقرها وبعض تخلفها، يجعله صاحب الحق في القيادة والزعامة متى تحققت الوحدة. هذا العامل الشخصي كان يجعل بقية حكام وأمراء الولايات الإيطالية، يمعنون في السير في الطريق المعاكس، خوفاً من وحدة إذا قامت فإنها ستقضي على مصالحهم وتزيل دولهم وحكوماتهم. ثم أن أكثر هؤلاء كانوا يرون في تحقيق الوحدة قضاء على مصالح النمسا ونفوذها في إيطاليا، وهم ما وضعوا في أماكنهم إلا لكونهم إما عملاء لبلاط النمساوي أو تربطهم به رابطة نسب وقرابة.

أما إذا نظرنا إلى الشعب الإيطالي فإننا نراه ينظر إلى قضية بلاده بمنظار آخر. كانت مشكلته الأولى التي يسعى لحلها هي قضية التحرر من نير الحكم النمساوي المطبق على أراضي الشمال الإيطالي والباسط نفوذه على أجزائها الوسطى. كان الشعب في كل مكان يرى أنه إذا لم يحقق ذلك فإنه لن يتخلص من أولئك الأمراء والحكام العملاء ومن حكمهم المستبد الظالم المتخلف. هذه كانت بصورة عامة نظرة الشعب الإيطالي إلى القضية القومية. أما الوحدة الإيطالية الكاملة فكانت مستعبرة في المستقبل المنظور على الأقل في نظر الإيطاليين لأنهم كانوا يتخوفون من صعوبة تحقيقها نظراً لمعاداة أكثر الدول الكبرى لها. وكل ما كان يريد أفراد الشعب أن يحصلوا عليه بعد التحرير من الحكم الأجنبي هو نوع من الإتحاد الفيدرالي يوحد النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في شبه الجزيرة. فالوحدة في البداية وإن كانت أمل الجميع إلا أنها كانت بالدرجة الأولى مطلب المثقفين والثوريين وعناصر الأحرار أكثر مما كانت مطلباً شعبياً عاماً.

كافور:

إلا أن وصول كافور إلى سدة الحكم في سردينيا سنة 1852 والتأييد العام الذي حصل عليه من الملك ومن مختلف الأوساط الوطنية والثورية قد أوجد معطيات جديدة ووفر إمكانيات غير منتظرة سهلت إلى حد كبير السير في طرق ذات هدفين متلازمين: الوحدة والتحرير. كان هذا الرجل سليل عائلة أرستوقراطية تملك الأراضي الواسعة في منطقة تورينو العاصمة حيث ولد سنة 1810. التحق على عادة أبناء العائلات الكبيرة في مطلع شبابه بالمدارس العسكرية وخدم في جيش بلاده برتبة ضابط. ثم هجر الجيش واهتم لمدة من الزمن بإدارة مزارعه وأراضيه. وكان في أوقات فراغه يكثر من الأسفار. زار فرنسا وتعرف إلى مفكريها وأطلع على مجاري التيارات الثقافية والحضارية فيها، وفي انكلترا تعرف إلى عدد من كبار ساستها ودعاة النظم البرلمانية الديموقراطية فيها من أمثال بت وكاننغ وغرأي فتأثر بهم إلى حد كبير وانطبع بأفكارهم. في كل مراحل حياته هذه ظل متمسكاً بالملكية مؤمناً بقدرتها على حل مشاكل بلاده وبصلاحها لأمته ما بقيت دستورية ديموقراطية. وفي نفس الوقت كان يتصل بالجمعيات السرية الإيطالية على اختلاف ميولها ونزعاتها ويتعاون معها كما أنه شارك في الأحداث الثورية سنة 1848.

حين تسلم مسؤوليات الحكم كان رجلاً ناضجاً عركته الأيام فأكسبته خبرة وتجارب فلم يضع لحظة واحدة بل بادر فوراً إلى تطبيق سياسة بعيدة الأهداف واضحة المرامي. ألم يقل هو ذات يوم من أيام سنة 1831 «إنني إنسان طموح. فقد رأيت نفسي في المنام وزيراً في مملكة إيطاليا»[1] كان عليه إذاً أن يجعل مملكة سردينيا قادرة على أن تصبح تلك المملكة الإيطالية التي رآها في الحلم أيام شبابه.

---

1 ـ Histoire Universelle T X, p. 266.

على صعيد الإصلاح الداخلي قرر إعطاء بلاده جيشاً قوياً حديثاً يستطيع أن يكون أداة لتنفيذ سياستها القومية. كلف الجنرال لامرمورا La Marmora إعادة تنظيم الجيش وتحديث معداته وأساليبه وتدريبه على الحرب الحديثة. وخلال فترة وجيزة بات لسردينيا جيش يبلغ تعداده 90 ألف جندي على درجة حسنة من المقدرة والكفاءة. كما بنى لبلاده أسطولاً حربياً ثم صنع أكثر قطعه في ترسانات حديثة أقامها في مرافىء المملكة. وفي مجال الاقتصاد ساهم إلى حد كبير في قيام وتأسيس شركات صناعية وتجارية ومؤسسات مالية ومصارف هدف منها إدخال بلاده في العصر الصناعي لتلحق بركب الدول المتقدمة في أوروبا وكذلك إعطاءها اقتصاداً مزدهراً يقدر على القيام بمصاريف خزانتها المتزايدة النفقات. واهتم بإقامة شبكة من وسائل المواصلات الحديثة تتلاءم مع حاجات الدولة العصرية التي يريدها هو في زمن السلم كما في زمن الحرب. جعل من جنوى واحداً من أنشط وأحدث مرافىء البحر المتوسط وربط مدن المملكة بشبكة من الطرق الحديدية بلغ طولها 807 كيلومترات سنة 1859 وهو رقم كبير بالنسبة لذلك الزمن وبالنسبة أيضاً لمساحة المملكة الصغيرة.

أما في مجال السياسة الخارجية فكانت مهمة كافور أصعب وأشق. كان يعرف تمام المعرفة ما كانت تؤمن به جماهير الإيطاليين من أن أكثر دول أوروبا لا تريد وحدة الإيطاليين إن لم نقل تعاديها وتحاربها. وكان يعرف أيضاً أن النمسا هي خصم عنيد ليس فقط للوحدة وإنما أيضاً لتحرير إيطاليا من النفوذ الأجنبي. وهذه دولة قوية غنية لا تستطيع سردينيا وحدها أن تقهرها. ولذا كان لا بد للقضاء على معارضتها من الإستعانة بدولة أجنبية كبيرة تساعد الإيطاليين وتتبنى قضيتهم. وليس هذا بالأمر السهل على الإطلاق. فالدول الكبرى وهي وحدها قادرة على مخاصمة النمسا لم تكن في ذلك الوقت تنظر إلى القضية الإيطالية إلا من خلال مصالحها ولم يكن للإعتبارات الإنسانية والديموقراطية كبير شأن في موازين هذه الدول.

النمسا هي الخصم الأول والأكبر لقضية الشعب الإيطالي ولمطالبه في الحرية والجلاء والوحدة. وهي دوماً مستعدة للدفاع عن حدودها ونفوذها ومصالحها في إيطاليا بكل الوسائل بما في ذلك الحرب. والواقع أن القضية القومية في إيطاليا كانت مبعث خوف كبير بالنسبة للنمساويين فإذا انتصر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في إيطاليا وإذا ما تحررت هذه البلاد واتحدت فماذا يمنع الشعوب العديدة المختلفة القوميات في امبراطورية النمسا من أن تنحو هذا المنحى وعند ذلك ماذا يبقى من هذه الإمبراطورية العجوز الهرمة؟ فمبدأ القوميات خطر على سلامة النمسا لا تتساهل قيد أنملة في محاربته. وكان يزيد في تصلب موقفها إدراكها بأنه ليس من مصلحتها أن يكون على حدودها الجنوبية دولة إيطالية موحدة خصوصاً وان هذه الدولة ان لم تكن عدوة للنمسا فإنها لن تكون على الإطلاق في يوم من الأيام صديقة لها بسبب ما يفصل بينهما من تاريخ حافل بالأحقاد والمآسي والحروب.

والروسيا وإن لم تكن لها مصالح مباشرة في إيطاليا فإنها على كل حال شديدة التمسك بمقررات مؤتمر فيينا حريصة على الأوضاع التي أقامها في أوروبا. ومن هنا كانت تلتقي مع وجهة النظر النمساوية. ثم إن الروسيا، وهي الإمبراطورية التي تضم شعوباً كثيرة الإختلاف في لغاتها وأديانها وعناصرها، لا تستطيع إلا أن تكون مناوئة لمبدأ القوميات ولحق الشعوب في تقرير مصيرها. بالتالي فقد كان على كافور أن يسقط الروسيا من حسابه إن لم يكن عليه أن يضعها في صف أعداء قضية بلاده.

وفي إنكلترا، ذكرنا في السابق، أن الرأي العام كان يشايع قضية الإيطاليين ويرغب في تحررهم من النير النمسوي. وكان لقضية إيطاليا دعاة ومناصرون في كل مكان: في الجامعات والصحف في النوادي والأحزاب في الشارع وفي البرلمان. إلا أن كافور ما كان في بداية عهده بالحكم يأمل في الحصول على كبير

عون من الإنكليز لكون هؤلاء لا يملكون جيشاً برياً قوياً وهو الأمر الذي يحتاجه لقهر النمسا. ثم هناك ناحية هامة وهي أن الخط الرئيسي للسياسة الخارجية البريطانية كان يعتبر وجود النمسا كأمة قوية كبيرة ضرورة أساسية للمحافظة على توازن القوى في القارة وهو الشرط اللازم لإستمرار السلام والإستقرار في أوروبا. ولم يحصل تغيير ملموس في السياسة الخارجية البريطانية إلا بعد سنة 1859 حين تسلم رئاسة الوزراء في لندن اللورد بالمرستون ووزارة الخارجية اللورد راسل وهما من أشد أنصار القضية الإيطالية ومن أكثر دعاتها حماساً. ومع هذا فقد استطاعت الملكة فيكتوريا الشديدة التمسك بالنظام العام وبالأوضاع القائمة في أوروبا أن تكبح جماحهما وأن تعرقل مساعيهما إلى حد كبير وبالقدر الذي كانت تسمح به سلطاتها الدستورية.

فرنسا وحدها بدت بالنسبة لكافور واحة أمل يمكنه أن يسعى للحصول على تأييدها وعونها لأسباب عديدة وكثيرة أهمها:

ـ إن فرنسا المهزومة سنة 1814 ما كانت تريد بحال من الأحوال المحافظة على الأوضاع التي أوجدها في أوروبا مؤتمر فيينا والتي لم تكن موافقة لمصالحها القومية. وهي قد تجد في مساعدة سردينيا فرصة ثمينة لتقويض جزء من هذه الأوضاع.

ـ إن فرنسا تعتبر أن أراضي السافوأي والنيس التي تقطنها أغلبية فرنسية هي بموقعها الجغرافي أقرب لأن تكون متممة افرنسا ن أن تكون إيطالية. فإذا تبنت فرنسا قضية مبدأ القوميات في إيطاليا فإن هذا قد يعزز موقفها ويساعدها على المساومة لتطبيق نفس المبدأ في هاتين المنطقتين. ولم تكن قضية المساومة هذه بعيدة عن أفكار كافور وإستعداداته.

ـ إن الإمبراطور نابوليون الثالث الذي عاش، قبل أن يرتقي العرش الإمبراطوري الفرنسي، ردحاً طويلاً من الزمن إلى جانب الإيطاليين وناضل

معهم وشارك في أعمال جمعية الفحامين (الكاربوناري) كان يعطف على القضية الإيطالية ويعتبر نفسه إلى حد كبير ملتزماً بها. وإذا كان قد اضطر أثناء ثورات إيطاليا أن يقف في حزيران (يونيو) سنة 1849 موقفاً معادياً من حركات التحرر الإيطالية فإنه قد فعل ذلك تحت تأثير الضرورات القصوى للسياسة العليا الفرنسية، وبالتالي فإن ذلك لم يغير من عواطفه الحقيقة تجاه أصدقائه الإيطاليين. ووجد كافور أنه لا يزال بإمكانه بقليل من الديبلوماسية الحذرة والقدرة على المناورة إستغلال هذه العاطفة الشخصية لمصلحة بلاده وقضيتها.

إن فرنسا تعاني منذ هزيمة الإمبراطورية فيها من عزلة سياسية وديبلوماسية موحشة وسط الجماعة الدولية في أوروبا. وإذا كانت منذ ذلك الوقت قد تفككت الأحلاف وتغيرت بعض المواقف فإن الدول الكبرى لا تزال تحذر فرنسا وتخاف المفاجآت التي قد يطلع بها الشعب الفرنسي في أية لحظة. وهي اذا كان قد أمكنها أن تحقق تقارباً متزايداً مع انكلترا فإن هذه تبقى على كل حال دولة بحرية وفرنسا بحاجة لحليف ومؤيد في البر الأوروبي. فإذا ساعدت سردينيا في تحقيق أهدافها وأقيمت في إيطاليا بمساعيها ومساعدتها دولة كبيرة قوية فإنها ستكون دون شك الحليف الطبيعي لها والمؤيد لسياستها الأوروبية.

إنطلاقاً من هذه الاعتبارات الدولية ومع المراعاة الكاملة لأوضاع البلاد الداخلية وحاجاتها وضع كافور لبلاده الخطوط العريضة لسياسة خارجية ثابتة واضحة المعالم ظل يحافظ عليها حتى أوائل سنة 1858. ويمكن تلخيصها بما يلي:

ـ أن يكون الهدف الأول والأقرب لتحرير إيطاليا من النفوذ النمسوي.

ـ طرح القضية الإيطالية على بساط البحث في الأوساط الخارجية بحيث يجعل منها قضية أوروبية يمكن أن تبحث في أي وقت بين الدول الكبرى. وانطلاقاً من هذا الاعتبار رأيناه يفعل المستحيل ليشارك في حرب القرم إلى جانب الإنكليز

والفرنسيين وذلك ليثير إنتباه العالم إلى وجود أمته وليستغل فرصة أي مؤتمر دولي قد يعقد بعد الحرب فيطرح قضية أمته على صعيد أوروبي عام. وهذا ما حدث بالفعل إذ جلس في مؤتمر باريس سنة 1856 إلى مائدة المباحثات وطرح قضية الإحتلال الأجنبي لبلاده طالباً من الدول الكبرى العمل على إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة.

ـ العمل المستمر للحصول على تأييد فرنسا العسكري للقضية الإيطالية.

لقد سبق أن ذكرنا الإعتبارات التي تجعل فرنسا تميل لمساعدة سردينيا. إلا أنه كانت هناك بعض العوائق والعقبات عرقلت مهمة كافور وأخرت حصوله على المساعدة المرجوة. فالحزب الكاثوليكي الفرنسي، وهو دعامة نابوليون الثالث في حكمه، كان يرى في الوحدة الإيطالية خطراً على كيان الدولة البابوية يتهدد سلطانها الزمني بالزوال. وهو الأمر الذي لا يقبل به إطلاقاً. ثم إن تحقيق الوحدة وزوال دولة قداسة البابا كان يعني بالنسبة للحكومة الفرنسية جلاء قواتها المكلفة بحمايته عن روما وفي هذا خسارة سياسية ومعنوية لفرنسا. ثم إن فريقاً من الخبراء الإستراتيجيين والمخططين العسكريين في وزارة الحربية في باريس كانوا يجدون أن قيام إيطاليا قوية موحدة يخلق مزاحماً خطراً لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط. إذاً فإذا كان، عند كافور، للفرنسيين أسباب عديدة تدفعهم لمساعدته فقد كانت هناك بالمقابل إعتبارات مهمة تمنع أو تعرقل على الأقل تحقيق ذلك. ولكن على كل حال بقي هناك شيء أكيد وهو أن نابوليون الثالث كان مصراً في أعماقه على مناصرة الإيطاليين وتقديم العون لهم مهما كانت الظروف والإعتبارات. وإنه كان ينتظر الفرصة المناسبة للعمل.

وكان أن حاول، في 14 كانون ثاني (يناير) سنة 1858 أورسيني[1] وهو مناضل وثوري إيطالي من أشياع مازيني اضطهد وشرد كثيراً لتطرفه في

1 ـ Orsini.

وطنيتـه، أن يغتـال نابوليـون الثالـث وهـو يهـم بدخـول دار الأوبـرا في باريـس. وقـد فعـل ذلـك لأن الإمبراطـور تقاعـس عـن مسـاعدة بـلاده ولم يـف بالعهـد الـذي التـزم بـه تجـاه القضيـة الإيطاليـة حـين التحـق في شـبابه بإحـدى جمعيـات الفحامـين (الكاربونـاري). اتخـذ نابوليـون مـن حجـة خوفـه مـن الاغتيـال ذريعـة أمـام معـارضي سياسـته واتجـه ببـطء نحـو مسـاعدة الإيطاليـين. ثـم إن المحاكمـة العلنيـة التـي أجريـت لأورسـيني ومـا رافقهـا مـن مرافعـات بليغـة ومـا أثـير فيهـا مـن نقـاش سـياسي أوجـد في الـرأي العـام الفرنـسي موجـة مـن العطـف والتأييـد لقضيـة أورسـيني وبـلاده. وحـين صعـد القاتـل درجـات المقصلـة وجـد فيـه الفرنسـيون بطـلاً قوميـاً ولم ينظـروا إليـه كقاتـل مجـرم مـع أن القنبلـة التـي ألقـى بهـا قـد قتلـت ثمانيـة أبريـاء. ثـم نـشرت إحـدى كبريـات الصحـف الفرنسـية الرسـالة الأخـيرة التـي وجهها أورسـيني إلى نابليون قبـل موتـه فأحدثـت تأثـيراً قويـاً في الفرنسـيين إذ ورد فيهـا مـا يـلي: «إن الطمأنينـة لـن تعـود إلى أوروبـا، وإن سـلامة جلالتـك لـن تتحقـق مـا لم تسـاعد إيطاليـا عـلى تحقيـق وحدتهـا ونيـل إسـتقلالها. فـلا تخيـب الرجـاء الأخـير الـذي يرسـله إليـك وطنـي إيطـالي قبـل أن يصعـد درجـات المقصلـة. أنقـذ بـلادي».

اجتماع بلومبير[1]:

عندما استقرت فكرة تقديم العون إلى سردينيا إتصل الإمبراطور بكافور ودعاه لمقابلة بينهما تمت في مدينة بلومبير الواقعة في شرقي فرنسا والغنية بمياهها المعدنية المفيدة. حضر كافور متخفياً وبجواز سفر يحمل اسماً مختلفاً وعقد الرجلان جلسة مباحثات في 21 تموز (يوليو) سنة 1858. في هذا الاجتماع أبدى نابوليون الثالث رغبته الأكيدة في مساعدة سردينيا وشرح وجهة نظره وتصوراته لمستقبل إيطاليا. كان نابوليون في آرائه هذه يحاول أن يجد تسوية

1 ـ Plombière.

يرضي بها أصدقاءه ويراعي في نفس الوقت مصالح فرنسا الأساسية ومختلف اتجاهات سياستها. اقترح أن يتم تنظيم شبه الجزيرة على الشكل التالي.

ـ في الشمال تتسع أراضي مملكة سردينيا وتشمل الممتلكات النمسوية في لومبارديا والبندقية أي أن حدودها تصبح من جبال الألب إن البحر الأدرياتيكي.

ـ يقوم في الوسط إتحاد بين ولايات وإمارات هذه المنطقة وخصوصاً بارم ومودينا وتوسكانه. وتبقى روما والأراضي المحيطة بها لقداسة البابا.

وفي الجنوب تظل مملكة الصقليتين على وضعها الحالي.

ويتألف من هذه الدول إتحاد عام يكون تحت رئاسة قداسة البابا ولو من الناحية الشكلية والقانونية على الأقل. وكثمن للمساعدة الفرنسية كان المفترض أن يأخذ الإمبراطور أراضي السافوأي ونيس. وكانت هناك أطماع فرنسية اخرى أشار إليها من طرف خفي. فقد كان يريد أن يجعل الدولة المقترحة في وسط إيطاليا مملكة يجلس على عرشها ابن عمه جيروم وأن يعطي المملكة الجنوبية لأحد الأمراء الفرنسيين من آل مورا.

أما فيما يتعلق بموعد تقديم المساعدة فإن نابوليون كان يريد إيجاد جو تصبح فيه النمسا هي المعتدية وفرنسا دولة مدافعة. وذلك حتى لا تظهر الحكومة الفرنسية بمظهر المعتدية أمام شعوب أوروبا مما قد يعيد إلى أذهانها ذكرى نابوليون الأول وفتوحاته فتتحد ضدها.

استمع كافور إلى آراء ومقترحات محدثه، والتي لم تكن تطابق كثيراً ما كان يريده ويسعى إليه، إلا أنه لم يكن في موقف يسمح له بالمعارضة والمساومة، رضي دون مناقشة وأخذ على عاتقه وضع خطة ترمي إلى إثارة الإضطرابات والقلاقل في مناطق الحدود بين سردينيا والنمسا. وقد اختار منطقة كارار[1] بين بلاده ولمبارديا مسرحاً لهذا النشاط المقلق. وبذا تضطر النمسا لإستعمال القوة

ـ1 Carrare.

وقمع ما قد يحدث من اضطراب وحركات فيهب كافور لمساعدة المتمردين وبذا يتمكن نابوليون من التدخل بحجة الدفاع عن حليفته سردينيا.

استمرت الإتصالات الديبلوماسية بعد ذلك عدة أشهر بين الفريقين انتهت بتوقيع معاهدة بين الدولتين، موجهة بالطبع ضد النمسا في 26 كانون الثاني (يناير) سنة 1859.

الحرب بين النمسا وايطابيا:

ما إن شاع خبر المعاهدة بين البلدين. رغم بقاء نصوصها سرية حتى حدثت ضجة كبرى في أوروبا. لقد أدرك الجميع أن فرنسا تريد أن تحارب النمسا التي كان عليها بالطبع أن تبدأ بالاستعداد للحرب. تدخلت إنكلترا في محاولة لتفادي حرب أوروبية فعرضت اقتراحاً يقضي بسحب الجنود الفرنسيين من روما مقابل تخلي النمسا عن بعض محالفاتها وبعض نفوذها في وسط إيطاليا على أن يبقى الوضع في المناطق الأخرى على حاله. تدخلت روسيا بعد ذلك واقترحت عقد مؤتمر للدول الخمس الكبرى لا تحضره سردينيا لبحث الوضع الجديد المتأزم في أوروبا والناتج عن المعاهدة الفرنسية ـ السردينية. قبل نابوليون المقترحات الروسية لأنه كان يهمه إلى حد كبير أن لا يخسر تأييد الدول الكبرى وأن لا يظهر أمامها بمظهر الراغب في الحرب بأن ثمن.

أخطأ سادة النمسا في فهم حقيقة الموقف الفرنسي فاعتقدوا أن فرنسا ما قبلت بمبدأ المؤتمر الخماسي إلا لكونها قليلة الرغبة في الحرب غير مستعدة لها الإستعداد اللازم. وكانوا أيضاً مستائين من الإستعدادات العسكرية في سردينيا ومن الحملات الصحفية الموجهة ضدهم في هذه البلاد وبسبب ما ورد في برلمان تورينو من أن الملك «لا يستطيع أن يسمع أنين الألم المنبعث من أنحاء إيطاليا

دون أن يتحرك له»[1]. وفي أواخر نيسان (أبريل) سنة 1859 وجهت النمسا إلى سردينيا إنذاراً مدته ثلاثة ايام بضرورة نزع سلاح جيشها وتفريق افراده. رفض كافور بالطبع قبول الإنذار فكان إعلان الحرب، الذي طالما تمناه، من قبل حكومة فيينا التي ظهرت أمام دول أوروبا بمظهر الدولة المعتدية الرافضة لمحاولات السلام التي تقوم بها الدول الكبرى.

لم يتردد نابوليون في تقديم العون لحلفائه فوجه جيشاً يتألف من 115 ألف جندي تولى هو بنفسه مهمة قيادتهم. وأطلق شعاريه الشهيرين: «إيطاليا للإيطاليين» و «من الألب إلى الأدرياتيك» المعاديين لدرجة كبيرة لمصالح النمسا. هُزِمَ النمساويون في معركتين كبيرتين الأولى في 4 حزيران (يونيو) وتعرف باسم ماجنتا Magenta والثانية في 24 حزيران (يونيو) وتعرف باسم سولفرينو Solferino واحتل الفرنسيون والإيطاليون أراضي اللومبارديا وفتحت أمامهم أراضي البندقية التي وقف أمامها نابوليون فجأة ورفض أن يتقدم كما تعهد في البداية بأنه سيصل إلى الأدرياتيك، تاركاً أعداءه يتراجعون دون أن يجهز عليهم بصورة نهائية. بل أكثر من ذلك إتصل بخصمه امبراطور النمسا وتواعدا على اللقاء في فيلا فرانكا Villafranca حيث اتفقا في 11 تموز (يوليو) على توقيع هدنة أعطت اللومبارديا فقط لسردينيا واحتفظ النمساويون بأراضي البندقية وبسائر مصالحهم في شبه الجزيرة وقد تأكدت هذه الإتفاقية ببنود صلح زوريخ الذي تم التوقيع عليه بعد ذلك بين الدولتين في 10 تشرين ثاني (نوفمبر) سنة 1859 والذي جمع الدويلات الإيطالية في إتحاد برئاسة الحبر الأعظم.

جاء تصرف نابوليون الثالث الفردي بمثابة طعنة في صميم أماني الإيطاليين وآمالهم. لقد تخلى عنهم وهم على أبواب البندقية وقاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى الأدرياتيك وتحرير البندقية من النفوذ النمساوي وهو الأمر الذي تعهد به عند

---

1 ـ التاريخ الحديث والمعاصر ص 151.

بداية القتال. لقد بدا لكافور أن جهوده المضنية كلها ذهبت أدراج الرياح. فإذا كان قد حصل على لومبارديا فإن النفوذ النمساوي لا يزال قائماً في إيطاليا والحكام الرجعيون فيها لا يزالون في أماكنهم. تغير موقف الإيطاليين بشكل جذري من نابوليون واتهموه بالغدر والخيانة والنكوص بالعهد. فما هي المبررات الحقيقية لهذا التحول في الموقف الفرنسي وما هي الأسباب التي جعلت نابوليون يتخلى عن نصر كان يبدو في متناول يديه؟.

الواقع أنه ما إن بدأت الجيوش الفرنسية تخوض أولى معاركها في إيطاليا حتى أخذت الأمور في أوروبا تجه بصورة متزايدة لغير صالح التحالف الفرنسي الإيطالي. البروسيون أخذوا يحشدون جيوشهم في منطقة الراين قريباً من الحدود الفرنسية بناء لطلب مساعدة تقدمت به امبراطوية النمسا من مجلس الديات الألماني. ونابوليون يدرك أنه لا يستطيع أن يحارب على جبهتين وضد عدوين قويين كبروسيا والنمسا إذا تحالفا. النمسا هزمت في معركتين كبيرتين ولكنها لم تنكس نهائياً وهي دولة كبيرة وغنية ولا تزال لديها القدرة والطاقة لمواصلة الحرب ولزمن طويل. ثم إن اتساع رقعة الجبهة وتوغل الفرنسيين باتجاه الشرق جعل خطوط مواصلاتهم تطول كثيراً وهو الأمر الذي يعرقل سرعة إتصالهم بالوطن الأم. يضاف إلى كل ذلك أن كافور ترك الفرنسيين يقاتلون على الجبهات وأخذ هو يعمل في الداخل على تحقيق أهدافه الإتحادية عن طريق إشعال الثورات وتحريض السكان على أمرائهم وحكامهم الموالين للنمسا. وقد نجح سكان مودينا وتوسكانة بصورة خاصة في طرد حكامهما. هذه التصرفات من ناحية أثارت سخط الحزب الكاثوليكي الحاكم الذي رأى في تصرفات كافور في إيطاليا الوسطى خطراً يتهدد كيان الدولة البابوية، ومن ناحية أخرى رأى فيها نابوليون دليلاً على رغبة كافور في التفرد في العمل وربما في السير بطريق الوحدة إلى أكثر مما كان يريده هو وتسمح به المصالح الفرنسية.

وهناك أيضاً سبب إنساني هام. لقد كانت الخسائر البشرية كبيرة للغاية وخصوصاً في معركة سولفرينو. سقط ما يزيد على أربعين ألفاً من الجرحى من الفريقين مات الكثيرون منهم بسبب قلة الأطباء، ونقص الأدوية وإنعدام العناية وفي ظروف مريعة من الأوجاع والآلام. كما انتشرت بين المقاتلين أمراض كثيرة ليس أقلها فتكاً الكوليرا. وقد سجل رجل سويسري هو هنري دونان[1] في كتاب نشره بعد ذلك وصفاً مريعاً لهذه المأساة. وكان هذا الكتاب بصورة خاصة واسمه: «ذكريات من سولفرينو» وما ورد فيه من ذكر عذاب وآلام المقاتلين كان من أسباب ظهور منظمة الصليب الأحمر بعد ذلك بقليل. وكان نابوليون في قلب المعركة فهالته آلام جنوده ومآسيهم وأثرت في نفسه إلى حد كبير وجعلته يتردد كثيراً في مواصلة القتال لتحرير البندقية.

أما كافور الذي رأى آماله تنهار كلها دفعة واحدة والذي استاء بصورة خاصة من رفض مليكه لفكرة مواصلة القتال دون فرنسا، ولقبوله ولو ضمنياً بشروط معاهدة زوريخ فقد عبر عن إستيائه بإستقالة رفعها إلى مقام العرش في تورينو. إلا أنه من جهة أخرى بقي يتابع عمله الوطني وظل هو المحرك الفعلي، من وراء ستار، لخيوط سياسة سردينيا.

وحدة ايطاليا الشمالية:

كانت الحملة الفرنسية باهظة التكاليف والنفقات. فإلى جانب الخسائر البشرية الكبيرة فقد دفعت خزينة فرنسا حوالي 420 مليون فرنك ومع كل ذلك فإن كافور رفض بإصرار أن يعطي نابوليون النيس والسافوأي باعتبار أنه لم يف بالتزاماته وتعهداته تجاه سردينيا. وفوق هذا وذاك فإن سمعته ونفوذ فرنسا في إيطاليا قد تعرضتا لهزة عنيفة. ومن خارج الحكم بدأ كافور يسعى للحصول على التأييد

1 ـ Henri Dunant.

الديبلوماسي على الأقل من جانب انكلترا يشجعه على ذلك كون بالمرستون ورسل وهما من أشد أنصار القضية الإيطالية قد تسلما منذ سنة 1859 مقدرات رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية في بريطانيا. وكان يهدف من اتجاهه هذه الوجهة إلى أمرين: إما أن يحصل فعلاً على المساعدة الانكليزية أو أن تثور فرنسا مخافة التدخل البريطاني وتهب هي لنجدة كافور مما يعطيه آنذاك فرصة للإستفادة من المنافسة بين الدولتين. وقد حقق كافور بالفعل تقدماً كبيراً في هذا المجال. ألم يصرح رئيس الوزراء البريطاني دون مواربة: «إن على النمسا أن تغادر أراضي إيطاليا لأن من حق هذه الأمة أن تقرر مصيرها بنفسها»؟ ألم يقل أيضاً في مناسبة أخرى «إن إنكلترا ستسعى بنفوذها لتجعل من إيطاليا: «دولة قوية مستقلة، دستورية»؟. صحيح أن مثل هذه التصريحات بقيت نظرية ولم تترجم إلى مساعدات عمليا إلا أنها على كل حال كانت ذات فائدة كبرى لقضية سردينيا لصدورها عن أمة كبيرة لها كلمة مسموعة في تقرير شؤون القارة الأوروبية.

في نفس الوقت كان كافور يعمل في الداخل على إلحاق جميع الأراضي الايطالية الشمالية بمملكة سردينيا. ولجأ لتحقيق ذلك إلى إثارة الفوضى والاضطراب في دول الشمال. شجع العناصر الوطنية في بارم ومودينا وتوسكانة وبولونيا وفراري على التمرد والثورة ضد حكام هذه البلدان متجاهلاً نصوص معاهدة زوريخ. اشتعلت الثورات في هذه الدول وأبعد حكامها وانتخب مواطنوها جميات تأسيسية ثورية أبدت رغبتها في الانضمام إلى سردينيا. ورغم موافقة الإنكليز الصريحة على ضم هذه المناطق فإن كافور أراد الحصول على تأييد نابوليون أيضاً من جهة لأنه كان يشعر بأنه سيظل بحاجة إلى تأييده لتحقيق مراحل الوحدة العديدة فيما بعد ومن جهة ثانية لكي لا يغضبه فينحاز لصف النمسا. فتفاهم معه سراً ووعده بإعطائه الأراضي التي يطلبها مقابل تأييده لضم مناطق الشمال الإيطالي.

عندئذ عاد كافور إلى الحكم وأخذ يعمل علناً لتنفيذ سياسته. أجرى الإستفتاء الشعبي في الدوقيات الثلاث: بارم ومودينا وتوسكانة وكذلك في الأملاك البابوية فجاءت النتيجة بأغلبية ساحقة مؤيدة للإنضمام إلى مملكة سردينيا. وبموجب معاهدة عقدت في باريس وسردينيا في 12 آذار (مارس) سنة 1860 تنازلت هذه الأخيرة للفرنسيين عن أراضي نيس وسافواي. وتكرس هذا الإنضمام باستفتاء جاء بأغلبية ساحقة موافقاً لرغبة فرنسا.

وبذا صارت مملكة سردينيا تضم جميع أراضي الشمال الإيطالي ما عدا البندقية. وخسر قداسة البابا أربعة أخماس أراضيه فلم يعد هناك من مبرر لإعطائه الرئاسة على اتحاد الدول والممالك الإيطالية.

ضم مملكة الصقليتين إلى سردينيا:

أما وقد سار كافور ببلاده شوطاً بعيداً وبسرعة غير منتظرة في طريق التحرير والوحدة فلم يعد بإمكانه الوقوف في منتصف الطريق مهما كانت العوائق: والخطوة التالية التي كان لا بد من الإقدام عليها هي ضم مملكة الصقليتين. ولكن كان هناك عرش قوي قديم لآل بوربون يمانع في ذلك. وقد لاحت للوطنيين فرصة مناسبة بادروا لإستغلالها. ذلك أن فرديناند ملك نابولي الذي توفي سنة 1859 خلفه في الحكم ابنه فرانسوا. كان هذا ضعيف البنية هزيل الشخصية قليل الخبرة في شؤون الحكم، أعجز من أن يدير مملكة فانتشرت الفوضى في أراضيه وقامت في سنة 1860 ثورة شعبية في جزيرة صقلية سحقها بوحشية وعنف. وأمام صرخات الإستغاثة من متمردي صقلية لم يتردد غاريبالدي وأصدقاؤه أنصار جمعية إيطاليا الفتاة في تلبية نداء الثائرين. فجمع ألفاً من الشبان المتحمسين وألبسهم القمصان الحمراء التي اشتهروا بها وجمع لهم من هنا وهناك بعض الأسلحة القديمة وعبر بهم البحر من جنوى وبموافقة ضمنية من كافور في 5

ايار (مايو). نزل في صقلية حيث انضمت إلى فرقته جموع كثيرة من الأحرار الوطنيين فاحتل بالرمو عاصمة صقلية وأقام فيها حكومة مؤقتة. وأخذ يستعد للزحف على البر الإيطالي وإحتلال العاصمة نابولي.

واجه كافور في هذه الأثناء مهمة صعبة للغاية. ذلك أن غاريبالدي المعروف بتطرفه في وطنيته وتعصبه القومي كان زعيماً شعبياً وجماهيرياً لم يمارس في يوم من الأيام الحكم والسلطان وهو بالتالي لا يمكنه أن يدرك الأبعاد السياسية والديبلوماسية لتصرفاته. فكان على كافور أن يسعى دوماً لجعله يتصرف بما ينسجم مع مقتضيات السياسة الدولية وما كان هذا بالأمر الهين السهل. في ذلك الحين لم تكن انكلترا في عطفها على قضية الإيطاليين قد وصلت إلى حد الموافقة على اتحاد سردينيا والجنوب الإيطالي. وهذا كان موقف فرنسا أيضاً. ولذا فقد قرر كافور أن يعلن في الخارج وأمام الدول معارضته الشديدة لتصرفات غاريبالدي وشجب صراحة إعتداءه على سلطات فرانسوا وهو ملك شرعي. وفي قرارة نفسه كان يؤيد غاريبالدي ويؤمن بصواب خطواته الهادفة لتحرير الجنوب، وبينما أرسل جيشاً لمنعه من الإبحار إلى صقلية إرضاء لفرنسا وانكلترا أمر قادة هذا الجيش بعدم التعرض إطلاقاً لجيش غاريبالدي. وبذا تمكن الجيش الشعبي من عبور مضيق مسينا الفاصل بين صقلية وجنوب إيطاليا ونزل على الساحل في 20 آب (أغسطس) وفي اليوم التاسع من شهر أيلول (سبتمبر) استولى على العاصمة نابولي وقضى على العرش البوربوني هناك بصورة نهائية. وبذا وضع الوطنيون الإيطاليون الدول الكبرى مرة ثانية أمام الأمر الواقع وبات جنوب بلادهم تحت سيطرتهم. ولم تلبث إنكلترا أن غيرت من موقفها ووافقت على اتحاد الشمال والجنوب بعد أن علمت أن فرنسا كانت منذ أمد بعيد تخطط لإعطاء تاج نابولي لأمير فرنسي. وبذا كان التنافس بين الدولتين الكبيرتين هذه المرة أيضاً في خدمة كافور والقضية الإيطالية.

ضم الأراضي البابوية:

إنما مع انتصار غاريبالدي الجديد واجه كافور متاعب جديدة وخطرة للغاية. فالقائد المنتصر لم يعلن فوراً إنضمام الجنوب والشمال. وهو مع أنه سبق أن أعلن ولاءه لعرش فيكتور عمانوئيل الثاني إلا أنه غضب كثيراً بسبب إعطاء نيس وهي مسقط رأسه لفرنسا وعاد يمجد الجمهورية ويتحدث عن فضائلها. وأكثر ما كان يخشاه كافور أن يبادر في نشوة النصر وبتأثير المتطرفين من أتباع مازيني لإعلان أراضي الجنوب جمهورية مستقلة. وبذا تبعد إمكانية تحقيق الوحدة بين شطري البلاد ويتعرض النظام الملكي في الشمال لخطر أكيد. وكافور كما رأينا شديد الإيمان بهذا النظام.

ثم إن غاريبالدي أعلن أنه سيتابع الزحف نحو وسط البلاد ليحرر ما تبقى من أملاك تحت السلطان البابوي. هذه الرغبة أفقدت كافور صوابه لأنه تخوف من أن يرتكب هذا الرجل أخطاء قد تودي بالوحدة الإيطالية بكاملها. ذلك أنه في زحفه إلى روما يفقد الوحدة الإيطالية عطف وتأييد الكاثوليك في كل مكان ثم أنه قد يصطدم هناك بالحامية الفرنسية المقيمة في المدينة وليس من السهل إدراك الأخطار التي قد تنجم عن ذلك.

رأى كافور أنه لا بد له من الإسراع في العمل الإيجابي قبل أن يرتكب غاريبالدي أية حماقة. إنما للوصول إلى الجنوب وإيقاف هذا الرجل عند حد معقول لا بد من اجتياز الأراضي البابوية والبابا لا يوافق على ذلك. فاستنجد كافور بصديقه وحليفه الذي لا يستغني عنه نابوليون الثالث. ولم يبخل نابوليون هذه المرة على الإيطاليين بالعون والمساعدة وسمح لهم بإختراق الأراضي البابوية للوصول إلى الجنوب ولو بالقوة المسلحة شريطة أن يجري ذلك بسرعة كبيرة تضع الرأي العام الكاثوليكي في فرنسا أمام الأمر الواقع ولا تسمح له بالتحرك.

تحركت جيوش سردينيا بسرعة مذهلة باتجاه الوسط ودخلت أراضي البابا في مقاطعتي المارش وأومبريا Marches, Ombrie بحجة القضاء على بعض أعمال الشغب، وقضت بسرعة على مقاومة جيوش المتطوعة البابويين في 18 أيلول (سبتمبر) سنة 1860.

وحين وصلت الجيوش السردينية إلى الجنوب تغلبت وطنية غاريبالدي وروحه القوية على كل اعتبار آخر. رحب بالشماليين وحيا الملك فيكتور عمانوئيل الثاني باعتباره ملك إيطاليا كلها. وبذلك يكون قد وافق على انضمام الشمال والجنوب في ظل النظام الملكي وكما كان يريد ويتمنى كافور.

وقد أجريت بسرعة عمليات إستفتاء في الجنوب وفي المقاطعات المسلوخة عن الدولة البابوية جاءت معبرة عن رغبة جماعية في الوحدة مع سردينيا. وفي 18 شباط (فبراير) سنة 1861 أعلن فيكتور عمانوئيل الثاني من عائلة سافوأي ملكاً على إيطاليا «بمشيئة الله وبإرادة الأمة» إلا أن القدر الغاشم شاء أن لا يعيش كافور كثيراً، ليرى نبتته وقد عاشت وأزهرت وأعطت ثمرة يانعة، فتوفي في 6 حزيران (يونيو) سنة 1861.

تحرير البندقية:

تمكن الإيطاليون من تحرير القسم الأكبر من أراضي شبه الجزيرة الإيطالية خارج نفوذ الحكومة الوطنية الموحدة. والغريب أن المناطق التي بقيت خارج نطاق الوحدة كانت هامة وعزيزة على قلوب الإيطاليين. فقد بقيت تحت سيادة البابا وبحراسة الحراب الفرنسية روما أعرق المدن الإيطالية عاصمة أباطرة الرومان ومدينة الرسولين القديسين بطرس وبولس ودرة بلدان شبه الجزيرة. كما ظلت تحت سيادة النمسا البندقية أجمل مدن إيطاليا وأحفلها بعد روما بالأمجاد والتراث الحضاري وأعظم مدن أوروبا الغربية في العصور الوسطى. وكذلك

ظلت بعيدة عن سيادة الدولة أراضي البترول وتريستا وايستريا.

ولم تنس الحكومات الإيطالية ذلك ولكنها فضلت الاعتماد على عامل الزمن وانتظار الفرص المناسبة.

عندما تأزمت العلاقات بين النمسا وبروسيا سنة 1866 وباتت البلدان على حافة الحرب أخذ كل منهما يسعى للبحث عن حليق له بين الدول. فوجدت إيطاليا في ذلك فرصتها فأخذت تناور وتحاور الطرفين إلى أن وصلت إلى اتفاق مع بروسيا بضمانة نابوليون الثالث. نص الاتفاق المذكور على أن تقف إيطاليا بجانب بروسيا في أي صراع قد ينشب بينها وبين النمسا وان تقدم لها العون العسكري وبالمقابل تضمن لها في حال النصر الحصول على البندقية من النمسا. وفعلاً عقب هزيمة النمسا على يد البروسيين تم الاتفاق في معاهدة الصلح بين الفريقين على أن تتناول النمسا عن البندقية لفرنسا التي تقوم بإهدائها لإيطاليا.

روما عاصمة ايطاليا:

ولم يبق على الإيطاليين سوى تتويج وحدتهم بنقل عاصمتهم إلى روما المدينة الخالدة. إلا أن وجود الحامية الفرنسية فيها كان يحول دوماً دون تحقيق هذه الأمنية. وفي سنة 1870 لاحت فرصة مناسبة حين وقعت الحرب بين البروسيين والفرنسيين. سحبت فرنسا لضرورات عسكرية حاميتها من روما وانشغل الرأي العام الأوروبي عن قضية البابا بالحرب. عند ذاك بادرت حكومة إيطاليا لإعلان المدينة الخالدة جزءاً من الوطن الإيطالي واتخذها فكتور عمانوئيل الثاني عاصمة لملكه. ولإضفاء طابع الشرعية على هذا العمل جرى استفتاء في المدينة أقر الإنضمام بأغلبية 99 % وبذا كانت نهاية آخر دولة دينية ـ زمنية في أوروبا.

أحدث هذا التصرف قطيعة بين البابا والحكومة الإيطالية استمرت حتى سنة 1929 حين عقدت بين الفريقين زمن حكم موسوليني معاهدة (لاتران) التي

أعطـت للحـبر الأعظـم السـيادة عـلى بعـض الأحيـاء المحيطـة بكنيسـة القديـس بطـرس ونصـت عـلى اعـتراف الحكومـة الإيطاليـة بالدولـة البابويـة المسـتقلة (الفاتيـكان).

أما باقي المناطق الإيطالية وخصوصاً التيرول وتريستا فقد التحقت بالوطن الأم منهية مراحل الوحدة الإيطالية سنة 1919 وذلك بعد أن خرجت إيطاليا منتصرة من الحرب العالمية الأولى.

الباب السادس

الوحدة الألمانية

- الحرب الروسية. الدنمركية
- الحرب البروسية النمساوية
- الحرب البروسية الفرنسية
- الإمبراطورية الألمانية
- الجمهورية الفرنسية الثالثة

قلنا حين تحدثنا عن الوحدة الايطالية أن مؤتمر فيينا قد سادته روح مترنيخ الاستبدادية الرجعية وبنفس هذه الروح عالج المشكلة الألمانية وبشكل أبعد ما يكون عن روح الحرية والعدالة. إذ فرض هذا المؤتمر حين عرضت أمامه هذه المشكلة إنشاء اتحاد جرماني تشترك فيه جميع الدول الألمانية أوالمقاطعات الألمانية الخاضعة لحكومات غير جرمانية. وقد ضم هذا الاتحاد الامبراطورية النمسوية أيضاً وتم ذلك بفضل مساعي مترنيخ الذي شاء أن يضع الاتحاد الجديد تحت سيطرة النمسا ليقضي على كل محاولة لجعل بروسيا تتزعم الاتحاد الألماني. واعترف مؤتمر فيينا بأن رئيس الاتحاد الدائم هو امبراطور النمسا. أما أهم دول الاتحاد فكانت النمسا ثم بروسيا وبافاريا وسكسونيا وورتبرغ. وقد تم الاتفاق على أن ينشأ مجلس للاتحاد تتمثل فيه جميع الدول ويدعى (ديات). وكان مركزه الدائم في مدينة فرانكفورت. أما مهمة هذا المجلس فكانت البت في الخلافات التي قد تنشأ بين دول الاتحاد وتقرير الأمور التي تهم الجميع.

ولكن الواقع أن هذا الاتحاد كان عديم الفعالية ضعيف النفوذ. ذلك أن احدى مواد دستوره كانت تفرض الاجماع لتقرير الأمور المهمة. وبذا يمكننا اعتباره عاجزا عن القيام بأي عمل مهما كان، إذ ليس من المعقول أن يحصل اجماع بين 37 دولة على أمر ما بالنظر لما بينها من تباين في النزعات والميول والمصالح يضاف إلى ذلك أن قرارات الاتحاد لم يكن لها مفعول تنفيذي إذ أنها كانت تصدر بشكل توصيات لعدم وجود قوة منفذة. أما في الواقع فإن القرارات كانت تتخذ صفة الالزام إذا كانت النمسا وألمانيا تريدان ذلك نظراً لما للدولتين من قوة ونفوذ لدى بقية الدول الألمانية. ولكن قلما حصل اتفاق بين الدولتين المذكورتين على

أمر من الأمور. إذ إن النظرة الأساسية لكل منهما إلى الاتحاد كانت مختلفة.

فالنمسا كانت تريد المحافظة على الاتحاد بأي ثمن لأسباب كثيرة فهو أولاً يؤمن لها السيطرة والزعامة على العالم الجرماني. ثم إن بقاء الاتحاد يلزم بروسيا ولو بصورة ضئيلة وشكلية بالتقيد بسياسته، يضاف إلى ذلك أن النمسا كانت ترى في بقاء الاتحاد بشكله الحاضر حاجزاً أمام تزعم بروسيا للعالم الجرماني وتفردها بتحقيق الوحدة الألمانية التي كانت اشد ما تخشاه النمسا.

أما فيما يتعلق ببروسيا فإنها كانت ترغب في تحطيم ذلك القيد الذي طوقها به مؤتمر فيينا والانطلاق في سياسة قومية مستقلة كما كانت ترى في بقاء الاتحاد بقاء للسيطرة النمسوية على الوطن الألماني وبالتالي بقاء بروسيا رغم قوتها ونشاطها تحت السيطرة النمسوية.

يضاف إلى هذه الأمور التي تفرق بين بروسيا والنمسا قضية أساسية مهمة. وهي أن بروسيا كانت ترى نفسها أكبر وأقوى دول ألمانية ولذا فإنها كانت تشعر بإلتزامات تجاه القضية الألمانية إذ كانت تشعر بأن عليها وحدها يقع عبء تحقيق الوحدة. أما النمسا فإنها بالعكس من ذلك كانت ترى أن قيام الوحدة الألمانية يهدد الامبراطورية النمساوية بشكل جذري. ذلك أن الوحدة تعني قيام دولة ألمانية تضم تحت لوائها 20 % من سكان النمسا ذوي الأصل الجرماني. وهذا يعني اثارة بقية الشعوب النمساوية التي كانت تطالب بسيادتها واستقلالها.

لكل هذه الأسباب السالفة الذكر مع خطر زوال الزعامة النمساوية في أوروبا الوسطى إذا ما قامت فيها دولة ألمانية فتية قوية جعل النمسا لا تريد سماع فكرة الوحدة الألمانية وكان من المنتظر نجاح المساعي النمساوية لولا أن الظروف أوجدت في ذلك الوقت في بروسيا رجلاً قويا يعرف ما يريد ويعرف كيف يصل إلى ما يريد وأعني به بيسمارك. هذا الرجل هو الذي جعل المساعي الرجعية النمساوية تبوء بالفشل وسار بالشعب الألماني بقوة وثبات نحو الوحدة التامة.

بيسمارك:

ولد في سنة 1815 في براند بورغ البروسية. كان ينتمي إلى عائلة بروسية عريقة في أرستوقراطيتها محافظة على التقاليد العسكرية وعلى ولائها للعرش البروسي. تلقى دروسه في برلين ثم دخل العدلية وعمل فيها فترة وجيزة عاد بعدها إلى بلده ليمارس العمل في أراضي عائلته الواسعة. وبقي كذلك حتى سنة 1849 حين انتخبه سكان المقاطعة ممثلاً لهم في المجلس النيابي حيث قام بواجبه خير قيام لما أوتي من موهبة خطابية وحجة قوية بليغة. ثم عين بعد ذلك ممثلاً لبلاده في فرانكفورت أي في مجلس الاتحاد.

كان صاحب شخصية قوية جداً يدين بمبادىء ملكية استبدادية لدرجة تجعله يكره الشعب ولا يؤمن بحقه في الاشتراك بالحكم. هذه الصفات جعلت الملك يعينه بعد ذلك سفيراً لروسيا في باريس وقد بقي في فرنسا حتى سنة 1862 حين ترأس الوزارة البروسية.

ففي هذه السنة نشب خلاف بين الملك والبرلمان سببه رفض النواب الموافقة على اعتمادات عسكرية كبيرة طلبها العرش. وقد تأزمت الحال لدرجة أن الملك وضع كتاب استقالته. ولكن بيسمارك حال دون ذلك وأخذ على عاتقه تحقيق رغباته. وقد تمكن من تجاوز معارضة المجلس وأخذ بعد ذلك ينظم الجيش والإدارة بما يكفل له تنفيذ أهدافه وغاياته.

هدف بسمارك:

جاء بيسمارك إلى الحكم وهو يحمل برنامجا واسعا يسعى لتحقيقه بطريقة مدروسة علمية. كان يرى أن هدف كل حكومة بروسية يجب أن يكون تحقيق الوحدة الألمانية إذ أنه كان يعتقد كما قلنا أن زعامة بروسيا في ألمانيا تفرض

عليها القيام بأعباء الوحدة. وإذا لم تقم بروسيا بذلك فإن هذا يعني أن الوحدة لن تتحقق.

وكان بيسمارك يرى أنه يوجد هنالك خصمان للوحدة يجب قهرهما كخطوة أولى هما: النمسا وفرنسا. ولذا فإنه أخذ يعد بروسيا لخوض حربين متتابعتين الأولى ضد النمسا والثانية ضد فرنسا.

قضية الشلزويغ والهولشتاين:

منذ أن استلم بيسمارك الحكم في بروسيا كان يدرك مقدار العداء الذي تكنه النمسا للوحدة الألمانية. وكان يعلم أنه لا يمكن القضاء على هذا العداء عن طريق المفاوضات والمساومات لأنه متأصل ومتأت عن اختلاف أساسي في مصالح الدولتين سبق أن ذكرناه. لذا أخذ بيسمارك يعد بروسيا للحرب متى أتت الفرصة السانحة. وقد جاءت هذه الفرصة في سنة 1866 حين حصل الخلاف بين النمسا وبروسيا حول مقاطعتي (الشلزويغ والهولشتاين).

ذلك أنه كان وقع خلاف سنة 1864 بين الدانمارك والألمان حول ملكية هاتين الدوقيتين. وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع الحرب بين الدانمارك من جهة وبروسيا والنمسا من جهة أخرى. وقد انتهت الحرب إلى هزيمة الدانمارك وتقسيم الدوقيتين بين النمسا وبروسيا. وقد أعطيت الهولشتاين للنمسا. أما الشلزويغ فأعطيت مع مدينة (كيال) لبروسيا. بعد ذلك باشر البروسيون في حفر القنال الموصلة بين بحر الشمال وبحر البلطيق. وقد رأت النمسا في ذلك تقوية للأسطول البحري البروسي وزيادة في نفوذ بروسيا على حساب مصالحها. فأخذت تعمل للحصول على بعض التعويضات وخصوصاً في سيليزيا مقابل ما حصلت عليه بروسيا من مكاسب.

وقد ظهر لبيسمارك أن مشكلة الدوقيتين لن تحل إلا عن طريق الحرب ولما

كان هـو ينتظـر هـذه الفرصـة لعلمـه أنهـا لـن تحـل فقـط المشـكلة القائمـة بـل سـتحل أيضـاً مشـكلة مسـتقبل الوحـدة الألمانيـة مـن أساسـها. وذلـك لثقـة بيسـمارك بقـوة جيشـه وبقدرتـه عـلى القضـاء عـلى فعاليـة الجيـش النمسـوي.

أدرك الجميع في أوروبا أن الحرب واقعة لا محالة ولذا أخذوا يستعدون لها. وقد اجتمع في آخر شباط سنة 1866 مجلس الوزراء الألماني لبحث قضية الحرب وإمكانية الفوز فيها. وقد عرض الجنرال (فون مولتكه) Von Moltke القائد الأعلى للجيش رأيه بالوضع فقال: أن بروسيا لا يمكنها وحدها أن تنتصر على النمسا. وإذا شاءت الانتصار فعليها أن تتحالف مع ايطاليا لأن وقوف ايطاليا إلى جانب بروسيا سوف يشغل ثلث القوى النمساوية مما يجعل امكانية انتصار البروسيين كبيرة جداً.

ومن ذلك اليوم بدأ بيسمارك يوجه جهوده نحو ايطاليا لكي يتحالف معها. وقد أخذ من جهة ثانية يعمل على إثارة المشاكل بوجه النمسا لكي يجعلها تثور وتعلن الحرب هي. مما يجعل بروسيا لا تظهر أمام الدول الأوروبية بمظهر الدولة المعتدية.

وكان أول ما فعله في هذا المضمار أن قدم اقتراحاً للمجلس الاتحادي (Diéte) بأن تكون وفود الدول ممثلة لشعوبها لا لحكوماتها (يجب أن يلاحظ أن ذلك يعارض إلى حد كبير معتقدات بيسمارك). والغاية الحقيقية التي كان يهدف إليها بيسمارك هي اظهار بروسيا أمام الألمان والرأي العام الأوروبي بمظهر المدافع عن حرية الشعوب واظهار النمسا من جهة ثانية بمظهر الدولة الرجعية المعادية لتحرر الشعوب وللديموقراطية.

وقـد صـدق بيسـمارك في ظنـه إذ مـا ان عـرض الاقـتراح الجديـد حتـى عارضتهـا النمسـا بقـوة وشـدة مـما أضعـف موقفهـا إلى حـد كبـير في المجلـس وجعلهـا تفكـر جديـاً في الحـرب مـع بروسـيا وهـذا مـا كان يسـعى إليـه بيسـمارك. وقبـل أن ندخـل في

تفاصيل الحرب لا بد لنا من إلقاء نظرة على موقف دول أوروبا من هذه الحرب.

انكلترا: لقد كان موقف بريطانيا من القضية موقف المتفرج إلى حد كبير ذلك أنه لم يكن لها مصالح مهمة في أوروبا الوسطى. هذا كان موقفها من القضية بصورة عامة ولكن كان يهمها من ناحية ثانية أن لا تقوى دولة على أخرى بحيث يختل التوازن في أوروبا الوسطى.

وعلى كل حال فإن معارضة انكلترا هذه لا تتجاوز المعارضة الديبلوماسية إذ أنها لم تكن على اتعداد اطلاقاً للتدخل المسلح لتحقيق ما تريد وللحؤول دون ما لا تريد.

ايطاليا: لم يكن لايطاليا مصالح حقيقية في أوروبا الوسطى. وهي لا يهمها إلى حد كبير التدخل في شؤون هذه المنطقة وان كانت لا تمانع ضمنا في قيام دولة ألمانية على حدود النمسا تهددها دوما وتقلل من استبدادها وغطرستها. ولكن من ناحية ثانية لأيطاليا قضية معلقة مع النمسا وهي قضية البندقية. فايطاليا على استعداد دوما للمساومة وللحرب أيضاً في سبيل الحصول عليها. ولذا فقد تركز موقف ايطاليا على أساس أن هذه مستعدة للوقوف إلى جانب بروسيا ومحاربة النمسا إذا كان في ذلك ضمان للحصول على البندقية.

روسيا: منذ أن تسلم بيسمارك زمام الأمور في بروسيا بنى سياسته الخارجية على اساس قيام محور بروسيا ـ روسيا إذ إنه اعتبر روسيا دائماً حليفته الطبيعية وذلك لأسباب مهمة جداً. إذ إن روسيا ليس لها أي مطامع في أوروبا الوسطى تتنافى ومصالح بروسيا فالمصالح الروسية موجودة في البلقان والشرق حيث ليس لبروسيا أية مطامع. هذا الواقع جعل قيام صداقة بروسية ـ روسية أمراً طبيعياً بعد أن اتضح عدم تعارض المصالح وعلى هذا الأساس. تعاونت الدولتان في أوروبا طالما أن بيسمارك كان يحكم في بروسيا. وعندما عرضت قضية الحرب النمسوية البروسية وجدت روسيا نفسها مسوقة لتأييد بروسيا.

فرنسا: لقد كان نابوليون الثالث شديد العطف على كل حركة قومية حتى ولو كانت ألمانية. ولكن عطفه هذا كانت تحول دون ظهوره مصلحة فرنسا. إذ انه كان واضحاً بجلاء أن قيام دولة ألمانية موحدة على حدود فرنسا لن يكون في مصلحة هذه الأخيرة. ولذلك كانت فرنسا ترى كحل امكانية قيام ثلاثة اتحادات في ألمانيا : اتحاد الدول الواقعة شمالي الماين. واتحاد الدول الواقعة جنوبي الماين. واتحاد ثالث يشمل الأراضي التابعة للنمسا ومناطق السوديت. وإذا كانت بروسيا تقبل بهذه الشروط فإن فرنسا كانت على استعداد لتأييدها خصوصاً إذا ما تحالفت مع ايطاليا وتعهدت لها بتحرير البندقية. وعلى كل فإن فرنسا ليست مستعدة للاشتراك عمليا في المعركة مهما كانت الظروف والأسباب ولذا فإن موقفها يتسم بالحياد بصورة عامة.

المفاوضات:

بناء على رغبة فرنسا وعلى نصيحة العسكريين البروسيين بدأت مفاوضات ديبلوماسية بين ايطاليا وبروسيا. وبعد تردد طويل من جانب ايطاليا قبلت بالتحالف مع بروسيا بعد أن نصحها بذلك نابوليون وبعد أن وعدها بحمايته. وهكذا وقعت معاهدة تحالف بين بروسيا وايطاليا في 8 نيسان سنة 1866 لمدة ثلاثة اشهر فقط.

وبعد أن تمت هذه المفاوضات الدبلوماسية وجد بيسمارك أن الوقت قصير أمامه مما يضطره لخوض الحرب قبل نهاية الثلاثة أشهر ولذا أخذ يحشد جيوشه سراً على حدود النمسا فعلمت هذه بذلك وحشدت جيوشها علنا مما أثار عليها الرأي العام وأظهرها بمظهر الدولة المعتدية وهذا ما كان يريده بيسمارك وخصوصاً بعد أن طلبت إلى المسرحين العودة إلى السلاح. وقبل بداية الحرب حاولت النمسا استرضاء الدول الألمانية بأن عرضت ترك أمر الدوقيتين لها. ولكن بيسمارك رأى في ذلك خرقا لاتفاقية غشتاين Gastein الموقعة بين النمسا

وبروسيا والقاضية بضم شلزويغ لبروسيا وهولشتاين للنمسا. وبدأت نذر الحرب وعندها اجتمع مجلس (الديات) وصوتت أكثرية الدول الألمانية إلى جانب النمسا وخصوصاً الدويلات الكبرى. بافاريا وواريمبرج والهانوفر والساكس.

الحرب النمساوية ـ البروسية

وفي ليل 14 ـ 15 حزيران سنة 1866 بدأت المعارك بين بروسيا والنمسا بعد أن أعلن وفد بروسيا اعتباره الاتحاد لاغيا وانسحب من المجلس.

وعندما بدأت الحرب أرسلت النمسا جيشا مؤلفا من 230 ألفا لمقابلة الجيوش البروسية وأرسلت جيشا مؤلفا من 140 ألفا ليرابط في الجنوب بانتظار الجيوش الايطالية. وفي 3 يوليو وقعت بين الجيشين النمساوي والبروسي معركة فاصلة تدعى معركة سادوا Sadowa سحق فيها الجيش النمسوي على يد بروسيا. وقد تم النصر قبل أن تتمكن الدول الألمانية المحالفة للنمسا من مساعدتها. وفي نفس الوقت كان الايطاليون قد بدأوا زحفهم من الجنوب فوقعت بينهم وبين النمسا معركة كوستوزا Gustozza التي هزم فيها الايطاليون رغم تفوقهم في العدد. وقد كان لمعركة سادوا دوي هائل في أوروبا لأنها أتت تثبت في نظر الأوروبيين عظمة الجيش البروسي وحسن تنظيمه وتدريبه كما أثبتت أن البروسيا قد أصبحت دولة كبرى يجب أن يحسب لها حساب في ميزان القوى في أوروبا. وقد كان أثر هذه المعركة أقوى ما يكون في فرنسا. فقد أدرك الجميع أن النصر البروسي تهديد مباشر للسلامة الفرنسية وإن الموقف الذي اتخذته حكومة الامبراطورية الفرنسية قبل الحرب والذي اتسم بالحياد إن لم يكن بالتأييد الفعلي لموقف بروسيا كان بمثابة خطأ شنيع. وعلى هذا الأساس وجدت فرنسا نفسها مجبرة على القيام بدور الوسيط بين الطرفين وقد قامت بدور الوساطة هذا بناء لطلب النمسا. وبصورة خاصة لكي تمنع بروسيا من قطف ثمار انتصارها العسكري بشكل كامل. قبلت

بروسيا ذلك على مضض ولكن ليكون لهذه الوساطة فعاليتها كان يجب أن تقرن بعمل أو باستعداد عسكري كما كان يريد وزير الخارجية الفرنسية. وخوف نابوليون وتردده وعجزه كل ذلك جعل الوساطة سلمية مما أفسدها وجعلها عديمة الجدوى والفعالية.

وأخيراً تم الاتفاق في مجلس الوزراء الفرنسي على عرض الشروط التالية:

1 ـ المحافظة على سلامة الأراضي النمساوية عدا البندقية.

2 ـ حل الاتحاد الجرماني الذي كانت تتمسك به النمسا.

3 ـ الاعتراف لبروسيا بحق انشاء الاتحاد شمالي الماين.

4 ـ الدول الواقعة جنوبي النهر تشكل اتحادا تحت النفوذ الفرنسي.

5 ـ اعطاء الدوقيتين لبروسيا.

وقد قبل بيسمارك بهذه الشروط لأنه كان لا يريد اذلال النمسا بينما كان الملك والعسكريون يودون تحقيق الاتحاد والتوسع على حساب المناطق النمسوية. ولكن بيسمارك تمكن من اقناعهم. ذلك أن سياسة بيسمارك كانت تهدف لتحقيق الوحدة الألمانية وليس اذلال النمسا والقضاء عليها. وأخيراً تم الصلح على هذا الأساس سنة 1868 بين النمسا وبروسيا.

وفي 12 آب عقدت ايطاليا معاهدة الصلح مع النمسا، على أساس أن تتنازل هذه لفرنسا عن البندقية وتهديدها بدورها لأيطاليا.

وبموجب هذه المعاهدات تكون ألمانيا قد خطت خطوات واسعة نحو الاتحاد. إذ إن ألمانيا أصبحت مقسمة إلى ثلاثة مناطق. اتحاد الماين وتتزعمه بروسيا اتحاد جنوبي الماين حيث للنفوذ الفرنسي أثر لا بأس به وأخيراً قسم تسيطر عليه النمسا. وهكذا تمكن بيسمارك من أن يقهر النمسا ويجعل مقاومتها للوحدة غير ذات أثر كما أنه سار شوطاً بعيداً في طريق الوحدة بأن أزال الاتحاد الجرماني من عالم الوجود.

الأثر في فرنسا:

لقد شعر الفرنسيون منذ أيام معركة سادوا أن الخطر بات يتهددهم بشكل قوي وأدركوا أن كل نصر تحرزه بروسيا يعتبر بحق ضربة قوية توجه إلى فرنسا ومما زاد في نقمة الفرنسيين أنه كان بإمكان نابوليون أن يساوم عندما قام بوساطته فيحقق لفرنسا بذلك بعض الأرباح ولكنه اكتفى بأن أخذ البندقية ليهديها لايطاليا. وتجاه ثورة الرأي العام الفرنسي رأى نابوليون الثالث نفسه مجبرا على احراز بعض المكاسب للفرنسيين ولكنه نسي أن الوقت قد فاته وأن بروسيا التي صفت خلافاتها مع النمسا قد أصبحت في وضع يمكنها من رفض كل مطلب جديد يتقدم به الفرنسيون.

سياسة بيسمارك حيال فرنسا:

لقد رأينا منذ البداية أن فرنسا كانت تخاف الوحدة الألمانية إلى حد كبير وأنها ترى أن وجود دولة ألمانية على حدودها الشمالية يهدد سلامة الأراضي الفرنسية وقد كان بيسمارك يدرك هذه الحقيقة فوضع خطته على أساس قهر النمسا أولاً ثم فرنسا ثانياً كمقدمة للوحدة الألمانية. وقد جاء تدخل نابوليون في الحرب بينه وبين النمسا يزيد بيسمارك اقتناعاً بأن فرنسا لم تتدخل إلا لتأخير الوحدة وعرقلتها. ولذا فإنه ما ان انتهى من الصراع مع النمسا حتى أخذ يستعد لمواجهة فرنسا ولكنه من جهة أخرى كان يهمه أن تكون فرنسا هي المعتدية في كل حرب مع ألمانيا . وقد ظل بيسمارك يسعى لذلك حتى تهيأت له الفرصة سنة 1870.

العلاقات الفرنسية الألمانية حتى سنة 1870:

بعد انتهاء الحرب بين النمسا وبروسيا شعر نابوليون الثالث بأن الفرصة

قد فاتته إذ كان بامكانه أن يفرض ما يشاء من مكاسب لمصلحة فرنسا حين قام بوساطته بين الدولتين. اراد أن يعوض عما فاته فأخذ يطالب بروسيا ببعض التعويضات الاقليمية. طلب أولاً بعض الأراضي الألمانية على الراين. ولكن بيسمارك رفض ذلك بحجة أنه لا يملك حق التصرف في الأراضي الألمانية ثم عاد نابوليون وطالب ببلجيكا واللوكسمبورغ. فقبل بذلك بيسمارك مبدئياً ولكنه أطلع انكلترا من طرف خفي على نوايا نابوليون مما أحرج موقف فرنسا ثم عاد نابوليون وطالب للمرة الثالثة باللوكسمبورغ فقط ولكن بيسمارك رفض ذلك أيضاً فلجأت فرنسا إلى احتلال اللوكسمبورغ مما جعل الوضع يتأزم في أوروبا. عند ذلك عقد مؤتمر في لندن سنة 1867 تقرر في أثنائه أن تكون هذه الدولة منطقة حياد بين بروسيا وفرنسا.

وهكذا يفشل نابوليون الثالث في جميع المحاولات التي قام بها للحصول على بعض المكاسب في أوروبا مما جعله يحقد على بروسيا ويصمم على محاربتها.

ومما زاد في تأزم الأوضاع أن بيسمارك لم يكتف بما حققه من مكاسب عقب الحرب النمسوية البروسية. بل عقد في سنة 1867 معاهدات تحالف بين اتحاد ألمانيا الشمالية وبين بعض دويلات ألمانيا الجنوبية وفي ذلك دليل على تصميم بيسمارك على تحقيق الوحدة الألمانية رغم معارضة فرنسا لذلك.

وهكذا أخذ يتضح شيئاً فشيئاً أن الحرب بين بروسيا وفرنسا واقعة لا محالة إذ إن بيسمارك لن يتراجع عن تحقيق الوحدة وفرنسا لن تسمح بذلك اطلاقاً. ومما زاد في حراجة الموقف أن السياسة الداخلية التي كان يتبعها نابوليون أثبتت فشلها إلى حد كبير مما جعله يفتش عن انتصارات عسكرية أو سياسية يقوي بها أركان حكمه المترجرج. ويشغل الفرنسيين عن الاهتمام بمشاكل فرنسا الداخلية وأوضاعها المتردية اقتصادياً ومالياً واجتماعياً.

الموقف الدولي حتى سنة 1870:

منذ أن شعر الفريقان في سنة 1867 أن الحرب واقعة لا محالة أخذ كل منهما يعمل على تهيئة وضع ملائم له في أوروبا ففرنسا أخذت تفتش عن حلفاء لها ضد بروسيا وذلك لعلمها بأن الجيش البروسي قوي وربما عجزت عن قهره لوحدها أما بروسيا فكانت واثقة من قوة جيشها وقدرته على سحق فرنسا. فإنها أخذت تسعى لعرقلة الجهود الفرنسية في أوروبا ولضمان حياد دولها الكبرى وهنا سنعرض باختصار موقف كل من هذه الدول:

من المعلوم أنه في سنة 1867 كان وجه النمسا قد تبدل ذلك أن المجر كانت قد نالت استقلالاً ذاتياً. وأصبحت النمسا تدعى امبراطورية النمسا المجر. وهذا يعني أن النمسا لم تعد وحدها تقرر سياسة الدولة ومصيرها بل يشاركها في ذلك المجريون.

ثم إن النمسا بعد هزيمتها أمام بروسيا سنة 1866 غيرت أسس سياستها وجعلت اهتمامها ينحصر في الشؤون البلقانية وشؤون المتوسط وبذا أصبح خصمها الرئيسي الروسيا وليس بروسيا. وعلى هذا الأساس وجدت فرنسا أنه لا يمكنها الاعتماد إلى حد كبير على النمسا التي لم تعد تهتم بالشؤون الألمانية. ورغم العروض الكثيرة والمتكررة ورغم الأمان السخية التي عرضها نابوليون على النمسا مقابل عقد تحالف مع فرنسا ضد بروسيا فإن نابوليون لم يحصل على أي نتيجة ايجابية من قبل الحكومة النمساوية.

ولم تكن روسيا تشعر بأي خطر من جراء قيام الوحدة الألمانية بل بالعكس كانت روسيا على استعداد دوما لتأييد بروسيا ذلك أن روسيا كانت دوما تهتم بقضايا البلقان من جهة وبمراقبة الوضع في بولونيا من جهة أخرى مخافة تجدد الثورة التي قامت سنة 1863. وكانت روسيا تحرص على صداقة بروسيا لبقاء

استقرار الوضع في بولونيا.

وكان الحكم في ذلك الوقت في انكلترا بيد الأحرار الذين كانوا منصرفين إلى معالجة شؤون الامبراطورية الداخلية: أميركا، كندا، الحدود الهندية ـ الروسية، الشؤون الانتخابية، كل هذا صرف انكلترا عما يجري في أوروبا ولكنها رغم ذلك ظلت تتمسك إلى حد كبير ببقاء التوازن الدولي في أوروبا على حاله.

ولهذه الأسباب لم يحصل أي تحالف بين انكلترا وفرنسا وهكذا انقضت السنوات الثلاث السابقة للحرب في تسابق بين فرنسا وبروسيا على كسب ود الدول الكبرى وقد جاء عام 1870 دون أن تحصل فرنسا على حليف قوي يساعدها في حربها ضد بروسيا بينما كان بيسمارك قد ضمن صداقة روسيا وحياد انكلترا والنمسا. وعند ذلك بدأ يدفع فرنسا لكي تعلن الحرب ذلك أنه كان لا يريد ان يظهر في أوروبا بمظهر الرجل المعتدي.

أسباب الحرب:

في سنة 1868 طرأت مشكلة جديدة زادت في توتر العلاقات الفرنسية البروسية وأعني مشكلة العرش الاسباني ذلك أنه إثر صراع طويل بين الشعب الاسباني والأسرة المالكة فرت الملكة ايزابيلا من اسبانيا تاركة العرش الاسباني.

فباتت مقدرات اسبانيا بيد رئيس وزرائها بريم Prim الذي صار عليه أن يحل مشكلة خلو العرش. وقد رأى الجميع ضرورة استمرار الحكم الملكي ولذا بدأ البحث في أوروبا عن أمير لعرش اسبانيا. وقع الاختيار على الأمير ليوبولد من عائلة هوهنزلرن قريب قيصر بروسيا وشقيق ملك رومانيا وقد أعلنت فرنسا معارضتها لهذا الترشيح بصورة علنية فبقيت القضية دون حل حتى قدوم موفد خاص من قبل بريم لاقناع ليوبولد بالقبول إذ إنه كان زاهدا في هذا المنصب ولم تنجح مهمة هذا الموفد. وفي سنة 1870 عرض الأمر مجدداً على الأمير

الـذي أحـال الطلـب إلى الملـك الـبروسي. وقـد تحمـس بيسـمارك كثـيراً لهـذه القضيـة باعتبـار أن جـود ملـك عـلى عـرش مدريـد مـن عائلـة هوهنزلـرن سـيجعل مـن اسـبانيا كماشـة. وبـذا تصبـح فرنسـا اقـل معارضـة لمصالـح بروسـيا. ولكـن الملـك الـبروسي ظـل مـتردداً لأنـه كان يخـاف مـن معارضـة فرنسـا القويـة ومـن امكانيـة وقـوف الـرأي العـام في أوروبـا إلى جانبهـا. وكذلـك ليوبولـد. إلا أن بيسـمارك بعـد جهـود جبـارة تمكـن مـن اقنـاع الملـك والأمـير. وأبلـغ بيسـمارك قـرار القبـول في 21 حزيـران سـنة 1870 إلى الجـنرال الاسـباني.

ما إن علمت فرنسا بالأمر حتى أعلنت معارضتها الشديدة له وكلفت سفيرها في برلين بأن يقابل الملك الذي كان يقضي الصيف في أمس Ems ويطلب منا التدخل لسحب الترشيح. وقد تمكن من اقناع الملك الذي كلف أحد مرافقيه بابلاغ رغبة الملك إلى ليوبولد. ولكن الحكومة الفرنسية لم تقنع بذلك وأصرت على الحصول على تعهد خطي من الملك فعاد السفير لمقابلته ولكنه لم يتمكن لأن الملك كان يستعد للعودة إلى برلين.

وإلى هنا كان بيسمارك غائبا والأمور تجري بغير علمه ولما أرسل له الملك برقية يوضح فيها الأمور ثار بيسمارك وخاف أن تجري على غير ما يريد وعندها عمد إلى نشر برقية الملك بشكل مقتضب بحيث ظهرت وكأنها إهانة توجه للشعب الفرنسي بشخص سفيره. وهنا حدث ما كان يريد وينتظر بيسمارك فثار الشعب الفرنسي بشكل عنيف جداً وأخذ يطالب بالحرب. وفي 14 تموز عقد مجلس الوزراء الفرنسي ثلاث جلسات متوالية أقر فيها طلب اعتمادات عسكرية من المجلس. وفي 19 تموز وافق مجلس النواب على الطلب وبذا أعلنت الحكومة الفرنسية الحرب على بروسيا.

وقـد أعلنـت روسـيا في 20 تمـوز حيادهـا. ثـم عـادت في 23 تمـوز فأعلنـت أنهـا سـتبقى كذلـك طالمـا أن النمسـا محايـدة أمـا إذا حاربـت النمسـا فـإن روسـيا سـتحارب

إلى جانب بروسيا. أما انكلترا فإنها أعلنت حيادها. وهكذا أصبحت فرنسا وحدها أمام بروسيا.

الحرب:

لقد أظهرت الأحداث الأولى للحرب أن الجيش البروسي كان كامل العدة والتدريب عندما دعي للقتال. ذلك أن القيادة العامة البروسية وعلى رأسها فون مولتكه بطل معركة سادوا، قد احسنت تدريب الجنود الألمان وإعدادهم بصورة دائمة للحرب، كما أنها منذ سنة 1867 درست امكانية وقوع حرب قريبة مع فرنسا فوضعت لها الخطط ودرست تفاصيلها وأعدت لها كل أسباب النجاح. لقد درست أوضاع الجيش الفرنسي وعرفت امكانياته وقدراته ونقاط ضعفه، كما أنها اتخذت التدابير المناسبة للافادة إلى حد كبير من الوسائل الحديثة كالتلغراف وسكك الحديد ومدفعية الميدان في عملياتها القادمة. أما الجيش الفرنسي فعلى الرغم مما كان له في أوروبا من صيت وسمعة كبيرة وحسنة فقد كان يفتقر للقيادة الحازمة والسلاح الحديث والمؤن والمواصلات السريعة.

بسرعة كبيرة وقبل أن يكمل الفرنسيون تعبئة جيوشهم تقدمت الجيوش البروسية في الأراضي الفرنسية ناقلة المعركة إلى أرض أعدائها. وبعد يومين فقط من عبور البروسيين الحدود الفرنسية حققوا في 6 أغسطس على الجيوش الفرنسية انتصارين كبيرين أحدهما في الألزاس والثاني في اللورين. أثارت أخبار هذين الانكسارين في باريس موجة هائلة من السخط والفزع مما اضطر الامبراطور نابوليون الثالث للتنازل عن القيادة العليا للجنرال بازين. Bazaine. غير أن هذا الأخير كان أعجز من أن يوقف التقدم البروسي السريع. فقد توجه للاعتصام في مدينة متز Metz الحسنة التحصين إلا أن البروسيين لم يلبثوا أن فرضوا عليه حصارا قوياً. وقد أظهر الجنرال بازين أثناء الحصار الكثير من

التردد والتباطؤ أمام العدو مما عطل نهائياً قدرة جيشه البالغ تعداده ستة آلاف ضابط وماية وسبعين ألف جندي في وقت كانت فيه فرنسا بأمس الحاجة لهذا الجيش للدفاع عن أراضيها.

أما الجيش الفرنسي الآخر والذي كان يتجمع في مدينة شالون بقيادة الجنرال مكماهون والذي كان يسعى للتراجع نحو باريس للدفاع عنها فقد أمره نابوليون بضرورة الاسراع نحو مدينة متز لرفع الحصار عن جيش بازين المحاصر بالقرب من الحدود البلجيكية. غير أن القائد البروسي فون مولتكه تعقب هذا الجيش في سيره والتقى به في (سيدان Sedan) حيث طوقه وأنزل به هزيمة ساحقة وأرغم حوالي مائة ألف رجل من جنوده على الاستسلام مع الامبراطور نابوليون. وكان ذلك في الثاني من سبتمبر سنة 1870.

وبوصول أنباء هذه الهزيمة إلى باريس سقط النظام الامبراطوري وأعلنت الجماهير الفرنسية الهائجة في الرابع من سبتمبر سنة 1870 قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة وتشكيل حكومة الدفاع الوطني المؤقتة. وقد قررت هذه الحكومة متابعة الحرب انقاذا لشرف فرنسا وكرامتها. وبعد أن وصل الألمان في 13 سبتمبر إلى ضواحي باريس وفرضوا الحصار عليها نقلت القيادة الحربية الجديدة مقرها إلى مدينة تور وأخذت تدير الحرب من هناك ضد بروسيا.

وقد كان بإمكان هذه الحكومة أن تقوم بأعمال هامة خصوصاً بعد أن تمكن الزعيم الشعبي الفرنسي غمبتا Gambetta من جمع جيش بلغ تعداده حوالي ماية وثمانين ألف جندي لو أن الجيوش الفرنسية النظامية تمكنت من الصمود في المعركة. ففي 28 سبتمبر سقطت مدينتا تول وستراسبورغ وفي 27 أكتوبر استسلم الجنرال بازين وجيوشه لمحاصريه فتفرغ الألمان آنذاك لتشديد الحصار على مدينة باريس وأجبروها على الاستسلام في 28 يناير سنة 1871 رغم مقاومة أهلها الشديدة الباسلة.

وعقب إعلان الهدنة بدأت المفاوضات بين الدولتين غير أن بسمارك أصر على أن يقوم الفرنسيون بانتخاب جمعية وطنية توقع على الصلح بين الدولتين. وفي 8 فبراير سنة 1871 جرت الانتخابات واجتمعت الجمعية الوطنية بعد أربعة أيام في مدينة بوردو وانتخبت السياسي الفرنسي تيير Thiers رئيساً للسلطة التنفيذية وفوضته بإجراء مفاوضات الصلح مع الألمان.

الامبراطورية الألمانية:

عقب معركة سيدان وسقوط الحكم النابوليوني في فرنسا أدرك بسمارك أنه قد بات بإمكانه أن يبدأ تنفيذ الوحدة الألمانية دون أن ينتظر نهاية الحرب مع فرنسا. ولذا بدأ سلسلة من المفاوضات مع الملوك والأمراء في الولايات الألمانية تهدف إلى تحقيق هذه الوحدة. كان عليه أول الأمر أن يصل مع هؤلاء إلى اتفاق على شكل الحكومة الألمانية الجديدة. ذلك أن عناصر الأحرار والمثقفين في كل الولايات الألمانية كانوا يريدون أن يقيموا دولة واحدة ديموقراطية مركزية تقضي على ما للأمراء والمقاطعات من امتيازات تاريخية. بينما كان امراء وحكومات الولايات وبصورة خاصة الولايات الجنوبية مثل بافاريا يحرصون على كياناتهم وامتيازاتهم. ولما كانت الحرب لم تنته بعد وكانت الولايات الجنوبية تساهم فيها بشكل جدي فقد آثر إرضاءها ولذا فقد اختار النظام الاتحادي كشكل للدولة الألمانية الجديدة. وعلى هذا فقد أبقى الولايات والامارات الألمانية على حالها وأعطى دولة بافاريا بصورة خاصة بعض الامتيازات كحقها في الاشراف على جيشها زمن السلم وفي الاهتمام بالسياسة الخارجية للدولة الألمانية.

هكذا توصل بسمارك مع الأمراء الألمان إلى اتفاق على اقامة دولة ألمانية موحدة في الشؤون الخارجية والعسكرية يرأسها القيصر الألماني. وتحتفظ ضمن هذه الدولة كل ولاية ألمانية بسيادتها الكاملة في الأمور الداخلية.

ولما كان ملك بروسيا، وهو المرشح الوحيد لتسلم عرش الدولة الألمانية الجديدة يرفض أن يستلم التاج الألماني من الشعب فقد جعل بسمارك الأمراء الألمان يعرضون عليه تاج ألمانيا .

وفي 18 يناير سنة 1871 اجتمع الأمراء والملوك الألمان في قاعة المرايا بقصر فرسأي وكان ذلك قبل سقوط العاصمة الفرنسية بعشرة أيام فأعلنوا قيام الامبراطورية الألمانية وتوجوا وليم الأول ملك بروسيا رئيسا للدولة الجديدة ليحمل لقب القيصر الألماني.

معاهدة فرانكفورت:

بدأت المفاوضات بين بسمارك مستشار ألمانيا وتيير رئيس الحكومة الفرنسية في 26 فبراير إلا أن المفاوضات طالت كثيراً وتعثرت أكثر من مرة بسبب صلابة بسمارك واصراره على فرض شروط للصلح على درجة كبيرة من الشدة والقساوة. وعلى الرغم مما أظهره الرئيس الفرنسي تيير من عناد وديبلوماسية فإنه قد فشل في تغيير موقف بسمارك بشكل جذري. وأخيراً وافق الفرنسيون على شروط الصلح المذلة التي فرضها الألمان بقوة وعناد والتي ستكون في المستقبل وإلى حد كبير أحد أبرز أسباب الحرب العالمية الأولى. وفي 10 مايو سنة 1871 تم توقيع الصلح بين الدولتين وهو المعروف بصلح فرانكفورت. وأبرز شروط هذا الصلح ما يلي:

1 ـ تحتل بروسيا مقاطعتي الألزاس واللورين وكذلك مدينة متز.

2 ـ تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبي خلال خمس سنوات.

3 ـ تحتل الجيوش الألمانية أراضي فرنسا الشمالية حتى يتم دفع الغرامة المالية (وقد دفعها الفرنسيون كاملة خلال ثلاث سنوات ليتخلصوا من جيوش الاحتلال البغيضة).

الجمهورية الفرنسية الثالثة

في الثاني عشر من فبراير سنة 1871 اجتمعت الجمعية الوطنية التي انبثقت عن انتخابات اليوم الثامن من الشهر المذكور في مدينة بوردو التي أصبحت مقر حكومة فرنسا المؤقتة التي قامت عقب سقوط النظام الامبراطوري. وقد أقرت الجمعية في هذا الاجتماع اختيار السياسي الفرنسي العجوز تيير Thiers رئيسا للدولة وفوضته بتوقيع الصلح مع العدو. وقد قاد هذا السياسي الضليع المفاوضات مع ألمانيا التي انتهت بصلح فرانكفورت الموقع في 10 مايو سنة 1871.

ثورة الكومون:

وكان على رئيس الدولة الجديد أن يواجه بعد توقيع الصلح مشكلة فتنة كبيرة قامت في باريس وكادت تهدد كل المؤسسات الفرنسية بالزوال. كانت باريس بأكثرية أبنائها ميالة لقيام نظام جمهوري ثوري في فرنسا ولذا فقد ساءها أن تنتقل السلطة في البلاد إلى أيدي جمعية وطنية أغلبية أعضائها من الملكيين المحافظين. ثم إن الجمعية التي انتخبت في الأصل لعقد الصلح مع الألمان فقط استمرت في العمل بعد صلح فرانكفورت (كانت الجمعية المذكورة قد نقلت مقرها في 10 مارس من بوردو إلى فرساي) وأخذت تبحث في نوع الحكومة الجديدة. ولما كانت أغلبية أعضائها من الملكيين فقد اعتقد الباريسيون أنها ستعيد لفرنسا النظام القديم بكل ما يرافقه من مساوىء ومظالم. ثم إن الباريسيين كانوا يعتقدون أن

الجمعية الوطنية وحكومتها المؤقتة قد خانتا قضية البلاد بتوقيع صلح فرانكفورت المشين ذلك أنهم كانوا يريدون شن حرب ثورية تحريرية ضد الألمان خصوصاً وأن منظر جنودهم في شوارع باريس قد ساءهم كثيراً.

وفي الثامن عشر من آذار أرسلت حكومة فرسأي فرقة من الجيش إلى باريس لاسترداد المدافع والأسلحة التي استولت عليها العناصر الثورية قبل دخول الألمان للمدينة إلا أن قوات الحرس الوطني والعناصر الثورية رفضت الانصياع وقاومت ببسالة وأسرت اثنين من قادة الفرقة ورمتهما بالرصاص. وقد أعقب هذا الحادث انبثاق حكومة ثورية عن بلدية باريس المنتخبة من الشعب والتي كانت الأغلبية فيها للعناصر الثورية والجمهورية والاشتراكية. هذه الحركة اتسمت بطابع الفوضى وغياب الهدف الواضح فقد كثرت فيها الاتجاهات والآراء. ظهر بين رجالها من كانوا يريدون تقويض النظام الرأسمالي في العالم كله، وآخرون كانوا يبغون تحويل فرنسا إلى اتحاد تعاهدي بضم جمهوريات في المقاطعات الفرنسية.

ولما كان تيير رئيس حكومة فرسأي أدرك أبعاد هذه الحركة ومدى خطورتها فحشد في أوائل شهر مايو جيشاً يقدر بحوالي ماية وثلاثين ألف جندي نظامي وأوكل مهمة القيادة لمكماهون (MacMahon) وقد تولت هذه القوة خلال الأسبوع من 21 إلى 28 مايو سنة 1871، والمعروف في التاريخ الفرنسي بأسبوع الدم، قمع هذه الحركة بقساوة ووحشية. وقد احترقت خلال المعارك التي نشبت في هذا الأسبوع أجزاء مهمة من باريس بينها قصر التويلري ودار البلدية. ولم تظهر حكومة فرسأي في هذه الفترة أية بادرة رحمة أو تساهل مع الثائرين فقد أقامت محاكم عسكرية سريعة قضت بإعدام المئات.

الجمهورية الفرنسية الثالثة:

عقب القضاء على ثورة الكومون في باريس بات على الحكومة المؤقتة أن

تبـت بشـكل الحكومـة الجديـدة التـي كانـت ظـروف فرنسـا المضطربـة تفـرض اقامتهـا بـأسرع مـا يمكـن.

وقد كانت الجمعية الوطنية ـ كما هي حال الرأي العام الفرنسي ـ موزعة بين اتجاهين رئيسيين:

1 ـ الجمهوريين وكانوا أقلية في الجمعية الوطنية إذ كانوا ممثلين فيها بمئتين وخمسين نائباً من ستماية وخمسين. وكان هؤلاء يعارضون في قيام أي نوع من أنواع النظام الملكي.

2 ـ الملكيين وكانوا يملكون الأغلبية في الجمعية الوطنية. إلا أن ما أضعف موقفهم هو أنهم وان اتفقوا على شكل نظام الحكم فإنهم كانوا مختلفين على شخص الملك. فالفئات المحافظة منهم كانت تطالب بأن تعاد إلى البوربون الأصليين حقوقهم في العرش وكانوا يرشحون لذلك الكونت دي شامبور (Comte De Chambourd) حفيد الملك شارل العاشر وكان هناك حزب ملكي آخر ينادي باعطاء العرش لأحد أمراء آل أورليان.

وقد أضعف هذا الانقسام موقف الملكيين لدرجة كبيرة وأخذ الكثيرون من أشياعهم يتحولون عنهم نحو تأييد جمهورية محافظة ثم إن مرشح الملكيين الأوفر حظا ـ الكونت دي شامبور ـ كان يشترط باصرار وعناد لعودته إلى العرش التخلي عن العلم المثلث الألوان كراية لفرنسا وهذا شرط يستحيل تحقيقه.

وأمام صعوبة اتفاق الملكيين على مرشح واحد يقبله الفرنسيون أخذ رئيس الحكومة تيير يميل نحو فكرة انشاء جمهورية محافظة بالرغم من أنه طيلة حياته كان ينادي بالنظام الملكي الدستوري. ولما اتخذ موقفا صريحا وأعلن تأييده للجمهورية باعتبارها أقل اشكال الحكم إثارة للفرقة والانقسام في صفوف الفرنسيين، اتحد ضده الحزبان الملكيان وأجبراه على الاستقالة في 24 مايو سنة 1873.

انتخبت الجمعية الوطنية الماريشال مكماهون رئيسا للدولة لمدة سبع سنوات وكان معروفاً بآرائه المحافظة وتأييده للحركات الاكليريكية وميله لآل بوربون والنظام الملكي. وقد فشلت أيضاً المحاولة التي قام بها الرئيس الجديد لاعادة الملكية لفرنسا بسبب تعنت الكونت دي شامبور كبير آل بوربون في موقفه. وأخيراً وفي سنة 1875 قبلت الجمعية الوطنية بأغلبية صوت واحد بالجمهورية كنظام حكم لفرنسا ووافقت على الدستور المعروف بدستور سنة 1875.

دستور سنة 1875:

لقد نص هذا الدستور الذي بقي معمولاً به في فرنسا حتى انهيار الجمهورية الثالثة في صيف سنة 1940 بعد دخول الألمان لمدينة باريس على قيام مجلسين: واحد للشيوخ وآخر للنواب. كما نص على أن يقوم أعضاء المجلسين مجتمعين بانتخاب رئيس الجمهورية. وقد قصد من ذلك الابتعاد عن أسلوب الانتخاب الشعبي لحماية الجمهورية من أية مغامرة خطرة.

أما السلطة التنفيذية فقد أعطيت للحكومة المسؤولة أمام مجلس النواب.

الباب السابع

المشكلة الشرقية ومؤتمر

برلين 1878

- طبيعة المشكلة الشرقية
- الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان استيفانو
- مؤتمر برلين 1878 ومقرراته

طبيعة المشكلة

في أعقاب الإنتصارات الكبرى التي أحرزتها بروسيا على كل من النمسا وفرنسا أصبح التوازن الدولي غير واضح الإتجاهات، فألمانيا أصبحت عملاقاً في قلب القارة الأوروبية ولكن لا تستطيع أن تسيطر عليها، وفرنسا مهزومة، وتعاني من اضطراب سياسي شديد، ومع هذا كانت قادرة على أن تحد من نشاط هذا العملاق، خصوصاً وأن بريطانيا آثرت ـ بذكاء سياسي ـ أن لا تنتهز الفرصة وتنقض على فرنسا حفاظاً للتوازن الدولي، وحتى لا تزداد الامبراطورية الألمانية قوة على قوة. وكانت كل من روسيا والنمسا لا تريدان أن تتطور الأمور إلى ما هو أعقد مما وصلت إليه، وبالتالي كان هناك نوع من التوازن الدولي القائم على القلق من تطورات المستقبل ومن ثم كانت الأمور الدولية في حاجة إلى أزمة كبيرة حتى تكتشف كل دولة الطريق الذي يجب أن تسير فيه من حيث الإرتباطات السياسية. خصوصاً وأن فرنسا كانت تبحث عن قوة تتحالف معها ضد العملاق الألماني وكانت المشكلة الشرقية هي التي كشفت لبعض الدول الطريق التي يجب أن تسلكها.

والأصول الرئيسية للمشكلة الشرقية تتركز في الموضوعات التالية: ـ

1 ـ الصراع التقليدي بين الشرق الإسلامي وأوروبا الصليبية. حقيقة أن الفكرة الصليبية التقليدية كانت قد اختفت في القرن السادس عشر ـ أو ما هو حول ذلك ـ إلا أن شعوب أوروبا بمختلف مذاهبها كانت تنتظر اليوم الذي يتلاشى فيه الإسلام والمسلمون أيا كان عنصرهم تركيا كان أم فارسيا أم عربياً. وكانت هذه المشاعر توجه النشاط الفردي للأوروبي وتوجه الساسة الأوروبيين. ولم تكن الحكومات الأوروبية تتراجع عن هذه الأهداف الصليبية الكامنة إلا إذا تعارضت مع الأطماع

التوسعية أو المصالح الخاصة بها. ومن هنا كان التوسع الأوروبي على حساب الدولة العثمانية المتدهورة أمراً محبوباً ومقبولاً من المجتمع الأوروبي والساسة الأوروبيين في حدود المصالح الخاصة للدول.

2 ـ إن ضعف الدولة العثمانية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً هو الذي جعل الأطماع الأوروبية فيها تكوّن «المشكلة الشرقية» فالأطماع الأوروبية في الدولة العثمانية قديمة وعميقة الجذور، وكانت قوة الدولة العثمانية تحول دون تكتل أوروبي ناجح ضدها وتحول كذلك دون توسع أوروبي على حسابها. حتى نمت روسيا وقويت ووصلت قواتها حتى باريس في 1814 / 1815 وحتى وصلت إلى مشارف الآستانة في 1828/ 1829 الأمر الذي كان يثير مخاوف الدول الأخرى، ليس فقط الإمبراطورية الأوروبية المجاورة لها: إمبراطورية النمسا، وإنما كذلك امبراطورية فيما وراء البحار بريطانيا.

كان هناك تسابق روسي ـ نمساوي على وراثة الدولة العثمانية في البلقان، وخصوصاً بعد حرب القرم (1853 ـ 1856) وبعد سادوا (1866) إذ لم يُعد وجه النمسا نحو ألمانيا ، وإنما وجدت النمسا مجالها الحيوي في البلقان فأصبحت أية تطورات في البلقان العثماني ذات حساسية شديدة لإمبراطورية النمسا ـ والمجر. بينما كانت روسيا قد ركزت على تزعم الحركة السلافية، وهي حركة ضارة بكل من الدولة العثمانية وامبراطورية النمسا ـ والمجر، حيث إن هذه الحركة كانت تهدف إلى استقلال الشعوب السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين وإلى تقوية النفوذ الروسي في البلقان بجعل هذه الشعوب السلافية مخلب قط للسياسة الروسية.

ومما كان يزيد المشكلة البلقانية تعقيداً أنها كانت تتضمن عدة مشاكل معقدة في داخلها: ـ

1 ـ مشكلة الصراع الصليبي بين الدولة الإسلامية العامة (الدولة العثمانية) والشعوب المسيحية.

2 ـ مشكلة نشوء ونمو الروح القومية لدى السلاف أنفسهم من صرب وبلغار ومجيار الأمر الذي كان يعرض هذه الشعوب نفسها للاقتتال فيما بينها بسبب التعصب القومي.

3 ـ كانت في داخل البلقان نفسه وإلى جانب التعصب القومي مشكلة التعصب المذهبي، فبينما غالبية الشعوب السلافية أرثوذكسية كانت الأفلاق والبغدان[1] كاثوليكية. وكانت جيوب كاثوليكية في الشعوب السلافية إلى جانب الجيوب الإسلامية.

4 ـ كما ظهر إلى جانب التعصب القومي رغبة في فصل الكنيسة على أسس قومية، فأراد البلغار انشاء كنيسة خاصة بهم لا يكون اكليروسها يونانياً أو تتبع البطريرك اليوناني وإنما تكون كنيسة بلغارية مستقلة.

5 ـ كانت هناك مخاوف من أن تضع روسيا يدها على منفذ لأي من خطوط المواصلات العالمية عبر آسيا الوسطى أو عبر الشرق الأدنى إلى الهند مستغلة ضعف الدولة العثمانية والحماس الصليبي لدى مسيحيي روسيا، ونمو التعصب السلافي القومي المسيحي في البلقان. ولا شك أن المقاومة الانجليزية ـ الفرنسية ـ النمساوية الشديدة للنمو الروسي على حساب الدولة العثمانية كانت هي السبب في تأخير تصفية هذه الدولة. ولكن ماذا ستسير عليه الأمور بعد أن تجلّت قيمة ذلك الوفاق الروسي ـ البروسي الذي مكّن الروس من ضرب الثورة البولندية في 1863 ومن تخلص الروس سنة 1870 من بنود معاهدة باريس 1856 التي كانت تقيد النشاط الروسي البحري العسكري في البحر الأسود؟ مع ملاحظة أنه في ذلك الوقت أصبحت روسيا تهدد قلب الإمبراطورية العثمانية من جهتين: جبهة أرمينيا ـ إرضروم وجبهة البلقان.

1 ـ نواة رومانيا الحديثة.

ومع ملاحظة أن حاجة بسمارك إلى روسيا بعد 1871 أصبحت أقل عنها قبل ذلك، ومخاوف روسيا من ألمانيا بعد 1871 ـ أصبحت أكثر بكثير عن مخاوفها من بروسيا قبل تلك السنة، كان هناك نمو متزايد في المصالح الأوروبية في الدولة العثمانية، في نفس الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مطمئنة منذ (حرب القرم) إلى أن يدها هي العليا في توجيه السياسات الخاصة بمستقبل الشرق الأوسط. وكانت السياسة التقليدية البريطانية إزاء الدولة العثمانية والشرق الأوسط قائمة على الأسس التالية حتى السبعينات من القرن التاسع عشر:

1 ـ المحافظة على كيان الدولة العثمانية في وجه أي توسع أوروبي على حسابها.

2 ـ تقوية الوجود والنفوذ البريطاني في الدولة العثمانية خصوصاً في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط المواصلات العالمية، وكان أهم ما اقدمت عليه في هذا الشأن هو:

أ ـ كان دزرائيلي ـ ابو الإمبريالية البريطانية ـ يرى أن الآستانة هي مفتاح الطريق إلى الهند، ولهذا نجده يشتري أسهم الخديوي اسماعيل في شركة قناة السويس في 1875 تمهيداً للسيطرة البريطانية على القناة، ويتصدى في نفس الوقت لأي تفوق روسي في مضايق الدردنيل والبوسفور.

ب ـ زيادة التحكم البريطاني التجاري والعسكري في العراق خصوصاً بالنسبة لخطوط المواصلات البرية والنهرية في دجلة والفرات.

جـ ـ وضع حماية على الإمارات العربية المطلة على المنافذ البحرية مثل البحرين وإمارات الخليج العربي ودولة البوسعيد في مسقط وعمان وزنجبار ومحميات جنوب اليمن.

د ـ جعل بعض الأجزاء العربية مثل (عدن) مستعمرة بريطانية.

وكانت بريطانيا مستعدة لخوض حرب ضد روسيا إذا حاولت الأخيرة

تقويض تلك الأسس ولكن بمرور الزمن أخذت السياسة البريطانية نفسها تتحول من سياسة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية إلى سياسة احتلال واقتسام الدولة العثمانية وذلك بعد سنوات من الاضطرابات المالية[1] والتنظيمية اجتاحت الدولة العثمانية ومصر وتونس، واضطرابات طائفية اجتاحت سوريا ولبنان (1860).

ثم إن البلقان أصبح في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر منطقة لا يمكن السيطرة عليها والتحكم في تطور الأمور بها، ومن ثم كانت هناك مخاوف في كافة العواصم الأوروبية من أن المشاكل البلقانية قد تورط أوروبا في حرب غير مجدية، وكان بسمارك ـ وقد أدرك أن مفتاح الموقف الدولي في طريقة علاج مشكلات الشرق ـ يعتقد أن هذه المشكلات الخاصة بالدولة العثمانية يجب أن لا تؤدي إلى صدام بين الدول الكبرى، وإن دماء الأوروبيين الزكية يجب أن لا تراق بسبب هذه المسائل التي يجب أن تحل على مائدة المفاوضات وأنه إذا أرادت الدول الكبرى إعادة النظر في التوازن فليتم هذا بتسويات ودية على حساب الدولة العثمانية.

لقد كان بسمارك يريد سلاماً أوروبياً يجعل لألمانيا مكانتها العليا في تصريف الأمور الدولية، وكان لذلك يرغب مخلصا في رؤية السلام ينشر لواءه على العلاقات الألمانية ـ الفرنسية ـ البريطانية، بل على العكس مما كانت تردده صحافة تلك الأيام كان لا يرغب في حرب فرنسية بريطانية، تلك الحرب التي كانت كثير من المراجع تتوقعها بسبب توالي الأزمات ـ بعد 1875 ـ بين هاتين الدولتين الإستعماريتين في عدة أجزاء من افريقية والبلاد العربية وآسيا.

وفي هذا يقول بسمارك:

---

1 ـ توقفت الحكومة العثمانية عن دفع الفوائد المتراكمة عليها لمدة خمس سنوات في 1875 وأما الأزمة المالية في مصر فقد استحكمت في السبعينات من القرن التاسع عشر.

«I should certainly try to maintain the peace between the European Powers; it is – moreover so essential – that it should be at the expense of Turkey whose present day situation holds no promise of any stability. A rapprochement between England and France would not be disadvantageous to our interests, or for the balance of power in Europe».

هذا الضعف الذي اصاب الدولة العثمانية وأطماع الدول الكبرى في وراثتها ونشوء حالة من التوازن الدولي غير واضحة تماما بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين، وتأجج الحركة الوطنية القومية التحررية في البلقان، وتضارب هذه الحركات فيه وتصادم أهداف كل القوميات البلقانية كل هذا كان يدفع البلقان نحو أزمة كبيرة دولية.

كانت الثورة التي أدت إلى ارتباكات دولية معقدة قد نشبت في اقليم (الهرسك)، ظهرت أولاً على هيئة صدامات مذهبية بين الأكثرية المسيحية والأقلية الإسلامية، واتسع نطاقها. ودخلت الصرب والجبل الأسود الحرب وثار البلغار بينما تضاربت آراء الدول الكبرى إزاء هذه التطورات إذ كانت روسيا تريد التدخل مؤيدة للثوار وأعداء الدولة العثمانية في البلقان بينما كانت بريطانيا تهدد بالتحرك العسكري المضاد. وكانت روسيا مرتاحة لتطورات الحرب طالما هي ضد مصالح العثمانيين. ولكن لم تلبث القوات العثمانية أن أنزلت هزيمة شديدة بالجيش الصربي، وهددت هذه القوات العثمانية بلغراد نفسها، وهنا تدخلت روسيا وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية. وعبرت جيوشها الولايتين الرومانيتين (الإفلاق والبغداد)، ولم تلبث أن دخلتا الحرب ضد الدولة العثانية. وبينما كانت بريطانيا تجتهد في حصر نطاق الحرب وإيقافها ـ لما في ذلك من مصلحة لها ـ كانت الجيوش العثمانية تدافع بشجاعة ـ ترددت في أرجاء أوروبا ـ عن بلفنا[1].

---

1 ـ Plevna.

وقعت أثناء ذلك تطورات داخلية هامة، إذ تولى مدحت باشا ـ المصلح التركي الكبير ـ منصب الصدارة العظمى، ورفع إلى العرش السلطان عبد الحميد الثاني، (1876 ـ 1909) وأصدر أول دستور للدولة العثمانية في 1876، وكانت توقعات بأن تقف بريطانيا بقوة إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا على ذلك النحو الذي شاهدناه في حرب القرم، ولكن الظروف والأهداف والتوازن الدولي كان قد اختلف الأمر الذي اضطر معه الباب العالي إلى طلب وقف الحرب، فوقعت هدنة في 31 يناير 1878 ثم فرضت روسيا على الدولة العثمانية معاهدة (سان استيفانو)[1] في 3 مارس 1878 تلك المعاهدة التي أدت إلى تحرك دولي سريع.

والسبب في هذا التحرك الدولي ضد معاهدة سان استيفانو يرجع إلى ما أدت إليه تلك المعاهدة من ظهور دولة بلغاريا الكبرى على حساب الممتلكات العثمانية وكذلك على حساب الآمال اليونانية، وفوق هذا وذاك رأت بريطانيا ـ بالذات ـ أن بلغاريا ليست سوى ذراعٍ روسي امتد إلى قلب الدولة العثمانية يستطيع أن يسيطر على القسطنطينية في وقت مناسب وبالتالي أصبحت الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا وحلفائها في البلقان.

ومما زاد مخاوف بريطانيا من معاهدة (سان ستيفانو) أن روسيا كانت قد استولت في الجبهة الغربية على (قارص) و (أردهان) و (أرضروم)، وعلى معظم أرمينية الأمر الذي يجعل هبوط الجيش الروسي ـ من وجهة النظر الإنجليزية ومبالغاتها المتعمدة ـ إلى شمال العراق وإلى الخليج العربي وإلى الهند أمراً ممكناً جداً. ورغم ما كانت عليه هذه المخاوف البريطانية من مبالغة شديدة إلا أن الإنجليز يرددونها حتى أصبحت لدى بعض الدوائر الأوروبية السياسية مسألة مسلم بصحتها.

---

1 ـ San Stefano.

ولكن من ناحية أخرى ـ تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التوسع ـ في النفوذ الروسي كان مصوباً إلى طرق المواصلات العالمية البريطانية سواء الطريق عبر العراق والشام أو الطريق عبر مصر، ومن هنا كان ذعر بريطانيا كبيرا جدا من معاهدة سان ستيفانو هذه.

مؤتمر برلين

هذا المناخ الدولي المتأزم، وغيوم الحرب بين بريطانيا وروسيا متلبدة، كان الفرصة الكبيرة لبسمارك كي يقوم بدور المنقذ للسلام العالمي بدعوة إلى عقد مؤتمر تحل فيه أوروبا مشاكلها على حساب الدولة العثمانية دون إراقة دماء الأوروبيين من أجل قطعة أرض هنا وهناك في الشرق. ولكن سيلعب دزرائيلي[1] دوراً رئيسياً في الإعداد لهذا المؤتمر ومن وضع نصوص وتنفيذ التسويات التي اتفق عليها في أروقة قاعات المؤتمر.

فبعد مداولات مطولة معقدة ـ استبعد عنها الدبيلوماسيون الأتراك، اتفقت الدول التي حضرت المؤتمر على القرارات التالية: ـ

1 ـ تصبح بلغاريا (إمارة ممتازة) تحت السيادة الإسمية للسلطان العثماني، ويكون لها حكومة مسيحية وعسكر وطني[2].

2 ـ فصل الروماللي الشرقي عن (بلغاريا الكبرى) ووضعه تحت الحكم المباشر العثماني. وبذلك تكون قد تقلصت جداً بلغاريا.

3 ـ توضع البوسنة والهرسك تحت الإحتلال النمساوي على أن تظل الإدارة

---

1 ـ كان رئيس وزراء بريطانيا دزرائيلي يؤكد باستمرار أن مفتاح الدفاع عن الهند في (القسطنطينية) وفي 4 يونيو ـ حزيران 1878 اتفق الباب العالي مع حكومة بريطانيا على أنه في حالة استيلاء روسيا على باطوم وأردهان وقارص أو إحداها وارادت التوسع في الأناضول فبريطانيا تستخدم السلاح لحماية الممتلكات العثمانية على أن تستولي بريطانيا على قبرص وأن يقوم السلطان باصدار القرارات اللازمة لحماية المسيحيين رعايا السلطان.

2 ـ نصت المعاهدة على النظام الدستوري في بلغاريا وعلى نظام الحكم لها وعلاقاتها بالحكومة العثمانية وحدودها بدقة.

العثمانية في سنجق نوقي بازار.

4 ـ استقلال الجبل الأسود.

5 ـ استقلال الصرب.

6 ـ استقلال رومانيا، وحصلت على اقليم دبروجه ولكن فقدت (بسارابيا) التي حصلت عليها روسيا.

7 ـ تنازل الباب العالي عن أردهان وقارص وباطوم لروسيا.

8 ـ تنازل الباب العالي عن اقليم ومدينة (ختر) لفارس.

9 ـ استرداد الباب العالي لوادي «آلا كرد ومدينة بايزيد»

10 ـ يتعهد الباب العالي بأن يحقق بسرعة الاصلاحات في أرمينية وحماية الأرض من الأكراد والشركس.

11 ـ يتعهد الباب العالي بمنح حرية الإعتقاد الديني في الدولة العثمانية وأن لا تكون عقيدة المواطن العثماني عقبة أمامه في سبيل التمتع الكامل بالحقوق السياسية والدينية[1].

12 ـ حق القناصل في حماية رعاياهم.

13 ـ حرية الملاحة في الدانوب.

ماذا يفهم من هذه النصوص وما الذي أدت إليه؟

1 ـ تفوقت وجهة النظر البريطانية من حيث تقويض معاهدة سان إستيفانو، ومنع ظهور بلغاريا الكبرى[2]، كما أن إعادة ضم الروملي الشرقي إلى الدولة

---

1 ـ هذا المبدأ السامي كانت تفرضه الدول الكبرى على الدول الضعيفة بينما لا تطبقه هي، ومن ذلك مشكلة الايرلندية بين البروتستنت والكاثوليك والأخير تحول عقيدتهم دون مساواتهم بالبروتستنت كذلك كانت الدول الكبرى تهدف من وراء هذا النص التدخل في أمور الولايات العثمانية تحت ستار هذا المبدأ السامي. وكانت روسيا تضطهد اليهود بشدة حينذاك، وكذلك كان الحال في الدول الأوروبية الكبرى التي شاركت في وضع هذا النص.

2 ـ تأجل ظهورها حوالي ثلث قرن بسبب موقف بريطانيا هذا.

العثمانيـة حتـى جبـال البلقـان أعطـى للعثمانيـين حـدوداً طبيعيـة يمكـن الدفـاع عنهـا بسـهولة أكـثر.

2 ـ تفوقت السياسة البسمركية المعروفة باسم سياسة (المصالحة والتعويض)، فقد قوي النفوذ الروسي في شرق البلقان بينما قوي النفوذ النمساوي في غربه. كما حصلت روسيا على (قارص) و (أردهان) و (باطوم) بينما حصلت بريطانيا في إتفاقية سرية مع السلطان على (قبرص)، حيث إن هذه الجزيرة كانت في نظر حكومة بريطانيا قاعدة يمكن منها صد أية محاولات روسية عسكرية للهبوط إلى العراق. وقد تمت عملية الحصول على قبرص بطريقة سرية تامة في أول الأمر خلال مفاوضات دارت بين الإنجليز والأتراك خلال الفترة العصيبة التي كانت فيها الدولة العثمانية معرضة لإجتياح روسيا لها. وفي 4 يونيو ـ حزيران 1878 اتفق الطرفان على أنه في حالة إستيلاء روسيا على (باطوم) و (أردهان) و (قارص) أو على إحداها، وأرادت روسيا التوسع في الأناضول، فإن بريطانيا ستستخدم السلاح لحماية الممتلكات العثمانية وتحصل بريطانيا في مقابل ذلك على (قبرص).

4 ـ اعتبرت فرنسا أن تلك الإتفاقية السرية البريطانية ـ العثمانية بشأن التنازل عن قبرص «سيدان جديدة»، وطالبت بتعويض لها فوافقت بريطانيا على حرية تصرف فرنسا في تونس، أو بمعنى آخر الموافقة على احتلالها لتونس. كما اتفقتا على أن يكون نفوذ كل منهما متساويا في مصر بحيث لم يعد للمصريين القدرة على تدبير أمورهم.

ولكن لم تلبث بريطانيا أن خشيت من أن تتمكن فرنسا من تحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية بعد احتلالها تونس في 1881 فعملت على الإنفراد بمصر واحتلتها فعلا في 1882 أي بعد عام واحد من الاحتلال الفرنسي لتونس.

5 ـ كان القضاء على معاهدة سان استيفانو وعدم وقوف بيسمارك إلى جانب روسيا بالقوة التي كان يريدها الروس من الأسباب التي وضعت الإسفين القوي في رابطة الأباطرة الثلاث Dreikaiserbund[1] وكان غضب روسيا ـ بطبيعة الحال ـ مفيدا جدا بل فرصة كبيرة لفرنسا لتجد الحليف الذي تبحث عنه في أوروبا.

6 ـ كان هذا الغدر المروّع الإنجليزي ـ الروسي ـ الفرنسي ـ النمساوي بالدولة العثمانية، وخروج ألمانيا دون الحصول على أي أرض عثمانية من العوامل التي دفعت حكومة السلطان عبد الحميد الثاني إلى التقرب من ألمانيا والإفادة من تقدمها العلمي والعسكري فكان ذلك نواة للتحالف العثماني الألماني في الحرب العالمية الأولى.

7 ـ كان التدهور الذي أصاب الدولة العثمانية على هذا النحو، وضياع مكانتها في البلقان، وفي شمال أفريقية ابتداء من مصر حتى مراكش والسودان، وتوالى انفصال أجزاء من شبه الجزيرة العربية بتأييد من بريطانيا، كل هذا أدى إلى أن يصبح العنصر التركي المسيطر على الحكم والإدارة والجيش، في مواجهة العنصر العربي المطالب بالمشاركة الكاملة في الامتيازات التي كانت قاصرة على الأتراك.

حقيقة كان اصدار الدستور العثماني في 1876 في نظر رجال السياسة العثمانية بادرة عظيمة لإنقاذ الدولة وشعوبها من التدهور والاستعمار، ولكن الإذلال الشديد الذي لقيته الدولة العثمانية خلال انعقاد مؤتر برلين وبعده وضعت في يد السلطان عبد الحميد الثاني الفرصة التي لم يتوان عن انتهازها بأن أوقف العمل بالدستور وحكم بمفرده بسلطات مطلقة حتى 1908 فكان ذلك نواة لثورة جمعية الإتحاد والترقي ونواة للحركة العربية التحررية.

---

1 ـ أنظر فيما بعد ص 328.

8 ـ كانت الآمال بشأن المشكلة الأرمنية متجهة إلى إعطاء الأرمن فرصا أوسع في الإفادة من الحقوق المدنية والسياسية في الدولة العثمانية، ولكن الأرمن تطرفوا في الإفادة من ضعف الدولة العثمانية. والأكراد والأتراك ـ من ناحية أخرى ـ استعظموا المساواة مع هؤلاء الذين كانوا تحت حكمهم، فكان أن وضعت بذلك بذور المذابح الأرمنية.

9 ـ اطمأنت أوروبا بأن شبح الحرب بين الدول الكبرى أصبح بعيداً. وبذلك يكون بسمارك قد حقق السلام الذي يبحث عنه. فساهم هذا في تنمية اقتصاديات ألمانيا وتطلعها إلى المشاركة في الاستعمار الأوروبي خصوصاً في افريقية، الأمر الذي أدى إلى مؤتمر جديد في برلين في 1884 ـ 1885 أدى إلى تقسيم افريقية بين الدول الأوروبية.

الباب الثامن

التسابق الاستعماري

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

نم التوسع الاستعماري، وأسبابه وظروفه

مؤتمر برلين 1884 ـ 1885

نمو التوسع الاستعماري: أسبابه وظروفه

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت حدة التوسع والتنافس الاستعماري قد خفت إذا ما قيست بما حدث في القرن الثامن عشر. ولكن منذ 1830 بدأت الاتجاهات الاستعمارية تقوى عن ذي قبل، إذ نزلت فرنسا في الجزائر، وضغطت روسيا بنجاح على إيران وأفغانستان وزحفت صوب الشرق خصوصاً بعد حرب القرم، وهزمت انجلترا الصين في حرب الأفيون (1839 ـ 1840) وفرضت عليها معاهدة تيان تسن 1850، وطرقت الولايات المتحدة الأمريكية أبواب اليابان بقوة في 1851، وقضت بريطانيا على ثورة الهند الكبرى في 1857 واستمر توسعها من بعد في جهات بورما والملايو واستقرت هولندة في مستعمراتها (جزر الهند الشرقية)[1].

ولكن مبدأ مونرو في العالم الجديد منع استعمار أية دولة أوروبية لأرض جديدة في أمريكا الوسطى أو الجنوبية وأعطى هذا المبدأ المناطق التي لم تستقل بعد فرصة لتحقيق حريتها كاملة من المستعمر الأوروبي، وأعطى للولايات المتحدة نفسها فرصاً ذهبية ليكون لها اليد العليا سياسياً واقتصادياً في العالم الجديد.

هذه كانت الأوضاع العامة للتسابق الاستعماري عند منتصف القرن التاسع عشر ولم تلبث الأمور أن تبدلت بعد ذلك جوهرياً للأسباب الرئيسية التالية: ـ

1 ـ أدى الإنقلاب الصناعي إلى سرعة الإنتاج وبالتالي الحاجة إلى سرعة في نقل هذا الإنتاج من المصانع إلى مناطق الاستهلاك المحلي الذي لم يعد يستوعب الانتاج المتعاظم للمصانع الجديدة، فأصبحت هناك حاجة متزايدة للتصدير من

1 ـ عرفت بأندونيسيا بعد الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

المـوانىء إلى مناطـق الاسـتهلاك فيـما وراء البحـار، الأمـر الـذي تطلـب اسـتخدام الآلات الحديثـة في النقـل الـبري والبحـري والمحيطـي.

2 ـ نمت الأساليب والأدوات العسكرية نمواً كبيراً باستخدام الآلات في خدمة الجيوش البرية والبحرية. فقد أصبحت السكك الحديدية واحدة من أسباب انتصار الدول التي تعنى بها، كما أن البواخر والقوارب المحملة بمدفعية عديدة أصبحت قادرة على قصف الموانىء وإشاعة الدمار بسرعة خارقة، بل أصبحت قادرة على السير في الأنهار في عكس التيار صاعدة إلى قلب البلاد المتخلفة مثل أنهار الصين وأنهار العراق مذلة الحكومات مرغمة إياها على التوقيع على تنازلات أرضية وتجارية وعسكرية كبيرة. كما أن هذا النمو في التكتيك الحديث وتخلف الدول الشرقية جدا فيه جعل تكاليف الحروب الأوروبية ضد الدول الشرقية أقل بكثير عن ذي قبل.

3 ـ وكان اتساع وتعدد أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عاملا ملهبا للتصارع بين الدول على إخضاع البلاد الضعيفة. فلم يكن الاستعمار بقاصر على التسلط العسكري أو الاقتصادي على منطقة وإقامة البيض فيها، وإنما تعداه إلى:

أ ـ ضم بعض المناطق إلى الدولة المستعمرة ضماً كاملاً مثلما حدث للجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءاً من الدولة الفرنسية.

ب ـ إعطاء المستعمرة كياناً ذاتياً مثل الحال بالنسبة لكندا مع استمرارها مرتبطة ببريطانيا.

ج ـ مجرد رفع علم الدولة الإستعمارية على أرض شعب متخلف خصوصاً في افريقية مثلما حدث خلال عمليات التسلط الألماني على تنجانيقا.

هـ ـ مجـرد إغـراء شـيوخ القبائـل الإفريقيـة بتوقيـع (أوراق) غـير مفهومـة تنـص عـلى فـرض (الحمايـة) دون أن يـدرك هـؤلاء الشـيوخ حقيقـة مفهـوم (الحمايـة) مثلـما

فعـل الألمـاني كارل بيـترز K. Peterz مـع زعـماء القبائـل الأفريقيـة في شرق إفريقيـة ومثـل معاهـدات الحمايـة التـي عقدهـا الفرنسـيون مـع زعـماء القبائـل الإفريقيـة عـلى السـاحل الغيني.

و ـ استخدام الأساليب الإنسانية لتحقيق أهداف وتوسعات إستعمارية. فقد فرضت بريطانيا استعمارها على دولة زنجبار في شرق افريقية باسم «مكافحة تجارة الرقيق». واستخدمت كل من فرنسا وبريطانيا النشاط التبشيري الكاثوليكي بالنسبة للأولى والبروتستنتي بالنسبة للثانية ـ في التوسع الإستعماري، وأجلى مثل على هذا استعمار بريطانيا لأوغنده، واستغلال كل من فرنسا وبريطانيا فكرة حماية مسيحيي الدولة العثمانية والصين لإستعمار أرض جديدة أو لفرض احتكارات جديدة.

ز ـ كانت المكانة الكبرى التي أحرزتها بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع قد مكنتها من أن تشن حرباً على الصين لتمنعها من انقاذ الصينيين من إدمان «الأفيون» دون أن تجرؤ دولة على التصدي لبريطانيا، ونظراً لنمو مكانة أوروبا العالية أصبحت أشد الفظائع ترتكب من أجل فرض الاستعمار في المناطق الإسلامية والهندية والصينية دون أن تتحرك قوة حقيقية لمنعه، ولكن إذا تعرضت أرض أوروبية لعمل مشابه قامت الحروب المروعة الكبرى[1].

ح ـ استنزاف القوى البشرية فتجارة الرقيق على يد البرتغال التي استنزفت الكونغو وأنجولا وأصبحت تجارة بغيضة مكروهة من المجتمع الأوروبي، لم تتورع الدول الاستعمارية عن متابعة الاستنزاف بأساليب أخرى مثل نقل الفرنسيين لزنوج السنغال إلى جزر الأنتيل الفرنسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومثل استخدام الهنود في الجيش البريطاني بكثرة ضخمة، وتكبدوا

1 ـ وفي هذا يقول أحد دارسي المشكلة الاستعمارية أن جريمة هتلر ليست اذلالة للانسان وإنما اذلالة للإنسان الأوروبي هو الذي ألب عليه أوروبا حتى قضت عليه.

هم الخسائر الرئيسية في المعارك، وبذلك صدق مؤرخ هندي حين قال إن الدماء الهندية هي التي كونت وحفظت الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأقصى وإلى حد ما في الشرق الأوسط.

ى ـ اتخاذ مبدأ نشر الحضارة والفكر الحديث وسيلة للاستعمار مثل مشروعات خطوط السكك الحديدية في الكونغو بواسطة بلجيكا وفي العراق والأناضول بواسطة ألمانيا ومشروعات شق القنوات للملاحة الدولية مثل قناة السويس وبنما.

ك ـ استخدام الشركات التجارية والبنوك رأس حربة للاستعمار مثل شركة قناة السويس والشركة الافريقية الوطنية في نيجيريا ومثل شركة شرق افريقية البريطانية وشركة شرق افريقية الألمانية ونلاحظ أن الدول الضعيفة التي تُقرض دولة أوروبية كبيرة أو تستقرض منها تصبح معرضة للاستعمار: فقد وقعت الجزائر في قبضة الإستعمار الفرنسي لأنها كانت تلح في الحصول على ديونها لدى فرنسا، واستعمرت بريطانيا مصر منتهزة فرصة أزمتها المالية وعدم قدرتها على دفع ديونها.

5 ـ تزايد المعرفة لدى الدول الاستعمارية بالبلاد المستضعفة أو المتخلفة أدى إلى زيادة حدة الاستعمار الأوروبي وانطلاقه في مناطق كانت مجهولة من قبل. فخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت المناطق الافريقية والآسيوية هدفاً للآمال الإستعمارية، واستنفد الأوروبيون وقتاً ليس بالقصير في كشف جغرافية وتاريخ وسكان واقتصاديات هذه المناطق خصوصاً الإفريقية، وبعد أن استكملت المعلومات الضرورية عن افريقية الساحلية والداخلية، وبعد أن ارتاد المكتشفون والمبشرون والرحالة والتجار الكثير من المناطق الافريقية بدأت موجة الاستعمار تشتد وأخذت المناطق الافريقية تسقط بسرعة مذهلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في قبضة الدول الأوروبية.

وإلى جانب زيادة المعرفة بالبلدان المتخلفة، ونمو الدعوات إلى تنشيط العمل

الأوروبي في افريقية باسم «رسالة الرجل الأبيض» أو باسم «مقاومة تجارة الرقيق» التقط رجال السياسة الأوروبية ومجلس الشركات الكبرى الأوروبية هاتين الفكرتين واستخدمتهما ـ بالتعاون مع الدول الأوروبية نفسها ومع دعاة هذين المبدأين الرائعين ـ في السيطرة على الكثير جداً من البلاد الافريقية سيطرة استعمارية استغلالية قاسية.

6 ـ ومما جعل النصف الثاني من القرن التاسع فترة نمو في التحركات الاستعمارية الأوروبية، أن السكان في أوروبا كانوا يتزايدون بسرعة أكثر بسبب الأساليب الصحية التي منعت الأوبئة الكبرى من التردد على القارة الأوروبية فضلاً عن أن ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم في أوروبا خفض من نسبة الوفيات، في نفس الوقت الذي قلل فيها الإنقلاب الصناعي من الحاجة إلى الأيدي العاملة وزاد من عدد الخارجين عن القانون لأسباب سياسية أو اجتماعية، فوجدت بعض الدول ـ مثل انجلترا ـ في التوسع الاستعماري في استراليا ونيوزيلنده ومثل روسيا في التوسع الاستعماري في سيبيريا فرصة للتخلص من هؤلاء الخارجين عن القانون بإرسالهم إلى تلك المستعمرات.

7 ـ وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان التيار الاستعماري يجري لصالح بريطانيا وحدها تقريباً، بينما كانت منافستها الاستعمارية الكبرى (فرنسا) قد تلقت سلسلة من الهزائم في القرن الثامن عشر قضت على امبارطوريتها الاستعمارية فيما وراء البحار، وكان في استطاعة بريطانيا أن تجردها تماماً من المستعمرات في اعقاب استسلام نابليون في 1814/ 1815 ولكنها أبقت لها القليل[1] بينما أعادت إلى هولنده ـ الضعيفة ـ جاوه وسومطرة (أندونيسيا).

وكان من العسير على بريطانيا أن تحتفظ بامبراطوريتها الكبرى فيما وراء البحار ـ الممتدة من استراليا وإلى الهند إلى مستعمراتها القديمة في أمريكا

1 ـ جواديلوب ومارتنيك.

الوسطى إلا بنفقات عسكرية باهظة، وكانت وحداتها البحرية والبرية مسؤولة عن مساحات شاسعة من الأرض متباعدة، ولهذا كان من مصلحة بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ألا تضيف إلى امبراطوريتها مستعمرات جديدة في الوقت الذي لم يستقر فيه الاستعمار البريطاني في بعض الأجزاء الهامة من تلك الامبراطورية حتى إذا أخمدت بريطانيا ثورة الهند الكبرى في 1857 وأذلت روسيا في حرب القرم (1856) وكذلك ايران في حرب 1857 ـ 58 والصين في 1859، شرعت بريطانيا في موجة استعمارية جديدة. وجاء توقيت هذه الموجة في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر ملائماً تماماً لبريطانيا، إذ كانت المنافس الاستعماري الأكبر (فرنسا) قد تلقى لطمة قاسية جعلته يجثو على ركبتيه فترة تابعت بعدها نشاطها الاستعماري، بينما كان العملاق الجديد: ألمانيا في حاجة إلى صداقة بريطانيا ولا يفكر جدياً في الإنطلاق إلى ميدان الاستعمار. ولم يخض الألمان هذا الميدان إلا في الثمانينات من القرن التاسع عشر بعد أن أصبحت كل من انجلترا وفرنسا متضخمتين استعماريا جداً، ولكن نمو ألمانيا استعمارياً كان سريعاً وكان ذلك مؤدياً للصراع الاستعماري الأوروبي: الإنجليزي الفرنسي الألماني الايطالي البلجيكي في افريقية خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر وما بعد ذلك.

كان هذا النمو الكبير في قدرات أوروبا التجارية والعسكرية ـ فضلاً عن نمو الحركة الفكرية ـ والقدرة على استخدام مختلف الوسائل من أجل التوسع يقابله تخلف شديد لدى الدول الشرقية ابتداء من الدولة العثمانية حتى الصين وكانت الفروق الحضارية خلال القرن الثامن عشر بين الشرق والغرب غير خطيرة، ولكن أصبحت الفروق كبيرة للغاية في القرن التاسع عشر وبوجه خاص في النصف الثاني منه رغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها الدول الشرقية للنهوض للحاق بركب الحضارة الأوروبية، إلا أن الدول الكبرى الأوروبية كانت هي

القادرة على تقديم أكبر قسط من الحضارة الحديثة إلى الدول المتخلفة، ولكن هذه الدول الكبرى نفسها هي التي كانت تسعى إلى استعمار هذه الدول المتخلفة.

فهذا الاختلاف والفارق الحضاري والدوافع الاقتصادية الجديدة أسهمت إلى حد كبير في اتجاه الدول الكبرى الأوروبية إلى الاستعمار وإلى التنافس الاستعماري، ذلك التنافس الذي كان محصوراً في عدد قليل من الدول قبل القرن التاسع عشر، ولكن في هذا القرن ظهرت دول ذات تطلعات استعمارية ألهبت هذا التنافس الاستعماري ونعني بذلك ظهور:

1 ـ بلجيكا

2 ـ إيطاليا

3 ـ ألمانيا

4 ـ اليابان

هذا إلى جانب الدول الإستعمارية النشطة في مجال التوسع الاستعماري:

بريطانيا وفرنسا وروسيا والدول الاستعمارية الحاملة في هذا المجال: إسبانيا والبرتغال وهولنده.

هذه بعض أساليب وتكتيك ومظاهر الاستعمار الأوروبي، ويحتاج نمو التنافس الإستعماري الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظرة سريعة تبيّن تطوره وأثره على التوازن الدولي، وقدرته على توجيه العلاقات بين الدول الكبرى الأوروبية. ولنحاول أن نحدد التطورات التي مر بها النشاط الاستعماري لدى كل دولة كبرى.

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا مطمئنة إلى أن مستعمراتها بعيدة عن متناول الدول الطامعة أو الحاقدة طالما هي مسيطرة على مفاتيح البحار الدولية: ـ

1 ـ سانتا لوشيا في جزر الهند الغربية.

2 ـ رأس الرجاء الصالح (مستعمرة الكاب).

3 ـ جزيرة موريشوس

4 ـ جبل طارق

5 ـ عدن

6 ـ البحرين

7 ـ سنغافورة

8 ـ هونغ كونغ

وكانت بريطانيا مكروهة من الحكومات الأوروبية بسبب ما انفرد به الإنجليز من مستعمرات شاسعة، وكان الانجليز قد ضمنوا نوعاً من الطمأنينة من ناحية ابتعاد الخطر الأوروبي عن مستعمراتها وذلك بعد هزيمة روسيا في حرب القرم (1856) وهزيمة فرنسا أمام بروسيا في 1871. ولكن روسيا بعد حرب القرم وجدت أن الدولة العثمانية ليست المجال الحيوي لنشاطها الاستعماري فاتجهت إلى الاستعمار في وسط آسيا وفي سيبيريا. وبالنسبة لسيبيريا كان الاستعمار لا يثير مشاكل دولية ولكن بالنسبة لوسط آسيا، وأفغانستان بالذات، فكانت المسألة شائكة للغاية. لأن السياسة البريطانية عزمت على أن تترك الروس يتقدمون صوب حدود الهند الشمالية، وعملت على أن يكون مجال الصدام المتوقع بين الإنجليز والروس بعيداً عن مشارف الهند الشمالية، وأن يكون في قلب آسيا الوسطى. ومن هنا أصبحت أفغانستان منطقة التصارع الروسي البريطاني.

نجح الإنجليز في وقف التقدم الروسي صوب الهند، وأدى هذا إلى أن يجد الروسي أن الطريق الباقي للتوسع الاستعماري هو الزحف شرقاً نحو منشوريا وكوريا. فكان أن اتسعت روسيا نتيجة لذلك اتساعاً ضخماً في تلك المساحات الممتدة حتى الصين، كما سيطرت على مسلمي القوقاز وتركستان.

وفي افريقية كانت بريطانيا قد وضعت أقدامها بقوة في بعض المراكز في

افريقيـة (مثـل الـكاب منـذ 1800 وغانـه 1874) ومنـذ ذلـك الوقـت واجهـت تنافسـاً حامياً مـن جانـب فرنسـا وكذلـك مـن جانـب الدولتـين الأوروبيتـين الجديدتـين. ايطاليـا وألمانيـا . وكان التنافـس حـاداً للغايـة بـين هـذه الـدول، واسـتخدمت كل وسـائل الخـداع والغـش والدسيسـة لتحقيـق الأهـداف الإسـتعمارية. فقـد كان لفرنسـا وايطاليـا نفـوذ متقـارب في تونـس، وكل منهـما تريـد الإنفـراد بهـا، ونجحـت فرنسـا في أن تخـدع ايطاليـا وتنفـرد بتونـس (1881) ونفـس الـشيء تقريبـا فعلـه الانجليـز بالفرنسـيين في مـصر، وسـعى الألمـان في الثمانينـات إلى المشـاركة في الاسـتعمار، بعـد أن أصبحـت في أيديهـم قـوة عسـكرية كبـيرة ورؤوس أمـوال ضخمـة توفـرت بعـد توحيـد ألمانيـا ، فانطلـق الألمـان إلى الأماكـن الأفريقيـة التـي لم تكـن قـد اسـتعمرت بعـد، وبسرعـة خارقـة اسـتطاع الألمـان ابتـداء مـن 1884 فـض حمايتهـم الاسـتعمارية عـلى مناطـق شاسـعة في افريقيـة.

والحق، أنه منذ 1884 أصبحت لبسمارك، وللحكومة الألمانية من بعده كلمة رئيسية في توزيع افريقية بين الدول الأوروبية وتجلى ذلك في الظروف التي أدت إلى عقد مؤتمر برلين 1884 ـ 1885.

فقد قام المكتشف (الكابتن كامرون) برحلات في حوض نهر الكونغو أثبتت أن هذا النهر غير متصل بنهر النيل، وخلال ذلك وقع معاهدات مع رؤساء القبائل تعطي بريطانيا حق فرض الحماية عليهم وعلى بلادهم. ولكن الحكومة البريطانية لم تكن معنية بالمنطقة حينذاك، فكان ذلك فرصة انتهزها ليوبولد الثاني ـ ملك بلجيكا، وكانت خزينته خاوية ـ ودعا إلى مؤتمر يعقد في عاصمته للنظر في مسؤولية أوروبا نحو الكشف عن داخل افريقية تمهيداً لقيام الرجل الأبيض بنشر رسالته في افريقية ولرفع أهلها إلى المستوى الحضاري اللائق بالإنسان. ونتيجة لهذا المؤتمر أرسل المكتشف الإنجليزي الشهير ستانلي للكشف عن نهر الكونغو لحساب بلجيكا. فردت فرنسا على ذلك بإرسال رجلها (برازا) للكشف

عن نهر الكونغو أيضاً، وأصبح كل من الرجلين يدعي حق السيادة على الاقليم (1881) لصالح الجهة التي أرسلته. ولكن انجلترا كانت تسعى لرفع يد الدول عن (الكونغو) واحلال البرتغال ـ المكروهة من المجتمع الأوروبي ـ في الكونغو، لأن ذلك كان يسهّل على بريطانيا التحكم في السياسة البرتغالية وتوجيهها بما يفيد الاستعمار البريطاني في افريقية. فرد ستانلي ـ الذي كان يعمل لحساب ملك بلجيكا ـ على ذلك بعقد اتفاقيات مع العديد من زعماء القبائل في حوض الكونغو قضت على ادعاءات البرتغال التاريخية في الكونغو[1]. وتجنبا للتعقيدات الدولية التي قد تنشأ عن ترك الأمور هكذا بين الدول الأوروبية تتنافس بشكل يعرضها لمخاطر كبيرة اقترح بسمارك عقد مؤتمر دولي في برلين بشأن الكونغو بصفة خاصة وإفريقية بصفة عامة.

لماذا كانت الدعوة من جانب بسمارك بالذات، مع أن الامبراطورية الألمانية لم يكن لها في الكونغو مصالح واضحة وإن كان لها مطالب وإدعاءات في توجولاند؟

مؤتمر برلين 1884 ـ 1885

الواقع أن الامبراطورية الألمانية أدركت ـ على يد مستشارها بسمارك ـ أنه لا بد من إرضاء التطلعات الاستعمارية لدى البرجوازية الألمانية النامية، وإلى جانب هذه وجد بسمارك أن الوقت قد الحّ على ألمانيا كي تشارك في التسابق الاستعماري منعا لاحتكار الدول الأوروبية الأخرى للامبراطوريات الاستعمارية وحتى يصبح الباب مفتوحاً أمام الدول الأخرى الراغبة في استعمار أجزاء من افريقية. وحيث أن بسمارك كان يرى أن استعمار افريقية يجب أن يتم دون صدام مسلح بين الدول الأوروبية وإنما يجب أن يتم في مؤتمر دولي، وكانت

1 ـ يجدر الإشارة هنا إلى أن نشاط (ستانلي) هذا ليس موجهاً ضد بريطانيا وإنما كانت لديه المقدرة للتوفيق بين نشاطه هذا والمصالح البريطانية، هذا إلى أن هذه السياسة البريطانية المماثلة للبرتغال سران ما وضعت جانباً.

الـدول الأوروبيـة الأخـرى مقتنعـة إلى حـد كبـير بجـدوى مثـل هـذا الأسـلوب الـدولي. نجحـت فكـرة الدعـوة إلى عقـد المؤتمـر في برلـين واسـتمر انعقـاده مـن نوفمـبر 1884 إلى فبرايـر 1885.

حضر المؤتمر[1] مندوبو انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا والدولة العثمانية وبلجيكا وهولندة والنرويج والسويد واسبانيا والبرتغال، وانتهى بتوقيع ميثاق ينص فيما ينص على: ـ

1 ـ حياد اقليم حوض الكونغو وحرية التجارة فيه.

2 ـ حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر.

3 ـ إلغاء تجارة الرقيق والقضاء على القائمين عليها.

4 ـ ضرورة قيام أية دولة أوروبية تريد استعمار أرض افريقية بإخطار الدول الأخرى بالأراضي التي تضع يدها عليها وعند إعلان أية دولة أوربية حمايتها على أرض أفريقية فيجب أن يلازم ذلك وجود احتلال فعلي لتلك الأراضي وليس مجرد إدعاء بالحماية.

مهدت هذه القرارات لإعلان بلجيكا ظهور (الكونغو الحرة) تمهيداً لكي تحتكر هي استعمارها، ولقيام ألمانيا بنشاط استعماري واسع النطاق في افريقية جعلها منذ 1884 سيدة مناطق شاسعة للغاية في افريقية تشمل:

1 ـ توجولاند

2 ـ الكامرون

3 ـ جنوب غرب افريقية

4 ـ تنجانيقا

---

1 ـ من أحسن المراجع ـ وان كان يعطي وجهة النظر الأوروبية ـ عن مؤتمر برلين.

S.E. Crowe: The Berlin West Africa Conference 1884 – 1885, Negro University Press Westport, Connecticut (Reprinted 1970).

5 ـ واستبدلت منطقة (ويتو)[1] في شرق افريقية بجزيرة (هليجولاند)[2] ذات الموقع الاستراتيجي الهام جداً بالنسبة للدفاع البحري عن ألمانيا .

ويلاحظ كذلك إشتداد حرب الشركات منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، إذ سارعت الدول الكبرى الأوروبية ـ المعنية باستعمار افريقية ـ إلى تكوين هذه الشركات للسيطرة على أجزاء من أرضها وسواحلها وداخلها مستندة إلى المعاهدات التي كانت تعقد مع رؤساء القبائل. كما سارعت إلى رفع الأعلام الخاصة بها على أية أرض يمكن السيطرة عليها، الأمر الذي ضاعف من سرعة تمزيق افريقية واقتسامها بين الدول الاستعمارية الأوروبية.

وخلال أقل من عقدين بين 1880 و 1900 توالى سقوط البلاد الافريقية في يد الدول الأوروبية على النحو التالي تبعاً للترتيب الزمني:

غانه	1874
الكونغو	1880
تونس	1881
نيجيريا الجنوبية	1881
مصر	1882
الصومال الفرنسي والصومال البريطاني	1884
افريقية الجنوبية الغربية (ألمانيا)	1884
توجولاند	1884
الكميرون	1884
افريقية الشرقية الألمانية	1884
أريتريا	1885

1 ـ Wittu.

2 ـ Heligoland.

الكنغو الحرة (البلجيكي)	1885
ريردورو	1885
السنغال	1885
غينيا البرتغالية	1885
غينيا الفرنسية	1885
محمية بتشوانا لاند	1885
مدغشقر	1886
كينيا	1866
تنجانيقا	1886
الصومال الايطالي	1887
روديسيا	1890
اوغنده	1892
افريقية الفرنسية الغربية	1893
نيجيريا الشمالية	1895
السودان	1898
الترنسفال	1902
مراكش (المغرب)	1904
طرابلس (ليبيا)	1911[1]

كان التنافس الإستعماري الأوروبي على كل من افريقية وآسيا عاملا رئيسياً وفرصة واسعة كشفت للدول الكبرى الأوروبية عمن هو صديق أكثر من غيره، ومن هو أشدها عداوة. فروسيا التي اصطدمت بالانجليز في وسط آسيا وباليابان في منشوريا والتي شعرت بمرارة تخلي ألمانيا عنها في مؤتمر برلين كانت تجد

1 ـ انظر الخريطة لتوضيح تبعية كل واحدة من هذه المنطقة للدولة الأوروبية المستعمرة.

في فرنسا ـ التي موّلت خط حديد سيبيريا سنة 1892 الحليف الذي يمكن أن يكون أكثر استقراراً في تحالفه والأكثر وفاءً له.

وإيطاليا ـ التي كانت قد خرجت من مؤتمر برلين 1878 خاوية الوفاض وخدعتها فرنسا في تونس ـ أخذت تقترب مع كل من دولتي الوسط: (ألمانيا) و (النمسا ـ والمجر) وأدى وقوف ألمانيا بوضوح إلى جانب جمهوريتي الأورنج والترنسفال ضد انجلترا، ـ فيما عرف بحرب البوير ـ إلى أن تجد بريطانيا في منافستيها القديمتين (روسيا وفرنسا) ـ خصوصاً بعد هزيمة الأولى أمام اليابان في 1905 ـ القوى القادرة على ردع الحلف الثلاثي: النمساوي ـ الألماني ـ الإيطالي، فكان أن سعت فرنسا وبريطانيا إلى التقارب فيما عرف بالوفاق الودي سنة 1904 وسعت فرنسا إلى التوفيق بين بريطانيا وروسيا في 1907 فيما عرف باسم (الوفاق الودي الروسي ـ البريطاني) وفي الفصل التالي سندرس التحالفات والتحالفات المضادة وهذه الوفاقات التي أشرنا إليها.

الباب التاسع

المحالفات والمحالفات المضادة

والوفاقات

1873 ـ 1907

ـ التحالف الثلاثي (1879 ـ 1882)

ـ التحالف الثنائي (1893)

ـ الوفاق البريطاني الياباني (1902)

ـ الوفاق البريطاني الفرنسي (1904)

ـ الوفاق البريطاني الروسي (1907)

(1)

التحالف الثلاثي

كان لتكوين الإمبراطورية الألمانية في أعقاب تلك الإنتصارات الكبرى التي بدت وكأنها أقرب إلى المعجزات ـ أثره البالغ في أن يصاب الشعب الألماني بمركب من مركبّات التصاعد الذاتي القومي العنصري، حتى لقد خيّل لبعض مفكريه أن الله قد أعد الشعب الألماني ليحمل رسالة الحضارة والتقدم إلى مختلف ارجاء العالم، وأنه على العبقريات الألمانية أن تقوم بالتخطيط لمستقبل العالم الزاهر، في وقت أذنت فيه ـ حسب اعتقادهم حينذاك ـ الإمبراطورية البريطانية أن تغيب، وأن يصبح الألمان ـ في اعتقادهم كذلك، ورثتها. ومن منابر الجامعات ـ وخصوصاً هنرتخ فون تراتشكه[1] ترددت مثل هذه الدعوات، دعوات أثارت المخاوف لدى الدول الأوروبية من هذا العملاق الألماني الفتي، الذي يستطيع أن يطالب بأي أرض يعيش عليها ألمان في النمسا مثلاً أو في سويسرا بدعوى تكوين الجامعة الألمانية (Pangermanisme).

ومـما ضخّـم مـن مخـاوف الـدول الأوروبيـة مـن مثـل هـذه المطالـب والتطلعـات الألمانيـة أن بسـمارك كان شـخصية مرهوبـة أصبحـت حديـث الدوائـر والمحافـل الدبلوماسـية الأوروبيـة وكانـت في يـده العديـد مـن خيـوط الدبلوماسـية الأوروبيـة

1 ـ Heinrich Von Traitschke.

«Toute erre ou nesonne la langue allemande est allemande».

المعقـدة. حتـى الحكومـة البريطانيـة نفسـها سـعت إليـه أن تستشـيره فيـما يجـب أن تفعلـه إزاء تنصـل روسـيا مـن المـواد المقيـدة لهـا في معاهـدة باريـس 1856[1].

وحينذاك أيضاً قامت حرب شعواء صحفية وقانونية وفقهية حول المسألة القومية، ومفهوم القومية، وجدوى الإحتلال لأرض اغتصبت من قومية أخرى. ووجه علماء فرنسا ـ عن حق ـ اتهامات إلى بسمارك بأن الأنانية والغطرسة ومبدأ القوة هو الذي دفع به إلى اغتصاب اللورين ومحاولة صبغه بالصبغة الألمانية. وحيث أن الدول الكبرى الأخرى أصبحت تنظر بحذر إلى العملاق الألماني، كانت صدورها مفتوحة لهذا الجدل مع نوع من اللوم الموجّه إلى بسمارك لأنه لم يحترم حق «تقرير المصير»، مع أنه سبق له أن تغاضى عنه من قبل إذ كان المفروض أن يجري استفتاء في الجزء الدنمركي من شلزويج (شلزويغ) بمقتضى صلح براغ (1866) النمساوي الألماني، ولكن أهمل بسمارك الموضوع، ولم تثر الدول ضجة كبيرة على النحو الذي حدث في مسألة اللورين، وما ذلك إلا لأن التوازن الدولي ومصالح الدول الكبرى لم تهتز بقوة في 1866 بعكس الحال في 1871. ومن ناحية أخرى فإن الدول الأوروبية الكبرى ـ بما فيها فرنسا ـ كانت تضرب عرض الحائط بحق «تقرير المصير» من أجل استعمار البلاد العربية والإفريقية والإسيوية.

اثارت تلك المظاهر والحروب التي شنتها بروسيا ضد الدنمرك والنمسا وفرنسا جزع الفلاسفة الأوروبيين، خصوصاً عندما استعرضوا أحداث أوروبا منذ الثورة الفرنسية (1789) الكبرى حتى إعلان الامبراطورية الألمانية (1871)، فوجدوا أن أوروبا أراقت الغزير من دماء زهرة شبابها في معارك

1 ـ هذا نمط من السياسة البريطانية البعيدة النظر التي تحاول أن تكسب الصداقات عن طريق البدء بالتقرب وفتح مجالات التعاون تغطية لسياسات أخرى شرسة لا تقل شراسة عن سياسات ألمانيا أو روسيا حينذاك.

استرلتز وبينا والطرف الأغر وليبزج، وحول سباستبول، وفي ماجنتا وسلفرينو، وفي سادوا وسيدان وحول باريس، وخلال المعارك الدموية في الأقاليم الفرنسية ضد الغزاة البروسيين، وأزعج هؤلاء الفلاسفة توقعهم اراقة الغزير جدا من دماء شباب فرنسا وألمانيا في صراعات من أجل الكرامة والعزة القومية ومن أجل الإلزاس واللورين. فدعوا إلى «الوحدة الأوروبية»، وإلى تحكيم مبادىء الإنسانية و«القانون الدولي» و «نزع السلاح» و «التحكيم قبل امتشاق الحسام» تخفيفاً من حدة التوتر حينذاك ولعل ذلك يقضي على آفة العصر المتمثلة في المؤامرات والمناورات السياسية والديبلوماسية، تلك الآفات التي جعلت حكومات وملوك أوروبا يبدون وكأنهم مجموعة من رجال العصابات كل منهم يريد نهب أكبر قسط من الغنيمة عن طريق قتل زميله قبل أن يقتله.

ولقد بذل العلامة أستاذ القانون الدولي المشهور جيمس لوريمر[1] جهوداً كبيرة لوضع الأسس القانونية لفكرة (الإتحاد الأوروبي). كما أشرف فيكتور هوجو[2] قمة الفكر الأدبي ـ وغاريبالدي ـ قمة السمو العسكري ـ على إصدار مجلة «الولايات المتحدة الأوروبية» منذ 1867 ولكنها لم تعمر طويلاً فالعصر لم يكن عصر تلك النظريات، وإنما كان عصر التعصب القومي. وحتى بسمارك نفسه ـ عبقري السياسة الأوروبية ـ كان عاجزاً عن هذه الرؤية، إذ قال: «يخطىء من يتحدث عن أوروبا إنها مجرد تعبير جغرافي[3].

كان بسمارك يدرك أن قوة ألمانيا الذاتية هي مفتاح تفوقها، والرادع ضد الانتقام الفرنسي المتوقع، وإن «عزلة» فرنسا هي العامل الجوهري في منعها من التعاون مع قوة أوروبية أخرى عسكرياً ضد ألمانيا . وكان يرى أن توجيه فرنسا

1 ـ James Lorimer.

2 ـ V. Hugo.

3 ـ قارن هذا بما قاله مترنيخ في ايطاليا قبل وحدتها، وبما تسير فيه أوروبا في الستينات والسبعينات من القرن الحالي (العشرين) نحو (الوحدة الأوروبية).

نحـو النشـاط الاسـتعماري فيـما وراء البحـار يلهـي فرنسـا عـن (اللوريـن والإلـزاس) ويوقعهـا في ورطـات مـع الـدول الكـبرى الأخـرى تحـول دون تفاهـم تحالفـي مـع فرنسـا. وكان بسـمارك يـدرك أن الهـوة السـحيقة بـين فرنسـا وبريطانيـا لا يمكـن عبورهـا خصوصـاً وأن بريطانيـا أبـدت ـ وإن كان ذلـك ظاهريـاً ـ تـودداً مـن ألمانيـا بعـد 1871، ولكـن المشـكلة الكـبرى كانـت: كيـف يسـتطيع بسـمارك أن يكسـب ود وصداقـة ثابتـة كل مـن روسـيا وامبراطوريـة النمسـا والمجـر في آن واحـد؟

كيف يمكنه أن يصعِّد من قوة ألمانيا الذاتية باستمرار دون إثارة مخاوف الدول الأخرى في نفس الوقت الذي يضف فيه إمكانيات فرنسا في تنمية قواتها المسلحة؟

كانت أهداف بسمارك تصطدم هنا وهناك بمعارضة من جانب الدول في هذه المسألة أو تلك وكان من العسير عليه أن يكسب كل الأطراف إلى جانبه هذا فضلاً عن أن الموقف الدولي كان يتطور بسرعة عما كانت عليه تطورات هذا النصف الأول من القرن التاسع عشر.

كان بسمارك مطمئناً في أعقاب معاهدة فرانكفورت (1871) إلى أن فرنسا ستظل عاجزة ـ لعدة سنوات ـ عن الوقوف على قدميها. ولكن توقعاته كانت خاطئة في هذه الناحية حيث تجلّت أصالة الشعب الفرنسي في تقديمه الأموال الكبيرة لحكومته كي تدفع «الغرامة الحربية» الباهظة التي فرضها الألمان الذين أقامت جيوشهم في الأرض الفرنسية لضمان سدادها[1].

وخـلال حكومـة تيـير[2] ـ التـي اتهمـت بالضعـف ـ تمكـن هـذا الداهيـة العجـوز مـن أن يعطـي فرنسـا فـترة مـن هـدوء الأعصـاب حتـى اقتنـع الشـعب بـأن الهـدف

1 ـ يلاحظ على التاريخ الفرنسي أنه يحتوي على أكثر من مرة أصيبت فيه فرنسا بنكبة مروعة ثم لا تلبث أن تنهض واقفة على قدميها.

2 ـ Thiers.

الأول لفرنسا يجب أن يكون «السلم البناء» والمطالبة «بالعدالة» بالنسبة لمشكلة اللورين والإلزاس، ونبذ نظرية «الحرب الانتقامية».

وقد أدت هذه السياسة إلى أن تصبح دعوة بسمارك إلى «الحرب الوقائية» ضد فرنسا ـ التي تعيد تسليح نفسها بسرعة ـ مثيرة للدوائر الأوروبية ضد ألمانيا. حتى لقد انزعجت كل من بريطانيا وروسيا من كلمات بسمارك عن «الحرب الوقائية» واضطر بسمارك إلى التراجع عن نظريته وبذلك أعطيت فرنسا الفرصة الكبيرة لإعادة بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية على أسس قوية وهادئة نوعاً.

وزادت مخاوف بسمارك من فرنسا بعد ذلك. بعد سقوط تيير[1] في مايو 1873 إذ كانت سياسة «السلم البناء» تعني إعطاء ألمانيا ـ هي الأخرى ـ فرصة السلام التي تحتاجها لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وإعادة بناء أجهزة الدولة اللازمة للامبراطورية الألمانية. أما وقد جاء إلى الرئاسة «مكماهون»[2] الملكي الكاثوليكي الشديد العداء لألمانيا فلا بد ـ من وجهة نظر بسمارك ـ من سياسة جديدة لمواجهة هذا التطور. فعمد إلى التقرب أكثر من روسيا والنمسا، واقنع القيصر والامبراطور بأن الظروف الدولية تتطلب تعاوناً أوثق بين أباطرة شرق أوروبا ووسطها. وكانت هناك أهداف مشتركة تجمع هذه القوى الثلاث. وهي:

1 ـ كانت كلها ترغب في عدم إدخال تغيير على أوروبا واستمرار «الوضع الراهن»[3].

2 ـ كانت الحركات الشعبية المعادية للحكم الاستبدادي قد نمت في كل من (روسيا) و(النمسا والمجر) و(ألمانيا)، فاقتربت وجهات نظر حكومتي سان بطرسبورج وبرلين ـ بصفة خاصة ـ ضد الحركة الإشتراكية.

---

1 ـ Thiers.

2 ـ Macmahon.

3 ـ Status quo.

3 ـ كانت مشاكل البلقان تسير نحو التعقيد وكان إنفراد أي من روسيا أو النمسا في توجيه أمور البلقان أو التفوق فيه يعني حربا بين الدولتين صديقتي ألمانيا وبالتالي كان من مصلحة بسمارك أن تبحث أمور البلقان على موائد المفاوضات وليس في ميادين الحرب، خصوصاً وأن ألمانيا في حالة حرب بين روسيا والنمسا ـ لاتستطيع أن تظل صديقتهما، ومعنى إنضام أو انحياز ألمانيا إلى أي منهما سيلقي بالثانية بكل تأكيد إلى أحضان فرنسا المتنمرة لإقتناص مثل هذه الفرصة.

كل هذا أدى ـ بعد مفاوضات طويلة وبعد تخلي بسمارك عن سياسة «الحرب الوقائية» ضد فرنسا ـ إلى «عصبة الأباطرة الثلاثة[1] 1873. والواقع أن مجرد هذا الموقف من جانب روسيا إزاء «الحرب الوقائية» كان يشير إلى حقيقة هامة وهي أن قلب روسيا كان مع فرنسا.

لقد كانت «عصبة الأباطرة الثلاثة» في حاجة إلى أزمة تمتحن صلابتها وكانت هناك الكثير من الأزمات التي تنتظر الدول الكبرى، خصوصاً من ناحية البلقان. ولقد سبق الإشارة إلى المشكلات المعقدة التي أدت إلى الحرب التركية ـ الروسية 1877 ونتائج مؤتمر برلين 1878 وأهمها اعتقاد لقيصر الروسي أن هذا المؤتمر ليس سوى تحالف أوروبي بزعامة بسمارك ضد روسيا، وأنهم فضلوا عليها النمسا فخرجت هذه الأخيرة من المؤتمر رابحة، وهي نتيجة لم تكن روسيا تتوقعها أبداً.

هكـذا كانـت التطـورات تثبـت لبسـمارك أن المشـكلة البلقانيـة لا يمكـن أن تبقيـه صديقـاً للمتنافسـتين الكبيرتـين: النمسـا وروسـيا. وان روسـيا ـ وقـد فشـلت في

---

1 ـ Dreikaiserbund Three Emperor League وقد عقد على عدة مراحل، بين ألمانيا وروسية في 6 مايو 1873 وبين 6 يونيو بين النمسا ورورسيا وانضمت إليهما في 22 أكتوبر ـ تشرين أول 1873.

الحصول على أطماعها في مؤتمر برلين ـ مع وجود عصبة الأباطرة الثلاثة ـ لا شك ستتقارب مع فرنسا. وأن الحليف الأكثر استقراراً ـ من وجهة نظر بسمارك ـ والذي يمكن أن يعتمد عليه هو امبراطورية النمسا والمجر، وليس روسيا كثيرة التقلب. ثم إن التحالف مع النمسا سيبعد شبح المطالبات النمساوية فيما سبق أن سلخته ألمانيا، من الامبراطورية النمساوية في صلح براغ 1866. بالاضافة إلى أن التحالف مع النمسا يغطي ظهر ألمانيا المكشوف تغطية تعطي لألمانيا فرصة للتفرغ لأي هجوم فرنسي عليها.

ولهذا تقرب بسمارك من النمسا، وأخذ يحث امبراطورها وحكومتها على عقد تحالف معه يضمن سلامتهما وردع أية قوة تتصدى لواحدة منهما.

كان الوصول إلى اتفاق نهائي بين النمسا وألمانيا أمراً صعباً ويواجه شروطاً محددة وضعها (أندراسي)[1] وزير خارجية النمسا رغم أن بسمارك كان في نظر الدوائر الديبلوماسية الأوروبية الرجل القادر على تجاهل شروط الطرف الآخر وتوجيه الأمور وفق مشيئته. ولقد اضطر بسمارك إلى أن يقبل شرط (أندراسي) الخاص بتجنب النمسا المشاركة في حرب هجومية ألمانية ضد فرنسا منفردة. فكان أن توصل الطرفان إلى ما عرف بالتحالف الثنائي في 7 أكتوبر ـ تشرين أول 1879. وقد نص على:

1 ـ في حالة وقوع هجوم روسي على أي من الطرفين المتعاقدين يقدم الطرف الآخر مساعدته لحليفه.

2 ـ إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بالهجوم على طرف ثالث يقف الحليف على الحياد الودي.

3 ـ في حالة تعاون إيجابي أو عسكري من جانب روسيا وفرنسا تعمل الدولتان المتعاقدتان معا على مواجهة الدولتين سالفتي الذكر.

1ـ Andrassy.

ولم تلبث (ايطاليا) أن انضمت إلى هذا التحالف فأصبح ثلاثيا في 20 مايو ـ آيار 1882. وكان الدافع الرئيسي لإيطاليا هو اقتناعها أن فرنسا ـ وقد أبعدتها عن تونس ـ لن تسمح لها بموضع قدم في شمال افريقية إلا إذا تحدثت ايطاليا من مركز القوة، ورحبت ألمانيا بالتحالف مع ايطاليا لأن فرنسا بذلك تصبح مهددة من أكثر من جهة الأمر الذي يحرمها من تركيز جيوشها في جهة واحدة.

وهكذا أصبح بسمارك متعاقداً مع أطراف متنافرة، مع النمسا الكارهة روسيا عضو (عصبة الأباطرة) ومع النمسا المتنازعة مع ايطاليا على الحدود بينهما، بل وأخذت ألمانيا تنزلق يوما بعد آخر نحو الدخول في معمعة التنافس الأوروبي في البلقان.

ومع هذا كان بسمارك يدرك أن التباعد بين روسيا وألمانيا يسير بخطوات سريعة جداً فعمل أقصى جهده من أجل الإبقاء على ود روسيا ولو مظهرياً. حتى جاءت الأزمة التي وضعت الفواصل العالي بين الدولتين، وكانت أزمة بلقانية في 1885.

(2)

التحالف الروسي الفرنسي

وقعت 1885 الثورة المرتقبة في ولاية الروميلي الشرقية ضد الدولة العثمانية معلنة انضمامها ـ رغم مواد مؤتمر برلين 1878 ـ إلى بلغاريا، بتأييد ضخم ـ في هذه المرة ـ من جانب بريطانيا التي كانت حكومتها ترى ـ عن حق ـ أن بلغاريا في 1885 أصبحت شوكة في جنب روسيا، ومن مصلحة بريطانيا أن تستكمل بلغاريا وحدتها في مثل هذه الظروف. ولكن أعلنت الصرب ـ وقد وجدت جارتها بلغاريا تكبر هكذا وتهدد أمانيها ـ الحرب لتمنى بهزيمة ساحقة على يد الجيش البلغاري في معركة سليفنتزا[1]. ومع هذا انتهت الحرب إلى عودة الأمور إلى ما كانت قبل الحرب وذلك فيما هدة بوخارست 3 مارس ـ آذار 1886.

خلال هذه الحرب وفي أعقابها وضح تماماً أن الفرقة بين ألمانيا وروسيا لا رجعة فيها إذ وقف بسمارك موقف الحليف من النمسا ضد روسيا. ومع هذا كان يسعى جاهداً للإبقاء على صلات الود مع روسيا حتى لا تندفع الحكومة الروسية وراء الصحافة هناك لعقد تحالف مع فرنسا. ونجح في 1887 في عقد معاهدة «إعادة التأمين»[2]، وكانت، إلى حد كبير تناقض ـ على حساب النمسا ـ مع الحلف الثنائي، حيث نصت معاهدة «اعادة التأمين» على أنه في حالة اشتباك إحدى

---

1 ـ Slivnitza.

2 ـ Re – insurance Treaty.

الدولتين المتاقدتين في حرب ضد دولة ثالثة تقف الأخرى على الحياد، أو بمعنى آخر إذا هاجمت روسيا النمسا لا تدخل ألمانيا الحرب ضد روسيا.

وهكذا تعمقت الخلافات الروسية الألمانية وتزداد عمقاً وبسرعة وتجلى ذلك في عودة الموقف في بلغاريا إلى التوتر عندما صممت روسيا على عزل فرديناند أوف ساكس كوبرج عن عرش بلغاريا في 1887 وتحدتها النمسا بقوة، وعندما لمح القيصر الروسي إلى استخدام القوة ضد النمسا ابدى بسمارك تأييده الكامل للنمسا ناشراً في فبراير 1887 نصوص معاهدة الحلف الثنائي. وحيث إن أيطاليا وانجلترا كانت كذلك ضد روسيا في هذا الموضوع أدركت الأخيرة مدى ضعفها إذا ارادت أن تفرض ـ وحدها ـ كلمتها في المجتمع الأوروبي. ولم تعد محاولات الارتباط الودي مع ألمانيا مجدية وبذلك قضى على معاهدة إعادة التأسيس عملياً.

ولهذا كانت الظروف تدفع ـ بسرعة أكبر ـ روسيا نحو التحالف مع فرنسا التي كانت تراقب هذه التطورات وترتب اقتناصها بمهارة. ولم تكن الدوافع التي أدت إلى التحالف الفرنسي ـ الروسي عسكرية فقط، بل كذلك اقتصادية فضلاً عن الدوافع السياسية.

ويمكن أن نحدد العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا التحالف الروسي الفرنسي بما يلي:

1 ـ فمن ناحية الظروف الاقتصادية، كانت روسيا تعاني بشدة من التخلف الصناعي في نفس الوقت الذي تتطلع فيه إلى التوسع الاستعماري في اتجاه الشرق. وكي تحقق حكومة القيصر اسكندر الثالث هذه الأهداف لا بد من توفر عاملين وهما: رأس المال والخبرة. وكانت ألمانيا وانجلترا تكرهان تقوية روسيا، وكانت فرنسا هي الدولة الكبرى الوحيدة الباقية لتقديم المال والخبرة لروسيا. وكانت هذه الظروف واضحة المعالم أمام الديبلوماسيين الفرنسيين.

ولهذا وجدت القروض الروسية مجالاً واسعاً لها في فرنسا وقدمت فرنسا

الأموال لروسيا لمد خطوط سكك حديدها نحو الشرق، وقدمت الخبراء في مد الطرق والمنشآت الانتاجية العسكرية وبعض المنشآت الصناعية.

2 ـ كانت روسيا مكروهة من كافة الدول الكبرى الأوروبية، وكان الاستهزاء بها شائعاً في بلاطات وصحف الدول الأوروبية، خصوصاً بعد أن فقدت صداقة ألمانيا ، وكانت فرنسا تدرك هذه الأمور الجارحة للشخصية الروسية، كما كان مثقفو روسيا كذلك يدركون حاجتهم للارتباط بدولة غربية متقدمة ترفع من شأن روسيا دوليا وعسكريا بما يجعلها تتحدث مع ألمانيا والنمسا وبريطانيا من مركز قوة. هذه المشاعر استغلها الفرنسيون بمهارة وكسبوا قلوب الحكومة الروسية والشعب الروسي بموقفهم الممالىء لروسيا خلال الأزمة البلغارية في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية الأخرى تشن الحملات الدعائية الشعواء ضدها.

وبينما كان الفكر الجمهوري التقدمي الفرنسي أحد الأسباب الرئيسية في التباعد بين روسيا وفرنسا، استطاعت فرنسا أن تثبت لروسيا أنها لا تسعى إلى تخريب نظام الحكم القيصري الاستبدادي بالقبض على عدد من اليساريين الروس وتسليمهم إلى السلطات الروسية الأمر الذي كان له صداه الكبير في الدوائر الحاكمة الرجعية في روسيا.

ورد الروس الجميل لفرنسا عندما استفزت ألمانيا فرنسا عسكرياً غير مرة. ومن ذلك أنه عندما اشتدت موجة الانتقام من ألمانيا حدة في أيام الجنرال بولانجيه[1] تحركت العسكرية الألمانية هي الأخرى وسعى كل من الفرنسيين والألمان إلى روسيا فاتخذت روسيا موقفاً مؤيداً بوضوح لفرنسا.

وأدت هذه التطورات إلى تفاهم سياسي بين فرنسا وروسيا يقضي بتنسيق سياسة الدولتين إزاء تهديد قد تتعرض له أي منهما (أغسطس ـ آب 1791).

1 ـ ضابط فرنسي مختال وصل إلى منصب وزير الحربية لم يلبث أن فقد أعصابه وفر من فرنسا.

3 ـ كان التقارب النفسي والسياسي لا يمكن أن يقدم الكثير لفرنسا إذا ما وقع الصدام العسكري مع ألمانيا ، ومع هذا كان قيصر روسيا غير متعجل لعقد تحالف عسكري خشية الانتقام الألماني، خصوصاً وأن الحلف الثلاثي النمساوي الايطالي الألماني كان أقوى إستعداداً من روسيا وفرنسا مجتمعين. إلا أن تجديد هذا التحالف الثلاثي في 1891 جعل القيصر يتجه إلى ربط الدولتين (روسيا وفرنسا) بمعاهدة سياسية عسكرية وتم ذلك في معاهدة ديسمبر ـ كانون أول 1893 التي قضت بوقوف روسيا إلى جانب فرنسا إذا هاجمتها ألمانيا أو ساعدت الأخيرة ايطاليا على الهجوم على فرنسا وتعهدت فرنسا بالوقوف إلى جانب روسيا إذا هاجمتها ألمانيا أو ساعدت هذه الأخيرة النمسا في الهجوم على روسيا.

كان ظهور هذا الحلف الثنائي الروسي ـ الفرنسي كقوة رادعة ضد الحلف الثلاثي الألماني النمساوي الإيطالي صفحة جديدة من العلاقات الدولية والأوروبية، حيث أصبحت هناك كتلتان متعاديتان وعلى الدول الكبرى أن تقيم علاقاتها على هذا الأساس الأمر الذي كان يدفع بالدول إلى الميل إلى هذه الكتلة أو إلى تلك.

ولكن من الوجهة العسكرية كان (التحالف الثلاثي) أقوى من (التحالف الثنائي) للأسباب التالية:

-

1 ـ النمو الاقتصادي في داخل ألمانيا وفي خارجها أعطاها تفوقاً ملحوظاً أو على الأقل أعطاها توازناً مع النمو الاستعماري الكبير الذي أحرزته فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هذا بينما كانت روسيا تعاني من التدهور الاقتصادي والمجاعة والأوبئة بصور لا تختلف كثيراً عما كانت عليه أوروبا في أواخر العصور الوسطى.

2 ـ كانت امبراطورية النمسا والمجر تعاني من مشكلة القوميات والأقليات ويمكن أن تستغل روسيا نقطة الضعف هذه. إلا أن المشكلات الداخلية في روسيا كانت هي الأخرى معقدة تهدد البناء القيصري نفسه.

3 ـ من الناحية العسكرية كانت دول التحالف الثنائي مضطرة للقتال في أكثر من جبهة وكذلك كان الحال بالنسبة لدول التحالف الثلاثي، ولكن هناك اتصال مباشر بين دول التحالف الثلاثي بينما لا يوجد مثل هذا الاتصال بين روسيا وفرنسا.

4 ـ كان مجرد وجود هذين الحلفين كفيلا بزيادة التوتر في أوروبا وفيما وراء أوروبا، ولكن مما زاد هذا التوتر حدة مساعي كل طرف لجذب قوى أخرى للتعاون معه ومن هنا كانت أنظار فرنسا مركزة على منافستها التقليدية (أنجلترا). وفعلا كان الموقف الذي ستتخذه انجلترا هو الحاسم في حرب الأحلاف رغم وجود دولتين كبيرتين على طرفي القارات القديمة ترقبان التطورات ولا تريدان الإشتراك في هذه الدوامة إلا في الوقت المناسب وفي ظروف يصبح فيها الربح مؤكداً، ونعني بذلك: (اليابان) و (الولايات المتحدة الأمريكية).

وجاء هذا التحالف الثنائي الروسي الفرنسي في وقت كانت الرأسمالية والعسكرية الألمانية تنطلق في سياسة استعمارية على النسق الفرنسي والانجليزي الأمر الذي اثار مخاوف بريطانيا من انطلاقة العملاق الألماني فيما وراء البحار. كما جاء هذا التحالف الثنائي الروسي الفرنسي في وقت كانت فيه روسيا قد انطلقت متوسعة صوب الشرق في اتجاه منشوريا وكوريا اللتين كانتا قد أصبحتا في نفس الوقت تقريباً هدفاً للامبريالية اليابانية الناشئة.

وفي الوقت نفسه تقريباً كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد مدت يدها الاستعمارية إلى الفلبين خاصة منذ 1893 حتى شنت حربها ضد اسبانيا واستولت عليها. ومعنى هذا أن التوازن الدولي منذ التسعينات كان غير محدد المعالم بسبب وجود هذه الدول الكبرى الثلاث خارج نظام المحالفات وهي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وكانت مجالات الصدام وكذلك مجالات الإتفاق توجه هذه الدولة أو تلك نحو هذا التحالف أو ذاك. وكان من سوء مستقبل ألمانيا أن

الدول الثلاث (أي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) ـ رغم مناطق الاحتكاك الكثيرة مع روسيا وفرنسا ـ كانت تسير نحو التعاون مع هاتين الدولتين فيما عرف بنظام الوفاق الودي Entente Cordiale.

(3)

الوفاق الودي البريطاني الياباني

1902

كانت بريطانيا ـ خلال النصف الثاني من القرن التاسع ـ تعتز بعزلة وصفها كثير من المؤرخين بأنها «مجيدة». حيث تركت الأمور في داخل القارة الأوروبية تجري دون أن تشارك في حروب الوحدة الايطالية أو حروب الوحدة الألمانية، إلا مشاركة الدولة القوية الشكيمة التي يرهبها الجميع وتستطيع أن تتدخل عندما تنقلب الأمور ضد مصالحها، وخلال الفترة الواقعة بين نهاية حرب القرم وأواخر القرن التاسع عشر لم تشعر بريطانيا بأن هناك من الدول الأوروبية من تستطيع أن توجه إليها ضربة شديدة في أي مكان من مناطق استعمارها الممتدة من استراليا إلى بورما والملايو والهند وعدن إلى وادي النيل والكاب ومستعمراتها العديدة في غرب افريقية وفي أمريكا الوسطى، وكان اسطولها يعادل ضعف اسطول الدولة البحرية التالية، ومن هنا كانت تشعر بالطمأنينة، وبحرية العمل وبالقدرة على فرض الحلول المناسبة للمشكلات الدولية مثلما حدث في مؤتمر برلين 1878.

ولكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا (1871) وظهور الحلف الثنائي والحلف الثلاثي جعل «سالة العزلة المجيدة» خطرة على مستقبل الامبراطورية البريطانية، إذ

أصبحت تعيش تطورات تكاد تقلب ضدها كافة الدول الكبرى دون أن تجد من يقف إلى جانبها بالصلابة المناسبة. فقد كان ظهور التحالف الثنائي والتحالف الثلاثي يعني ان بريطانيا حين تصطدم بمنافستها الكبرى فرنسا تجد نفسها كذلك مضطرة إلى قتال روسيا. وربما كان هذا الوضع محتملا لبعض الوقت طالما كانت دول التحالف الثلاثي على علاقة ودية مع بريطانيا. وكان العامل الجوهري في هذه العلاقات الودية أنه كانت هناك عوامل صدام مع ألمانيا تعادل تلك العوامل التي كانت بين فرنسا وبريطانيا، وبين روسيا وبريطانيا سواء في الجبهة الأوروبية أو الجبهات الاستعمارية في افريقية وآسيا والشرق الأقصى. حتى وقع التوسع الكبير الروسي في اتجاه الشرق الأقصى وأصبح الخطر الروسي كبيراً على مصالح بريطانيا هناك وأصبح على بريطانيا أن تجدد لنفسها حليفاً. ولكن عملية اختيار حليف عملية صعبة، والعامل الحاسم في هذه العملية هو أن يظهر بوضوح أن هذه الكتلة معادية وأن تلك صديقة وجديرة بالتحالف معها على أساس المصالح المشتركة.

وحتى خرجت بريطانيا من «عزلتها المجيدة»، وحتى تبينت من هو الحليف الذي يجب أن تختاره مرت بعدة تطورات جعلتها تتبيّن طريقها النهائي بوضوح. وكانت هذه التطورات الرئيسية هي:

أ ـ محاولات التحالف مع ألمانيا وفشلها

ب ـ التحالف مع دولة كبيرة غير أوروبية (الوفاق الياباني البريطاني)

ج ـ الوفاق مع دولتي الحلف الثنائي (فرنسا وروسيا).

ولنلقِ نظرة على هذه التطورات الرئيسية.

كانت هناك عدة عوامل شجعت على التقارب البريطاني الألماني وأهمها.

1 ـ كانت العلاقات الودية بين الشعبين الألماني والإنجليزي واضحة وقوية،

رغم بعض مظاهر الغيرة بينهما. وكانت هناك دعوات لها صداها بشأن توحيد (الجنس التيوتوني) أصل الألمان والإنجليز. وكانت صلة القربى بين البلاطين الألماني والإنجليزي توحي ـ لغير المتعمقين من أفراد الشعبين ـ بانها ستكون فعالة في إتمام التحالف بينهما. ثم إن ولهلم الثاني كان حفيد الملكة فيكتوريا (1836 ـ 1901)، وكان بلاطها وريف بريطانيا وملاعبها محببا إلى قلب الحفيد. وكانت هناك علاقات ثقافية قوية بين جامعات بريطانيا وجامعات ألمانيا . وكان الإنتاج العلمي الألماني والأدبي يلقي رواجاً وترحيباً في بريطانيا.

2 ـ والمعروف عن الإنجليز (ملكية وحكومة وشعبا) أن مثل هذه المظاهر العاطفية الاجتماعية قد تلفت انتباههم ويعنون بها. ولكن الذي يدفعهم حقيقة إلى التعاون والتحالف هو حاجتهم إلى الكسب العسكري والسياسي والمادي. وكان تحالفهم مع ألمانيا من وجهة نظر بعض السياسيين الإنجليز ـ يعطيهم الكثير من هذه الأهداف. كانت تجارة بريطانيا رائجة في ألمانيا نفسها. وكان الأسطول البريطاني هو أقوى أساطيل العالم قاطبة ولكن جيش بريطانيا لم يكن كذلك، بل كان الجيش الألماني أقوى جيوش العالم. ومن هنا ظهرت الدعوة إلى تكامل هاتين القويتين العسكريتين فيصبحان قادرين على فرض السلام وان تصبح كلمتهما مسموعة لدى الدول الأخرى.

3 ـ كانت المضايقات المتتالية الفرنسية للإحتلال الإنجليزي لمصر تجعل بريطانيا في حاجة إلى تأييد قناصل دول الحلف الثلاثي لمشروعاتها في توطيد الإحتلال واستمراره.

وكانت الظروف العامة توحي بأن بريطانيا إذا خرجت من «عزلتها المجيدة» ـ بحثا عن حليف لمواجهة التحالفات والتحالفات المضادة الأوروبية فسيكون تحالفها مع ألمانيا بالذات. إذ كانت مجالات الإحتكاك ـ في أول الأمر ـ

بـين الدولتـين قليلـة[1] بينـما كانـت الأزمـات كثـيرة بـين بريطانيـا ودول الحلـف الثنـائي روسـيا وفرنسـا. فبينـما كانـت دول الحلـف الثـلاثي (ألمانيـا والنمسـا وإيطاليـا) تدعـو باسـتمرار إلى عـدم إثـارة الحـروب والعمـل عـلى توطيـد السـلم وهـو أمـر كان يخـدم المصالـح البريطانيـة، كانـت فرنسـا تسـعى إلى اسـترداد الإلـزاس واللوريـن بأيـة طريقـة وخصوصـاً بالقـوة.

أصبح هذا الحليف ضرورياً جداً لبريطانيا بسبب الدور الذي لعبته روسيا في أعقاب الحرب الصينية اليابانية 1895[2]. فقد نصت معاهدة شيمونسكي ـ التي كانت لصالح اليابان وبداية تفوقها في الشرق الأقصى على: ـ

1 ـ استقلال كوريا وكانت تابعة للصين، وكانت اليابان تهدف من وراء ذلك التمهيد للسيطرة المباشرة على كوريا.

2 ـ تنازل الصين لليابان عن (فرموزا) و (بيسكادورس) و (شبه جزيرة لياوتونج) بما فيها بورت ارثر الميناء الصالح للملاحة طوال العام.

3 ـ دفع تعويض ضخم لليابان.

4 ـ حصول اليابانيين على الحقوق القضائية[3] التي كان يتمتع بها الأوروبيون في الصين.

كان هـذا الظهـور القـوي اليابـاني في المجـالات الاسـتعمارية الأوروبيـة في

1 ـ حدثت خلافات حول التوسع الإستعماري في شرق إفريقية فاتفقت ألمانيا مع بريطانيا على تقسيم شرق افريقية إلى تنجانيقا (ألمانيا) وكينيا وأوغندة والصومال (بريطانيا) بينما حصلت ألمانيا من بريطانيا على جزيرة هيلجولاند في بحر الشمال في مقابل حصول بريطانيا على منطقة ويتو Witto في شرق افريقية.

2 ـ ترجع هذه الحرب إلى أن اليابان ـ وكانت قد تخلصت من النظم الاقطاعية البالية وارتفعت بسرعة إلى حضارة الغرب اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ـ عزمت على أن يكون لها مكانها كدولة كبيرة عن طريق الحصول على امبراطورية استعمارية، فامتشقت الحسام ضد جارتها الصين وهزمتها وأرغمتها على توقيع معاهدة شيمونسكي في.

3 ـ ما يشبه الإمتيازات الأجنبية في الشرق الأوسط.

الصين مثيراً لحقد الدول الكبرى باستثناء بريطانيا. ففي 23 إبريل ـ نيسان 1795 تضافرت كل من روسيا وفرنسا وألمانيا في توجيه إنذار إلى اليابان باسم الحفاظ على وحدة الصين، فاضطرت اليابان تحت هذا الضغط الكبير إلى الموافقة على طلبات هذه الدول الكبرى فسحبت قواتها عن شبه جزيرة (لياوتونج). ولكن هذه الدول الثلاث الكبرى لم تلبث أن انقضت على الصين دون أي اعتبار لوحدتها.

- فاحتلت روسيا (بورت آرثر).
- واستولت ألمانيا على (شانتونج).
- وفرنسا على (كوانج تشوان).
- فردت انجلترا بالاستيلاء على (وأي هأي واي).

ومن وجهة نظر الإنجليز كان استيلاء روسيا على بورت آرثر ـ الذي يمكن تحويله إلى قاعدة حربية كبيرة ـ تغييراً لميزان القوى يهدد الإمبراطورية البريطانية بخطر الحرب في أكثر من جبهة ضد روسيا وفرنسا. ومن ثم كان لا بد ـ من وجهة النظر البريطانية ـ من حليف لبريطانيا. وكان الإتجاه الأول هو التحالف مع ألمانيا .

وبلغت ذروة الدعوة إلى عقد تحالف ألماني ـ إنجليزي على يد جوزيف في 30 نوفمبر ـ تشرين الثاني 1899 عنما قال في خطبته يومذاك:

«هناك أمر آخر يبدو لي أنه كان مطمح أنظار كل سياسي بعيد النظر... ألا وهو أن لا تدوم عزلتنا هذه عن شؤون القارة الأوروبية. وعندي أنه متى حان الوقت لتحقيق هذه الرغبة فبدهي أن يكون تحالفنا مع الامبراطورية الألمانية العظيمة أمراً طبيعياً».

وقال أيضاً أن:

«التفاهم مع أمريكا ـ لو شمل أيضاً ألمانيا سيكون له تأثيره أكبر على تقرير سلام العالم أكثر من أي تحالف عسكري».

بل لقد سعت بريطانيا إلى إغراء ألمانيا بالتحالف معها عن طريق فتح المغرب على مصراعيه أمام التفوق السياسي والعسكري والاقتصادي الألماني. ولقد كان هناك اهتمام خاص ألماني بالمغرب على اعتبار أنه المجال الحيوي للاستعمار الألماني لما فيه من معادن وفرص متسعة للتجارة، وأنه يمكن أن يصبح مهجراً للألمان يحتفظون فيه بشخصيتهم وارتباطهم بالوطن الأم هذا فضلاً عن أن السيطرة الألمانية على أغادير ـ لو تمت ـ لأصبحت قاعدة ألمانية على الطريق إلى المستعمرات الألمانية في افريقية.

ولكن رفضت ألمانيا هذه العروض البريطانية للتحالف معها ويدور جدل كبير حول الأسباب التي جعلت القيصر الألماني ولهلهم الثاني يرفض هذه اليد الممدودة إليه.

فبعض المؤرخين يفسر ذلك بالمواقف البريطانية العديدة الأخيرة التي بدت فيها بريطانيا كارهة للألمان خلال الفترة العصيبة التي مرت بالألمان خلال حروب الوحدة من 1863 إلى 1871 إذ كانت قلوب الإنجليز مع الدنمركيين والنمساويين والفرنسيين. ويضاف إلى هذا أن بريطانيا كانت بعيدة النظر حين أبت أن تستغل النكبة الفرنسية في 1870 استولي على مستعمراتها فيما وراء البحار، بل خفضت إلى درجة كبيرة من منافستها لفرنسا ـ المهيضة الجناح ـ خلال خمس سنوات تقريباً حتى تمكنت فرنسا من أن تقف على قدميها أمام العملاق الألماني.

ويركز المؤرخ الإنجليزي جرانت وتمبرلي على أن السبب في ذلك هو أن ألمانيا كانت تختلف مع انجلترا في أسلوب قمع روسيا فيما يتعلق بتوسع الأخيرة في الشرق القصى إذ كانت انجلترا شديدة الوطأة جداً على روسيا بينما كانت ألمانيا خفيفة عليها.

وفي اعتقادنا أن بريطانيا كانت تفتش حينذاك على الحليف وكانت تسعى إلى

ألمانيا ولكن دون أن تقدم لها شيئاً جديراً من وراء هذا التحالف الكبير. بينما كانت ألمانيا تسعى إلى الكثير فيما وراء البحار وهي مجالات صدام مع بريطانيا. فكان هذا بداية التحول البريطاني عن ألمانيا في بحثها عن حليف.

وزاد هذا التحول البريطاني شدة، بل وأخذت العلاقات الودية الألمانية ـ الإنجليزية تتدهور بسبب سياسة الإنطلاق الإستعماري الألماني في الدولة العثمانية وبسبب النمو في البحرية الألمانية.

ولهذا عملت بريطانيا على:

1 ـ القضاء على جمهوريتي البوير

2 ـ منع الألمان من تنفيذ مشروعهم الخاص بمد خط حديد برلين ـ بغداد ـ الكويت.

3 ـ منع ألمانيا من إحراز قصب السبق في تنمية سلاحها البحري الحديث.

فالمعروف أن الهولنديين هم كانوا قد استعمروا رأس الرجاء الصالح واستولت بريطانيا على هذا الميناء الإستراتيجي خلال الحروب النابليونية ولم يستطع المستعمرون الهولنديون (البوير) البقاء تحت الحكم البريطاني خصوصاً وأن الإنجليز أوقفوا تجارة الرقيق الأمر الذي أصاب (البوير) بضربة اقتصادية قاصمة، وقررت الغالبية العظمى منهم الهجرة شمالا، وكونوا جمهوريتين هما: الترنسقال والأورنج. ولم يلبث أن اكتشف الذهب والماس فيهما فتدفق عليهما الكثير من الإنجليز الباحثين عن الثروة، وبسرعة أصبحوا المتحكمين في اقتصاديات المنطقة وعملوا على وضع الجمهوريتين تحت الحماية البريطانية رغم أنف (البوير).

حقيقة كانت الحكومة البريطانية تدرك حرج مركزها لو شنت حرباً على الجمهوريتين، ولكنها في نفس الوقت كانت تجد من أبنائها من يمهد لها السبيل لتحقيق الهدف بوسيلة أو بأخرى. ومن ذلك قيام الدكتور جيمسون في ديسمبر ـ

كانون أول 1895 ـ بغارة استعمارية فاشلة ضد الترنسفال، تبرأت منها الحكومة البريطانية. بينما كان القيصر ولهلم الثاني يعتقد تماماً أن تلك الغارة ليست سوى مؤامرة بريطانية وبعث ببرقية تهنئة لكروجر Kruger زعيم الترنسفال على قضائه على هذه الحملة الاستعمارية.

ولا شك أن هذا العمل من جانب ولهلم الثاني كان ينم عن روح التشفي في بريطانيا، وعن رغبة دفينة في رؤيتها مهزومة. ولا شك أيضاً أن هذه كانت مشاعر الدول الكبرى الأخرى، بل وكذلك البلاد التي تستعمرها بريطانيا. إلا أن حكومة بريطانيا وصحافتها ألقت بثقلها على الموقف الألماني بالذات، وألهبت المشاعر الشعبية ضد ألمانيا . وذلك لأن بريطانيا كانت قد استبعدت فكرة التحالف مع ألمانيا وكانت تبحث عن مبرر لفرض حرب على (البوير)، فرددت الدوائر السياسية البريطانية بأن هناك علاقة خطرة على بريطانيا تربط بين ألمانيا والبوير، وأن ثروات البوير تستخدم لضرب الامبراطورية البريطانية. ولم تلبث أن شنت بريطانيا الحرب على البوير.

ومن نتائج حرب البوير هذه أن القيصر الألماني أدرك أنه لا يستطيع أن يقدم معونة ألمانية لأية قوة مناهضة لبريطانيا إلا إذا كان لديه أسطول قادر على أن يشق طريقه في البحار رغم أنف الأسطول البريطاني. ومنذ ذلك الوقت بدأ التسابق المرير على التسلح البحري بين ألمانيا وبريطانيا، وكان هذا التسابق مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا. ومن ثم ان هذا الإتجاه الألماني نحو كسر النظرية البريطانية الخاصة بالاحتفاظ بأسطول يعادل ضعف الدولة البحرية التالية لبريطانيا ضربة قاضية على أية نيات نحو إقامة حلف انجليزي ـ ألماني.

وفي الوقت الذي كانت فيه حرب البوير مستعرة كانت هناك حرب اقتصادية بسبب التنافس على المواصلات العالمية الحديدية والبحرية عبر الشرق العربي الواقع تحت السيطرة العثمانية. فقد اتفق الألمان مع الأتراك على مد خط حديد

برلـين بغـداد[1] وفي كل مـن الأمريـن سـارت التطـورات ضـد رغبـة ألمانيـا فقـد انتـصر الإنجليـز في (البويـر)، وأغلقـوا في 1899 المنفـذ الوحيـد لخـط حديـد بغـداد عـلى الخليـج العـربي بعقـد معاهـدة مـع الشـيخ مبـارك الصبـاح ـ شـيخ الكويـت ـ تمنعـه مـن التنـازل أو رهـن أيـة قطعـة مـن أرضـه لأجنبـي إلا بموافقـة حكومـة بريطانيـا.

ولكن في 1899 كذلك كانت العلاقات الإنجليزية الفرنسية لا تسمح بعقد تحالف بين باريس ولندن بسبب احتدام النزاع بينهما حول الوجود البريطاني في مصر والتوسع البريطاني في السودان باسم مصر.

كانت حكومة بريطانيا تريد البقاء في مصر متجاهلة أن عدداً من رؤساء حكوماتها سبق لهم أن أقسموا بشرف بريطانيا أن قواتهم سترحل عن مصر، وكانت حكومة الإحتلال البريطاني في مصر تحصل على تأييد ثمين من جانب القنصل الألماني ضد المضايقات الفرنسية والروسية لها. أما وقد ترددت العلاقات الودية مع ألمانيا ، واستغل الألمان حاجة حكومة الإحتلال البريطاني لمصر إلى تأييد القنصل الألماني في القاهرة، فقد تحرّج موقف حكومة الاحتلال أمام القناصل، خصوصاً عندما عُلم أن الجيش المصري لإسترداد السودان ـ وكان بقياة كتشنر ـ قد اصطدم عند فاسودة بكتيبة يقودها الكابتن مارشان الفرنسي جاء ليثبت السيطرة الفرنسية على أكبر مساحة ممكنة من السودان (1899).

ومع أن الدوائر السياسية الأوروبية كانت تتوقع حرباً بين فرنسا وبريطانيا بسبب إصرار كتشنر على انزال العلم الفرنسي المرفوع عند فاشودة وانسحاب كتيبة مارشان إلا أن وجود (دلكاسيه)[2] على رأس الوزارة الفرنسية، واتباعه سياسة حثيثة نحو التفاهم مع بريطانيا، جعل فرنسا تعبر هذه الأزمة، بل وضع ـ بموقفه هذا ـ أساس التقارب الفرنسي ـ البريطاني.

---

1 ـ من أحسن الكتب التي تدرس هذا الموضوع. Earle: Turkey.

2 ـ Delcassé.

وفي 1902 كانت العلاقات البريطانية حسنة ـ نوعاً ما ـ مع فرنسا، ولكن لا تزال متردية جداً مع كل من روسيا وألمانيا ، ولا تزال روسيا ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ تشكل خطراً كبيراً على مصالح بريطانيا بسبب (بورت آرثر). ومن ثم كان من المتعذر عليها أن تتحالف مع أي من ألمانيا أو فرنسا، وحيث إن الخطر الأكبر المهدد لبريطانيا في ذلك الوقت كان النشاط الروسي في الشرق الأقصى اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروسي المشترك أولاً. وكانت اليابان في حاجة إلى كسب بريطانيا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهي مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوربية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية وإلى أن أية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا. ولهذا كانت المفاوضات بين الطرفين البريطاني والياباني غير معقدة وتوصلا إلى ما عرف باسم الوفاق الودي الياباني الإنجليزي في 1902 الذي يعتبر النهاية الفعلية للعزلة البريطانية، وهي السنة نفسها التي أشاح فيها الإنجليز نهائياً عن التعاهد مع ألمانيا .

وكان هذا الوفاق ينص على: ـ

1 ـ الاعتراف بالأر الواقع في شرق آسيا، وفي كوريا والصين.

2 ـ إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا تقف إنجلترا على الحياد

3 ـ وإذا تدخلت دولة أخرى ـ كفرنسا مثلاً ـ لمساعدة روسيا تقدم إنجلترا المساعدة العسكرية لليابان.

(4) مدة هذا الوفاق خمس سنوات[1]

ومن وراء هذه المواد كانت هناك بعض النتائج ترتبت عنها وهي:

1 ـ اعتراف ضمني بريطاني بنفوذ اليابان في كوريا.

2 ـ حصلت اليابان على الثقة الذاتية التي كانت في حاجة إليها، وأصبحت واحدة من القوى الدولية التي يجب أن تعامل على قدم المساواة مع الدول الأخرى

1 ـ عدل في 1905 ـ بعد الحرب اليابانية الروسية وجدد في 1911.

الكبرى الأوروبية. وكانت هذه هي أول مرة تظهر فيها مكانة دولة آسيوية على هذا النحو من المساواة في عقد التحالفات.

3 ـ ليس في استطاعة فرنسا أن تدخل الحرب إلى جانب حليفتها روسيا وإلا هدمت ما سبق أن وطدته من علاقات طيبة مع بريطانيا منذ 1899، وعرضت نفسها لحرب كبيرة ليست موجهة من أجل استرداد الإلزاس واللورين.

وفعلا انفردت اليابان بروسيا وأنزلت بها هزيمة قاسية جداً، واستولت على (بورت آرثر) في مارس ـ آذار 1905. وفي المعاهدة التي أنهت الحرب بين الدولتين، وهي معاهدة بورتسموت (5 نوفمبر ـ تشرين الثاني 1906)، حصلت اليابان على تفوق كبير جداً في الشرق الأقصى. فقد اعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية في كل من كوريا ومنشوريا، كما وافقت على نقل حقوق روسيا في شبه جزيرة (لياوتونج) و (بورت آرثر) إلى اليابان، وكذلك بالنسبة لخط حديد بورت آرثر ـ موكدن[1] وعلى نصف سخالين[2].

ونتيجة لهذا الانتصار الياباني، توقفت الأطماع الروسية في اتجاه الصين حتى لا يقع صدام جديد مع اليابان، كما توقفت في اتجاه أفغانستان حتى لا تقع حرب ضد انجلترا، بل لقد اتفقت روسيا مع اليابان في 1907 و 1910 على تحديد مناطق نفوذهما في كل من منشوريا ومنغوليا منعا لوقوع مضاعفات جديدة في المنطقة. ولهذا هدأت حدة المنافسات الاستعمارية في الشرق الأقصى[3].

---

1 ـ Mukden.

2 ـ كان لانتصار اليابان على روسيا ـ وهو أول انتصار تحرزه دولة شرقية على دولة أوربية ـ صداه الكبير في الدول الشرقية، وخصوصاً تلك الدول التي كانت تعاني من تسلط واستعمار الدول الأوروبية، مثل مصر.

3 ـ يلاحظ أن الدول الكبرى الأوروبية تعقلت إزاء الثورة الصينية (1910 ـ 1911) فلم تنتهزها للحصول على مكاسب جديدة، ووقفت على نوع من الحياد المتوازن.

(4)

الوفاق الودي البريطاني الفرنسي

1904

حقيقة كان الحلف الياباني ـ البريطاني، كما كانت حادثة فاشودة[1] إذلالاً لهذا الطرف من الحلف الثنائي أو ذاك. إلا أن نتائجهما أدت إلى اقتراب بريطانيا من الحلف الثنائي. وذلك يرجع إلى عدة أسباب وتطورات:

1 ـ كان واضحاً أن ألمانيا تثير الكثير من المتاعب والمخاوف والإرتباك في الدوائر السياسية البريطانية بسبب الجهود الضخمة التي كان يبذلها القيصر ولهلم الثاني لإنشاء أسطول ألماني حربي قوي يضارع ـ إن أمكن ـ الأسطول البريطاني، الأمر الذي يهدد بتحطيم نظرية التفوق البريطاني البحري الساحق.

2 ـ كانت الدبلوماسية الألمانية ـ رغم المعاهدة البريطانية الكويتية لسنة 1899 ـ نشطة للغاية من أجل تنفيذ مشروع خط حديد برلين ـ بغداد ذلك الخط الذي كان في نظرالإنجليز رأس حربة مصوبة إلى الهند البريطاني.

3 ـ تصاعدت المضايقات الألمانية لحكومة الاحتلال البريطاني في مصر للدرجة التي جعلت الإنجليز مضطرين إلى الحصول على تأييد فرنسا لمشروعات بريطانيا الاستعمارية في مصر والسودان[2].

---

1 ـ وقعت في 1899. أنظر من قبل ص 345.

2 ـ تحدث لورد جرأي في مذكراته عن تلك المضايقت لا في مصر وحدها بل كذلك في كثير من المستعمرات الأخرى البريطانية في إفريقية بالذات.

4 ـ كانت بريطانيا تريد أن تتجنب صداماً مع فرنسا في المناطق التي كانت تعتبرها الأخيرة مجالاً حيوياً لها، مثل (المغرب)، فمع أن النفوذ البريطاني كان ينمو بسرعة هناك ـ أي في المغرب ـ كانت الدوائر السياسية البريطانية تتحفظ في الإندفاع في هذا التيار توقعا لمطالبات شديدة فرنسية في (المغرب).

5 ـ انعكست مشاعر التقارب بين الطرفين على طبيعة العلاقات الودية بينهما، فقد ساعدت الزيارة التي قام بها ملك إنجلترا (إدوارد السابع) لفرنسا في خلق جو من الألفة والتعاطف بين الصحافة الفرنسية والبريطانية وبين الشعبين.

6 ـ كان هانوتو[1] ـ وزير فرنسا ـ معارضا للتقارب الفرنسي البريطاني، ولم يلبث التعديل الوزاري أن ابعده وتولى الوزارة (ديلكاسيه)[2] الداعية الأول للتقارب مع بريطانيا. وما كان ليتمكن من تحقيق هذا التقارب وقطف ثماره إذا كانت في الوزارة البريطانية معارضة لمثل هذا التقارب ولكن وزارة بلفور[3] كانت مقتنعة جداً بقيمة هذا التقارب في هذه الظروف.

اتجه الطرفان الفرنسي والبريطاني إلى الدخول في مفاوضات تمهيدية حددت المشكلات الرئيسة المعلقة، وانتهت هذه المفاوضات بعقد الوفاق الودي[4] في 8 إبريل نيسان 1904.

تضمن هذا الوفاق مواد علنية، وأخرى سرية. وكان هناك اعتقاد عام بأن الدول الأوروبية الكبرى الديمقراطية مثل بريطانيا لا تجيز برلماناتها مثل هذه الاتفاقات السرية. ولكن الحكومة البريطانية والبرلمان البريطاني كانا من المرونة واتساع الأفق وبعد النظر السياسي للدرجة التي تمكنهم من الإفتيات على القانون الدولي من أجل الدفاع عن مصالح بريطانيا الذاتية.

---

1 ـ Hannottaux.

2 ـ Delcassé

3 ـ Balfour، وظلت وزارته، في الحكم بين 1902 ـ 1905.

4 ـ Entente Cordiale.

نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على اعتراف الحكومة البريطانية بأن «لفرنسا ـ بصفة خاصة ولكونها دولة متاخمة للمغرب... أن تسهر على الإستقرار في هذا البلد، وأن تقدم له مساعدتها بالنسبة لكل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تحتاجها». وتعلن أنها لن تعرقل عمل فرنسا في هذا الصدد ووافقت الدولتان على احترام اسبانيا في ما عرف فيما بعد باسم (الريف) الاسباني، وعلى عدم تسليح الساحل المغربي المواجه لجبل طارق.

وبالنسبة لمصر، أعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر ولن تطلب تحديد أجل الاحتلال الانجليزي.

وسويت كذلك المشكلات بين الدولتين في كل من سيام ومدغشقر وغمبيا والنيجر ونيوفوندلاند، واتفق على أن يكون نهر ميكونج وجبال رانج حدا فاصلاً بين الهند الصينية الفرنسية وبورما والملايو البريطانيين.

كانت الحكومة الألمانية قد أدركت خلال 1904 ـ 1905 أن شيئاً خطيراً ضدها يدبر بين فرنسا وبريطانيا وعمل القيصر في اتجاهين: ـ

أ ـ محاولة كسر الحلف الثنائي الفرنسي الروسي منتهزاً فرصة الهزيمة التي منيت بها روسيا أمام اليابان.

ب ـ إحراج فرنسا في أزمة دولية حتى يكتشف مدى قوة العلاقة الجديدة بينها وبين بريطانيا، ولقد أعطته المشكلة المغربية فرصة لذلك.

فبالنسبة لروسيا عمل القيصر ولهلم الثاني على إقناع القيصر (نقولا الثاني) بقيمة عقد معاهدة دفاعية بين روسيا وألمانيا . وحيث إن ولهلم الثاني كان يدرك أن الوقت ضد خطته أسرع بزيارة القيصر الروسي في (بيوركو)[1] في يوليو تموز 1905، وحصل على توقيعه على المعاهدة. إلا أن سياسيي روسيا رفضوا

1 ـ Bijorko.

هذه المعاهدة التي عقدت من وراء ظهورهم، للأسباب التالية:

1 ـ إن هذه المعاهدة تقضي على الحلف الثنائي مع فرنسا وتفقد روسيا بالتالي قوة الضغط على الحلف النمساوي ـ الألماني.

2 ـ ستصبح كلمة روسيا في البلقان أضعف من كلمة النمسا.

3 ـ ستنطلق ألمانيا بقوة أكبر في مشروعاتها شبه الاستعمارية في الدولة العثمانية تلك الدولة التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي.

كانت الحكومة الألمانية خلال عام 1904/ 1905 قد أدركت أن شيئاً يدبر في اتجاه المغرب إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على إبعاد ألمانيا عن المغرب، رغم تأكيدات فرنسا الملتوية لألمانيا بأن سياسة «الباب المفتوح» ستظل سارية المفعول في المغرب. والحقيقة هي أن فرنسا تسير حثيثاً في سياسة احتكار النفوذ والتسلط على المغرب والتفوق على التجارة الألمانية هناك. وأرادت الحكومة الألمانية أن تضع فرنسا في موقف حرج تضطر فيه إلى كشف نواياها بالنسبة للمغرب وطبيعة علاقاتها الأكثر من ودية مع بريطانيا. لعلها تكسب من وراء ذلك استمرار سياسة الباب المفتوح أو موضع قدم ألماني في المغرب الواقع على الطريق إلى المستعمرات الألمانية في افريقية. وذهب القيصر ولهلم الثاني في هذا الصدد إلى القيام بزيارة لطنجة (مارس 1905)، وهناك أعلن رغبته في أن يظل السلطان مستقلا في نفس الوقت الذي يظل فيه باب المغرب مفتوحاً أمام جميع الدول. ثم طالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة المغرب (ابريل ـ نيسان 1905) وأدت معارضة (دلكاسيه) لفكرة عقد المؤتمر ـ التي لقيت ترحيباً في معظم الوائر السياسية الأوروبية وفي واشنجتن أيضاً ـ إلى استقالته ولكن بعد أن أنجز الوفاق البريطاني الفرنسي الذي استمر بشكل أو بآخر حتى وقتنا هذا.

دارت مفاوضات متعددة الأطراف قبل عقد المؤتمر بين فرنسا وألمانيا ،

وفرنسا واسبانيا، وفرنسا وانجلترا. وواضح من هذا أن الدبلوماسية الفرنسية نشطت إلى أقصى قدراتها لمواجهة الضغوط الدولية والألمانية على فرنسا.

لقد كان هذا أول اختبار لمدى صلابة الوفاق الودي الفرنسي البريطاني فوقفت بريطانيا بقوة إلى جانب فرنسا، في وقت كانت فيه التهديدات الألمانية وصلت إلى الحد الذي قال فيه مسؤولون ألمان أنه لو عبرت الجيوش الفرنسية الحدود الجزائرية ـ المغربية فستعبر الجيوش الألمانية الحدود الفرنسية.

واستطاعت الدبلوماسية الفرنسية ـ قبل عقد مؤتمر الجزيرة ـ أن تحصل من ألمانيا على اعتراف بمصالح خاصة فرنسية في المغرب في مقابل اعتراف فرنسا باستقلال المغرب، واتخاذ التدابير اللازمة لإدخال الأصلاحات إلى الحكومة المغربية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشرطة والمالية.

وأخيراً اتفق على عقد المؤتمر في أوائل 1905 وتحدد يوم الافتتاح في 16 يناير ـ كانون ثاني.

وتضمنت الكلمة التي ألقاها رئيس المؤتمر الدوق دالمودوفار ـ عند افتتاح المؤتمر الأهداف الثلاثة التالية: ـ

1 ـ سيادة السلطان

2 ـ عدم الإفتيات على أرض الدولة المغربية

3 ـ سياسة الباب المفتوح في المغرب أمام كافة الدول الأوروبية ومع هذا انتهى المؤتمر إلى نتائج معاكسة وضد مصالح ألمانيا وأهدافها بالذات:

1 ـ فقد دفع السلطان عرشه ثمنا لهذا التدخل الدولي في أمور بلاده.

2 ـ احتكرت فرنسا التسلط العسكري والاقتصادي في المغرب تاركة الريف (لاسبانيا)، ومهد كل هذا لفرض الحماية الفرنسية على المغرب في 1912.

والسبب في خروج ألمانيا مهزومة من هذا المؤتمر يرجع إلى أن حلفاء ألمانيا لم يقفوا إلى جانبها بالصلابة اللازمة فقد كانت حكومة النمسا مترددة، وكانت

إيطاليـا تحـث عـلى السـلام والتفاهـم، وبالتـالي خرجـت دولتـا الوفـاق الـودي أقـوى مـما كانتـا عليـه قبـل المؤتمـر.

كما كان الإتجاه العام في أوروبا الغربية ضد ألمانيا حتى بدت هذه شبه معزولة سواء قبل المؤتمر أو خلاله أو بعده. وكان إنضمام بريطانيا ـ على أساس الوفاق الودي ـ إلى دولتي التحالف الثنائي (روسيا وفرنسا) قد جعل كفة هذا الحلف راجحة بوضوح. وجعل روسيا وفرنسا ـ وكانت حكومة بريطانيا تدرك ذلك ـ تشتطان في العمل ضد ألمانيا .

ولم تتورع بريطانيا عن تقديم المغرب إلى فرنسا بعد أن رفضت ألمانيا هذا العرض من قبل. في وقت كانت فيه أوروبا تقبل ـ وبكل بساطة ـ تسوية مشكلاتها الدولية على حساب البلاد العربية حتى لا تتورط في حرب لا تعرف عواقبها.

وأدى ذلك كله إلى نتائج ستكون خطيرة على مستقبل أوروبا ومسؤولة عن الإسراع في وقوع الحرب العالمية الأولى:

1 ـ لقد سبق أن عقدت عدة مؤتمرات دولية ـ وبالأخص مؤتمر برلين 1878 ـ لعلاج الصدامات الأوروبية الناتجة عن التنافس في اقتناص أجزاء من الدولة العثمانية، ولكن ظهور التكتلات الأوروبية جعل قرارات توصيات هذا المؤتمر لا يعتد بها إلا إذا سارت وفق الأهداف الخاصة لدول هذه التكتلات وحيث إن مصالح الكتلتين كانت متضاربة سارت الأمور نحو فكرة استخدام التهديد باللجوء إلى القوة عند العمل على تغيير الوضع الراهن Status quo في أية بقعة من العالم لمصلحة احدى التكتلات.

وفي مثل هذه الظروف يصبح تغيير الوضع الراهن انتصاراً لطرف وهزيمة لطرف آخر، وقد تكرر مثل هذه الأحداث، وقد يتحمل هذا الطرف أو ذاك نمواً استعمارياً أو اقتصادياً في هذه المنطقة من العالم أو استعمارياً أو اقتصادياً في هذه المنطقة من العالم أو تلك، ويمكن أن يتقبل هزيمة سياسية مرة أو أكثر

من مرة، إلا أن التطورات تسير في اتجاه تصعيد الأزمات وبالتالي في اتجاه الحرب. ولقد كانت فرنسا تعمل لهذا الهدف النهائي الذي كان في نظرها الوسيلة الوحيدة لإسترداد الألزاس واللورين، وكانت بريطانيا عندما عقدت وفاقها مع فرنسا في 1904 تدرك أن ميزان القوى قد اختل بشكل صارخ ضد ألمانيا ، وأن التطورات ستؤدي إلى حرب إذا استمرت ألمانيا في سياسة الحصول على مكانة استعمارية وعسكرية موازية على الأقل لبريطانيا، وكسر إحتكار التفوق البحري والاستعماري البريطاني. وكانت الحكومة والشعب البريطاني يرى ـ عن إيمان حقيقي بمصلحته ـ أن لا حق لأية دولة في الوصول إلى قوة بحرية مماثلة لها، وكان القيصر الألماني وحكومته يدركان أن الشعب الألماني صاحب رسالة في هذا العالم ويجب أن يصبح في ذروة القوة لا دفاعاً عن نفسه وكسراً للإحتكار البحري والاستعماري البريطاني فقط بل كذلك لإعطاء الشعب الألماني حقه في توجيه تاريخ العالم.

2 ـ حصلت ألمانيا على مشاركة في توجيه أمور المغرب الاقتصادية إلا أن الأمور كانت تسير نحو انفراد فرنسا بالمغرب، دون أن تتمكن ألمانيا من منعها من ذلك إلا بالحرب ولكن كانت كفة فرنسا هي الراجحة إذ كان وقوف بريطانيا إلى جانبها قد قلب موازين القوى ضد ألمانيا وجعل الأخيرة هي المعزولة لا فرنسا.

وكانت محاولة ولهلم الثاني كسر الحصار الذي ضرب على ألمانيا عندما زار القيصر الروسي في (بيوركو) هي الأخيرة، في هذا الصدد، وانتهت بفشل ذريع وبتماسك أشد بين روسيا وفرنسا خصوصاً وأن الأخيرة استخدمت قدراتها المالية في سد حاجات روسيا إلى رؤوس الأموال الملحة. واستخدمت قدراتها الدبلوماسية في التقريب بين روسيا وانجلترا. الأمر الذي مهد للوفاق الروسي ـ البريطاني في 1907.

(5)

الوفاق الروسي البريطاني

1907

أشرنا إلى ذلك العداء الذي كان بين روسيا وبريطانيا منذ الحرب الروسية اليابانية. فلقد اكتشفت روسيا خلال ذلك أن اعتمادها على تدخل بريطاني ضد اليابان كان مجرد وهم قاتل. بل لقد ضايقت بريطانيا الأسطول الروسي وهو في طريقة إلى الشرق الأقصى مستغلة في ذلك سيطرتها على قناة السويس كان مجرد وجود تحالف ياباني ـ بريطاني يمنع فرنسا عن تقديم المساعدة ـ إن استطاعت ـ لحليفتها روسيا.

كانت مرارة روسيا شديدة، ولكن فرنسا قدمت مساعدات مالية لروسيا وخففت من محنتها[1]، وقدمت نصائح دبلوماسية جوهرية مؤداها أن بريطانيا ـ رغم تلك المواقف الخطيرة بالنسبة لروسيا ـ هي التي تستطيع أن تقلب التوازن الدولي لصالح الحلف الثلاثي أو لصالح الحلف الثنائي.

وكانت حكومة روسيا بعد تلك الهزيمة، وبعد اخماد الثورة الكبيرة الداخلية فيها (1905)، ترى عن حق ـ أنها في حاجة إلى أصدقاء بدلاً من إثارة العداوات سواء القديمة التقليدية أو الجديدة. وكانت هذه الحكومة كذلك تدرك تماماً أن القوى التي تحول دون نموها وتوسعها هي: ـ

---

1 ـ كانت روسيا تعاني في 1905 من ثورة داخلية مروعة.

أ ـ بريطانيا

ب ـ امبراطورية النمسا والمجر

ج ـ ألمانيا

ولم يبق أمام روسيا من جهات تتوسع فيها ـ بعد أن أغلقت اليابان في وجهها الشرق الأقصى ـ سوى:

أ ـ الدولة العثمانية في إتجاه الأناضول والعراق

ب ـ الدولة العثمانية في اتجاه البلقان

ج ـ إيران.

فيا يتعلق بالتوسع على حساب الدولة العثمانية من أية جهة كانت، كانت بريطانيا تعارض ذلك بقوة خوفاً على المضايق (الدردنيل والبسفور) من الوقوع في يد روسيا فضلاً عن أن بريطانيا كانت تعارض مجرد فتح هذه المضايق أمام السفن الحربية الروسية. وتعارض أيضاً بشدة أي توسع روسي في اتجاه الأناضول وشمالي العراق، إذ كان الإنجليز يتهمون السياسة الروسية بالتخطيط للوصول إلى الخليج العربي مفتاح الطريق إلى الهند[1].

وفيما يتعلق بالبلقان كانت امبراطورية النمسا والمجر تعارض كل تحرك روسي هناك وتواجهه بتحرك مضاد، وكانت نفس السياسة تتبعها روسيا إزاء النمسا في البلقان. ولكن كانت الدول البلقانية كثيرة التقلب في سياستها إذ كانت تميل إلى هذه أو إلى تلك سعيا وراء المكاسب الأرضية بأية طريقة.

ونظراً لعدم قدرة أي من روسيا والنمسا على التحكم في نتائج تفوق أي منهما في البلقان، ولخطورة مثل هذا التفوق على التوازن الدولي، اتفقتا في 1897 على

1 ـ انظر تفاصيل الصراع الدولي على العراق في: عبد العزيز نوار: «المصالح البريطانية في أنهار العراق» و «مصر والعراق».

الابقاء على الوضع الراهن[1] في البلقان، واستمر الأمر كذلك حتى 1903 عندما وقعت الثورة في (مقدونيا)[2] ضد الإستبداد التركي. ومنذ ذلك الوقت والتنافس الروسي ـ النمساوي يتصاعد، وأخذ شكل «حرب خطوط مواصلات» عندما وضعت النمسا مشروعا لمد خط حديدي يفصل بين الصرب والجبل الأسود، وعندما ردت روسيا على ذلك بمشروع لخط حديدي من شرق الصرب إلى ساحل بحر ايجه، وكان أخشى ما تخشاه النمسا هو أن تطل الصرب على بحر ايجه.

ومن ثم كان أي نشاط ملحوظ روسي في البلقان مثيراً للأزمات الدولية المعقدة، وما كانت نتائج هذه الأزمات باستمرار لصالح روسيا، بل كثيراً ما كانت المكاسب التي تنتج عن التدخل الروسي في البلقان لصالح دول البلقان أولاً. ومع هذا كانت روسيا مضطرة باستمرار لأن يكون لها سياسة مؤثرة في توجيه أمور البلقان حفاظاً على مكانتها الدولية. ونفس الأوضاع كانت بالنسبة للإتجاهات التوسعية الروسية في الدولة العثمانية، ولكن أصبحت آمال روسيا في المشاركة في تحديد مصير ولايات الدولة العثمانية مهددة بالتلاشي بسبب الدور المتصاعد الذي أخذت تلعبه ألمانيا في الدولة العثمانية وخصوصاً فيما يتعلق بمشروع مد خط حديد برلين ـ بغداد حتى كاظمة في الكويت[3]. وأصبحت ألمانيا إلى جانب بريطانيا ـ قوة جديدة تحول دون الإنطلاق في الدولة العثمانية. بل أصبح هناك اعتقاد في الدوائر السياسية الأوروبية أن (المجال الحيوي) لألمانيا هو الدولة العثمانية وبوجه خاص في الأناضول والعراق.

لم تبق سوى إيران لتعمل فيها روسيا ولتثبت للعالم أن روسيا لا تزال دولة

---

1 ـ Status quo.

2 ـ Macedonis.

3 ـ أنظر ص 345.

كبـيرة، إذ كان النشـاط الاسـتعماري في أراضي الـدول الضعيفـة أحـد مظاهـر القـوة حينـذاك. ولكـن منـذ قـرن تقريبـاً وروسـيا تواجـه مقاومـة بريطانيـة سريـة وعلنيـة لمشروعاتهـا التوسـعية في فـارس.

وأصبح أمام روسيا لكي تفتح الطريق أمام نشاطاتها التوسعية أن تصل إلى تفاهم مع الحلف الثلاثي أو مع بريطانيا. وحيث إن أي تفاهم مع ألمانيا يقضي بالضرورة على التحالف الروسي ـ الفرنسي بات التفاهم مع بريطانيا أكثر واقعية.

وكانت بريطانيا في 1906 ـ 1907 قد قللت من تعنتها ضد روسيا التي أصبحت مهيضة الجناح بعد نكبتها أمام اليابان، إذ أصبح من المستبعد جداً على روسيا أن تغامر وتقامر بخوص حرب جديدة ضد دولة كبيرة. وإذا قورن هذا الموقف الروسي بنمو قدرات ألمانيا العسكرية ومشروعاتها الاقتصادية التي كانت تهدد بريطانيا ومستعمراتها، وبوجه خاص التطور العسكري الألماني البري والبحري ومشروع خط حديد بغداد ورفع معدلات صادراتها الصناعية بشكل ضخم حتى لقد اكتسبت المصنوعات الألمانية في وقت قصير شهرة عالمية أصابت التجارة البريطانية بخسائر تتزايد على مر السنوات، لكان من الواضح أن هناك عدواً مشتركاً لكل من روسيا وبريطانيا هو ألمانيا ، وأن المشكلات القائمة بين روسيا وبريطانيا قابلة للحل بعكس المشكلات بين روسيا وكل من ألمانيا والنمسا.

ومما لا شك فيه أن الدور الذي لعبته فرنسا في فتح الطريق أمام التقارب الروسي ـ البريطاني، وفتح باب المفاوضات بين الطرفين لتسوية نقاط الخلاف بينهما يعتبر واحداً من أكبر الانتصارات الدبلوماسية الفرنسية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

نجحـت الوسـاطة الفرنسـية في التقريـب بـين حكومتـي روسـيا وبريطانيـا، وذلـك

لأن فرنسا لم تلح على عقد تحالف بريطاني مع روسيا أو انما على نوع من الوفاق على شاكلة ذلك الوفاق الودي لسنة 1904. وأخيراً وقعت اتفاقية روسية بريطانية في 30 أغسطس ـ آب 1907 وضعت النصف الشمالي من إيران تحت تصرف روسيا والنصف الجنوبي تحت تصرف بريطانيا، أما الوسط فترك للشاه القاجاري[1]. والطريف في هذا الوفاق الودي الروسي ـ البريطاني أنه يؤكد العمل على تدعيم استقلال الشاه وبلاده، ولقد سبق أن فعلت بريطانيا وفرنسا ـ وهما بصدد الوفاق الودي لسنة 1904 ـ نفس الشيء بالنسبة للمغرب (مراكش).

إن قيمة هذا الوفاق الودي (الفرنسي البريطاني) ثم (البريطاني الروسي) يمكن أن تتضح ـ بالنسبة لهذه الدول بالذات ـ عندما نشير إلى نظرية ظهرت في ذلك الوقت قال بها العلامة الإنجليزي (مكندر) بصدد الأوضاع الإستراتيجية العالمية وملخص هذه النظرية هو:

إن من يحكم (شرق أوروبا) يستطيع أن يسيطر على (قلب العالم)، ومن يسيطر على قلب العالم ليستطيع أن يتحكم في (العالم القديم)، ومن يتحكم في العالم القديم لن يلبث أن يسيطر على العالم بأسره.

ومن ثم لم يكن في استطاعة ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر بعد عقد هذين الوفاقين أن يسيطرا على شرق أوروبا كله دون حرب ضروس في ظروف العالم في مطلع القرن العشرين.

ما أن عرف هذا الوفاق الودي الروسي ـ البريطاني حتى أدركت ألمانيا أن الطوق قد أحكم عليها. وأصبحت أوروبا ـ بل العالم ـ أمام كتلتين شاكيتي السلاح كل منهما تتربص بالأخرى وكل الدول ـ في كل خطوة تخطوها ـ تحسب حساب وجهات نظر أي من هاتين الكتلتين. ولكن بصفة عامة كانت كفة دول الوفاق

1 ـ أنظر تفاصيل هذا الموضوع في: عبد العزيز نوار: الشعوب الإسلامية.

أقوى من كفة دول التحالف الثلاثي[1]. والسبب في هذا هو أن بريطانيا كانت صاحبة تفوق بحري كبير يعادل ضعف أية قوة تالية لها، وفوق هذا أصبحت حليفة (اليابان) في الشرق الأقصى، وحمّلت اليابان ـ في 1905 ـ مسؤولية الدفاع البحري عن الهند في حالة تعرضها للهجوم، كما أصبحت على وفاق مع فرنسا أكبر قوة بحرية ضاربة في البحر المتوسط ومع روسيا صاحبة أكبر الجيوش عدداً وإن كانت أقلها تدريباً ومقدرة.

وكان هذا الارتباط البريطاني بروسيا وفرنسا من العوامل الجوهرية التي أعطت لروسيا وفرنسا ثقة في النفس أكبر جعلتهما في بعض الأزمات ـ وليس في كلها ـ تواجهان التحدي بمثله وبقلب ثابت. وكانت الأزمات هي التي قوّت من ترابط دول الوفاق أكثر فأكثر وأسرعت بأوروبا إلى الحرب. وعلى رأس هذه الأزمات الكبرى:

1 ـ أزمة ضم امبراطورية النمسا والمجر للبوسنة والهرسك 1908.

2 ـ أزمة أغادير 1911.

3 ـ الحروب البلقانية 1911 ـ 1913.

1 ـ مع ملاحظة أن (التحالف) أقوى من (الوفاق) من حيث مدى الإلتزام بالنسبة للدول المتعاقدة. فالوفاق لا يلزم بريطانيا بدخول حرب إلى جانب فرنسا، فالتحالف يلزم روسيا بالقتال إلى جانب فرنسا.

الباب العاشر

الأزمات الدولية الممهدة

للحرب العالمية الأولى

- أزمة ضم البوسنة والهرسك (1908)
- أزمة أغادير
- حروب البلقان (1912 ـ 1913)
- ولي عهد النمسا.
- الدول المشاركة في الحرب

في أعقاب عقد الوفاق الروسي ـ البريطاني بدا واضحاً أن أوروبا تسير نحو مجابهة بين المعسكرين، وأن مجالات المصالحة أصبحت شبه معدومة، وكانت مجالات اختيار الصلابة هي الباقية، وهي سياسة (حافة الحرب) وهي التي ستسيطر على العالم منذ 1908 حتى نشوب الحرب في 1914. وكانت قوى العالم الأخرى ـ وخصوصاً اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ـ تراقب عن كثب تطور الأزمات بين الكتلتين حتى وصلت الأزمات ذروتها نتيجة حادثة من الحوادث التي وقعت كثيراً في أوروبا، ونعني بذلك اغتيال فرانز فرديناند ولي عهد النمسا، فكان الأزمة التي أشعلت نيران الحرب العالمية الأولى.

(1)

أزمة ضم البوسنة والهرسك

كانت امبراطورية النمسا والمجر قد تولت إدارة هذين الإقليمين التابعين للدولة العثمانية وفقاً لمقررات مؤتمر برلين 1878. وكانت حكومة النمسا تتطلع إلى ضم هذين الإقليمين ولأسباب تتعلق بأمنها وسلامة امبراطوريتها في المرتبة الأولى. حيث إن مطالبة قومية من قوميات امبراطورية النمسا والمجر بالاستقلال يعني تفكك هذه الامبراطورية المكونة من العديد من القوميات.

فقد كانت حركة (الجامعة الصربية) تقوى سنة بعد أخرى وكان معنى هذا أن الملايين من الصرب الذين يعيشون تحت حكم امبراطورية النمسا والمجر ـ سيطالبون إن عاجلا أو آجلا بالانضمام إلى بني قوميتهم في مملكة الصرب. وكانت حكومة الصرب حتى 1882 موالية للنمسا حتى وقع انقلاب قضى على الملكية للنمسا ووضع على العرش بطرس قره جورجيفتش في 1903 وبدأت موجة من الدعاية داخل امبراطورية النمسا والمجر نفسها «للصرب الكبرى» الأمر الذي كان يعتبر تهديداً مباشراً لكيان هذه الامبراطورية المتعددة الشعوب.

وكانت هناك دعايات صربية قوية بضم الصربيين الموجودين في ولايتي (البوسنة) و (الهرسك) العثمانيتين إلى الدولة الأم (صربيا). ولكن التطورات في الدولة العثمانية أدت إلى ظروف جديدة في هذه القضية. فقد حدث أن قامت في 1908 ثورة عسكرية ضد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وضد نظام

حكمه الإستبدادي الذي أطمع الدول الكبرى في اقتسام بلاد هذه الدولة، وتزعم هذه الثورة رجال جمعية ثورية عرفت باسم «جمعية الإتحاد والترقي»، وكان أحد أهدافها الرئيسية إعادة الحكم الدستوري في الدولة واعادة سيطرة الأتراك بقوة على مختلف أجزاء الولايات. وفعلا تحركت قطاعات عسكرية قوية يقودها ضباط ينتمون إلى تلك الجمعية، وسيطروا على الحكم منذ تلك السنة وعرفوا باسم (الاتحاديين).

وعندما قرر الإتحاديون القيام بثورتهم هذه إتجهوا إلى إعطاء حركتهم شكلاً عاماً، بأن طلبوا من أهالي الولايات ـ ومنها (البوسنة) و(الهرسك) ـ إرسال مندوبين عنهم للاجتماع بأعضاء جمعية الاتحاد والترقي.

ولكن حكومة الامبراطورية النمساوية كانت قد رأت في تلك الثورة ضد السلطان فرصة ثمينة لضرب عصفورين بحجر واحد.

1 ـ ضم الولايتين (البوسنة والهرسك) قبل أن يفيق الأتراك من مشاكلهم الثورية الداخلية.

2 ـ توجيه ضربة قاصمة للأماني القومية الصربية المتعلقة بهاتين الولايتين.

إلا أن تغيير خريطة البلقان على هذا النحو ما كان ليتم إلا بعد أخذ موافقة مسبقة من روسيا. وكان (اهرنتال) ـ السياسي النمساوي الكبير ـ يدرك تماماً هذه الحقيقة فوضع خطته على أساس استدراج روسيا إلى اعتراف بحق ضم الولايتين (البوسنة) و (الهرسك) ثم فرض الأمر الواقع عليها بحيث لا تستطيع روسيا الإفادة من هذا التغيير. ولهذا دخل في مفاوضات مع (إزفولسكي) ـ السياسي الروسي ـ بقصد تسوية مشكلة ضم (البوسنة والهرسك) إلى النمسا على أساس حصول روسيا على تعويض مناسب. وكان (اهرنتال) من الذكاء لأن يقدم لروسيا موافقة حكومته على مطالب روسية التقليدية الخاصة بحقها في مرور اسطولها الحربي عبر مضايق الدردنيل والبسفور، وكان يدرك أن أعداء روسيا

وحلفاءها على السواء ـ وبوجه خاص ـ انجلترا لا يمكن أن تقبل تحقيق مثل هذه المطالب. ودبر (إهرنتال) ونفذ خطته بمهارة. فقد دارت هذه المفاوضات دون علم من جانب فرنسا، وفي نفس الوقت اتفق مع ملك بلغاريا ـ وكان لا يزال تحت السيادة الإسمية لسلطان العثماني ـ على أن يعلن استقلاله، ولم تلبث أن أعلنت امبراطورية النمسا والمجر فجأة ضم البوسنة والهرسك.

لم يعتبر هذا الضم ضربة موجهة ضد الدولة العثمانية بقدر ما اعتبر ضربة قاسية لمملكة الصرب الفتية في حركتها القومية، وضربة غادرة بروسيا إذ حصلت النمسا على هدفها بينما أصبح على روسيا المطالبة بتنفيذ فكرة التعويض.

أبدت حكومة روسيا الكثير من الضجة الدبلوماسية وقليلاً من التهديد العسكري، ولجأت إلى حليفتها القديمة (فرنسا) وإلى صديقتها الجديدة (بريطانيا) ولكن فرنسا رفضت أن تقف إلى جانب روسيا وقفة الحليف لأن روسيا كانت تدبر مع النمسا من وراء ظهرها أموراً كان يجب أن يؤخذ رأيها فيها. أما وقد غدرت حكومة النمسا بروسيا فهذا أمر ـ من وجهة نظر الدبلوماسية الفرنسية ـ لا يلزم فرنسا بالوقوف إلى جانب حليفتها روسيا.

أما بريطانيا فكان موقفها في هذه المسالة هو نفس موقفها التقليدي خلال القرن الماضي وهو الإبقاء على المضايق مغلقة في وجه الأسطول الحربي الروسي. بينما كان طبيعياً أن تضغط ألمانيا على روسيا كي تكف عن تصعيد الأزمة، وبذلك تكون روسيا قد واجهت هزيمة دبلوماسية في (1908) مشابهة لهزيمة ألمانيا في مؤتمر الجزيرة في (1906).

حقيقة شربت روسيا هذا الكأس المرير ولكن أدى هذا إلى تأكيد حقيقة جوهرية، هي أن دول التحالف الثلاثي ـ وإن كسبوا هذه الجولة ـ أصبحوا يمثلون القوة الحقيقية المهددة لروسيا الأمر الذي زاد من ارتباط روسيا ـ رغم تقاعس فرنسا بالذات ـ بحليفتها (فرنسا).

كانت عملية ضم (البوسنة والهرسك) بالنسبة للصرب تعني أن هذين الإقليمين لن ينضما في المستقبل إلى (الصرب الكبرى). فاحتلال النمسا لهما لا يقضي على مثل هذا الأمل، أما ضمهما فبلا شك يقضي عليه. وكان تخاذل روسيا أمام الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها من جانب الأصدقاء والأعداء على السواء ضربة ثانية للصرب التي كانت تعوّل كثيراً على تحرك روسي عنيف ضد النمسا. واستكانت الصرب قليلاً. ولكن كان من العسير جداً على حكومتها أن تتحكم في مشاعرالصربيين، سواء أكان هؤلاء في داخل الامبراطورية النمساوية أم في داخل الصرب نفسها. الأمر الذي سيكون له أكبر الأثر في تصعيد الأزمات بين الصرب وإمبراطورية النمسا والمجر.

(2)

أزمة أغادير

وكما كان تغيير أوضاع البلقان ـ على يد النمسا والمجر بضم البوسنة والهرسك ـ سبباً في إثارة مشكلة دولية معقدة، كان تغيير الوضع في المغرب (مراكش) على يد فرنسا سبباً في أن تثير ألمانيا (أزمة أغادير) التي رفعت حدة التوتر بين الكتلتين المتواجهتين إلى درجات خطيرة.

فلقد كان التسابق البحري والاستعماري على أشده بين ألمانيا وبريطانيا، وفشلت المحاولات التي بذلتها انجلترا لوقف هذا التسابق وذلك لأن بريطانيا أصرت على أن تظل قوتها ضعف أية قوة بحرية تالية لها، ولأن ألمانيا أصرت على عدم التخلي عن الجزء الجنوبي[1] لخط حديد بغداد لبريطانيا إلا إذا وافقت الأخيرة على الوقوف على الحياد من حرب تقع بين ألمانيا وفرنسا. ولكن كان تحييد بريطانيا في 1908 وبعد ذلك يعني خروجها من الوفاق الودي مع كل من فرنسا وروسيا، ومن ثم كانت الأمور كلها تشير إلى صلابة بريطانية إزاء ألمانيا في كافة مجالات التفوق العالمي.

كل هذا جعل حكومة ألمانيا تربص بدول الوفاق، وحانت الفرصة لإحراجها ـ بغية هزه من جذوره ـ عندما بعثت فرنسا بقواتها إلى داخل مراكش (المغرب). وكانت حكومة ألمانيا تدرك ـ عن حق ـ أن دخول جيش دولة أوروبية استعمارية

1 ـ بين بغداد والبصرة.

بـلاداً مثـل المغـرب يعنـي وقـوع البـلاد تحـت الإحتـلال. وهنـاك سـابقة واضحـة وجليـة في مـصر عندمـا دخلـت جيـوش بريطانيـا مـصر باسـم حمايـة الخديـوي توفيـق مـن (المتمرديـن!). وكانـت عمليـات فرنسـا في مراكـش لا تـضر كثـيراً بالمصالـح الألمانيـة، إلا أن الحكومـة الألمانيـة كانـت تذكـر الهزيمـة الدبلوماسـية المريـرة التـي منيـت بهـا في مؤتمـر الجزيـرة عـام 1906، وتصـورت أنهـا لـو تدخلـت بعنـف ضـد إجـراءات فرنسـا في (مراكـش) لربمـا أحـرزت كسـباً سياسـياً يمحـو آثـار تلـك الهزيمـة. خصوصـاً وأن اسـبانيا رغـم تواطئهـا مـع فرنسـا عـلى اسـتعباد مراكـش ـ كانـت تعـارض تلـك العمليـات العسـكرية الفرنسـية في داخـل تلـك البـلاد.

إلا أن الإجراء الألماني كان عنيفاً إذ أرسلت الحكومة الألمانية المدمرة (البانثر)[1] إلى ميناء أغادير مسيطرة عليه بمدفعيتها لحين التوصل إلى تسوية تعطي تعويضاً مناسباً لألمانيا ، وطالبت ألمانيا فعلاً بكل الكونغو الفرنسي.

قوبل هذا التهديد الألماني بوقفة صلبة قوية من جانب بريطانيا ضد مطالب ألمانيا وإجراءاتها تلك. وبدا واضحاً أن الحرب لو وقعت ستخوضها بريطانيا إلى جانب فرنسا. وتبادل المختصون العسكريون الفرنسيون والإنجليز الخطط العسكرية لمواجهة الأزمة. وبينما كان الشعب الألماني يتصاعد ثورة ضد بريطانيا ويدعو القيصر إلى التصلب، إلا أن القيصر كان يرى أن المسالة تساوي خوض الحرب الكبرى، وآثر التراجع بقبوله قطعة أرض فقط من الكونغو الفرنسي على أمل أن تفتح له هذه الأرض مجالات واسعة استعمارية في افريقية. وبذلك تكون فرنسا قد خرجت ظافرة مطلقة اليد في المغرب وأعلنت حمايتها عليه في 1912[2].

وأدت تلـك الأزمـة إلى نتيجـة هامـة، وهـي أن بريطانيـا في علاقتهـا مـع فرنسـا

---

1 ـ Panther في أول يوليو ـ تموز 1911.

2 ـ من أحسن الكتب التي تعرضت لهذه المشكلة: خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب

تعدت مجال (الوفاق) إلى مجال (التحالف) دون النص على ذلك في معاهدة أو إتفاقية.

وخلال هذه الأزمة وفي أعقابها حاولت كل من إيطاليا وروسيا انتهازها لتحقيق توسعات جديدة. فروسيا حاولت مد سيطرتها إلى طهران ولكن المعارضة البريطانية منعتها من تحقيق هدفها. أما إيطاليا فقد أقحمت حرباً على الدولة العثمانية ـ بعد أن حصلت على اعتراف الدول الكبرى بأن تستولي ايطاليا على طرابلس ـ وأنزلت جيوشها على الشواطىء الليبية واستولت عليها وعلى جزر الدوديكانيز واضطرت تركيا إلى وقف الحرب معها بسبب تكوين عصبة البلقان (اليونان والصرب وبلغاريا) لشن حرب على الدولة العثمانية تحت ستار اخراجها من أوروبا وفي الحقيقة لتحقيق توسعات اقليمية وقومية.

(3)

الحروب البلقانية 1911 ـ 1913

يوصف البلقان عادة، قبل الحرب العالمية الأولى ـ بأنه برميل البارود. ولقد كان كذلك فعلاً، وكانت مواقف الدول الكبرى إزاء مشكلاته، وسياسات دول البلقان نفسها من التضارب لدرجة كان من العسير تحديد من هو من هذه الدول البلقانية الصديق ومن هو العدو لهذه الدول الكبرى أو تلك. ولكن كانت الصرب بلا جدال العدو الخطير لإمبراطورية النمسا والمجر في أعقاب أزمة ضم البوسنة والهرسك.

وكانت امبراطورية النمسا والمجر تبحث عن وسيلة تسكت بها إلى الأبد الدعايات النشطة للصرب الكبرى، حتى لقد جربت الحصار الاقتصادي ولكن دون جدوى. ومن ثم أخذ ساسة النمسا يعتقدون يوما بعد يوم أن القوة هي الوسيلة الوحيدة لقتل فكرة (الصرب الكبرى) وإلا تعرضت الإمبراطورية النمساوية للتفكك. ومع هذا سارت الأمور يشكل يتعارض مع أمن وسلامة هذه الأمبراطورية، خصوصاً من حيث نمو المشاعر القومية في البلقان في أعقاب الثورة التي نشبت في مقدونيا ضد الحكم التركي فيها.

فمقدونيا كانت تضم يونان وبلغار وصرب، والتهبت الصحافة بكتابات القوميين في اليونان وبلغاريا وصربيا وأصبحت الفكرة القومية مجالاً للمزايدات

الديماجوجية تحثها روح صليبية واضحة.

وإذا ما وضعنا جانباً هذه النعرات القومية الحادة وبحثنا عن امكانية تقسيم مقدونيا بينها لوجدنا أن القوميات في مقدونية كانت متداخلة جداً فيما بينها بحيث تستحيل عملية تقسيم لها على أساس قومي الأمر الذي وضع بذور الفوضى في العلاقات بين دول عصبة البلقان التي تشكلت في 1912 من تحالف صربي بلغاري ثم من تحالف يوناني بلغاري.

ومع أن روسيا كانت تشجع تكوين مثل هذه العصبة إلا أنها اكتشفت أن مجرد ظهورها سيؤدي إلى اشتطاطها في التحرك ضد الدولة العثمانية بشكل يهدد أطماعها نفسها في هذه الدولة العثمانية. وحاولت روسيا وكذلك فرنسا أن تحدا من نشاط هذه العصبة ولكن دون جدوى إذ كانت دول العصبة تدرك أن روسيا لا بد وأن تقف بجانبها. هذا فضلاً عن أن هذه المحاولة الروسية لفرض التعقل على عصبة البلقان جاءت في وقت متأخر، إذ لم يلبث أن أعلن الجبل الأسود[1] الحرب على الدولة العثمانية وتبعته دول العصبة.

كانت العمليات العسكرية التي قامت بها جيوش العصبة ناجحة، ولكنها تمت بشكل أدى إلى قلب الأوضاع السياسية والإستراتيجية بل والدولية بشدة.

فقد انتصرت الجيوش الصربية على الأتراك واستولت على موناستير[2] وقلب مقدونيا، بينما كانت بلغاريا تعلق الآمال الكبار على أن تكون هذه من نصيبها هي. ووصلت القوات الصربية في زحفها حتى (دورازو)[3]، فاستشاطت امبراطورية النمسا والمجر غضباً من حصول الصرب على منفذ على بحر ايجه؛ وتحت الضغوط النمساوية والايطالية أرغمت الصرب على الانسحاب من دورازو.

1 ـ Montenegro.

2 ـ Monastère.

3 ـ Dorazo.

كذلك ضغطت النمسا على (الجبل الأسود) حتى تخلى عن اشقودره.

وانتصرت القوات اليونانية كذلك واستولت على (سالونيك)، إلا أن هذه كانت أيضاً محط آمال بلغاريا.

وسقطعت (ادرنه) بجهد مشترك صربي بلغاري ولكن استمرت القوات البلغارية في زحفها حتى مسافة قليلة من الأستانة، فتحركت روسيا، التي لا تقبل أن تكون المضايق بيد دولة أوروبية أخرى صغيرة كانت أم كبيرة صديقة كانت أم عدوة، وضغطت على بلغاريا حتى استبعدت هذه فكرة استمرار الزحف صوب العاصمة العثمانية.

هذه الانتصارات، وتلك التدخلات الفورية من جانب الدولتين الكبيرتين المعنيتين بالبلقان، ورغبة الدول الكبرى في إحلال السلام قبل ان تختلط الأوراق بعضها ببعض، أدى إلى عقد صلح بين الدولة العثمانية ودول البلقان الأربع.

ولا تكاد تمر إلا فترة وجيزة للغاية حتى شرعت دول العصبة في إعادة النظر فيما حصلت عليه. وكانت بلغاريا شديدة النقمة على ما انتهت إليه الأمور فقد كسبت كل من اليونان والصرب مساحات واسعة تضم أعداداً كبيرة من النفوس، وهذه الرعية الجديدة ليست يونانية ولا صربية فقط بل بلغارية كذلك. وكان استخلاص هؤلاء البلغار لا يمكن أن يتم إلا بقوة السلاح، ولهذا اعتمد ملك بلغاريا على مفاجأة الصرب بهجوم كاسح ليستولي على «قلب مقدونيا» ولكن الصرب كانت على تفاهم تام مع اليونان ضد بلغاريا. فدخلت اليونان ـ إلى جنب العرب ـ الحرب ضد بلغاريا، وهزمت الجيوش البلغارية ولكن الأدهى من ذلك انتهاز رومانيا الفرصة ودخولها الحرب ضد بلغاريا وزحفت جيوشها حتى هددت صوفيا نفسها، واستطاع كذلك (أنور باشا)[1] ـ الذي تسلم زمام الأمور في

1 ـ واحد من ثلاثة من زعماء الاتحاديين الذين سيطروا على مقدرات الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. والآخران هما (طلعت باشا) و (جمال باشا).

الأستانة على اثر انقلاب عسكري جديد ـ من استخلاص (أدرنه) بسهولة. واسقط في يد البلغار واضطروا إلى عقد معاهدة بوخارست 10/8/1913.

ربحت رومانيا في هذه المعاهدة إقليم (سلستريا) إلى جانب الجزء الجنوبي من (دبروجه) مع أن غالبية سكانه من البلغار. وحصلت اليونان على جنوب مقدونيا وأغلقت بذلك المنافذ البحرية في وجه بلغاريا، هذا بالإضافة إلى كريت التي أعلنت الثورة على الدولة العثمانية وانضمت إلى اليونان. وظهرت دولة مستقلة جديدة هي البانيا لا حباً في استقلالها ولكن منعا للصرب من الوصول إلى البحر الأدرياتي وهو أمر كانت تقاومه بشدة كل من امبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا.

والجدير بالذكر أنه خلال هذه الأزمات البلقانية كان ينعقد في لندن مؤتمر (1912 ـ 1913) يسعى إلى إيجاد تسوية معقولة، فكان آخر مؤتمر دولي ينظر في قضية السلام في أوروبا وكان أكثر المؤتمرات الأوروبية فشلا، ومن ثم كان تأكيداً على أن الجيوش هي القادرة على تسوية المشاكل.

أدت هذه الحرب البلقانية إلى نتائج وتطورات ستقود إلى الحرب العاليمة الأولى، وأهمها:

1 ـ خرجت بلغاريا مهيضة الجناح دون أن تحرك روسيا لإنقاذها، بل إن النمسا هي التي وقفت ـ إلى حد ما ـ إلى جانبها، ولهذا أصبحت العلاقات البلغارية الروسية غير ودية.

2 ـ كانت حكومة الإتحاديين في الأستانة تميل إلى ألمانيا ، وبعد الحرب البلقانية أصبحت أكثر ميلاً إليها وأكثر استعداداً لإعادة تنظيم القوات المسلحة البرية التركية بواسطة خبراء ألمان عسكريين. بل طلب الإتحاديون من ألمانيا إرسال قائد كبير يتولى قيادة الجيش التركي في الآستانة. فأثار ذلك مخاوف من

جانب روسيا أن تتحكم ألمانيا بالتدريج على المضايق وطالبت بسحب ليمان فون ساندرس[1] المكلف بتلك المهمة إلا أن بريطانيا لم تؤيد روسيا في طلبها هذا حيث كان في الأستانة قائد بريطاني يتولى إعادة تنظيم البحرية العثمانية وانتهت المفاوضات الخاصة بهذه المشكلة إلى تسوية في كانون أول ـ ديسمبر 1913، تولى بمقتضاها «ليمان فون ساندرس» رئاسة هيئة أركان الجيش التركي في الأستانة، متخلياً بذلك عن القيادة التي كانت في حقيقة الأمر عبئاً يصعب عليه القيام به. ومع هذا فكانت ألمانيا تدرك أن الدولة العثمانية ـ مجال ألمانيا الحيوي ـ معرضة للانهيار من الداخل وليس من الخارج فقط. فقد كانت الحركة التحررية تشتد في كل من الشام والعراق، ومع أن مؤتمر باريس الذي عقده زعماء العرب في 1913[2] أدى إلى تفاهم عربي تركي إلا أن التطورات أثبتت أن سياسة الأتراك نحو العرب لم تتغير، وظلت المشكلات على ما هي عليه أن لم تشتد في تعقيداتها.

3 ـ أدت هزيمة الدولة العثمانية أمام الدول البلقانية وتصاعد المشكلات القومية في هذه الدولة العثمانية إلى زيادة في تشتيت القوات العسكرية لامبراطورية النمسا والمجر حيث أصبح عليها أن تحتفظ بجيش كبير يراقب مواقف الدول البلقانية السريعة التقلب الأمر الذي يحول دون أن تلقى هذه الامبراطورية بكل جيوشها ضد روسيا في حالة وقوع حرب معها. هذا بينما زتد التقارب بين دول الوفاق الثلاثي: روسيا وبريطانيا وفرنسا، وكان هذا التقارب يزداد قوة كلما اشتدت حمى التسابق البحري بين بريطانيا وألمانيا . ودارت مفاوضات حربية بحرية بين روسيا وبريطانيا، وبين بريطانيا وفرنسا وكان أهم ما توصلت إليه بريطانيا هو اتفاقها مع فرنسا على أن تتولى البحرية الفرنسية السيطرة على مياه

1 ـ Liman von Sanders.

2 ـ أنظر تفاصيل هذه الحركة العربية في د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر، بيروت 1973.

البحر المتوسط وتتولى البحرية البريطانية ـ بعد سحب قطعها من البحر المتوسط ـ السيطرة على بحر الشمال والدفاع عن سواحل فرنسا الشمالية.

وكانت الصحافة من المظاهر التي كانت تزيد من هذا التقارب بين دول الوفاق والتي تعمق العداء بينها وبين دول الحلف الثلاثي. فقد كانت المقالات الصحفية النارية في الصحف الألمانية ضد روسيا وبريطانيا وفرنسا تقابلها مقالات لا تقل عنها عنفاً في صحف هذه الدول، الأمر الذي عمق الكراهية بين الشعوب فضلاً عما كان بين الحكومات من بغضاء.

خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت أعصاب الساسة والشعوب المثقفة مشدودة بسبب الأزمات التي عرضت السلام للإنهيار. وفي كل مرة ـ بعد انتهاء كل أزمة ـ كانت النفوس تزداد قلقاً بسبب تصاعد الحرب الصحفية والمنافسات السياسية والاقتصادية بين الكتلتين الكبيرتين: دول الوفاق (روسيا وفرنسا وبريطانيا) من جهة وبين ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر من جهة أخرى، وأما ايطاليا فلم يكن لها الدور الكبير في هذه المنافسات بسبب ارتباطاتها المتوازية مع كل من الكتلتين، ولهذا أصبحت الكتلة الثانية قاصرة تقريباً ـ في واقع الأمر ـ على ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر وكان السؤال المحير الوارد على لسان الساسة والمسؤولين والصحفيين هو أي من الكتلتين أقوى. وكان هناك اعتقاد عام أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لكشف هذه الحقيقة الخطيرة. وأصبحت مهام أركان حرب هذه الدول هي الإعداد لحرب مقبلة قريبة ومن ثم لم تعد أوروبا قادرة على أن توحد كلمتها إزاء مشكلة من المشكلات الحادة الدولية على ذلك النحو الذي حدث عند عقد مؤتمر برلين 1878 والخاص بالمشكلة الشرقية، ومؤتمر برلين لسنتي 1884 ـ 1885 بشأن مشكلة استعمار افريقية. ويعتبر مؤتمر الجزيرة 1906 واحداً من المؤتمرات التي كان لأوروبا فيه كلمة متفق عليها بغض النظر عن خطورة النتائج التي أدى إليه هذا المؤتمر،

وأخيراً عقد مؤتمر لندن في 1912 للبحث عن حل للمشكلة البلقانية، ولكن لم يستطع هذا المؤتمر الوصول إلى قرار ما وهكذا كانت قدرة أوروبا على مواجهة الأحداث الكبرى عن طريق المؤتمرات الدولية تتناقص بسرعة حتى تلاشت وأصبح السلاح هو الوسيلة الباقية لحسم المشكلات.

هذه المشاعر الحادة كانت المسؤول الأول عن فشل الدعوات التي وجهت إلى ساسة العالم للوصول إلى سلم دائم عن طريق مؤتمر سلام دولي. فلقد دعا قيصر روسيا إلى مؤتمر سلام في 1899 وكان الدافع الحقيقي لدعوته هو إعطاء فرصة لروسيا الضعيفة لتقوي نفسها في الوقت الذي يجمد فيه القوات المسلحة في الدول الكبرى الأخرى، وفشلت فكرة عقد هذا المؤتمر لأن الدول الأوروبية كانت سيئة الظن بشدة في نيات روسيا من وراء هذه الدعوة.

وجاءت الدعوة الثانية في 1907 على لسان تيودور روزفلت[1] رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن قضت عليها بريطانيا لأنها كانت تمتلك قوة بحرية كافية لضمان أمنها وسلامة خطوط مواصلاتها مع امبراطوريتها ومختلف أجزاء العالم. ولم تستمتع الحكومة البريطانية إلى الانتقادات الشديدة التي وجهتها كل من حكومتي واشنجتن وبرلين بسبب هذا التصلب. إذ كان مركز بريطانيا قوي إلى حد كبير في 1907 عنه في السنوات القليلة السابقة.

وتصاعدت سياسة التسليح في دول الوفاق الثلاثي وفي امبراطوريتي ألمانيا والنمسا والمجر بشكل يفوق نمو تسليحها فيما سبق، حتى غدا شبح الحرب ماثلاً أمام الأعين حيث كانت الحكومات الديمقراطية حين تسعى إلى كسب موافقة برلماناتها على اعتمادات التسلح تضخم من خطر وقوع حرب كبرى قريبة، وكانت مراسم القياصرة في ألمانيا والنمسا وورسيا تؤكد على الحاجة الملحة لمواجهة ظروف استثنائية دولية. هذا فضلاً عن الخطب النارية للسياسيين

1 ـ Theodor Roosevelt.

والمقالات الصحفية المهيجة للمشاعر القومية. والملاحظ أنه خلال 1913 أصدرت الدول الكبرى المتنافسة قرارات ومراسيم بقصد زيادة القوات المسلحة زيادة كبيرة، فبالنسبة لألمانيا صدر القانون في 14 يناير ـ كانون ثاني 1913.

وبالنسبة لامبراطورية النمسا والمجر في أواخر 1913 صدر القانون الفرنسي في 7 أغسطس ـ آب 1913 وصدر مشروع إعادة تنظيم الجيش الروسي في أواخر 1913، وظهرت الدعوة إلى التجنيد الإجباري في بريطانيا في 1911 ـ 1912 ولكن الحكومة البريطانية ركزت على زيادة قوتها البحرية المسلحة زيادة كبيرة.

مصرع ولي عهد النمسا

3 ـ وأخطر نتائج الحرب البلقانية هو نمو صربيا أرضاً وسكاناً واشتداد الحركة القومية الصربية والتهابها سواء داخل الصرب أو بين الأقلية الصربية الكبيرة الواقعة تحت حكم امبراطورية النمسا والمجر. وكان الطلبة هنا وهناك يشنون حملة دعاية عنيفة من أجل توحيد الصربيين كلهم تحت حكومة وطنية واحدة وكان ان تشكلت في داخل امبراطورية النمسا والمجر عدة جمعيات سرية ارهابية تولت القيام بعدة عمليات اغتيال لحكام البوسنة ولغيرهم من المسؤولين عن اخضاع الصرب تحت هذه الامبراطورية، وكان اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد النمسا وزوجته في سيراييفو في 28 يونيو ـ حزيران 1914 وكان ولي العهد من أكثر سياسيي النمسا تشدداً ازاء المشكلة الصربية ويرى أنه لا يمكن تسويتها إلا بالقوى المسلحة. وكانت هذه الحادثة هي التي بدأت التطورات التي أدت في النهاية إلى وقوع الحرب الالمية الأولى.

***

الدول المشاركة في الحرب العالمية الاولى

كانت حادثة اغتيال ولي عهد النمسا أقصى ما يمكن أن تتحمله النمسا وأصبح

مـن الـضروري أن تلقـى الـصرب جـزاء دعاياتهـا العدوانيـة ضـد جارتهـا الكبـيرة، وإلا إذا مـرت الحادثـة بحصـول النمسـا عـلى اعتـذار دبلومـاسي أو حـل سـياسي فقـط فـإن ذلـك سـيعتبر إذلالاً كبـيراً جديـداً لكرامـة الامبراطـور وشـعبه. ولقـد كانـت فكـرة الوصـول إلى تسـوية دبلوماسـية واردة عنـد مختلـف الأوسـاط الأوروبيـة السياسـية، وكذلـك كانـت لديهـم فكـرة حـصر الأزمـة الجديـدة بـين النمسـا والـصرب فقـط ومنـع تصاعدهـا أو دخـول أطـراف جـدد فيهـا.

إلا أن ظروف النمسا كانت لا تسمح بمثل هذه الخطوات أو التسويات، فالتسوية السلمية أصبحت بالنسبة لها مجرد تسكين لأزمة مستعصية لا بد وأن تنفجر يوما ما، وبعد وقت قصير وليس بعد وقت طويل، طالما المسبب لها كان لا يزال يتمتع بكامل قواه، ونعني بذلك دولة الصرب.

فهل كان من الممكن حصر الأزمة بين هذين الطرفين: النمسا والصرب ومنع انحدارالعالم إلى حرب كبرى كانت ماثلة فعلاً أمام الأعين؟.

كانت النمسا قد عقدت العزم على أن توجه إلى الصرب الضربة التي كان يتوق فرانز فرديناند ـ في حياته ـ أن يوجهها إليها. وكانت الصرب تدرك ذلك، والتزمت جانب الحذر الشديد ونفت عن نفسها مسؤولية مصرع فرانز فرديناند وزوجته، وفضلاً عن هذا أثبتت التحقيقات النمساوية نفسها براءة الصرب من هذه الجريمة، ولكن لم يلق ذلك كله صدى في الدوائر النمساوية، واستمرت في خطواتها العنيفة ضد الصرب وكان يتولى هذه العمليات السياسي العنيد برشتولد[1] وزير خارجية النمسا، تؤيده فيها حكومة ألمانيا . وكانت أولى هذه الخطوات الإنذار الذي بعثت به حكومة المملكة الثنائية إلى الصرب في 23 يوليو ـ تموز 1914.

وكانــت مــواد هــذا الإنــذار تعــي ببســاطة تدخــل حكومــة النمســا في أدق الشــؤون الداخليــة الصربيــة مثــل حــل الجمعيــات الوطنيــة، ومنــع أيــة دعايــة مكتوبــة أو مذاعــة

1 ـ Breshtold.

سـواء في الصحافـة أو المـدارس وإبعـاد الموظفـين الذيـن أعلنـوا كراهيتهـم للمملكـة الثنائيـة (النمسـا والمجـر)، إلى غـير هـذا مـن الأمـور التـي تـكاد تفقـد الـصرب إسـتقلالها. ومـع أن الحكومـة الصربيـة وافقـت عـلى عـدد كبـير مـن مـواد الإنـذار النمسـاوي إلا أن حكومـة فيينـا أعلنـت الحـرب عليهـا في 28 يوليـو 1914.

كان هذا في نظر الصرب عملية سحق لها، وتطلعت بسرعة إلى منقذ لها، وكانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور لأنها كانت لا تقبل بأي حال من الأحوال سحق الصرب على يد النمسا لما سيترتب عن ذلك من تسلط نمساوي على البلقان.

أما وقد أصبحت المملكة الثنائية معرضة لحرب ضد الصرب وروسيا، وبالتالي ضد فرنسا حليفة روسيا فإن ألمانيا ما كانت لتقبل إنهيار حليفتها (المملكة الثنائية) أمام أعدائها.

ومع هذا كانت هناك مجهودات ذات قيمة بذلتها حكومة فرنسا لكبح جماح روسيا، وبذلتها ألمانيا لتهدىء من روع المملكة الثنائية. كذلك رفضت حكومة بريطانيا أن تعلن التزامها بالوقوف عسكرياً إلى جانب فرنسا إذ ما تطورت الأحداث إلى حرب بين الكتلتين. ولكن روسيا رفضت نصيحة فرنسا بأن يقتصر توجيه تعبئتها العامة ضد المملكة الثنائية، بل إن روسيا وجهتها أيضاً ضد ألمانيا، وفرضت بذلك الأمر الواقع على فرنسا:

- فإما أن تقف إلى جانب حليفتها

- وإما أن تترك روسيا في الميدان وحدها الأمر الذي يعرض روسيا لهزيمة ساحقة تكون نتائجها على فرنسا في منتهى الخطورة.

وكان أن توالت الأحداث بسرعة وأخذت الدول الأربع الكبرى المتعادية: روسيا وفرنسا والمملكة الثنائية وألمانيا تتبادل التهم والتعبئة العامة حتى أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في اول أغسطس ـ آب 1914 وعلى فرنسا في 3 أغسطس ـ آب، ولم يبق من الكتلتين خارجاً عن الحرب الكبرى سوى بريطانيا

وإيطاليا. ولكن بريطانيا كانت في نفس الوقت تتخذ خطوات خطيرة معادية لألمانيا ومساندة لفرنسا. فقد حشدت أسطولها في بحر الشمال ووعدت فرنسا بأن هذا الأسطول سيمنع أي هجوم ألماني على السواحل الفرنسية.

ويركز المؤرخون الإنجليز على أن الحكومة البريطانية ـ وكانت برئاسة جرأي ـ ما كانت لتدخل الحرب إذا ما وقفت الأمور ـ بالنسبة لبريطانيا ـ عند هذا الحد، وأن ألمانيا هي التي أعطت الذريعة لها بدخول الحرب حين اعتدت على حيادة البلجيك ـ عندما زحفت الجيوش الألمانية لغزو فرنسا ـ على اعتبار أن هذا العدوان هو الذي حرك الرأي العام البريطاني نحو إعلان الحرب على ألمانيا .

وتقول وجهة النظر البريطانية في أسباب دخول إنجلترا الحرب أن مصالح بريطانيا:

«مرتبطة بمصالح روسيا وفرنسا في هذا النزاع الذي يقوم من أجل الإستيلاء على الصرب، ولكنه نزاع بين ألمانيا التي تريد فرض دكتاتورية سياسية ـ في أوروبا وبين الدول التي تريد استعادة الحرية الفردية».

وفي اعتقادنا أن بريطانيا كان لديها فعلاً الذريعة التي يمكن أن تتذرع بها لتجنب المشاركة في الحرب عند نشوبها، فتصبح قادرة على الرؤية الصحيحة وتحديد خططها بشكل أدق يخدم مصالحها الخاصة أولاً. فالوفاق الودي لا يلزم بريطانيا بالدخول في الحرب إلى جانب فرنسا. والأمور التي جلت بريطانيا تدخل الحرب عقب اجتياح الجيوش الألمانية الحدود البلجيكية:

1 ـ إن الدفاع الفرنسي لا بد وأن ينهار إذا ما تركت فرنسا وحدها في هذه الظروف الجديدة.

2 ـ إن دولاً أخرى قد تتشجع وتدخل الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا الأمر الذي يعرض الإمبراطورية البريطانية لخطر شديد.

أمـا مســالة حريــة البلجيــك وحيــاده، والدفــاع عــن حريــة الفــرد ضــد الدكتاتوريــة

فهـي أيديولوجيـات تغطـي حقيقـة الأهـداف الأخـرى، حيـث إن بريطانيـا كانـت تتحالـف مـع روسـيا أشـد الـدول اسـتبداداً حينـذاك، وكانـت تسـتعبد شـعوباً عديـدة في مختلـف أجـزاء العـالم.

إن مثل هذه الإيديولوجيات لا تكون مسؤولة عن مثل هذه القرارات التاريخية ـ كدخول حرب عالمية ـ التي تحدد مستقبل الإمبراطورية البريطانية،

وقد عبر المؤرخ رنوفن عن وجهة نظره في هذا الصدد بقوله:

«في قرارات هذه الحكومات، في يوليو 1914، كانت المصالح المتعلقة بالأمن وبالكرامة أو بالقوة، هي التي تقرر الإختيار النهائي».

لم تلبث الحرب أن اتسع نطاقها، وشاركت فيها عدة دول إنضمت إلى هذا الجانب أو ذاك. فقد دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب. إلى جانب دولتي الوسط في نوفمبر 1914، وكذلك فعلت بلغاريا في 1915.

أما بالنسبة لدول الوفاق، فقد دخلت اليابان الحرب في 1914 إلى جانبها وكذلك إيطاليا (1915) ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية (1917).

وفي أعقاب دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، دخلتها أعداد كبيرة من دول أمريكا اللاتينية، ولكن دون أن تشارك فيها مشاركة فعّالة، وهذه الدول هي:

1 ـ كوبا.

2 ـ البرازيل.

3 ـ بنما.

4 ـ جواتيمالا.

5 ـ نيكاراجوا.

6 ـ هندوراس.

وقطعـت دول أخـرى مـن دول أمريـكا اللاتينيـة علاقاتهـا مـع دولتـي الوسـط

وهي:

1 ـ بوليفيا.

2 ـ بيرو.

3 ـ أورجواي.

4 ـ أكوادور.

وبالنسبة للدول الآسيوية الأفريقية، شاركت ـ بطبيعة الحال ـ مختلف أجزاء الإمبراطورية البريطانية والفرنسية في الحرب، وأعلنت سيام (تايلاند) الحرب على دولتي الوسط في يوليو ـ تموز 1917، كما أعلنتها ليبيريا والصين في أغسطس ـ آب (1917).

الباب الحادي عشر

تقييم للقوى الكبرى المؤثرة على أوروبا

قبيل الحرب العالمية الأولى وابانها

- بريطانيا
- فرنسا
- روسيا
- ألمانيا
- المملكة الثنائية
- إيطاليا
- البلقان
- اليابان
- الولايات المتحدة الأمريكية

رغم هذا التوتر الشديد الذي كان ينتاب أوروبا كلما وقعت أزمة كبيرة، كانت أوروبا تنمو اقتصادياً مستفيدة من تفوقها في الانتاج الصناعي ونمو قدراتها الحديثة المتجددة في النقل، ومن تخلف المستعمرات القديمة أو الجديدة التي كانت تحت نير الدول الأوروبية الاستعمارية. ومع أن ألمانيا وايطاليا وبلجيكا دخلتا ميدان الإستعمار في وقت متأخر ـ إذا ما قيس ذلك بكل من بريطانيا وفرنسا وهولنده ـ إلا أن الأسواق الإستهلاكية في هذه المستعمرات وفي العالم القديم المتخلف كانت تستوعب كميات متضاعفة من الإنتاج الأوروبي الأمر الذي ألهب المنافسة الاقتصادية بين هذه الدول الأوروبية. ويمكن أن نكتشف مدى قوة هذه المنافسة سواء الاقتصادية أو العسكرية عند دراسة الأوضاع الاقتصادية الرئيسية في أوروبا.

في الوقت الذي كان فيه حجم التجارة الدولية يتضاعف خلال العقد الأول من القرن العشرين، كان التنافس على التجارة الدولية يزداد شدة. وقد بالغ العديد من المؤرخين في تصوير هذا التنافس الاقتصادي بين دول الوفاق ودول الحلف الثلاثي حتى لقد جعلوا العامل الاقتصادي العامل الأول الذي ادى إلى الحرب العالمية الأولى. ومع أننا ندرك ما لهذا العامل من قوة في تعميق العداوات بين الدول المتنافسة إلا أن العلاقات الاقتصادية لم تكن هي المسؤول الأول عن اشتعال الحرب العالمية الأولى. ويمكن أن نتبيّن هذا من عرض للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وبصفة عامة كانت الزيادة في حجم التجارة الدولية لدى الدول الأوروبية في تصاعد مطرد. وكان سرعة زيادة حجم التجارة الدولية كبيراً في كل من

بريطانيا وألمانيا . وفي نفس الوقت كان حجم التبادل التجاري بين هاتين الدولتين المتعاديتين يزداد حتى بلغت واردات بريطانيا من ألمانيا في 1913 14,2 % كما كان الميزان التجاري للتبادلات بين فرنسا وألمانيا يميل لصالح الأخيرة. بل كانت فرنسا تسعى إلى ضمان استمرار وصول الفحم الألماني إليها، وفي المقابل كانت ألمانيا تسعى إلى ضمان وصول الحديد الفرنسي إليها الأمر الذي أدى إلى مشاركة ألمانيا في المشروعات الخاصة بالمناجم في ألمانيا وفعلت ألمانيا نفس الشيء بالنسبة لمناجم فرنسا، كما أن بعض مناجم الجزائر ـ الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي ـ كانت تستغل بواسطة تعاون ألماني فرنسي.

وبالنسبة لروسيا كان 47 % من وارداتها من ألمانيا و29 % من صادرات روسية كانت ترسل اليها، ووجد العديد من الفلاحين الألمان في الأراضي الروسية فرصا مشجعة لاستثمار أموالهم بشراء الأرض هناك. كل هذا في الوقت الذي كان فيه حجم التبادل التجاري الروسي الفرنسي ضعيفاً، ولم يرفع من قيمة العلاقات الاقتصاية الروسية ـ الفرنسية سوى القروض التي قدمتها الحكومة الفرنسية لمد خطوط حديد سيبيريا وفتح أسواق الأموال الفرنسية على مصراعيها أمام سندات القروض الروسية المطروحة للبيع لسد حاجة روسيا إلى رؤوس الأموال.

أما العلاقات الاقتصادية الألمانية مع الحليفة امبراطورية النمسا والمجر فكانت ضعيفة، بينما كانت علاقات ايطاليا الاقتصادية بحليفتها ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر تكاد تكون متوازنة مع علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا. إلا أن الألمان في ايطاليا استطاعوا ـ بمهارتهم ونشاطهم ـ أن يضعوا النصيب الأكبر من عمليات المصارف الإيطالية تحت يدهم الأمر الذي يعطي للألمان فرصا اقتصادية أوسع في إيطاليا.

وبصفة عامة تزايد حجم التجارة الألمانية خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية زيادة كبيرة ـ إلى جانب ما سبق الإشارة إليه بالنسبة لفرنسا

وروسـيا ـ في كل مـن بلجيـكا وهولنـدة وفي اسـبانيا والبرتغـال وفي البلقـان (بلغاريـا والـصرب ورومانيـا) وفي الدولـة العثمانيـة.

ويجدر بنا هنا أن نحدد العوامل التي جعلت ألمانيا تحرز مثل هذا النجاح الكبير في مجال الاقتصاد الدولي.

وفي اعتقادنا أن السبب الأول في هذا التفوق الأشبه بالطفرة يرجع إلى أن الوحدة الألمانية أعطت إمكانيات ضخمة للإنتاج الصناعي الكبير ما كان ليظهر أبداً طالما ألمانيا مفككة.

والعامل الثاني هو نوعية المواطن الألماني الذي خرج من حروب كبرى أوروبية منتصراً، وأصبح عليه أن يتفوق تجارياً وحضارياً، وأدرك أن وصوله إلى هذا الهدف يتطلب جهوداً مضاعفة للغاية. هذا بينما ركن التاجر الإنجليزي إلى سابق تفوقه وسمعته وتشبث بالأساليب الروتينية التي كان التاجر الألماني متحرراً منها.

والعامل الثالث هو موقع ألمانيا إذ كانت خطوط المواصلات تربطها مباشرة بأسواق الإستهلاك الأوروبية. وكانت هذه الأسواق مستعدة لإستيعاب أكثر وأكثر من الإنتاج الألماني والإنجليزي وغيره بسبب ظروف التطور السريع الذي كان يحدث في المجتمعات الأوروبية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين.

ورغم هذا التفوق الكبير في التجارة الدولية الألمانية، ورغم وقوع أضرار بالتجار الإنجليز من جراء ذلك، إلا أن التجارة الدولية الإنجليزية ظلت مستمرة في الزيادة. والفارق الوحيد هو أن معدلات الزيادة هذه في مطلع القرن العشرين كانت أقل من معدلاتها قبل المنافسة الألمانية، ومن هنا كانت المنافسات الاقتصادية بين ألمانيا وبريطانيا تصيب التاجر الإنجليزي بنقص يسير في مكاسبه، ولكن دون أن تصيبه بفقد تجارته أو تعرضه للإفلاس. وساعد على التقليل من حدة

هذه المنافسة التجارية نجاح حزب الأحرار في بريطانيا في الاستمرار في تنفيذ سياسة «حرية التجارة» Laissez Faire في وجه المطالبة الملحة من جانب حزب المحافظين لتنفيذ حماية جمركية صارمة. وكان حزب الأحرار يرى ـ وعن صواب ـ أن مثل هذه الحماية الجمركية ستؤدي إلى حرب اقصادية بين ألمانيا وبريطانيا لا مبرر لهما، وكان رجال الأعمال الإنجليز أنفسهم راضين عن هذه التطورات الاقتصادية رغم تبدل موازينها ويرفضون فكرة استخدام السلاح لحل المشكلات الاقتصادية بين بريطانيا وألمانيا .

وكان السبب الجوهري في هدوء أعصاب رجال الأعمال الإنجليز والمسؤولين عن تجارة بريطانيا الدولية هو أن الإمبراطورية البريطانية تضع تحت يد بريطانيا أسواقاً ومجالات لاستثمار رؤوس الأموال الإنجليزية تؤدي إلى عدم تعرض بريطانيا لهزات مالية أو اقتصادية.

هذا بعكس رؤوس الأموال الألمانية الناشئة إذ كانت تستثمر في داخل ألمانيا نفسها، حيث ظهر في ألمانيا بعد وحدتها مجالات متسعة للغاية للإستثمارات المالية وخصوصاً الاستثمارات الوطنية. وأما خارج ألمانيا فقد وجدت رؤوس الأموال الألمانية طريقها إلى بلغاريا تحت ضغوط نمساوية قوية، وإلى الدولة العثمانية تمهيداً لتحويلها إلى مجال حيوي للمشروعات الاستعمارية الألمانية.

وهكذا لم تعبر العلاقات الاقتصادية الأوروبية عن الحقيقة السياسية والعسكرية الخاصة بانقسام الدول الكبرى الأوروبية إلى معسكرين. وهذا يفسر لنا أن المنافسات الاقتصادية لم تكن على مستوى المشكلات القومية والسياسية والاستراتيجية التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى.

فما هي قدرات وامكانيات الدول التي خاضت الحرب العالمية الأولى، وما هي مشاكلها؟ والإجابة على هذا السؤال تضع أمامنا صوراً لمدى ما تتحمله هذه أو تلك من أعباء حرب كان يعتقد في أول الأمر أنها قصيرة الأمد ثم أصبحت طويلة.

* * *

(1)

بريطانيا

تعتبر بريطانيا في مطلع القرن العشرين أكثر الدول الأوروبية استقراراً. وكان الشعب الإنجليزي ينظر خلال عزلته (1856 ـ 1902) إلى شعوب (القارة) الأوروبية نظرة استعلاء. وكان من عوامل هذا التعالي أن بلاد الإنجليز لم تتعرض لغزو أجنبي بينما لم تسلم دولة من دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر من الوقوع لفترة تقصر أو تطول تحت نير دولة غازية. وكان لبحر المانش والأسطول البريطاني الفضل الأكبر في ذلك. وساعد هذا الأمن الطويل والرخاء الذي أصاب بريطانيا بعد الإنقلاب الصناعي وبعد بناء إمبراطوريتها الكبيرة على الإستقرار السياسي في داخل بريطانيا وعلى تطورها دستورياً واجتماعياً تطوراً سليماً دون التعرض لهزات شديدة داخلية أو عقبات خارجية. حتى لقد أصبح النظام الملكي الدستوري القائم على اساس الوزارة الحزبية المسؤولة أمام البرلمان المنتخب بواسطة الشعب نظاماً يثير إعجاب رجال النظريات السياسية حينذاك رغم ما كان فيه من مثالب.

وكان النظام السياسي الإنجليزي يقوم على وجود حزبين كبيرين متنافسين حزب المحافظين وحزب الأحرار. وفي أعقاب الانتخابات العامة يشكل الحزب الفائز وزارته بتكليف من الملك وهي مسؤولة أمام البرلمان (مجلس العموم ومجلس اللوردات).

وكان لكل حزب مبادئه التي يدعو الشعب إلى الأخذ بها من أجل رفاهية وتفوق بريطانيا.

كان حزب المحافظين يتكون في أغلبه من الأثرياء ومن كبار ملاك الأراضي الزراعية، وكان هؤلاء يعنون بالإنتاج الزراعي وحمايته من المنافسة الأجنبية، حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع سعر المواد الغذائية في بريطانيا. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فقد كان المحافظون من دعاة الاستعمار والتوسع الاستعماري والقضاء على الحركات الوطنية المعارضة للوجود الاستعماري البريطاني. وكان عهد المحافظين الذهبي عندما تولى دزرائيلي[1] رئاسة الوزارة البريطانية في السبعينات من القرن التاسع عشر واستطاع أن يكسب لبريطانيا الكثير من المجالات الاستعمارية في قبرص ومصر والشرق الأقصى وافريقية.

أما حزب الأحرار فكان أكثر ميلاً إلى إصلاح الطبقات العاملة والفقيرة. وكان التحول الصناعي الكبير في انجلترا قد خلق الكثير من المشكلات العمالية والمشكلات الصحية والاجتماعية. ولهذا نادى حزب الأحرار بضرورة تخفيض أسعار المواد الغذائية عن طريق فتح باب الإستيراد لها من الخارج. وكان هذا يتمشى مع المبدأ الاقتصادي الذي يعتنقه زعماء الأحرار وهو (الحرية الاقتصادية)[2] وحيث إن غالبية حزب الأحرار كانت من أصحاب المصانع والتجار وأصحاب السفن ورؤوس الأموال المستثمرة في الداخل أو في المستعمرات وحيث إن التفوق الصناعي كان معقوداً لبريطانيا، كان هذا المبدأ يخدم أهداف وسياسة الحزب وكذلك يخفف عن العمال الكثير من أعباء المعيشة وذلك بفتح أسواق بريطانيا الإستهلاكية أمام الدول الزراعية فتقبل على عملية تصدير منتجاتها الزرعية في مقابل استيراد المنتجات الصناعية من بريطانيا. الأمر الذي يقدم

1 ـ ترأس الوزارة بين 1874 ـ 1880.

2 ـ Laissez Faire.

لأصحاب المصانع والسفن من الإنجليز مكاسب مالية ضخمة.

إلا أن هذه السياسة الخارجية والداخلية كانت تعرض كبار الملاك ـ وبالتالي زعماء حزب المحافظين ـ بخسائر ضخمة بسبب تدفق الإنتاج الزراعي الرخيص على بريطانيا معرضاً الانتاج المحلي الزراعي للكساد. ومع هذا فقد أثبتت التجربة العملية سلامة السياسة التي اتبعتها حكومة الأحرار نحو الاقتصاد البريطاني ونحو الإصلاحات الاجتماعية.

حقيقة كانت إتجاهات حزب الأحرار واضحة نحو إصدار تشريعات تصلح من حال العمال من حيث الخدمات الصحية والمعاشات والخدمات الاجتماعية والعمالية. ولكن مثل هذه التشريعات لم تكن إلا قشوراً بالنسبة لما كان يتطلع إليه العمال عصب الانتاج والرخاء البريطاني. وكانت الحركة العمالية قوية في بريطانيا منذ الستينات من القرن التاسع عشر فلقد انعقد الإتحاد الدولي للعمال (الدولية العمالية) في لندن في 1867، وفي 1881 تشكل اتحاد العمال (الاشتراكي) ذو الإتجاهات الماركسية. وتأسست في 1884 الجمعية الفابية[1] (الإشتراكية) التي ساهمت بدور له قيمته في تكوين الفلسفة الخاصة بحزب العمال. وكان تزايد أعداد العمال واتحاداتهم ودورهم الجوهري في توجيه الانتخابات البرلمانية هي أكبر العوامل في العمل على تشكيل حزب للعمال في 1893، وعندما انضم رامزي مكدونالد[2] إلى هذا الحزب في 1894 سرعان ما أثبت قدراته الفذة في القيادة العمالية والاشتراكية حتى تزعمه بسهولة. ومع هذا رفض هذا الحزب العمالي أن يضيف إلى اسمه كلمة (اشتراكي) ـ رغم الجهود المتعددة لتحقيق ذلك. والسبب في استبعاد هذه الكلمة عن اسمه أن زعماءه كانوا يرون أن الاقتصار على اسم «حزب العمال» يجعل الحزب مرتبطاً بالعمال والطبقة العاملة، أما

---

1 ـ Fabian Society.

2 ـ R. Mcdonald.

كلمة (اشتراكي) فكفيلة بأن تجلب عليه الكثير من المتاعب في هذا المجتمع الانجليزي الذي كان يمثل ذروة الرأسمالية حينذاك.

استطاع حزب العمال أن يلعب دوره في توجيه السياسة البريطانية رغم أنه في السنوات التي سبقت الحرب وخلالها كان يحصل على مقاعد قليلة في مجلس العموم إلا أن حزب الأحرار تحالف معه وأشركه في الحكم. وكان طبيعياً أن يكون هذا التحالف بين هذين الحزبين بالذات لما عرف عن حزب الأحرار من ميل قوي نحو التشريعات العمالية بعكس حزب المحافظين المناهض للإتحادات العمالية وللأفكار الإشتراكية التي كان يعتبرها هدّامة للنظام الملكي الدستوري الانتخابي الحزبي البريطاني العريق.

احتكر حزب الأحرار الحكم خلال السنوات التسع التي سبقت الحرب العالمية الأولى وامتد حكمه حتى 1916، وقام خلال الفترة السابقة على الحرب بإصدار سلسلة من التشريعات الإصلاحية الاجتماعية، وعندما تصلب مجلس اللوردات ـ وكانت أغلبيته من المحافظين ـ ضد هذه الاصلاحات أدخل الأحرارتعديلاً جوهرياً على سلطات مجلس اللوردات إذ جعلوا لمجلس العموم وحده ـ حتى لو اعترض مجلس اللوردات ـ حق إصدار التشريعات.

وقيمة هذه الإصلاحات الإجتماعية والبرلمانية أن بريطانيا ـ وكانت على أبواب الحرب العالمية الأولى ـ كانت قد صفت أخطر مشاكلها الداخلية وأصبح الشعب البريطاني أكثر تماسكاً والتفافا حول حكومته.

ومهما كانت الخلافات الإيديولوجية بين المحافظين والأحرار والعمال بشأن السياسات الداخلية، فإن هذه الأحزاب الثلاثة لم تتورع عن إتباع سياسة عدوانية ضد الشعوب التي تدخل طواعية أو كرها في مجال الأمبريالية البريطانية.

وقوة بريطانيا مستمدة من ضخامة مناجم الحديد والفحم بها وسرعة افادتها على نطاق واسع من ميزات الإنقلاب الصناعي وادخالها التعديلات الجوهرية

على اساليب الإنتاج والنقل المحلي والعالمي. وأصبحت أكبر منتج ومصدر للفحم والصلب ومنتجاتهما وكذلك النسيج والصناعات الثقيلة والخفيفة.

وقوتها كانت مستمدة كذلك من اتساع امبراطوريتها التي كانت لا تغيب عن الشعب إذ كانت تضم: ـ

في افريقية: وادي النيل كله وكينيا وزنجبار وروديسيا واتحاد جنوب افريقية ونيجيريا وساحل الذهب وساحل العاج وسيراليون وغامبيا والصومال الإنجليزي.

وفي آسيا كانت تضم المستعمرات والمحميات التالية: عدن والمحميات ومسقط وعمان، والساحل المتصالح وقطر والبحرين والكويت وشبه القارة الهندية وبورما والملايو وسنغافورة واستراليا ونيوزيلنده وهونج كونج والعديد من الجزر فيما بين استراليا واليابان وجنوب شرق آسيا.

أما في أمريكا الشمالية فكان لها كندا وفي أمريكا الوسطى جيانا البريطانية وفي الجنوبية جزر فوكلند.

وتمتاز هذه المستعمرات بما يلي:

1 ـ وقوعها في خطوط عرض مختلفة وموزعة بين النصف الشمالي من الكرة الأرضية والنصف الجنوبي منها الأمر الذي يجعل انتاجها متنوعاً ويجعل من العسير توجيه ضربة شاملة ضدها.

2 ـ وكان يقيم في هذه المستعمرات عدة ملايين من الإنجليز هاجروا إليها وكانوا بمثابة رصيد من الرجال والأموال تلجأ إليه بريطانيا عند الحاجة، هذا فضلاً عن استغلالها قدرات مستعمراتها البشرية والاقتصادية في خدمة مصالحها الذاتية.

3 ـ حقيقة كانت هناك أجزاء من الإمبراطورية مستعدة لإنتهاز أية فرصة تكون فيها بريطانيا في موقف حرج لتحصل على استقلالها، مثل كاثوليك ايرلنده والشعب المصري، ولكن الغالبية العظمى من الامبراطورية البريطانية قبيل

الحـرب العالميـة الأولى كانـت في حالـة لا تمكنهـا مـن أن تحـذو حـذو أيرلنـده. بـل تعلمـت الحكومـة البريطانيـة مـن تجربتـين قاسـيتين مـرت بهـما، احداهـما الثـورة الأمريكيـة وحـرب البوبـر إذ أدركـت أن تجاهـل مطالـب الحكـم الـذاتي تـؤدي إلى نكبـات قـد لا يعـرف مداهـا. ولهـذا أعطـت لكنـدا اسـتراليا ونيوزيلنـده وكذلـك اتحـاد جنـوب افريقيـة حكـما ذاتيـا ونظامـا برلمانيـا ديمقراطيـا جعـل هـذه الأجـزاء مـن الامبراطوريـة لا تقـل حماسـاً في الدفـاع عـن مصالـح بريطانيـا بالمـال والدمـاء ضـد عدوتهـا ألمانيـا .

وكان لنظرية حرية التجارة التي تحميها الأساطيل البريطانية من العوامل التي أعطت لبريطانيا فرصاً واسعة للإثراء بسبب تخلف الدول الأخرى عن ملاحقتها في الأسواق العالية.

ولم تهتز قدرات بريطانيا الدفاعية عن نفسها وعن امبراطوريتها إلا بعد انقسام أوروبا إلى كتلتين شاكيتي السلاح: الحلف الثلاثي والحلف الثنائي. وتسابقت هذه الدول في تقوية جيوشها وأساطيلها ومع هذا كانت بريطانيا هادئة البال حيث كان اسطولها دائما ضعف أسطول أي دولة بحرية تالية لها. ولكن في العقد الأول من القرن العشرين وبسبب خطط ولهلم الثاني ـ امبراطور ألمانيا في مضاعفة اسطوله البحري ومزاحمة التجارة البريطانية خرجت بريطانيا عن عزلتها وبحثت عن حلفاء لها. أولا اتصلت بالألمان دون جدوى ثم ارتبطت بكل من اليابان وفرنسا وروسيا. وكانت هذه الارتباطات في الواقع تعطي لبريطانيا القدرة على تركيز اسطولها في مواجهة ألمانيا عدوتها الجديدة. فعندما تحملت اليابان مسؤولية الدفاع عن الهند (1905) أصبح في استطاعة بريطانيا سحب جزء من أسطولها من المياه الهندية إلى بحر الشمال وبعد أن عقدت الوفاق الودي مع فرنسا وتوالت الأزمات مع ألمانيا نجحت في سنة 1906 في أن تتولى فرنسا مهمة الدفاع البحري عن البحر المتوسط وسحبت بريطانيا أساطيلها إلى بحر

الشمال في مواجهة ألمانيا . وبذلك تكون بريطانيا قد عالجت مشكلة توزع قطعها البحرية المشتتة على مسطح واسع جداً من بحار ومحيطات الكرة الأرضية. هذا فضلاً عن مضاعفة الحكومة البريطانية لبرامج الإنتاج العسكري البحري إلى درجة سبقت فيها البرامج الألمانية، خصوصاً فيما يتعلق بسفن الدردنوت Dreadnought. ونظراً لتوفر مصادر البترول ـ الذي أصبح وقود أساطيلها الحديثة ـ من آبار (عربستان) في ايران ولأن الإنجليز أصبحوا يمتلكون ناصية فنون الحرب وتكتيك الحروب المحيطية كانت قدرات البحرية البريطانية أكثر فعالية من البحرية الألمانية الناشئة.

ورغم هذه الإستعدادات العسكرية البرية والبحرية الكبيرة الموجهة ضد ألمانيا بالذات، كانت الحكومة البريطانية تأمل في يوم ما أن تلعب دور الوساطة بين الحلفين المتعاديين. كانت تحاول إقناع ألمانيا بوقف سباق التسلح البحري على أساس تفوق بريطاني أو على اساس الإبقاء على الوضع الراهن لقوى الطرفين ومن أجل هذا رفضت حكومة بريطانيا ـ ولمدة طويلة ـ أن تحول الوفاق الثلاثي إلى حلف ثلاثي رغم الإلحاح المتواصل من جانب فرنسا. إلا أن الإمبراطور ولهلم الثاني رفض أي قيود تفرض على برنامج التسليح البحري الألماني الأمر الذي جعل الهوة بين ألمانيا وبريطانيا لا يمكن عبورها. ومع هذا ظلت بريطانيا محتفظة بحق تحديد الحالة التي تجعلها مضطرة إلى أن تشارك عسكرياً في القتال إلى جانب فرنسا.

إن شبح المجاعة في بريطانيا، وكساد التجارة فيها كان يكمن وراء أي تهاون بريطاني نحو نمو قوة الأسطول البريطاني المضاعفة ومن ثم دخلت بريطانيا الحرب العالمية الأولى وهي أقدر على فرض الحصار على ألمانيا أكثر من قدرة ألمانيا على فرض حصار قاتل عليها.

ولكـن يظـل هنـاك خطـر كبـير يواجـه بريطانيـا مـن جانـب ألمانيـا ، وهـو إمكانيـة

التفـوق الحاسـم الـبري الألمـاني وإمكانيـة سـيطرتها عـلى كل أوروبـا بالتعـاون مـع حليفتهـا امبراطوريـة النمسـا والمجـر، ومـن هنـا كان عـلى بريطانيـا أن تسـهم بجيـوش بريـة تدفـع بهـا ضـد ألمانيـا ولهـذا عنيـت الحكومـة البريطانيـا بتطويـر قواتهـا البريـة حتـى تصبـح قـادرة عـلى منـع ألمانيـا مـن اجتيـاح أوروبـا. إلا أن بريطانيـا لم تكـن تفكـر في الجبهـة الفرنسـية فقـط، وإنمـا كانـت تعمـل عـلى اسـتخدام أكـبر عـدد مـن قواتهـا في الجبهـات التـي يمكـن أن تـؤدي إلى مكاسـب اسـتعمارية جديـدة مثـل الشـام والعـراق ومضايـق الدردنيـل والبسـفور.

* * *

(2)

فرنسا

كانت فرنسا هي أكبر قوة برية في دول الوفاق الودي ولكن كانت مشاكلها الداخلية معقدة بسبب التأثير الشديد الذي كان للعلاقات الألمانية ـ الفرنسية على تطور الأوضاع الداخلية في فرنسا.

كانت المدارس على مختلف مستوياتها، والجامعات والكنائس تردد نكبة ضياع الإلزاس واللورين وتحث الشعب على بذل أقصى طاقة ممكنة لإستردادهما. إلا أن الحرب ضد ألمانيا لم تكن من القرارات التي يمكن أن تتخذها فرنسا وحدها. لقد كان هناك زعماء فرنسيون يطالبون بالانتقام السريع، حتى في أعقاب النكبة 1870/ 1871 مباشرة من أمثال (غامبيتا)، إلا أنه أدرك ـ وبفضل رزانة تيير[1] أنه من الخطر على فرنسا أن تقدم على مثل هذا العمل الطائش، وتحول من مطالب للإنتقام إلى داعية لإيجاد حل عادل» لقضية الإلزاس واللورين.

ونلاحظ أن الغالبية العظمى من المؤرخين الذين تعرضوا لمشكلة الإلزاس واللورين كانوا يتحدثون عن هذين الإقليمين وكأنهما متكاملان أو كأنهما منطقة جغرافية واحدة، والحقيقة أن أوضاعهما الجغرافية تجعلهما منفصلين عن بضهما ولا يضفي عليهما شكل الوحدة سوى تاريخهما.

1 ـ Thiers وقد حكم من (1871 ـ 73).

فالإلزاس تعطي ظهرها لفرنسا، فهي خلف جبال (فوج)، وتعتبر امتداداً لإقليم (بادن) الألماني سواء من ناحية الجغرافية الطبيعية أو من حقيقة أن حوالي 95 % من سكانها ألمان والبقية الباقية من الفرنسيين.

وبينما كانت الإلزاس ـ ولا تزال ـ منطقة زراعية خصبة تنتج كميات لها قيمتها من المواد الغذائية. كانت اللورين هضبة على الحدود الفرنسية الألمانية يتقاسمها الطرفان لغة وحضارة وعنصراً.

وعندما استولى الألمان على اللورين في 1871 كان الحديد قد اكتشف بها منذ وقت قليل، وحظيت ألمانيا بذلك على تكامل هام في المواد الخام الصناعية إذ كان الفحم متوفراً لألمانيا في إقليم الروهر أو (الرور).

واستند الألمان إلى هذه الحقائق الجغرافية في تثبيت حقهم في ضم هذين الإقليمين، بينما دفع الفرنسيون بالحقائق التاريخية[1] لإثبات طابعهما الفرنسي. ومهما كانت قوة هذه الحجج أو تلك فلم يكن في استطاعة ألمانيا أن تعيدها إلى فرنسا إذ لو فعلت ذلك لاعتبر ذلك مظهراً خطيراً من مظاهر الضعف وخور العزيمة. ومن ثم لم يكن أمام فرنسا من وسيلة لإستردادهما إلا بالقوة. ويلقى الغالبية العظمى من المؤرخين اللوم على ألمانيا لأنها اغتصبت الإلزاس واللورين ما اضطر فرنسا إلى أن تعمل على استرادهما بالقوة فتطورت الأمور إلى وقوع الحرب العالمية الأولى.

لقد كانت بريطانيا تحتل جزيرة هليجولاند في مواجهة الساحل لألماني الشمالي وتنازلت عنها لألمانيا في مقابل تنازل الأخيرة عن اقليم ويتو[2] في شرق إفريقية، دون ما ضجة كبيرة. واستولت ألمانيا على شلزويج الدنمركية دون تصاعد للمشكلة.

1 ـ كانت الإلزاس واللورين جزءاً من فرنسا من عهد شارلمان.

2 ـ Witto.

وحقيقة مشكلة الألزاس واللورين أنها احتوت على عناصر جعلتهما مرشحتين لأن تكوّنا المشكلة الدولية الأولى باستمرار قبل الحرب العالمية الأولى التي حسمتها وهذه العناصر هي:

1 ـ كان عامل الكرامة القومية دافعاً شديداً للفرنسيين كي يعملوا على استعادة مكانتهم الدولية بعد تلك الإهانة البالغة التي نزلت بهم.

2 ـ وربما خفت حدة هذه الكرامة القومية لو كانت المنطقة المتنازع عليها معزولة عن الوطن الأم، أما بالنسبة للألزاس واللورين فكانتا متصلتين بفرنسا وألمانيا اتصالاً مباشراً كفيلاً بأن يثير الأشجان من يوم لآخر.

3 ـ كانت خسارة فرنسا في الألزاس واللورين فادحة، إذ كانت في اللورين أهم مناجم الحديد.

لقد كان الجرح الذي خلفه فقد هذين الإقليمين من العمق لدرجة أنه ما كان ليلتئم إلا بعد استردادهما مهما كان الثمن. وكان عجز الحكومة الفرنسية خلال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر عن تحديد زمن معين لتحقيق هذا الهدف القومي الكبير يثير بلبلة في نفوس الشعب واضطرابا في تفكيره السياسي، فكانت تنتابه هوسات حماسية انتقامية تارة، وموجة من الاعتدال والرزانة تارة أخرى. فإلى جانب أولئك المتحمسين لشن حرب انتقامية سريعة ضد ألمانيا كانت توجد قطاعات واسعة من الشعب سالمة تريد أن تطفو على السطح علاقات ودية بين ألمانيا وفرنسا وتريد حلا معقولا لمشكلة الألزاس واللورين.

وكان الجمهوريون المعتدلون هم المسيطرين الحقيقيين على الحكم وتوجيه سياسة البلاد رغم كراهية الملكيين لهم فلقد استطاعت القوى الملكية أن تسقط تيير 1873 وأن يتولى الرئاسة مكماهون مؤيدا من الملكيين والحزب الكاثوليكي، ولكن لم يستطع أن يثبت في وجه نمو الجمهوريين المعتدلين فدستور 1875 كان دستوراً جمهورياً يضع السلطات في يد وزارة مسؤولة أمام البرلمان. ولم يلبث

أن تولى الجمهوريون الحكم في 1877 تشد أزرهم برجوازية قوية.

ومع هذا لم تستقر الأمور الداخلية في فرنسا لسبب رئيسي هو ارتباط هذا الإستقرار بالعلاقات الألمانية ـ الفرنسية. إذ كانت أنظار الشعب معلقة بالألزاس واللورين بينما رجال السياسة الفرنسية يدركون أن وقت استردادهما لم يحن بعد، ومن ثم كانت هناك تربة خصبة لظهور زعامة ديماجوجية قادرة على أن تلهب مشاعر الجماهير منتقدة تقاعس الحكومة عن القيام بواجبها القومي. ومن هنا ظهرت الأزمة البولانجية في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر.

فقد كانت سياسة الحكومة الفرنسية ـ بتوجيه من السياسي الذكي (جول فري) ـ تهدف إلى عدم التقوقع داخل مشكلة الألزاس واللورين، بل الإنطلاق في الفرص السانحة للتوسع الاستعماري، ورغم أن فرنسا حققت من وراء ذلك مكاسب استعمارية كبيرة قبل سقوطه في 30 آذار ـ مارس 1885 ـ إلا أن الشعب ظل متعلقاً بالألزاس واللورين ومن هنا ظهر بولانجيه Boulanger الضابط الفرنسي المعتد بنفسه في خيلاء، داعياً إلى رفع قدرات البلاد العسكرية من أجل تحرير الإلزاس واللورين، منتقداً تخاذل الحكومة الفرنسية أمام تحديات ألمانيا لها[1].

استطاع بولانجيه أن يصل إلى منصب وزير الحربية، ملتجئاً إلى ديماجوجية دعائية لكسب الأنصار إلى جانبه. وحيث إن الزعامات الفرنسية كانت تدرك حقيقة خطورة هذه الحركة فقد عملوا على التخلص منه، ولم يستطع الرجل أن يصمد عندما اتهم بالخيانة العظمى ففر من فرنسا ثم مات منتحراً (1891).

والواقع أن فرنسا خلال الثمانينات تعرضت لأزمات داخلية عديدة فكما انقسم الشعب على نفسه خلال الأزمة البولانجية، انقسم على نفسه بسبب قضية

1 ـ خصوصاً فيما يتعلق باعتقال السلطات الألمانية لموظف كبير فرنسي على الحدود وهو شنو بليه.

دريفوس[1] الضابط اليهودي الذي أتهم ـ دون وجه حق ولتغطية خيانات أخرى في داخل الجيش الفرنسي ـ بالخيانة العظمى وأدانته المحكمة، إلا أن زعامات فرنسية، وعلى رأسها الكاتب الكبير اميل زولا E. Zola ظل يدافع عنه في فرنسا وخارجها حتى ثبتت براءته[2].

لقد كان الشعب الفرنسي يشعر بنوع من الضياع السياسي بعد نكبته أمام ألمانيا ، ومن ثم كان معرضا لمشكلات عديدة تمتص القلق الذي كان ضاربا فيه حتى يكتشف الشعب مرة أخرى تكامله وهدفه السياسي الطبيعي. وتم ذلك فعلاً في عهد الرئيس الفرنسي بوانكاريه[3] الذي تولى منصبه في 1903.

كان بوانكارية من اقليم اللورين، وكان رجلاً قومياً من الطراز الأول. ويعتبر عهده نهاية للسياسة الدفاعية الفرنسية إزاء ألمانيا وتحويلها إلى سياسة عزل وتطويق لها، أو بمعنى آخر استطاع أن يقلب الأوضاع لصالح فرنسا.

لقد كان بونكاريه موقناً تماماً أن الحرب مع ألمانيا آتية لا ريب فيها، وخطط بذكاء لجعلها حرباً لفرنسا. إذ شرعت السلطات الفرنسية تفكر في تعديل جوهري في الخطط العسكرية الفرنسية إزاء ألمانيا . إذ كان من المعروف أن عنصر المفاجأة والمبادءة كان بيد القيادة الألمانية خلال السنوات الطويلة التي أعقبت نكبة 1870 ـ 1871. ولكن في عهد بوانكاريه أخذت القيادة الفرنسية تفكر في كسر هذا العنصر عن طريق إعداد قطاع من الجيش بالهجوم في ألمانيا نفسها بينما تتولى قطعات الجيش الأخرى امتصاص الهجوم الألماني.

وأخذ المسؤولون الفرنسيون يفكرون في أهداف حربهم هذه، لا على أنها

---

1 ـ Dreyfus.

2 ـ تعرضت فرنسا لفضيحة مالية كبرى في أعقاب افلاس الشركة المسؤولة عن حفر قناة بنما في 1889 واكتشاف تورط عدد كبير من المسؤولين في هذه الفضيحة.

3 ـ Poincaré.

بقصد استرداد الإقليمين الفرنسيين المغتصبين، بل على أساس التوسع الفرنسي في ألمانيا بالسيطرة مثلاً على أجزاء من الضفة اليسرى للراين، كما بلغ بالمسؤولين من ثقة بالنفس أنهم أخذوا يفكرون في تفتيت امبراطورية النمسا والمجر عن طريق العمل على استقلال القوميات العديدة الموجودة بها، فبذلك تفقد ألمانيا دعامتها القومية في وسط أوروبا، ولكن هذه الآمال كانت تحدها مخاوف روسيا من أن تنتقل حمى الاستقلال لدى القوميات إلى البولنديين وكانت فرنسا ـ من جانبها ـ مستعدة لأن تتجاهل عن حقوق البولنديين القومية في سبيل استمرار التحالف الروسي ـ الفرنسي، ودون التخلي عن مشروعاتها في تفتيت امبراطورية النمسا والمجر.

ومن نواحي ثقة الحكومة الفرنسية بقوتها ـ إلى جانب تأييد دولتي الوفاق: روسيا وبريطانيا لها ـ وتمتعها بثاني امبراطورية استعمارية في العالم بعد الامبراطورية البريطانية. وكانت تمتد هذه الامبراطورية أساسا في شمال وغرب افريقية: الجزائر وتونس ومراكش وموريتانيا والسنغال وغينينا وما عرف فيما بعد باسم تشاد ومالي والنيجر وفولتا العليا والكونغو الفرنسي، وفي شرق افريقية كان لها الصومال الفرنسي في مواجهة (باب المندب) ومدغشقر أما في آسيا فكانت قد سيطرت على الهند الصينية الفرنسية (فيتنام ـ لاوس ـ كمبوديا). إلى جانب عدد من الجزر المتناثرة في المحيطات.

كان الدفاع والحفاظ على هذه الامبراطورية الفرنسية الواسعة يثير جدلاً عميقاً في داخل فرنسا. فلقد كانت مسؤوليات استرداد الألزاس واللورين أهم في المرتبة الأولى عند التخطيط العسكري لدى بعض زعماء فرنسا. وكانوا يرون أن توزيع الجيوش الفرنسية على هذه المستعمرات المترامية يقضي على أي أمل في قدرة فرنسا على استرداد الإقليمين المغتصبين. وأن الأجدى بفرنسا هو أن توقف نمو امبراطوريتها وتركز جيوشها ضد ألمانيا .

ومما يزيد هذه المشكلة الدفاعية تعقيداً أن الشعب الفرنسي كان لا يزيد إلا بمقدار يسير جداً إذا ما قيس بنمو تعداد الشعب الألماني. حتى لقد اضطرت فرنسا إلى قبول مهاجرين عديدين من شمال افريقية وايطاليا وبولنده لمواجهة النقص في الأيدي العاملة.

ومما خفف من حدة هذه المشكلة السكانية أن الجزائر كانت تحفظ لفرنسا عدداً لا بأس به من المقاتلين، وأن إرتفاع مستوى المعيشة ودخل المواطن الفرنسي والنمو الصناعي الكبير خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر جعل فرنسا قبلة للباحثين عن العمل من الأوروبيين وعرب شمال افريقية.

وكانت فرنسا تحتفظ باحتياطي كبير من الذهب، ولا تخشى كثيراً من خطر مجاعة تصيبها، ذلك الخطر الذي كانت تحسب له كل من بريطانيا وألمانيا حساباً كبيراً. وهذا يرجع إلى طبيعة مصادر الثروة في فرنسا. فهي بلاد متوازنة اقتصادياً بمعنى أنها بلاد زراعية صناعية مزارعها واسعة غنية الإنتاج. وإلى جانب هذا كانت فرنسا قد تفوقت إلى حد كبير في صناعة الكماليات التي كانت تتهافت عليها الطبقة البرجوازية الكبيرة في أوروبا وأمريكا بوجه خاص.

ونظراً للدور العالمي الذي كانت تلعبه اللغة الفرنسية والآداب الفرنسية، ونظراً للروعة التي كانت عليها باريس ـ حتى لقد لقبت بمدينة النور ـ أصبحت فرنسا قبلة ملايين السياح وطلبة العلم، وكان هذا يمثل دخلا ماليا ضخماً للخزينة الفرنسية. وساعد على هذا النمو السياحي أن الطبقة البرجوازية الفرنسية كانت قد بلغت درجة من الثراء والاخلاقيات الاجتماعية جعلتها مضرب الأمثال. ومثلاً يحتذي.

وفي مواجهة هذا التيار البرجوازي الرأسمالي للشعب الفرنسي وذاك الإتجاه العسكري الاستعماري للحكومة الفرنسية كانت تنمو حركة اشتراكية مناهضة لتلك البرجوازية ولتلك التطلعات الإمبريالية.

كان الإشتراكيون يعارضون في زيادة نفقات التسلح، وكانوا ينتقدون بشدة المساعدات والفرص المالية الفرنسية المتاحة لروسيا، على اعتبار أن هذه الدولة الرجعية لا تستحق مثل هذه المساعدات.

وكانت وراء هذه الحركة الإشتراكية جبهة لها قوتها ممثلة في (الإتحاد العام للعمل)[1]، إلا أن البرجوازية الحاكمة كانت أقوى من أن تخضع لضغوط العمال والإشتراكيين. وكانت قادرة على مواجهة تحديات العمال والإشتراكيين بالقوة المناسبة لإخماد حركاتهم.

ومن ناحية أخرى لم يكن اشتراكيو فرنسا ثوريين للدرجة التي يضعون فيها أهدافهم نحو الإشتراكية العالمية فوق أهداف فرنسا القومية، فلا غرو أن أعلنوا وقفتهم إلى جانب الحكومة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى.

* * *

١ Confédération Générale du Travail.

(3)

روسيا

كانت روسيا أكثر دول الوفاق إتساعاً. وكانت تمتد من شرق أوروبا حتى منشوريا وكوريا والصين، وبذلك تكون هي الدولة الأوروبية الوحيدة المتصلة بإمتدادها بالشرق الأقصى. ولكنها من ناحية أخرى كانت تختلف عن دولتي الوفاق (فرنسا وبريطانيا) من حيث أنها لم تكن تملك امبراطورية فيما وراء البحار.

كانت سلطات القيصر مطلقة، وشهدت روسيا عدداً من القياصرة في القرن التاسع عشر كانوا على جانب متطرف من الإستبداد. أما نيقولا الثاني ـ الذي شهد الثورة سنة 1917 التي قضت على أسرة «روما نوف» ـ فكان أقل قياصرة روسيا استبداداً، وأكثرهم حبا لرعيته، كان طيب القلب يريد الخير لشعبه والإستمرار لحكمه. إلا أنه لم يكن يدرك حقيقة متطلبات الحكم حينذاك ولم تكن لديه الصفات اللازمة لمن يحكم روسيا في مطلع القرن العشرين.

كانت تعوزه قوة الشخصية السياسية المستندة إلى تأييد شعبي وعسكري قوي، وكذلك تنقصه القدرة على ادخال اصلاحات جذرية في نظام الحكم بحيث يرفع البلاد إلى مستوى نظم حكم القرن العشرين الديمقراطية أو شبه الديمقراطية.

وكان القيصر يعيش في بلاطه في دائرة مغلقة غير محتك بالشعب أو بآماله

وآلامـه. ولهـذا كان مـن العسـير عليـه أن يـدرك مـدى تسـلط البيرقراطيـة الإداريـة المرتشـية في الشـعب. ولم يـدرك مـا وصلـت إليـه حالـة العـمال التعسـة في حياتهـم اليوميـة وفي داخـل مصانعهـم، ولا حالـة الفلاحـين التـي كانـت أكـثر تعاسـة في الريـف.

كان الناس يكرهون القيصر وحكومته وإدارتها ولكن أصبحت هذه الكراهية ممزوجة بالبغضاء والحقد على القيصر والبلاط والنبلاء من جراء الفضائح المتتالية التي كانت متفشية بينهم. وكانت القصص والروايات التي تحاك حول مباذل راسبوتين ـ رجل الدين المنحل ـ في البلاط بين القيصرة والأميرات والنبيلات وتداخل القيصرة في شؤون البلاد حتى العسكرية منها، كان كل هذا قد أدى إلى سقوط هيبة القيصر والبلاط ورجاله إلى الحضيض.

ومما زاد في ضعف القيصر أنه كان لا يقدم على إصلاح إلا تحت الضغط الشديد.

وكان أكبر عامل ساعد على بطء تطور الحياة الدستورية في روسيا أن القاعدة الشعبية كانت متمثلة في الفلاحين الذين كانوا في حالة من الفقر والبؤس ونقص التعليم جعلتهم سلبيين غير مستعدين للمشاركة في تطوير الأمة، وأصبحوا لا يعنون إلا بتحسين ـ ولو قليل ـ في دخلهم المادي التافه. وزاد من سلبيتهم أن الأقاليم كانت تحت حكم نبلاء عرفوا بالإستبداد المتطرف حتى لقد كان الفلاح الروسي أقرب إلى أن يكون قناً. حتى الكنيسة ـ التي كان من المفروض أن تقف إلى جانبه ضد استبداد الحكام ـ كان البعض من رجالها يبث في الشعب روح الصبر وقبول الأمر الواقع الذي لم يعد محتملاً.

وإذا كان العـمال ـ الذيـن كـثر عددهـم نسـبياً في المـدن في أعقـاب التقـدم الصناعـي في روسـيا ـ أحسـن حـالاً مـن الفلاحـين، فـإن الفـوارق كانـت بسـيطة، وكانـت المشـكلات الاجتماعيـة والصحيـة والغذائيـة التـي كان يعـاني منهـا العامـل في المدينـة ثقيلـة كل الثقـل عـلى كاهلـه دون أن يجـد صـدى لذلـك في دوائـر البـلاط أو الحكومـة. فقـد كانـت

الحكومـة الروسـية معنيـة بخلـق نهضـة صناعيـة كبـيرة في البـلاد، ولكـن دون أن تعيـد النظـر في نظـام الحكـم غـير المتلائـم مـع تطـور ونتائـج هـذه النهضـة الصناعيـة.

أما كبار التجار فكانوا بصفة عامة من اليهود أو من الأجانب، وكانت الشركات الكبرى ـ المؤسسة حديثاً بيدهم. بل عندما كانت الحكومة تسعى إلى دفع عجلة النهضة الصناعية تجد نفسها في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال والعقول المفكرة القادرة على إدارة المشروعات الكبيرة، الأمر، الذي كان يجعلها تفتح البلاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية والخبرة الأجنبية أيضاً[1].

وكانت الإمبراطورية الروسية تعاني من وجود عدد من الأقليات له شأن في إثارة المشكلات الداخلية والخارجية فالفنلنديون الكاثوليك في الشمال والبولنديون الكاثوليك في الغرب يكرهون الحكم الروسي الأرثوذكسي ويعلقون آمالاً كباراً على هزيمة لروسيا تؤدي إلى تخفيف القبضة عليهم.

أما الأقليات القوقازية والتركية والمغولية فكانت كبيرة العدد نسبياً ولكن متأخرة غير قادرة على التحرك المضاد الناجح.

وللأقليات الفنلندية والبولندية والقوقازية والمغولية والتركية أقاليمها التي تتجمع فيها. أما الأقلية اليهودية فكانت منتشرة في المدن، وكانت على جانب كبير من الثروة ويكاد يكون أغلب كبار التجار منهم، ولهم دورهم في علاقات روسيا الاقتصادية مع الخارج. إلا أن هوة سحيقة وقعت بين الحكومة والشعب الروسي من جهة واليهود من جهة أخرى بسبب تجاهل هؤلاء مصالح البلاد الوطنية وتركيزهم على مصالحهم الخاصة حتى لقد تألفت في أوديسا جمعية (محبي صهيون) لتهجير اليهود الروس إلى فلسطين.

1 ـ قدمت فرنسا الكثير من رؤوس الأموال والخبراء لخدمة التطور في روسيا ولتنفيذ المديد من المشروعات هناك.

وخلال الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر اتسع نطاق التعليم نوعاً ما، فكثرت المدارس الإبتدائية والثانوية والجامعات، ولكنها إذا ما قيست بالاتساع الشاسع للامبراطورية الروسية وضخامة عدد السكان وتعدد أجناسهم ولغاتهم فان تلك الجهود والمجالات التعليمية كانت أشبه بجدول ماء صغير جداً في صحراء مترامية.

ولكن ما جعل لهذه النهضة التعليمية والصناعية صورة ذات وضوح أنها كانت مركزة في عدد من كبريات المدن الروسية، وبوجه خاص في العاصمة (سان بطرسبورج)، فكان أن ظهرت فيها وفي عدد من كبريات المدن الروسية، قوى مثقفة أصبح لها وزنها في المجتمع، وكان تزايد عدد المعلمين والمتعلمين، وتعدد الصحف ـ رغم ما كان مفروضاً عليها من قيود ثقيلة ـ والانتشار النسبي الذي حققه الكتاب المطبوع في العقود القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ـ كل هذا أدى إلى تكوين فكر عام مثقف، ولكن دون أن يتكون من وراء ذلك فكر عام وطني يشمل كافة مواطني الإمبراطورية الروسية من حدود منشوريا إلى روسيا البيضاء إلى بولنده وفنلنده والقرم والتركستان.

ومن العوامل التي ساعدت على ضعف مكونات (الفكر الوطني العام) أن النبلاء كانوا يحكمون الأقاليم والمقاطعات ويعاملون الفلاحين بشكل من القسوة جعلهم غير قادرين على تكوين فكرة واضحة عن الوطن والوطنية والمواطنة.

إلا أنه ظهر في روسيا من الشخصيات الفذة ما جعل أعين المثقفين ـ على الأقل ـ تتطلع نحو هدف محدد، ونعني بذلك ظهور نوابغ الموسيقى والأدب، وبصفة خاصة ذروة الأدب والوطنية (تولستوي). وكان معاصره (راسبوتين) ـ رجل الدين المنحل ـ يثير في الناس روح المقارنة والنقد بين هذا وذاك.

وكانت التيارات الفكرية الحديثة تجد تربة خصبة بين الشعب الروسي، وبوجه خاص الفكر التقدمي الإشتراكي بمختلف صوره المعتدلة أو المتطرفة

جداً. حتى لقد أصبح الشعب مستعداً للثورة على حكومته في يناير 1905 بغض النظر عن أن روسيا كانت مشتبكة في حرب كبير ضد اليابان.

وكان طبيعياً أن يواجه القيصر وحكومته هذه الثورة بالقوة إذ لم يكن هناك أي مخطط سياسي لإرضاء المتذمرين فضلاً عن أن المتسلطين على الحكم حينذاك كانوا لا يطيقون فكرة الخضوع للحركات العمالية أو الشعبية. ولهذا تصدت الحكومة للثورة بقوة السلاح فوقعت أحداث «الأحد الدامي» في 22 يناير ـ كانون ثاني 1905.

ولم تلبث أن تواترت أنباء الهزيمة المروعة التي منيت بها الجيوش الروسية أمام اليابان. وهنا اضطر القيصر إلى أن ينحني للعاصفة، واصدر في 30 أكتوبر 1905 (بياناً) أبدى فيه رغبته في أن يكون لبلاده نوع من الحكم البرلماني.

وعلى هذا الأساس ظهر «مجلس الدوما»[1].

وكان المجلس يضم عدداً من ذوي الأفكار التحررية التقدمية، ولكنه ظل عاجزاً عن المشاركة الفعالة في توجيه أمور البلاد الداخلية أو الخارجية بسبب قوة إرتباط الجيش والبيروقراطية بالقيصر وحكومته. وكان القيصر لا يتورع عن حلّه كلما ظهرت فيه معارضة قوية ضد القيصر والحكومة.

وشهدت السنوات الأولى ظهور عدة أحزاب روسية غرضها إنقاذ روسيا مما تردت فيها، ولكن كل منها كان يعتنق أساليب مختلفة.

فالأكتوبريون انتسبوا إلى «بيان اكتوبر» سالف الذكر، ودعوا إلى حكومة قوية برلمانية، ولكن على النمط البروسي.

أما الديمقراطيون الدستوريون (الكادت)[2] فكانوا يدعون إلى ديمقراطية على النمط الإنجليزي، وكان هذان الحزبان (الأكتوبريون) و (الديمقراطيون

---

1 ـ Duma.

2 ـ Cadets.

الدستوريون) أكثر الأحزاب اعتدالاً وميلاً إلى التطور الدستوري التدريجي.

أما الحزبان الآخران وهما:

أ ـ الحزب الديمقراطي الإشتراكي.

ب ـ حزب الثوريين الإشتراكيين.

فكانا يدعوان إلى تخليص الشعب الروسي من الأوتوقراطية والرأسمالية والاقطاعية والأرستقراطية الحاكمة، ونقل ملكية الأرض إلى الشعب ملكية عامة لا خاصة، وإن اختلفا في أساليب تنفيذ هذا الهدف.

ومع أن مبادىء هذين الحزبين الإشتراكيين كانت جديدة على مفاهيم الفلاح الروسي والعامل الروسي. إلا أن الفلاحين والعمال كانوا في ضياع عام ويبحثون عن شخصيتهم وانسانيتهم، فكان أن وجدوا في مبادىء الإشتراكيين فرصة للحصول على حق في حياة يشعر فيها الشخص بكيانه حتى ولو كان هذا الكيان مذاباً في مجموعة كبيرة من البشر.

هذه هي روسيا التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب أكثر الدول ديمقراطية (فرنسا وبريطانيا) ولكن المبادىء السياسية لا قيمة لها عندما يصبح كيان الدولة مهدداً بالإكتساح، ومن هنا كانت الديمقراطية البريطانية والفرنسية عازمة على الوقوف بكل قوة إلى جانب روسيا الرجعية عندما جد الجد.

فماذا كانت تطلعات القيصر وحكومته من وراء خوض غمار هذه الحرب؟ وماذا كانت تطلعات شعبه؟ ولقد فصلنا بين الاثنين نظراً لأنه كانت بين الشعب والقيصر هوّة قد أصبح من العسير عبورها. إذ كانت آمال أفراد الشعب مركزة في مصالحه الذاتية الفردية دون أن يكون لهم هدف سياسي عام واضح. وان كان هذا الشعب يطرب لأي توسع روسي على حساب الدول الإسلامية المجاورة له وبخاصة ايران والدولة العثمانية لطول ما كان بين روسيا وهاتين الدولتين من حروب صليبية ذات أهداف استراتيجية واقتصادية معروفة.

أما القيصر وحكومته فكانت لهما أهداف سياسية على جانب كبير من الأهمية الدولية: ـ

1 ـ كان القيصر يريد أن يمسح عن نفسه وعن حكومته عار الهزيمة أمام اليابان وكان يدرك أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا باستمرار تحالفه مع فرنسا ووفاقه مع بريطانيا، حيث أن كل أبواب التوسع كانت قد سدت في وجه روسيا فيما عدا البلقان الذي تقف فيه امبراطورية النمسا والمجر ـ تؤيدها ألمانيا بالمرصاد لأي تحرك توسعي روسي.

2 ـ كان القيصر وحكومته شديدي القلق من نمو المصالح الألمانية في الإمبراطورية العثمانية المتمثلة في مد خط حديد برلين ـ فيينا ـ الأستانة ـ بغداد ـ البصرة وفي نمو حجم استيراد الدولة العثمانية من ألمانيا وقيام الفنيين العسكريين الألمان بمهمة تدريب وإعداد الجيش العثماني على النظم العسكرية الحديثة. وكانت أوجه النشاط الألماني هذه كفيلة بأن تقصي روسيا عن مجالها الحيوي: الدولة العثمانية وكفيلة بأن تجعل القسطنطينية ومضايق الدردنيل والبسفور في متناول يد الألمان وهذا أمر لا يمكن أن تقبله الحكومة الروسية بأي حال من الأحوال ومستعدة لإمتشاق الحسام لمنع وقوعه.

3 ـ كانت تتطلع حكومة القيصر من وراء تحالفها مع فرنسا ووفاقها مع بريطانيا إعطاء حركة (الجامعة السلافية) دفعة نشاط جديدة تؤدي إلى تفكيك امبراطورية النمسا والمجر الأمر الذي يمهد لإطلاق يد روسيا في شؤون البلقان.

تلك كانت آمال القيصر وحكومته، وهي التي دفعت بروسيا إلى الحرب العالمية الأولى.

(4)

ألمانيا

كانت ألمانيا المتحدة فتية شابة معتزة بتاريخها البعيد والقريب الذي أحرزت فيه سلسلة من الانتصارات الكبرى. كان الشعب قد تعود على الكفاح المرير، في كسب الدخل اليومي وفي الحصول على الحقوق القومية، الأمر الذي غرس فيه روح النظام العسكري، ذلك النظام الذي حقق للشعب الألماني أهدافه القومية. وحيث ان الشعب الألماني كان مطيعاً لحكامه، مؤمناً بقدراتهم في تعدي الصعوبات الكبرى رسخت فيه هذه التقاليد نتيجة لتولي أمر بروسيا منذ القرن الثامن عشر عدد من الملوك والحكام قاموا ببطولات رائعة من أجل ألمانيا والألمان.

ولا شك أن فردريك الأكبر وبسمارك كانا مسؤولين عن توطين روح الطاعة التلقائية لدى الشعب الألماني، لما كانا عليه من شخصية فذة تصل إلى حد الإعجاز العبقري في بعض المواقف، ولأنهما حققا للألمان أهدافا عظمى رغم تجاهلهم الفكر الديمقراطي الحديث حينذاك.

وأثر هذا التطور التاريخي في طبيعة الحكم في ألمانيا ، فالشعب الألماني طيلة الفترة السابقة على 1970 كان يسعى إلى وحدته قبل أن يسعى إلى ديمقراطية الحكم فيه. ومن هنا حين حصل الشعب على نوع من الحكم البرلماني الدستوري في أعقاب وحدته كان هذا منحة من الحكومة وليس نتيجة جهد من جانب الشعب. وكان الشعب في الحقيقة فخوراً بنظام الحكم السابق في بروسيا ـ رغم طبيعته

الدكتاتورية ـ لأنه حقق للألمان وحدتهم.

ولهذا في ألمانيا المتحدة كانت سلطات الامبراطورية واسعة، وكان مستشار الرايخ يستند في بقائه في الحكم إلى الامبراطورية وليس إلى أي من مجلس الدولة: الريخستاج أو البندسرات.

كان مجلس الريخستاج منتخباً بواسطة الشعب، إلا أن أعضاءه كانت أغلبيتهم من الأرستقراطية والبرجوازية.

أما البندسرات فكان يضم ممثلي الولايات الألمانية، وكان لبروسيا حوالى 32 من المقاعد اعترافاً بفضلها في اتمام الوحدة الألمانية، وحيث إن العديد من الولايت الصغيرة كان يدور في فلك بروسيا، كان من المتعذر جداً ـ ان لم يكن من المستحيل إصدار قرار لا ترضى عنه بروسيا. وحيث أن الطبقة الحاكمة العليا كانت بروسية، وطبقة اليونكز البروسية كانت متنفذة في الجيش، فإن ثبات القيصر وحكومته كان أقوى من أن يهتز أمام الأحداث الروتينية، ولا حتى أمام معارضة الاشتراكيين.

فلقد كانت الحكومة الألمانية من القوة لدرجة أنها استخدمت أشد الأساليب للقضاء على حركتهم في البلاد فوهنت هذه الحركة الإشتراكية جداً على أيام بسمارك[1]. إلا أن ولهلم الثاني عندما تولى العرش في 1888 كان شابا ممتلئاً بالحماس يسعى إلى تجميع كافة طبقات الشعب حوله، ومن هنا خف الضغط على المعارضة لحكم بسمارك، وزاد عدد المعارضين فكان ذلك تمهيداً لكي يتخلص ولهلم الثاني من بسمارك فأقاله في 1890، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تصاعد كبير في الحركة الإشتراكية.

حقيقة نما الحزب الإشتراكي في ألمانيا بعد سقوط بسمارك، ولكن لم يمكن

1 ـ ليس معنى هذا أن بسمارك كان ضد الاصلاحات الاجتماعية والحقيقة أنه قام بسلسلة من الاصلاحات كان لها أثرها في تقوية مركزه لفترة أمام الإشتراكيين.

مرشحاً للتفوق لأنه كان مكروهاً من قطاعات كبيرة من الشعب.

1 ـ كان مكروهاً من قيادات الجيش لأنه كان يعارض سياسة التسلح والتسابق العسكري.

2 ـ كان مكروهاً من الأغنياء والتجار لدعوته إلى فرض الضريبة التصاعدية عليهم.

وفوق هذا وذاك لم يكن الحزب ثورياً، بل يريد أن يرى ألمانيا فوق الجميع، ولذا لم يدخر وسعاً في تأييد المجهود الحربي الألماني ضد دول الوفاق.

كان الشعب الألماني متماسكاً، وشديد التماسك، إذا قيس بغيره من الشعوب الأوروبية باستثناء الشعب الإنجليزي. ولم يكن يعاني من مشكلة الأقليات إلا في نطاق ضيق، حيث إن الأقليات الدانمركية في شلزويج والبولندية في بروسيا والفرنسيين في اللورين والألزاس كانت مبعثرة غير متقاربة ولا تشكل سوى 7 % من مجموع سكان ألمانيا .

وبينما كانت الجبهة الداخلية هكذا سليمة كانت مشكلة الدفاع عن حدود الدولة معقدة وخطيرة للغاية. رغم أن ألمانيا كانت تملك أحسن جيوش أوروبا البرية حينذاك.

من أسباب خطورة مشكلة الدفاع أن ألمانيا ظهرت عملاقة دون أن تكون هناك حدود طبيعية تحميها، حيث إن حدودها مع جيرانها كانت في غالبيتها العظمى مفتوحة وهذا يفرض على ألمانيا أن تحتفظ بقوات كثيفة لمواجهة هجمات قد تحدث هنا أو هناك على مسافات متباعدة للغاية، على العكس من بريطانيا مثلاً التي كان الأسطول يحمي شواطئها ويمكن أن يحدد بالضبط النقطة التي يريد الخصم النزول فيها هذا إذا تمكن هذا الخصم من عبور بحر المانش أو بحر الشمال دون أن يقضي عليه الأسطول البريطاني.

وكانت فرنسا تعرف ان ألمانيا إذا ما هاجمتها فسيكون ذلك عبر بلجيكا والحدود المشتركة الشرقية وفي أماكن محددة منها وكانت مطمئنة إلى أن ايطاليا لن تشن ضدها حرباً في المستقبل، وكذلك اسبانيا. أما ألمانيا فكانت مضطرة

لخوض الحرب في جبهتين متباعدتين جداً. الجبهة الروسية والجبهة الفرنسية. وكان المفروض أن تتولى امبراطورية النمسا والمجر أمر الجبهة الروسية، إلا أن الحرب البلقانية ونمو الصرب جعلها مضطرة للاحتفاظ بقوات كبيرة في البلقان لمراقبة الموقف المتوتر المتقلب هناك.

وكانت الخطة المثلى أمام القيادة العليا الألمانية هي تلك التي وضعها عبقري الانتصارات الألمانية السابقة (فون مولتكه) حين طالب القواد الألمان بالإجهاز على الجيوش الفرنسية في ستة أسابيع فقط حتى يمكن التحول بسرعة إلى الجبهة الروسية. لقد كانت ألمانيا تعتمد على الحرب الخاطفة.

وكانت ظروف تموينها بالغذاء وبالمواد الخام تفرض عليها سرعة انهاء الحرب لصالحها وتجنب حرب طويلة أو حصار بحري طويل ضدها. إذ كانت كميات كبيرة من هذه السلع ترد إلى ألمانيا من الخارج ولا يستطيع المخزون أن يغطي إلا سنة واحدة أو سنتين على الأكثر.

ولم يكن في استطاعة ألمانيا أن تعتمد على مواردها من مستعمراتها[1] زمن الحرب إلا إذا كان أسطولها قادراً على تحدي الأسطول البريطاني والفرنسي وكسر شوكتهما وشق طريقه إلى المياه الجنوبية، وكان هذا أمراً مشكوكاً فيه جداً. وكانت اقتصاديات حليفتها امبراطورية النمسا والمجر لا تقدم انقاذاً مناسباً لألمانيا ومع أن المسئولين الألمان كانوا معنيين بمواجهة هذه المشكلة إلا أنها كانت أعظم من قدراتهم في حالة استمرار الحرب لعدة سنوات.

ولكن في ربيع 1914 كانت ألمانيا قد استكملت مشروعها الملاحي الكبير الخاص بشق قناة كييل فأعطاها ذلك إمكانيات عسكرية بحرية جديدة إذ ربطت بين أسطوليها في البلطيق وفي بحر الشمال.

* * *

1 ـ كانت هذه المستعمرات هي: تنجانيقا، وجزء من الكونغو الفرنسي والكمرون وجنوب شرق افريقية إلى جانب مستعمرات أخرى متناثرة.

(5)

امبراطورية النمسا والمجر

إذا كانت روسيا بمثابة الحصان الخاسر بالنسبة لدول الوفاق الودي، كانت امبراطورية النمسا والمجر قد أصبحت نفس الشيء بالنسبة لألمانيا . كانت لها ميزات لألمانيا إلا أن مشاكلها كانت تتطور من سيىء إلى أسوأ حتى أن الحرب التي كان العالم يتوقعها بين ألمانيا وفرنسا لم تنشب إلا بسبب رغبة ألمانيا في الحفاظ على وحدة حليفتها امبراطورية النمسا والمجر.

كانت امبراطورية النمسا والمجر صورة من صور تلك الإمبراطوريات القديمة التي كانت تضم العديد من القوميات والأجناس المختلفة لا يجمعها إلا الولاء للأمبراطور لأسباب سياسية أو مذهبية أو اقتصادية. كان هذا قبل القرن التاسع عشر. أما خلاله، وهو القرن الذي عرف بعهد القوميات، اختلفت الأوضاع اختلافاً جوهرياً بينما ظلت الإدارة الامبراطورية النمساوية على ما هي عليه من رغبة شديدة في الاحتفاظ بما تحت يدها. وبعد توالي الهزائم التي منيت بها هذه الامبراطورية على يد الحلف الايطالي الفرنسي في الخمسينات وعلى يد بروسيا في 1866، تبدّل النظام الامبراطوري إلى ما عرف بالمملكة الثنائية.

كان نظام (المملكة الثنائية) يقوم على أساس أن لكل من النمسا والمجر دستورها وإدارتها الذاتية أما شؤون الدفاع والسياسة الخارجية فكانت من

اختصاص الإدارة الامبراطورية.

وتحت هؤلاء الألمان النمساويين وهؤلاء المجر كان يوجد العديد جداً من الأقليات القومية النشطة وبوجه خاص:

1 ـ التشيكيون في بوهيميا.

2 ـ البولنديون في غاليسيا.

3 ـ السلاف في جنوب الامبراطورية

4 ـ الكرواتيون في جنوب الامبراطورية

5 ـ الإيطاليون في الترنتينو

وكانت هذه الأقليات القومية تمثل أغلبية سكان المملكة الثنائية.

كانت مشكلة تعدد القوميات هي المشكلة الأولى التي تقض مضاجع هذه المملكة الثنائية. وكان استبداد المجر بالأقليات السلافية يشكل أكبر خطر على كيان هذه المملكة وفرصة رائعة تسعى دول الوفاق إلى اقتناصها لتقويض المملكة الثنائية. وكثيراً ما نشب الخلاف بين حكومتي النمسا والمجر حول السياسة التي يجب أن تتبع إزاء هذه القوميات، ولكن دون التوصل إلى وضع سياسة جديدة تنقذ البلاد من التدهور الذي كانت تسير نحوه.

وربما لو صاحب هذه المشكلة إرتفاع في الدخل القوي لتحمل السلاف بدرجة أكثر الحكم المجري عليهم، ولكن كانت اقتصاديات البلاد تسير من سيىء إلى أسوأ إذ كانت تعاني من نقص الخامات الصناعات ورؤوس الأموال، ومن صعوبة في المواصلات، ومن أوضاع اجتماعية جعلت عملية التقدم الصناعي محفوفة بالمخاطر.

فقد كان أصحاب رؤوس الأموال وكبار الملاك وأصحاب الشركات الكبرى من النمساويين أو من المجر، بينما كان العمال من السلاف الأمر الذي جعل الصراع القومي يتضمن كذلك صراعاً من أجل العدالة الاجتماعية. وكانت

الزعامات المحلية القومية مستعدة كل الإستعداد للحصول على تأييد خارجي لجهودها الأمر الذي كان يعتبر في نظر حكومة المملكة الثنائية مجرد خيانة وطنية.

وبذلت حكومة المملكة الثنائية جهوداً كبيرة من أجل توحيد هذه الإمبراطورية المتعددة القوميات ولكن عاب هذه الجهود أنها كانت نظرية بيروقراطية أكثر منها عملية. وعندما حاولت فرض اللغة الألمانية على جميع افراد الإمبراطورية قوبل ذلك بمقاومة شديدة من جانب الأقليات القومية وفشلت المحاولة.

وهكذا كانت الأزمات الداخلية وطبيعة التوزع إلى جماعات وقوميات لا تمكن شعب المملكة الثنائية من أن تكون له كلمة واحدة يجمع عليها في مواجهة الأخطار التي كانت تواجه هذه المملكة. وإذا ما وقعت حرب كان من العسير أن يكوّنوا لها مفهوماً وطنياً واحداً يجمع القوى تلقائياً حول الحكومة.

وكان هذا التفوق العددي للأقليات القومية قد جعل الحكومة لا تفكر في تطبيق مبادىء الديمقراطية الإنتخابية حيث أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى نجاح ممثلي الأقليات وطغيانهم على أي برلمان يتكون وتنقلب (المائدة) على رؤوس المان النمسا الذين كانوا يتحكمون ـ ومن بعدهم المجريون ـ في رقاب السلاف. ومن هنا كانت حكومة المملكة الثنائية دكتاتورية تحكم بالمراسيم مع وجود مظهر فقط من مظاهر الحكم الديمقراطي.

وكانت السياسة الخارجية كذلك لا تجد من يستطيع ادخال تغييرات جوهرية عليها نظراً لما كان يتمتع به وزير الخارجية من سلطان تجعله يتجاهل أي محاسبة موجهة له. وحيث أن منصب وزير الخارجية كان يتولاه فقط ألمان نمساويون أو مجريون كانت السياسة الخارجية هي الأخرى في خدمة هذين العنصرين أولا وقبل كل شيء.

ومن ناحية أخرى كانت ألمانيا لا تفكر في ضم الألمان الموجودين في هذه

المملكـة الثنائيـة مكتفيـة بذلـك الربـاط التحالفـي مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى كانـت تـدرك أن مثـل هـذه الخطـوة تسـاعد عـلى تفـكك الامبراطوريـة المتعـددة الأجنـاس والقوميـات. ولكـن كانـت الدعـوة إلى «الجامعـة السـلافية» هـي الخطـر الأعظـم الـذي كان يهـدد هـذه الإمبراطورية، والخطـر الثـاني هـو الدعـوة إلى الحكـم الانتخـابي الديمقراطـي.

ففكرة الجامعة السلافية تعني خروج حوالى ثلث سكان المملكة الثنائية عنها وانضمامهم إلى الصرب لتظهر من بعد ذلك دولة سلافية ربما تصبح أقوى من المملكة الثنائية نفسها.

وهذه الفكرة من ناحية أخرى ترغم المملكة الثنائية على الوقوف موقف الدفاع في البلقان. بينما أصبح البلقان هو المنطقة الوحيدة المفتوحة ـ إلى حد ما ـ أما التوسع النمساوي، والمنطقة التي يمكن أن تطل عبرها على البحار، حتى ولو كان البحر الأدرياني فقط.

ولهذا كانت مشروعاتها العسكرية موجهة ضد الصرب وكذلك كانت مشروعاتها الاقتصادية تهدف إلى نفس ذلك الهدف وإلى ايجاد منفذ لها على المياه المطلة على البحر المتوسط. إلا أن مثل هذه المشروعات كانت تجد مقاومة شديدة من جانب الدول البلقانية نفسها ومقاومة عنيفة من جانب روسيا. وبسبب هذا الموقف الدقيق سعت المملكة الثنائية إلى خلق كتلة سياسية في البلقان تساعدها على تحقيق أهدافها، وكانت هذه الكتلة في نظرها يمكن أن تكون من الدول التي تعرضت للهزيمة خلال الحربين البلقانيين 1912 ـ 1913: الامبراطورية العثمانية والدولة البلغارية لتصبحا قوة ضاغطة على الصرب واليونان من جهة، وقوة ردع مناسبة لأي تدخل روسي في المنطقة. ولكن لن تنجح في هذا المخطط إلا بمساعدة ألمانيا وخلال الحرب العالمية الأولى نفسها.

كان التوسـع في البلقـان لا يثـير روسـيا فقـط، بـل أصبـح يثـير كذلـك ايطاليـا التـي

أخـذت تتطلـع إلى السـيطرة عـلى ألبانيـا المواجهـة لهـا. وكانـت كل منهـما (أي المملكـة الثنائيـة وإيطاليـا) تتعاونـان في منـع الـصرب مـن السـيطرة عـلى ألبانيـا عـلى أمـل أن تكـون هـذه مـن نصيـب أي منهـما، ولهـذا كانـا ضـد أي طـرف ثالـث يطمـع في ألبانيـا ولكـن في نفـس الوقـت، كانـت كل منهـما تتربـص بالأخـرى الدوائـر لعلهـا تسـتطيع أن تقتنـص البانيـا.

إلى جانب هذه المسالة الألبانية كانت هناك مشكلة الإيطاليين (الترنتينو)، وكانت هناك دعوات كثيرة في داخل ايطاليا تنادي باستكمال الوحدة الإيطالية فكانت هذه المشكلة سلاحاً تستطيع ايطاليا شهره في وجه النمسا في الوقت المناسب.

أما الأمل الكبير في ايجاد مخرج تجاري وعسكري للمملكة الثنائية فكان المشروع الألماني الخاص بمد خط حديدي من برلين إلى فيينا والأستانة (القسطنطينية) والموصل وبغداد والبصرة. وكان هذا المشروع يعني أن الدولة العثمانية أصبحت في دائرة النفوذ الألماني وبالتالي ستكون للمملكة الثنائية فرص أوسع من غيرها عند الإفادة منه. ومن هنا كان الخطر كبيراً على المصالح الإمبريالية الإنجليزية في الشرق الأوسط والأقصى والمصالح الإمبريالية الروسية في إيران، ومشروعات فرنسا الاستعمارية في الشام، فكان أن ساعد كل هذا على عقد الوفاقين: الفرنسي البريطاني، والبريطاني الروسي. وأصبح بذلك الخطر على هذه المملكة الثنائية شديداً وأصبحت مسؤوليات الدفاع عنها أكبر بكثير عما قبل.

وإذا كانت ألمانيا قد تحالفت مع الامبراطورية النمساوية حتى لا تواجه ألمانيا الحرب على جبهتين، فإن هذا الخطر أصبح ماثلاً، بل أصبحت ألمانيا مضطرة للقتال على جبهتين: فرنسا وروسيا، وكذلك المملكة الثنائية مضطرة للقتال على الجبهتين روسيا والبلقان وثلاث جبهات إذا انقلبت إيطاليا.

وكان التنسيق في العمل السياسي والعسكري قوياً بين الحليفين، وكانت القيادة العسكرية النمساوية مطعمة بقواد خبراء ألمان. إلا أن البون كان شاسعاً بين الدولتين. كانت ألمانيا متماسكة، بينما كانت المملكة الثنائية مفككة، وكان الجيش الألماني قومياً متحد الصفوف لا يعني إلا بالقتال على الجبهات، بينما كان جيش المملكة الثنائية مسؤولاً عن الدفاع عن البلاد وعن حفظ الأمن في مواجهة اضطرابات قومية كبيرة يحتمل وقوعها من وقت لآخر.

وإلى جانب هذا، كانت ألمانيا قد قطعت شوطاً بعيداً في التفوق الصناعي والعسكري بينما كانت المملكة الثنائية في خطوات التصنيع الأولى الأمر الذي يعطل من مسيرة متوازية لكل من هذين الحليفين، بينما كانت هذه المسيرة متوازية جداً بين فرنسا وبريطانيا، بينما كانت روسيا بالنسبة لهما شبيهة بالمملكة الثنائية بالنسبة لألمانيا .

ومما ضاعف من مشكلات الدفاع عن المملكة الثنائية ـ بل وعن ألمانيا كذلك ـ أن كلا منهما لم تكن لديه حدود طبيعية تعينه في عمليات الدفاع وبناء خطوط دفاعية قوية إذ كانت أطراف المملكة الثنائية مفتوحة، مثل مناطق الحدود الألمانية.

(6)

إيطاليا

كانت دولة أوروبية فتية، ولكن ليست عملاقة على مستوى ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا، وكان تراث الامبراطورية الرومانية يدفعها إلى تطلعات أبعد من إمكانياتها.

كانت إيطاليا حديثة التكوين، وتعاني داخلياً من بعض المشاكل الاجتماعية وبوجه خاص تخلف الجنوب (نابلي) تعليمياً واقتصادياً وسياسياً، بعكس الوسط والشمال. وهي قد أصبحت امبراطورية استعمارية تضم ليبيا والصومال الايطالي، إلا أن مخططاتها الاستعمارية الأخرى كانت واسعة وتثير استهزاء الإنجليز والفرنسيين أحياناً.

كانت متطلبات هذا التوسع الاستعماري كثيرة تثقل كاهل الإيطاليين، فلقد أصيبت ايطاليا بأزمة اقتصادية في أعقاب حربها في ليبيا رغم التفوق العسكري الواضح من جانبها على الدولة العثمانية، وكان أحد أسباب هذه الأزمة أن أعداداً كبيرة من الشباب انخرطت في الجيش فقلل ذلك من الأيدي العاملة الرخيصة.

وكانت المشكلات الاجتماعية في داخل البلاد تثير الأزمات الحادة خصوصاً من حيث نمو الفكر الإشتراكي والمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية حتى طغت هذه الموضوعات على موضوع هام آخر وهو ماذا يجب أن تقدم عليه إيطاليا في حالة وقوع حرب بين دولتي الوسط ودول الوفاق.

من الوجهة النظرية كانت ايطاليا متحالفة مع كل من الامبراطورية النمساوية والامبراطورية الألمانية منذ 1882، إلا أن ايطاليا لم ترتبط بهذا التحالف إلا لاستخدام الحلف لمصلحتها هي فقط، فلما حصلت على موافقة فرنسا بالإستيلاء على ليبيا اطمأنت ولم تعد معادية لفرنسا التي أصبحت تدرك أن الإيطاليين لن يخوضوا حرباً ضدها.

كانت هذه السياسة الايطالية المتوازنة بين دولتي الوسط ودول الحلف الثنائي انعكاساً ـ إلى حد كبير ـ لانقسام الرأي العام الإيطالي حول تحديد الجانب الذي تقف معه ايطاليا عند وقوع حرب بين الكتلتين.

كان هناك سياسيون كبار ـ من أمثال (جيولتي) زعيم حزب الأحرار ـ يدعون إلى الحصول على المناطق التي يسكنها ايطاليون في الترنتينو النمساوي وفي ساحل دالماشا عن طريق المساومات الدبلوماسية حتى ولو أدت هذه المساومات إلى الحصول على جزء من هذه البلاد وليس كلها. وكان هؤلاء السياسيون يضعون في اعتبارهم حينذاك ضعف إمكانيات ايطاليا الاقتصادية وتعقد مشكلاتها الداخلية التي ستتضاعف في حالة تورط ايطاليا في الصراع الأوروبي الكبير المنتظر.

كذلك كان الزعماء الكاثوليكيون ـ المتأثرون بتوجيهات البابوية ـ يدعون إلى وقوف ايطاليا على الحياد، وإذ كان من العسير على شعورهم الديني أن يتقبل حرباً بين ايطاليا الكاثوليكية وأكبر حكومة مخلصة للكاثوليكية في أوروبا: الحكومة النمساوية.

وكان الاشتراكيون الايطاليون يحثون على عدم تورط ايطاليا في الأزمة الأوروبية الكبرى تمشياً مع سياستهم العامة الداعية إلى السلام.

ولكن كان هناك جناح من الأحرار وجناح من الإشتراكيين يدعوان إلى هذا التورط، ودعا كذلك الديمقراطيون المسيحيون إلى وقوف ايطاليا إلى جانب دول الوفاق.

ومن ثم كان من الطبيعي أن تتريث الحكومة الإيطالية في اتخاذ أي موقف نهائي حتى تصل إلى قرار حاسم في هذا الصدد.

وكان امام الحكومة الايطالية ـ وكانت برئاسة السياسي سالاندرا ـ طريق من ثلاث طرق: ـ

1 ـ أن يقف على حياد يحصل على ثمنه من كل طرف من الأطراف المتحاربة الراغبة في عدم انحياز ايطاليا إلى الجانب الآخر على الأقل.

2 ـ الانحياز إلى جانب دولتي الوسط ودخول الحرب بجانبهما تمشياً مع تحالفه معهما.

3 ـ دخول الحرب إلى جانب دول الوفاق والغدر بحليفيه (النمسا وألمانيا).

وقامت الحكومة الإيطالية باتصالاتها مع الجانبين لتحدد ما يمكن أن يقدمه كل منهما. فبالنسبة لدولتي الوسط كانت المملكة الثنائية هي المعنية جداً بتطور السياسة الإيطالية، حيث أن دخول إيطاليا الحرب يعني اضطرارها إلى أن تحارب في جبهتين على الأقل. وكانت حكومة فيينا تدرك أن ايطاليا تريد تنازلها عن إقليم الترينتينو الذي يسكنه إيطاليون، وقد اتبعت حكومة فيينا سياسة ملتوية إزاء هذا المطلب الأمر الذي اثار مخاوف الحكومة الإيطالية من أن يكون هذا الأسلوب مجرد خدعة حتى إذا ما انتهت الحرب بانتصار دولتي الوسط لن تمكن حكومة فيينا الحكومة الإيطالية من الحصول على أية قطعة أرض في الترينتينو.

وكانت فكرة التنازل عن (الترينتينو) في حد ذاتها خطراً على مستقبل المملكة الثنائية حيث ستؤدي إلى تطلع القوميات الأخرى إلى تصفية مشكلاتها مع هذه المملكة الثنائية على نفس الأساس القومي، فيظل شبح التفكك ماثلاً أمام حكومة فيينا سواء خلال الحرب أو بعدها.

كانت إيطاليا تتطلع كذلك إلى الحصول من المملكة الثنائية على اقليم تريستا واستريا وعلى الساحل الدلماشي. وكل هذه المناطق أصبحت نقاط ارتكاز للملكة

الثنائيـة في البلقـان، وكان مـن الخطـورة عـلى المملكـة الثنائيـة بمـكان أن تضـع دولـة أوروبيـة قدمهـا عـلى هـذا السـاحل الشرقـي للبحـر الأدريـاتي ومـن ثـم كانـت آمـال ايطاليـا في الترنتينـو والسـاحل الشرقـي للبحـر الأدريـاتي بعيـدة المنـال في حالـة انتصـار دولتـي الوسـط.

إتصلت كذلك إيطاليا بدول الوفاق، وخلال المفاوضات وجدت أن آمالها التوسعية على حساب المملكة الثنائية ـ أرضا ونفوذاً ـ أقرب جداً إلى التحقيق لو دخلت ايطاليا إلى جانب دول الوفاق.

فقد بدا وكأن الحلفاء لا يعترضون على حصول إيطاليا ـ في حالة النصر النهائي ـ على: ـ

1 ـ اقليم الإديج الأعلى الألماني السكان.

2 ـ استيريا السلافية السكان.

3 ـ ميناء فالونا على الساحل الألباني.

4 ـ جزيرة ساسينو المتحكمة في مدخل قنال اوترنت.

5 ـ أجزاء من الساحل الدلماشي بشرط عدم المساس بالمصالح (الصربية) التي كانت تدافع عنها روسيا.

6 ـ منطقة أضاليا التركية.

7 ـ كل الأراضي التي يسكنها الإيطاليون

كان هذا الفارق الكبير بين عروض الطرفين المتحاربين هو السبب في تحوّل الحكومة الإيطالية إلى سياسة الدخول في حرب إلى جانب دول الوفاق، وانتهت المفاوضات فعلا إلى توقيع معاهدة سرية بين إيطاليا ودول الوفاق في 26 إبريل ـ نيسان 1915. ولم يلبث أن ألغى (سالندرا) معاهدة التحالف الثلاثي في الثالث من أيار ـ مايو 1915.

إلا أن موافقـة البرلمـان كانـت ضروريـة كي تدخـل إيطاليـا الحـرب وهنـا

كانـت المشـكلة الكـبرى التـي واجهـت مخططـات (سـالندرا) السياسـية إذ كان أغلـب أعضـاء البرلمـان مـن دعـاة الحيـاد والتفـاوض مـع مختلـف الأطـراف لتحقيـق الآمـال والتطلعـات الإيطاليـة، مـع تجنيـب البـلاد نفقـات وويـلات الحـرب. وأمـام هـذا الموقـف اضطـر (سـالندرا) إلى الإسـتقالة (13 مايـو ـ آيـار). إلا أن الحركـة الشـعبية للمثقفـين في كبريـات المـدن الإيطاليـة وضعـت في يـد الملـك القـدرة عـلى تثبيـت (سـالندرا) في الحكـم ودفـع البرلمـان إلى إعـادة النظـر في سياسـته.

كان هذا الحماس الشعبي قد تأجج بواسطة الصحافة التي كان كثير من كتابها يعتقدون أن ايطاليا فتية وليست هرمة وأنها تستطيع أن تأخذ مكانتها الدولية العالية بما تقدمه هي في ميدان القتال وليس بالمناورات السياسية على موائد المفاوضات. وكان أن وافق البرلمان على دخول ايطاليا الحرب (23 مايو ـ أيار 1915).

(7)

البلقان ودوله

كان البلقان أكثر المناطق حساسية بالنسبة لتطور الأزمات بين دولتي الوسط ودول الوفاق، خصوصاً وأن الصرب ـ التي بدأت بسببها الحرب ـ كانت في قلب البلقان. وكانت دول البلقان في كثير من الأوقات تنتظر تفكك المملكة الثنائية وفي نفس الوقت كانت تخشى كل الخشية من هذه النتيجة المرغوبة المكروهة. إذ كان من المتوقع أن يصبح شرق أوروبا مجرد مجموعة صغيرة من الدول كل واحدة تحمل جرثومة أزمة مع جاراتها، وهذا التفكك وغياب المملكة الثنائية ـ ان حدث ـ سيجعل الكلمة العليا في المنطقة لروسيا. وهو أمر كانت الدول البلقانية تخشاه.

والعكس كان أيضاً أمراً يخشاه أهل البلقان. حيث إن انتصار المملكة الثنائية على الصرب وسحقها يعني أن العملاق النمساوي أصبح هو صاحب اليد العليا في مصير المنطقة.

وكان البلقان يحتوي على عدد من الدول والدويلات المستعدة لخوض هذه الحرب الكبرى في جانب التكتل الذي يمكن بانتصاره أن يحقق الآمال. وكانت دول البلقان بصفة عامة تدرك أن الأزمة التي نشبت بين الصرب والمملكة الثنائية قد تؤدي إلى إذلال كامل للصرب الأمر الذي يهدد أمن وسلامة بقية دول البلقان باستثناء بلغاريا التي كانت تتحرق شوقاً على رؤية اليوم الذي تشرب

فيها الصرب من الكأس الذي شربته بلغاريا في صلح بوخارست 1913. وكانت بلغاريا تأمل من وراء إذلال الصرب الحصول منها على (مقدونية) التي تضم غالبية من السكان البلغاريين. كما كانت بلغاريا تأمل في أن تسترد من رومانيا اقليم (دبروجه الجنوبي).

وكانت تطورات الحرب في سنتها الأولى أكبر مؤثر على التوجيه السياسي في بلغاريا. فقد كان كثير من ساسة بلغاريا يدعون إلى عدم الاصطدام بروسيا مذكرين بدورها في تأسيس بلغاريا وبقوتها القادرة على تحطيم بلغاريا إذا سنحت لها الفرصة. ولكن ساسة بلغاريا كانوا إلى جانب تقدير هذه الظروف المسيطرة على العلاقات البلغارية ـ الروسية يتطلعون إلى تحقيق أمانيهم القومية في جمع شمل البلغار، وحيث إن مقدونية الصربية كانت تضم أكبر أقلية بلغارية خارج الوطن الأم كان الحصول عليها حجر الزاوية في تحول بلغاريا إلى جانب دولتي الوسط. فلقد عرضت حكومة فيينا على بلغاريا ـ بعد استعداد ايطاليا للدخول في الحرب ـ حصولها على مقدونية الصربية وعلى تأييد المطالب البلغارية في مناطق الحدود التركية (تراقيا).

أما دول الوفاق فكان حصول بلغاريا على مقدونية الصربية مسألة تحتاج إلى بحوث مطولة ولهذا لم تحصل بلغاريا من دول الوفاق على موافقة كاملة وكانت الوعود بحصولها على (أدرنة) من تركيا وجزء من تراقيا لا يعادل ما وعدت به المملكة الثنائية.

ثم جاء خريف 1915، وبدا فيه أن الجيوش الألمانية أنزلت الهزائم الساحقة بجيوش روسيا وأن هذه الأخيرة ـ كما أشيع حينذاك ـ أصبحت على وشك عقد صلح مهين منفرد. ولذلك فضلت الحكومة البلغارية أن تخوض الحرب إلى جانب دولتي الوسط (5 تشرين أول 1915)، وأسهمت في تحطيم الصرب والاستيلاء على عاصمتها (بلغراد).

لقد كانت تلك التطلعات والإتجاهات البلغارية كفيلة بأن تثير مخاوف الدول البلقانية، بوجه خاص (اليونان) التي كانت تخشى كل الخشية التوسع البلغاري على حساب الصرب للأسباب التالية.

1 ـ أن اليونان كانت تخشى من الإنتقام البلغاري منها يوما ما ولذلك أبقت على ذلك التحالف الذي كان بينها وبين الصرب.

2 ـ إن اليونان كانت قد ضمت جزءاً من (مقدونية) لن تلبث بلغاريا أن تتطلع إليه بشره إذا ما نجحت في اقتناص مقدونية الصربية.

3 ـ أن تفوق بلغاريا ـ بانتصارها وتوسعها مثلاً على حساب الصرب ـ يهدد كيان اليونان مباشرة، خصوصاً وأنه كان هناك نوع من التقارب بين المملكة الثنائية وبلغاريا، إلى جانب علاقات وثيقة بين المملكة الثنائية والدولة العثمانية وكانت الدولة العثمانية بدورها تتربص الدوائر باليونان لتسترد منها ما سبق أن حصلت عليه الأخيرة خلال الحرب البلقانية 1912/ 1913.

وكانت الأوضاع الداخلية في اليونان لا تعطيها الفرصة كي تضع لنفسها سياسة مستقرة وجريئة في مواجهة التطورات الكبرى التي وقعت في السنة الأولى من الحرب.

فدخول ايطاليا وبلغاريا الحرب، وهزائم روسيا، وحملة فرنسا وبريطانيا إلى غاليبولي ـ لفتح الطريق عنوة إلى روسيا، كل هذا كان يتطلب من الحكومة اليونانية إتخاذ موقف واضح من هؤلاء المتحاربين في ميدان يقع على مشارف الدولة اليونانية. إلا أن الملك قسطنطين ـ صهر القيصر ولهلم الثاني ـ كان مقتنعاً بتفوق العسكرية الألمانية وحصولها على النصر النهائي، ومقتنعاً باستمرار تسلطه على توجيه السياسة الخارجية لبلاده بغض النظر عن مسئوليات الوزارة اليونانية، وكان معجباً بنظام الحكم (البروسي) شبه الدكتاتوري.

وعلى العكس من هذا في الإتجاهات الخارجية والداخلية كان السياسي

الـذكي فينزيلـوس[1] إذ كان يتطلـع إلى اسـتكمال الوحـدة القوميـة لليونـان، وإحيـاء الإمبراطوريـة البيزنطيـة، وإعطـاء الشـعب أكـبر قـدر مـن الديمقراطيـة البرلمانيـة، وأن تحقيـق ذلـك ـ مـن وجهـة نظـره ـ لا يتـم إلا بإقصـاء الملـك عـن الحكـم إذا اسـتمر في تصلبـه وسياسـته تلـك.

وأصبحت اليونان في مفترق الطرق عندما نزلت الجيوش الفرنسية والإنجليزية في غاليبولي ولم تحترم فرنسا وبريطانيا حياد اليونان في حالة تعارضه مع سلامة هذه الجيوش. واتخذ فينزيلوس سياسة فتح اليونان أمام جيوش دول الوفاق في مواجهة معارضة شديدة من جانب الملك، إلا أن نزول القوات البريطانية والفرنسية في سالونيك واتخاذها قاعدة بلقانية لعمليات دول الوفاق العسكرية في المنطقة جعل فنزيلوس أقدر على تحدي الملك وكوّن حكومة وطنية في (سالونيك) 1916، وهكذا اتخذ اليونان جانب دول الوفاق.

وفي أقصى شمال شرق البلقان كانت رومانيا تحاول أن تلعب دورا رئيسياً في شؤون البلقان يضمن لها اكتمال الوحدة الرومانية والتوسع إن أمكن. فقد كانت هناك عدة ملايين من الرومانيين تحت حكم روسيا في بسارابيا، وتحت حكم المملكة الثنائية في ترانسلفانيا. وبالتالي كان حصول رومانيا على هذه الأقاليم لا يمكن أن تحقق إلا خلال حرب تخوضها رومانيا إلى جانب دول الوفاق أعداء المملكة الثنائية. وكانت هناك ميول واضحة في رومانيا للإرتباط بدول الوفاق إلا أن وجود الملك كارول الأول على العرش ـ وهو من أسرة هوهنزلرن الحاكمة في برلين ـ منع هذا ـ لفترة ليست بالقصيرة ـ تحول رومانيا إلى إتجاهات ضد دولتي الوسط إلا أن الملك لم يلبث أن توفى في أكتوبر 1914 وخلفه ابن أخيه فرديناند.

كان فرديناند لا يستطيع التفوق على السياسي الروماني الكبير ورئيس الحكومة براتيانو Bratiano، وكان على هذا الرجل أن يحدد موقف رومانيا

1 ـ Venizelos.

مـن الحـرب الأوروبيـة عـلى ضـوء إمكانيـة تحقيـق أهـداف رومانيـا القوميـة في كل مـن ترانسلفانيا الواقعـة تحـت المملكـة الثنائيـة، وبسـارابيا الواقعـة تحـت حكومـة روسـيا. وأكـدت الإتصالات الأولى بـين بودابسـت وفيينـا أن الأخـيرة لـن تتنـازل عـن ترانسـلفانيا بينـما كانـت دول الوفـاق مسـتعدة لأن تعـد رومانيـا بالحصـول عليهـا. وكانـت لترانسـلفانيا ـ في نظـر الحكومـة الرومانيـة ـ أولويـة مـن حيـث التحـرك القومـي نحـو الوحـدة لجميـع الرومانيـين. ولهـذا لم تلبـث المفاوضـات بـين رومانيـا ودول الوفـاق أن أثمـرت معاهـدة تحالـف (17 أغسـطس ـ آب 1917) ولكـن رومانيـا ـ التـي كانـت تعلـق دول الوفـاق كثـيراً عـلى دورهـا العسـكري في الحـرب ـ وقعـت عـلى قدميهـا أمـام جيـوش دول الوسـط في 1917.

(8)

اليابان

كانت اليابان الدولة الآسيوية الكبيرة التي شاركت في هذه الحرب. هناك دولة أخرى شاركت فيها هي سيام (تايلاند) ولكنها لم تلعب إلا دوراً صغيراً. وكانت اليابان تسعى إلى وراثة الدول الأوروبية في الشرق الأقصى، وحيث إن تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة يعتبر من المستحيلات، سعت إلى انتهاز فرصة الأزمات الأوروبية للحصول على مكاسب في الشرق الأقصى.

وكانت السوق الصينية الكثيفة بالسكان محط أطماع اليابان، فضلاً عن تطلعها إلى استغلال مناجم الفحم والحديد التي عجز الصينيون عن استغلالها لهذا رأت الحكومة اليابانية أن استمرار الحلف البريطاني مع اليابان يفتح الطريق أما استيلائها على المناطق التي كانت تسيطر عليها ألمانيا في الصين في خليج كياوتشاو وشانتونج بالذات.

ولهذه الأسباب أعلنت اليابان الحرب على دولتي الوسط في 23 أغسطس ـ آب 1914 مؤملة أن تحقق تلك الأهداف، وأكثر منها حتى ولو كان ذلك على حساب دول الوفاق أنفسهم.

بعد أن وضعت اليابان يدها على ما كان لألمانيا من مناطق نفوذ في الصين، تطلعت إلى التحكم في مقدرات الصين نفسها مستخدمة في ذلك التهديد باستخدام

القــوة ـ وكانــت اليابــان متفوقــة ودول أوروبــا مشــغولة عنهــا ـ والتهديــد بإطــلاق السياســيين اللاجئــين إلى اليابــان، وكان في اســتطاعة هــؤلاء أن يثــيروا القلاقــل في الصــين ضــد حكــم (يــوان تــشي كاي) الدكتاتــوري.

وقدمت حكومة اليابان يناير ـ كانون الثاني 1915 مذكرة مطولة تفصيلية إلى حكومة الصين تطالب فيها بامتيازات سياسية واقتصادية وعسكرية تجعل الصين ـ بعد وقت ليس بالطويل ـ مجرد محمية يابانية. ووقفت حكومة الصين مهيضة الجناح أمام العملاق الياباني رغم مذكرة الإحتجاج البريطاني على مغالاة اليابان في مطالبها تلك، ورغم مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان تجنب تنفيذ المطالب التي تمس استقلال الصين مباشرة. ولهذا كان الإتفاق الذي توصلت إليه حكومتا الصين واليابان في 24 مايو ـ أيار 1915 يحفظ ماء وجه الصين من جهة ويعطي لليابان فرصا واسعة لإستغلال الصين، واضطرت دول الوفاق إلى الموافقة على تلك الإتفاقيات اليابانية الصينية لإنشغالها بميادين الحرب في أوروبا وفي الشرق الأوسط، بل لقد وعدت بريطانيا اليابان بأن تحصل الأخيرة على الجزر الواقعة تحت يد ألمانيا في المحيط الهادي.

(9)

الولايات المتحدة الأمريكية

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى قد انتقلت من «التوسع الإقليمي» في داخل القارة إلى التوسع في أقاليم القارة البعيدة (آلاسكا وهاواي) إلى خلق مجال حيوي لها في أمريكا اللاتينية. ثم لم تلبث أن استولت على الفلبين من اسبانيا وسيطرت على قناة بنما وكوبا. وكانت ترقب بحذر شديد تورط الدول الأوروبية في التحالفات والتحالفات المضادة، وكانت تسعى إلى أن تكون الحكم القوي الذي يفصل في مشاكل القارة الأوروبية، إلا أن حدة الصراعات بين المعسكرين المتعادين في أوروبا، وعدم الحاجة الماسة إلى أي منهما إلى الولايات المتحدة بشدة، وعدم رغبة هذه الأخيرة في التورط في مشاكل القارة، كل هذا جعل الولايات المتحدة تتخذ موقف المنتظر لما تسفر عنه الصدامات الأولى بين الكتلتين المتحاربتين وتستطيع هي من بعد ذلك أن تحدد الطريق الذي تسير فيه والذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أولاً قبل كل شيء.

(10)

الدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي قررت المشاركة في الحرب العالمية. وكانت هناك عدة عوامل جعلتها تفضل خوض الحرب إلى جانب دولتي الوسط عن الوقوف على الحياد بين القوى المتقاتلة: ـ

1 ـ كانت المصالح الألمانية في الدولة العثمانية قد تزايدت بشكل كبير جداً خلال العقود القليلة التي سبقت وقوع الحرب العالمية. كانت هناك قروض المانية، وسكك حديدية يتولى الألمان تنفيذها، وكان الجيش يتدرب ويجهز على يد خبراء وبأسلحة من ألمانيا . وكانت صفحة ألمانيا الإستعمارية ـ بالنسبة للدولة العثمانية ـ لا تزال بيضاء.

2 ـ كانت المصالح والأطماع الفرنسية والبريطانية تشكل بوضوح سافر سياسة استعمارية تستهدف تقويض الدولة العثمانية وكذلك ضرب الشعوب الإسلامية عقائدياً واقتصادياً. فعلاوة عما استعبدته من الشعوب الاسلامية في آسيا (وبخاصة في الهند والخليج العربي وعدن) وفي افريقية في (وادي النيل وشمال افريقية وفي افريقية وراء الصحراء) كانت كل من فرنسا وبريطانيا تتطلعان بشره إلى العراق والشام والمضايق نفسها.

3 ـ كانت روسيا تشكل الخطر الأعظم على مستقبل الدولة العثمانية التي

هدتها الحرب الطرابلسية والحرب البلقانية. وكات روسيا تسعى بوضوح إلى تقويضها، وفشلت حكومة الأستانة في الصيف الحار لسنة 1914 أن تصل إلى تفاهم حقيقي مع دول الوفاق يحفظ لها كيانها ويعيد إليها بعض ما فقدته في البلقان وفي مصر ولهذا كان اتجاه حكومة الأستانة صوب ألمانيا من الأمور الطبيعية.

حقيقة كانت هناك أصوات لها قيمتها تدعو إلى عدم التورط في الحرب، ولكن أنور باشا[1] كان موقنا أن النصر سيكون في جانب الألمان لا محالة وأن الفرصة قد جاءت لتنتقم تركيا من أعدائها الكبار. وكانت سلطات وشخصية أنور باشا من القوة لدرجة أنه أقدم على عقد معاهدة دفاعية مع ألمانيا موجهة ضد روسيا في 2 آب ـ أغسطس 1914 أي في اليوم التالي لإعلان ألمانيا الحرب على روسيا. ولم يعد هناك من عوائق أمام حكومة الأستانة لإعلان الحرب على دول الوفاق سوى وقوع الفرصة المناسبة، خصوصاً بعد أن احتجزت بريطانيا سفينتين حربيتين كانت السلطات العثمانية قد اشترتهما من بريطانيا وكانتا لا تزالان في الموانىء البريطانية بعد وقوع الحرب.

فلما وصلت السفينتان الحربيتان الألمانيتان جوبن وبرسلاو في 11 آب ـ أغسطس 1914 إلى المضايق العثمانية فارتين من مطاردة الأسطول البريطاني. أعطيتا حق دخول المضايق والرسو في الموانى العثمانية، بينما أغلقت هذه المضايق في وجه الأسطول البريطاني في البحر المتوسط وفي وجه الأسطول الروسي في البحر الأسود. وكانت حجة الأتراك في ذلك أن جوبن وبرسلاو قد أصبحتا ضمن الأسطول العثماني، وأن هذا كان رداً على احتجاز السفينتين في المياه البريطانية. ولكن لم تلبث أن ضربت فجأة قطع الأسطول العثماني ـ بما فيها جوبن وبرسلاو ـ ميناءي أوديسا وسباستيول الروسين فكان ذلك بداية

١ وزير الحربية، وأحد ثلاثة كانوا يمسكون بدفة الدولة وهم (طلعت باشا) (وزير الداخلية) و (جمال باشا) وزير البحرية.

الاشتراك الفعلي لتركيا في حربها إلى جانب دولتي الوسط ضد دول الوفاق وأعلن السلطان العثماني ـ خليفة المسلمين محمد الخامس الدعوة إلى الجهاد على أمل قيام المسلمين في كل بلد يسيطر عليه الإنجليز والفرنسيون والروس بالثورة. واستعدت الجيوش العثمانية لقتال دول الوفاق في عدة جبهات:

1) الجبهة القوقازية الأناضولية

2) الجبهة البلقانية

3) جبهة الخليج العربي والعراق وفارس

4) جبهة قناة السويس والشام

5) جبهة اليمن.

وكان دخول تركيا الحرب في هذا الوقت المبكر الذي كانت فيه الجيوش الروسية تعاني من هزائم مبكرة وجيوش ألمانيا تتقدم في فرنسا، كان ذلك من العوامل التي ألقت أعباء كثيرة على جيوش دول الوفاق، وبوجه خاص روسية وبريطانيا. وكانت حكومة الأستانة وكذلك حكومة برلين تؤملان كثيراً في دعوى الجهاد كعامل مفتت لقوى بريطانيا وفرنسا بالذات، إلا أن توقعات الأتراك والألمان لم تكن صائبة. حيث لم تؤد الدعوة إلى الجهاد إلى ثورة إسلامية عامة ضد دول الوفاق، بل ولا إلى ثورات متفرقة ذات شأن. وعلى العكس استطاع التعاون بين الانجليز والحسين بن علي شريف مكة أن يتحول إلى تحالف وإلى أن يتزعم فيه الشريف ثورة عربية في 1916 ضد الخليفة العثماني الأمر الذي كسر من قوة الدعوة العثمانية إلى الجهاد.

وكان طبيعياً أن تعمل دول الوفاق على اقتسام الدولة العثمانية فيما بينها بعد إحراز النصر النهائي. وبدأت هذه الخطوات بإعلان بريطانيا ضم قبرص وفرض الحماية على مصر، وبمحاولة السيطرة على المضايق بحملة الدردنيل المشهورة الفاشلة في 1915، وأخيراً توصلت دول الوفاق إلى اتفاقية تقسيم الدولة العثمانية

فيما عرف باتفاقية القسطنطينية في 4 ـ 10 نيسان 1915 وهي في الحقيقة عبارة عن مراسلات متبادلة بين كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا وافقت فيها هذه الدول على تقسيم الدولة العثمانية على النحو التالي:

1 ـ أن تحصل روسيا على الأستانة والمضايق، على أن يكون ميناء الأستانة حراً للتجارة ومضايق الدردنيل والبسفور مفتوحة أمام السفن التجارية.

2 ـ طمأنة دول البلقان عند استيلاء روسيا على الأستانة والمضايق.

3 ـ تعديل الحدود الأفغانية ـ الروسية بما يلبي بعض المطالب الروسية.

4 ـ تحصل فرنسا على اقليم السار ـ فضلاً عن استرداد الألزاس واللورين.

5 ـ تكوين دولة مستقلة جديدة على الضفة اليسرى من نهر الراين ـ أي على الأراضي الألمانية.

6 ـ تتحول المنطقة المحايدة في فارس المنصوص عليها في الوفاق الودي لسنة 1907 إلى منطقة نفوذ بريطاني.

7 ـ تتولى بريطانيا وفرنسا اقتسام الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية في العراق والشام. وقد تم هذا فيما عرف باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو المشهورة (1915).

8 ـ تستولي فرنسا على سورية وكيلكيا وخليج الإسكندرونة.

9 ـ قيام حكومة اسلامية مستقلة في الأراضي المقدسة الإسلامية.

10 ـ فصل الخلافة عن تركيا.

وعندما قررت ايطاليا دخول الحرب إلى جانب دول الوفاق شاركت في مسالة تقسيم الدولة العثمانية على النحو التالي:

1 ـ إعلان السيادة الإيطالية على جزر الدوديكاينز وانتقال حقوق السلطان العثماني في ليبيا إلى إيطاليا.

2 ـ جزء من اقليم آضاليا.

3 ـ في حالة استحواذ فرنسا وبريطانيا على مستعمرات ألمانيا في افريقية تحصل ايطاليا على ترضيات مناسبة في مناطق الحدود الأرتيرية والصومالية والليبية.

وكانت إيطاليا تتطلع إلى جانب هذا إلى سيطرة كاملة على السواحل البلقانية المواجهة لها وخصوصاً ساحل دلماشيا وميناءي فيومي وتريستا.

وكان تنفيذ مثل هذه الإتفاقيات والآمال يتوقف على النتيجة النهائية للحرب وعلى نوع المؤامرات الدبلوماسية والعسكرية التي كانت تدبرها دول بريطانيا بالذات ضد الوجود المحتمل لروسيا وفرنسا في تركيا والشرق العربي.

كذلك عملت دول الوفاق على تقويض الدولة العثمانية من الداخل عن طريق إثارة المشاعر والآمال القومية التي كانت متحفزة للتحرك ضد الحكم التركي العثماني وبوجه خاص:

1 ـ الحركة العربية

2 ـ الطائفة الآشورية في العراق

3 ـ الأرمن

ولهذا ستقرر ميادين القتال والحركة العربية مصير هذه الإمبراطورية العثمانية.

وبعد هذه الدراسة للقوى التي شاركت في الحرب العالمية الأولى يمكن أن نركز الأسباب الجوهرية التي أدت إليها: ـ

1 ـ عمق الصراع القومي في أوروبا

2 ـ التضارب في تحديد مفهوم التوازن الدولي:

3 ـ التنافس الإستعماري والاقتصادي

4 ـ تعرض إحدى الدول الكبرى للإنهيار

وعند وضع دراسة مقارنة بين القوى المتحاربة نجد أن الدولتين الديمقراطيتين

(فرنسا وبريطانيا) وضعتا نفسيهما على قدم المساواة مع روسيا الرجعية الدكتاتورية الأوتوقراطية.

وفي الجانب الآخر نجد الدولة الألمانية الفتية القومية المتماسكة الشعب القائمة على اقتصاديات حديثة وعسكرية متطورة متقدمة متحالفة مع امبراطورية عفى على نظامها كأنها ثوب ضم العشرات من الرقع جاهزة للتمزق تحت أي ضغط بسيط. كما أن ألمانيا كانت قد تحالفت مع الدولة العثمانية الأشد رجعية وتفككا وتخلفاً.

ومع أن كلا من الحكومات المتحاربة دعت شعبها إلى الترابط لمواجهة هذه المحنة، فإن صدى ذلك كان متفاوتاً من دولة لأخرى فقد كان التضامن بين شعوب الدولة العثمانية في مطمع الحرب مظهريا، وكانت القوميات العديدة في المملكة الثنائية مستعدة لإثارة المشاكل إذا ما سنحت الفرصة.

كذلك نجد أن تعداد سكان دولتي الوسط يبغ نصف ما لدى دول الوفاق، مع استبعاد المستعمرات. وبالتالي كان الاحتياطي البشري كبيراً لدى دول الوفاق. ومع هذا فإن تعداد جيوش دولتي الوسط كان يقل قليلاً عن تعداد جيوش خصومها الأمر الذي يجعل من العسير على دولتي الوسط إعادة تكوين فرق جديدة تحل محل الفرق التي تتلاشى في المعارك. خصوصاً وأن الحرب طالت عن الأسابيع الستة التي كان يريدها قائد عام الجيش الألماني فون مولتكه (الصغير). وبينما كانت المعارك تحتاج إلى المزيد من الجنود كانت جيوش دولتي الوسط تعمل على أرض معادية في فرنسا وبلجيكا والبلقان وروسيا والبلاد العربية.

من الناحية البحرية كانت قطع الأسطولين الفرنسي والبريطاني تعادل ضعف ما لدى ألمانيا والمملكة الثنائية، ولم ندخل الأسطول الروسي في هذه المقارنة لأنه كان محبوساً في بحرالبلطيق والبحر الأسود عقب اقفال كل من الدنمرك والدولة العثمانية المضايق التي تشرف عليها.

وبينما كانت نوعية المقاتل الألماني ممتازة، والقيادة منذ البداية ذات لمحات عبقرية، كان المقاتل الفرنسي والإنجليزي نسبياً أقل دربة ومقدرة عن منافسه الألماني. أما مستوى القيادة والجند في الجيوش الروسية والايطالية والصربية فكانت متدنية جداً إذا قيست بمستويات الألمان أو الفرنسيين أو الإنجليز.

ويعتبر اندلاع الحرب العالمية الأولى في حد ذاته نتيجة لفشل الدبلوماسية التقليدية الأوروبية، ونقلت بذلك مقدرات الأمور من يد رجال الحكم والسياسة إلى رجال الحرب والقتال. وكانت الضرورات العسكرية هي التي تحكمت في التطورات السياسية، فرغبة العسكريين الروس في إجراء تعبئة عسكرية مبكرة لمواجهة بطء الإدارة الروسية كان له أثره الكبير في اتساع الحرب، واجتياح الجيوش الألمانية بلجيكا ـ دون أي احترام لحيادها ـ كان لإرغام فرنسا على الاستسلام في أقصر وقت ممكن، وتحكمت متطلبات التعبئة العامة في فرنسا والرغبة في حشد الجيوش على الجبهة الألمانية ـ الفرنسية في سياسة الدولة الداخلية.

أما بريطانيا، فهي الدولة الوحيدة التي لم تختل فيها متطلباتها العسكرية والمدنية عقب الحرب لاعتمادها على خط الدفاع الأول في أوروبا والثاني في بحر الشمال وبحر المانش.

وكان هناك اعتقاد عام أن هذه الحرب لن تطول كثيراً، ولكنها بدأت في صيف 1914 وانتهت في خريف 1918، فشغلت أربع سنوات وخمسة عشر أسبوعاً.

الباب الثاني عشر

تطورات الحرب العالمية

الأولى

1914 ـ 1918

المرحلة الأولى من الحرب العالمية الأولى

بدأت التحركات العسكرية بحركة التفاف ألمانية واسعة النطاق عبر بلجيكا في إتجاه فرنسا بقصد توجيه ضربة حاسمة لها تخرجها من الحرب، ولكن تعرقل الزحف الألماني حوالى أسبوعين بسبب مقاومة الجيش البلجيكي وحصون لييج ونامور الشهيرة، وهناك اكتشف القائد الفرنسي بوفر خطأه في تركيز قواته على جبهة اللورين، الأمر الذي أتاح للألمان زحفاً سريعاً إلى قلب فرنسا. واضطرت فرنسا إلى حرب التراجع في مختلف الميادين حتى خطوط نهر المارن. ولم يخفف من العبء الشديد الملقى على الجيش الفرنسي في هذه الجبهة سوى اضطرار فون مولتكه إلى نقل بعض من فرقه من الجبهة الفرنسية إلى بروسيا لإنقاذها من الاجتياح الروسي. إلا أن روسيا كانت قد منيت بهزيمة ساحقة في موقعة تاننبرج[1] قبل اشتراك الفرق المنقولة إلى بروسيا.

أضعف نقل تلك الفرق من قوة الجيش الألماني فكان فرصة انتهزها (بوفر) فشن هجوماً مضاداً ناجحاً أرغم الجيش الألماني على أن يتخذ موقف الدفاع، وكان هذا في حد ذاته نصراً لدول الوفاق، حيث أن خطة الحرب الخاطفة قد فشلت فعلاً، وكلما طالت الحرب سارت الأمور ضد مصالح دولتي الوسط. ومنذ أيلول 1914 ساهمت الخطة الدفاعية لدى الطرفين في فرنسا إلى أن تتحصن فرق المشاة في الخنادق وأن تتراشق المدفعية بالقنابل على جبهة طويلة للغاية تمتد من جبال فوج في الشرق إلى بحر الشمال في الغرب. وفي محاولة لزحزحة

1 ـ Tannenberg في النصف الثاني من آب ـ أغسطس 1914.

العدو من مكانه تبادل الطرفان الهجمات، وكانت نتائجها متعادلة ففي فردون Verdun تحمل الفرنسيون عبء هجوم ألماني شديد الوطأة كان هدفه إبادة فرق فرنسية عديدة.

ونجحوا في منع الألمان من الإستيلاء عليها، وكبدوهم خسائر تعادل تقريباً خسائرهم الفادحة (شباط ـ حزيران 1916) وفي معركة السوم (تموز 1916) كان الفرنسيون هم المهاجمون وكبدوا الألمان خسائر أخرى فادحة[1].

أما وقد فشلت خطة كسب الحرب بحرب خاطفة في الجبهة الفرنسية في 1915 بسبب صلابة الجيش الفرنسي والمعاونة العسكرية الإنجليزية له، اتجه القادة الألمان إلى العمل على إخراج روسيا من الحرب عن طريق حرب خاطفة. وكانت المظاهر العامة توحي بأن مثل هذه الخطة ستلاقي نجاحاً كبيراً في روسيا لما كان يعوزها من مؤن وذخائر ووسائل نقل حديثة. ولقد أحرزت الحملة الألمانية على روسيا انتصارات كبيرة جعلت بولندة ولتوانيا وأجزاء عزيزة وغنية وواسعة من روسيا تقع تحت يد جيوش دولتي الوسط فضلاً عن حوالى مليونين من الروس ذهبوا بين قتيل وأسير وجريح.

وزاد من حرج الموقف العسكري العام لدول الوفاق، وخصوصاً روسيا، أن الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل سبتمبر ـ ايلول 1915 باءت بالفشل. سواء في معارك البر أو البحر واضطرت إلى الانسحاب وضاع أمل روسيا في فتح المضايق لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها. بينما اجتاحت في تشرين أول 1915 القوات الألمانية ـ النمساوية ـ البلغارية الصرب، ووصلت حتى تيرانا عاصمة البانيا، دون أن تسهم ايطاليا ـ التي دخلت الحرب منذ وقت قصير ـ بشيء

---

1 ـ كانت هناك خطة مشتركة بين الروس والفرنسيين والايطاليين لتوجيه الهجمات ضد جيوش دولتي الوسط في وقت واحد، ولكن الهجوم الروسي توقف بسرعة الأمر الذي أوقع رومانيا ـ وكانت قد دخلت الحرب منذ قليل ـ تحت أقدام جيوش دولتي الوسط أما الهجوم الإيطالي في الجهة النمساوية فكان محدود النتائج جداً.

يذكر في حملة الدردنيل أو في القتال في البلقان. حتى تعرضت ايطاليا نفسها إلى حملة مظفرة نمساوية ألمانية أنزلت الهزيمة القاسية بالجيش الإيطالي في موقعة كابوريتو[1] في 24 تشرين أول 1917.

وفي الجبهة الشرقية العثمانية توقف الزحف البريطاني من البصرة في اتجاه الشمال عند كوت العمارة، وهناك أرغم الأتراك جيشاً انجليزياً حصروه فيها على الاستسلام في أوائل 1916، أما في الجبهة المصرية فكانت مبادرة الهجوم والتقدم من جانب جمال باشا حتى وصل إلى قناة السويس، إلا أن الجيش الإنجليزي والثورة العربية (1916) أرغمت الأتراك على التراجع إلى ما وراء يافا والقدس.

وكما كانت قوى المتحاربين في 1915/ 1916 في الجبهات البرية متعادلة تقريباً، كانوا نتيجة المعركة الحربية البحرية الكبرى في جوتلاند (21 ايار ـ مايو 1916) بين الأسطول متعادلة، وإن سارت موازين القوى البحرية بعد ذلك لصالح التفوق البريطاني، حيث إن الخسائر في الأسطول الألماني كان من المتعذر تعويضها، وحيث أن التفوق العددي لأسطولي بريطانيا وفرنسا منع قطع الأسطول الألماني من الخروج من موانئها فقبعت فيها.

وحاولت ألمانيا أن «تجوّع» بريطانيا وتمنع عنها امداداتها من الدول المحايدة وخصوصاً من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق اغراق سفن بريطانيا وسفن الدول المحايدة المتعاملة معها بواسطة أعداد كبيرة من الغواصات بنتها على عجل ولكن فشلت الخطة في النهاية بسبب استخدام الإنجليز نظام قوافل السفن التي تسير في حراسة الأسطول، ولأن عدداً كبيراً من هذه الغواصات دمرته قطع الأسطول الإنجليزي.

لقد كانت قوى الطرفين المتصارين قد استنفدت طاقاتها التي عبأتها لخوض حرب قصيرة، وبدأت تعاني من متطلبات حرب طويلة المدى. ووقعت عدة

1 ـ Caporetto.

حـوادث في داخـل الـدول المتحاربـة دلـت عـلى مـدى توتـر الأعصـاب بسـبب هـذا التطـور غـير المنتظـر:

ففي بريطانيا كانت وزارة اسكويت[1] تواجه أزمة تموين قاسية. إذ كانت الذخائر تعوز الجيش الإنجليزي العامل في فرنسا، وكان من أسباب إشتداد هذه الأزمة وجود كتشنر وزيراً للحرب في وزارة اسكويت، وكان كتشنر محبوباً جداً من الشعب الإنجليزي، ولكن لم يكن الرجل صاحب خبرات في مثل هذه المشكلات التموينية وإن كان صاحب خبرة لا تبارى في وضع المخططات السياسية الإنجليزية نحو المستعمرات. وتضاعفت المشكلة التموينية عندما أصبحت متطلبات حرب الخنادق في فرنسا تحتاج إلى كميات أكبر من الذخائر.

وعندما اقدم اسكويت على تعديل وزارته أدخل لويد جورج[2] وزيراً للتموين (مايو ـ آيار 1915)، وابدى لويد جورج مهارة كبيرة في سد النقص في حاجات الجيش من الذخائر، واستطاع أن يخطط لسياسة حرب طويلة الأمد مرهقة فأعد لها جيشاً جديداً مؤلفاً من سبعين فرقة واستخدم لويد جورج سلطات واسعة ـ أقرب إلى الدكتاتورية ـ من أجل توجيه قدرات بريطانيا البشرية والإنتاجية نحو الحرب. وفي ديسمبر ـ كانون أول 1916 تولى لويد جورج[3] رئاسة وزارة حرب مؤلفة منه ومن ثلاثة آخرين هم: لورد كيرزون[4] ولوردملنر[5] (وكلاهما من المحافظين) وآرثر هندرستون[6] من (العمال).

---

1 ـ Asquith 1852 ـ 1928.

2 ـ Kitchner. 1850 ـ 1916.

3 ـ Lioyd George 1863 ـ 1945.

4 ـ Curzon 1859 ـ 1925.

5 ـ Milner 1854 ـ 1925.

6 ـ Henderson 1863 ـ 1935.

2 ـ في فرنسا، كانت وزارة أرسطو بريانד[1] وهي التي عاصرت الصمود الفرنسي الرائع في فردون ولم يلبث بriاند أن عدّلها مسنداً وزارة الحربية إلى الجنرال ليوتي[2] الذي اشتهر بمذابحه في المغرب. ولم يلبث أن استقال بriاند وخلفته عدة وزارات ضعيفة قصيرة العمر حتى تولى في 13 تشرين ثاني 1917 رئاسة الوزارة جورج كلمنصو[3] الذي أعاد إلى البلاد وحدتها الوطنية وانتهت حركة التمرد التي برزت في مطلع 1917، ووقف الرأي العام الفرنسي خلف كلمنصو، واستعادت فرنسا معنوياتها وقدرتها على التضحية الكبرى من أجل النصر النهائي. ولخص سياسته في العمل على الإفادة من كافة طاقات فرنسا وشعبها، أما بشأن الحرب فقد ابدى صلابة شديدة إزاء العدو واصراراً على كسب الحرب وقال:

«إن سياستي الخارجية وسياستي الداخلية واحدة. سياستي الداخلية أن أحارب وسياستي الخارجية أن أحارب وأن أحارب دوماً».

3 ـ وكانت ايطاليا تضم عدداً كبيراً من الزعامات والأحزاب والهيئات المعارضة للحرب بشكل لا مثيل له في أي من الدول المتحاربة الأخرى. ونظراً لعجزها عن احراز نصر ما حتى 1916 فقد أوجد قلقاً مريراً بين الشعب، وضاعف من ذلك أن المحاصيل الزراعية 1916 كانت أقل مما سبق، وأدى نقص الفحم إلى تعطيل كثير من المصانع وتركت كثير من الحقول دون إنتاج، وترتب عن هذا اضرابات في تورين، وفرار الجند من الجبهة، ثم أدت هزيمة الجيش الايطالي في موقعة كابوريتو إلى سقوط وزارة بوزيللي، وتولى أورلاندو[4] رئاسة وزارة ائتلافية.

1 ـ Aristotle Briand (1862 ـ 1932).

2 ـ Lyautey (1845 ـ 1934).

3 ـ George Clemenceau (1841 ـ 1929).

4 ـ Orlando (1860 ـ 1952).

ويمكن أن نعتبر (أورلاندو) كلمنصو إيطاليا حيث أنه استهدف الوحدة الوطنية على اعتبار أنها مفتاح النصر النهائي. فدعا الأحزاب السياسية المختلفة للتعاون في الجهد المشترك من أجل توجيه طاقات إيطاليا نحو الحرب ومسح عار كابورية. ومع أنه لقي معارضة من جاب الإشتراكيين إلا أن (جيولتي) ـ الداعية الأكبر لسياسة الحياد ـ أعلن وقفة إيطالية ضد الغزو النمساوي ـ الألماني، وتأييداً لدولتي الوفاق وإصراراً على النصر.

3 ـ وفي ألمانيا زادت معارضة الإشتراكيين لقروض الحرب الأمر الذي سيؤدي إلى أزمة داخلية في يوليو ـ تموز 1917.

4 ـ امبراطورية النمسا والمجر: كانت أكثر البلاد معاناة من طول الحرب ونفقاتها ومشاكلها. حتى لقد ظهرت أزمات اقتصادية بين النمسا من جهة والمجر من جهة أخرى. وفي نوفمبر ـ تشرين ثاني 1916 توفي الإمبراطور فرانسيس جوزيف[1] وخلفه ابنه شارل الأول الذي أخذ يغيّر في الوزراء، ودعا مجلس الريخسرات[2]، ولم يكن قد دُعي منذ 1914، وجاءت هذه الخطوة الديمقراطية بالوبال على الامبراطورية حيث جاء ممثلو القوميات إلى هذا المجلس ليطالبوا فقط بحرية قومياتهم، وبوجه خاص التشيك والبولنديون والسلاف، وزاد من قدرات هؤلاء على العمل تخلي المقاتلين من هذه القوميات عن وحداتهم وعادوا إلى أقاليمهم، فضلاً عن أن حكومات في المنفى بولندية ويوغسلافية كانت قد تكونت برعاية دولتي الوفاق فرنسا وبريطانيا.

5 ـ وفي روسيا بدأت مقدمات الثورة الشيوعية تظهر منذ كانون أول ـ ديسمبر 1916.

وبالرغم من مثبطات الهمم هذه، أصرت الدول المتحاربة ـ ومنها روسيا

---

1 ـ حكم من 1848 إلى 1916.

2 ـ Reicharst.

المهيضة الجناح ـ على متابعة الحرب رغم نداءات ودرو ويلسون[1] ـ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ـ لقبول صلح مرضٍ لكافة الأطراف (1916). ومثل هذا الصلح كان يتطلب تنازلات جوهرية من الطرفين ولقد رفضا الإقدام على مثل هذه التنازلات. بل لقد اتهمت الحكومة الألمانية ويلسون بأنه يريد صلحاً لصالح دول الوفاق فقط. فاستمرت الحرب دون أن يكون هناك في 1916 من يستطيع أن يدرك من سيكسبها إلا أن تطورات عميقة حدثت جعلت من عام 1917 عاماً حاسماً في هذه الحرب.

يعتبر عام 1917 من أهم أعوام الحرب، حيث وقعت فيه عدة أحداث وتطورات كانت عميقة الأثر إلى حد بعيد على الشكل الذي انتهى إليه هذا الصراع المرير.

وكانت هذه التطورات الكبرى:

1 ـ الثورة الروسية ابتداء من مارس ـ آذار 1917

2 ـ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في 2 نيسان ـ إبريل 1917[2].

3 ـ تدهور الجبهة الداخلية في ألمانيا (1917) ثم فشل الهجوم الكبير في 1918.

4 ـ استسلام بلغاريا (أيلول ـ سبتمبر 1918).

5 ـ تصدع المملكة الثنائية.

6 ـ فقدان تركيا للبلاد العربية (1917 ـ 1918).

كانت روسيا[3] أول الدول خروجاً من الحرب وذلك بسبب تدهور جيوشها معنوياً وفنياً وأصابتها النكبات والمذابح المتتالية بسبب جهل القيادة ونقص الذخيرة المريع والمتاجرة في تزويد الجيش بالسلحة، وانتشار المجاعة في الريف ونقص قاتل في تموينات الجند، وعجز من جانب الحكومة القيصرية ودولتي الوسط عن

---

1 ـ في 1916.

2 ـ هذا الموضوع سندرسه بالتفصيل في كتابنا (تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث).

3 ـ سنتعرض بالتفصيل إلى تاريخ الثورة الشيوعية في روسيا ومبادئها.

إنقاذ الموقف المتهور بسرعة. وقامت الثورة في بتروجراد ضد القيصر، ورفض الجيش التحرك ضد الثوار وأرغم القيصر على التنازل عن عرشه، وانتهت بذلك اسرة رومانوف من الحكم، وتولى الحكم، حكومة مؤقتة برئاسة كيرنسكي، وأرادت متابعة الحرب، ولكن الإنقلاب الذي قاده لنين ـ زعيم البلشفيك ـ وضع الحكم في يد هؤلاء، وسرعان ما سعوا إلى الوصول إلى صلح مع ألمانيا وتم ذلك في معاهدة برست ليتوفسك في 3 مارس آذار ـ 1918.

نصت معاهدة برست لتوفسك على ما يلي:

1 ـ التخلي عن دويلات البلطيق وفنلندا وبولنده.

2 ـ الجلاء عن اوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا .

3 ـ التنازل لتركيا عن اردهان وقارس وباطوم

4 ـ الإمتناع عن نشرالدعاية

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن فقدت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضي التي تسيطر عليها.

حيث إن الولايات المتحدة كانت قد أعلنت الحرب في 6 إبريل ـ نيسان 1917 على ألمانيا ، وكانت في حاجة إلى عام تقرباً للمشاركة الفعلية في ميادين القتال في أوربة، برز سؤال خطير:

هل في استطاعة ألمانيا أن تكسب الحرب خلال الفترة الواقعة بين توقف القتال على الجبهة الروسية ووصول الجيوش الأمريكية إلى ميادين القتال بكثافة كبيرة؟ لقد كان أمام الألمان حوالى أربعة اشهر كي يفرضوا على فرنسا الإستسلام قبل وصول القوات الأمريكية. وقبل أن تتمكن القوات الإيطالية من العودة إلى الهجوم بعد نكبتها في معركة كابوريتو (أكتوبر ـ تشرين أول 1917).

وكان من المفهوم أن القيادة الألمانية ـ بعد أن وقعت الهدنة مع روسيا ـ ستنقل كافة الفرق العاملة على الجبهة الروسية إلى الجبهة الفرنسية والقيام بهجوم كبير

يرغم فرنسا على الإستسلام. ولكن الذي حدث هو أن القيادة لم تنقل إلا جزءاً قليلاً من قواتها تلك إلى فرنسا حيث أن (الهدنة) يمكن نقضها في أي وقت وبسهولة، ثم أن الحكومة الألمانية والقواد الألمان كانوا لا يثقون في الحكومة البلشفية الجديدة ويعتقدون أن الروس لن يتورعوا عن الإنقلاب ضد ألمانيا إذا سنحت لهم الفرصة، خصوصاً وأن عملاء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كانوا يعملون على إبقاء روسيا في المعركة.

وإلى جانب هذا وذاك من العوامل التي جعلت القيادة الألمانية تبقى على الجزء الأعظم من قواتها على الجبهة الروسية، إشتداد النقص في المواد الغذائية الذي كانت تعاني منه ألمانيا تصاعدياً بسبب الحصار البحري المضروب على سواحلها. فقد وجدت الحكومة الألمانية في أوكرانيا مصدراً كبيراً لتموين الشعب الألماني وجيشه بما يلزمه من هذه المواد. ولكن كان لا بد من وجود عشرين فرقة عسكرية على الأقل لضمان جمع وإعداد المحاصيل والمؤن اللازمة في أوكرانيا، حيث كان الاحتلال العسكري لها هو ضمان استغلالها.

ومن هذا كله يتبيّن لنا أن الألمان لم ينقلوا إلا القليل جداً من فرقهم من الجبهة الروسية إلى الجبهة الفرنسية، وبالتالي لم يحدث تغيّر جوهري في ميزان القوى في الجبهة الفرنسية عقب انهيار الجبهة الروسية. خصوصاً وأن حلفاء ألمانيا كانوا في حاجة إلى قواتهم لمواجهة الجبهات المسؤولين عنها.

وفي هذه الظروف كانت القيادة العليا الألمانية قد أدركت أن قوى ألمانيا قد استنزفتها المعارك خلال السنوات الأربع السابقة. وأنه إذا قيض لها أن تكسب الحرب فذلك لن يتم إلا بتوجيه ضربات شديدة الوطأة على الجيوش الفرنسية والبريطانية الصامدة في شمال فرنسا وتمزيقها والإستيلاء على باريس وعلى الساحل الشمالي الفرنسي.

ولقد صور لوندورف القائد الألماني الموقف من وجهة نظره في ذلك الوقت

فقال أن ألمانيا «نزفت دماء... إلى حد الموت طيلة سنوات أربع، ولا يمكن أن يستمر الجهد لسنة خامسة، وكاد ينضب عندنا معين الرجال، بل معين كل شيء: الخيول والبضائع والكيماويات والمعادن والمطاط. ولا تزال النمسا والمجر في حالة أسوأ من العوز والحاجة، وهي تسير في طريق الهلاك بشكل واضح، وأخفقت حملة الغواصات العاتية، وفي أمريكا كميات لا تنفد من المؤن والذخيرة، ورجال يغمرون وجه الأرض، وغواصاتنا لا تملك سبيلا للحيلولة بينهم وبين أوروبا في أعداد ومقادير متزايدة. ولكن باب النصر لا يزال مفتوحاً أمامنا، فإن روسيا قد خرجت أخيراً من الميدان، ويمكن توجيه قوات ألمانيا بأسرها[1] نحو فرنسا، ويمكن تعزيز الجبهة الغربية بنحو أربعين كتيبة وأربعمائة ألف جندي، وبهذه القوة يكون لنا التفوق في النهاية لقرابة أربعة أشهر. وسنحاول إنتزاع النصر في نقطة التقاء القوات الفرنسية بالإنجليز، ونفرق بين جيوشها، ونكسب الحرب. فإذا وفقنا في هذا كله فلن تستطيع أية إمدادات من أمريكا أن تؤثر في الموقف».

وفعلا شنت القيادة الألمانية هجماتها خلال الفترة الواقعة بين آذار وتموز (مارس ـ يوليو) 1918 في أربع إتجاهات في الجبهة الفرنسية:

1 ـ في منطقة سان كانتين[2] قام لودندورف ـ القائد الألماني الكبير بشق وفصل الجيشين الفرنسي والإنجليزي عن بعضهما، وكانا بقيادة بيتان وهيج وكان التنسيق بينهما ضعيفاً جداً الأمر الذي أعطى للودندرف فرصة طيبة لتوجيه الضربات إلى الجيشين. إلا أن القيادة العليا للحلفاء أدركت الخطورة الكامنة وراء تعدد القيادات الفرنسية والبريطانية في الجبهة الواحدة، خصوصاً في حالة تعرض الجبهة لهجوم عام يستهدف الجيوش الموجودة فيها بغض النظر عن

1 ـ سبق أن ناقشنا هذه المسالة وبينا أن ما نقل من القوات الألمانية من الجبهة الروسية إلى الجبهة الفرنسية كان قليل العدد جداً.

2 ـ Saint-Quentin.

تابعيتها. وفعلاً توحدت القيادات وتولاها الجنرال فوش[1]. (آذار ـ مارس 1918) وأتت هذه الخطوة أكلها بعد وقت قصير إذ أعد فوش جيوشه في تخطيط عسكري موحّد، وتمكنت من مقاومة ثم صد الهجوم الألماني الذي توقف فعلاً في أوائل ابريل ـ نيسان 1918. حقيقة أحرز الألمان تقدماً كبيراً نسبياً، ولكن الحقيقة هي أن الجيش الألماني في هذه الجبهة فقد منذ ذلك الوقت القدرة على شن هجوم حاسم على جيوش الحلفاء.

2 ـ في أوائل نيسان ـ ابريل 1918 شن الألمان هجوماً كبيراً في جبهة ارمنتنير[2] ـ لاباس[3]، ومع أن الهجوم الألماني أرغم الجيش الإنجليزي هناك على التراجع إلا أن قدرات الألمان على متابعة الهجوم وهنت بسبب النقص في التموين وعدم كفاءة الجندي الألماني في هذه الجبهة. ثم إن هذا الهجوم وقع بعد أن كانت القيادة الموحدة في يد فوش قد أصبحت قادرة على مواجهة الهجمات بالنظرة الشاملة للقدرات المتوفرة المتجمعة للفرنسيين والانجليز ولم تلبث القيادة الألمانية أن أوقفت هجومها في هذه الجبهة.

3 ـ شن الألمان هجومهم في مايو ـ أيار وزحفت جيوشهم حتى وصلت إلى (المارن)، ولكن استنفد الهجوم جزءاً كبيراً من طاقة الألمان، وتمكن (بيتان) من وقف التقدم الألماني، ومع أن الألمان كسبوا مساحة واسعة من الأراضي الفرنسية إلا أن ذلك كان أقصى ما تستطيعه، ومن بعد ذلك لم تكن الجيوش الألمانية قادرة حتى على الدفاع عما كان تحت يدها.

4 ـ وجه لودندروف هجومه الرابع في منتصف تموز ـ يوليو 1918 في منطقة شمباني، وشنت القوات الألمانية على المارن هجوماً كذلك. إلا أن فوش

---

1 ـ Foch.

2 ـ Armentières.

3 ـ La Bassée.

قـام بهجـوم مضـاد[1] أوقـف الزحـف الألمـاني ثـم أرغـم أعـداءه عـلى التراجـع، كـما أن الإنجليـز شـنوا هجومـاً مفاجئـاً أجهـز عـلى قـدرة الألمـان عـلى الثبـات في مواقعهـم فشرعـوا في التراجـع، وفقـدوا عـشرات الألـوف بـين أسـير وقتيـل.

النتيجة العامة والجوهرية لهذه الهجمات الألمانية والمقاومة الناجحة لجيوش الحلفاء وقدرتها على امتصاص الهجمات المتعددة:

1 ـ استنفدت الجيوش الألمانية طاقتها على معاودة الهجوم المجدي، بينما كانت قدرات الحلفاء العسكرية تتصاعد.

2 ـ أصبح عنصر الزمن ضد الألمان، حيث أخذت القوات الفرنسية والإنجليزية تستعد لشن الهجوم في مختلف الجبهات.

3 ـ ان الصمود الفرنسي ـ الإنجليزي وعجز الألمان عن كسب الحرب كان قد حدث قبل وصول الجيوش الأمريكية إلى ميادين القتال ومن ثم ستقوم هذه الجيوش الأمريكية لا بإنقاذ جيوش فرنسا وبريطانيا من الجيوش الألمانية» وإنما لإستكمال هزيمة هذه الجيوش الألمانية.

أعدت قيادة الحلفاء خططا لسلسلة من الهجمات ـ في أكثر من جبهة ـ على الجيوش الألمانية المتعبة. ولم يعد فوش يفكر في خطط دفاعية بعد وصول العديد من الفرق العسكرية الأمريكية، وبعد أن تفوقت جيوش الحلفاء بما أصبح لديها من عدد كبير من الدبابات التي لم تكن لدى الألمان منها إلا قدر يسير. وبعد أن سبرغور المقاومة الألمانية في عدة هجمات محدودة النتائج شن (فوش) هجومه العام في ايلول ـ سبتمبر 1918 في الوقت الذي تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى في اليونان وبلغاريا والشام والعراق. وتهاوت المقاومة في الجبهات البلغارية والتركية والنمساوية والألمانية. واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة الواحدة بعد الأخرى.

---

1 ـ عرف باسم معركة المارن الثانية.

فلقد أصبح من الخير لهذه الدول أن تتصل بأعدائها للوصول إلى هدنة وتسوية إن أمكن. وكان إصدار الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون لنقاطه الأربع عشرة للتسوية المنتظرة من أكبر العوامل التي شجعت دول الوسط على القاء السلاح حيث إن هذه النقاط الأربع عشرة كفيلة ـ كما تصور زعماء الدول المهزومة ـ بأن تحافظ على كيان الدولة على الأقل.

ولأهمية هذه النقاط الأربع عشرة التي أعلنها ويلسون في رسالته المشهورة إلى الكونجرس الأمريكي في الثامن من اكتوبر 1918 نشير إلى أهم مضمونها:

1 ـ نبذ المعاهدات السرية الدولية. وهذا يجعل حكومة الولايات المتحدة حرة في مناقشة كافة الموضوعات التي تتعلق بخريطة أوروبا والعالم في المستقبل بعيداً عن تطورات فرنسا وبريطانيا وإيطاليا فيما عقدوه من اتفاقيات سرية على حساب الخصوم والحلفاء ـ مثل الصرب ـ في آن واحد.

2 ـ ضمان حرية الملاحة، وكان هذا يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة التي أصبحت من أكبر الدول الكبرى حجماً في التجارة الدولية، وأصبحت قادرة على التفوق عند المنافسة الحرة الدولية. ولهذا نجدها كذلك تطالب بإزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول، والمساواة في الفرص التجارية على اعتبار أنها هي الرابحة في مثل هذه المجالات.

3 ـ دعا إلى عصبة أمم تتولى الإشراف على المصالح الدولية والعلاقات الدولية بما يكفل عدم وقوع حرب دموية كهذه مرة أخرى.

4 ـ طالب بخفض السلاح، وكان هذا المطلب مقدماً دون اية تفاصيل تشير إلى مدى التخفيض الذي يمكن أن يجريه ويلسون على قوات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وحتى لو أجري تخفيض متساو فستكون الكلمة العليا كذلك للدول الكبرى على اعتبار أن نسبة تسليحها ستظل مرتفعة ومتفوقة.

5 ـ وطالب بأن تنظر الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها بعين العدل وأن

تراعي مصالح أهل المستعمرات. وعلى ما كان عليه هذا المبدأ من لفتة انسانية رائعة فهو أقرب إلى الفكر المثالي الذي تعوزه قوة الحق. وكان كالسراب جرى نحوه زعماء البلاد المستعمرة لعلهم يحققون عدلا لبلادهم، ولكن دون جدوى لأن قعقعة السلاح بعد الحرب كانت أشد تهديداً عنها خلالها بالنسبة للمستعمرات. ولكن ويلسون كان لا يستطيع أن يفرض رأيه على شركائه الإستعماريين: فرنسا وبريطانيا وايطاليا.

6 ـ بالنسبة للدول المهزومة فقد وضع عدة مبادىء تقضي بالجلاء عن بلجيكا وفرنسا واستعادتها الالزاس واللورين، وعن رومانيا والصرب والجبل الأسود ومراعاة حقوق القوميات عن تسوية مشكلات البلقان، وضم المناطق الإيطالية الواقعة تحت يد النمسا إلى ايطاليا، ومنح حق تقرير المصير للقوميات التي تتكون منها المملكة الثنائية، والدولة العثمانية، وحرية المرور في المضايق. وأوصى بانشاء دولة بولندة.

وكانت مبادىء «حق تقرير المصير» وتسوية مشكلات أوروبا على أساس احترام «القوميات» من أكبر الدوافع التي أقنعت حكومات دول الوسط أن الهدنة والتسوية ستكونان شريفتين، وأن الخصوم سيكونون معتدلين غير متعنتين خصوصاً وأنه كانت انتشرت شائعات قوية جداً في الدوائر الدبلوماسية الأوروبية أن الهدنة لن تكون اساس معاهدة الصلح، وإنما ستوضع هذه بعد مجادلات ومفاوضات جديدة على أساس مبادىء ويلسون الأربعة عشر.

استسلام دول الوسط

على أن التدهور العسكري النهائي لدول الوسط هو الذي دفعها إلى طلب الهدنة، فكيف تم ذلك؟.

1 ـ بلغاريا:

كانت المشكلة الرئيسية التي واجهت بلغاريا هي أنها كانت مكروهة في

البلقان، وكانت القوات الإنجليزية والفرنسية قد اتخذت من سالونيك قاعدة لها ولتجميع القوى البلقانية المناهضة لبلغاريا. ومع أن رومانيا ـ التي كانت تهدد بلغاريا من الخلف سحقت في 1917/1918 إلا أن كفاءة الجيش البلغاري كانت دون الجيش الإنجليزي في البلقان. وكانت 1917/ 1918 عاما لا يستطيع فيه حلفاء بلغاريا أن يقدموا معونة مجدية لها عندما يتحرج موقفها مثلما حدث من قبل.

ثم إن كفاءة القيادة في جانب الحلفاء وقدرتها على تنفيذ خطط جريئة ولكن سليمة كان له أكبر الأثر في القيام بهجوم مفاجىء ـ وضع خطته فرانشيه ديسبيريه ـ على الجيش البلغاري أفقده القدرة على الصمود.

وكانت في صفوف القيادة العامة البلغارية دعوة قوية نحو التوصل إلى صلح منفرد مع دول الحلفاء بعد أن ثبت أن النصر بعيد، على أمل أن يكون الحلفاء كرماء في معاملة بلغاريا مكافأة لها على الخروج عن حليفاتها. ومما شجع المسؤولين في بلغاريا تلك الإتصالات التي أجراها القنصل الأمريكي في صوفيا.

وبعد اتصالات قصيرة وقعت الهدنة مع بلغاريا في 29 أيلول ـ سبتمبر 1918، ولكن شروطها كانت قاسية لا كرم فيها من جانب الحلفاء حيث اشترطت على البلغار.

أ ـ تسريح الجيش البلغاري وتخليه عن عتاده ومعداته.

ب ـ طرد الألمان من بلغاريا

ج ـ إحتلال قوات الحلفاء للمواقع الإستراتيجية الهامة باستثناء العاصمة.

أدى استسلام بلغاريا على هذا النحو إلى تعريض كل من تركيا والمملكة الثنائية إلى أخطار داهمة جديدة ساعدت على تقويضهما بسرعة أكبر. كما أن خروج بلغاريا من الحرب قضى على البقية الباقية من الآمال التي كانت لدى القيادة الألمانية في الحصول على صمود أشد في مختلف جبهات القتال، الأمر الذي ساعد على تحطيم معنويات القيادة الألمانية.

2 ـ تركيا:

كانت قدرات الأتراك على الصمود أمام الجيوش البريطانية في جبهتي (العراق الجنوبي) و (فلسطين) محدودة، وكان نشوب الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي في 1916 وتعاونها مع الإنجليز قد أدى إلى أن تصبح الأرض التي يعمل عليها الأتراك معادية، وفصلت بين القوات التركية في اليمن والقوات الرئيسية في الحجاز والشام.

وإذا كان عام 1917 عام استعدادات من جانب الإنجليز لشن هجوم شامل في جبهتي العراق والشام، كانت محاولات الأتراك لإخراج العرب من الحرب إلى جانب الإنجليز غير مجدية على الإطلاق رغم نشر نصوص معاهدة سايكس ـ بيكو التي تقسم الولايات العثمانية العربية بين فرنسا وبريطانيا، ورغم صدور وعد بلفور.

ونجحت الحملات الإنجليزية في الشام وفي العراق فبينما سقطت العقبة في 6/7/1917 والقدس في 9/12/1917، نجد دمشق تسقط في أول تشرين أول 1918 وتليها بيروت وتتراجع القوات التركية من بعد ذلك في اضطراب كبير حتى الأراضي التركية وكذلك سقطت بغداد مارس 1917 وزحفت القوات حتى اقتربت من الموصل، وكانت بلغاريا قد استسلمت وأصبحت الأستانة نفسها مهددة فطلبت حكومتها الهدنة ووقعتها في نوفمبر 1918، وبعد توقيعها استولت القوات الإنجليزية على الموصل الأمر الذي سيسبب مشاكل عديدة حولها.

3 ـ المملكة الثنائية:

كانت امبراطورية النمسا والمجر منذ هزيمة جيوشها في موقعة فينيتو قد أعتورها الكثير من الوهن ولجأت إلى الحرب الدفاعية في الوقت الذي تحول

فيـه الحلفـاء إلى الهجـوم، وفَـتّ استسـلام بلغاريـا في عضـد المملكـة الثنائيـة، حيـث أنهـا أصبحـت مضطـرة لأن تحـارب في أكـثر مـن جهـة، وكان ذلـك الفرصـة الذهبيـة التـي كانـت تنتظرهـا القوميـات المهضومـة فشرعـت مراكـز الثـورة فيهـا في التجمـع وشـجعها عـلى التحـرك إعـلان الحكومـة الأمريكيـة عـن رغبتهـا في رؤيـة هـذه القوميـات وقـد اسـتقلت فتناثـرت المملكـة إلى أشـلاء، وخـارت قـوى جيوشـها التـي كان السـلاف يكونـون جـزءاً مهـماً فيهـا، واضطـر الإمبراطـور إلى طلـب الهدنـة التـي وقعـت في 3 تشريـن الثـاني ـ نوفمـبر 1918.

4 ـ استسلام ألمانيا

كانت القوى الهجومية الألمانية قد أصبحت عاجزة عن القيام بضربة شاملة، ولم يعد أمام الجيوش الألمانية سوى الدفاع والتراجع[1] أمام القوى الهجومية المتزايدة لدى الحلفاء. وزاد من اضطراب القيادة الألمانية أن الجبهة الداخلية بدأت تتداعى فالتذمر كان يشمل رجال البحرية الذي أمضوا الوقت منذ معركة جتلاند (1916) دون عمل، والمتنفذين اليهود حركوا قوى العصيان، وانتشر التذمر في المدن الكبرى بسبب النقص الشديد في المواد الغذائية. واتجهت القيادة العسكرية إلى طلب الهدنة بوساطة الرئيس الأمريكي ويلسون تعلقاً بمبادئه الأربع عشر، وخصوصاً مبدأ «حق تقرير المصير».

كانـت القيـادة العسـكرية الألمانيـة تعتقـد أن الهدنـة سـتوقع مـع إحتفـاظ ألمانيـا عـلى الأقـل بقواتهـا المسـلحة وحكومتهـا، ولكـن ويلسـون وضـع شروطـاً قاسـية عـلى الألمـان كان عليهـم أن يقبلوهـا إن ارادوا عقـد الهدنـة. وكانـت هـذه الـشروط

---

1 ـ لا شك أن القيادة الألمانية مسؤولة عن تدهور قوة الجيش الألماني بسبب إقدامها على خطط هجومية قدروا لها النجاح فقط ولم يقدروا لها الفشل. فكان صمود الحلفاء ومنع الجيوش الألمانية من تحقيق أهدافها بداية الهزيمة العسكرية.

تفرض على الامبراطور والقيادات التي تولت أمر ألمانيا خلال الحرب أن تعتزل مناصبها وأن تفسح الطريق أمام حكومة ديمقراطية تتولى التفاهم على الصلح مع الديمقراطيات الغربية المنتصرة. وتم لويلسون ما أراد وتنازل الإمبراطور وفر من البلاد،[1] واستقالت القيادات العسكرية والسياسية وعقدت الهدنة فعلا في 11 تشرين ثاني ـ نوفمبر 1918.

أما ما ستكون عليه خريطة أوروبا بعد توقف القتال واتجاه زعماء الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر للصلح، فهذا ما سنتناوله بالدراسة في الفصل التالي.

1 ـ بسقوط أسرة هوهنز لرن تكون امبراطوريات وسط أوروبا وشرقها قد زالت في وقت متقارب (هوهنزلرن ـ هبسبورج ـ رومانوف).

الباب الثالث عشر

نتائج الحرب العالمية الأولى

- مؤتمر الصلح
- عصبة الأمم
- النتائج الاقتصادية والاجتماعية
- نمو نظرية الدولة الشمولية

(1)

مؤتمر الصلح 1919

اختيرت باريس لتكون مقراً لمؤتمر الصلح. وكانت هناك دلالات سياسية معينة لهذا الاختيار وعلى رأسها: ـ

1 ـ كانت هناك دعوات إلى اتخاذ جنيف مقراً لمؤتمر الصلح على اعتبار أن سويسرا دولة محايدة، ولكن الرئيس ويلسون كان يفضل باريس التي كانت حينذاك تعج بالقوات الأمريكية.

2 ـ كانت فرنسا هي أكثرالدول المتحالفة خسائر في الأرواح والمساكن وفي حجم التخريب المروع الذي تعرضت له مناجم ومصانع ومدن شمال فرنسا التي كانت تصاب بالتدمير لاخلال العمليات العسكرية فقط بل كذلك بسبب التدمير الذي كان يتم على يد القوات الألمانية وهي تنسحب من موقع آخر. فهي بذلك أحق بأن يعقد المؤتمر فيها على اعتبار أنها أكبر المضحين في سبيل (العدالة).

3 ـ كان اختيار باريس مقراً للمؤتمر يمكّن كلمنصو (العجوز من تولي رئاسة المؤتمر دون إثارة مشكلات معقدة حول موضوعات الرئاسة.

4 ـ إن وجود المؤتمر في باريس يجعل كلمة الشعب الفرنسي مسموعة بقوة أكبر داخل أروقة المؤتمر.

وقد تأخر انعقاد المؤتمر لبعض الوقت بسبب إصرار الرئيس ويلسون على

إلقـاء خطابـه عـلى الكونجـرس في ديسـمبر ـ كانـون أول 1918، وكانـت ظـروف بريطانيا السياسـية قـد سـاهمت ـ هـي الأخـرى ـ في تعطيـل انعقـاد المؤتمـر بعـض الوقـت.

كان (لويد جورج) يصر على أن تجري إنتخابات جديدة في بريطانيا حتى إذا ما نجحت برامجه ذهب إلى مؤتمر الصلح مسلحاً بتأييد شعبي وبرلماني كاملين. وخصوصاً أنه كانت قد مرت حوالي ثماني سنوات على بريطانيا دون إجراء انتخابات. وفعلاً أجريت هذه الإنتخابات في منتصف ديسمبر.

وخلال هذه الإنتخابات ترددت الدعوة إلى «شنق القيصر»[1] الألماني، وعلى إرغام ألمانيا على دفع تعويضات مناسبة[2]، وكان من سوء حظ ألمانيا أن الفترة الأخيرة من الحرب شهدت أحداثاً إنسانية محزنة، وبوجه خاص إغراق الغواصات الألمانية لباخرة البريد الايرلندية (لنستر) بمن فيها من رجال ونساء وأطفال بلغ عددهم 450 نفساً، وكان وقع هذه الكارثة شديداً على نفوس الإنجليز الأمر الذي عمق من كراهيتهم للألمان، وزاد من حدة مطالباتهم لحكومتهم بالقصاص من ألمانيا .

وكان أول انعقاد للمؤتمر في 18 يناير ـ كانون ثاني 1919، ووقعت معاهدة فرسأي مع ألمانيا في 28 يونيو ـ حزيران 1919 وهو الذكرى الخامسة لحادثة سيراييفو، وكان آخر انعقاد للمؤتمر في 21 يناير 1920، وبعد ذلك وقعت معاهدات الصلح مع كل من المجر وتركيا، ولم تستكمل الولايات المتحدة معاهدتها المنفردة مع ألمانيا إلا في 25 آب ـ أغسطس 1921، ومع تركيا لم توضع معاهدة لوزان ـ المعقودة في يوليو ـ تموز 1923 ـ موضع التنفيذ إلا في أغسطس ـ آب 1924.

---

1 ـ Hang the Kaiser.

2ـ «Make Germany Pay».

حقيقة طالت مدة انعقاد المؤتمر، كما طالت الفترة التي أنجز خلالها توقيع وإبرام المعاهدات النهائية، وذلك لتعدد وتشعب الموضوعات التي عرضت على مائدة المؤتمر. وكانت الغالبية العظمى من هذه الموضوعات شائكة وذات حساسيات متعددة الجوانب الأمر الذي كان يتطلب اجراء مشاورات مطولة للوصول إلى حل بشأنها. أضف إلى هذا أن عدد مندوبي الدول في المؤتمر كان حوالى السبعين مما كان يزيد من قت المباحثات وتعقيدها أيضاً.

وكان المؤتمر مكوناً أساساً من دول الحلفاء[1] والدول المشاركة[2] وقبلت عضوية دول جديدة وهي تشيكوسلوفاكيا وبولنده، كما حضر مندوبون عن هيئات وقوى ذات أثر في الحرب مثل العرب واللبنانيين والمصريين والأكراد والأرمن والصهيونيين والكوريين والروس البيض والايرلنديين.

أما الدول التي فرض عليها عدم المشاركة في مؤتمر الصلح فكانت على أنواع:

1 ـ الدول المهزومة

2 ـ روسيا

3 ـ الدول المحايدة

ولا شك أن غياب الدول المحايدة عن المؤتمر يشكل نقصاً خطيراً في بنائه، حيث إن هذه الدول عانت كذلك من ويلات الحرب، وكان يجدر أن يكون لها رأي مسموع فيما ستكون عليه خريطة أوروبا الجديدة.

أما استبعاد روسيا فكان لخروجها من الحرب من تلقاء نفسها، وهذا افاد الحلفاء في رسم خريطة أوروبا الشرقية بحيث يُضرب حول روسيا حزام يمنع

---

1 ـ Allies.

2 ـ Associated Powers وهي: كوبا والبرازيل وينما وجواتيمالا ونيكاراجوا وهندوراس وسيام والصين وليبيريا، كما أن هناك بعض الدول التي قطعت علاقاتها بدولتي الوسط وشاركت في توقيع بعض المعاهدات.

من انتشار الشيوعية منها إلى بقية أجزاء أوروبا.

أما غياب ألمانيا ، وفرض معاهدة فرسأي فرضاً على حكومة الجمهورية الألمانية الجديدة، فقد أعطى للزعامات الألمانية فيما بعد الفرصة للتنصل من معاهدة لم يكن لهم رأي في إعدادها.

ووضعت طريقة معقدة لتوزيع عدد المندوبين في المؤتمر على كل دولة. وكان من الطبيعي أن تحتفظ الدول الكبيرة المنتصرة بعدد كبير نسبياً من الأعضاء، ولهذا خصص لكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولليابان وايطاليا خمسة مندوبين، وأعطيت لبلجيكا والبرازيل وصربيا ثلاثة مندوبين، أما بقية الدول الأخرى فلكل واحدة مندوب فقط.

وحيث إن كل هؤلاء المندوبين كانوا يمثلون حوالى ¾ سكان العالم، فيمكن أن نقول أن مؤتمر صلح باريس كان أول مؤتمر صلح عالمي، مع مراعاة أن مقدرات هذا المؤتمر كانت ركزة في يد مندوبي الدول الخمس الكبرى.

وعندما دارت عجلة العمل في المؤتمر كان المتحكم في مستقبل الدول المهزومة، وفي أوضاع الدول المحايدة، وفي تحقيق مكاسب الدول المنتصرة ثلاثة فقط هم:

1 ـ كلمنصو.

2 ـ لويد جورج.

3 ـ وودرو ويلسون.

حقيقة كانت ايطاليا واليابان تكملان عقد «الخمسة الكبار» ولكن دور اليابان في مؤتمر الصلح كان قصيراً وصغيراً جداً.

ونظراً لقيمة الأدوار الشخصية والدولية التي لعبها هؤلاء الكبار يجدر بنا أن نقدم تحليلاً لكل واحدة منها يكشف عن كوامن قدراته واتجاهاته.

ولنبدأ بأضعف هذه الشخصيات:

أورلاندو[1]:

كان أورلاندو قد تولى رئاسة الوزارة الإيطالية[2]. في أصعب الظروف وأدقها في أعقاب نكبة كابورتيو[3]. واستطاع أن يدير دفة الأمور حتى النصر النهائي، ولكن الأمور في داخل إيطاليا كانت لا تمكنه من أن يكون طليق اليد في مناورات مؤتمر الصلح بسبب الخلافات الجوهرية التي كانت بين لأحزاب الإيطالية. وكانت ايطاليا أكثر البلاد الأوروبية تأثراً بنكبات الحرب بسبب ضعفها في مجالات الصناعة ونقص المواد الأولية بها. وكان برلمانها غير قادر على إتخاذ مواقف حاسمة إزاء القضايا الكبرى، وتعرضت الحكومة الايطالية لهجمات اليمين واليسار على السواء، وانتشرت الإضرابات في معظم البلاد.

وكانت تطلعات الشعب الإيطالي إلى مكاسب بلاده من الحرب بعيدة جداً، وكانت ذكريات الإمبراطورية الرومانية وعظمتها أقوى من أن يكتشف الإيطاليون حينذاك حقيقة قدراتهم إزاء الدول الكبرى الأخرى المنتصرة. وكان أورلاندو يشعر بضعف موقفه داخل مؤتمر الصلح، ويعاني جداً من ثقل الضغوط الشعبية والسياسية عليه من أجل الحصول على مكاسب عظمى في مؤتمر الصلح».

ثم إن علاقته برفقائه (ويلسون وكلمنصو ولويد جورج) غير طيبة، وخصوصاً من جانب الأمريكي والفرنسي. فقد كان كلمنصو يحتقر إيطاليا والدور الهزيل الذي لعبته في الحرب، وكان ويلسون مزوراً عنها لا يعطيها قدرها المناسب وكان لويد جورج يعطف عليها عطفاً انجليزياً خالياً من الوعود والسبب في هذه المواقف ليس وليد العاطفة والهوى وإنما وليد متطلبات الأمن للدولتين الفرنسية والإنجليزية.

---

1 ـ Vittorio Orlando (1860 ـ 1952) وهو صقلي وكان حقوقياً ممتازاً.

2 ـ كان ملك ايطاليا حينذاك فيكتور عمانويل الثالث.

3 ـ أنظر فيما سبق ص 455.

فإيطاليا قبيل الحرب العالمية الأولى أصبحت امبراطورية تجاور مستعمراتها مستعمرات كل من فرنسا وبريطانيا في شمال افريقية وفي شرق افريقية، وهي إلى جانب هذا أصبحت ـ بعد هزيمة ألمانيا والمملكة الثنائية ـ الدولة الأوروبية التالية لفرنسا في داخل القارة الأوروبية. ولها الكثير من الميزات الإستراتيجية فهي تستطيع أن تمد إحدى يديها إلى قلب القارة وأن تمد الأخرى إلى شمال أفريقية. وفوق هذا وذاك فالريفييرا الفرنسية امتداد للإيطالية، وصقلية على الطريق بين فرنسا والشام الذي كان من نصيب فرنسا بمقتضى تفاقية سايكس ـ بيكو 1916.

ومن هذا كله نستطيع أن نفسر موقف كلمنصو العنيد إزاء (أورلاندو) ونائبه في المؤتمر (سونينو)[1]،

وزادت من حدة الأزمات بين ممثل إيطاليا والكبار الثلاثة أن الاتفاقات السرية المعقودة بين دول الوفاق وايطاليا خلال الحرب لاقت معارضة شديدة من جانب الرئيس الأمريكي وودرو ولسون في مؤتمر الصلح وأن بعض هذه الإتفاقات السرية كان لا يحترم الحقوق القومية، ومن ذلك أن اتفاقياتها مع دول الوفاق كانت تهدف إلى التوسع في الأرض البلقانية بغض النظر عن جنسية السكان. ولهذا لقيت معارضة شديدة من جانب ويلسون وكلمنصو حتى اضطر (أورلاندو) إلى مغادرة المؤتمر تاركا (سونينو) ممثلاً لبلاده فيه.

أ ـ كلمنصو:

كان أقوى الأربعة الكبار، وأشدهم ذكاءً، كان يقترب من الثمانين، دون أن تكل قواه عن المعارضة التي عاش حياته في خضمها، قوي الأسلوب عميقه، لاذع الكلم، شديد الوطأة على معارضيه، لا تفتر همته حتى ولو كان خصمه قوي الشكيمة رائع البيان مثل ويلسون أو داهية في السياسة الأوروبية مثل لويد جورج.

1 ـ Sonnino.

كانت تجاربه في الحياة الخاصة والحياة العامة والسياسة الأوروبية والدولية كثيرة ومتزاحمة بل ومتناقضة قاسية. شهد مذلة فرنسا في 1870 ـ 1871، والضياع الذي خيم على الشعب الفرنسي في السبعينات والجهود المضنية الحثيثة الخطرة التي سارت فيها فرنسا حتى وقفت على قدميها أمام العملاق الألماني، وروعة الصمود الفرنسي أمام الهجوم الخاطف الألماني في مطلع الحرب، وصبر الشعب أرضه المحتلة وفي تضحياته وتفوقه على آلامه والمصائب التي نزلت بمدنه وأرضه الزراعية وأبنائه من عسكريين ومدنيين.

وكان ينظر بألم دفين إلى كون الإمبراطورية البريطانية أوسع وأكبر وأضخم ثروة من الامبراطورية الفرنسية فضلاً عن أن الحرب لم تدر رحاها على الأرض البريطانية، وأن خسائر بريطانيا وامبراطوريتها لا تكاد تعادل نصف ما خسرته فرنسا أرواحاً وعتاداً وثروات. ومع هذا كله كان يرى في أفق السياسة الدولية خطرين عظيمين على فرنسا، وهذه المرة من جانب أخوة لفرنسا في السلاح: بريطانيا والولايات المتحدة. في الوقت الذي لا يزال فيه الخطر الألماني على فرنسا غير بعيد، خصوصاً ـ من وجهة نظره ـ إذا أهملت فرنسا فرض القيود الشديدة عليها. ولقد كان كلمنصو يدرك إلى حد بعيد كم كان ويلسون مثاليا لا يقدر مخاوف فرنسا وآلامها حق قدرها، ويدرك أن لويد جورج يريد أن يلعب اللعبة البريطانية التقليدية، وهي أن تظل فرنسا خائفة من ألمانيا حتى تنفرد بريطانيا بالإستيلاء على أكبر قسم من مستعمرات ألمانيا وولايات الدولة العثمانية. وتستطيع أن تتلاعب بكافة الأطراف بما يضمن لها أكثر المكاسب بأرخص التكاليف.

كان (كلمنصو) ضليعاً في المشكلات الأوروبية وخفاياها، وكان يدرك بسرعة كل معاني المناورات السياسية التي مهر فيها سياسيو بريطانيا. وساعده على ذلك إتقانه للغة الإنجليزية، بل كان الوحيد من بين الثلاثة الكبارالذي يتقن اللغات الثلاث

الفرنسية والإنجليزية والألمانية. وكانت واقعيته توقع مثالية ويلسون في تخبطات مربكة قللت من هيبة الرئيس الأمريكي، وساهمت في أن يصبح كلمنصو ولويد جورج راسمي خريطة أوروبا والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى.

لهذا كان كلمنصو شديد اللهجة في مجادلاته مع ويلسون ولويد جورج، وضاعف من ذلك ثقل السنين عليه، وخيبة أمله في الانسانية، وتفوق الفكر الأناني الفرنسي عليه تفوقاً لا حدود له.

وهناك ناحية شخصية أثرت في توجيه المؤتمر إلى سياسات معينة، فقد كان (كلمنصو) يرغب في أن يختم حياته ببطولة قومية عظمى في مؤتمر الصلح، وكان يعتقد ـ وكان اعتقاده صحيحاً ـ ان الرأي العالمي يقف إلى جانبه ضد ألمانيا، وأن الفرصة قد حانت لتصبح فرنسا صاحبة حدود آمنة، وليس هناك من دولة أوروبية في داخل القارة تهددها بالغزو. وكان يرى أنه قد مر على فرنسا زمن طويل وهي تحت خوف الغزو من أكثر من جهة، وأنه آن الوقت الذي تضع فيه فرنسا أسس سلام دائم يبعد عن فرنسا هذه المخاوف نهائياً إن أمكن.

كانت فرنسا تطالب بالكثير، ولكن دون إسراف. وتركزت أهدافها في:

1 ـ السار:

بحيث تعود حدوده إلى عام 1814/ 1815، وكان ذلك مثار جدل عنيف بين كلمنصو ولويد جورج الذي حذر زميله من خلق مشكلة إلزاس ولورين جديدة، ومن وجهة النظر الأمريكية كان هذا يعتبر تجاوزاً لمبادىء ويلسون الأربعة عشر حيث أن السار كان ألمانيا بلا شك، ويجب ـ وفقاً لمبدأ تسوية المشكلات على أساس قومي ـ أن يظل ضمن الدولة الألمانية.

2 ـ الإشراف على الضفة اليسرى لنهر الراين:

كانت فرنسا تهدف من وراء ذلك إلى خلق حاجز بينها وبين ألمانيا يكون

علـى ألأقـل مجـرداً مـن السـلاح إن لم يكـن تحـت إشرافهـا أو يكـوّن دولـة منفصلـة عـن ألمانيـا. ويمثـل هــذه الخطــة تفقــد ألمانيــا الكثــير مــن المصــادر الصناعيــة اللازمــة لإســتعادتها قوتهــا العســكرية.

3 ـ المستعمرات:

كانت تريد مساحات واسعة جداً من مستعمرات الدولة الألمانية وولايات الدولة العثمانية. وكانت هناك اتفاقات نظمت إلى حد ما توزيع العراق والشام بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايكس ـ بيكو) ولكن بريطانيا بعد الحرب أخذت في المماطلة مستندة إلى أنها هي التي تسيطر بجندها على كل تلك المناطق وأخذت تساوم فرنسا على تنازلات جديدة.

ومن هذا كله يتبين لنا كم كانت المناقشات معقدة بين كلمنصو وزميله: الاستعماري لويد جورج، والمثالي الأمريكي ويلسون.

د ـ لويد جورج:

كان سياسيا بارعا، تكونت لديه ملكة الجدل لسابق خبرته في مجال المحاماة، وتفوق في المناقشات السياسية لخبراته خلال عمله في البرلمان والوزارة واطلاعه الواسع على الشؤون العالمية. ولم يعش، كسياسي في خط واحد تقريباً مثل كلمنصو الذي كان في الغالبية العظمى من حياته معارضا شديد اللسان على خصومه، أما لويد جورج فقد مارس الطرفين النقيضين: المعارضة والموالاة.

كانت حكومته ملكية ومستقرة، بينما كانت فرنسا جمهورية متأججة. كانت بريطانيا هادئة الأعصاب بعد هذا النصر الكبير، لأنه لم يكن أول نصر كبير نهائي تحرزه فهناك أوترخت (1713) وصلح باريس (1763) ومؤتمر فيينا (1815) وصلح باريس (1856). أما فرنسا فكان هذا النصر بمثابة تحطيم الأغلال التي

ضربت حول المارد الفرنسي منذ قرون وليس منذ 1870/ 1871 فقط.

كانت سلطاته تستند إلى تشجيع الملك وتأييد الشعب. وكان هو يدرك أن الشعوب قد تطالب بأكثر مما يجب، بينما كانت هناك ضرورات سياسية تفرض على لويد جورج أن لا ينساق وراء مطالب شعبه الكثيرة، وفي نفس الوقت كان عليه أن يرضي هذا الشعب الذي أولاه ثقته. وبدت هذه الأزمة بوضوح عن التعرض لمشكلة التعويضات وتقليم أظافر ألمانيا ، إذ كان لويد جورج يرى أنه يجب الإبقاء على ألمانيا كقوى رادعة للتفوق الفرنسي[1]، ويجب وضع تقديرات غير مبالغ فيها للتعويضات التي تفرض على ألمانيا . وهنا واجه لويد جورج ضغوطاً شديدة من جانب زعماء بريطانيا بل وكذلك تعرض لنقد شديد من جانب كلمنصو في هذه المسألة، وكذلك بسبب مطالبة لويد جورج بأن لا يطبق التجريد من السلاح على ألمانيا وحدها، وإنما طالب بأن يطبق على الجميع إذا أريد للسلام أن يستتب.

وكانت المطالب البريطانية مركزة في خارج أوروبا، أما بالنسبة لخريطة أوروبا الجديدة فكان لويد جورج في حقيقة الأمر هو المخطط لها وهو المسؤول مع كلمنصو، وإلى حد ما مع ويلسون، عن رسمها على النحو الذي ظهرت عليه في 1919 ـ 1920، ذلك الشكل الذي ساعد على وقوع الحرب العالمية الثانية.

ج ـ ويلسون:

الغالبية العظمى من المؤرخين يضفون عليه لقب الرجل المثالي في مؤتمر الصلح، فمبادئه الأربعة عشر هي التي جعلته يأخذ هذا الطابع، ولكن مثاليته كانت موجهة نحو أوروبا أما سياسته في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية فكانت تتهم

1 ـ ستصبح ألمانيا بعد ذلك في نظر الانجليز ليست رادعاً لفرنسا فقط، بل كذلك ضد انتشار الشيوعية من روسيا.

بأنهـا «سياسـة الـدولار»، وهـي سياسـة واقعيـة جـداً تسـتهدف تحكـم حكومـة واشـنجتن في اقتصاديـات ـ وبالتـالي في سياسـات ـ دول أمريـكا اللاتينيـة. وتنقـل ويلسـون بـين هـذه الواقعيـة وتلـك المثاليـة هـو الـذي جعلـه يفقـد اتزانـه أمـام كلمنصـو ـ الشـديد الواقعيـة ـ ولويـد جـورج المـرن.

كان ويلسون قد اشتهر بقدراته الخطابية، إلا أنه لم يتمتع بدقة القانون عند وضع الكلمات في نصوص المعاهدات، ولعل هذا كان راجعاً إلى تركيزه على المبادىء لا على المشكلات الواقعية نفسها. إلا أن بعد نظره في الشؤون العالمية أعطاه مركزاً عاليا كسياسي قدير، وبوجه خاص دعوته إلى «عصبة الأمم» التي جاءته نتيجة لتخصصه في العلوم السياسية وذلك أيضاً لأن السياسي الأمريكي ينظر إلى المشكلات الدولية بصفة عامة، والمشكلات الأوروبية بصفة خاصة، من بعيد بشكل يجعله يرى النظريات أكثر وضوحاً من المشكلات الملحة. ومن هنا اهتزت مبادئه الأربعة عشر أمام مشكلات أوروبا المعقدة. وكان هو مسؤولاً عن تعلق الشعوب المهضومة بمبدأ تقرير المصير، وعن خيانته لهذه الشعوب وتركها في مواجهة عملاقين استعماريين كبيرين منتصرين لا رادع لهما إلا ما بينهما من خلافات.

وحيث إن ويلسون كان يمثل بلدا يتبع الديمقراطية البرلمانية، فإنه كان عرضة لفقد منصبه عقب فوز الحزب المنافس له، وفعلا عندما أجريت انتخابات الكونجرس في نوفمبر ـ تشرين ثاني 1918 ربحها الحزب الجمهوري، فأصبح مركز ويلسون دقيقا حيث إن زميليه (لويد جورج وكلمنصو) كل منهما كانت تسنده أغلبية برلمانية وأغلبية في الرأي العام.

ويفسر بعض المؤرخين مبالغة ويلسون في إبراز أهمية نظريته الخاصة بعصبة الأمم، وبذله الجهود الكبيرة جداً من أجل الحصول على موافقة زميليه عليها، بأنها نتيجة لذلك الخذلان الذي مني به في الانتخابات، إذ أراد أن يعود

إلى بلاده وفي الوفاض شيئ. ويذهب بعض هؤلاء المؤرخين إلى أن ويلسون بلغت به اللهفة على ظهور «عصبة الأمم» إلى عالم الحقيقة أن ضحى ببعض من مبادئه السامية حتى يحصل على موافقة كل من بريطانيا وفرنسا على تكوين هذه العصبة.

كانت المشكلات التي تقرر أن ينظر فيها مؤتمر الصلح عديدة للغاية، وكانت أشد هذه المشكلات دقة تلك المتعلقة بخريطة أوروبا الجديدة والمطالب المضادة التي كانت تدور حول هذه القطعة من الأرض أو تلك. ولهذا تشكلت عدة لجان لدراسة المشكلات المعروضة. ولكن الحقيقة التي ترسّخت بمرور الوقت ـ خلال إنعقاد المؤتمر ـ أن الثلاثة الكبار هم الذين كانت لهم الكلمة الأخيرة في رسم خريطة أوروبا الجديدة، متوخين في ذلك مصالح بلادهم أولاً. وتم لهم ذلك في سلسلة من المعاهدات فرضوها على الدول المهزومة، وهذه المعاهدات هي: ـ

1 ـ معاهدة فرسأي مع ألمانيا (28 يونيو ـ حزيران 1919)

2 ـ معاهدة سان جرمان مع النمسا.

3 ـ معاهدة تريانون مع المجر.

4 ـ معاهدة نايي مع بلغاريا.

5 ـ معاهدة سيفر مع تركيا ولكن عدلت بمعاهدة لوزان.

كانت تسوية المسائل المتعلقة بألمانيا هي الأكثر أهمية، رغم أن العديد منها لم يتطلب سوى القليل من الوقت للوصول إلى قرار نهائي بشأنها. فقد استعادت فرنسا الألزاس واللورين، وحصلت على استغلال فحم السار لمدة خمسة عشر عاما تدير عصبة الأمم خلالها هذا الإقليم على أن يتحدد مصيره باستفتاء عام يجري في 1935.

أما فيما يتعلق برغبة فرنسا في السيطرة المباشرة على أراضي الضفة اليسرى لنهر الراين، فكانت دواعي الأمن العسكري تدعو كلمنصو إلى الإلحاح

علـى تحقيـق هـذا المطلـب، إلا أن ويلسـون ولويـد جـورج رفضـا الموافقـة عـلى ذلـك واكتفيـا بتجريـد منطقـة الرايـن إلى عمـق خمسـين كيلومـترا مـن السـلاح، ولم يقبـل كلمنصـو بهـذا إلا بعـد أن وعـده ويلسـون ولويـد جـورج بتقديـم مسـاعدة أنجلـو ـ أمريكيـة مشـتركة لفرنسـا في حالـة وقـوع هجـوم ألمـاني عليهـا. واكتفـى كلمنصـو بهـذا الوعـد الدبلومـاسي. إلا أن التطـورات أفقـدت هـذا الوعـد قيمتـه وبسرعـة غـير منتظـرة، فقـد رفـض السـناتو الأمريـكي إبـرام معاهـدة الصلـح، وبالتـالي لم تعـد حكومـة الولايـات المتحـدة مسـؤولة عـن ذلـك الوعـد، وانتهـزت بريطانيـا هـذا الحـادث وأعلنـت أن عـدم تمسـك حكومـة الولايـات بوعـد ويلسـون لكلمنصـو يجعلهـا هـي الأخـرى ـ في حـل مـن تعهدهـا سـالف الذكـر. وبـذا وكأن فرنسـا خدعـت خديعـة مروّعـة سـتؤثر في توجيـه سياسـاتها الخارجيـة بعـد ذلـك.

أما الحدود الدنمركية ـ الألمانية فقد تقرر تعديلها عن طريق استفتاء في شلزويج يحدد مصيرها وقد أجري الإستفتاء وأدى إلى انضمام الجزء الشمالي منها فقط إلى الدنمرك وظل الباقي جزءاً من ألمانيا .

فقدت ألمانيا لصالح بلجيكا:

1 ـ اوبن[1]

2 ـ مالميدي[2]

وحصلت بولنده على مساحات من الأرض الألمانية ذات قيمة اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

1 ـ الممـر البولنـدي المنتهـي عـلى البلطيـق بمدينـة دانزيـج الألمانيـة تمامـاً، والتـي أصبحـت مينـاء حـرا تديـره عصبـة الأمـم. وبذلـك تكـون بولنـده قـد اوجـدت لنفسـها منفـذا عـلى البلطيـق، ولكنهـا في سـبيل ذلـك أضرت بألمانيـا ضرراً بليغـاً للغايـة، حيـث

1 ـ Eupen

2 ـ Melmédy.

إن الممـر البولنـدي هـذا قسّـم ألمانيـا إلى قسـمين هـما بروسـيا الشرقيـة وألمانيـا . ومـن الناحيـة الثانيـة كانـت مدينـة دانتـزج ألمانيـة شـعبا واقتصـاداً وتاريخـا، ويتعـارض فصلهـا عـن ألمانيـا مـع مبـدأ وحـدة القوميـات. كذلـك تقـرر إجـراء اسـتفتاء في سـيليزيا لتحديـد تابعيتهـا، وبعـد إجرائـه انضمـت سـيليزيا العليـا (جنـوب سـيليزيا) إلى بولنـده بمـا فيهـا مـن مناجـم فحـم عاليـة الإنتـاج، بينـما احتفظـت ألمانيـا بثلثـي سـيليزيا.

وبصفة عامة كانت مكاسب بولنده على حساب ألمانيا تضر بالأخيرة ضرراً بليغا فلا غرو ان كانت المنازعات بين ألمانيا وبولنده هي السبب المباشر لإندلاع الحرب العالمية الثانية.

وحصلت تشيكوسلوفاكيا ـ الدولة الجديدة ـ من ألمانيا على منطقة صغيرة قرب تروبو[1].

وكان ميناء مميل[2] ـ الألماني السكان ـ عرضة لمطالبات لتوانية شديدة، حتى لقد نفذ الليتوانيون ـ الذين يعتبرون مميل منفدا لدولتهم الجديدة ـ خطة للإستيلاء عليه عنوة في 1923، وحتى لا تتسع المشكلة قرر الحلفاء وضع نظام دولي (لمميل)، كان واحداً من النظم الدولية المعقدة التي ظهرت في بعض المدن الهامة بعد الحرب العاليمة الأولى.

أما فيما يتعلق بالمستعمرات فقد جردت ألمانيا منها. واقتسمتها فرنسا وبريطانيا بصفة أساسية وشاركت في الأسلاب ـ ولكن بدرجات أقل ـ كل من بلجيكا واتحاد جنوب افريقية واستراليا ونيوزيلنده واليابان على النحو التالي:

1 ـ اقتسمت فرنسا وبريطانيا الكمرون.

2 ـ حصلت بريطانيا على الإنتداب على تنجانيقا وتوجولاند.

3 ـ تولى إتحاد جنوب افريقية الانتداب على جنوب غرب افريقية.

1 ـ Troppau.

2 ـ Memal

4 ـ حصلت اليابان على جزر المحيط الهادي الواقعة تحت السيطرة الألمانية وهي جزر مارشال وكارولينا وماريان، وورثت المناطق الألمانية في الصين (كياو ـ تشاو في شبه جزيرة شانتونج).

5 ـ وورثت استراليا منطقة غينية الجديدة بجزرها. وانتدبت نيوزيلنده على جزر ساموا.

6 ـ سحبت من ألمانيا كافة الإمتيازات التي كانت لها في المغرب والصين وسيام وافريقية الإستوائية.

7 ـ نزع سلاح قناة كييل وتقرر حيادها.

وحيث إن الضمان الحقيقي ـ بالنسبة لدول الحلفاء لإستمرار تنفيذ هذه الشروط هو منع ألمانيا من معاودة الإنتقام ـ والابقاء عليها ضعيفة من الناحية العسكرية فرضت على ألمانيا : ـ

1 ـ أن لا يزيد تعداد جيشها عن مائة ألف مقاتل يجمعون بالتطوع حيث إن التجنيد الاجباري أصبح محرماً على ألمانيا .

2 ـ أن لا تستخدم القوات المسلحة الألمانية الدبابات أو الطائرات الحربية.

3 ـ تسليم أسطولها الحربي وان لا يزيد أسطولها الحربي في المستقبل عن ست قطع لا تزيد حمولتها عن عشرة آلاف طن، وإلى جانبها عدد محدود من القطع الصغيرة الحربية.

5 ـ تدمير القاعدة البحرية الألمانية في هليجولاند[1] وبذلك تكون بريطانيا قد ضمنت عدم قدرة البحرية الألمانية على استعادة قوتها.

وفرضت على ألمانيا تعويضات غير محددة تدفع لدول الحلفاء عما أصابها من تخريب وخسائر وألقيت تبعة كل هذا على ألمانيا ، وحتى ترغم ألمانيا على

---

1 ـ Heligoland وكانت قد حصلت عليها ألمانيا من بريطانيا في الثمانينات من القرن التاسع عشر في مقابل حصول بريطانيا على منطقة ويتو Witto في شرق أفريقية.

دفع هذه التعويضات تقرر احتلال أراضي الرين لحين تسديدها.

وكانت مشكلات التعويضات واحدة من أعقد ما جادل فيه الكبار الثلاثة. كانت فرنسا مسرفة في مطالبها وكانت بريطانيا ـ رغم اعتدال لويد جورج ـ تطالب بالحصول على قدر كبير من التعويضات، وكان ويلسون يرى عدم شرعية هذا الإسراف في المطالبة بالتعويضات عن الخسائر المدنية والعسكرية على السواء.

وبلغ التهور في المطالبة عندما وضع بعض خبراء المال تقريرا طالبوا فيه ألمانيا بدفع 24 ألف مليون جنيه استرليني مؤكدين قدرتها على ذلك، ورد الإقتصادي المالي الكبير البريطاني (كينز)[1] بأن قدرات ألمانيا لا تتعدى ألفي مليون فقط.

وأدرك كل من لويد جورج وويلسون أنه لا بد من إبعاد قضية التعويضات عن تأثير الرأي المتطرف في كل من فرنسا وبريطانيا. ونجحا في إحالة الموضوع إلى لجنة، وفهم الرأي العام إن وراء هذه اللجنة جهودا لزيادة قيمة التعويضات بينما كان ويلسون ولويد جورج يهدفان إلى انقاصها.

وعلى أي حال فقدت ألمانيا الكثير من قدراتها العسكرية ومنعت من تطويرها، وفقدت عشر سكانها وجانباً كبيراً من مناجم الفحم والحديد، وأصبحت مدينة للحلفاء بتعويضات ضخمة لا تدري إلى أي مدى خيالي ستصل إليها الأرقام الفرنسية بالذات.

كانت الدعوة إلى استقلال القوميات تعني تفكك امبراطورية النمسا والمجر تفككاً كبيراً. وكان أول مظهر له هو انفصال النمسا عن المجر، ثم ثورة كل قومية وعملها على الإستقلال بنفسها. فكان أن ظهرت يوغوسلافيا التي أصبحت مؤلفة جغرافيا من الصرب والبوسنة والهرسك ودلماشيا والجبل الأسود وكرواتيا حتى أعالي نهري الساف والدراف، وعنصريا كانت تتكون من ثلاثة عناصر: الصرب

---

1 ـ Keynes

والكرواتيون والسلوفين. والأخيران كاثوليكيان بينما الصرب أرثوذكسية.

وظهرت تشيكوسلوفاكيا وتعدادها 13 مليوناً بسلخ بوهيميا ومورافيا وسيليزيا النمساوية وأجزاء من النمسا السفلى، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر وانما كانت تضم أقليات عديدة على النحو التالي: ـ

3 مليون نسمة يتكلمون الألمانية، خصوصاً في السوديت الألماني و 700،000 نسمة من المجريين.

وإلى جانب ذلك مئات الألوف من البولنديين ومن الروتينيين.

واتسعت رومانيا على حساب جاراتها المجر وروسيا والنمسا. فاستولت من الأولى على ترانسلفانيا ومن الثانية على بسارابيا ومن الأخيرة على بوكوفيينا.

وتنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا وإيستريا والتيرول وممر برنر الاستراتيجي بما فيه من ألمان في الأديج الأعلى وكانت ايطاليا تطالب بميناء (فيومي) الذي احتله الشاعر الايطالي دانونزيو عنوة حتى سويت المشكلة مع يوغوسلافيا.

وهكذا أصبحت النمسا واحدة من دول شرق أوروبا الصغيرة، إذ فقدت مساحتها ورعيتها، وحتى لا تضمها ألمانيا نص على منع إندماجها في ألمانيا .

وهكذا فقدت النمسا تلك المناطق الشاسعة جداً من امبراطوريتها في معاهدة سان جرمان[1]، وكانت خسائر المجر بمقتضى معاهدة تريانون[2] أقل فداحة، وإن اشتركت مع النمسا في أنهما أصبحتا دولتين لا منافذ لهما على البحار.

الدولة المهزومة الوحيدة التي لم تفقد الكثير من أراضيها هي بلغاريا، حيث أعيدت إلى حدودها التي كانت عليها في 1914، على اعتبار أنها خسرت الكثير من الأراضي في حرب البلقان الثانية (1913). وكانت الخسارة الرئيسية التي

1 ـ Saint – Germain في 10 أيلول 1919.

2 ـ Terianon 4 يونيو ـ حزيران 1920.

منيــت بهــا مركــزة في تناولهــا عــن تراقيــا الغربيــة لليونــان. وأكــدت معاهــدة نايــي[1] هــذه التســويات مــع بلغاريــا (27 نوفمــبر ـ تشريــن ثــاني 1919).

أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية فقد أصبحت قاصرة على تركيا بعد أن احتلت الجيوش البريطانية العراق حتى الموصل والشام حتى حلب. وسيطرت قوات الحلفاء على المضايق وأعادت إغلاقها في وجه السفن الحربية على نسق ما طبق منذ 1841، وفرضت على تركيا معاهدة سيفر: (آب ـ أغسطس 1920) وبمقتضاها تنازلت لليونان عن كل ما لديها في أوروبا فيما عدا القسطنطينية ومنطقة صغيرة على طول المضايق وبحر مرمرة بعمق يحول دون أطلالة يونانية على المضايق، واستقلت أرمينيا، وتولت اليونان ـ التي حصلت من تركيا على جزر بحر ايجه ـ أمر الاشراف على منطقة أزمير وما حولها ووضعت منطقة أضاليا تحت الإشراف الايطالي كما وضعت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الإنتداب الإنجليزي.

على أن الذي وقع معاهدة سيفر هو السلطان العثماني، بينما كانت الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال (أتاتورك) ترفضها وترفض التفريط في أي شبر من الأراضي التركية، وأعاد تكوين القوات التركية، وقاتل اليونانيين حتى دحرهم، وظل وراء الفرنسيين والإيطاليين حتى تخلوا عما كان تحت يدهم من أرض تركية، وأخيراً توصل إلى معاهدة لوزان (24 تموز ـ يوليو 1923) التي أنهت حالة الحرب مع تركيا وحددت الحدود مع بلغاريا واليونان، ودعت إلى تحديد للحدود التركية ـ العراقية، والتركية ـ السورية ـ وأعلنت تركيا تنازلها عن سيادتها على البلاد العربية، ووافق الحلفاء من جانبهم على إلغاء الإمتيازات الأجنبية. نفس اليوم وقع «ميثاق المضايق» الذي يضمن حرية المرور فيها زمن السلم والحرب ونظم مرور القوات البحرية المسلحة عبرها زمن السلم والحرب،

1 ـ Neuilly

وتألفت لجنة دولية للإشراف على سير العمل في المضايق طبقاً للميثاق الخاص بها.

وبمقتضى هذه المعاهدة أيضاً جلت القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية عن الأراضي التي كانت تحتلها من الجمهورية التركية الجديدة.

إلى أي مدى كانت هذه التسويات عادلة؟ لقد دار جدل طويل حول هذه المسالة، وتضاربت الأحكام، وسيطرت على هذه المناقشات في كثير من الأحيان الأهداف القومية الخاصة. وبصفة عامة يمكن أن نضع الملاحظات التالية عن هذه التسويات:

1 ـ اعتبر الألمان أن الحلفاء غرروا بهم، فما أن ألقوا السلاح حتى ظهر لهم أن الحلفاء سيعاملونهم معاملة المغلوب، وهذا ما حدث فعلاً بل أشد منه، حيث كان من المتعارف عليه أن يتفاوض المنتصر مع المهزوم، ويعرض عليه شروطه ويناقشه فيها. أما الحلفاء فقد تدارسوا ما يجب أن يفرض على ألمانيا ثم طلبوا منهم توقيع معاهدة فرسأي ومن هنا وصف الألمان هذا العمل بأنه املاء المعاهدة عليهم إملاء من جانب الحلفاء. واتخذوا من ذلك ذريعة للتخلص من قيودها كلما أمكنهم ذلك. وبذلك يكون هذا العمل مسؤولاً إلى حد كبير عن تعميق الرغبة في الانتقام لدى الألمان. فقد قلمت معاهدة فرسأي من أظافر ألمانيا ، ووضعت بذور الحرب العالمية الثانية مثلما وضعت معاهدة فرانكفورت (1871) بذور الحرب العالمية الأولى. فحق تقرير المصير الذي كان أمل الألمان في استمرار وحدة بلادهم لم يطبق عليهم وتوزع كثير من الألمان تحت حكم تشيكوسلوفاكيا وبولنده وفرنسا، وشطرت ألمانيا شطرين (بروسيا الشرقية ـ ألمانيا). وكانت محاولات استعادة هؤلاء تعني وقوع حرب عالمية جديدة.

2 ـ لم تتبع الدول المنتصرة أية خطة لنزع السلاح الدولي، وبالتالي كان ذلك المشروع ـ في نظر الألمان ـ مجرد خدعة لتجريد ألمانيا من السلاح دون نزع

سلاح بقية الدول الكبرى.

3 ـ كانت روسيا غائبة عن هذه المعاهدات ومن ثم لم تراع مصالحها عند وضعها، بل كانت هذه المعاهدات تميل إلى ما يضر روسيا أكثر مما يفيدها.

وكان من أسباب ذلك انتشار الحكم الاشتراكي في روسيا بسرعة، ومخاوف الدول الرأسمالية من النظرية الشيوعية ولتعاونها عسكرياً ضد الحكم الإشراكي اللينيني هناك.

4 ـ بدت الولايات المتحدة كأنها تدافع عن الدول التي وضع لها نظام الانتدب وبعثت بلجنة كنج كرين إلى الشرق العربي، وعادت هذه اللجنة لتضع توصيات رائعة، ولكن ضربت فرنسا وبريطانيا بها عرض الحائط، وعندما حصلت الولايات المتحدة على نصيب من بترول (الموصل) في شمال العراق، أوصدت بابها دون الحركات الوطنية التحررية في المنطقة.

وعلى أي حال وضعت هذه المعاهدات بإسم استقرار العالم، وكان ويلسون يرى أنه لا بد من منظمة دولية تعمل على المحافظة على استمرار هذا السلام وكانت هذه هي المهمة الأولى لعصبة الأمم.

(2)

عصبة الأمم

كانت الخسائر الفادحة التي منيت بها أوروبا خلال الحرب العاليمة وفقدها ملايين البشر من زهرة شبابها[1]، دافعاً قوياً لأن تشتد حركة البحث عن وسيلة جماعية دولية لمنع تكرار هذه المجزرة البشرية الهائلة التي استمرت أكثر من أربع سنوات. وبادىء ذي بدء ليس وودرو ويلسون هو أول من نادى فكرة تجمع أوروبي للعمل من أجل السلام، فلقد كان هناك العديد من المفكرين والفلاسفة الأوروبيين الذين دعوا على مدى التاريخ الحديث لفكرة التجمع الأوروبي. ولكن دون أن تجد هذه النداءات استجابة ـ لا من جانب الحكومات ولا من جانب الشعوب لأنه لم تكن قد ظهرت بعد الحاجة الواضحة إليها.

ومن ناحية أخرى، ليس ظهور فكرة عصبة الأمم ـ التي روّج لها بكل قوة ـ الرئيس ويلسون ـ من عمله هو، وإنما هي نتيجة منطقية لتطور العلاقات الدولية بمختلف مظاهرها، وتعدد جوانبها.

فلقد وجدت أوروبا نفسها في أكثر من مرة مضطرة إلى عقد مؤتمرات كبرى لتسوية المعضلات التي يستعصي حلها على دولة أو اثنين، ومن هذا القبيل:

---

1 ـ فقدت أوروبا حوالى عشرة ملايين من القتلى في ساحات الحرب وضعفهم جرحى.

مؤتمر وستفاليا	1648
«فيينا	1815
«اكس لاشابيل	1818
«تروباو	1820
«فيرونا	1822
«باريس	1856
«برلين	1878
«برلين	1884 ـ 1885
«لاهاي	1899
«لاهاي	1907
« لندن	1912 ـ 1913

وخلال القرن التاسع عشر كثر ظهور الإتحادات والهيئات والسياسات الدولية التي تعنى بموضوعات معينة تغطي مساحات شاسعة من الكرة الأرضية.

ومن ذلك:

ـ لجنة تنظيم الملاحة الدولية في نهر الراين ونهر الدانوب بمقتضى معاهدة باريس

1814 ومؤتمر فيينا	1815
ـ أتحاد التلغراف الدولي	1865
ـ اتحاد البريد العام	1874
ـ المكتب الدولي للموازين والمقاييس	1875
ـ إتحاد حماية الملكية الصناعية	1883
ـ إتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية	1886
ـ مكتب النقل الدولي	1890

ـ اتحاد صناعة السكر 1902

ـ المكتب الدولي للصحة 1903

ـ الإتحاد الأمريكي[1] 1912

وإنه لمن المعروف أن المؤتمرات الدولية تمهد ـ أو على الأقل تساعد ـ على ظهور إتحادات وهيئات سياسية دولية تعمل على نطاقات أوسع. ولهذا أعدت تلك المؤتمرات والإتحادات أذهان أوروبا إلى تقبل فكرة عصبة الأمم في 1918 ومن ثم كانت نظرية عصبة الأمم نقلة بين التجمع الأوروبي European Concert لحل مشكلة من المشكلات ذات الصبغة العامة وتجمع لأغلب دول العالم لمواجهة مشكلات تعرض السلام العالمي للخطر.

وكان اتساع نطاق الحرب من اليابان إلى أوروبا إلى أمريكا، وظروف أوروبا بعد الحرب وتطلع الكثير من الدول المهضومة الحق إلى الإستقلال، ساعد على وجود استجابة واسعة النطاق في مختلف الدول لإنشاء «عصبة أمم».

وإذا أردنا أن نحدد أهم هدف كانت فكرة عصبة الأمم تسعى إليه فإننا نجده بسهولة في «الحفاظ على السلام» وبالتالي التعاون بين الدول على ذلك، بل أن تعمل كل واحدة منها بمفردها على الحفاظ على السلام، وفي نفس الوقت تسهم في الدفاع عن الآخرين إذا ما تعرضوا لخطر، أو بمعنى آخر فإن فكرة «الدفاع المشترك» أو «الأمن المشترك» أحد الركائز الرئيسية جداً في هذه المنظمة الدولية الجديدة، وكان النجاح في تطبيقه يعني نجاح التجربة، وكان كذلك الفشل في تطبيقه يعني انهيار عصبة الأمم.

كان ويلسون يرى أن السلام العالمي يتعرض للإنهيار بسبب الحكم الأوتوقراطي والإستبدادي وبسبب عدوان الدول الكبرى على الصغرى. ولهذا كان يرى السلام في تخليص العالم من هذه الشرور وعبر عن ذلك في الكلمة التي

1 ـ Pan American Union

ألقاها في مؤتمر الصلح في باريس في 25 يناير ـ كانون ثاني 1919[1].

كانت نظرة العصبة أهم شيء كرس له الرئيس الأمريكي ويلسون جهوده خلال انعقاد مؤتمر السلام. وكان يعتقد أنه بالدعوة إليها يتفوق مثاليا على السياسيين الأوروبيين الذين اشتهروا بالمؤامرات السياسية ذات الطابع القومي الأناني إذ كانوا ينظرون فقط إلى مصالح الشعب الذي يمثلونه ورفع مستواه حتى لو كان ذلك على حساب الغير. ولكن رغم الجدل الطويل حول طبيعة هذه العصبة بين ويلسون ولويد جورج وكلمنصو لم ينزل ويلسون إلا قليلاً من برجه العاجي بينما لم يستطع لويد جورج أو كلمنصو أن يصعدا درجة واحدة على سلم المثالية الويلسونية، ولهذا تمخض مؤتمر الصلح عن عصبة أمم براقة ولكن مهزوزة.

كان ويلسون يريد أن يجعل من عصبة الأمم حجر الزاوية في أية معاهدة تعقد في مؤتمر الصلح، وأن تكون مسألة عصبة الأمم هي الأولى عند مناقشة مشاكل العالم في ذلك المؤتمر. أما كلمنصو فكان يرى أن موضوع عصبة الأمم ليس سوى موضوع ثانوي إذا ما قورن بموضوع مستقبل خريطة أوروبا، وكان سبب الخلافات هذه أن العصبة ـ من وجهة نظر الإنجليز ـ لا تستطيع أن تقوم بمهمة الحفاظ على السلام العالمي ولا بمهمة الدفاع عن الدول، لأن الحفاظ على السلام يتطلب تسليح العصبة بأقوى الجيوش لتواجه الدول الكبرى إذا ما انحرفت احداها نحو الحرب، وكان هذا أمراً يستحيل تنفيذه حينذاك، كذلك تعني فكرة الدفاع عن

---

1 ـ … The select classes of mankind are no longer the governors of mankind. The fortunes of mankind are now in the hands of the plain people of the Whole world… We are here to see, in short, that the very foundations were the private choice of small coteries of civil rulers. And military staffs. Those doundations were the aggression of great Powers upon small. Those Foundations were the folding together of empires of unwilling subjects by the duress of arms. Those foundations were the power of small bodies of men to work their will and use mankind as pawns in a game.

سلامة الدول الموقعة على معاهدات مؤتمر الصلح أن هذه المعاهدة ستأخذ صفة الثبات، ولقد أكد ويلسون نفسه أن المعاهدات غير ثابتة والعصبة هي الثابتة، ولكن هذا أزعج فرنسا التي كانت تعترض على فكرة إعادة النظر في مقررات مؤتمر الصلح وذلك لأن فرنسا كانت تريد أن تطمئن على ديمومة مكاسبها منه إلى الأبد.

وعلى أي حال أُقر ميثاق عصبة الأمم في 28 نيسان ابريل 1919 على أساس أنها منظمة دولية تحمي السلام العالمي لا بقوة السلاح ولكن بقوة الرأي العام العالمي، وبقوة التقاء الدول فيها وارتباطهم المعنوي بميثاق العصبة الذي ينص على عدم اللجوء إلى القوة لتسوية المشكلات التي تظهر بين الدول. وأصبح على الدول الأعضاء أن تلتزم باهداف العصبة الأخرى وهي:

1 ـ عدم عقد معاهدات أو اتفاقيات سرية، وإنما يجب أن تكون علنية.

2 ـ العدالة والشرف والنزاهة يجب أن تكون هدف كل معاهدة أو اتفاقية.

3 ـ عندما تكون دولة كبرى مسؤولة عن اقليم متخلف بواسطة (الإنتداب) يجب أن تعمل الدول المنتدبة على رقي مجتمع الدولة المتخلفة. وكانت عصبة الأمم هي التي طبقت نظام (الإنتداب) على الأراضي التي كانت تحت حكم الدول المهزومة (الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية)[1].

4 ـ وفي مجالات العلاقات الدولية الاقتصادية دعي ميثاق العصبة إلى تأمين حرية النقل والتجارة.

5 ـ في المجالات العمالية والاجتماعية دعت العصبة إلى ضرورة رفع مستوى العامل ورفع الإستبداد عنه وإعطائه حداً أدنى من الأجور يجعله قادراً على الحياة الكريمة.

1 ـ بالنسبة لشعوب الجزر النائية تقرر أن تطبق عليها قوانين الدولة المنتدبة لإنعدام القوانين لديها.

6 ـ حماية النساء والصبية من الإستغلال.

7 ـ تدبير الوسائل لمكافحة الأوبئة والأمراض.

ولتنفيذ هذه الأهداف تشكّلت أجهزة إدارية وفنية وتنفيذية لعصبة الأمم على النحو التالي: ـ

1 ـ الجمعية العمومية (العصبة):

تتكون من ممثلي الدول الأعضاء[1]. ولكل دولة صوت واحد، وكانت أهم مسؤولياتها الحفاظ على السلام، ولكن دون أن يكون تحت يدها الإمكانيات الكفيلة بتحقيق ذلك. فلم تعط القوة العسكرية لفرض السلام، ولم تنجح في مهمة نزع السلاح، ومن هنا كانت سلطاتها محدودة جداً واستشارية. وكان مقرها في (جنيف).

2 ـ المجلس:

يتالف من مندوبي الدول الكبرى[2] ومندوبي أربع دول أخرى تنتخبهم الجمعية العامة. ومهمته إعداد الخطط اللازمة للحفاظ على السلام أو أية موضوعات أخرى من مسؤوليات العصبة. وبوجه خاص العمل على حل الخلافات بين الدول سلمياً. وقد تولى (المجلس) مسؤولية النظم واللوائح التي ستسير عليها «محكمة العدل الدولية».

---

1 ـ اعترضت فرنسا ـ ونجحت في اعتراضها ـ على دخول أعدائها خلال الحرب في العصبة. ولكنها لم تلبث أن دخلتها بعد ذلك لتنسحب منها بسرعة، كما انسحبت من اليابان. وفي مقابل ذلك زاد عدد الأعضاء الجدد فيها حتى بلغ عدد أعضاء العصبة 62 دولة.

2 ـ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان.

3 ـ الأمانة العامة:

وهي الجهاز الإداري، وهو الجهاز الدائم باستمرار بعكس (العصبة) أو (المجلس) والتحق بالعصبة عدة مؤسسات وهيئات دولية جديدة أهمها:

1 ـ محكمة العدل الدولية:

كانت هناك مشكلات بين الدول يمكن أن ينظر إليها من الناحية القانونية فقط، من أجل هذا أنشئت «محكمة العدل الدولية»[1]، واتخذت من لاهأي ـ في هولنده ـ مقراً لها.

ب ـ مكتب العمل الدولي[2]:

كان الهدف منه رعاية مصالح العمال ورفع الغبن عنهم، واصدار التشريعات التي تحافظ على حقوقهم.

تلك كانت الظروف التي أدت إلى ظهور عصبة الأمم، والشكل التي ظهرت به، والأهداف التي تسعى إليها. أما مدى نجاحها وفشلها فإن تطور الأحداث خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918 ـ 1939) ساعدت على فشل العصبة في أهم قضية قامت من أجلها وهي قضية السلام العالمي حيث أنها كانت غير قادرة على فرض كلمتها على الدول الكبرى إذا كانت احداها طرفا في مشكلة تعرض السلام العالمي للخطر، وكانت العصبة ناجحة فقط في العديد من المشاكل التي كانت تقع بين الدول الصغيرة.

فقد فشلت العصبة في القضايا الكبرى التالية: ـ

1 ـ استيلاء بولنده ـ تؤيدها فرنسا ـ على مدينة (فلنا) اللتوانية.

---

1 ـ Court of International Justice

2 ـ International Labour Organization

2 ـ لم تستطع العصبة انقاذ الصين من عدوان اليابان عليها الأمر الذي أدى إلى الحرب الصينية ـ اليابانية الطويلة بل لم تعد اليابان تكترث بالعصبة وانسحبت منها في 1931.

3 ـ لم تستطع العصبة إنقاذ الحبشة من مخططات إيطاليا الاستعمارية، حتى استولت ايطاليا عليها.

4 ـ وجدت ألمانيا بعد أن انضمت إلى العصبة ـ أن فرنسا وبريطانيا توجهان هذه العصبة لخدمة مصالحهما ووجدت أنها غير مفيدة في جمع شمل الأقليات الألمانية المبعثرة في بولندة وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما. فآثرت الانسحاب منها.

أما القضايا التي أحرزت فيها نجاحا.

1 ـ النزاع بين فنلنده والسويد حول جزر الأند[1] (1920).

2 ـ النزاع بين بولنده وألمانيا حول حدود سيليزيا (1921)

3 ـ مشكلات الحدود اليونانية البلغارية (1925) وبين بيرو وكولومبيا (1933).

وأياً كانت عوامل النجاح والفشل فإن نظرية كلمنصو ولويد جورج بشأنها هي التي تفوقت وسيطرت على عمل العصبة بينما انسحبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من العصبة وآثرت العزلة على المشاركة في السياسات الأوروبية ففقدت العصبة بذلك القوة التي كانت كفيلة بأن تفرض نفسها على كل من بريطانيا وفرنسا.

---

1 ـ Aaland

(3)

النتائج الإقتصادية والاجتماعية والسياسية

خلال الحرب العالمية الأولى نفذت الدول سياسة توجيه قدراتها الاقتصادية لخدمة متطلبات الحرب، وطالت هذه الحرب، وأنهكت معها اقتصاديات أوروبا، وظهرت نظم وأساليب للسيطرة على الإنتاج تخالف كثيراً تلك التي كانت موجودة قبل 1914.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كان الناس يتصورون أن الانتقال من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم أمر ميسور. بينما كان في الواقع أمراً معقداً جداً، حتى بالنسبة للدول المنتصرة نفسها. ولهذا ظلت آثار الانهاك بادية على أوروبا لفترة ليست بالقصيرة بعد الحرب.

وما ضاعف من متاعب ما بعد الحرب، النقص الشديد الذي منيت به الشعوب المقاتلة في عدد الشباب العامل الذي سقط الملايين منهم في ميادين الحرب، بينما كانت أوروبا حينذاك في حاجة في مزيد من الأيدي العاملة لإصلاح ما تخرب من الأراضي الزراعية، وما تهدم من معامل ومصانع بل ومن مدن سوى بعضها ـ خصوصاً في فرنسا ـ بالأرض.

وحيث إن أعداداً ضخمة من سفن النقل التجاري قد أغرقت خلال الحرب، وأن طرق المواصلات التي دارت حولها معارك الحرب كانت مخربة، فقد واجهت أوروبا مشاكل معقدة لاستيراد حاجاتها من الخارج. بل إن عملية الاستيراد ـ

الضرورية ـ كانت هي نفسها تواجه مشكلات مالية معقدة، إذ استنفدت الدول المقاتلة معظم رصيدها من الذهب في سد حاجاتها العسكرية. واضطرها ذلك إلى اصدار أوراق نقد، سببت هي الأخرى انخفاضاً في قيمة العملة. بينما كانت الأسعار ـ بسبب ظروف الحرب قد ارتفعت بنسبة عالية. وقد أدت هذه الظروف الاقتصادية إلى أن تتجه الدول الأوروبية ـ بصفة عامة ـ إلى اتباع سياسة (الاكتفاء الذاتي). وسياسة الاكتفاء الذاتي تؤدي إلى التقليل من حجم التجارة الدولية الأمر الذي أسهم في تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929.

وكان ارتفاع الأسعار قد سبب تدهوراً في حقيقة دخل العامل، ولم تستطع الحكومات أن ترفع المرتبات بما يعادل ارتفاع الأسعار، إلا أن الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة بأعداد متزايدة وضخمة لإعادة بناء ما تهدم من مدن ومصانع وإصلاح ما تخرب من أرض أدى إلى ارتفاع أجور العمال بعد الحرب، ومن ثم كانت الضربة مركزة على أصحاب الدخول الثابتة من أمثال الموظفين واصحاب العقارات والسندات. وان ظهر في مقابل هذا مجموعة من «أغنياء الحرب» أفادوا بالملايين من قيامهم بدور متعهد التموين أو وسيط لشراء الأسلحة.

أما الفلاحون، فكانت البلاد التي لم تتعرض للمعارك بكثرة لا يتعرضون فيها لهزات شديدة. وان كانت نسبة انتاج المحاصيل قد قلت بسبب التجنيد العام. أما بعد الحرب فقد أدى نجاح الثورة البلشفية في روسيا إلى ذعر في الدول المجاورة، وسعت حكومات هذه الدول إلى مقاومة انتشار البلشفية باتباع أساليب تكسب بها الفلاحين إلى جانبها وحيث إن الدعوة إلى تقسيم وتوزيع أراضي كبار الملاك على الفلاحين هي التي جذبت جماهير الفلاحين إلى المشاركة الإيجابية في الثورة البلشفية، فقد أسرعت هذه الحكومات إلى توزيع أرض كبار الملاك فيها على الفلاحين، وحاولت الحكومات ـ قدر الامكان ـ أن تكون عملية التوزيع هذه على حساب كبار الملاك الأجانب، ففي دول البلطيق وزعت أراضي كبار الملاك الألمان على الفلاحين، وفي رومانيا وزعت أراضي

كبار الملاك المجريين عليهم، وأجريت عمليات توزيع للأراضي على الفلاحين في كل من بولنده والمجر كذلك.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن ألمانيا خرجت مهزومة من الحرب، وأنها فقدت بعض مراكزها الصناعية الهامة، إلى جانب أسطولها التجاري، رغم هذا كله لم تواجه ألمانيا مشكلات اقتصادية حادة مثل تلك التي واجهت الدول الأخرى. وذلك لأن الحرب لم تنتقل إلى قلب ألمانيا ، ولأنها كانت ـ خلال الحرب مضطرة للاعتماد على مواردها الذاتية فقط لعجزها عن الاستيراد من الخارج بسبب الحصار البحري المضروب عليها، ولهذا خرجت ألمانيا من الحرب غير مدينة لأحد، بعكس فرنسا وبريطانيا اللتين استدانتا بغزارة من الولايات المتحدة. حقيقة فرضت على ألمانيا تعويضات ـ غير محدودة ـ إلا أن الموقف الدولي خفف من ضخامتها وكانت تدفع بالتقسيط وليس دفعة واحدة الأمر الذي لم يعرض ألمانيا لانهيار عقب انتهاء الحرب.

ومن ناحية أخرى أدى ذلك الحصار البحري إلى أن يكتشف الألمان بديلا لبعض المواد التي يلزم استيرادها من الخارج، ومن ذلك استخدامهم المطاط الصناعي والمواد الكيميائية والبترول التركيبي والحرير الصناعي.

وقد أدت هذه الاكتشافات إلى خدمة اقتصاديات ألمانيا لا خلال الحرب فقط بل كذلك بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فأعانت على التخفيف من متاعب ألمانيا ومأساتها بعد الهزيمة.

أما التغيرات الاجتماعية فيجدر أن نشير أولا إلى أن هذه الحرب كلفت الدول المتحاربة تضحيات في الأرواح ضخمة جداً.

وكانت خسائر روسيا في الأرواح هي الأكثر فداحة إذ تبلغ أكثر من مليونين، وخسرت ألمانيا أقل من مليونين بقليل، وفقدت المملكة الثنائية مليونا وربع

المليـون، وأمـا بريطانيـا وامبراطوريتهـا ففقـدت حـوالي المليـون، وزادت فرنسـا وامبراطوريتهـا عنهـا بنصـف مليـون أمـا الولايـات المتحـدة فخسـرت 115 ألـف، جـزء كبـير منهـم كان بسـبب وبـاء الأنفلونـزا الـذي استشرى في أوروبـا عقـب الهدنـة. وهكـذا ذهـب ضحيـة الحـرب أكـثر مـن عـشرة ملايـين كانـوا زهـرة شـباب دولهـم، وأكـثر مـن ضعفهـم كان قـد سـقط جريحـا وكتـب عليـه أن يعيـش مقعـداً أو عاجـزاً حتـى آخـر حياتـه.

إن نسبة عدد الخسائر في الأرواح إلى عدد سكان الدولة يكشف لنا عن أن الآثار التي تعرضت لها روسيا ـ أكثر الدول خسارة ـ أقل نسبياً من تلك التي تعرضت لها ألمانيا أو فرنسا بسبب ضخامة عدد سكان روسيا وبسبب ارتفاع نوعية المواطن الألماني عن زميله الروسي. ولكن يخفف من هذه الآثار بالنسبة لفرنسا وبريطانيا أن أعداداً ليست بالقليلة من قتلى الحرب كانت من أبناء المستعمرات من غير الأوروبيين.

وإذا قورنت الضحايا البشرية للحرب العالمية الأولى بالحروب الكبرى السابقة عليها نجد أنه لم يحدث لأوروبا أن تعرضت لمثل هذه الفداحة في الخسائر في الأرواح، ويقول الفرنسيون أن فرنسيا واحداً كان يقتل كل دقيقة خلال الفترة الواقعة بين نشوب الحرب في اغسطس 1914 وشباط ـ فبراير 1917.

إن تعرض أوروبا لهذه الخسائر في الثروة البشرية وبين فئة معينة من الشباب بين العشرين والأربعين بالذات أربك كثيراً من المعدلات التي كانت تسود احصاءات الزواج والتوازن بين تعداد الذكور والإناث والمواليد وأعمار التلاميذ في المدارس واعمار اليد العاملة في بعض السنوات المعينة.

ولتفسير ذلك نشير إلى أن القتلى والجرحى خلال الحرب كانوا من الرجال، ومن الشباب بصفة خاصة، بينما كانت خسائر النساء قليلة جداً، ولا تصيب الفتيات مثلاً وإنما كافة الاعمار. وبذلك يكون قد اختل التوازن الاجتماعي بين الذكور والإناث، والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من ضحايا الحرب كانوا من

مواليد الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وكان طبيعياً أن تهبط نسبة المواليد خلال فترة الحرب لإفتراق الأزواج عن زوجاتهم، وبعد الحرب ارتفعت هذه النسبة بسرعة كبيرة ولدرجات عالية. وأثر ذلك على الحركة التعليمية وعلى اليد العاملة فيما بعد.

فبالنسبة للتعليم واجهت المدارس سنة 1930 نقصا في عدد التلاميذ الذين اعمارهم بين 11 ـ 15 سنة. أما من ناحية اليد العاملة، فقد وضعت السلطات الفرنسية خطتها لبناء خط ماجينو الدفاعي على أساس أن ينتهي العمل في هذا المشروع في 1935 حيث إن المجندين للجيش سينقص عددهم إلى نصف العدد المطلوب في كل سنة، وذلك خلال الفترة بين 1934 ـ 1939.

أثرت هذه الحرب في سرعة منح المرأة الكثير من حقوقها في وقت مبكر عما كان متوقعا، فقد كانت المرأة تحصل على حقوقها ببطأ قبل وخلال الحرب. أما بعدها فكان هناك ميل واضح من جانب الحكومات لرفع كثير من القيود السياسية والاجتماعية التي كانت مفروضة عليها. ففي بريطانيا تطلبت الحرب بذل كافة الجهود وحشد كل الطاقات من أجل النصر، وحيث إن الجيوش استوعبت ملايين من الشباب أسرعت المرأة إلى أن تحل محله في الأعمال المدنية مثل العمل في المصانع والمتاجر وفي دواوين الحكومة والشركات وفي المستشفيات والمدارس، ومنهن من تطوعن للعمل العسكري. وبذلك تكون المرأة قد وقفت جنباً إلى جنب مع الرجل في الكفاح فحق لها أن تحصل على حق الانتخاب ما إن تبلغ الثلاثين من عمرها. وبذلك تكون بعض الحواجز التقليدية بين الرجل والمرأة قد إنهارت.

وكما ضعفت الحواجز بين الرجل والمرأة في بريطانيا بسبب ظروف الحرب قللت هذه الظروف كذلك من الفوارق بين البرجوازية الغنية والطبقة الكادحة. بسبب إتفاق الجميع على العمل من أجل هدف واحد هو النصر النهائي على العدو، وكانوا أحياناً أخوة سلاح داخل الخنادق الرطبة في شمال فرنسا.

(4)

نمو نظرية الدولة الشمولية

يعتبر ظهور الشيوعية في قيام اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية ونجاحها في توطيد دكتاتورية البروليتاريا، وظهور الفاشستية في ايطاليا والنازية في ألمانيا وتوطيدهما دكتاتورية الزعيمين: بنيتو موسوليني[1] وأدولف هتلر[2] وانتصار دكتاتورية فرانكو في اسبانيا ودكتاتورية سالازار في البرتغال، وانتشار تقليد مثل هذه الدكتاتوريات في البلاد غير الأوروبية أو بين أحزابها كل هذا يوحي بأن تياراً قوياً سياسياً كان قد غادر الديمقراطية وجرف الكثيرين من المسؤولين على النظم السياسية والجماهير في بعض البلاد إلى الأخذ بنظرية الدكتاتورية.

وقد دأب المؤرخون الإنجليز والفرنسيون والأمريكيون على جعل الدكتاتورية لدى السوفييت وتلك الدكتاتورية الفاشستية والنازية على قدم المساواة، ولكن يجب التفرقة بين دكتاتورية طبقة وحزب، ودكتاتورية ثورية فردية. ومن ناحية ثانية نجد الحزب في السوفييت له قوته في فرض سياسة على الزعيم بعكس الحال لدى الفاشست والنازي. ولكن مثل هذه الفروق لم تكن واضحة في البداية.

إن هذا التحول عن الديمقراطية الغربية نحو الدكتاتورية كان واضحاً خلال الحرب العالمية الأولى لمواجهة ظروفها حتى في أكثر الدول ديمقراطية: فرنسا

1 ـ Benito Mossulini (1883 ـ 1945).

2 ـ Adolf Hilter (1889 ـ 1945).

وبريطانيـا. إذ اضطـرت حكومـات هاتـين الدولتـين إلى الحصـول عـلى سـلطات إسـتثنائية شـبه دكتاتوريـة لحـل مشـاكل تجييـش القـوات وتجهيـز التمويـن العسـكري والمـواد الغذائيـة. ومـن ذلـك أن بريطانيـا أدخلـت نظامـاً غـير مألـوف في تشـكيل الـوزارات لديهـا عندمـا تشـكلت وزارة ائتلافيـة برئاسـة لويـد جـورج وكان هنـاك أربعـة فقـط يديـرون دفـة الدولـة والحرب. وفي فرنسـا، منحـت الرقابـة البرلمانيـة سـلطات أوسـع لـلاشراف عـلى المجهـود الحربي. كذلـك يلاحـظ أن الحرب العالميـة الأولى أذابـت الفـرد في مجتمعـه وضعفـت صيحـات (الفرديـة)[1] أمـام (الجماعيـة)[2] ومـا ذلـك إلا لفقـدان الثقـة في النظـام الرأسـمالي الـذي سـبق الحـرب، أليـس هـو النظـام الـذي أعطـى لأوروبـا تقدمـا عظيـماً فكريـاً وماديـاً، إلا أنـه هـو نفسـه ـ بشركاتـه ومغامـرة أفـراده الرأسـماليين وبنوكهـم ـ هـو الـذي مهّـد لوقـوع الحـرب العالميـة الأولى التـي أصابـت أوروبـا بويـلات مروّعـة مـن تخريـب للمـدن وفقـدان لـلأرواح لم يسـبق لـه مثيـل؟

ثم أليست الإحتكارات الصناعية والتجارية كانت من أكبر اسباب الصراعات المؤدية إلى الحرب الطويلة المدمرة، بين أبناء عم ودول أوروبية تعيش حضارة واحدة وتنميها؟ إن الشركات التي انطلقت في كل إتجاه تجر وراءها المدافع والمؤامرات السياسية الدنيئة هي التي جرت وراءها تلك الويلات، لأنها لا تسعى إلا إلى زيادة نصيب المساهمين، ولا يهمها إلا موازنة آخر العام. ألم تفسد هذه الشركات ذمم نواب البرلمانات الرأسمالية وجعلتهم يلجأون إلى الألاعيب الدبلوماسية والعبارات المطاطة، ولا أخلاقيات سياسية لا تقيم وزنا لمستقبل الحضارة القائم على التنمية البناءة للمجتمع، تنمية تشمل الفلاح والعامل؟

ثـم، مـن هـم ضحايـا الحـرب الحقيقيـون؟ أليسـوا الجنـود والعـمال الذيـن سـخرتهم

---

1 ـ Individualism

2 ـ Totalitarianism.

الشركات لخوض حروب تدافع عن احتكاراتهم دون أن تمنح هذه الشركات حقوقاً مناسبة للعمال والفلاحين والجنود؟. لقد فقدت أوروبا في حربها الأهلية (العالمية الأولى) حوالي ثمانية ملايين ونصف المليون أغلبيتهم الساحقة من شباب الجنود والعمال زهرة الأمم الأوروبية. أما وقد تم النصر، وتوصل الساسة إلى معاهدة فرسأي فقد حان الوقت لأن تعدل الحكومات من سياستها بحيث تجعل التقارب بين الطبقات هدفا لها.

لقد أدت هذه المقارنات إلى ثورة بلشفية كبيرة في روسيا خشيت مغبتها الدول الراسمالية المنتصرة، والدول المهزومة على السواء. حيث إن البرجوازية كانت ـ رغم الضربات الاقتصادية التي حلت بها خلال الحرب ـ كانت لا تزال هي القادرة على توجيه أمور أوروبا المنتصرة أو المهزومة. ولكن الحقيقة هي أن برجوازية الغرب المستغلة لم تكن تعامل الشب الفقير على تلك الصورة البشعة التي كان يتعرض لها الشعب الروسي. ومن ثم كان أن وقعت الثورة البلشفية، وذلك المصير المحزن لأسرة (رومانوف) وجنرالات القيصر التافهين ورجالات بلاطه من ذوي النياشين العديدة والمخازي الأكثر عدداً، إذا كانت تلك الثورة جديرة بروسيا لإنقاذها من تلك الأوضاع التي جعلت تولستوي يتنازل عن أملاكه ولقبه النبيل ويعيش من كفاح يده وقلمه وقلبه وعقله، بينما لم تكن دول أوروبا الغربية بالذات في حاجة إلى مثل هذه الثورة البلشفية الشيوعية لإيجاد إصلاح لأحوال الشعب، وإنما كانت في حاجة إلى نوع من العدالة الاجتماعية في نظر كثير من فلاسفة الاصلاح في أوروبا الغربية.

لقد أدى انتشار هذه الأفكار، إلى جانب انتصار الثورة البلشفية رغم المحاولات اليائسة الأمريكية واليابانية والفرنسية والبريطانية لخنقها في المهد، أدى ذلك إلى أن تعمد بعض الحكومات والبرجوازية في أوروبا بصفة خاصة ـ إلى اتخاذ إجراءات لمنع انتشار الفكر الشيوعي في البلاد، وهذا يفسر لنا موجة الإصلاح

الزراعي التي انتشرت في دول أوروبا الشرقية (بولنده رومانيا/ هنغاريا/ استونيا/ لتوانيا/ فنلندا). كذلك أدت تلك التطورات إلى قيام نظم تعنى أهم ما تعنى بإقامة دولة قوية وحكومة مطلقة، وحزب واحد وخطة قومية شاملة.

وكثير من رجالات النظريات السياسية في التاريخ الحديث تعرض لهذه المشكلة المعقدة الخاصة بنظم الحكم التي يجب أن تضع مقدرات الشعب في يده وليس في يد أقلية تحكم فيه، سواء في الحكم أو في توزيع ثروات البلاد والإمكانيات والخدمات التي تقدمها الحكومة وإداراتها. ونذكر من ذلك:

1 ـ اشارات هوبز[1] إلى الدولة المطلقة.

2 ـ نظرية العقد الاجتماعي[2] لروسو ودعوته إلى أن يصبح كل فرد جزءاً من جسم كلي (الدولة) التي لها (إرادة عامة) تتكون بمشاركة كل فرد فيها. وبالتالي تكون السلطة المطلقة بيد الشعب كله.

3 ـ الإشتراكية الفابية[3] في أواخر القرن التاسع عشر في انجلترا التي دعت إلى نقل ملكية أدوات الإنتاج إلى المجتمع كله، وتدخل الدولة من أجل تحسين أجور العمال وفرض ضرائب على ذوي الثراء.

4 ـ الماركسية التي فسرت التاريخ على أنه حرب طبقات انتهت إلى الحرب بين الطبقة الكادحة والبرجوازية. ودعت إلى إلغاء الملكية الفردية حتى يصبح المجتمع خالياً من أية تناقضات أو صراعات.

كما أن النظريات الاقتصادية الجديدة رفعت من شأن فكرة (الدولة المطلقة) ومنها:

---

1 ـ Hobs.

2 ـ Contract Social

3 ـ Fabian Society وهي نظرية اشتراكية تحترم الملكية الفردية ورأس المال الخاص.

1 ـ قول الاقتصادي لودردال[1] أن الحرية الاقتصادية هي المسؤولة عن سوء توزيع الدخول والثروات الوطنية.

2 ـ وانتقد فردريك ليست[2] نظرية حرية التجارة الدولية على اعتبار أنها ضربة قاصمة للدول غير النامية إذ تزيدها تدهوراً وفقرا بينما تزداد الدول الصناعية الكبرى غنى وثراء على حسابها.

كذلك لعبت الاتجاهات الاجتماعية دورها في تقوية الاتجاه نحو الدولة العامة، من حيث المطالبة بإشراف الدولة على نظم التعليم وتوحيد مناهجه، ومن حيث زيادة أعباء الحكومة من ناحية الخدمات بحيث تعنى بالمناطق الفقيرة أكثر من عنايتها بالناطق الغنية.

لكن مثل هذه الاتجاهات لا تصل إلى مرحلة التطبيق إلا إذا كان الشعب نفسه متهيئاً للحكم الدكتاتوري وإلا إذا ظهرت الشخصية القادرة على الإفادة من هذا الاستعداد لدى الشعب لتقبل حكم دكتاتوري. وبالتالي ليست المسألة مسألة زعيم قوي الشكيمة وإنما مسألة متعلقة برغبات الشعب في ايجاد طريق جديدة لتخليصه من فترة انهزامية وللارتفاع بمكانته الدولية. ورغبات الشعب هذه ليست هوجاء، وليست سطحية وإنما هي نتيجة الشعور بنوع من التخاذل في النظم الديمقراطية إزاء مطالب الشعب نفسه، أو نتيجة للضغط الاستفزازي الهائل الذي تصبه القوى الدولية الكبرى والدول الكبرى على الشعب فتجعله يئن تحت أزمات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية يتلمس الخلاص منها في شخص زعيم استطاع أن يتحدث بلسانه ويحقق آماله. ومن هنا كانت مسؤولية الدول الكبرى الاستعمارية في ظهور نظم دكتاتورية لأن هذه الدول الاستعمارية تعلم أن النظم الدكتاتورية هي مؤقتة وليست دائمة وحملت على دفع الدول نحو النظم الدكتاتورية أو التقليدية

1 ـ Lauderdale (1755 ـ 1830).

2 ـ Fredric List ـ (1789 ـ 1846).

القديمة حتى تتعرض لأزمات عميقة تجعلها دون الديمقراطيات قوة.

وفي هذا النظام الدكتاتوري يصبح شخص الدكتاتور والدولة شيء واحد، وتصبح إرادة الزعيم أقوى من أية إرادة أخرى. ومع أن هذا النظام كان يحدث لكل دولة من الدول في فترات معينة من تاريخها (كرمويل في انجلترا ـ نابليون في فرنسا) فإن الدول الاستعمارية الغربية لم تنظر إلى هذه العهود الدكتاتورية إلا نظرتها إل جزء من التطور التاريخي وإلى بطولات ناجحة أو فاشلة في تاريخها بينما تعمدت الدول الديمقراطية الغربية (فرنسا وانجلترا) إذلال كل من ألمانيا وإيطاليا بسبب الاتجاهات الدكتاتورية في كل منهما أيام هتلر وموسوليني وما ذلك إلا جزء من المخطط السياسي العام لتوهين قوى هاتين الدولتين المناهضتين لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الباب الرابع عشر

الثورة الشيوعية

وظهور

إتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية

- الثورة
- المشكلات الداخلية
- نظام الحكم

الثورة

ترجع أصول الثورة الشيوعية إلى النظرية التي دعا إليها كل من كارل ماركس[1] وزميله فردريك انجلز[2] إلى ما أصبح معروفا باسم «الثورة الشاملة من أجل مجتمع المساواة المطلقة».

وترتكز هذه النظرية الشيوعية على دراسة التطور التاريخي للبشرية على ضوء المادية الديالكتية بأن تاريخ البشرية يجب أن ينظر إليه من الزاوية الاقتصادية وأن يدرس على أساس نظرية المادية التاريخية. فهناك العصور التي ساد فيها رجال الإقطاع والتي ساد فيها البرجوازيون، وأصبح عصر حكم البروليتاريا (الطبقات الكادحة) قاب قوسين أو أدنى. وكان كارل ماركس أول من فلسف هذه النظرية وعمل على نشرها عندما اصدر البيان الشيوعي[3] في 1848 وكتابه «رأس المال»[4]. وتتبلور هذه النظرية في الدعوة إلى اشتراكية علمية، لا ملكية فيها، ولا طبقات، والمساواة فيها مطلقة بين الأفراد. ومن هنا

1 ـ Karl Marx: 1818 ـ 1883، كان يهوديا ألمانيا متطرفا، أول داعية للثورة الشيوعية، فطردته الحكومة البروسية، فهاجر إلى فرنسا، وهناك أتيحت له الفرصة للإتصال بزميله الكبير في وضع فلسفة الثورة الشيوعية فردريك انجلز، ولم يلبث أن طردته فرنسا فذهب إلى لندن، وعندما دعته الجمعية الشيوعية في بروكسل إلى وضع أسس الفلسفة الشيوعية فضمنها فيما عرف باسم المانفستو الشيوعي (1848)

فكان ذلك أول بيان شيوعي.

2 ـ Fredric Angles

3 ـ ظهر في انجلترا في شهر فبراير ـ شباط ـ وهو نفس الشهر الذي نشبت فيه الثورة الفرنسية 1848، ولكن لم يكن له دور في الإسراع بها، ولم يقرأ على نطاق واسع إلا بعد ذلك بعقدين لتعاد طبعاته في ألمانيا وحدها اثني عشر مرة وعرف باسم Communiet Manifesto.

4 ـ Das Kapital وقد صدر في ثلاثة أجزاء أولها في حياة كارل ماركس في 1867 والآشوان في 1885 ثم 1894.

كانت هذه النظرية حرباً على الطبقات: الأرستقراطية والبرجوازية وكبار الملاك والاقطاعيين، وأصحاب الأعمال، وأصحاب المصانع، والشركات المالكة لمؤسسات انتاجية. على اعتبار أن كل هذا يمثل قوى إستغلال للطبقة الكادحة.

وكانت النظرية ترى أن هذا النظام الرأسمالي الذي سيطر على أوروبا سيقضي على نفسه بنفسه ويسقط[1]. ولكن ليس من العدالة ـ من وجهة نظر ماركس ـ أن تنتظر الطبقات الكادحة هذا السقوط الذي قد يتأخر إلى عدة قرون، وإنما يجب الإسراع في «عجلة التاريخ» للوصول إلى «المجتمع الشمولي»[2] عن طريق «الثورة الشاملة»، وما أن يتحقق هذا المجتمع الشمولي، حتى يتهيأ بذلك مجتمع تكون فيه الحرية تلقائية واضحة المعالم والحدود. وحرية اجتماعية وليس حرية سياسية».

ولا ينتقد ماركس الدول الرأسمالية والبرجوازية بسبب إستبداد طبقة باخرى فقط. بل ينتقدها لأنها تسير على نظام يعطي لبعض مؤسساتها استقلالا ذاتيا يتنافى مع وحدة المجتمع وشموله. فهو ضد مبدأ فصل السلطات[3] الذي دأبت تلك الدول الرأسمالية على تقديسه، ونادى بنظرية تفويض السلطات، بشكل هرمي ينبع من القاعدة الشعبية على اعتبار أنها هي التي يجب أن تحكم، ودعا إلى توزيع العمل على الأساس التالي: «لكل حسب حاجته، ومن كل طبقا لمقدرته».

وحيث إن العمال والطبقة الكادحة هم الذين سيتولون الثورة وحرب الطبقات، فيجب أن تتولى هذه الطبقة سلطات دكتاتورية تمكنها من النجاح ومن الوصول إلى المجتمع الشمولي.

وكانت توقعات كارل ماركس غير دقيقة بشأن قيام الثورة في المناطق

---

1 ـ Auto Destruction

2 ـ Société Totale

3 ـ يقصد بذلك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

الصناعيـة مـن البـلاد الرأسـمالية في أوروبـا الغربيـة لأن الحكـم البرجـوازي كان في عنفوانـه، وكانـت التكتـلات العماليـة مفككـة، بعكـس الروابـط القويـة التـي كانـت بـين النظـم البرجوازيـة السـائدة في العـالم حينـذاك. ولأن الـدول البرجوازيـة الغربيـة شـعرت بسرعـة بخطـورة الدعايـة الشـيوعية فـقدمت عـلى إصـدار العديـد مـن التشريعـات العماليـة التـي قضـت عـلى الكثـير مـن شـكوى العـمال وربطـت هـؤلاء العـمال بالفكـر القومـي وليـس بالفكـر العالمـي الماركـسي، حتـى أن الأحـزاب الاشـتراكية التـي كانـت ذات قـوى جماهيريـة في أوروبـا الغربيـة كانـت أقـوى مـن القـوى الثوريـة الشـيوعية، نظـراً لأن الفكـر الإشـتراكي كان في بريطانيـا وفرنسـا وألمانيـا يقـدر دور البرجوازيـة فيـما وصلـت إليـه البـلاد مـن رقـي وتقـدم وأن تحطيـم البرجوازيـة بثـورة كتلـك التـي دعـا إليهـا كارل ماركـس قـد تـؤدي إلى انهيـار اقتصـادي تخـسر فيـه الطبقـات العماليـة أكـثر مـن خسـارة البرجوازيـة نفسـها.

فلا غرو إن كانت الدولة التي قامت فيها الثورة الشيوعية ونجحت فيها هي روسيا القيصرية الزراعية الإقطاعية المتخلفة تعليمياً وصناعياً والتي كانت تحكمها قيصرية وأرستقراطية فاسدة مرتشية مستندة إلى قيادة عسكرية جاهلة. وتفتقر بشدة إلى برجوازية واعية أو بمعنى آخر كانت بيئة روسيا خلال الحرب العالمية الأولى ـ خصوصاً بعد الهزائم المروّعة التي نزلت بالجيوش الروسية ـ مهيأة لنجاح ثورة، وخصوصاً إذا أخذت هذه الثورة جانب أشد القوى تضرراً من الحرب ومفاسد الحكم: أي الجند والفلاحين والعمال. وكانت الدعاية الماركسية قوية ومنظمة في روسيا، وعجزت سلطات القيصر عن استئصالها وان كانت قد تمكنت من إبعاد عدد من زعمائها من أمثال (لينين) إلا أن شبكات النشاط الشيوعي ظلت منتشرة في روسيا تنتظر الفرصة المواتية.

ومن هنا كانت تطورات الحرب من الناحية العسكرية ذات أهمية قصوى لفهم الظروف التي أدت إلى قيام الثورة الشيوعية في روسيا ونجاحها.

فقد أحرزت القوات الروسية في أول الأمر بعض الانتصارات الأولية في معارك في بروسيا الشرقية. وذلك لإنشغال القيادة الألمانية بتوجيه الضربة الحاسمة لفرنسا لعلها تكون ضربة كفيلة بإخراجها من الحرب، ولكن صمدت فرنسا، فتحولت القيادة الألمانية إلى ضرب روسيا ضربة حاسمة تخرجها من الحرب وتوالت على روسيا الهزائم. حقيقة لم تخرج روسيا من الحرب، ولكن كلفها ذلك سلسلة من النكبات المروعة فقدت خلالها أكثر من مليونين من ابنائها دون أن تكون هناك معركة مشرفة تشجع على إستمرار الصمود. والأدهى من ذلك أن نقصا شديدا جداً في التموين الغذائي والمواد العسكرية كان يسود كافة الجبهات حتى لقد تحولت بعض الهجمات الألمانية على الجيوش الروسية إلى مجرد مذابح. وكانت القيادة العسكرية على دراية تافهة بفنون الحرب والقتال، وفقد الضباط سيطرتهم على جندهم في كثير من المواقع وأصبحت الحرب شيئاً لا يحتمل بالنسبة للجندي الروسي.

المشاكل الداخلية

وفي داخل البلاد كانت الأزمات تتطور بسرعة من سيىء إلى اسوأ: إذ انتشر وباء الإضرابات والتمردات في المدن الكبرى بين عمال المصانع وخصوصاً في منطقة (سان بطرسبورج) مارس ـ آذار 1917، وكان القيصر يتولى إدارة دفة معاركه الخاسرة بعيداً عن عاصمته، وعندما استولى عليها الثوار، وأطلقوا عليها بتروجراد، اراد أن يرسل جيشاً للسيطرة عليها، فرفض الجنرالات والجند المسير ضد إخوتهم وابوا أن يوقعوا البلاد في هوة الحرب الأهلية في الوقت الذي كانت فيه الأراضي والأرواح الروسية تحت أقدام المنتصرين الألمان. وأسقط في يد القيصر عندما ظهرت في العاصمة هيئات تسعى إلى السيطرة على الحكم والإدارة ونعني بذلك لجنة (الدوما)[1] المؤقتة ذات الطابع البرجوازي

1 ـ تعنى بالروسية اسم مجلس وهو المجلس الشعبي.

و(السوفييت) في (بتروجراد)[1] الذي انتخب (لجنة تنفيذية سوفييتية). واضطر القيصر ـ إزاء هذه التطورات ولعدم وجود قوة ذات شأن إلى جانبه ـ إلى التنازل عن العرش لإبن أخيه إلا أن الأخير أرغم هو الآخر على التنازل عن العرش، فكان ذلك نهاية لأسرة رومانوف الشهيرة.

كان من المستحيل أن تظل لجنة الدوما المؤقتة وكذلك اللجنة التنفيذية لمجلس السوفييت[2] في إدارة بتروجراد، وبذلت المساعي لتجميع القوى الثورية الجديدة، وكانت المجابهة قد بدأت بين لجنة الدوما البرجوازية ومجلس السوفييت الإشتراكي. وخلال ذلك أمكن تكوين (حكومة مؤقتة) برجوازية تدعمها الأحزاب التي ظهرت قبل الحرب العالمية مثل حزب الأكتوبريين بزعامة جوتشكوف وحزب (الكادت) بزعامة مليوكوف، وتولى (كيرنسكي)[3] الإشتراكي المعتدل عضو مجلس الدوما منصب وزير العدل، وأعلنت هذه الحكومة أن هدفها هو إقامة دولة دستورية دمقراطية، ومواصلة الحرب في صف الحلفاء، فكان ذلك باعثا لأن لا تلتفت دولتا الوفاق إلى مصير القيصرية واعترفتا بالحكومة الجديدة. هذا بينما كانت نداءات مؤتمرات السوفييت التي انعقدت في ابريل ـ نيسان 1917 تدعو إلى: ـ

1 ـ وقف الحرب وعقد صلح عادل.

2 ـ حق تقرير المصير.

3 ـ وقف متابعة سياسة القيصرية الاستعمارية.

وكانت ميادين الحرب مرة أخرى هي السبب في سقوط الحكومة في روسيا. فقد منيت الجيوش الروسية مجدداً بهزائم مريرة، ودبت الفوضى في الجيوش وفي

---

1 ـ الإسم الجديد لسان بطرسبورج، ثم أصبحت تعرف باسم انجراد.

2 ـ كانت تشد أزره مجالس السوفييت العديدة التي ظهرت في مختلف أرجاء روسيا.

3 ـ A. Kerensky

الريـف ـ وانتـشرت المجاعـة والنقمـة عـلى كبـار المـلاك والأشراف وحـكام الأقاليـم وانطلـق الفلاحـون يقتسـمون الأراضي عنـوة دون أن تكـون هنـاك قـوة لردعهـم، فلقـد كانـت الثـورة شـاملة.

وحيث إن الحكومة المؤقتة فشلت في أن تخوض حربا ناجحة، فإنها تكون بذلك قد فقدت سبب وجودها، وبدأت معاول سقوطها تضرب في جنباتها بشدة على يد زعماء البلشفيك[1] جناح الأغلبية في الحركة الشيوعية بزعامة لينين الذي سهّل له الألمان في 1917 العودة إلى بتروجراد حتى يسهم في تحقيق هدف الثوار الخاص بإخراج روسيا من الحرب وهو أمر كانت تسعى إليه ألمانيا والنمسا بكل ما في وسعهما.

بعد فترة ليست بالقصيرة دبر لينين حركة انقلابية في 16 يوليو ـ تموز 1917 اعتمد فيها على العناصر البلشفية في العاصمة بتروجراد فقط. ولكن تمكنت الحكومة المؤقتة من ضربها. فكان درساً وعاه لينين، وأعاد وضع خطته على اساس أن يكون انقلابه التالي عبارة عن تحرك عام للسوفييتات في بتروجراد وفي الأقاليم لقلب الحكومة المؤقتة[2].

ونجح لينين في خطته هذه المرة، وأسقط حكومة كيرنسكي، وتولى رئاسة مجلس مفوضي الشعب[3] وشرع في تنفيذ برنامجه:

1 ـ الصلح والسلام للجيش ووقف الحروب الإستعمارية.

2 ـ المصانع للعمال.

3 ـ الأرض للفلاح.

---

1 ـ في 1903 دار خلاف حول أسلوب العمل فأيد البلشفيك ـ أي الأغلبية ـ (لينين)، وسميت الأقلية (منشفيك) وهم أنصار الإصلاح التدريجي، بينما كان لينين زعيم المتطرفين.

2 ـ أصبح كيرنسكي رئيسها.

3 ـ Soviet of the People's Commissers

4 ـ إحلال مجالس الشعب محل مجالس الشركات.

5 ـ استبعاد البرجوازية.

6 ـ العمل على نشر وتقوية الأحزاب الشيوعية فيما وراء روسيا.

وفعلاً فتح لينين باب المفاوضات مع ألمانيا وعقد معاهدة برست ليتوفسك (مارس ـ آذار 1918)[1] ليتفرغ بعد ذلك لأعداء الثورة. وكانوا على النحو التالي: ـ

1 ـ الأرستقراطية الحاكمة زمن القيصرية والضباط السابقون.

2 ـ كبار رجال المال وأصحاب المصانع والشركات.

3 ـ الإقطاعيون وكبار الملاك.

4 ـ رجال الدين.

5 ـ الجمهوريون المعتدلون.

بل لقد ظهرت حكومات مناهضة للثورة في روسيا الجنوبية بزعامة القائد الكسييف، وفي منطقة الفولجا بزعامة لوبيديف، وبزعامة كولتشاك في سيبيريا، وبقيادة يودنيتيش بالقرب من لننجراد (بتروجراد) حتى بدت روسيا وكأنها على وشك تمزق شامل وليس على وشك تغيير جذري شامل نحو دكتاتورية الطبقة الكادحة.

حقيقة كانت تلك القوى المحلية مدعومة بقوات من الجيوش الروسية، إلا أن معنوياتها كانت ضعيفة، وكان الهدف الذي تحارب من أجله غير واضح، بعكس البلشفيك الذين كانوا يعيدون بسرعة تشكيل قوات تحمي الثورة وترد العدوان عنها، وشحنوها بالايديولوجيات التي لقيت قبولا في صفوف الطبقة الكادحة.

ولم تكن هذه القوى المحلية هي التي يجب على حكومة لينين أن تصفيها فقط، بل كذلك واجهت قوات أجنبية شرعت في النزول في أماكن متفرقة ومتباعدة من روسيا وكانت هذه القوات تابعة لكل من فرنسا وانجلترا واليابان وبولنده ورومانيا.

---

1 ـ انظر فيما سبق ص 460.

كانت فرنسا ناقمة جداً ـ مثل انجلترا ـ من جراء خروج روسيا من الحرب، ولأن الحكم الجديد في روسيا أعلن عدم اعترافه بديون أجنبية عقدتها القيصرية، وكانت لفرنسا ديون ضخمة لدى روسيا.

ومن ناحية ثانية، كانت هناك مخاوف شديدة من جانب الدول الغربية من جراء النجاح الذي كانت تحرزه الثورة الشيوعية يوما بعد آخر، إذ قد يؤدي هذا إلى انتشار الثورات العمالية ضد الحكومات الرأسمالية. فعملت فرنسا وبريطانيا على ضرب الثورة في مهدها، فاستولت الأولى على أوديسا في 1919 واستولت الثانية ـ منطلقة من ايران ـ على أجزاء من القوقاز حتى باكو.

أما اليابان فرأت في التدهور الكبير الذي منيت به روسيا في الخارج والداخل فرصة للإستيلاء على فلاديفو ستوك فأرسلت قواتها إلى هذا الميناء الهام لعلها تستطيع الإستيلاء على ما وراء ذلك من أرض روسية في سيبيريا.

أما بولنده ورومانيا، فكانتا جارتي روسيا، ويدركان كم سيصيبهما من جراء انتشار الشيوعية فيهما، ولذلك عملتا على إرهاق روسيا وانتهاز الفرصة لإقتطاع أجزاء منها كانت كل منهما تطمع فيها. فبالنسبة لبولنده، كانت حدودها مع روسيا قد خططت تقريباً بواسطة الحلفاء، واعتبر خط (كيرزون) حداً فاصلاً بين الدولتين، ولكن بولنده، وقد وجدت روسيا في خضم أزمات كبرى، إنتهزت الفرصة وأعلنت الحرب عليها واستولت على أجزاء كبيرة مدعية أن عناصر بولندية تعيش فيها.

كذلك استولت رومانيا على اقليم بسارابيا[1] الذي كانت تتطلع إليه منذ وقت طويل، وكان يحتوي على أكثرية من الرومانيين، وقد ايدهم الحلفاء في ذلك.

كانت الصورة أمام حكومة لينين معتمة للغاية إلا أنه وحكومته استطاعا مواجهة هذه المشكلات كلها. فقد استطاع (الجيش الأحمر) أن يصد جيش الروس

---

1 ـ Bessarabia

البيـض، ولم يلبـث أن تـلاشى هـذا الأخـير. واسـتطاع الجيـش الأحمـر كذلـك أن يصفـي كافـة الحكومـات التـي ظهـرت هنـا وهنـاك، بينـما أعلنـت جمهوريـات ـ تكونـت في روسـيا وفي أطرافهـا ـ اتهامهـا إلى اتحـاد جمهوريـات السـوفيت الاشـتراكية الـذي كان قـد اعلـن في دسـتور 1918.

ما ان تخلص لينين من الأخطار الداخلية هذه حتى فرض نفسه على القوى الخارجية، التي بدورها اضطرت إلى الانسحاب من مراكزها التي احتلتها باستثناء رومانيا وبولنده، وبالنسبة لبولنده استطاع الجيش الأحمر أن ينزل الهزيمة بالبولنديين، وانتهى النزاع بعقد معاهدة ريجا في 18 مارس ـ آذار ـ 1921 كسبت فيها بولنده أرضا واسعة من روسيا البيضاء. وبالنسبة لرومانيا احتجت حكومة الإتحاد السوفييتي على موافقة الحلفاء على ضم بسارابيا وطالب بإجراء إستفتاء فيها، ولكن سيمر وقت طويل قبل أن يستعيدها الاتحاد السوفييتي.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية، فكانت نظرية الثورة الشاملة تستحوذ على حكومة الإتحاد السوفييتي، ولهذا دعا لينين إلى عقد (الدولية الثالثة)[1] في آذار ـ مارس 1919 في موسكو، بقصد توحيد الحركات العمالية والإسراع في عجلة التاريخ نحو الثورة الشاملة. وقد ترتب عن ذلك تكوين (الكومنترن)[2] الذي كان

1 ـ الدولية الأولى لتوحيد عمال العالم في 1864 ولكن اختلاف الجماعات العمالية أدى إلى توقف نشاطها في 1874، والدولية الثانية في 1889 وتوقف نشاطها عند اندلاع الحرب الالية الأولى.

2 ـ Comintern يطلق على الدولية الثالثة (1919) وأصبح أول هيئة شيوعية دولية ذات فعالية مؤثرة لأنها أصبحت تعتمد على تدعيم دولة (الإتحاد السوفييتي) وهذا ما لم يتوفر للحركة الشيوعية من قبل.

«... all French Parties except the extreme left that they had two enemies in Europe – the traditional national enemy, Germany, and the new social enemy: The Third international or Comintern, foundrd in Moscow in 1919 and dominated by Lenin the Bolshevik». David Thomson: Europe Since Napoleon. Second Edition, Longmans, London, 1964, p. 579.

له دور في تأجيج الثورات الشيوعية في عدد من الدول الأوروبية، وبوجه خاص في ألمانيا والمجر وإيطاليا بين 1919 ـ 1920 إلا أن هذه الثورات لم تؤد إلى نجاح يذكر بل أدت إلى أن تزداد علاقات الإتحاد السوفييتي مع الدول الأوروبية سوءاً بل زاد ذلك من تشدد الدول الأوروبية في مجالات التعامل التجاري مع الإتحاد السوفييتي.

ولقد عبر عن ذلك المؤرخ تومسون بقوله أن جميع أحزاب فرنسا ـ فيما عدا اليسار المتطرف ـ أصبحت تعتقد أن هناك عدوين خطرين يهددان فرنسا احدهما تقليدي قومي وهو ألمانيا ، والثاني جديد إشتراكي (شيوعي) هو الإتحاد السوفييتي.

لقد كانت فترة حكم لينين تمتاز بجهود ضخمة من أجل تصفية المشكلات الداخلية التي اثارها أعداء الثورة، وبحثاً عن سياسة خارجية ملائمة للاتحاد السوفييتي. وبعد وفاة لينين في 1924 فوجئت الدول ـ بصفة عامة ـ بأن الذي خلفه هو ستالين[1] ـ سكرتير الحزب الشيوعي ـ وليس تروتسكي[2] رفيق لينين في بناء الثورة.

ولقد حدث فعلاً انقسام في الرأي حول أي من الرجلين ستالين أم تروتسكي يخلف لينين، وهذا الخلاف ليس على اساس المقارنة بين شخصية كل منهما، وإنما على أساس أي من الفلسفتين السياسيتين أوفق للمرحلة حينذاك: ـ

1 ـ الإستمرار في الدعوة الشيوعية العالمية وعالمية الثورة.

2 ـ أم العمل من أجل الاتحاد السوفييتي أولاً ثم الثورة العالمية ثانيا. وانتصر جناح ستالين، وأخذ في تصفية خصومه، وجرّد تروتسكي من كل مناصبه ونفاه، وقام بحركة تطهير كبيرة في مختلف الدوائر حتى غدا هو زعيم الإتحاد بلا

1 ـ Stalin (1879 ـ 1953)

2 ـ Trotskey

منافس في أواخر الثلاثين وظل كذلك حتى وفاته.

نظام الحكم

ركز ستالين جهوده من أجل تطوير إمكانيات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية. وكانت المشكلة الزراعية أكثرها تعقيداً. فقد تدهور الانتاج ودخل الفلاح، بينما أثرت مجموعات أخرى. فالأرض حتى تولى ستالين الحكم كانت بيد الفلاح وليست تعاونية، واستطاع بعض الفلاحين الذين عرفوا باسم (الكولاك) أن يجمعوا ثروات لها قيمتها. ولعلاج هذه الأوضاع أصدر ستالين قراراً في 1929 بتحويل كل الأراضي إلى مزارع جماعية خلال ثلاث سنوات. فقضى على (الكولاك) وظهرت هذه المزارع الجماعية بسرعة.

حقيقة أصيب دخل الفلاح خلال فترة الانتقال بتدهور واضح، ولكن تنفيذ «مشروع السنوات الخمس» الأول رفع مستويات الدخل والانتاج، وتوالى بعد ذلك التفوق في مجالات الإنتاج الزراعي وحالة الفلاح الروسي.

ويعتبر دستور 1936 أهم منجزات ستالين وكذلك أهم دساتير الاتحاد السوفييتي واطولها عمراً. وان كان يعتبر امتداداً معدّلاً لدستور 1924. وبمقتضى دستور 1936 أخذ في الاعتبار أهمية الاستقلال الثاني لأية جمهورية ضمن الاتحاد ذات قومية خاصة بها، وأهمية المساواة بين الجمهوريات، وأخذ بالنظام الهرمي التمثيلي. ولهذا ظهر مجلسان:

1 ـ سوفييت الاتحاد[1]:

وهو يقوم على أساس هرمي يبدأ من الوحدات الصغيرة التي تنتخب وحدة المحافظة، وهذه تنتخب وحدة الإقليم ووحدات الأقاليم تنتخب وحدة الجمهورية ووحدات الجمهورية تنتخب مجلس سوفييت الإتحاد. وبذلك يمثل كافة مواطني الإتحاد.

1 ـ La Soviet de l'Union

2 ـ مجلس القوميات[1]:

فتمثل فيه الجمهوريات والأقاليم ذات الكم الذاتي بنسب مختلفة حسب عدد السكان تقريباً. وهو على قدم المساواة مع سوفييت الإتحاد.

أما الرابطة التي تربط كافة المنظمات السياسية والدستورية في الجمهوريات فهي الحزب الشيوعي، وهو الحزب الوحيد الذي نص عليه الدستور، ومكتبه السياسي هو الذي يخطط للسياسة العامة المحلية والعالمية ويضع البرامج للحكومة وهو ممتزج بها.

أما السلطة التنفيذية ففي هيئتين: ـ

1 ـ الهيئة العليا لرئاسة السوفييت[2]:

يقوم مجلس سوفييت الاتحاد وكذلك مجلس سوفييت القوميات بإنتخابها. وهذه الهيئة هي التي تتولى أمر تعيين قادة الجيش والممثلين السياسيين وإعلان الأحكام العرفية وحل مجلسي البرلمان وإجراء الانتخابات والاستفتاءات الشعبية.

2 ـ مجلس قوميسير الشعب:

وهو يعادل مجلس الوزراء، ويعينه مجلسا البرلمان. ولهذا المجلس رئيس وثماني وكلاء وعدد كبير من الوزراء.

ونص الدستور على الحقوق التالية:

1 ـ حق العمل.

2 ـ حق التعليم.

3 ـ حرية المعتقدات الدينية، وان لم يطبق هذا الحق بدقة في جزء من أيام لينين وستالين.

4 ـ حرية الرأي، ولكن الصحافة ملك الحكومة وتوجهها. إلا أن هناك نوعا

---

1 ـ Soviet de Nationalités

2 ـ Presidium

مـن النقـد الـذاتي تمارسـه الهيئتـان والأفـراد لإعـادة النظـر فيـما قامـوا بـه وليـس في النظـام نفسـه.

5 ـ الحرية الشخصية، وهي متاحة للجميع، ولكن هناك قيود سياسية على الفكر الخاص عانى منه عدد من كبار الأدباء والفنانين.

6 ـ المساواة، وهي مطبقة بدقة إلى حد كبير حيث لا يمتاز فرد على آخر في شيء إلا من حيث الجهد الإنتاجي.

وألغيت الملكية الخاصة بوسائل الانتاج وحل محلها الملكية الإشتراكية، وبالنسبة للأرض الزراعية وضع نظامان لإستغلالها:

1 ـ الكولخوز:

يتولى العمل فيها فلاحون على هيئة جمعية تعاونية تقوم بزراعة نوع واحد من المحاصيل تحدده الحكومة. وجزء من الناتج يرسل إلى الحكومة والباقي يوزع على العاملين في الكولخوز.

2 ـ السفخوز:

تستغلها الدولة برجال لهم اجر، وبها أنواع متعددة من الإنتاج الزراعي أو المرتبط به مثل تربية المواشي.

ومن وجهة نظر السوفييت، أن الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة طبيعية للصراعات والمنافسات بين القوى الامبريالية، وحيث إن ثورة اكتوبر في روسيا لم تقض على هذه الصراعات إلا في 1/6 العالم فقط، كان لا بد من أن تقع حرب عالمية كبرى أخرى بسبب الأطماع الامبريالية. على اعتبار أن الامبريالية تتضمن بالطبيعة قوى دافعة نشطة باستمرار لغزو الأسواق وبيع الفائض من الإنتاج والإستيلاء على مستعمرات جديدة لضمان تدفق المواد الخام وفتح الأسواق الإستهلاكية باستمرار، وكل هذا يقود بالتدريج إلى نمو فكرة السيطرة على مقدرات العالم لصالح الأنانية الراسمالية الحاكمة، أو لصالح شعب زيدت

رغبته في استعباد الآخرين.

ولهذا قامت سياسة الإتحاد السوفييتي الخارجية عقب نجاح الثورة على اساس نبذ التطلعات القومية التوسعية والامبريالية. وعقدت معاهدات مع الدول التي نشأت على أطرافها والتي كانت تحت حكم القياصرة من قبل مثل فنلنده واستونيا ولاتفافيا ولتوانيا (1920) وعقدت معاهدات صداقة سنة 1921 مع ايران وتركيا وأفغانستان.

وقد تبيّن للإتحاد السوفييتي أنه في حاجة ماسة إلى الغرب لتطوير انتاجه الزراعي والصناعي وتنشيط تجارته، ولهذا عدل من سياسته المعادية على طول الخط، وسعى إلى عقد معاهدة تجارية مع بريطانيا، وتم ذلك في 1921، ولكن لم تستطع العلاقات التجارية أن تنمو بقوة بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا رغم قيام حكومة العمال برئاسة (رمزي مكدونالد) بعقد إتفاقيات تجارية مع السوفييت وذلك بسبب عدم إبرام تلك الاتفاقيات وسقوط حكومة العمال.

كانت الإتصالات البريطانية السوفييتية ذات نتائج محدودة إلا أنها فتحت الباب أمام السوفييت والدول الأوروبية للتفاوض والتعاقد فقد دعي الاتحاد السوفييتي وألمانيا إلى حضور المؤتمر الاقتصادي للدول الكبرى في جنوه (1922). وفي نفس العام عقد الاتحاد السوفييتي مع ألمانيا معاهدة راباللو وقيمة هذه المعاهدة:

1 ـ أنها جعلت الاتحاد السوفييتي لأول مرة معترفاً به من قبل دولة أوروبية وتوالى بعد ذلك إعتراف الدول الكبرى والصغرى.

2 ـ لقد تحطم جزء من الجدار الذي ضرب حول السوفييت.

3 ـ وطدت المعاهدة العلاقات بين الدولتين (السوفييت وألمانيا) الأمر الذي أثار رعب الدول الأوروبية الأخرى، ولقد أشيع أن الاتحاد السوفييتي كان يزود ألمانيا بعد عقده المعاهدة ـ بالسلاح رغم تعارض ذلك مع معاهدة فرساي.

4 ـ أعفيت ألمانيا من ديونها من قبل الإتحاد السوفييتي.

وإذا كانت هذه المعاهدة قد فتحت مجالات العلاقات الدولية على مصراعيها أمام الإتحاد السوفييتي، إلا أن عقد معاهدات لوكارنو بين بلجيكا وفرنسا وايطاليا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا في 1925 أثار مخاوف الاتحاد السوفييتي من أن يكون وراء ذلك محاولة ذكية لتوجيه الشكيمة الألمانية صوب الشرق: الاتحاد السوفييتي.

رأى السوفييت في معاهدة لو كارنو وفي مشروع دوس[1] لتسوية مشكلة التعويضات الألمانية، وفي القروض السخية التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لألمانيا رأت في كل هذا ـ خطة ثلاثية فرنسية بريطانية أمريكية لدفع ألمانيا ـ بل واليابان كذلك ـ إلى محاربة الإتحاد السوفييتي، وبذلك تضرب تلك الدول الثلاث عصفورين بحجر واحد: ـ

1 ـ ضرب السوفييت والقضاء على الثورة فيه والسيطرة عليه

2 ـ أن يؤدي الصراع بين السوفييت من جهة واليابان وألمانيا من جهة أخرى إلى اضعاف هاتين الدولتين فتظلا تحت رحمة الدول الثلاثة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وحيث إن دور ألمانيا كدولة كبيرة كان قد تعرض لمؤامرات بريطانية وفرنسية أزعجت الألمان، وحيث إن السوفييت كانوا مرتابين في نيات ألمانيا عمدت الحكومة الألمانية إلى طمأنة الاتحاد السوفييتي بأن عقدت معه معاهدة في 1926 أكدت معاهدة راباللو وتعهدت كل منهما بالوقوف على الحياد في حالة تعرض أي منهما لهجوم دولة ثالثة. وخلال السنوات التالية بدا كأن العلاقات الألمانية ـ السوفييتية ستزداد مكانة. حتى إذا ما نمت النازية وقويت تحولت الأمور الدولية إلى تيارات جديدة خطرة. إذ اعتقد الإتحاد السوفييتي أن حكومات الغرب الأمبريالية ـ وخاصة بريطانيا تحث النازي على غزو النمسا وتشيكوسلوفاكيا تمهيداً للإتحاد السوفييتي.

الفصل الخامس عشر
الحركة الفاشستية

دور موسوليني

نظامه

توسعاته الخارجية

تطور الفكر الايطالي نحو الفاشية:

إن توقعات المؤرخين خلال القرن التاسع عشر لمستقبل ايطاليا ـ كدولة برلمانية تقوم على المبادىء الحرة الديمقراطية ـ لم تكن تشير إلى أنها ستصبح بعد سنوات ثلاث من عقد الصلح في 1919 دولة فاشستية دكتاتورية وضعت جانبا الحكم الديمقراطي البرلماني.

فإيطاليا في الواقع بدأت القرن التاسع عشر بتيار قوي من الفكر الحر الديمقراطي بسبب تأثير الثورة الفرنسية عليها، وارتبطت الحركة الوحدوية فيها بالحركة الدستورية كذلك فلقد أصدر شارل البرت دستورا لبيدمونت، وعندما حاول الامبراطور النمساوي إرغام خليفته فيكتور عمانويل على التخلي عن الدستور صمم على الاحتفاظ لبلاده بالدستور، وتحققت بذلك الوحدة مع الحياة البرلمانية في آن واحد.

ولكن الشعب الايطالي كان ينظر إلى الأساليب ـ التي تمت بواسطتها الوحدة الايطالية[1]، والطريقة التي انتقلت بها إيطاليا من التحالف الثلاثي إلى جانب دول الوفاق الثلاثي ـ نظرة إستياء واتهام للحكومات بأنها مجرد مؤامرات دنيئة كان يجب على الايطاليين ـ مؤسسي الإمبراطورية الرومانية ـ أن لا يقدموا عليها.

وخلال تلك الفترة الطويلة من الحياة البرلمانية، والمشاركة في السياسة الدولية كانت صورة الساسة الايطاليين لدى الشعب سيئة للغاية. كانوا في نظره مجرد متآمرين على الصعيد الدولي. يستخدمون هذه الدولة ضد تلك ليحصلوا

1 ـ يقصد بذلك تحقيق الوحدة الإيطالية بالسيوف الفرنسية والتآمر مع نابليون الثالث، ومع بسمارك.

علـى مكاسـب مـا، ويديـرون أمـور الدولـة مـن منصـة البرلمـان بشـكل مـن التآمـرات الحزبيـة، والتكتـلات القائمـة عـلى المصالـح المشـتركة التـي تهـم الحاكمـين دون المحكومـين.

وقد وصف أحد المؤرخين ايطاليا حينذاك بقوله:

«لقد كان الناس في ايطاليا يمقتون رجال البرلمان والموظفين المدنيين. والحق أن الفئة الوحيدة من موظفي التاج التي تمتعت باحترام الناس هي فئة رجال الجيش. فهؤلاء ـ سواء من الضباط أو من الجنود ـ كانوا يعيشون عيشة بعيدة عن الترف مكرسين أنفسهم لخدمة التاج دون نظر إلى أي كسب لأشخاصهم».

كان هذا قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن بعدها كانت هزيمة الجيش الايطالي وفراره مذعوراً أمام الجيش النمساوي الألماني خلال موقعه Caporetto الأمر الذي تألم له كل ايطالي أما الانتصار الأخير الايطالي، على الجيش النمساوي المنهار المتداعي فكان في موقعة فيتوريو فينيتو Vittorio Ventto ولكنه لم يخفف من آلام الشعب.

وأخيراً تحدث الحلفاء، وبالذات الفرنسيون، عن ضآلة المجهود الحربي الذي بذلته إيطاليا خلال الحرب، وان حصول ايطاليا على تريستا وإيستريا والترينتينو والأديج الأعلى يتناسب تماما مع ذلك المجهود الإيطالي المتواضع. وهزىء الفرنسيون من الايطاليين خلال مؤتمر الصلح عندما طالبوا بمستعمرات جديدة تضاف إليهم ولهذا خرج الايطاليون من مؤتمر الصلح ومن معاهدة فرساي دون أن يحققوا أهدافهم التوسعية، وعبر موسوليني عن ذلك بقوله:

«لقد خرجت ايطاليا من الوليمة الاستعمارية الفاخرة خاوية الوفاض» إذا قيس ما حصلت عليه ايطاليا بما حصلت عليه كل من فرنسا وبريطانيا من مستعمرات كثيرة على حساب الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الألمانية. وكانت لإيطاليا أطماع واسعة في أملاك كل من هاتين الامبراطوريتين.

لقد كانت الآمال معقودة لدى الجماهير على أن ايطاليا وقد خرجت من الحرب منتصرة لن تحصل فقط على مكانة دولية رفيعة، أو على مكاسب أرضية كبيرة، بل وأيضاً على ارتفاع في مستويات الدخل الفردي وازدهار بين مختلف أفراد الشعب. ولكن انتهت الحرب بخيبة أمل ايطالية إزاء موقف الحلفاء المعارض للاطماع الايطالية، وإزاء الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعرضت لها ايطاليا في أعقاب الحرب. فقد عانت ايطاليا من نقص شديد في الفحم والحديد وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وقلت الكميات المعروضة من المواد الغذائية. ووقع الضرر أكثر ما وقع على الفئات محدودة الدخل وخصوصاً العمال الذين كانوا أكثر من غيرهم تعرضا لمشاكل الغلاء وللتوجيهات الدعائية التي كان يطلقها دعاة الاصلاح من الاشتراكيين الايطاليين. ولقد ثبت أن حكومات السياسيين القدامى عجزت عن معالجة الأهداف الوطنية بما تستحقه هذه الأهداف من جرأة وحزم وتنفيذ. وكان موقف الحكومة في الداخل هو في حقيقته أيضاً موقف التخاذل حيث إن القوى الكبرى الاشتراكية والفاشستية[1] كانت تنمو وتتصارع وبدلا من أن تدخل الحكومة طرفا في هذا الصراع بطريقة أو بأخرى تركت الأمور تسير على عادتها على أمل أن ينتهي الصراع إلى تدهور الاشتراكيين والفاشست في آن واحد، وهذه سياسة خرقاء حينذاك.

فالقوى الداخلية المتمردة على الحكومة كانت عديدة وقوية. وكان طبيعياً إزاء هذا الضعف من جانب الحكومة أن تتعدد الاضرابات والتمردات، خصوصاً في الأوساط العمالية المتأثرة بالأفكار الاشتراكية وبالاتجاهات اليسارية. فتعددت الاضرابات في 1919 وفي 1920 و 1922، بل لقد بلغ الأمر بالعمال أن احتلوا المعامل، بينما احتل العمال الزراعيون في بعض الأماكن الأملاك الزراعية

---

1 ـ Fasci وهم جماعة سادية للشيوعية والاشتراكية أيدها موسوليني قبل الحرب العالمية ثم طورها إلى حزب واسع النطاق في ايطاليا.

وكانت الأحزاب الايطالية نفسها عاجزة عن خلق نوع من الدولة القوية أو الزعامة القوية القادرة على الارتفاع إلى مستوى القيادة الوطنية. كانت أحزاب اليمين التقليدية مفككة، كما كانت أحزاب اليسار الاشتراكية مفككة كذلك. كان نيتي Niti رئيس حكومة ايطاليا في 1919 نزيها ومحاميا قديرا، ولكنه ليس برجل الدولة، إذ ليست له صفات القيادة السياسية أو الجماهيرية.

أما جيوليتي Giolitti فكان من ذلك الطراز القديم من رجالات السياسة المتمرنين على المناورات البرلمانية والعبارات الدبلوماسية والطموح القائم على التفاعلات الحزبية والأزمات بين قوى المعارضة. كان ينظر بعين الحسد والغضب إلى نمو عدد الاشتراكيين الايطاليين، وبنفس العين كان ينظر إلى نمو عدد الفاشست من أتباع موسوليني[1].

دور موسوليني

لقد كان موسوليني اشتراكياً وقومياً. كان الفكر الاشتراكي يملي عليه أن يقاوم دعاة الحروب، ولكن شاهد بنفسه كيف أن الاشتراكيين الألمان وقفوا إلى جانب حكومتهم من إعلان الحرب، وإعداد البلاد بكافة إمكانياتها لخوض حرب طويلة، ولم ينتقد الاشتراكيون الألمان تعدي حكومتهم وجيشهم على حياد بلجيكا. لقد تأكد أن الاشتراكيين الألمان وضعوا الأهداف القومية قبل الأهداف الاشراكية، فلماذا

1 ولد بنيتو موسوليني Benito Mussolini في 29 يوليو 1883 في بريدابيو Predappio في اقليم روماني Romagne وهي منطقة عرفت بالثورات والتمردات منذ القدم. كان أبوه حدادا معدما، وكانت أمه معلمة، واشتغل هو نفسه بالتدريس ثم كرهه وسافر إلى سويسرا واشتغل هناك بناء. ونظراً لأنه كان يخالط الفوضويين كان يطرد كثيراً من الأعمال التي يوظف فيها وحكم عليه بالسجن غير مرة، ثم غادر سويسرا إلى باريس ليطرد منها بتهمة التشرد ثم انخرط في الجيش، وبعده اشتغل بالصحافة وعارض دخول ايطاليا الحرب ضد تركيا 1911 وحرض العمال على تخريب السكك الحديدية لمنع ارسال الجنود والمؤن إلى ساحات القتال. ثم عمل محرراً في صحيفة اشتراكية. ولكن عارض الاشتراكيين المنادين بعدم دخول ايطاليا الحرب، وطالب بدخولها الحرب. وبدأ نجمه السياسي يبزغ بعد الحرب العالمية الأولى.

يتشبث هو بهذه الأهداف الاشتراكية العالمية. وما هو مصير الاشتراكية لو وقفت هكذا متمسكة بالمثالية خارج ألمانيا بينما هي تشن حرب توسع وسيطرة بالتعاون مع حكومتها.

إزاء هذا كله، غيّر موسوليني من مبادئه تغييراً يخدم فكره القومي، فأخذ ينادي بضرورة دخول ايطاليا الحرب بصف الحلفاء حتى تتمكن ايطاليا من تحقيق مكاسب أرضية على حساب النمسا. وفعلا دخلت ايطاليا الحرب لتخرج منها بمكاسب بسيطة من وجهة النظر الايطالية، بل وبخذلان قومي في (فيومي).

فعندما طالبت ايطاليا بالساحل الدلماشي لم تطالب به هو فقط وإنما مدت مطالبها حتى ميناء فيومي[1]. وهنا عارضها الرئيس الأمريكي ولسن، على اعتبار أن ذلك توسيعٌ لنطاق الأطماع الإيطالية بشكل غير متفق عليه.

ومن ناحية أخرى كانت حكومة يوغسلافيا تنظر إلى المطالب الايطالية في فيومي بكل قلق ومعارضة لما كانت عليه فيومي من قيمة تجارية واستراتيجية. هذا فضلاً عن وجود أقلية سلافية في المدينة وضواحيها بجوار الأغلبية الإيطالية فيها. إلا أنه لم يكن في استطاعة أي من الدولتين الايطالية أو اليوغوسلافية تحديد مستقبل فيومي بنفسه حيث إن المدينة وضعت تحت الاحتلال الفرنسي والانجليزي لحين تحديد مصيرها.

فدخلت المفاوضات في طور دولي انتهى إلى حل وسط، كان في الواقع على حساب تقدم ونمو المنطقة. فقد اتفقت الدول على جعل فيومي مدينة حرة مثل دانتزج. ولكن الرأي العام الايطالي ثار على هذا متهما حكومته بالتخاذل إزاء هذا المطلب القومي العام. وقام الكاتب الايطالي الشهير دانونزيو[2] بجمع المتطوعين في البندقية ليقوم هو بنفسه وبمساعدة هؤلاء الوطنيين الايطاليين بما

1 ـ Fiume

2 ـ Gabriele D’Annunzio

لم تجرؤ الحكومة الايطالية القيام به، وهو الهجوم على (فيومي) ووضعها تحت الحكم الايطالي. وكان الرجل قوي البيان، وكانت حركته تشد إليه العيون وتجتذب القلوب إليها وتجعله بطلا وطنيا إزاء حكومة متخاذلة. وكان الموقف الدولي يخدم حركته كذلك. فإن الدبلوماسية الانجليزية والفرنسية الكارهة لضم ايطاليا لمدينة فيومي كانت في نفس الوقت غير قادرة على مواجهة هذه الجماعة من الوطنيين الايطاليين رفقاء السلاح بالأمس، ولذلك نجحت حركة (دانونزيو) في السيطرة على المدينة بل وفي اقناع القوات الفرنسية والانجليزية بالتخلي عن المدينة التي تسلم زمام الحكم والإدارة فيها (دانونزيو) كاشفا أمام اخوانه الوطنيين بقوة بيانه كم كانت الحكومة الايطالية متخاذلة ازاء هذا المطلب القومي الكبير. وهكذا بدت الحكومة أمام الشعب الايطالي ضعيفة غير قادرة على الارتفاع إلى مستوى المسؤوليات القومية الملقاة على عاتقها (1919).

وأدركت الحكومة الايطالية أن أمر (فيومي) يمكن أن يكون في متناول يدها رغم المعارضة الواضحة من جانب ولسن الرئيس الأمريكي. فقررت الحكومة الايطالية التفاوض مع الدولة الأخرى المعنية بالموضوع والمتصلة به اتصالا مباشراً وهي يوغوسلافيا. ودارت هذه المفاوضات في خريف 1920 وأدت إلى أن تصبح مدينة فيومي حرة.

لقد اخفق الساسة القدامى في تحقيق أهداف إيطاليا، ومن ثم فهي مسؤولية موسوليني لكي يحقق هذه الأهداف الخارجية والداخلية. وشرع في تكوين حزبه (الفاشستي) منذ 1919. وبدأ بتكوين مجموعات من الأعضاء المخلصين الذين يكرهون الفكر السياسي التقليدي القديم والذين يخشون على ايطاليا من نمو الفكر الشيوعي الاشتراكي المتطرف في البلاد. ومن هنا كانت الحركة الفاشستية ضد الشيوعية بعنف لا يقل عن عداوتها للنظام التقليدي القديم المتداعي. فالشيوعية عالمية الأهداف، أما الفاشستية فهي ايطالية الأهداف قومية وطنية لا تؤمن بحرب

الطبقات وإنما بالتعاون بين البرجوازية والعمال.

كذلك انضم إليه في أول الأمر عدد من الجنود المسرحين من الجيش بلا عمل في أعقاب توقف الحرب العالمية. وبدأت تنمو قوائم اتباع الحزب في مختلف مدن إيطاليا، حتى أصبحت له في كل مدينة (رابطة) قوية قادرة على التحرك والقيام بأعمال واضحة رغم أنها كانت مجرد أقلية. واجتذب الحزب أعضاء كثيرين من البرجوازية لوجود تفاهم وأهداف مشتركة. فالبرجوازية تخشى نمو الفكر الشيوعي، وفي نفس الوقت كان الحزب الفاشستي في حاجة إلى هذه البرجوازية، وخصوصاً الشباب البرجوازي، لأنه كان يبحث عن زعامة وطنية ولأنه كان قد كفر بالتقاليد البرلمانية العتيقة ولأنه كان يرى في الحزب الفاشستي فكرا منظماً على الطريقة الايطالية. وهذا يفسر إنضمام أساتذة الجامعات وطلبتها إلى موسوليني.

وركز موسوليني جهوده من أجل كسب العمال إلى جانبه فهو بكسبه العمال يكون قد وجه ضربة قاضية إلى الجناح الشيوعي في ايطاليا وسلبه الأداة التي يستخدمها للوصول إلى الحكم. وفي أول الأمر لم يكن الكثير من العمال قد دخلوا بعد في الحزب الفاشستي. ولكن منذ خريف 1921 بذل موسوليني جهوداً كبيرة لكي يسيطر على نقابات العمال قبل الاشتراكيين. فألف موسوليني «النقابات الفاشستية» وحاول أن يخرج العمال من دائرة الجذب الاشتراكي. ولكن جهوده كانت محدودة في هذا الصدد حتى تولى الحكم.

إلى جانب هذا التنظيم الحزبي، استخدم موسوليني الدعاية والارهاب لتحطيم الأحزاب المناهضة له. فكان رجال الحزب مسلحين، لا يتورعون عن مقاتلة المعارضين، وخصوصاً الاشتراكيين والشيوعيين، ويهاجمون الخصوم ويحطمون ممتلكاتهم.

وكانـت هـذه التعديـات غـير القانونيـة، والتـي ذهـب ضحيتهـا مـن هـم اصحـاب رأي حـر وفكـر قومـي، تؤكـد يومـا بعـد يـوم أن الحـزب وزعيمـه لـن يقبـل إلا تسـلم السـلطة والانفـراد بهـا. ومـع أن الحكومـة القائمـة حينـذاك كانـت تعلـم تفاصيـل مـا

يحـدث مـن تحـركات عسـكرية، ومؤامـرات نهـب وقتـل يشـنها الحـزب الفاشسـتي ضـد

الاشـتراكيين إلا أنهـا لم تقـدم عـلى عمـل تسـيطر بـه عـلى هـذا الحـزب أو حتـى الحـد مـن أعمالـه ضـد الأمـوال والأرواح ولعـل ذلـك لا يرجـع فقـط إلى عقليـة الـوزراء التقليديـة فقـط، بـل ترجـع إلى الاعتبـارات الرئيسـية التاليـة: ـ

1 ـ لقد كانت الحكومات الايطالية حينذاك ضد الاشتراكية ومبادئها ومن ثم كان قيام موسوليني بضرب الاشتراكيين يكفي الحكومة عناء القبض عليهم والتورط في محاكمات تفضح مخازي الحكم والحكومة.

2 ـ إن الفكر العام الايطالي كان يعارض الفكر الشيوعي.

3 ـ لم يكن لدى الاشتراكيين زعيم على مستوى موسوليني من حيث قوة الشخصية والقدرة على كسب أنظار الجماهير بالخطب النارية القومية.

ومن ثم كانت الظروف تخدم موسوليني وحزبه وتعده لتسلم السلطة عندما تصبح الأمور واضحة أمامه. خصوصاً بعد أن أصبح الحزب الفاشستي أقوى الأحزاب وان لم يكن بعد صاحب الأغلبية.

كان موسوليني يدرك أن حصوله على الأغلبية العددية بالنسبة لباقي الأحزاب من الأمور المتعذرة أو التي تتطلب وقتاً طويلاً حتى بعد أن ثبت أن الحركة الفاشستية تفوقت على الحركة الاشتراكية. ولذلك شرع موسوليني في التمهيد للوصول إلى الحكم. فأعلن أن الحكومة يجب أن تعيد النظر في توزيع الحقائب الوزارية بما يعود عليها بالقوة، وهذا لا يتأتى إلا باعطاء الحزب الفاشستي خمس حقائب منها. ولكن رفضت الحكومة القائمة أن تتخذ إجراءات ما بهذا الصدد. فأقدم موسوليني على الخطوة التالية وهي احراج مركز الحكومة، وذلك عندما أعلن «الزحف على روما».

و«الزحـف عـلى رومـا» هـو نقطـة تحـول كبـيرة في تاريـخ ايطاليـا بصفـة عامـة وتاريـخ موسـوليني وحزبـه الفاشسـتي بصفـة خاصـة. فقـد طلـب موسـوليني مـن أعضـاء حزبـه في الأقاليـم والمـدن الايطاليـة أن يأتـوا مـن مقارهـم ليتجمعـوا في

ساعة محددة في ضاحية روما. وكان هذا اختياراً حاسما وصداما لا رجعة فيه بين الوزارة التقليدية برئاسة (فاكتا)[1] والحركة الفاشية بقيادة موسوليني.

وكان (فاكتا) الضعيف يدرك أن الموقف لم يعد يحتمل التغاضي عنه واتخذ تدبيرا هو في الحقيقة يعيد إلى الحكومة مسؤولياتها إزاء حزب خرج عن قواعد الأمن وحشد رجالاً شبه عسكريين في العاصمة بقصد اسقاط الحكومة بالعنف. لقد كان (فاكتا) يطالب بإتخاذ خطوة قوية عسكرية ضد الفاشست ومنعهم من التجمع في العاصمة، وطلب من الملك إعلان الأحكام العرفية. ولكن شعور الملك أن البلاد ستهوي في غياهب الحرب الأهلية آثر أن يرفض طلب (فاكتا) وأن يعطي فرصة لحل وسط. فقد استقالت حكومته في 28 أكتوبر 1922 وطلب الملك من سالاندرا أن يشكل وزارة يكون بعض وزرائها من الفاشست. ولكن هذا الضعف من جانب الحكومة السابقة ومن جانب الملك جعل موسوليني يقدم على الخطوة التالية بسرعة وهي أن ينفرد هو بالزعامة في البلاد. ولذلك رفض أن يتخلى عن مطلب جديد هو إسناد رئاسة الوزراء إليه فما كان من الملك إلا أن رضخ لهذا الطلب الجديد وتولى موسوليني الحكم في تشرين الثاني 1922.

كانت هناك اعتبارات جوهرية تمنع موسوليني من أن يحتكر دفعة واحدة الحكم والوزارة والمناصب العليا للفاشست وحدهم. وهذه الاعتبارات هي:

1 ـ لقد كان يؤكد أنه ليس ضد النظام الملكي. ومن ثم كان عليه أن يبقى الملك في مكانه، وإن كان يضمر سلبه كل الصلاحيات والسلطات التي يستطيع أن يستخدمها ضد الحزب الفاشستي في المستقبل. وكان هناك عدد كبير من المواطنين من أنصار الملكية لم يكن موسوليني في حاجة إلى الصدام معهم في وقت كانت فيه الأذهان التقليدية لا تزال تنظر بعين الحذر إلى النمو السريع للحزب الفاشستي وترى فيه ظاهرة غير قابلة للدوام.

2 ـ لقد كان موسوليني في حاجة إلى كسب ثقة الجيش الايطالي ولذلك أسند

---

1 ـ Facta.

وزارة الحربية إلى الجنرال دياز Diaz بطل موقعة فيتوريو فينيتو Vittorio Venetto.

3 ـ لم يكن الحزب الفاشستي بقادر على التحدث باسم الأغلبية بعد. ومن ثم كان موسوليني في حاجة إلى فترة يستطع خلالها أن يضع السلطات في يده بشكل يمكنه من استصدار المراسيم التي تجعل الهيمنة في النهاية له ولحزبه الفاشستي. وكانت أهم خطوة في هذا السبيل هو إصداره قانون اشيربو 1923.

فقد كانت الأحزاب متعددة في ايطاليا، ولم يكن في استطاعة أي حزب منها أن يتحدث باسم الأغلبية. ولكن عرف موسوليني كيف يهيىء الأمر كي ينفرد الحزب الفاشستي بالتفوق في البرلمان عندما استصدر قانون أشيربو Acerbo 1923 الذي يعطي لأكثر الأحزاب أصواتاً ثلثي مقاعد المجلس النيابي. وحيث إن الأحزاب الأخرى كانت مفككة، ولا يستطيع أي منها أن يكون له العدد الأكبر من الأصوات، وحيث إن الحزب الفاشستي كان منظماً وديناميكياً فقد استطاع أن يحصل على أكبر الأصوات عدداً، دون أن يحصل على الأغلبية، ولكن طبقاً لقانون أشيربو يصبح له 3/2 المقاعد وبالتالي تصبح له الأغلبية في البرلمان.

لقد أصبح موسوليني صاحب الأغلبية البرلمانية، وأصبحت له بالتدريج سلطات واسعة[1] يستطيع أن يمارسها في تنفيذ مشروعاته الداخلية والخارجية، وبالتالي اتجه موسوليني إلى بناء الدولة الايطالية الجديدة.

---

1 ـ من الظروف التي ساعدته على وضع الكثير من السلطات في قبضته اتهامه بأنه شارك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر في حادث مصرع النائب الاشتراكي ماتيوتي Matteoti أحد زعماء المعارضة في روما. وطالبت كثير من الزعامات الايطالية والصحافة بأن يقدم موسوليني استقالته وأن يبرىء نفسه من هذه الجريمة. ولكن موسوليني لم يستقل، بل أعلن في اصرار عنيد أنه لن يترك خصومه هكذا وأنه قد آن الأوان لضرب هؤلاء الخصوم ضربة حاسمة قائلاً: «عندما يتنازع عنصران ويتعذر فض النزاع فالحل هو القوة»، فتخلص من خصومه السياسيين، وأعلن أن السلطة ستوضع في يد الفاشست فقط وأن الوقت قد أزف لتجديد مؤسسات الدولة.

نظامه

ما هو شكل الدولة التي يريد موسوليني بناءها؟

الدولة يجب أن تكون تحت حكم قوي نافذ، وان الحكم البرلماني أفسد البلاد حكومة وشعبا، بسبب أولئك السياسيين الذين مهروا في المناورات السياسية والألاعيب البرلمانية دون أن يضعوا مصلحة البلاد في مقدمة الأهداف. ولقد وصف موسوليني ذلك بقوله أن تلك الحرية التي يتشدق بمجدها أولئك الزعماء البرلمانيون، ليست سوى «جثمان الحرية العفن» أن الحرية الفردية يجب أن تخضع لقيود تخدم الدولة بأسرها. بل إن الفرد يذوب في المجتمع وهو جزء منه يضحي من أجله بكل إمكانياته. وعلى هذا الأساس وضع موسوليني نظام الحكم الجديد.

فهو الزعيم (الدوتشي)[1] صاحب السلطة العليا في البلاد كرئيس للحكومة في يده كل السلطات. هو الذي يعين الوزراء ويعزلهم، ويقود الجيش، وليس للملك أية سلطات سوى توقيع المراسيم والقرارات فقط.

حقيقة ظلت ايطاليا تحت الحكم الملكي (نظريا) على أساس من الدستور الذي صدر منذ أيام شارل ألبرت (1848). ولكن الحقيقة ـ خلال حكم موسوليني كان الملك والدستور نفسه لا يجديان أمام قوته الطاغية.

أما المظهر البرلماني للحكم فقد أبقى عليه موسوليني، وأدخل على مجلس الشيوخ ومجلس النواب تعديلات معينة تجعلهما عند أوامره ولا تجعلهما قادرين على القيام بعمل إيجابي في توجيه سياسة الحكومة أو محاسبتها. فمجلس الشيوخ كان بالتعيين، ومن ثم لم يكن يحصل على مقعد فيه إلا من كان يرضى عنهم الدوتشي (موسوليني).

أما مجلس النواب، فكان يتم عن طريق فرض قائمة معينة من الأسماء التي يرشحها الحزب الفاشستي وبالتالي كان الناجحون كلهم من أعوان موسوليني.

1 ـ II Duci

ومع أن موسوليني كان بذلك قد ضمن أن يكون أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب غير معارضين له، فقد أبى إلا أن يضع في يده كل السلطات حتى التشريعية منها وذلك بأن أعطى للحكومة الحق في اصدار التشريعات والقوانين والقرارات في حالات الضرورة القصوى أو المستعجلة. وتستطيع الحكومة أن تجد المبرر لاستصدار القانون الذي تريده استناداً لحالة الضرورة القصوى تلك.

وفوق هذا وذاك، كانت الحكومة مستقلة عن البرلمان. ولم يكن في استطاعة الأخير أن يسحب الثقة منها أو يسقطها لأنها غير مسؤولة أمامه. وبذلك يكون البرلمان قد فقد أسس وجوده.

وبعد هذا سعى موسوليني إلى إدخال تعديل جوهري على نظام التمثيل الشعبي، فجعله يقوم على أساس اقتصادي نقابي فيتجمع العمال في نقابات وهذه النقابات تصبح القوة الحقيقية في البلاد ومنها يخرج ممثلو الشعب، وبالتالي يجنب البلاد ويلات الصدام بين الطبقات. وفي 1930 أعلن تأسيس (المجلس الوطني) الذي ينتخب من رجال النقابات، ولم يهمل في نفس الوقت تمثيل البرجوازيين والمثقفين.

كانت تحت يد موسوليني أداة قوية قادرة على الهيمنة على جميع أجزاء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهو الحزب الفاشستي الذي لم يلبث أن تحول إلى الحزب الوحيد في البلاد الذي يجب أن يحتوي كل القوى الوطنية في البلاد حتى يتوحد الشعب في أعماله المنتجة دون ما تعرض للمتاعب التي كانت تثيرها الأحزاب المتنافسة أو زعامات تلك الأحزاب التافهة.

ومن أجل توطيد وتنفيذ سياسته كان يجب أن تمتنع كل مؤسسات المعارضة عن عملها على اعتبار أن الدولة كلها تتحرك ـ بفضل الفاشسيت ـ في اتجاه الانتاج والتطور والنمو بما يجعلها جديرة بأن تكون خليفة للامبراطوية الرومانية. فسيطر الفاشست على الصحافة بالأساليب القانونية أو بالأساليب غير القانونية حتى

لقد كتبت احدى الصحف الفاشستية عن مهمة الصحافة بأنها هي مجرد الدعاية الموجهة بواسطة الفاشست.

وسعى من بعد ذلك إلى تخليص ايطاليا من نظام الدوائر الانتخابية العتيق، الذي كان يقسم البلاد إلى أقسام كل واحد منها مسؤول عن اخراج نائب للبرلمان من أولئك النواب الذين أوهنوا ايطاليا خلال الفترة السابقة.

كانت وجهة نظر موسوليني في نظام الحكم الأمثل تقوم على الأسس التالية:

1 ـ زعيم مطلق أوحد بيده كافة السلطات. ولهذا كان هو صاحب ثماني وزارات في وزارته المؤلفة من 18 وزيرا، وكان رئيس الحزب الوحيد في البلاد (الحزب الفاشستي) والموجه الحقيقي (للمجلس الأعلى للحزب الفاشستي) الذي كان أقوى سلطة في البلاد بعد تدهور سلطان البرلمان، كان القائد الأعلى للجيش.

2 ـ تنظيم الشباب والفتيان والفتيات في جماعات شبه عسكرية تلقن الإيمان بدور إيطاليا الحضاري والولاء للزعيم موسوليني.

3 ـ توجيه العمل الاقتصادي نحو الخدمة الوطنية والتركيز على أن الفرد يذوب في المجتمع وتنشيطه من أجل رفعة مكانة ايطاليا في المجتمع الدولي.

في المجال الخارجي، كان لموسوليني النشاط الجريء والأخاذ الذي ساعد على توطيد حكمه في الداخل. ونعني بذلك موقفه من الآمال الايطالية خارج ايطاليا فيما يتعلق بالنواحي التالية:

1 ـ علاقة الحكومة الفاشستية بالبابوية.

2 ـ نشاطه التوسعي والاستعماري.

1 ـ علاقة الفاشستية بالبابوية:

كانت البابوية على علاقة غير طيبة بالحكومة الايطالية منذ 1870 أي منذ دخل فيكتور عمانويل روما. وكانت هذه العلاقة السيئة بين هذين الطرفين نقطة

ضعف في حركة البعث الايطالية. حقيقة حققت ايطاليا وحدتها بضم أراضي البابوية أولاً فيما عدا روما، ثم ضمت روما في 1870 وكان اللورد آكتون ـ المؤرخ الانجليزي الكبير ـ صادقا حين قال «إن كافور وطأ بقدميه أقدس من تيجان الملوك». ولكن تجدر الاشارة هنا أن ما أقدم عليه كافور وفيكتور عمانويل وغيرهم من ساسة وقادة حركة البعث الايطالية والوحدة الايطالية إزاء مكانة البابوية ليس بأبشع مما أقدم عليه الانجليز والفرنسيون إزاءه، هذا فضلاً عن أن الايطاليين كانوا يواجهون موقفا معقدا وهو اصطدام فكرة الوحدة الايطالية بنظرية الحقوق الزمنية للبابوية.

وعلى أي حال، لم يمس فيكتور عمانويل مكانة البابوية الدينية وانما حرم البابا من سلطته كحاكم دنيوي، إذ ترك له ملكية الفاتيكان. وكان الاتجاه العام الدولي يؤكد على أن شخص البابا مقدس، وأن الكرسي متمتع بالحصانة إزاء السلطات المدنية الملكية، وأن للبابا الحق في عقد صلات مع الخارج عن طريق ارسال مندوبين سياسيين، وإن كان هذا يتم في إطار قوانين ايطاليا بالذات وليس في إطار القانون الدولي. إن تلك المكانة العالمية، وذلك الارتباط الاجباري بايطاليا هو الذي جعل البابوية في حرج إزاء حكومة ايطاليا، وجعل الأخيرة في حرج إزاء البابوية التي كانت أشبه بأن تكون دولة داخل الدولة خصوصاً بعد أن نمت مكانة البابوية دوليا خلال الحرب العالمية الأولى، وبسبب اعتزام دول كبرى مثل فرنسا وبريطانيا تبادل التمثيل الدبلوماسي مع البابوية. هذه المكانة الدولية للبابوية، وحاجة موسوليني إلى التفاهم مع البابوية والوصول إلى اتفاقية تنظيم العلاقة بينهما كانت الظروف الممهدة لعقد اتفاقية لاتران Lateran في 11 شباط (فبراير) 1929.

لقد كانت هذه الاتفاقية تتضمن معاهدة وكونكوردات. وفيها اعترفت حكومة ايطاليا «بدولة الفاتيكان» وبأن لها منفذاً إلى البحر وتشمل قصر الفاتيكان

وملحقاتـه، وبـأن للبابـا فيهـا حقـوق السـيادة، ولـه شـخصية دوليـة، ومنحـت الكنيسـة حـق النظـر في القضايـا الكنسـية دون أن تجـد معارضـة مـن جانـب الحكومـة طالمـا أن ذلـك لا يشـكل خطـرا عـلى الدولـة الإيطاليـة. كـما أكـدت الحكومـة عـدم تدخلهـا في تعيـين الأسـاقفة بواسـطة البابـا إلا إذا ظهـرت أسـباب سياسـية قويـة تـضر بكيـان الحكومـة، كـما أقـرت الحكومـة باحـترام وإدخـال التعليـم الدينـي في المـدارس الحكوميـة.

لقد أحرز موسوليني بعقده المعاهدة والكونكوردات مع البابوية كسبا كبيرا، حتى لقد قال أحد المؤرخين الانجليز:

«إن البابا أضفى على الحكومة الفاشية رونقا وبهاء ودعم بقاءها واستمرارها بصورة لم يكن في استطاعة أي حاكم آخر أن ياتي بمثلها. ولا شك أن بقاء دكتاتورية موسوليني أكثر من إحدى وعشرين سنة كان جانب كبير من الفضل فيه راجعا إلى توفيقه في مسايرة الحبر الأعظم»[1] كما قال موسوليني نفسه في هذا الصدد:

«يستطيع المرء في النهاية أن يكون في الوقت نفسه ايطاليا صالحا (أي فاشيا) وكاثوليكيا صالحا»[2].

2 ـ النشاط الفاشستي التوسعي والاستعماري

كان نشاط موسوليني مركزا منذ البداية على أن تصبح إيطاليا هي الدولة الأولى في حوض البحر المتوسط. ولو ألقينا نظرة على القوى الكبرى المطلة على البحر المتوسط لتحديد مكانة ايطاليا ومدى خطورة أهداف موسوليني لوجدنا الأمور على النحو التالي:

1 ـ الجمهوريـة التركيـة تعمـل عـلى التخلـص مـن آثـار الهزيمـة في الحـرب

---

1 ـ جرانت وتمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين: ج 2: ص 382.

2 ـ المرج نفسه.

العالميـة الأولى. ولكنهـا كانـت لا تـزال في الخطـوة الأولى فقـط ولا تسـتطيع أن تلعـب دوراً إيجابيـا في توجيـه مقـدرات حـوض البحر المتوسـط.

2 ـ الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، والانجليزي على فلسطين يشل هذه البلدان العربية عن أن تلعب دورا في تحديد مستقبل حوض البحر المتوسط بل ان فرنسا التي كانت تضع قدما في لبنان وسورية وأخرى في تونس والجزائر ومراكش كانت قادرة على أن تلعب دورا خطيرا في المنطقة لا يقل عن الدور الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا من مواقعها في فلسطين ومصر ومالطة، وجبل طارق وقبرص.

3 ـ كانت اليونان قد خرجت مهزومة أمام تركيا في 1922 بعد نجاح القوات التركية في طرد الجيش اليوناني من الأناضول، وبالتالي فقدت اليونان فاعليتها كقوة قادرة على التحرك سياسياً وعسكرياً بعد أن ثبت فشلها أمام دولة خرجت مهزومة من الحرب العالمية الأولى (تركيا).

4 ـ اسبانيا: كانت منقسمة على نفسها، وتتعرض لأزمات داخلية تحول دون قيامها بدور جوهري في حوض البحر المتوسط.

5 ـ أما ايطاليا فكانت ذات تطلعات كبرى، فقد كانت تحتل فعلاً في البحر المتوسط جزر الدوديكانيز Dodécanèse (وجزيرة رودس وليبيا وتتفوق على بريطانيا باتهامها الانجليز بأنهم دخلاء، وأن الذي يجب أن يدبر أمور البحر المتوسط هو أهله. حقيقة تقف فرنسا من حيث هذه النظرية على قدم المساواة مع ايطاليا، ولكن الفرنسيين لا يقبلون بأن يتساوى الايطاليون مع فرنسا التي عاشت في دبلوماسية وحروب البحر المتوسط زهاء أربعة قرون كاملة هي تاريخ أوروبا الحديث، وكانت فرنسا تلعب الدور الأكبر في توجيه مقدرات حوض البحر المتوسط بخاصة منذ بداية القرن التاسع عشر.

إلا أن موسـوليني ـ والايطاليـين مـن ورائـه ـ كانـت لهـم دوافـع تاريخيـة وأمجـاد

تليـدة تجعـل تلـك الإدعـاءات الفرنسـية تتضـاءل أمـام الحجـج الايطاليـة. لقـد كانـت ايطاليـا قلـب الامبراطوريـة الرومانيـة النابـض، وكان تحـت حكمهـا كل حـوض البحـر المتوسـط مـن أقـصى شرقـه إلى أقـصى غربـه.

ففي خطاب ألقاه موسوليني في 4 أكتوبر (تشرين أول 1922) قال في هذا الصدد:

«إذا ألقينا الايطاليين كقوة وحيدة نحو مهام عالمية وجعلنا من البحر المتوسط بحيرتنا Mare Nostrum ارتبطنا مع من يعيشون من البحر المتوسط وطردنا من هم طفيليات فيه، إننا إذا قمنا بهذا العمل الشاق... نكون حقاً قد بدأنا عهدا عظيما في التاريخ الايطالي».

لقد أصبحت سياسة جعل البحر المتوسط مجرد بحيرة ايطاليا (أي بحيرتنا) Mare Nostrum هي سياسة موسوليني التي ألهبت مشاعر الايطاليين.

فكان طبيعياً أن تقف كل من فرنسا وانجلترا موقف الحذر الشديد من تحركات ايطاليا السياسية والعسكرية حفاظا على مكاسبهما غير المشروعة في المنطقة. ولكن ايطاليا كانت تضغط بقوة لمشاركة تلك الدول الأوروبية بعض مكاسبها. ومن هنا نشأت المفاوضات بين ايطاليا والدول المعنية حول الموضوعات التالية:

1 ـ ايطاليا وضم فيومي

2 ـ ايطاليا والمشكلة الألبانية

3 ـ المشاركة الإيطالية في إدارة طنجة

4 ـ تعديل الحدود بين ليبيا ومصر (بريطانيا)

5 ـ تعديل الحدود بين ليبيا وتونس (فرنسا)

6 ـ تقوية مكانة الإيطاليين في تونس

7 ـ استعمار الحبشة.

1 ـ ضم فيومي:

كان تقاعس حكومة جيولتي عن تأييد وتثبيت الجهود التي قام بها الشاعر الإيطالي دانونزيو في فيومي، بل إقدامها على طرده منها كان واحدة من النقاط السود في تاريخ الحكومات قبل موسوليني، وكان نقطة ضعف استخدمها موسولني بمهارة. أما وقد تولى المسؤولية، فعليه أن يحقق هذه الرغبة الشعبية. وكان موسوليني يدرك أن القوة العسكرية البرية والبحرية هي الكفيلة بأن تفرض الأمر الواقع على الخصوم، وأن المشاكل التي تواجه أوروبا في العشرينات كفيلة بأن تحث الدول الأوروبية الكبرى على إرضاء إيطاليا. ولقد ثبت لديه أن الدول الأوروبية وقفت عاجزة أمامه عندما أعلن في 1923 ضم جزر الدوديكانيز[1] التي كانت قد استولت عليها ايطاليا من تركيا ـ مع رودس ـ في 1911 وأقدمت بعد ذلك على الخطوة الأخطر.

ففي السنة التالية أقدمت على ضم (فيومي)، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت دول البلقان تنظر إلى إيطاليا على اعتبار أنها قوة تهدد أمن وسلامة المنطقة. خصوصاً وأن هذا النصر السريع الذي أحرزه الفاشست ضخمته أجهزة الإعلام الإيطالية بحيث أصبح الشعب ينتظر المزيد. وكانت الخطوة الموجهة صوب ألبانيا مثيرة للمخاوف.

2 ـ أيطاليا وألبانيا:

كانت ألبانيا وليدة الحرب البلقانية ـ التركية 1912/ 1913 وكانت مساعي حكومتي النمسا ـ المجر وايطاليا في ظهور ألبانيا مستمدة من رغبتهما في منع وصول الصرب إلى البحر الأدرياتي. وفي 1914 اقتسمها اليونان والإيطاليون، ثم استعادتها النمسا في 1915 لتحررها القوات الصربية والإيطالية والفرنسية

1 ـ Dodecanese Island

في 1918، وتشكلت في ديسمبر ـ كانون أول من نفس السنة جمعية وطنية وحكومية، وعادت حدود ألبانيا ـ بعد إنسحاب قوات الحلفاء منها ـ إلى ما كانت عليه في 1913 ودخلت عصبة الأمم، رغم المطالبات الإيطالية القوية بأن تصبح ألبانيا تحت الإنتداب الإيطالي. إذ كان الرئيس ويلسون الأمريكي أشد المعارضين للأطماع الإيطالية في ألبانيا.

وفي مطلع العشرينات أصبح أحمد زغو ـ وهو زعيم مسلم، أقوى شخصية في ألبانيا وتولى منصب رئيس الوزراء، ولكن واجهه تمرد خطير تزعمه الأسقف (نولي)[1] في 1924 واضطر زوغو إلى الفرار من البلاد، ولكن فشلت حكومة (نولي) في السيطرة على البلاد، وتمكن أحمد زوغو من العودة إلى بلاده بمساعدة يوغوسلافية، وأعلن قيام الجمهورية الألبانية (1924) وأصبح رئيساً لهذه الجمهورية في 1925.

اتجه زوغو بعد ذلك إلى انقاذ إقتصاديات بلاده، ولكنه سلك الطريق الخطر وهو الاقتراض المالي من دولة طامعة في بلاده وهي إيطاليا. ولهذا نجد موسوليني يقدم له القرض بعد الآخر حتى جعل إقتصاديات ألبانيا وسياستها في قبضة الحكومة الإيطالية. وتبلور هذا في معاهدة تيرانا بين ألبانيا وايطاليا في 1926.

اعتبرت يوغوسلافيا هذه المعاهدة موجهة ضدها فتقاربت من فرنسا وتعاهدت معها، الأمر الذي جعل فرائص حكومة ألبانيا ترتعد وتزداد التصاقاً بإيطاليا، وتجددت معاهدة تيرانا في 1931 وكان قبل ذلك بعامين قد أعلن زوغو نفسه ملكا دون أن يسعى إلى توطيد الديمقراطية المتدهورة في بلاده.

وأدرك زوغـــو ـ بعـــد فـــوات الأوان ـ أن التغلغـــل الإيطـــالي أصبـــح يهـــدد كيـــان ألبانيـــا، فاتخـــذ سلســـلة مـــن الإجـــراءات المناهضـــة للمصالـــح الاقتصاديـــة والثقافيـــة الإيطاليـــة في ألبانيـــا (1932)، فـــما كان مـــن موســـوليني إلا أن بعـــث بقطـــع الأســـطول

1 ـ Noli

إلى ميناء دورازو، فاضطر زوغو إلى أن يوقف تلك الإجراءات، ولكن لم تلبث توسعات هتلر في أوروبا أن حثت موسوليني على أن يكسب شيئاً هو الآخر فوجه قواته ضد ألبانيا واستولت على عاصمتها في 1939.

3 ـ طنجة:

قبيل الحرب العالمية الأولى أصبحت يد فرنسا مطلقة في مراكش، إلا أن بريطانيا كانت ترفض أن تسيطر وحدها على طنجة (المواجهة لجبل طارق) ولهذا أقيمت إدارة دولية لطنجة بمقتضى معاهدة وقعتها فرنسا وبريطانيا في 11 مايو (أيار) 1924 والاعتراف بحيادها ولكن كان واضحاً أن فرنسا هي صاحبة الكلمة الواضحة في هذه الإدارة بالتعاون مع بريطانيا، ووجد موسوليني أن توقيع مثل هذه الاتفاقية يتنافى مع سياسته الهادفة إلى أن تقوم إيطاليا بالدور الأول فيما فيما يتعلق بقضايا البحر المتوسط. وساعد موسوليني في الضغط على كل من فرنسا وبريطانيا أن اسبانيا لم تلبث أن أيدت المشاركة الايطالية في إدارة طنجة (1926)، وأثمر الضغط وأعيد النظر في نظام إدارتها بحيث اشتركت إيطاليا بثلاثة أعضاء في المجلس التشريعي للمدينة الذي يضم أعضاء فرنسيين وانجليز واسبان وأقلية من المندوبين الوطنيين.

لقد ضخمت الصحف الايطالية من ذلك الكسب الذي أحرزته دبلوماسية موسوليني. والحقيقة أنه كان كسبا مظهريا لا أكثر ولا أقل ولم تحصل ايطاليا على ربح واضح من وراء المشاركة في إدارة طنجة باستثناء ذلك الربح الأدبي الذي يتمشى مع المبدأ الايطالي الموسوليني **More Nostrum** ولقد كان موسوليني من ذلك النوع الذي يرى في كل نصر أو كسب جديد خطوة كبرى في طريق الهدف الأعظم يجب أن تتحدث عنه الصحافة ودوائر الحكومة والحزب الفاشستي بملء الحناجر.

4 ـ تعديل الحدود الليبية ـ المصرية:

كانت إيطاليا ـ بالتآمر مع كل من فرنسا وبريطانيا ـ قد أقحمت حربا ضد الدولة العثمانية للاستيلاء على ليبيا. وتم لإيطاليا ذلك في 1911/ 1912. ولكن الشعب العربي في ليبيا الذي غلب على أمره مؤقتا لم يلبث أن امتشق الحسام مرة أخرى خلال الحرب العالمية الأولى ضد المستعمر الإيطالي وكانت الحرب بين الطرفين حتى بعد انتهاء الحرب العالمية إلا أن تسلم الفاشست الحكم وتزعم موسوليني سياسة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة ايطالية أدت إلى أن يشن موسوليني حرب إبادة ضد الوطنيين العرب في ليبيا ابتداء من 1924. واستطاعت إيطاليا بعد جهد جهيد أن تعيد سيطرتها على ليبيا وحيث إن الحركة السنوسية كانت مصدر المتاعب والثورة ضد ليبيا وحيث إن واحة جغبوب كانت مقر الحركة السنوسية فقد عملت الحكومة الايطالية على أن تضع هذه الواحة ـ التي كانت داخلة ضمن الحدود المصرية ـ تحت رقابتها حتى لا تستخدمها الحركة السنوسية ضد الاستعمار الايطالي في ليبيا، هذا مع العلم بأن الزعماء الدينيين السنوسيين لم يكونوا أصلب عوداً من الزعماء الليبيين العرب الآخرين في مقاومة الاستعمار الايطالي.

وحيث إن مصر كانت تحت الهيمنة البريطانية حينذاك فقد تعرضت مصر ـ وكانت في السنوات الأولى من عهد الاستقلال ـ لضغط متواصل من جانب ايطاليا، ومن جانب بريطانيا التي أرادت أن تحسن علاقتها مع ايطاليا على حساب مصر. واضطرت مصر إلى التنازل عن واحة جغبوب لايطاليا.

5 ـ قضية الحدود الليبية ـ التونسية:

كانت قضية الحدود تتعلق بأمرين، هيبة إيطاليا التي كان موسوليني يريد أن يفرضها على فرنسا، وأن يجعل إيطاليا قادرة على أن تخاطب فرنسا من

مركـز المنـاددة، لعـل المسـتقبل يـؤدي إلى أن تحـدث إيطاليـا مـع فرنسـا مـن مركـز القـوة. وكانـت مشـكلة الحـدود الليبيـة التونسـية واحـدة مـن نقـاط الاحتـكاك المبـاشر بـين إيطاليـا وفرنسـا. وفي هـذه المشـكلة واجهـت إيطاليـا خصـما عنيـدا صلبـا بعكـس الحـال بالنسـبة لقضيـة واحـة جغبـوب. ولهـذا لم تحصـل الحكومـة الايطاليـة مـن فرنسـا إلا عـلى تعديـل جـزئي في الحـدود يمنـح ايطاليـا طريقـا للقوافـل يربـط بـين ليبيـا وافريقيـة الوسـطى.

6 ـ قضية الايطاليين في تونس:

المعروف أن إيطاليا كانت هي التي تأمل في أن تستعمر تونس إلا أن فرنسا سبقتها إليها واتفقت مع بريطانيا على احتلالها وتم ذلك لفرنسا في 1881 الأمر الذي دفع ايطاليا إلى التحالف مع كل من ألمانيا والنمسا حتى غيرت إيطاليا من موقفها ودخلت الحرب العالمية الأولى بجانب الحلفاء. وخلال تلك السنوات التي انقضت منذ الاحتلال الفرنسي لتونس حتى العشرينيات من القرن العشرين كانت فرنسا تحث مواطنيها على الهجرة إلى تونس لتقوية الأقلية الفرنسية هناك لتثبيت الاستعمار الفرنسي ولكن فرنسا لم تكن منطقة طرد بشري الأمر الذي أدى إلى هجرة الايطاليين ليعملوا في تونس في إطارالسياسة الاستعمارية الفرنسية فهم على أي حال أوروبيون. وحيث إن البطالة كانت منتشرة في إيطاليا فقد تدفقت أعداد كبيرة من إيطاليا على تونس حتى أصبحت الجالية الإيطالية هناك كبيرة للغاية. فقد كانت نسبتهم عشرة أمثال عدد الفرنسيين المقيمين في تونس في 1881.

ولم تنجـح الجهـود الفرنسـية لتغليـب الفرنسـيين عـلى الايطاليـين مـن الناحيـة العدديـة. وكان هـذا الضغـط المتواصـل الايطـالي سـببا في أن تـرضى الحكومـة الفرنسـية بتسـوية المشـكلة في 1896 عـلى أسـاس اعـتراف ايطاليـا بالحمايـة الفرنسـية

على تونس في مقابل إعطاء الايطاليين في تونس الامتيازات التالية:

1 ـ للايطالي في تونس الحق في الاحتفاظ بجنسيته الايطالية إذا أراد ذلك.

2 ـ يتساوى الايطالي مع الفرنسي في الحقوق المدنية.

3 ـ حق الايطاليين في الهجرة إلى تونس.

أعطت هذه الامتيازات الايطاليين في تونس الفرصة لأن يصبحوا جالية قوية بل وان يصبحوا في مطلع العشرينات من القرن العشرين أشبه بدولة داخل الدولة، وحاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن تكسر شوكة الجالية الايطالية في تونس بالطرق القانونية ولكن الحكومة الايطالية كانت بالمرصاد لكل محاولة من هذا النوع.

فعندما حاولت الحكومة الفرنسية إلغاء اتفاقية 1896 احتجت الحكومة الايطالية بشدة على هذا الاجراء، وقامت الصحف الإيطالية بشن حملة كبيرة ضد فرنسا (1926 ـ 27) وظلت المشكلة معلقة حتى وقع التقارب الايطالي الفرنسي في 1935 واتفقت الدولتان على تسوية مشكلة الايطاليين في تونس لصالح فرنسا، أي بإلغاء اتفاقية 1896 بالتدريج وفي مقابل هذا، على ما يبدو، حصل موسوليني من رئيس الوزراء الفرنسي (لافال) على وعد منه بعدم اعتراض فرنسا على السياسة الايطالية نحو الحبشة. وكان هذا في نظر إيطاليا يعني أن لها حرية العمل بما يكفل لها السيطرة على الحبشة.

7 ـ شنت إيطاليا الفاشستية هجوما عدوانيا على الحبشة واستولت عليها (1936) رغم قرارات عصبة الأمم[1].

وقد صور أحد المؤرخين إيطاليا في الثلاثينات بقوله:

«لقد ارتمت إيطاليا تحت أقدام موسوليني، وبهذا استطاع أن يحقق سيطرة تكاد أن تكون كاملة على كل ألوان النشاط في الحياة الايطالية. وقد سرى الفساد

1 ـ سنتعرض لهذا الموضوع فيما بعد.

في جسم النظام الاجتماعي الايطالي كله من جراء التأثير الفاشي الذي كان ينخر فيه كما ينخر السوس. وكان البنيان كله قد انتابه الوهن والفساد حتى 1940، بحيث لم تعد هناك وسيلة تستطيع بها إرادة الشعب الايطالي أن تقاوم مشيئة دكتاتوره التي أدت بالشعب إلى الهلاك. أما أعضاء ما كان يسمى تأدبا بالحكومة الايطالية، فلم يكونوا إلا خداما لموسوليني. ورغم أن الزعماء الفاشستيين كانوا على علم بمبلغ جهل الدوتشي وعناده وتورطه في الخطأ دون تبصر، فإن مشيئته كانت لديهم بمثابة القانون. وذلك لأنه ما من فرد في ايطاليا، من الملك إلى وزرائه، ومن القواد إلى أقطاب الصناعة، كان يجرؤ على معارضته»[1].

1 ـ انظر الترجمة العربية لما ذكره سترولز أعلاه في جرانت وتمبرلي: تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ج 2: ص 383.

الباب السادس عشر

ألمانيا

من حكومة فيمار إلى النازية

حكومة فيمار

كانت الحكومة التي تشكلت بزعامة الإشتراكي ايبيرت[1] مسؤولة عن مواجهة نتائج الهزيمة، وكان عليها أن تواجه نتائج مؤتمر الصلح، والأزمة الاقتصادية والأزمات التي كان يثيرها الشيوعيون والرجعية الملكية في آن واحد:

1 ـ فالمعروف أن معاهدة فرساي[2] أمليت إملاء دور أية مناقشة على حكومة إيبيرت. بينما كانت بعض القوات الألمانية لا تزال تحتل أرضا فرنسية فوجدت هذه الحكومة نفسها في موضع الإتهام على أساس أن المدنيين الانهزاميين هم الذين جعلوا ألمانيا هي المسؤولة عن هزيمة لم تقع. وترتب عن ذلك ظهور سلسلة من الأعباء والتبعات العويصة: ـ

أ ـ تمزيق الألمان بين أكثر من دولة مجاورة وتطلع الألمان إلى استعادة وحدتهم

ب ـ اقتطاع أراض غنية ألمانية

ج ـ مطالبة فرنسا بالحصول على قدر ضخم جدا من التعويضات.

د ـ تعرض حكومة ايبيرت البرجوازية لهجمات اليسار واليمين على حد سواء وكانت هي نفسها برجوازية.

2 ـ كان انتصار الشيوعية في روسيا قد حرض التشكيلات الشيوعية في أوروبا على التحرك للوصول إلى الحكم، ولكن حكومة إيبرت قضت على

1 ـ C. Ebert وهو رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي Social Democratic

2 ـ 28 يونيو ـ حزيران 1919.

الحركـة الشـيوعية لتواجـه بعـد ذلـك تطلـع الرجعيـة اليمينيـة إلى العـودة إلى الحكـم الـذي أبعـدت عنـه بعـد عقـد الهدنـة، وتفوقـت حكومـة (فيـمار) ـ وهـذا مـا عرفـت بـه منـذ صـدور دسـتور يوليـو 1919[1] ـ عـلى الحركـة الرجعيـة وأدى اسـتخدام حكومـة (فيـمار) للجيـش في ضرب هـذه الحـركات المناهضـة لهـا إلى أن تحتفـظ للضبـاط بمراكزهـم التـي كانـو فيهـا خـلال الحـرب، الأمـر الـذي جعلهـا عرضـة للنقـد الشـديد.

3 ـ أما مشكلة التعويضات ـ وتلازمها مع المشكلة الاقتصادية ـ فكانت أعقد ما واجهته حكومة (فيمار). فقد كانت فرنسا تطالب بأكبر قدر من التعويضات، وكان رئيس الجمهورية الفرنسية بوانكاريه شديد التصلب في هذه القضية وكانت هناك محاولات للتقريب بين وجهات النظر الألمانية والفرنسية للوصول إلى تسوية للقضية، ولكن كان الطرفان ـ الفرنسي والألماني ـ على طرفي نقيض. هذا مبالغ في المطالبة وهذا مبالغ في عدم الدفع. فما كان من فرنسا إلا أن أقدمت على خطوة قوية بأن احتلت الراين والروهر (1923) في مقابل وفاء ألمانيا بالتعويضات. وتحركت حكومة برلين دوليا ومحليا. فقد شنت حملة دبلوماسية ضد فرنسا كان لها قبول في الدوائر السياسية البريطانية والأمريكية. فقبلتا وجهة نظر ألمانيا في أن هذا الإحتلال الفرنسي لا يتمشى مع معاهدة فرساي، ولقد أعلنت بريطانيا فعلا عدم شرعية هذا الإحتلال.

فقد كانت الحكومة البريطانية لا تهدف فقط من وراء ذلك إلى تحويل ألمانيا قوة رادعة لفرنسا ـ التي أصبحت بعد الحرب أكبر قوة في القارة، وإنما هدفت كذلك إلى توسيع تجارتها مع ألمانيا ، وألمانيا الموحدة أكثر قدرة على النشاط التجاري بالنسبة لبريطانيا من ألمانيا المشتتة. وعلى أي حال، فقد عانت ألمانيا بقسوة من جراء الإحتلال الفرنسي لأراضي الراين على تلك الصورة، فقد تدهور سعر المارك الألماني حتى لقد أصبح لا يساوي شيئاً تقريبا، وانتشرت

1 ـ بمقتضى هذا الدستور تولى إيبيرت منصب رئيس الجمهورية.

المجاعة والاضطرابات وقويت مكانة الشيوعيين في سكسوني، وسعت بافاريا إلى الانفصال، وفشلت محاولات الحكومة في انقاذ الموقف حيث إن أجراءاتها كانت سلبية تعتمد على فصل الموظفين، وإصدار عملة جديدة، حيث أن المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه ألمانيا هي ضياع المراكز الصناعية الكبرى في الروهر وإغلاق الأسواق الخارجية في وجه التجارة الألمانية، والحاجة الماسة إلى رؤوس الأموال لإنهاض صناعتها، ولم تجد حكومة فيمار مخرجا من هذه الأزمة إلا بعد تحرج مركز بوانكاريه أمام معارضة كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وسقوطه في انتخابات 1924. وجاء هذا في وقت تولى فيه سسترمان[1] منصب مستشار الجمهورية الألمانية.

وكان الرجل معتدلا يدرك متاعب إستمرار عزلة ألمانيا وأزمتها الاقتصادية، وقرر إنتهاز فرصة الليونة التي ظهرت في حكومات واشنجتن ولندن وباريس، خصوصاً بعد تولي «إدوارد هيريو»[2] لتسوية مشكلة التعويضات (1924) على أساس الجلاء الفرنسي عن الروهر وتقديم قرض كبير يعيد الثقة بالمارك الألماني وإنشاء بنك مركزي ألماني. وفعلا جلت القوات الفرنسية عن الروهر واستعاد المارك الألماني ثباته.

ودفعت ألمانيا قسطا من التعويضات وأدى هذا التقارب إلى أن يعيد الحلفاء النظر في طبيعة العلاقات مع ألمانيا ، وكان هذا مقدمة لمفاوضات في صيف 1929 أدت إلى إنهاء إحتلال قوات الحلفاء أرض الراين في ميعاد أقصاه يونيو ـ حزيران 1930. وقد تم ذلك فعلاً. وأدت إلى أن تتابع ألمانيا دفع التعويضات وفق مشروع جديد لتسويتها وضعه (يونج)[3]، كما تخلت فرنسا عن الرقابة على

---

1 ـ Gustav Steresemann (1878 ـ 1929).

2 ـ Edouard Herriot (1872 ـ 1957) كانت وزارته ائتلافية من اليسار الفرنسي، بوانكاريه للحكم مرة أخرى 1926 ـ 1929.

3 ـ قدم Young مشروعاً للتسوية كان قد قبله هندنبورج.

نزع سلاح ألمانيا ، تلك الرقابة التي كانت معاهدة فرسأي قد نصت عليها. وما إن حصلت ألمانيا على هذه المكاسب الكبيرة حتى سعت وراء أهداف جديدة تخفف عنها شيئاً من أعباء معاهدة فرساي، فقد ظهرت الدعوات في ألمانيا بأن الوقت قد حان ليعيد الحلفاء إقليم السار إلى الدولة الأم، وبرفع الحظر عن تسليح أراضي الرين، وأن تثبت فرنسا أنها دولة مسالمة بتخفيض قواتها المسلحة.

كان من سوء حظ ألمانيا أن جاء هذا في ظروف دولية بالغة الدقة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي طحنت الدول الكبرى وجعلتها تسعى إلى الحصول على أي مبلغ ينقذها من الأزمة (1929). ولهذا طالبت فرنسا بأن تستمر ألمانيا في دفع التعويضات، ولكن الأدهى من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ التي قدمت الكثير من القروض والأموال للصناعة الألمانية وللحكومة الألمانية ـ قد طالبت ألمانيا بأن تعيد إليها رؤوس أموالها كي تواجه الأزمة الاقتصادية.

وكان من المستحيل على ألمانيا أن تواجه هذه الأزمة الاقتصادية وأن تدفع لفرنسا، وتحت ضغط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أتفق على تصفية مشكلة الديون. ولكن ظلت أحوال ألمانيا معرضة لأزمات كبرى داخلية وسياسية واقتصادية واجتماعية مهدت لظهور هتلر وحزبه النازي على مسرح السياسة الألمانية والدولية مستفيدا من تلك الأزمات التي ألمت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ومن اهتزاز مكانة حكومة فيمار سنة بعد اخرى.

ظروف وصول هتلر إلى الحكم وتوطيده

كانت ألمانيا في عهد حكومة فيمار تعاني من فترة ضياع سياسي لا تكاد تعثر على حقيقة السياسة التي يجب أن تسير عليها لتصبح على مستوى الدول الكبرى الأخرى بعد أن أذلتها معاهدة فرساي، وطحنتها الأزمات الداخلية والاضطرابات المتعددة والتدهورات الاقتصادية المتعددة، ولكن قيمة حكومة فيمار يتركز في

أنها ثبتت الأوضاع عند أشكال معينة وأصبح من الممكن لشخصية قوية أن يضع برنامجا يلفت إليه الأنظار وتجمع حوله القلوب إذا ما احتوى هذا البرنامج على آمال الشعب، وعلى تطلعاته وكان هتلر هو هذا الزعيم الذي افاد من كل تلك الأزمات حتى وصل إلى الحكم المطلق.

كان أدولف هتلر مواطنا نمساويا، لم يتلق من التعليم إلا شطرا بسيطا. وكان يتعيش من حرفة النقش وبيع الصور، وخلال الحرب العالمية الأولى تطوع في الجيش الألماني وفي النمسا وفي ميونخ كانت الحركة الإشتراكية نشطة بعد الهزيمة. وكان مثل أي ألماني حينذاك يتطلع إلى القوة التي تسعى إلى إعادة ألمانيا إلى مكانتها العالمية، وإلى تخليص ألمانيا من قيود معاهدة فرساي المذلة وبتخليص ألمانيا من اليهود الذين غدروا بالوطن الذي يعيشون فيه، وكانت هذه هي مبادىء حزب العمال الإشتراكي في ميونيخ ومنذ أن التحق به هتلر أثبت قدرته على توجيه الحزب وقيادته، ولم يلبث أن أصبح هتلر نفسه صاحب حزب «العمال الإشتراكي الوطني»[1] الذي اشتهر باسم الحزب النازي[2] (1920).

يعتبر الحزب النازي ونظرية النازية التي وضعها هتلر واحدة من أهم نظريات الحكم الدكتاتوري التي ظهرت خلال القرن العشرين. وظهرت في وقت كانت ألمانيا في حاجة إلى مثل هذه النظرية القومية المتطرفة. وتتبلور في:

1 ـ كتاب (كفاحي) الذي ألفه وهو في السجن[3] بعد فشل حركته الثورية ضد الحكومة في 1923 ودفاعه عن نفسه خلال محاكمته.

2 ـ برنامج حزبه، ومنشوراته، وما صدر عنه قبل توليه الحكم وبعده.وفيما يلي أهم مبادىء وأهداف هتلر وحزبه.

---

1 ـ National Socialist Party

2 ـ Nazi

3 ـ قضى في السجن حوالى تسعة أشهر.

1 ـ يرى هتلر أن الجرمان هم سادة الجنس البشري، وهم أعلى مرتبة فيه، والذين يجب أن يتولوا دائماً توجيهه، ولهذا وضعت قائمة للعناصر البشرية كان العنصر الآري في ألمانيا على قمتها وهم (الأقوياء)[1]، ويليهم النورد (الدنمركيون والنرويجيون والسويديون) والنورمانديون والأنجلو ساكسونيون، أما في آخر القائمة فكان السلاف والعرب واليهود والزنوج. وبذل العلماء الألمان جهدهم لتأكيد أن العنصر الآري هو أبو الأجناس البشرية كلها، وأنه هو الذي حمل مشعل الحضارة منذ الأزل، بل إنه هو الذي حملها إلى العالم الجديد (أمريكا) بل هناك من ذهب إلى القول بأن المسيح عقيدته كانت يهودية ولكنه هو نفسه من سلالة آرية والأصل أهم من العقيدة.

وتحدث عن الشعب الآري على اعتبار أنه يحتوي على صفات خاصة به تجعله هو الوحيد القادر على تحمل أعباء تلك المهام العظام خصوصاً من حيث إن الفرد الآري أقدر من غيره على التضحية بشخصه وفرديته في سبيل الدولة الآرية.

وحيث إن هذا هو العنصر الآري، وتلك هي المهام التي قيض الله شعبه المختار الآري أن ينفذها فلا بد من أن تبذل كافة الجهود من أجل الحفاظ على نقاء دمه، ومنع الشعوب الأخرى الضعيفة من الاختلاط به، حتى لا يحدث لألمانيا ما يحدث ـ من وجهة نظر هتلر ـ في فرنسا، وما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك، إذ كان يرى أن تصدر واندماج اليهود في فرنسا وانتشار اليهود والزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية هو المسؤول عما أصاب الشعبين الأمريكي والفرنسي من انحطاط فكري وخلقي ووطني.

بـل لقـد كان دعـاة النازيـة يؤكـدون أن حضـارة العـالم في القـرن العشريـن حضـارة متخاذلـة منحلـة، بـلا شرف، ومـا ذلـك إلا بسـبب تـولي اليهـود الصـدارة في أكـثر مـن

---

1 ـ Volksgenosse

مجال حيوي عالمي، وفي أكثر من حكومة من حكومات الدول الكبرى. وان السبب الرئيسي في هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى هو تولي اليهود المراكز الحساسة في الدولة حيذاك.

فالأحرى بالمسؤولين عن مستقبل العنصر الآري أن يخلصوا ألمانيا أولا من اليهود بتهجيرهم أو بأية وسائل تحقق هذا الهدف. هذا فيما يتعلق بالألمان في داخل ألمانيا نفسها، أما بالنسبة للمناطق المفقودة الألمانية الواقعة تحت حكم أجنبي، فيجب أن تركز حكومة ألمانيا جهوداً كبرى من أجل إعادتها إلى الدولة الآرية الأم بأراضيها. وحيث أن تلك الأعباء كانت ضخمة وثقيلة على كاهل الرجال ركز الفكر النازي على ربط المرأة بالبيت وبانجاب أقوى الأطفال وباحتقار العقيم من الرجال أو النساء ومع ما عليه هذه النظرية العنصرية القومية المتطرفة من قدرة على تحريك مشاعرالشعب الألماني، إلا أنها كانت تختلف مع الحقائق العلمية التي ثبتت قبل ظهور وبعد ظهور هتلر. ونعني بذلك الحقيقة القائلة أنه ليس هناك عنصر في العالم احتفظ بنقائه، وإنما كل العناصر القديمة تداخلت وتزاوجت واندثرت بعضها في بعض.

2 ـ حيث إن العنصر الآري هو الذي يجب ان يسود العالم ـ من وجهة نظر هتلر ـ فإن أية نظرية أخرى ذات طابع دولي[1] يجب أن يقضى عليها، ومن هنا كانت عداوته القاسية ضد الشيوعية التي تهدف إلى دكتاتورية البروليتاريا العالمية، وضد المذاهب المسيحية البروتستنتية والكاثوليكية لعدم اقتناعها بما ذهب إليه من تفوق العنصر الآري وضرورة تسلمه السلطة، واعتبار أن جسد الجرماني وروحه لأمته الجرمانية أولاً وأخيراً. ومن ثم يجب قصر حقوق المواطنة على الجرماني النقي ومنعها عن غيره، وإعداده إعداداً شاقاً لتولي أشد الأعباء في المستقبل.

---

1 ـ Internationalism

3 ـ إن إدارة دفة الأمة الجرمانية نحو أهدافها تلك يجب ان تكون في يد زعيم أوحد قوي، تساعده في تحقيق الأهداف الآرية «نخبة ممتازة» وقوى منظمة تنظيما دقيقاً. قد لا تكون صاحبة الأغلبية في البلاد، ولكن بآريتها وبدقة تنظيمها وقدرتها على التضحية في سبيل الأمة الجرمانية والزعامة القوية كفيلة بأن تكسر الحواجز التي توضع أمام وصول هذه النخبة المختارة إلى الحكم.؟ ووضع الزعيم (هتلر) نفسه في المكان الأعلى الذي يستطيع منه أن يكرس كافة الجهود من أجل تكوين دولة واحدة جرمانية تتولى مسؤولياتها العظام نحو سيادة العنصر الآري.

وقد عبّر هتلر عن وجهة نظره هذه واصفا أمثل نظام حكم دستوري لألمانيا بقوله «إن أفضل دستور وشكل للدولة هو ذلك الذي يكفل بأضمن طريقة طبيعية وضع أقدر عقول المجتمع الوطني في أبرز المراكز وأعظمها أهمية ونفوذاً... وأن تكون لكل رئيس سلطة على مرؤوسيه وأن يكون مسؤولا أمام رؤسائه... وينبغي أن يكون الحكم للقوي بحيث لا يذوب في الضعيف فيضحي بذلك بما يتصف به من عظمة».

4 ـ وبناء الدولة الجرمانية اقتصادياً يجب أن يكون على اساس التكامل الانتاجي الزراعي الصناعي وليس على اساس التوجيه نحو الصناعة فقط ذلك التوجيه الذي سيطر على ذهن حكام الدول الأوروبية الأخرى، حتى لا تصبح الدولة الجرمانية عندما تقع الحرب معرضة للإنهيار الاقتصادي بسبب الحصار الذي سيضرب عليها ولهذا كانت سياسة «الإكتفاء الذاتي»[1] أحد أركان النظرية النازية.

5 ـ بعد أن تتم وحدة الألمان وتصعيد قواهم الاقتصادية يجب العمل على «جرمنة» أوروبا، بضم الأجزاء الألمانية أو ذات القربى مع الآريين والعمل على تقوية الصفات الآرية فيها بكافة الوسائل. وبالتالي العمل على منع ظهور

Economic Autorchy ـ 1

دولـة عسـكرية قويـة عـلى الحـدود الألمانيـة حتـى لقـد رأى هتلـر «إن إبـادة فرنسـا هـي التـي تسـمح فيـما بعـد لألمانيـا بـأن تكسـب أراضي في الـشرق».

6 ـ أن الفرد الآري يجب أن يبذل أقصى طاقته في تحقيق الأهداف الكبرى الملقاة على عاتق أمته. ومن ثم فإن أي توقف من جانبه أو من جانب الحكومة عن قيامه بالعمل يعتبر تقاعساً لا يغتفر. ويجب كذلك أن يعد له العمل والدخل ولأولاده التعليم القويم الوطني الذي يعمق فيهم هذه الاتجاهات الآرية.

تلك كانت مبادىء وأهداف هتلر وحزبه، وهي شديدة التطرف في القومية، فرضت على الناس تفوقاً عنصرياً غير مقبول، وهضمت حقوق شعوب كانت ذات حضارات كبرى مهدت لألمانيا نفسها سبل النهوض. وفوق هذا وذاك ثبت أن النظرية العنصرية أو القول بأن هذا الشعب مختار وذاك غير مختار لا تقوم إلا على اساس الأناني لدى عنصر أو قومية أو طائفة يسعى إلى العثور على مبرر لسياسات عدوانية تضرها. وهذه اتجاهات تتنافى مع الإسلام الذي أعطى لأهل الكتاب حقوقاً مساوية للمسلمين وللمسيحية التي تدعو إلى المحبة، ومع الديمقراطية الحديثة التي تعطي حق المواطنة في الدولة بغض النظر عن عقيدته.

وفي اعتقادنا أن هذه الدعوة العنصرية المتطرفة لم تلق رواجاً في ألمانيا إلا بسبب تلك الهزيمة التي منيت بها ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وحاجة الشعب إلى قوة دافعة جديدة ترفع معنوياته المنهارة وتفتح أمامه أبواب الآمال. خصوصاً وأن هذا الشعب عاش على تاريخ شبه اسطوري لبروسيا أيام فردريك الأكبر وأيام بسمارك، كانت فيها القلة البروسية الآرية قادرة على التصدي لقوى تفوقها عشرات المرات دون أن تكل.

ووطد هتلر نفسه على أن يفرض نفسه وحزبه على ألمانيا حتى لو وقفت الحقوق الدستورية المعمول بها حينذاك في وجهه. ولهذا ألف نوعين من المنظلمات شبه العسكرية:

1 ـ ذوي القمصان الرمادية[1] (S.A) (العاصفة).

2 ـ فرق الحرس الأسود (.S.S)

والواقع لم يكن النظام النازي هو الذي يتبع وحده مثل هذه الأساليب الإرهابية في فرض كلمة الحزب على رجل الشارع والحكومة، بل كانت هناك منظمات أخرى تستند إلى مثل هذه المنظمات، ونذكر بصفة خاصة منظمات الشيوعيين ونظرا لما كان بين الحزب النازي والشيوعيين من خلاف لا يحتمل بقاء الاثنين معاً، كان الصدام بينهما يتوالى بلا إنقطاع تقريباً.

ومهر رجال النازي في استخدام أساليب في الدعاية لحركتهم والحط من قدر خصومهم لم تكن متوفرة من قبل لغيرهم. فقد استخدموا الإذاعة والنشرات والإجتماعات والإستعراضات والمؤامرات العلنية والسرية وسائل لخدمة أغراضهم.

والحق أن النازيين حين استخدموا مثل هذه الوسائل لم يكونوا أول من استخدمها، ولكن امتازوا بأنهم توسعوا في استخدامها بشكل لم يسبق له مثيل، ومن ناحية أخرى ضخم خصومهم من مثل هذه المسائل حتى بدا كأن الألمان فقط هم الذين فعلوا ذلك دون غيرهم.

كان الوصول إلى الحكم هو الذي يسعى إليه هتلر منذ أن ألف حزبه (النازي). ولم يكن متروياً في خططه، إذ كان يعتقد أن ظروف ما بعد فرسأي كفيلة بأن تجعل الشعب ينقلب على الحكومة ويؤيده بسهولة. إلا أن محاولته الأولى منيت بفشل ذريع وقبض عليه وحوكم وسجن (1923). ولكن هذه الأحداث لفتت الأنظار إليه وإلى حزبه وفلسفته، كما أن هذا الفشل جعله يعيد النظر في الطريقة التي كان ينظم بها حزبه، والتي أثبتت عدم جدواها خلال حركته الفاشلة في 1923.

1 ـ Sturmabteilung

وهنا يتشابه هتلر ولينين في أن كلا منهما أدرك بعد فشله الأول قيمة الشمولية[1] في الثورة وانبعاثها من الأقاليم إلى جانب المدن، وهكذا تشابهت الوسائل ولكن اختلفت الأهداف بين الرجلين.

عمل هتلر على بث نظام الخلايا، ونشطت هذه الخلايا في بث الدعوة النازية، وفي تجميع القوى المحلية وراء أنصار الحزب خلال المعارك الانتخابية التي كان يخوضها من أجل الحصول على أكبر قدر من مقاعد الريخستاج.

وفي نفس الوقت نشر الحرب برنامجه على أوسع نطاق وكان برنامجاً جريئاً يلبي تطلعات الشعب الألماني خصوصاً أولئك الشباب الذين استنكروا انهزامية حكومة فيمار.

على أن الأزمة الاقتصادية التي تورطت فيها حكومة فيمار سنة 1929 كانت أكبر ممهد لنجاح حزب هتلر في الوصول إلى الحكم وقد تم ذلك على خطوات.

ففي 1929 زادت البطالة زيادة مخيفة، وتدهورت حالة الأسر الألمانية، وتعرضت البلاد لموجة من السخط الشعبي أفزعت حكومة فيمار البرجوازية وجعلت مجالس الشركات الكبرى تتحرك بحثا عن مخرج من الأزمة قبل أن يتحول التيار الشعبي نحو الشيوعية على غرار ما حدث في روسيا.

انتهز هتلر هذه الظروف، وشن حملات قاسية على حكومة فيمار، التي بدت ضعيفة عاجزة عن مواجهة التحديات، حتى لقد تقربت الشركات من هتلر وحزبه وساندته ماليا وسياسيا على اعتبار أن البلاد في حاجة إلى شخصية قوية ذات قدرة على مواجهة الأزمات بحزم. ومن ناحية أخرى كانت هذه الشركات تجاري التيار الشعبي العام الذي أخذ يلتف حول هتلر وشعبه وبدا واضحاً أنه سيصبح أقوى زعماء الأحزاب بعد وقت ليس بالطويل.

1 ـ Totalitarianism

وفعلاً كان عدد المؤيدين لهتلر ولحزبه يتزايد بسرعة حتى لقد حصل على أكبر عدد من مقاعد الريخستاج في انتخابات 1932 بالنسبة لبقية الأحزاب. ومع أن هتلر لم يفز في انتخابات رئاسة الجمهورية أمام هند نبورج (مارس ـ ابريل 1932) إلا أن كفته وحزبه أصبحا ثقيلين حيث أن مستشار الجمهورية في 1932 كان فون بابن[1] الذي كان يفضل وصول هتلر إلى منصب المستشارية حتى لا يستطيع منافسه فون شليخر[2] الإستئثار بالمنصب وحتى لا يتمكن الشيوعيون ـ الذين زادت قوتهم ـ من الوصول إلى الحكم. وكان امام هندنبورج طريق واحد لشل الشيوعية، ولهذا قبل ـ وهو غير راض ـ نصيحة فون بابن بشأن إسناد منصب المستشارية إلى هتلر في أوائل 30 يناير ـ كانون الثاني 1933.

وحيث إن حزبه لم يكن صاحب أغلبية، فقد اعتمد على قوى أخرى ذات شوكة ساعدته على الوصول إلى سدة الحكم المطلق، كما ساعدته ظروف ألمانيا في 1929 ـ 1933 على ذلك. ويمكن ان نركز هذه القوى ـ إلى جانب الحزب النازي ـ فيما يلي:

1 ـ الجيش النظامي الألماني

كان يشد أزر الحكومة، ولهذا كان هتلر معنيّاً بعدم تحكم أيّة شخصية غيره في توجيهه، وهذا يفسر لنا ـ تدبير هتلر إعدام (روهم) قائد قوات العاصفة التي لعبت أكبر دور في وصول هتلر إلى الحكم. إذ حاول (روهم) أن يدمج قوات العاصفة في الجيش لتصبح في يده القيادة العسكرية العليا فقضى عليه هتلر بسرعة.

---

1 ـ Von Papen

2 ـ Von Schleicher

2 ـ الزعامات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية

ما ان تولى هتلر المنصب حتى شرع في تنفيذ برنامجه، وكان معنيّاً في أول الأمر بتصفية خصومه والحصول على الحكم المطلق. وحدث أن احترق مقر الريخستاج في ليلة 26 ـ 27 شباط ـ فبراير 1933، وبسرعة اتجهت أصابع الإتهام إلى الشيوعيين، وشن عليهم هتلر ـ والسلطة بيده ـ أعنف الحملات وشتت تجمعاتهم وزعاماتهم. وفي نفس الوقت قضى على غير الشيوعيين من خصومه، ولم يلبث بعد ذلك أن ألغى الأحزاب، وجعل الحزب الوحيد الذي يحق للألماني أن يلتحق به هو الحزب النازي. واستطاع أن يحصل على سلطات واسعة (دكتاتورية) من مجلس الرايخستاج ثم حله. ووصل إلى هدفه في الحكم الفردي المطلق بعد وفاة الرئيس هندنبورج في الثاني من آب ـ أغسطس 1934 ليصبح هو رجل الدولة الأول وبدأ بذلك الرايخ الثالث.

يعتبر الرايخ الثالث وزعيمه هتلر صورة من صور الحكم المطلق العنصري المتطرف، فهو ـ أي هتلر ـ كان الزعيم الأوحد، وحزبه هو الحزب الوحيد، فإما أن تكون نازيا أو تكون خائنا. واقتصاديات ألمانيا يجب أن توجه بدقة لتنفيذ مخططات الحكومة العنصرية والتوسعية. وقد وصف أحد المؤرخين الإنجليز بصدق هذا النظام بقوله:

«إن الخطر الكامن في دولة الحكم المطلق هو أنها تمثل سلطة واضحة غير معقدة، ولكنها سلطة بحتة لا رقيب عليها»[1].

وكانت مظاهر هذه الدولة الجديدة خلال السنوات التالية تعطي صورة من

---

1 ـ جرانت وهـ. تمبرلي أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين وزارة التعليم العالي. قسم الترجمة والألف كتاب. الإدارة العامة للثقافة. مؤسسة سجل العرب. القاهرة 1967 ترجمة محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، الجزء الثاني، ص 402.

صـور الـدول الشـمولية[1] الدكتاتوريـة، دولـة تعمـل عـلى وضـع امكانياتهـا كلهـا في خدمـة خطـة موضوعـة موحّـدة. وهـذا كان يسـتدعي: مـن وجهـة نظـر هتلـر:

1 ـ إعادة النظر في التكوين السياسي والإداري لألمانيا التي كانت دولة اتحادية شبه فيدرالية تحتفظ فيها بعض الأقاليم والولايات بحقوق خاصة. ولهذا الغى هتلر هذه الحقوق، وأصبحت الإدارة والحكم مركزيين ويكون هتلر بذلك قد اقدم على الخطوة التي لم يقدم عليها بسمارك أو ولهلم الثاني، وأصبحت ألمانيا فعلا وإداريا دولة واحدة موحّدة (1934) يسودها نظام اشتراكي قومي عنصري جرماني.

2 ـ القضاء على القوى الداخلية المناهضة أو المتناقضة مع هذه الخطة الموحّدة للدولة ولهذا شكّل «البوليس السري» الذي اشتهر بالجستابو الذي وضعت في يده سلطات واسعة وسريعة التنفيذ ضد معارضي النظام الجديد. وكان رجال الجستابو منبثقين في القرى والمدن وفي كل هيئة وإدارة حكومية أو خاصة.

وكان الجستابو يكاد أن يكون مستقلا بعيدا عن الرقابة القضائية، يستطيع أن يصادر الحريات، وأن يزج بأعداء النظام في معسكرات الإعتقال.

3 ـ تطهير ألمانيا من العناصر (المنحطة) وخصوصاً اليهود[2] فاصدر قوانين نورمبرج وهذه تقضي:

أ ـ طرد جميع الموظفين اليهود من المناصب العامة.

ب ـ منع المحامين والصحفيين والأطباء والصيادلة والناشرين منهم من مزاولة مهنتهم.

ج ـ تحريم وراثة الأرض عليهم.

---

1 ـ Totalitaire.

2 ـ وصف ريفتنتلو Reventlow اليهود بقوله: «إن اليهودة هو الدود الذي ينخر في هيكل الانسان فعلينا أن نهلكه».

ويبدو من هذه القوانين الشيء الكثير من التطرف العنصري البغيض إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن اليهودية الصهيونية على تطرف عنصري يكاد يفوق ذلك التطرف الألماني، فاليهود يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار ولا قيمة للدولة التي يعيشون فيها إلا من حيث أنها مجال للإستثمار الخاص لليهود، ومنهم من يدعو إلى أن تكون القيادة العليا فيها لليهود. ومن ناحية أخرى كانت حكومة الولايات المتحدة ـ ولا تزال ـ تفرض القيود السياسية والاجتماعية على زنوجها دون مبرر إلا اللون، وما كان للون تأثير على خلق الإنسان[1].

4 ـ تنظيم الشباب وتعليمه على أساس النظرية النازية القومية العنصرية الجرمانية.

5 ـ توحيد السياسة الاقتصادية للدولة بحيث تسيطر الأداة الحكومية على الانتاج وتصريفه، وعلى العمال والفلاحين ومسؤولياتهم وحقوقهم، ومن ثم لم تعد هناك حاجة ـ من وجهة نظر النظام الهتلري، إلى نقابات تدافع عن مصالح العمال وأصحاب الحرف، ولهذا حلّت النقابات العمالية، وانشئت في مكانها «جبهة العمل». التي كانت مسؤولة أساساً عن توجيه العمال نحو تنفيذ خطط الحزب النازي.

وهناك عدة وجوه شبه بين نظام ألمانيا النازي ونظام إيطاليا الفاشستي.

1 ـ الزعامة المطلقة القومية.

2 ـ الفرد يذوب في المجتمع الشمولي[2]

3 ـ الحزب (الفاشستي أو النازي) هو الوحيد في الدولة.

4 ـ الإستناد إلى تنظيم القوى الشعبية والوطنية في نقابات أو منظمات شباب.

---

1 ـ يتفوق الإسلام في هذه المساواة بين الناس.

2 ـ Totalitarian

5 ـ منع أية قوى محلية من معارضة النظام الفاشستي[1].

6 ـ استخدام وسائل بوليسية وإرهابية لفرض النظام الجديد ووجهة نظره.

7 ـ التخطيط المحدد للسياسات الخارجية والداخلية.

8 ـ العداء الشديد للنظام الشيوعي.

9 ـ التطلع إلى تعديل مواد معاهدة فرساي.

10 ـ التطلع إلى التوسع في أوروبا.

11 ـ الأخذ بنظرية المجال الحيوي (ألمانيا في البلطيق وأوروبا الشرقية وإيطاليا في البحر المتوسط[2] وإفريقية). والعمل على الحصول على مجالات امبريالية تعادل ما تحت فرنسا وبريطانيا على الأقل.

12 ـ الإستناد إلى مثل عليا تاريخية (الآرية لدى النازي والإمبراطورية الرومانية لدى الفاشست).

كانت السياسات الداخلية الألمانية تثير بعض المشاكل مع الدول الأخرى، مثل دفاع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عن حقوق اليهود في ألمانيا ، ولكن سياسة إعادة توحيد جميع الألمان في تشيكوسلوفاكيا وفي النمسا وفي ايطاليا وفي بولنده وإعادة الإتصال المباشر بين ألمانيا وبروسيا. كان كل هذا السبب في تصاعد الأزمات.

حقيقة كانت إعادة تجميع الألمان تحت دولة واحدة نازية هدف هتلر الأول، ولكن كانت هناك عدة خطوات يجب أن يقوم بها أولاً وهي تخليص أراضي ألمانيا نفسها من التسلط الأجنبي (الفرنسي)، أو بمعنى آخر: عودة تسليح ألمانيا واسترداد (السار) من فرنسا. وعودة القوات الألمانية إلى أراضي الراين المنزوعة السلاح

1 ـ حرم على العمال الإضراب.

2 ـ في هذا قال هتلر «إننا نسلم بأن البحر المتوسط بحيرة إيطالية كما أن البلطيق بحيرة ألمانية».

بمقتضى معاهدة فرساي.

كانت مشكلة إعادة تسليح ألمانيا مثار جدل شديد بين حلفاء الأمس (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة). وكان هتلر لا يطرح المشكلة على أساس أنها خرق من جانبه لمقررات فرساي، وإنما اتهام للحلفاء بعدم الوفاء بإلتزاماتهم الخاصة بنزع السلاح الذي نصت عليه تلك المقررات. أما وقد رفضت دول الحلفاء نزع سلاحها فلا أقل من أن تعطى ألمانيا حقها في إعادة تسليح نفسها، وكان رأي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، هو أن تكون على قدم المساواة من حيث التسليح نظراً لتعذر نزع السلاح الشامل.

وتصلبت فرنسا على اعتبار أنها هي التي تواجه الضربة الألمانية الأولى، وكفاها ما حدث من قبل في حرب السبعين وفي الحرب العالمية الأولى، ولكن الظروف كانت أقوى من معارضة فرنسا، فقد عزم هتلر على إعادة تسليح بلاده، وعلى عدم الإلتزام بعضوية ألمانيا في المنظمة الدولية (عصبة الأمم) وأجرى استفتاء حول البقاء عضوا فيها أو الإنسحاب منها، فقرر هذا الإستفتاء الخروج منها في اكتوبر ـ تشرين أول 1933.

وأثبت هتلر للعالم أنه بخروجه من العصبة لا يهدف إلى شن حملات عدوانية على أحد، بل أنه دخل في مفاوضات مع بولنده ـ أكثر الدول توسعا بعد الحرب العالمية الأولى على حساب ألمانيا لعقد معاهدة عدم اعتداء، وقعت في يناير ـ كانون الثاني 1934، ونصت على علاج المشكلات بين الدولتين بالطرق السلمية. ولقد اختار هتلر وقتا مناسباً جداً لعقد مثل هذه المعاهدة. فقد كان الحكم شبه الدكتاتوري في بولنده حينذاك معجبا بالتنظيم النازي، ومعتقداً أن وقوع بولنده بين عملاقين (الاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية) يجعلها أقدر على اللعب على الطرفين خصوصاً وأنها كانت مطمئنة إلى تعهدات كل من بريطانيا وفرنسا بالدفاع عنها ضد عدوان ألماني عليها. وإلى جانب هذه كانت بولنده تعتقد أنها

تستطيع أن تحقق بعضاً من أطماعها في تشيكوسلوفاكيا بالتعاون مع ألمانيا النازية الأكثر قوة من فرنسا التي تتنازعها الإنقاسامات الداخلية والأزمات مع بريطانيا. وربح فعلاً هتلر من هذه المعاهدة مع بولنده إذ وقفت على الحياد عندما صمم ونفذ هتلر خطته لدخول القوات الألمانية إلى (الراين) في 1936، وفي الضغط على تشيكوسلوفاكيا خلال أزمة (ميونخ) في أيلول ـ سبتمبر 1938.

كانت مشكلة السار واحدة من القضايا الدقيقة وإن كانت النصوص الخاصة بها في معاهدة فرسأي واضحة: أن يظل السار تحت سيطرة فرنسا تستغله خمسة عشرة عاما ليجري فيه استفتاء بعد انتهاء هذه المدة لتحديد تبعيته. وكان هتلر يطالب بالسار وبضمه دون إجراء استفتاء، إلا أنه وجد أن إجراء استفتاء سيكون في صالح الإنضمام إلى ألمانيا ، ولهذا قبل إجراءه، وأعلن الألمان فيه انضمامهم إلى ألمانيا (أوائل 1935).

ولا يكاد يتم ذلك حتى جاءت الفرص تباعاً أمام هتلر لإعلان سياسته الخاصة بالتسلح على اعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لعودة القوات الألمانية إلى أراضي الراين المنزوعة السلاح.

فقد أعلنت الحكومة البريطانية عن برنامج جديد للتسلح، وكان برنامجاً ضخماً، فرد عليه هتلر بأن أعلن في 9 مارس ـ آذار 1935 عن برامجه لتصعيد القدرات العسكرية الألمانية. وأسرعت الدول المهددة بالنمو العسكري الألماني الجديد ـ فرنسا وبريطانيا وايطاليا ـ إلى عقد مؤتمر (ستريزا)[1] في ابريل ـ نيسان 1935، ولقد استنكرت هذه الدول خرق ألمانيا لقرارات فرسأي الخاصة بتحديد القوات المسلحة الألمانية ولكن دون أن تتخذ أي منها خطوة إيجابية رادعة. بل كانت ايطاليا تقترب بسرعة من ألمانيا وكانت بريطانيا مشغولة بالعدوان الايطالي على الحبشة، ولا ترغب في توسيع نطاق الأزمة مع

---

1 ـ Stesa

إيطاليا حتى لا ترتمي هذه في أحضان ألمانيا . وتريد توجيه ألمانيا إلى شرق أوروبا، ولهذا عقدت معاهدتها البحرية مع ألمانيا في 1935 وهي المعاهدة التي تحدد قوة الأسطول الألماني.

وتبدو مهارة هتلر السياسية، أنه في الوقت الذي كسب فيه بولنده إلى جانبه، سعى إلى كسب ايطاليا (حزيران ـ يونيو 1934)، كما كان يشد أزر النازيين النمساويين العاملين ضد حكومة (دلفوس) والذين اغتالوه في 24 يوليو ـ تموز 1934، وكان كذلك هادئاً عندما أرسل الدوتشي قواته إلى ممر برنر رداً على مصرع (دلفوس) بيد النازيين ولم يثر هتلر أزمة مع الدوتشي بل طمأنه بعقد اتفاقية تعهدت فيها ألمانيا باحترام استقلال النمسا 1936، حتى بعد عقد المعاهدة الفرنسية ـ الإيطالية في 7 يناير كانون الثاني 1935 التي أكدت إستقلال النمسا وسلامتها، واجتماع ايطاليا وبريطانيا وفرنسا في ستريزا في ابريل 1935 للإحتجاج على إعادة هتلر تسليح ألمانيا . حتى نجح هتلر أخيراً في كسب إيطاليا إلى جانبه ليتكون المحور (Axis) الإيطالي ـ الألماني لما كان بين الطرفين من تشابه في التكوين والأهداف، ولما أدت إليه التطورات من تقوية هذا التشابه، وخصوصاً من حيث: ـ

1 ـ العداء للإمبراطوريات الديمقراطية الإستعمارية ايديولوجيا واقتصاديا والعداء للشيوعية.

2 ـ حاجة كل من ألمانيا وايطاليا إلى مستعمرات جديدة لإستيعاب التزايد السريع في السكان لديهما ولفتح أسواق جديدة لمنتجاتهما.

3 ـ إتفاق الأهداف في الحرب الاسبانية الأهلية[1].

4 ـ الإتفاق في تكوين دولة شمولية اشتراكية برجوازية قومية تسلطية.

---

1 ـ انظر فيما بعد.

5 ـ كل من ايطاليا وألمانيا كانت تحتقر عصبة الأمم ولقد خرجت إيطاليا منها في 1937 بعد أربع سنوات من خروج ألمانيا منها وبعد عام واحد من انسحاب اليابان منها.

ولهذا كان من اليسير على هتلر أن يقنع الدوتشي بالانضمام إلى الميثاق الألماني الياباني المعادي للشيوعية الدولية[1] والذي سبق أن عقد في 25 نوفمبر ـ تشرين الثاني 1936، وفعلا انضمت إليه ايطاليا في نوفمبر 1937.

أما فرنسا فقد أزعجها هذا التصاعد في قوة ألمانيا وسعت إلى تنفيذ سياستها التقليدية، وهي التحالف مع الإتحاد السوفييتي حتى لا يستطيع الألمان الإنفراد بفرنسا وحتى يصبحوا مهددين بالحرب في جهتين على الأقل. (1935 ـ 1936). وعندما علم هتلر بذلك أعلن أن هذه المعاهدة تعرض السلام وكيان ألمانيا للخطر، وأقدم على مغامرة اعتبرها إعادة للتوازن الدولي وهي إرسال قواته إلى أراضي الراين المنزوعة السلاح.

وهناك نقد شديد موجه لحكومة فرنسا التي قبلت هذا التحدي دون تحرك مضاد قوي من جانبها مع أن الجيش الألماني كان أضعف من الجيش الفرنسي، ولأن الأسطول الألماني كان في المهد وكذلك سلاح الطيران. ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن مثل هذه التقديرات كانت واضحة بعد انتهاء الأزمة وليس خلالها. وكانت فرنسا بصفة خاصة تخشى صداماً منفرداً مع ألمانيا .

وكان الشعب الفرنسي بصفة عامة يكره عودة الحرب.

ولم تكن حكومة فرنسية واحدة هي المسؤولة عن هذه القضية وإنما أكثر من واحدة، فوزارة لافال كانت تتداعى تحت وطأة العدوان الإيطالي على الحبشة، وجاءت وزارة لإجراء الإنتخابات التي انتصرت فيها (الجبهة الشعبية) اليسارية

1 ـ Anti Commentern Agreement

الفرنسـية[1]. ومـن ثـم كانـت حكومـات فرنسـا في هـذه الأزمـة عاجـزة عـن اتخـاذ سياسـة محـددة إزاء هـذه المشـكلة الخطـيرة.

وكانت الضربة ناجحة جداً لدرجات ربما لم يكن هتلر نفسه يتوقعها. فقد أدت إلى اهتزاز مكانة فرنسا في المجال الدولي إذ اتخذ حلفاء فرنسا (بولندة وبلجيكا وانجلترا) سياسات غير معادية لألمانيا وخففت من حدة توترها معها.

1 ـ انظر الباب التالي.

الباب السابع عشر

فرنسا وبريطانيا بين الحربين

العالميتين

1 ـ فرنسا

كان هاجس فرنسا حكومة وشعبا هو ألمانيا ومدى قدرتها على النمو الإقتصادي والعسكري والسكاني. وكانت هذه المخاوف مثار حديث كافة الأوساط، وفي نفس الوقت كانت مثار خلاف شديد فيما بينها، بسبب عدم قدرة حكومات فرنسا على التحكم في السياسات الدولية من جهة، وبسبب فشل هذه الحكومات في أن تحصل على اغلبية برلمانية، وذلك لأن فرنسا كانت دولة كثيرة الأحزاب، لا يستطيع واحد منها أن يحصل على أغلبية في البرلمان، ومن ثم كانت الحكومات ائتلافية تراعي أحياناً سياسات حزبية متعارضة الأمر الذي يجعل الحكومة الفرنسية غير قادرة على وضع سياسة خارجية أو داخلية واضحة المعالم ثابتة الأهداف.

بل، إن بعض الوزارات لجأت إلى أسلوب إصدار المراسيم بدلا من تقديم مشروعات هذه المراسيم إلى مجلس البرلمان وفقا للأصول البرلمانية الديمقراطية، وذلك كي تستطيع تنفيذ هذه المراسيم دون عرقلة متطاولة من جانب البرلمان. وكان هذا ما لجأ إليه (لافال)[1]. وإن كان لهذا الأسلوب ميزته إلا أنه كان محل نقد شديد من جانب أنصار الديمقراطية بل ومن جانب أصحاب الدعوة إلى تقوية الهيئة التنفيذية.

حدث هذا في وقت أخذ العالم بقيمة تركيز السلطات التنفيذية في يد زعيم قوي يستطيع أن يدفع عجلة الدولة الإنتاجية والسياسية نحو التفوق والعظمة. ولقد شاهد الفرنسيون ذلك في عدوتهم التقليدية ألمانيا ، فانزعجوا، وقويت نداءات الإصلاح والتغيير الجذري ومقاومة الفساد الإداري وتقوية قدرات الدولة العسكرية والإنتاجية.

1 ـ Pierrs Laval

ولقد كان يحق لفرنسا فعلاً أن تزداد خشية سنة بعد أخرى من ألمانيا فلم يكن حلفاء فرنسا يساندونها بقوة بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح عليها أن تعتمد على قدراتها الذاتية في مواجهة ألمانيا المتطورة. ومع أن فرنسا عقدت سلسلة من المحالفات مع الوفاق الصغير (يوغوسلافيا ـ رومانيا ـ تشيكوسلوفاكيا) ومع بولنده، إلا أن مثل هذه الدول الشرقية لا تستطيع أن تشكل جبهة ردع لألمانيا وظلت مخاوف فرنسا قائمة من صدام بين الدولتين على شاكلة ما حدث بين بسمارك ونابليون الثالث، خصوصاً بعد ذلك النمو السريع في اقتصاديات ألمانيا في الثلاثينات، وهو نمو اقتصادي يعطي الفرصة لنمو عسكري سريع.

كان ذعر فرنسا من نمو ألمانيا (المهزومة) حقيقيا، خصوصاً في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، وما بعد ذلك. وقد تحدثت إحدى الصحف البريطانية في أوائل يناير ـ كانون الثاني 1933 عن نمو ألمانيا قائلة:

أصبحت ألمانيا ... أقوى دولة في أوروبا من الناحية الاقتصادية، فهي تملك الصناعات... وأكثرها كفاية. وهي على استعداد لإغراق العالم كله بالسلع الرخيصة. فهي منافس حاد وخطر اقتصادي لا على دول أوروبا الوسطى وحدها وإنما على جميع الدول الأوروبية دون استثناء».

لقد أصبحت فرنسا في حاجة إلى حكومة قوية تستطيع أن تواجه حكومة برلين النازية الهتلرية وحكومة موسوليني الفاشستية. ولكن الحكومة الفرنسية ما كانت لتصبح على شاكلة هذين النظامين إذ أنهما لا يتلاءمان مع طبيعة الشعب الفرنسي، الذي كان قد ذاق مرارة الحكم الإستبدادي المطلق (لويس الرابع عشر) والثوري المستبد (زعماء الثورة الفرنسية) والجماعي المضطرب (حكومة الإدارة) والملكي الدستوري الضعيف (لويس الثامن عشر وشارل العاشر) والإمبراطوري الفردي (نابليون الأول) والإمبراطوري الدستوري (نابليون الثالث)، والجمهوري الديمقراطي الحزبي الإنتخابي الإمبريالي (الجمهورية

الثالثة). واستقرت أوضاع الحكم عند دستور هذه الجمهورية، وأصبحت تشبع ميول الفرنسي الديمقراطية وأعطته فرصة العظمة الحقيقية التي كان يبحث عنها منذ واترلو (1815).

إذاً كانت فرنسا تبحث عن حكومة قوية لا فاشستية ولا نازية وانما ديمقراطية حزبية، رغم ما كانت تتعرض له الديمقراطية الغربية من هجمات ونقد مرير. ومن ثم كانت محاولات اليمين للسيطرة على الحكم، ومحاولات اليسار المتطرف للوصول إليه لا تجدي، وحيث أن العصر أصبح عصر الطبقة الكادحة، وقيمة الحكومة تتركز في برنامجها الإشتراكي، وقيمة الحزب في مدى ارتباطه بالطبقة العمالية والفلاحين، وحيث إن العديد من الأحزاب اليسارية كان قد ظهر في فرنسا، فإن مثل هذه الأحزاب اليسارية تكون مرشحة لتسلم السلطة لو إتحدت فيما بينها.

ولكن ما كان بين الأحزاب اليسارية من خلافات ظل يحول لفترة طويلة بين تكوين جبهة منها، حتى شعرت هذه الأحزاب أن هناك خطراً مشتركاً عليها لو ظلت هكذا مفككة، إذ سيؤدي الأمر ـ من وجهة نظرها ـ إلى تفوق حزب فاشستي أو على طراز الفاشست. ومن هنا تكونت (الجبهة الشعبية) من الأحزاب اليسارية للوصول إلى الحكم ولتنفيذ برنامج إصلاحي شامل.

وكانت هذه الجهة الشعبية مؤلفة من عشرة أحزاب تختلف في ميولها نحو البروليتاريا ونحو البرجوازية وهي:

1 ـ الحزب الراديكالي

2 ـ الحزب الشيوعي

3 ـ الحزب الإشتراكي

4 ـ عصبة حقوق الإنسان

5 ـ حركة الكفاح

6 ـ الإتحاد العام الكونفدرالي للعمل الموحد

7 ـ الإتحاد العام الكونفدرالي للعمل

8 ـ لجنة المثقفين المناهضة للفاشست.

9 ـ اللجنة العالمية ضد الفاشية والحرب

10 ـ الإتحاد الإشتراكي الجمهوري.

كانت هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية قد أسهمت في ظهور «الجبهة الشعبية»[1] في 1935 في فرنسا وأهمها: ـ

1 ـ كانت الثقة في الحكومة الفرنسية قد أهتزت بشدة بسبب عدم وجود حزب قوي صاحب أغلبية يسندها ويعطيها القدرة على الإستمرار لمدة طويلة نسبياً في الحكم. وكانت الخلافات بين الزعامات السياسية المتعددة المتتالية تحول دون أن يكون لفرنسا سياسة خارجية أو داخلية محددة المعالم باستثناء سياسة التصلب ضد ألمانيا .

2 ـ تعدد الأحزاب دون أن يتفوق واحد منها وضعف الحكومة عن تنفيذ خطط إصلاحية راديكالية بسبب النقص في سلطات الهيئة التنفيذية الأمر الذي أدى إلى تقوية السلطة التنفيذية خصوصاً بعد ذلك التركيز الهائل في سلطاتها في إيطاليا الفاشستية وألمانيا النازية.

3 ـ الفضائح المالية الضخمة التي تورط فيها رجال الحكم والبرلمان والموظفون والدعوة التي قويت لإجراء تطهير في النظام الفرنسي الديمقراطي الذي كان مجال تهكم كل من موسوليني وهتلر.

4 ـ كان توقيع المعاهدة السوفييتية الفرنسية وإبرامها في 1936 دافعا لمهادنة الشيوعيين الفرنسيين للحكومة الفرنسية، بل والدخول في تكتل للأحزاب اليسارية لمقاومة النظم الفاشستية والنازية.

1 ـ Popular Front

هذا التجمع اليساري لم يلبث أن واجهه تجمع قوى يميني كان مستعداً للتلاعب بسعر الفرنك نكاية باليسار الأمر الذي عمق البغضاء بين اليسار الفرنسي والاوليجاركية المالية المتحكمة في مقدرات البلاد، وهؤلاء كانوا قادرين على التحكم في اقتصاديات البلاد.

كان هذا التجمع اليساري معداً لمواجهة الانتخابات الجديدة، وقد تفوقت فيها (الجبهة الشعبية)[1] برئاسة ليون بلوم[2] وتشكلت وزارة من كبار اليسار الفرنسي دون أن يشترك فيها الحزب الشيوعي، وإنما أيدها النواب الشيوعيون.

وسارت خطة «الجبهة الشعبية» على أساس أحداث تغييرات راديكالية في التنظيم والإدارة والتشريع العمالي واقتصاديات الانتاج والمال بشكل يكفل لفرنسا قوة قادرة على التصدي لألمانيا النازية المتطورة.

ولهذا عملت الجبهة الشعبية بعد أن تسلمت الحكم على وضع سلطات قوية في يدها كي تصبح قوة تنفيذية فعالة وهو أمر كانت تطالب به هيئات فرنسية متعددة. وفي نفس الوقت عملت على تصفية الهيئات الفاشستية التي انتشرت في فرنسا.

ومن حيث الإصلاح الإداري، كان للجبهة الشعبية برامج وأهداف عديدة، واقدمت على الكثير ولكن العبء كان أعظم والفساد الإداري كان أعمق من أن تتمكن حكومة واحدة من هذه الإدارة وتطويرها. إلا أن مراسيمها لتحسين حال العمال من حيث ساعات العمل وزيادة الأجر كانت أكثر توفيقا وأكثر الإصلاحات تعرضا للنقد بعد ذلك. فقد قللت «الجبهة الشعبية» من ساعات العمل وجعلتها أربعين ساعة في الأسبوع، وزادت من أجر العامل، وأممت بعض الصناعات المتعلقة بالإنتاج الحربي. ومع هذا كانت النتائج غير كبيرة، وكان النقد أكبر، وكان الخلاف بين الزعامات في داخل «الجبهة الشعبية» واضحاً. ولهذا لم تعش

1 ـ Popular Front

2 ـ Léon Blum

هذه الجبهة الشعبية في الحكم طويلاً، وسقطت وزارة (ليون بلوم) لعدم قدرتها على مواجهة الأزمة الاقتصادية في فرنسا مواجهة فعالة (يونيو 1936 إلى يونيو ـ حزيران 1937).

ولا شك أن قدرات «الجبهة الشعبية» على إحداث تغيير جذري كانت محدودة، ولا شك أيضاً أن الظروف التي حكمت فيها أعطت للمشكلات الدولية أهمية أكبر بكثير من المشكلات الداخلية، فقبل أن تتولى الجبهة الشعبية الحكم كانت القوات الألمانية تستولي على الراين، توالت العمليات العدوانية من جانب الدكتاتورية الإيطالية على الحبشة، والدكتاتورية اليابانية على الصين، والتدخلات الإيطالية والنازية والسوفييتية في الحرب الأهلية الاسبانية فطغى كل هذا على جهود «ليون بلوم» في إصلاح الوضع الداخلي.

* * *

بريطانيا

وظلت بريطانيا ذات استقرار سياسي على أساس التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبيرة: ـ

1 ـ حزب المحافظين

2 ـ حزب الأحرار

3 ـ حزب العمال

وكان يدور جدل حول النظام الوزاري البريطاني، ولكن دون التعرض له.

وكانت الأزمات الكبرى الداخلية التي تعرضت لها بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى تتركز في: ـ

1 ـ اضراب 1926 وأزمة الصراع بين العمال والمحافظين

2 ـ الأزمة الاقتصادية الدولية الكبرى 1929

3 ـ المشكلة الايرلندية المزمنة

4 ـ تنازل الملك ادوارد الثامن عن العرش 1936

كانت قوة التيار الإشتراكي قد ظهرت في بريطانيا ـ مثل غيرها من دول أوروبا ـ بعد الحرب العالمية الأولى. فمنذ 1920 كانت تقع ـ من وقت لآخر ـ اضرابات يقوم بها عمال المناجم وتشكلت لجنة لدراسة أسباب هذه الاضرابات برئاسة سير جون سانكي[1]. وفي التقرير الذي أعدته هذه اللجنة إتهام واضح للنظام الذي كان متبعاً بشأن ملكية مناجم الفحم ومطالبة بإعادة النظر فيه لصالح نظام يتضمن نوعا من الإدارة العامة لتلك المناجم تراعي مصالح العمال. إلا أن حكومة المحافظين ـ التي تغلبت في إنتخابات 1921 على كل من الأحرار والعمال ـ أهملت متعمدة الأخذ بتلك التوصية الثمينة.

وكان أن هدد العمال باضراب عام 1921 ولم تتجنبه حكومة المحافظين إلا بشق الأنفس. ولكن قرر عمال المناجم الإضراب مرة أخرى في مايو 1926 بعد أن فشلت مفاوضاتهم مع الرأسمالية المتحكمة والتي كانت تسعى إلى تخفيض أجر العمال. ويختلف اضراب 1926 عن سابقه بأنه كان واسع النطاق إذ أعلنت تجمعات عمالية عديدة تأييدها لإضراب عمال المناجم، وهي:

1 ـ عمال السكك الحديدية والنقل.

2 ـ عمال المطابع.

3 ـ عمال البناء.

4 ـ عمال مناجم الحديد والصلب.

وإلى جانب ذلك بعض المشتغلين في الميدان التجاري. وأصبح هذا الإضراب المحك الذي سيكشف مدى صلابة العمال في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال والدولة.

---

1 ـ Sir John Sankey

عزمت حكومة المحافظين على عدم نجاح الاضراب عن طريق إدارة المحطات والمراكز الصناعية والسيطرة على أحواض الشحن والتفريغ والمواصلات الداخلية، وصمدت حكومة المحافظين بقوة أمام هذا التكتل العمالي. بل عملت على تفتيت قوى الإضراب العام بإصدار مرسوم في 1927 بعدم شرعية الإضرابات المؤيدة[1] أو الإضرابات التي تحرج الحكومة وتهدد الأمة.

وعندما وقعت الأزمة الاقتصادية الدولية (1929) وتدهور سعر الجنيه الإسترليني، كان العمال ـ برئاسة رمزي مكدونالد ـ قد وصلوا إلى الحكم. ولكن كانت المعضلة الاقتصادية معقدة اضطرت مكدونالد إلى تكوين حكومة اتحاد وطني (صيف 1931)، عملت على تخفيض النفقات والمرتبات تجنبا للتضخم النقدي وزيدت الرسوم الجمركية على الواردات وتقوية الروابط الاقتصادية بين بريطانيا ومستعمراتها. وكل هذا كان يبعد بريطانيا عن سياستها التقليدية الخاصة (بالتجارة الحرة). ولكن بصفة عامة كانت قدرات بريطانيا الاقتصادية في نمو مطرد ساعدها في ذلك اتساع امبراطوريتها.

وإذا كانت السياسة الداخلية والاقتصادية مستقرة في بريطانيا وتؤدي إلى تنمية مواردها وزيادة إستغلالها لإمبراطوريتها كانت سياستها الخارجية في نظر العديد من المؤرخين ـ وخصوصاً المؤرخين السوفييت ـ هي المسؤولة عن تشجيع هتلر على متابعة مغامراته العدوانية ضد معاهدة فرسأي وضد أوروبا الشرقية، فيتهم هؤلاء المؤرخون حكومة بريطانيا بعد الحرب بما يلي: ـ

1 ـ تحريض ألمانيا على التوسع في إتجاه أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي.

2 ـ تقوية البرجوازية القومية المتطرفة النازية عسكريا بمدها بالسلاح والخبرة الفنية والعسكرية، وسارت الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الإتجاه الخطر.

1 ـ Sympathetic Strikes

3 ـ وقفت حكومة بريطانيا إلى جانب النازية الهتلرية بصراحة عندما عقدت معها اتفاقا بحريا في حزيران (1935) الذي يمنح لألمانيا الفرصة لبناء الغواصات بمعونة مالية وفنية بريطانية. وقضت بذلك حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة على تنفيذ نظرية (الأمن الجماعي) التي كان يتمسك بها الاتحاد السوفييتي. فأدى ذلك إلى نكبة (ميونخ) الشهيرة خريف (1938)[1].

وكان تشمبرلن ـ زعيم المحافظين[2] ـ يعتقد أن التفاهم المباشر مع ألمانيا خير من السير وراءهم (الأمن الجماعي) حتى لقد استبعد فكرة عقد مؤتمر اقترحه روزفلت ـ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ـ لتخفيف حدة التوتر العالمي، وآثر أن يستمر في مفاوضات ومساومات مع هتلر حتى لقد عرض على هتلر فكرة التسوية الشاملة للمشكلات الدولية، وإعادة بعض المستعمرات إلى ألمانيا . ولكن هل كانت حكومة لندن صادقة في مساعيها، أم أنها كانت تريد شراء السلام من هتلر بأي ثمن مؤقتا حتى توقعه في أزمة حياة أو موت مع الإتحاد السوفييتي وفرنسا؟ وأغلب الظن أن تشمبرلن كان يلعب لعبة كبيرة للغاية تجلت في موقفه المحايد من ضم هتلر للنمسا ومن مفاوضات ميونيخ 1938.

1 ـ انظر الباب التالي.

2 ـ انتصروا في انتخابات اكتوبر ـ تشرين أول 1935.

الباب الثامن عشر

الأزمات الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية

1 ـ العدوان الاستعماري الياباني على الصين

2 ـ الإستعمار الإيطالي للحبشة

3 ـ الحرب الأهلية الاسبانية ودكتاتورية فرانكو

4 ـ هتلر واعادة توحيد الألمان

ـ 1 ـ

العدوان الاستعماري الياباني على الصين

كانت المشكلة الصينية اليابانية واحدة من الأزمات الدولية التي أقلقت العالم قبيل الحرب العالمية الأولى. واساس هذه المشكلة أن اليابان أصبحت دولة كبيرة، على النظام الأوروبي، وتزايد عدد سكانها وإنتاجها بشكل كبير لا يتناسب مع العدد القليل من المستعمرات التي ورثتها عن الامبراطورية الألمانية في الشرق الأقصى أو في فورموزا وكوريا. وكان إستيلاؤها على ميناء بورت آرثر يحثها باستمرار على التوسع الاستعماري في منشوريا. إلا أن منشوريا كانت صينية، وكانت حكومة الصين الوطنية بزعامة تشان كأي تشيك قد خرجت منذ وقت قصير من حروب أهلية مريرة في الوقت الذي تحولت فيه سياسة اليابان إلى شن عدوان اقتصادي على منشوريا تمهيداً للإستيلاء عليها.

فقد نمت صادرات وواردات اليابان من وإلى منشوريا. ونفذ اليابانيون مشروعات اقتصادية وسكك حديدية واسعة النطاق، وهاجر إلى منشوريا عشرات الألوف من اليابانيين. وأصبحت السياسة اليابانية إزاء منشوريا واحدة من الأسباب التي ترفع هذا الجناح المتحمس إلى الوزارة أو تسقط الوزارة التي لا تتابع سياسة السيطرة اليابانية على منشوريا. وكانت القيادة العسكرية اليابانية شديدة التحمس لتحقيق التوسع الياباني في منشوريا خلال فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

وكانت الحكومة الصينية ـ وهي عضو في عصبة الأمم ـ تحاول لفت أنظار الدول الكبرى إلى مخططات العدوان الياباني عليها دون أن تتحرك هذه الدول تحركا إيجابيا، وذلك لأن الظروف كانت غير مواتية بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية (1929) التي شغلت العالم، وبسبب نمو الفاشستية في إيطاليا والنازية في ألمانيا ، وإنشغال الإتحاد السوفييتي[1] بمشاكله الداخلية وعدم وجوده عضوا في عصبة الأمم وتدهور مكانة هذه العصبة خصوصاً بعد إنسحاب ألمانيا منها في 1933، وإنسحاب إيطاليا منها في 1936.

ومن ثم كان على حكومة الصين الوطنية مضطرة إلى الاعتماد على قواها المحلية المفككة لصد العدوان الياباني الاقتصادي والعسكري. وكان طبيعياً أن يكون رد الفعل شديد في الدوائر العسكرية والاقتصادية اليابانية ضد المشروعات الاقتصادية وخطوط السكك الحديدية الصينية، وضد الهجرة العمالية الصينية إلى منشوريا، وكانت هجرة مدبرة إلى جانب الهجرة الطبيعية الصينية إلى منشوريا.

وبتزايد المنافسات الاقتصادية الصينية، في منشوريا تعددت فرص الحوادث بين الشعب الصيني واليابانيين في منشوريا، ووقوع قتيل من هذا الجانب أو ذاك، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيج المشاعر القومية في كل من الدولتين، وتصاعد الدعوة ـ بين التوسعيين اليابانيين لإستغلال مثل هذه الحوادث لشن هجوم شامل ضد الصين. وقويت هذه الدعوات في أعقاب إرتفاع نسبة البطالة في اليابان بسبب الأزمة الدولية الاقتصادية. وهكذا أصبحت الحرب ضد الصين علاجاً لمشكلتي البطالة والاقتصاد القومي الياباني والحاجة إلى مجالات خارجية لإستيعاب الفائض البشري الياباني المتراكم.

استغلت حكومة اليابان حادثة تخريب ضد الخط الحديدي الياباني في

1 ـ كان سن ـ يات ـ سن قد سعى إلى التحالف مع الإتحاد السوفييتي ضد التوسع الياباني المنتظر في 1923.

منشـوريا، ودون إعـلان حـرب زحـف جيـش (كوانتونـج) مسـتوليا عـلى المواقـع الرئيسـية الإسـتراتيجية في جنـوب منشـوريا. (سـبتمبر ـ ايلـول 1931).

واستنجدت حكومة الصين بعصبة الأمم مستندة في ذلك لنص المادة الحادية عشرة التي تحث على اتخاذ الإجراءات لمنع وقوع عدوان على سلامة احدى الدول. واستنجدت كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية استناداً إلى ميثاق سبق أن تولت حكومة فرنسا وواشنجتن أن عقدته ووقعته ايطاليا وألمانيا والإتحاد السوفييتي واليابان (آب ـ أغسطس 1928) من أجل منع الحروب والعمل على تسوية المشكلات بين الدول بالطرق السلمية. وعرف باسم ميثاق برياند ـ كلوج[1].

كانت عصبة الأمم عاجزة عن فرض رأي محدد إيجابي في مواجهة صلف اليابان وتقاعس الدول الكبرى الأخرى عن اتخاذ تدابير حازمة ضدها. ويحتاج تقاعس الولايات المتحدة بالذات إلى تحليل نظرها لأن نمو قوة اليابان كان يهدد تطلعات واشنجتن الامبريالية في الشرق الأقصى. والسبب في وقوف حكومة الولايات المتحدة سلبية إزاء العدوان الياباني واكتفائها بالاحتجاج الدبلوماسي أنها رأت في التوسع الياباني على حساب الصين تهديدا مباشرا للإتحاد السوفييتي الذي كان منطلقا لنشاط الحركة الشيوعية في الصين. ومن ثم كانت اليابان من وجهة نظر المسؤولين الأمريكيين رادعاً للسوفييت. ويجب اطلاق يدها في مثل هذه الإتجاهات حتى لو تعارضت جزئياً مع تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية.

تابـت القـوات اليابانيـة الإسـتيلاء عـلى كل منشـوريا، وبعـد أن تـم لهـا ذلـك تكونـت حكومـة محليـة أعلنـت اسـتقلال منشـوريا تحـت اسـم جديـد هـو مونشـوكو[2] (1932)، ووضـع اليابانيـون عـلى رأس هـذه الدولـة الهزيلـة امبراطـور الصـين

1 ـ Briand - Kellogg Pact

2 ـ Manchukuo

السابق (بو ـ يي)[1].

ثم تابعت حكومة اليابان توسعها واستولت على إقليم (جيهول)[2] قرب بيكين، وكان ضعف الصين عسكريا وانصراف الدول الكبرى عنها، وتدهور قوة عصبة الأمم سبباً في نمو أطماع اليابان وعدم الإكتراث ـ بل وانسحبت منها في 27 آذار ـ مارس 1933، وشرعت في القيام بدور سياسي كبير في شرق آسيا مشابه لدور الولايات المتحدة الأمريكية ومبدأ مونرو في العالم الجديد، وذلك عندما ادعت أن لا حق للدول غير الأسيوية التدخل في شؤون الشرق الأقصى، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عملت على تنمية اسطولها البحري ليكون نداً للاسطولين الأمريكي والإنجليزي، فخلق ذلك تسابقا بحريا وسياسيا بين هذه الدول.

أدى هذا النمو الإستعماري الياباني إلى أن تعدل الولايات المتحدة من سياستها في الشرق الأقصى نحو الإتحاد السوفييتي إذ اعترفت به تمهيداً لوضع سياسة مشتركة ضد الخطر الياباني. ولكنها في نفس الوقت كانت لا تزال ترجو من اليابان أن تبقى على باب الصين مفتوحاً[3] أمام الجميع للإفادة استعماريا منها ولهذا ظلت الخطوات المناهضة لليابان في محيط السلبية ولذلك أقدمت اليابان على خطوة جديدة وأخطر هي وضع الصين كلها تحت السيطرة الاقتصادية اليابانية سواء بالرضا أو بالقوة. ورفضت حكومة الصين أن تصبح بمحض إرادتها مستعمرة يابانية، فكان أن وقعت الحرب الصينية ـ اليابانية في 1937 وقد تعللت اليابان كذلك بأن أرواح اليابانيين في خطر بسبب سياسات الصين المعادية وكان ذلك تمهيدا للحصول على سبب للحرب والتوسع وضرب الصين قبل أن تستكمل استعداداتها العسكرية بقيادة شيان كأي تشيك الشديد العداء لليابان.

---

1 ـ Pou - Yi

2 ـ Jehol

3 ـ سياسة الباب المفتوح Open Door

ولما وقعت حادثة حدود بين القوات الصينية ـ واليابانية عند مدينة «وان ـ بنج»[1] في أوائل تموز ـ يوليو 1937 طالبت حكومة اليابان بسحب الجيوش الصينية من شمال الصين، وكان هذا يعني أن مصير هذا الشمال سيصبح كمصير منشوريا ورفضت حكومة تشان كأي تشيك، فزحفت الجيوش اليابانية ـ ابتداء من منتصف تموز إلى بكين واستولت عليها (18 تموز 1937) وعلى شنغهأي ونانكن في السنة التالية، بل وعلى الصين الشمالية كلها وجزء من الصين الوسطى وشواطىء الصين الجنوبية بينما لجأت حكومة تشان كأي تشيك إلى تشونج كينج[2] ولكن وهي مصرة على القتال.

ورغم النكسات المتتالية التي نزلت بحكومة الصين الوطنية وفقدانها الملايين من شبابها في ساحات المعارك وانتشار الجيوش اليابانية في أحسن 1/5 الأراضي الصينية إلا أن التصور الصيني للنصر كان يقوم على أسس قوية وهي: ـ

1 ـ أن اليابان كانت تخطط لحرب سريعة تقضي على قوة الكفاح الصيني وترغم الحكومة الوطنية على قبول شروط اليابان، فإذا باليابان تجد نفسها متورطة في حرب طويلة المدى ومسطحات واسعة.

2 ـ كانت القوات اليابانية تسيطر على المدن والمواقع الإستراتيجية ولكن الريف الصيني ظل تحت سيطرة الوطنيين الأمر الذي يهدد اليابانيين بحرب عصابات مرهقة للغاية.

3 ـ كان اليابانيون يعتقدون أن حكومة تشان كأي تشيك ستسقط بعد الضربات الأولى ولكن الرجل استمر متحكما في المقاومة الشعبية المستميتة رغم التفوق الضخم في المعدات العسكرية لدى اليابان.

4 ـ بدأت سياسة اليابان الاقتصادية في الأراضي الصينية المحتلة تهدد

1 ـ Ouen - Ping

2 ـ Tchung - King

الإمتيـازات الأوروبيـة في الصـين الأمـر الـذي كان يزيـد مـن تحـرك الـدول الأوروبيـة وأمريـكا ضدهـا عندمـا تحـين فرصـة لذلـك.

ولقد استمرت هذه الحرب حتى وقعت الحرب العالمية الثانية لتصبح جزءاً منها، وجزءاً مهماً للغاية بعد ضرب اليابان لبيرل هاربر[1] في 1941.

1 ـ Pearl Harbour

ـ 2 ـ

الإستعمار الإيطالي للحبشة

كانت أفريقية السوداء خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر هدفاً للاستعمار الأوروبي حتى أنه لم يعد فيها من دولة مستقلة سوى الحبشة[1] المسيحية التي كان يحكمها حاكم وطني هو هايلاسلاسي. ولكن هذه الدولة كانت قد أصبحت دولة داخلية منذ أن انتشرت المستعمرات الإيطالية في ارتريا والصومال الايطالي، والمستعمرات البريطانية والفرنسية في السودان والصومال الإنجليزي والصومال الفرنسي (جيبوتي) وكانت إيطاليا الحاقدة على وراثة كل من فرنسا وبريطانيا ألمانيا في افريقية ترى أن الحبشة هي مجالها، خصوصاً وأن استيلاء الإيطاليين يجعل هناك اتصالا مستمرا غير منقطع بين المستعمرات الإيطالية في شرق إفريقية.

كان الإستيلاء على الحبشة يحقق عدة أهداف أخرى ايطالية وأوربية: ـ

1 ـ كان الشعب الإيطالي لا يزال يذكر الهزيمة القاسية التي أنزلها الملك منليك بالجيش الإيطالي في موقعة (عدوه) في 1896. وكان موسوليني من أولئك الزعماء الذين يسعون إلى اثبات المقدرة على النصر حيث هزم غيره توطيدا لنظرية التفوق الإيطالي على يد الدوتشي والفاشست.

---

1 ـ كانت ليبريا مستقلة كذلك، ولكنها دولة تكونت من العائدين السود من أمريكا إلى افريقية متحررين من العبودية ولكن فارضين سيطرتهم على أجدادهم بنوع من التفرقة العنصرية.

2 ـ كانت أوروبا على تعصب لنظرية تفوق الأوروبي ورسالة الرجل الأبيض الإنسانية، حتى لو تمت هذه الرسالة على جثث الإفريقيين، ومن ثم كانت السيطرة الإيطالية على الحبشة تلقي ترحيباً من الأوروبيين ولا يعارضها إلا الحكام الأوروبيين لأسباب سياسية.

3 ـ كان الفاتيكان قد أعلن حياده من الاستعدادات الإيطالية لغزو الحبشة، ولكنه في نفس الوقت لم يعارض هذا التسلط، وأغلب الظن أنه كان يرى في التوسع الإيطالي في الحبشة فتحاً لمجال أوسع أمام البعثات التبشيرية الكاثوليكية لتقويض الكنيسة القبطية في الحبشة وتحويلها إلى الكاثوليكية.

ولكن كانت هناك عقبات قوية تحول دون تحقيق هذا الهدف بسهولة ودون تعريض العالم إلى أزمة كبيرة تقلب بعض الدول الكبرى ضد إيطاليا، وأهم هذه العقبات: ـ

1 ـ كانت فرنسا وبريطانيا منذ 1906 قد اقتسمتا النفوذ في الحبشة. وأي توغل إيطالي فيها يعني التصدي لهاتين الدولتين معا. ولكن في الثلاثينات ضعفت إمكانية هذا التصدي الأنجلو ـ الفرنسي بسبب اختلافات جوهرية في مجالات السياسة الدولية بين فرنسا وبريطانيا. إذ كانت فرنسا تخشى التصدي لمشروعات إيطاليا الاستعمارية في شرق إفريقية إذ قد يؤدي ذلك إلى تقارب بين إيطاليا وألمانيا أو إلى تركيز نشاط ايطاليا الإستعماري في حوض البحر المتوسط الأمر الذي يثير الكثير من المتاعب في وجه الفرنسيين هناك.

2 ـ كانت الحبشة قد دخلت عضوا في عصبة الأمم منذ 1923، واستعمارها بواسطة إيطاليا يعتبر سابقة خطيرة تهز كيان عصبة الأمم هزة قاتلة، إذ أنها تقوم على أساس نظرية الأمن الجماعي للدول الأعضاء وضمان سلامة الدول الأعضاء. وما كانت الدول لتقبل مثل هذه الإفتيات على عضو في العصبة حيث قد تتعرض أية واحدة منها لنفس المصير ولكن ورغم كل هذا ـ فإن موقف الدول

الكبرى هو الذي يمكن أن يعطي لهذه المفاهيم القوة اللازمة أو التخاذل الذي يجعل قيمة هذه المفاهيم في الحضيض.

وكان موسوليني يدرك أن كل شيء يمكن التفاوض عليه والمساومة عليه مع حكومة بريطانيا الإستعمارية ومع حكومة فرنسا الإستعمارية التي تخشى صباح مساء من وقوع تحالف ألماني ـ إيطالي. ومن هنا سارت الإستعدادات العسكرية الإيطالية جنبا إلى جنب مع المفاوضات السرية مع حكومتي باريس ولندن.

وكان العامل الاقتصادي واضحا في وقوع العدوان الإيطالي على الحبشة. وكان عاملاً من شقين: ـ

1 ـ فقد قامت بعثات علمية إيطاليا بدراسة إمكانيات الحبشة الاقتصادية، وكتبت هذه البعثات الكثير من التقارير التي تتحدث عن الثروات الضخمة الزراعية أو المدفونة في باطن الأرض، حتى لقد أكدت هذه التقارير وجود معدن البلاتنيوم فيها.

2 ـ كانت معالجة الفاشست للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها إيطاليا منذ 1929 ـ كجزء من الأزمة الاقتصادية الكبرى العالمية ـ لا ينطوي على حل جذري وبالتالي تعرضت إيطاليا لموجة متصاعدة من البطالة. فاتجه الفاشست إلى امتصاص هذه البطالة عن طريق التوسع في التجنيد العسكري والتوسع في التجهيزات العسكرية، وهذا يضع في يد الحكومة امكانيات عسكرية كبيرة تمكنها من تحقيق التوسع الاستعماري ومواجهة أزمة البطالة وأزمة الكساد في آن واحد.

ثم إن إيطاليا وهي تحتل أرتيريا ـ كانت تستطيع أن تفرض كلمتها على بريطانيا إذا ما أرادت هذه القيام بمشروعات لتنظيم عمليات تخزين مياه الروافد الحبشية لنهر النيل. فعندما أرادت بريطانيا إقامة سد على بحيرة تانا[1]، دخلت معها إيطاليا في مساومات انتهت في 1925 إلى : ـ

---

1 ـ Tana

1 ـ لبريطانيا الحق في إقامة سد عند مخرج بحيرة تانا.

2 ـ أن يكون الجزء الغربي من الحبشة منطقة نفوذ إيطالية.

وكانت العلاقات الاقتصادية بين الحبشة وإيطاليا تنمو بسرعة وفق خطة مدروسة إيطالية، فمع أن إيطاليا وقعت ميثاق صداقة ومحبة مع الحبشة في 1928، إلا أن التغلغل الاقتصادي كان ينمو بشكل يهدد إستقلال الحبشة لدرجة أن هيلاسلاسي سعى إلى جذب رؤوس الأموال الأمريكية تجنباً لرؤوس الأموال الإيطالية من جهة وحتى يوقف الضغوط الاقتصادية على الحبشة من جهة أخرى. ولكن قوة الجوار الإيطالي للحبشة، وعدم وجود مواضع قدم أمريكية في المنطقة، ووقوف بريطانيا وفرنسا موقفاً سلبياً إزاء هذا التغلغل الإيطالي، جعل موسوليني يشدد من ضغوطه على الحبشة، في انتظار الفرصة الملائمة للإستيلاء عليها.

وجاءت هذه الفرصة في وقت كانت فيه العلاقات الدولية معقدة، في 1934/ 1935، ففي ديسمبر ـ كانون أول 1934 وقع نزاع مسلح بين القوات الحبشية والإيطالية حول تبعية قرية (وال وال)[1]، وقتل في هذه الحادثة حوالى الثلاثين من الجند الإيطالي.

ومع أن القوات الإيطالية إستولت على (وال وال) إلا أن موسوليني أمعن في المطالبة بالتعويضات، ورفض أية مناقشة بشأن التحقق من تبعية (وال وال) للصومال الإيطالي.

أما الحبشة فقد استنجدت بميثاق العصبة، وطلبت التحكيم طبقاً لميثاق الصداقة الإيطالي الحبشي، ولكن تابعت إيطاليا ضغوطها وحشودها العسكرية[2] رغم مطالبة عصبة الأمم لإيطاليا بتسوية الأزمة على أساس من ذلك الميثاق

---

1 ـ Walwal

2 ـ الطريف أن هذه الحشود كانت تتضخم في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر ستريسا وحضرته إيطاليا وبريطانيا وفرنسا من أجل الإحتجاج على إعادة تسليح الجيش الألماني خلافاً لمقررات معاهدة فرسأي (ابريل ـ نيسان 1935).

الإيطـالي الحبـشي. ولكـن ضربـت عـرض الحائـط بالحلـول السـلمية وزحفـت جيوشـها إلى قلـب الحبشـة.

وكانت هذه الجرأة الإيطالية ترجع إلى: ـ

1 ـ قوة شخصية موسوليني وصلابته في تحقيق الإستيلاء على الحبشة ليكرس بها سياسته الفاشستية الإمبريالية.

2 ـ نجاح محادثاته مع الوزير الفرنسي بيير لافال[1] الذي وافق على أن يغض الطرف عن تحركات إيطاليا في الحبشة.

3 ـ اتضاح ضعف عصبة الأمم بشكل أكد أنها لا تستطيع أن تضع «الأمن الجماعي» ـ دفاعاً عن إستقلال الحبشة ـ موضع التنفيذ.

4 ـ التجاء بريطانيا إلى سياسة إرضاء إيطاليا بجزء كبير من الحبشة ـ وليس كلها ـ ودخولها في مفاوضات مع فرنسا في هذا الصدد. وإن كان صمويل هور[2] في نفس الوقت يعتقد أن التوصل إلى تفاهم مع فرنسا واستخدام الأسطول البريطاني كقوة ضغط على إيطاليا، وإصدار قرار من عصبة الأمم بأن إيطاليا معتدية يحق إتخاذ العقوبات ضدها، قد يحد من غلواء إيطاليا.

لم تضعف عزيمة موسوليني، رغم تحرك الأسطول البريطاني إلى البحر المتوسط، ورغم موافقة عصبة الأمم على فرض العقوبات ضد إيطاليا، حيث إن بريطانيا كانت تناور فقط ولا ترغب في أن تكون الحبشة سببا في حرب مع إيطاليا، وحيث إن العقوبات التي فرضتها عصبة الأمم كانت ذات طابع اقتصادي فقط، لم تكن مجدية ولم تقلل من تحركات إيطاليا العسكرية.

وكانـت آخـر محاولـة بذلـت لإنقـاذ الحبشـة تلـك التـي قـام بهـا «هـور» خـلال محادثاتـه مـع «لافـال» حـول تنـازل الحبشـة عـن قسـم متسـع جـداً مـن أراضيهـا لإيطاليـا

---

1 ـ Pierre Laval (1883 ـ 1945) ـ

2 ـ Samuel Hoare (1880 ـ 1959).

في مقابـل حصـول الحبشـة عـلى مخـرج لهـا إلى البحـر عنـد مينـاء عصـب الواقـع تحـت يـد الإيطاليـين. ولكـن لم يقبـل البرلمـان البريطـاني بهـذه الخيانـة لإسـتقلال عضـو في عصبـة الأمـم فاسـتقال «هـور»، وكذلـك سـقطت وزارة «لافـال»، بينـما كان الإيطاليـون يسـتولون عـلى كل الحبشـة ويعلـون فيكتـور عمانويـل الثالـث إمبراطـوراً عليهـا، وظهـر إلى الوجـود «شرق أفريقيـة الإيطـالي». في منتصـف 1936، وهـو نفـس العـام الـذي إندلعـت فيـه الحـرب الأهليـة الاسـبانية.

- 3 -

الحرب الأهلية الاسبانية

ودكتاتورية فرانكو

كانت اسبانيا تعاني من التدهور العام الذي أصابها بعد فقدانها مستعمراتها في أمريكا الجنوبية في الربع الأول والثاني من القرن التاسع عشر، وبعد حربها الخاسرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في 1898. وكانت الملكية الحاكمة تستند على كنيسة كاثوليكية متزمتة، وعلى الحكم الدكتاتوري وعطلت العمل بالدستور. إلا أن قوى التغيير كانت اقوى من الرجعية الحاكمة، وانتشرت الأفكار الليبرالية في الجامعات والأفكار الاشتراكية بين العمال، وزاد من هذا التطور الليبرالي عمق الفساد في البلاط الملكي وبين الأرستقراطية المتنفذة.

ونظراً لعدم وجود زعامة قادرة على تكتيل قوى المعارضة للأتوقراطية الحاكمة، ونظراً لنمو نفوذ العسكريين المؤيدين للملكية، كانت الثورات التي قامت قبل الحرب العالمية الأولى غير فعالة، مثل ثورة برشلونة 1909. ولكن جاءت الهزة الشديدة التي هزت المجتمع الاسباني بكافة قواه من المغرب.

ففي 1921 تمكن زعيم مجاهد عربي في الريف الاسباني من تجميع القوى الوطنية حوله ضد الاستعمار الاسباني ونجح عبد الكريم الخطابي في انزال كارثة بالجيش الاسباني راح ضحيتها أكثر من عشرة آلاف قتيل (1921).

كانت الهزيمة العسكرية شديدة الوطأة على الحكومة والشعب الاسباني، ولكن الأشد منها ما تبع ذلك من ذيوع الفضائح التي انغمس فيها الملك الفونسو الثالث عشر نفسه.

ولكي ينقذ الملك نفسه ورجاله من أن تنكشف الأمور على حقيقتها أمام الشعب لو تولى الوزارة وطنيون من ذوي النزاهة خصوصاً بعد أن وقف البرلمان والصحافة والطلبة إلى جانب تقصي حقائق النكبة العسكرية وأسبابها، عمل على اسقاط الحكومة القائمة حينذاك، وإقامة حكومة دكتاتورية برئاسة الجنرال بريمو دي ريفيرا[1] (سبتمبر ـ أيلول 1923).

وسرعان ما حل البرلمان، وقيد الحريات ونفى المعارضين، وسيطر بقبضة من حديد على البلاد. ولكن مثل هذا الأسلوب من الحكم الدكتاتوري الذي لا يعالج المشكلات الحقيقية المسببة لقلق الشعب لا يعيش طويلا إذ يفقد شهراً بعد آخر المؤيدين حتى يجد نفسه أعزلَ معتمداً على القوة العسكرية فقط، فإن هو فقد تأييدها سقط بسرعة، وهذا ما حدث لبريمو دي ريفيرا في 1929 واضطر إلى الإستقالة في 1930 بين مظاهر المطالبة بالحكم الإنتخابي النيابي الدستوري.

وجد الملك أن التيار التقدمي أقوى من أن يقاوم، ولهذا أصدر مرسوماً بإجراء الانتخابات وإطلاق الحريات. فكانت فرصة كبيرة لزعماء الحركات الإشتراكية للوصول إلى المجلس النيابي وإلى كرسي الوزارة. وكان أن أحرزت الأحزاب الجمهورية نصراً إنتخابياً ضخماً، وآثر الملك أن يغادر البلاد بينما أعلنت الجمهورية في 1931. وتولى زامورا[2] رئاستها المؤقتة وتشكلت حكومة إشتراكية يسارية مناهضة للكنيسة والملكية وللدكتاتورية العسكرية.

---

1 ـ Jose Antonio Primo de Rivera

2 ـ Zamora

ووضعت حكومة (زامورا) الإئتلافية برنامجها الإصلاحي على الأسس التالية: ـ

1 ـ حكم جمهوري برلماني ديمقراطي انتخابي.

2 ـ الحرية الدينية، وإلغاء المدارس الإكليريكية حفاظا على وحدة أبناء الشعب الثقافية.

3 ـ تنفيذ الإصلاح الزراعي وتأمين أملاك الكنيسة.

4 ـ وضع إمكانيات البلاد الاقتصادية في خدمة الصالح العام.

وسارت حكومة (أزانا)[1] ـ التي خلفت وزارة (زامورا) ـ شوطاً كبيراً في تنفيذ هذا البرنامج، ولكنها لم تلبث أن تخبطت بسبب هجمات اليسار المتطرف عليها المطالب بثورية أعمق من هذه، وبسبب نقمة العناصر الملكية والعسكرية والإقطاعية والكاثوليكية التي أضيرت من جراء تلك الإصلاحات وفي الوقت الذي كان فيه الحكم اليساري يضطرب بين يدي أصحابه كانت قد بدأت تشكيلات يسارية متطرفة ويمينية تتكون من أجل اسقاط حكومة (أزانا).

تعرض الحكم في اسبانيا بعد ذلك لأزمة ثقة خصوصاً بعد أن تولى الوزارة من ليس له شعبية أو مقدرة على مواجهة الظروف، وتعرضت البلاد لثورة شيوعية محدودة (1934) أخمدت بسرعة ولكن تركت إنعكاسات سيئة بين الجماهير، وشعرت القوى اليسارية أن الأمور تكاد تفلت منها واليمين يكاد أن يضرب ضربته، ولهذا اتبع الأسلوب التقليدي من أجل الحصول على أغلبية برلمانية في الإنتخابات الجديدة التي تقرر إجراؤها في 1936 وفعلاً حصلت الجبهة الشعبية على 267 مقعدا، ولكن هذا التفوق أحرزته على حساب حزب الوسط (المعتدل) الذي لم يحصل إلا على ستين مقعداً، بينما حصلت أحزاب اليمين ـ العدو العنيد لليسار ـ على 132 مقعداً، الأمر الذي جعل صدام المواجهة

---

1 ـ A Zana

بين الخصمين أمراً لا بد منه بعد أن جنح اليمينيون إلى استخدام الارهاب المسلح وسيلة للقضاء على خصومهم.

عملت الجبهة الشعبية على إبعاد (زامورا) عن رئاسة الجمهورية وأسندوها إلى (أزانا) لعله يسيطر على الموقف إلا أن الأمور زادت اضطراباً لتعدد القوى المتوثبة بعضها ببعض وأهمها:

1 ـ الشيوعيون في معاقلهم في استورياس[1] وسرفيل[2]

2 ـ التحالف بين بعض الزعامات الإشتراكية وزعماء بعض النقابات.

3 ـ الفالانج[3]، وكان قد أسسه «خوسيه بن انتونيو دي ريفرا الدكتاتور السابق مع عدد من ضباط الجيش.

أصبحت البلاد في فوضى مريعة، القوى المتصارعة تتقاتل في الشوارع، والارهاب يهدد كل أسرة، والقاضي الذي يحكم على عضو بالفالانج توجد جثته بالطريق بعد ايام قليلة، والصحفيون كانوا يغتالون إذا هاجموا جناحا من هؤلاء أو أولئك. وأثار الفوضويون والشيوعيون اضرابات مروعة في مدريد، وزادت الأزمة الاقتصادية وسوء المحاصيل من عدد العمال العاطلين الأمر الذي أعد البلاد للحرب الأهلية. والثورة على الحكومة الضعيفة.

كانت بداية الثورة على يد عدد من الضباط بقيادة كالفو ستيلو[4] الذي كان وزير مالية في وزارة الدكتاتور ريفيرا. ولكنه قتل في 13 تموز ـ يوليو 1936 فثار الجنرال سان جورجو في مراكش الاسبانية واستولى على سبته ومليله، ولما مات في حادث طائرة خلفه في قيادة الحركة الجنرال فرانسسكو فرانكو[5].

---

1 ـ Austurias

2 ـ Sexville

3 ـ Falang

4 ـ Calvo Sotelo

5 ـ Francisco Franco

وبسرعة انضمت العناصر الناقمة على الحكومة إلى جيش فرانكو، وبدا كأن الثورة لن تواجه متاعب كبيرة في طرد الحكومة. إلا أن الحكومة كانت تعتمد على قوة لا بأس بها من الجيش، وعلى الجماهير الكارهة للدكتاتورية العسكرية ولجيش فرانكو الذي كان يضم قوات مغربية. على أن التدخل الأوروبي في الحرب من جانب كل من روسيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا هو المسؤول عن إطالة المذابح الأهلية من 1936 إلى 1939.

فقد قدّمت ايطاليا عشرات الألوف من جندها لمساعدة فرانكو، ونظراً لأن الحكومة الجديدة برئاسة الاشتراكي كاباليرو[1] التي تعمل على صد فرانكو عن مدريد تضم اشتراكيين وشيوعيين عمل الإتحاد السوفييتي على تأييد هذه الحكومة عسكرياً، وأصبح الصراع في اسبانيا بين الإشتراكية البرجوازية القومية من جهة والشيوعية العالمية من جهة أخرى. ولكن هل كانت هذه الأيديولوجيات هي وحدها السبب في هذا التدخل الباهظ التكاليف في الحرب الاسبانية الأهلية من جانب الإتحاد السوفييتي وايطاليا وألمانيا . لقد كانت هناك أهداف عميقة لدى كل من هذه الدول من وراء تدخلها على النحو التالي:

إيطاليا:

كانت أكبر الدول المساهمة في الحرب حتى لقد بلغ عدد الجند الإيطالي في اسبانيا أكثر من أربعين ألف مقاتل، وكانت تتوقع أن تحصل من فرانكو على جزر البليار المواجهة لجبل طارق الإنجليزي أو أن تشارك في استعمار مراكش مع اسبانيا.

ألمانيا :

كانت تتوقع الحصول على امتيازات كبيرة لإستغلال المناجم الاسبانية في

1 ـ Capallero

نفس الوقت كان وجود فرانكو ـ صديق ألمانيا على كرسي الحكم في مدريد يرغم فرنسا على الاحتفاظ بجزء كبير من جيشها على البرانس الأمر الذي يوهن قوى فرنسا العسكرية ويشتتها خصوصاً وأن الصداقة الإيطالية الألمانية قد بدت واضحة ومهددة لفرنسا في أكثر من موقع.

الإتحاد السوفييتي:

كان يسعى إلى تقوية الشيوعية في وجه طغيان الفاشية في أوروبا الغربية (ألمانيا إيطاليا ـ اسبانيا ـ البرتغال)[1].

وكانت المساعدات تتدفق على الجانبين، وفشلت كافة المجهودات لتدخل عصبة الأمم في الأزمة أو لوقف تدفق السلاح والرجال إلى اسبانيا إلا أن قرب المسافة من ايطاليا وعدم تحمس فرنسا للجمهوريين وإيثار بريطانيا الحياد جعل فرانكو في موقف قوي مكنه من الاستيلاء على مدريد (مارس ـ آذار ـ 1939) وبذلك انتهت الحرب الأهلية الدموية.

كانت النتائج التي ظهرت بعد انتصار فرانكو في كثير من جوانبها مخيبة لآمال دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) رغم ظهور موسوليني بالذات وكأنه خرج منتصراً من هذه الحرب، وفي رأينا أن الذي خرج من هذه المعركة منتصراً إلى حد ما هو ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وفيما يلي أهم تلك النتائج التي ترتبت على الحرب الأهلية الاسبانية والتي تؤيد وجهة النظر هذه: ـ

1 ـ كان فرانكو يحكم إسبانيا حكما دكتاتوريا ومثل هذا النظام لا يقبل الخضوع لدكتاتور آخر، وما أن يتخلص من المشكلات المعقدة التي يواجهها حتى يعمل على اثبات شخصيته في وجه القوى الأخرى الطامعة في السيطرة عليه أو التي تنتظر منه أن يرد لها جميل المساعدات الباهظة التي سبق أن قدمتها إليه وهو

1 ـ كان يحكمها دكتاتور هو سالازار.

في قلب المحنة. وهذا ما حدث فعلا بين فرانكو وهتلر وموسوليني، وبالذات بين موسوليني وفرانكو حيث إن إيطاليا قدمت من التضحيات وكأنها تدافع عن أرض إيطالية. وعندما تفاوضت إيطاليا مع اسبانيا على عقد معاهدة كانت المعاهدة التي توصل إليها الطرفان لا تعطي لإيطاليا أية ميزات استشنائية، كذلك رفض فرانكو الإنضمام إلى المعاهدة المعادية للشيوعية[1] مصراً على الوقوف على الحياد.

2 ـ اعترفت حكومتا بريطانيا وفرنسا بنظام حكم فرانكو الدكتاتوري، ومع أن فرنسا أعطت أهمية أكثر لمتطلبات الدفاع عن حدود البرانس إلا أن فرنسا لم تكن كلها ضد فرانكو خلال الحرب الأهلية. فقد كان (ليون بلوم) ـ المعاون لفرانكو ـ مضطراً إلى عدم اتخاذ خطوات شديدة ضده حفاظاً على سلامة (الجبهة الشعبية).

3 ـ كان انتصار فرانكو في حد ذاته انتصارا للفاشستية الجديدة وهزيمة للديمقراطية الغربية، ولكن ايطاليا في نفس الوقت خسرت مراكزها في شرق أوروبا أمام انتهاز هتلر ـ فرصة انشغالها في الحرب الاسبانية ـ ومده نفوذه إلى البلقان على حساب إيطاليا، وقد علق أحد المؤرخين على هذا بقوله أنه ليست هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي استخدم فيها هتلر إيطاليا كمخلب قط له[2] كذلك كانت هذه الحرب الاسبانية قد شغلت بريطانيا وفرنسا عن مخططات ألمانيا في أوروبا الشرقية لفترة ليست بالقليلة.

4 ـ أعطت الحرب الاسبانية الأهلية الفرصة لإيطاليا وألمانيا لتنسيق عملها إزاء مشكلة معينة الأمر الذي مهّد لتكوين (المحور) بينهما ومهّد لعقد الميثاق الثلاثي الألماني الإيطالي الياباني في نوفمبر ـ تشرين الثاني في 1936 ضد الشيوعية.

---

1 ـ «Italy, not for the first or last time, had been used as Germany'a cat's paw».

2 ـ David Thomson: Europe Since Napoleon, 2nd Edition, 3rd Im Impression, Longmans 1964, p. 677

5 ـ ضاعت هيبة «عصبة الأمم» ولم يعد هناك قيمة لنظرية «الأمن الجماعي»، أو «حل المشكلات بالطرق السلمية»، الأمر الذي فتح الطريق أمام استخدام العنف لتحقيق الأهداف القومية.

لكسر ذلك المحور، سعى تشمبرلن إلى جذب ايطاليا إلى جانب بريطانيا، وحيث إن المشكلة الحبشية كانت قد إنتهت لصالح إيطاليا، وانتصر فرانكو في اسبانيا واستولى هتلر على النمسا وتشيكوسلوفاكيا[1]، فالأجدى لبريطانيا الوصول إلى تفاهم مع إيطاليا بدلاً من استمرار الصدام في كل مكان لعل ذلك يخفف من ارتماء موسوليني في أحضان هتلر باستمرار. وكان موسوليني كذلك يدرك قيمة الوصول إلى تفاهم مع بريطانيا يثبت مكاسبه السابقة. وفعلا عقد «اتفاق الجنتلمان» بينهما في يناير ـ كانون الثاني 1937، وفيه اعترفت كل منهما أن للآخر مصالح حيوية قومية في حوض البحر المتوسط. وكان ذلك مقدمة للوصول إلى تفاهم أوسع نطاقا حول علاقات الدولتين بشأن أمور البحر المتوسط. وفعلا تم التوصل إلى اتفاق أوسع في ابريل ـ نيسان 1938:

1 ـ عدم مطالبة ايطاليا لاسبانيا بأية توسعات أرضية، وسحب القوات الأجنبية منها.

2 ـ وقف حرب الدعاية بين الطرفين.

3 ـ الحفاظ على الوضع الراهن في قناة السويس.

4 ـ اعتراف بريطانيا بالسيادة الإيطالية على الحبشة.

ولكن كانت الروابط الإيطالية ـ الألمانية أقوى من أن تفصمها معاهدة كهذه.

---

1 ـ انظر فرما بعد ذلك بقليل.

ـ 4 ـ

هتلر وإعادة توحيد الألمان

أ ـ الانشيلوس[1]

بعد أن قويت ألمانيا عسكريا ودوليا وضمت السار وحصنت أراضي الراين، وتحولت بلجيكا إلى الحياد وبولنده وكذلك بريطانيا أقدم هتلر على العملية الكبرى التي كان يدبر لها منذ وقت طويل وهي ضم النمسا رغم أنف الدول المتمسكة بنصوص معاهدة فرسأي ورغم معاهدته مع فرنسا باحترام استقلالها (11 تموز ـ يوليو 1936). ولكن الذي أعطى الحجج قوية لتدخل هتلر في شؤون النمسا الداخلية هو نمو قوة الحزب النازي داخلها وتطلعه إلى التأييد الألماني الفعال له. ولهذا نجد هتلر ـ الذي تنكر لإقدام النازي النمساوي على قتل (دلفوس)، رئيس وزراء النمسا في 1934 ـ يوجه في فبراير ـ شباط 1938 إنذارا إلى رئيس وزراء النمسا الجديد (شوشنج)[2] بإعطاء النازي عدداً هاماً من الحقائب الوزارية، ثم اتبعه بانذار آخر بعد وقت قصير بضرورة إسناد الحكم إلى (سايس انكوارت)[3] الزعيم النازي النمساوي.

ورغم المعارضة المستميتة التي أبداها رئيس الجمهورية النمساوية

1 ـ Anschluss تطلق على دمج النمسا في ألمانيا .

2 ـ Kurt Von Schuschung.

3 ـ Arthur Seyss Inquart

(كولاس)، تمكن (انكوارت) من الوصول إلى كرسي رئاسة الوزارة، وأسرع هتلر إلى إعلان ضم النمسا إلى ألمانيا .

وحتى يقطع هتلر الطريق على تدخل الدول المتشبثة بمعاهدة فرسأي في الموضوع، أجرى استفتاء تمخض عن 97 % موافقا على الإنضمام إلى ألمانيا .

ما هي نتائج هذه الخطوة الجريئة: ـ

1 ـ أثبت هتلر أن لا قيمة للرأي العام الدولي المفكك.

2 ـ أن معاهدة فرسأي كانت واجهة القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وأصبحت تحت أقدام الدول المهزومة والمنتصرة على السواء.

3 ـ أن عصبة الأمم أصبحت منظمة لا جدوى منها بعد أن فقدت دولتان من أعضائها استقلالهما واندثرتا.

4 ـ كانت إيطاليا تكره مثل هذا الاندماج النمساوي في ألمانيا ولكنها قبلت الوضع الجديد. وقدر هتلر كم كان هذا ثقيلا على نفس الدوتشي الأمر الذي سيجعل هتلر مدينا بهذه النهاية السعيدة للأنشيلوس إلى موقف موسوليني الهادىء وآل على نفسه أن يراعي مصالح موسوليني فيما يجد من موضوعات كبيرة ولكن مما لا شك فيه أنه إبتداء من ضم ألمانيا للنمسا تحولت مراكز القوى في دولتي المحور، كانت ايطاليا قبل 1938 ـ على الأقل ـ على قدم المساواة مع ألمانيا ، أما بعد ضم النمسا فقد أصبح موسوليني موجها بالسياسة الهتلرية.

ـ كانت المزايا الإستراتيجية التي حصلت عليها ألمانيا من ضم النمسا ضخمة للغاية فبضربة واحدة زاد تعدادها ½ 6 مليون ألماني متحمس. وأصبحت ألمانيا متصلة إتصالاً مباشراً بأكبر دولتين بلقانيتين (يوغوسلافيا والمجر) هذا فضلاً عن الاتصال المباشر والأكثر سهولة مع الحليفة إيطاليا.

7 ـ أثار ضم النمسا إلى ألمانيا أشد المخاوف من جانب الإتحاد السوفييتي بالذات فقد اقترحت موسكو «إنقاذ السلام بصورة جماعية» فرفضت بريطانيا

الإقتراح مستبعدة قيمة نظرية الضمان الجماعي، مبدية الميل نحو ضم النمسا لألمانيا ، ويتهم الإتحاد السوفييتي بريطانيا والدول الرأسمالية بالتواطؤ مع هتلر بشأن النمسا حتى توجه قوة ألمانيا النازية أن آجلا أو عاجلاً ضد الاتحاد السوفييتي، ويؤكد المؤرخون السوفييت أن مفاوضات سرية كانت تجري بين برلين وواشنجتن من أجل اقتسام أسواق العالم في مقابل قيام هتلر بتصفية الشيوعية في روسيا.

8 ـ أصبحت تشيكوسلوفاكيا ـ الهدف التالي للوحدة الألمانية ـ محاطة بالجيوش الألمانية، وفي هذا قال الجنرال يودل النازي:

«كانت أراضي تشيكوسلوفاكيا تمثل حتى هذا التاريخ إندفاعاً بارزاً يتوغل في الأراضي الألمانية، وحزاماً ضيقاً يتجه نحو فرنسا ويصلح كقاعدة جوية للحلفاء ولا سيما روسيا، أصبحت تشيكوسلوفاكيا نفسها الآن محاطة بفكي كماشة، وبات وضعها الإستراتيجي سيئاً، بحيث بات من المحتوم سقوطها فريسة لأي هجوم عنيف من جانبنا قبل أن يكون في إمكان أية مساعدة جوية من الغرب الوصول إليها».

أدت هذه المشكلات الدولية المعقدة إلى أزمة ثقة بين حكومات الدول الكبرى، وتفوقت نظرية (الدبلوماسية المتآمرة) على نظرية (الضمان الجماعي). وكانت ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي أكثر الدول انقساما في هذه الدبلوماسية المعقدة التي حولت تاريخ السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلى ما يشبه «الفوضى الدولية». فالمواثيق لا تحترم، والمعاهدات قصاصات من الورق، وإستقلال الدول الصغيرة يمكن أن يتلاشى على مائدة الأطماع القومية والامبريالية. وستزداد هذه «الفوضى الدولية» إشتداداً عندما يقدم هتلر على خطوته التالية في توحيد ألمان السوديت وألمان بولنده مع ألمانيا .

ب ـ ضم تشيكوسلوفاكيا

كانت تشيكوسلوفاكيا واحدة من أكبر الدول التي ظهرت في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن زعماء العالم لم يتعظوا من مصير امبراطورية النمسا والمجر التي تفككت بسبب تعدد قومياتها وأجناس شعوبها[1] وخلقوا هذه الدولة المتعددة الأجناس المحصورة بلا منافذ على البحر، ولكن استطاعت ـ بسبب مواردها الخاصة ـ أن تكون صاحبة صناعة متقدمة وذات إرتباطات تجارية هامة مع دول أوروبا ومع الإتحاد السوفييتي خاصة من حيث تزويده بالآلات والسيارات، وكان ستالين لديه من الدبلوماسية الدفاعية ما يجعله مقدراً قيمة تشيكوسلوفاكيا، لا من حيث العلاقات الاقتصادية ولكن من حيث إنها الخط الأمامي الأول للدفاع عن الاتحاد السوفييتي، وأن بولنده هي الخط الثاني والأخير.

ونظراً لطبيعة موقع تشيكوسلوفاكيا، وتعدد جنسياتها عدّلت من نظامها في الحكم إلى الأخذ باللامركزية التي تعطي كل جنس في البلاد نوعا من الإدارة الذاتية. وكان أن ظهر الألمان في السوديت ككتلة قومية واضحة شد من عزمها ضم النمسا إلى ألمانيا . وشرعت ألمانيا في مد يد العون إلى ألمان السوديت.

وجاهر هتلر بضرورة ضم السوديت. وهو في ذلك لم يستند إلى الهدف القومي الألماني فقط، بل وكذلك ادعى أنه بضم السوديت يوجه ضربة قاسية للشيوعية الدولية لما كان عليه الرئيس التشيكي «بينيش» من صداقة مع ستالين. على أن نمو التحرك الألماني النازي من داخل تشيكوسلوفاكيا نفسها بزعامة كونراد هنلن[2] زعيم حزب السوديت الألماني[3] الفرصة التي كان هتلر ينتظرها

---

1 ـ كانت تشيكوسلوفاكيا تضم العناصر التالية: التشيك، والسلوفاك، والروتينيون والمجريون إلى جنب ألمان السوديت وألمان موزعين في داخل تشيكوسلوفاكيا نفسها، وقال عنها هتلر: إنها دولة مصطنعة.

2 ـ Konrad Henlein

3 ـ Sudeten German Party

حتى يبدو تدخله دفاعاً عن حقوق الألمان وليس عدوانا على تشيكوسلوفاكيا. ولقد كان هتلر يدبر للأمرين معاً: العمل على ضم ألمان السوديت بشكل يؤدي إلى ضم كل تشيكوسلوفاكيا. وكانت الدول الأوروبية الغربية تعتقد أن السوديت هو الهدف فقط.

كانت تشيكوسلوفاكيا متحالفة مع كل من الإتحاد السوفييتي وفرنسا (1924)، وكان من الأمور التي اعتمدت عليها حكومة (براغ) أن هتلر لا يمكن أن يجازف بحرب كبيرة ضد الإتحاد السوفييتي وفرنسا من أجل السوديت. ولكن كان هناك سؤال آخر لا يقل خطورة وهو: هل كانت فرنسا والإتحاد السوفييتي مستعدتين لحرب ضد ألمانيا من أجل السوديت؟ الواقع أن الدول الكبرى كثيراً ما تضحي بالصغيرة في سبيل الوصول إلى تسوية ما. ومن ناحية أخرى ظهر جليا الوضع الجغرافي لتشيكوسلوفاكيا التي لا يمكن إرسال جيوش إليها إلا عبر دولة أخرى، مثل بولنده والمجر ويوغوسلافيا، ولقد كان لهذه الدول أطماع في تشيكوسلوفاكيا، ولا يمكن ـ من ناحية أخرى ـ أن تقبل بسهولة مرور الجيوش عبرها حتى لا تتعرض هذه الدول لأزمة مع ألمانيا.

لقد كان التحالف التشيكي السوفييتي الفرنسي قويا على الورق ضعيفاً عند التنفيذ، وكان الغرض منه ـ في اعتقادنا ـ هو تثبيت استقلال تشيكوسلوفاكيا في مواجهة ألمانيا ، أما تحويل هذا التحالف إلى برنامج عملي فكان أمراً معقدا للغاية فلا غرو أن لعبت بريطانيا الدور الأول في تسوية المشكلة التشيكية، ولم يقم به الإتحاد السوفييتي ولا فرنسا. وذلك يرجع إلى الأسباب التالية:ـ

1 ـ كان التدخل السوفييتي أو الفرنسي لا يعني إلا الوقوف إلى جانب الحليف (تشيكوسلوفاكيا)، بينما لم تكن بريطانيا ملتزمة بشيء بالنسبة لها.

2 ـ كان التدخل البريطاني في المشكلة يهدف ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ إلى تسويتها على أساس من التوازن الدولي، وهذا التوازن الدولي مطاط يمكن أن

يصل إلى حد اقتسام دولة من الدول.

3 ـ كانت الإيحاءات السياسية الصادرة عن الدوائر البريطانية تشير إلى أن بريطانية حين تتوسط لحل المشكلة فسيكون على أساس إرضاء ألمانيا من الناحية القومية على الأقل.

4 ـ كانت حكومة المحافظين برئاسة نيفيل تشمبرلن[1] غير شديدة العداء لألمانيا وتعتبر الشيوعية أخطر عليها من النازية. وكان الإتفاق البحري بين ألمانيا وبريطانيا منذ 1935 يطمئن بريطانيا كثيراً.

كان نيفيل تشمبرلن هو الذي تولى مهمة الوصول إلى اتفاق مع هتلر وكان يعتقد ان التوصل إلى اتفاق حول المشكلة التشيكية لا يتطلب مفاوضات بين طرفي النزاع، ألمانيا ، وتشيكوسلوفاكيا. وكان هذا في حد ذاته من الأمور التي انتقدها السياسيون والمؤرخون بشدة. ولكن في اعتقادنا أن هذه لم تكن الحالة الأولى أو الأخيرة من دبلوماسية المؤامرات الدولية التي مهر فيها سياسيو بريطانيا منذ أمد طويل. وكانت حكومات بريطانيا من ناحية أخرى تنظر إلى شعوب أوروبا الشرقية نظرة تضمن استصغارا لشأنها، وكانت في نظرتها العنصرية هذه أكثر مهارة من هتلر، الذي كان يبدي ما يعتقده بشأن نظرية تفوق الجنس الآري، فاستخدمتها بريطانيا بمهارة ضده وهي في نفس الوقت تتبع سياسة عنصرية غير معلنة. وكانت تشيكوسلوفاكيا واحدة من الدول التي لقيت حتفها على مذبح المصالح البريطانية الألمانية وبسبب احتقار بريطانيا وألمانيا النازية الشعوب السلافية، كل بطريقته الخاصة.

هذه كانت الصورة الدولية إلى جانب محاولات مستميتة من جانب دولتي الامبريالية (فرنسا وبريطانيا) من أجل سلام يحفظ لهما امبراطوريتهما من اضطراب شامل يستطيع عملاء النازي والفاشست إثارته، ويعطيهما الفرصة لوقف تيار التفوق الاقتصادي الألماني الياباني الذي شعرت بوطأته الإمبريالية

البريطانية والفرنسية.

ولكن هتلر كان يدرك أن بريطانيا وفرنسا يجب أن لا يناما على مستعمراتهما ببال هادىء ويجب أن يدفعا الكثير في مقابل سلامتهما، وأن الثمن هو سيادة ألمانية في أوروبا الشرقية خصوصاً وأن التورط البريطاني في المشكلة التشيكية أبرزها كدولة متآمرة من الطراز الأول إذ أنها كانت قد استبعدت دور الاتحاد السوفييتي من التسوية رغم معاهدة التحالف التشيكية ـ السوفييتية. وكانت وجهة نظر هتلر أنه قد شق صفوف الدول الكبرى ولم تعد قادرة على أن تجتمع تحت لواء التحالف ضده، وأنه يستطيع التلاعب ببريطانيا وفرنسا بينما يقف الإتحاد السوفييتي بمعزل عن هذه الأحداث الجسام وكأنه ليس من المسؤولين عن المشاكل الأوروبية. بل يعتقد المؤرخون السوفييت أن مؤامرة واسعة النطاق كانت تنفذ الاتحاد السوفييتي لمنعه من أي تحرك مناصر للقضية التشيكية. ففي ذلك الوقت شنت القوات اليابانية هجوما ضد الأراضي السوفييتية على مقربة من بحيرة هاسان (صيف 1938). وأصبح الإتحاد عاجزاً تماماً عن أن يمد يد الإنقاذ إلى تشيكوسلوفاكيا المهيضة الجناح.

عندما التقى نيفيل تشمبرلن بهتلر (15 أيلول ـ سبتمبر 1938) في برخستجادن كانت لديه صورة شبه واضحة عن مطالب الأخير، وكان مستعداً لتلبية هذه المطالب الخاصة باسترداد السوديت الألماني والمناطق التي تقطنها أكثرية ألمانية على أن تحصل تشيكوسلوفاكيا بعد ذلك على ضمانة دولية بحدودها الجديدة. وفعلا توصل الرجلان (تشمبرلن وهتلر) إلى اتفاق على هذا الأساس. وبدا ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ أن السلام أصبح مهدداً لا من جانب ألمانيا ولكن من جانب تشيكوسلوفاكيا إذا ما رفضت هذه التسوية التي لم تشارك فيها تشيكوسلوفاكيا والتي تفرض عليها فرضاً من قبل دول (ديمقراطية)، بل وشاركت في هذا الضغط حكومة فرنسا (حليفة) تشيكوسلوفاكيا والمتشدقة بالدفاع عن الدول

الجديدة التي تشكلت بمقتضى معاهدة فرساي.

فرضت بريطانيا وفرنسا التسوية سالفة الذكر على تشيكوسلوفاكيا. وكان قبول مثل هذه التسوية يعني في حقيقة الأمر تصفية هذه الدولة التي تتكون من قوميات مختلفة ستطالب هي الأخرى بالإنفصال أو بالإنضمام إلى الدولة الأم. ولكن الضغط البريطاني ـ الفرنسي كان شديدا للغاية، ووجد «بنش» رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا أن الأصدقاء أشد عليه من الأعداء[1]، واضطر إلى الموافقة على مطالب ألمانيا . وأخذ تشمبرلن هذه الموافقة فخورا (بإنقاذ السلام) وذهب إلى جودزبرج[2] على الراين لمقابلة هتلر ثانية، وهناك فوجيء بتغير في موقف هتلر حيث قدم له مذكرة(2) طالب فيها بضم فوري وعاجل لأراضي السوديت الألماني وإجراء استفتاء في بقية الأجزاء موضع الخلاف حول هويتها التشيكية أو الألمانية.

أسقط في يد تشمبرلن، ووجد أن الأمور تحولت إلى استهتار من جانب هتلر لقوة الردع البريطاني أو الفرنسي وشرع تشمبرلن في علاج هذا التدهور الخطير في مكانة بريطانيا عن طريق استخدام المناورات العسكرية ضد ألمانيا فعبأ الأسطول وتذكر تشمبرلن ـ في هذه الخطة ـ الإتحاد السوفييتي كقوة قادرة على تهديد ألمانيا من أقصى الشرق فاقترح التشاور معه، وتبادل الإنجليز والفرنسيون وجهات النظر العسكرية، وعبأت تشيكوسلوفاكيا بعضا من قواتها وزادت من استعدادها العسكري. ولكن خلال كل هذا كان فقدان الثقة بين هذه الدول هو المسيطر على هذه المشاورات بينما كان هتلر يحاول أن يتلاعب بها كلها، وأصبحت الصورة العامة التي كانت تواجه العالم هي أنه على شفير الحرب. وكان الناس يكرهون هذه الكلمة ويودون لو أمكن العثور على مخرج لهذه الأزمة

1 ـ كانت المجر تتربص لحصول على روتينيا Ruthenia وبولنده على تشن.

2 ـ عرفت باسم مذكرة جودزبرج Godesberg Memorandum.

خصوصاً وأن هتلر لعب دوره بمهارة حين أعلن لتشمبرلن أن مطالبه الجديدة هي آخر ما سيطلبه في أوروبا، ومن ثم لو تحققت آمال ومطالب ألمانيا هذه المرة فالسلام سيكون طويلاً. ومن ثم كان باب التوصل إلى تسوية مفتوحا أمام الساعين إلى السلام بأي شكل.

كان نداء روزفلت ـ لإنقاذ السلام عن طريق مؤتمر دولي ـ الأمل الذي تعلقت به الدول الغربية، واجتمع تشمبرلن وهاليفاكس عن بريطانيا ودلادبيه وبونيه عن فرنسا وهتلر وروبنترب عن ألمانيا وموسوليني وتشيانو عن إيطاليا في مؤتمر ميونخ (29 ـ 30 سبتمبر ـ ايلول 1938). ولم يدع الإتحاد السوفييتي في هذا المؤتمر، ولهذا كان معذوراً في أن يعتقد أن هناك مؤامرة ضده هو الآخر، خصوصاً وأن الحديث عن أن ألمانيا تتطلع إلى ضم أوكرانيا كان يثير مخاوف الاتحاد السوفييتي ولديه أكثر من دليل عن أن الديمقراطيات الامبريالية لا تتورع عن ذلك بحثا عن إبعاد الخطر الألماني عنها.

في هذا المؤتمر، تقرر تحطيم تشيكوسلوفاكيا بالتدريج وفرض التسوية فرضا على هذه الدولة. وعندما عرضت هذه الجريمة الدولية على البرلمان البريطاني وافق عليها بأغلبية ساحقة، وراحت الصحف البريطانية تمجد بناة السلام من الإنجليز. كما وافقت الجمعية الوطنية على هذه الجريمة. واستولى هتلر على تشيكوسلوفاكيا. ولم يكن في وسع الإتحاد السوفييتي أن يقدم شيئاً لها حيث لا توجد حدود مشتركة مع تشيكوسلوفاكيا ولأن دول أوروبا الشرقية، ما كانت لتقبل ـ لو تحركت القوات السوفييتية ـ مرورها عبر أراضيها بسبب عدم الثقة المتبادل بين السوفييت وحكومات أوروبا الشرقية، ولخوف هذه الدول من غضبة هتلرية، كذلك كان هناك تقاعس سوفيتي لما كان عليه الجيش السوفييتي من ضف حينذاك ولإضطرار السوفييت لرصد جيوش كبيرة في أقصى الشرق بسبب ظروف العدوان الياباني على الصين وبسبب الهجمات المتقطعة اليابانية على الأراضي

السوفييتية نفسها في نواحي منغوليا.

ماذا كانت نتيجة هذا التوسع الجديد الألماني؟

1 ـ زادت مخاوف أوروبا الشرقية من تحرك (المحور) ضدها واكتشفت أن الدول الديمقراطية الغربية لا تتورع عن بيع الدول الصغرى في سبيل الحفاظ على مكاسبها الامبريالية فسعت رومانيا إلى عقد معاهدة مع ألمانيا وتم ذلك في مارس ـ آذار 1939، وأعلنت يوغوسلافيا اعترافها بضم إيطاليا لألبانيا (1937 ـ 1939)، وحاولت بريطانيا إخراج إيطاليا من (المحور) فعقدت معاهدة ابريل ـ نيسان 1938.

2 ـ سقطت هيبة بريطانيا أمام هتلر، وزادت قدرته على القيام بمغامرات عسكرية، فأخذ يطالب بدنزج (الألمانية) و (ممل)، فما كان من تشمبرلن إلا أن لجأ إلى سياسة العنف في الرد على المطلب الجديد الألماني، فأصدر مجلس العموم ـ لأول مرة في تاريخ بريطانيا ـ قراراً بالتجنيد الإجباري في وقت السلم. وكان هتلر دكتاتوراً عنيداً فردَّ بما هو أقوى وهو: إعلان سقوط ميثاق عدم الاعتداء المعقود بين ألمانيا وبولنده منذ (1934) وأدى هذا إلى أن يركز هتلر جهده من أجل تحقيق هدفه التالي وهو بولنده. وما كان هذا ليتم إلا بعد الإتفاق مع الإتحاد السوفييتي أو بحرب معه، وحيث أن هتلر كان يخشى الحرب في جهتين عمل على الوصول إلى تفاهم مع الإتحاد السوفييتي. فكيف تغلب هتلر على كراهية الإتحاد السوفييتي له وعقد معه الميثاق الألماني السوفييتي في 13 أغسطس ـ آب 1939.

ج ـ الأزمة الألمانية البولندية

كانت المشكلة البولندية ـ مثل المشكلة التشيكية ـ تتحكم فيها العلاقات الدولية أكثر من كونها بين دولتين متجاورتين. وكان تحقيق مطالب هتلر القومية في

دانتزيـج الألمانيـة وفي ايجـاد طريـق مبـاشر عـبر الممـر البولنـدي يربـط بـين بروسـيا الشرقيـة وألمانيـا لا يتطلـب موافقـة بولنـده ـ هـذا إذا وافقـت ـ بـل كذلـك موافقـة مـن جانـب الـدول الكـبرى وهـذه المـرة مـن الإتحـاد السـوفييتي بالـذات لأن لـه حـدوداً مشـتركة مـع بولنـده ومـع بروسـيا الشرقيـة، ولأن هنـاك اتفاقيـة معاديـة للشـيوعية تتزعمهـا ألمانيـا، ولأن الحديـث تجـدد بقـوة عـن أن هتلـر يريـد دانزيـج حتـى ولـو تـم ذلـك عـن طريـق تعويـض بولنـده في أوكرانيـا الغنيـة. ومـن كل هـذا يتبـيّن للإتحـاد السـوفييتي.

1 ـ أن نظرية دفع ألمانيا نحو الشرق أتت أكلها وأن الصدام المقبل سيكون بين الاتحاد السوفييتي وألمانيا في بولنده.

2 ـ أنه رغم اقتناع هتلر بنظرية القضاء على الإتحاد السوفييتي إلا أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك قبل أن يصبح قوة كبرى قادرة على الخروج من الحرب ضد السوفييت وهي متمتعة بامكانية التفوق على الامبرياليات الغربية.

3 ـ أن النازي والامبريالية الفرنسية والبريطانية تتلاعب بعضها ببعض، وأن هتلر إذا مازج بالاتحاد السوفييتي في هذه اللعبة الدولية الخطرة يستطيع أن يضرب ضربته في بولنده دون تدخل من أي من هذه القوى، وإذا رفض الإتحاد السوفييتي الوصول إلى اتفاق مع النازي يستطيع هتلر أن يوجه ضربته الأولى ضد الاتحاد السوفييتي في الوقت الذي تعصف فيه الامبريالية اليابانية بأراضي السوفييت في اتجاه منغوليا وبحيرة بيكال. وحيث إن الاتحاد السوفييتي غير قادر على القتال في جبهتين فعليه أن يسير في واحد من الطرفين: ـ

أ ـ عقد حلف مع فرنسا وبريطانيا ضد أي عدوان ألماني على بولنده أو الإتحاد السوفييتي.

ب ـ أو الوصول إلى تفاهم مع هتلر.

عـرض سـتالين عـلى بريطانيـا وفرنسـا فكـرة تكويـن حلـف دفاعـي ضـد ألمانيـا

بعد أن طالب هتلر بدانزج، ولكن وضعت بريطانيا والدول الأوروبية أكثر من عقبة في وجه قيام هذا التحالف الذي كان من وجهة نظر داهية السياسة البريطانية ونستون تشرشل مفتاح الأمان لبريطانيا والعالم ضد نيات هتلر العدوانية وكانت العقبات التي حالت دون قيام هذا الحلف: ـ

1 ـ كان دلادييه ـ رئيس الوزارة الفرنسية ـ شديد الكراهية للشيوعيين الفرنسيين وللشيوعية الدولية، وكان يسعى إلى الوصول إلى تفاهم ما مع الألمان بعد نكبة تشيكوسلوفاكيا.

2 ـ كان الكولونيل (بيك) ـ وزير خارجية بولنده ـ لا يقبل تعاونا مع ستالين على اعتبار أن الشيوعية ـ في نظره ـ أخطر من النازية.

3 ـ كانت بريطانيا ـ على يد تشمبرلن ـ تنتقل بين المعسكرين (السوفييتي والألماني) تحث هذا على التفاهم معها ضد الآخر. الأمر الذي أفقد الإتحاد السوفييتي ثقته فيه، وعول ستالين على مواجهة الخطر مباشرة مع القوة القادرة على تحريك هذا الخطر أو وقفه. أما وقد عقدت الإمبريالية الغربية (ميونخ) على طريقتها الخاصة، فليجرب الإتحاد السوفييتي حظه في مواجهة مباشرة مع هتلر بعيدا عن مؤامرات تشمبرلن وتحريضات فرنسا. بل إن ستالين باتفاقه مع هتلر يستطيع أن يوقف الضغوط اليابانية العسكرية والسياسية على أراضي السوفييت في أقصى الشرق.

يتضح من هذا أن الاتحاد السوفييتي بعد أن استنفد جهوده في خلق حلف أوروبي ضد ألمانيا على النحو الذي كان موجوداً قبل الحرب العالمية الأولى، سعى إلى حماية نفسه من ضربة قاصمة ألمانية ـ يابانية، تصفق لها دوائر الرأسمالية الامبريالية في واشنجتن ولندن وباريس وبروكسل قبل برلين وروما وطوكيو.

ودارت المفاوضات السوفييتية ـ الألمانية في تموز ـ آب 1939، ووقع ميثاق

عدم إعتداء بين الدولتين في 13 أغسطس ـ آب ينص على ما يلي:

1 ـ الإمتناع عن استخدام القوة.

2 ـ الوقوف على الحياد ازاء الطرف الثاني إذا اشتبك في حرب مع دولة ثالثة.

يرى مؤرخو الغرب أن هذا الميثاق السوفييتي الألماني كان يتضمن تفاهما على اقتسام لأوروبا الشرقية بين الدولتين. بينما حدد مؤرخو السوفييت هذه الخطوة بأنها هدفت إلى إنقاذ الإتحاد السوفييتي من نكبة غزو ياباني من الشرق الأقصى وألماني من بروسيا وبولنده وانجليزي فرنسي من الشرق الأوسط وبذلك يكون الميثاق الألماني السوفييتي قد منع وقوع هذه الجريمة الكبرى ويكون قد «مزق الجبهة المناهضة للسوفييت التي أقيمت في ميونخ، وهو أمر من مصلحة السلام».، ولم يخف المؤرخون السوفييت أن ساسة موسكو كانوا يؤكدون منذ البداية أن هتلر ما كان ليبقى على هذا الميثاق طويلا وانما كان يؤجل فقط لحظة الصدام معه.

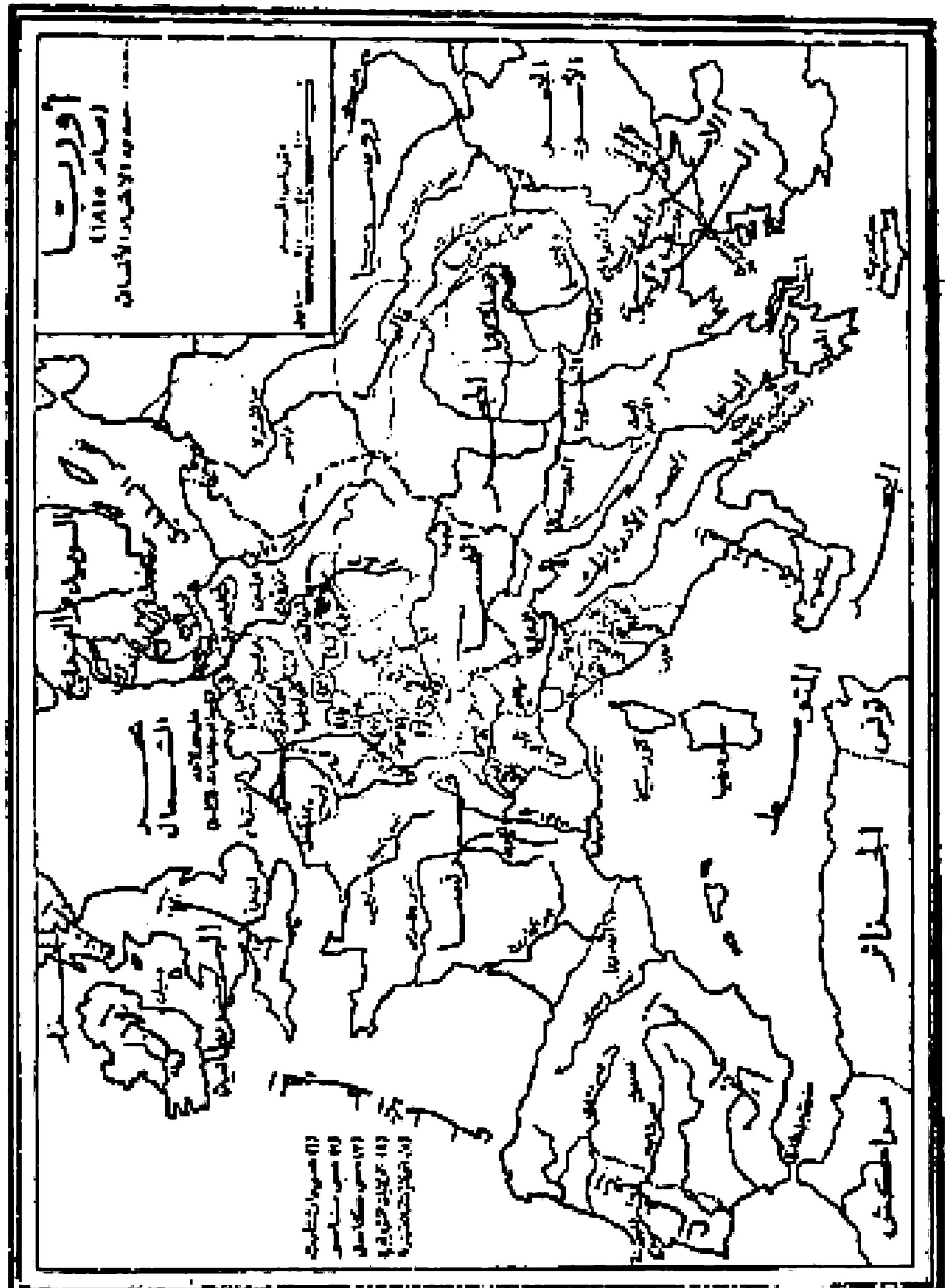
كذلك يركز المؤرخون السوفييت على نتيجة هامة أهملها المؤرخون الغربيون، وهي الأزمة التي وقعت بعد توقيع الميثاق بين حكومتي برلين وطوكيو حيث قدمت حكومة اليابان احتجاجا إلى حكومة ألمانيا على عقد الميثاق الذي وصفته بأنه «يتناقض مع ميثاق مكافحة الكومنترن نصا وروحاً» وأدى ذلك إلى استقالة وزارة (هيرانوما)، وإلى الوصول إلى تسوية بين الاتحاد السوفييتي ومنغوليا واليابان في 15 أيلول ـ سبتمبر 1939 بشأن مشكلات الحدود هناك.

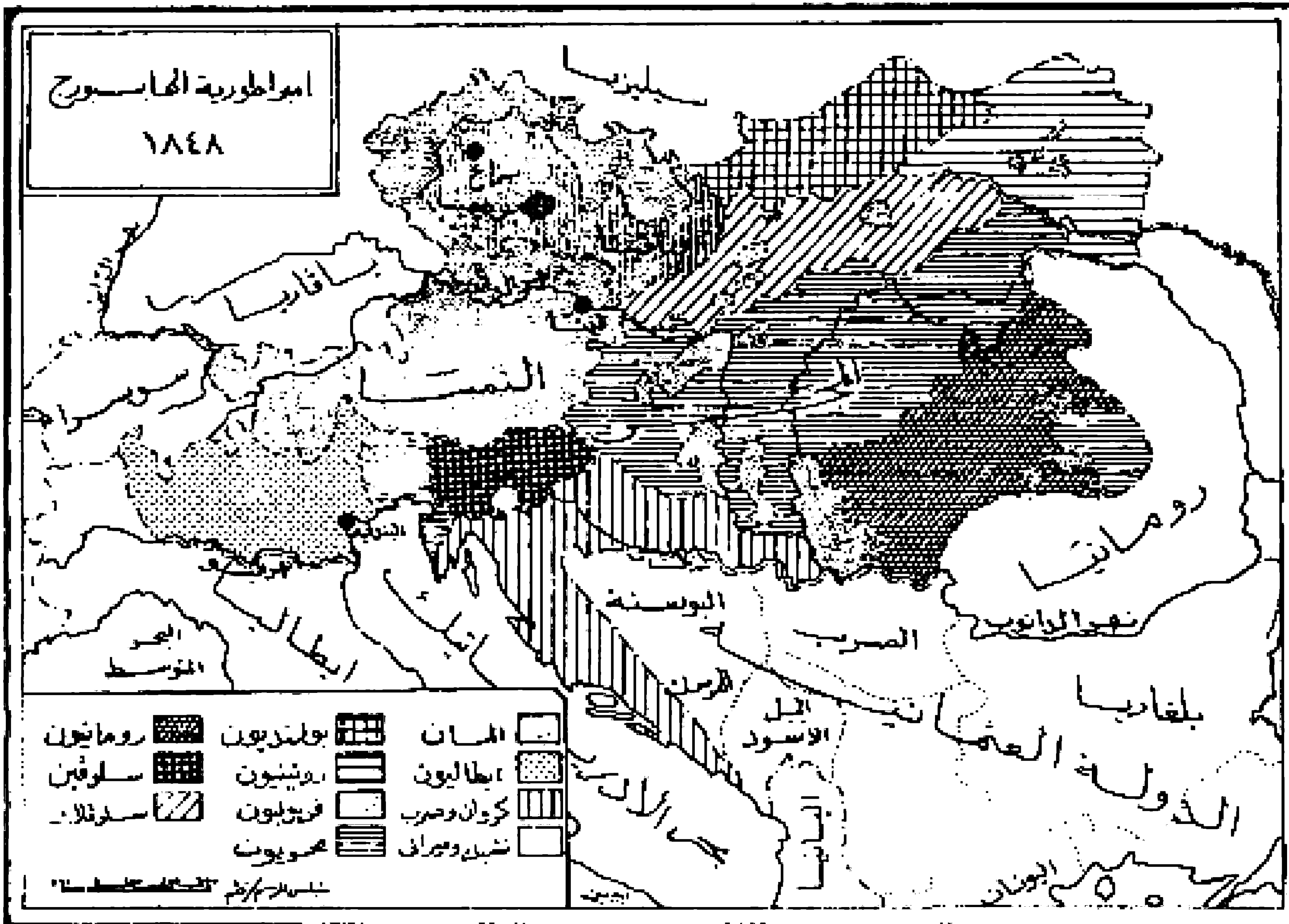
ومهما كان وقع هذه المعاهدة. فقد ظل الطرفان السوفييتي والألماني على نفس العداء العميق يراقب كل منهما الآخر بكل حذر وريبة.

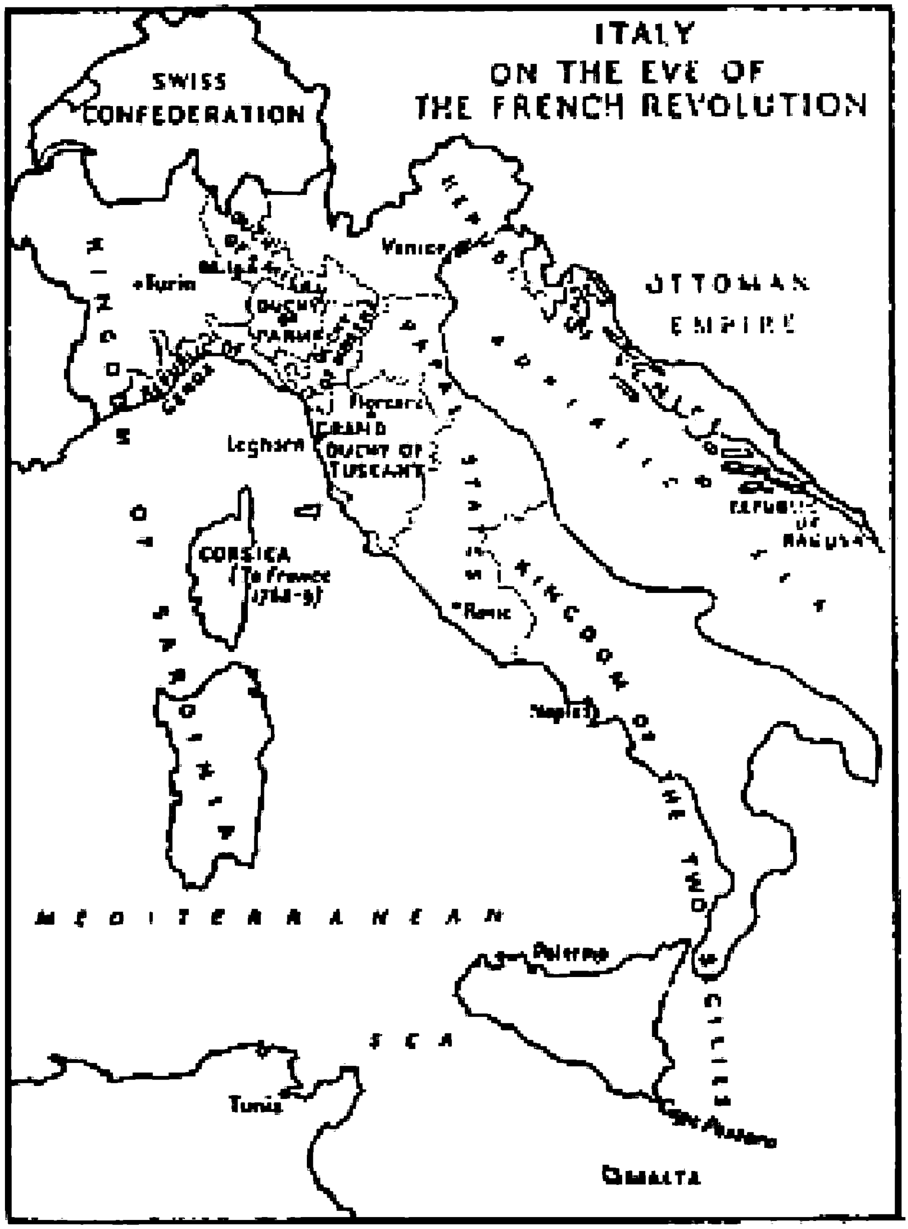
ومما لا شك فيه أن هذا الميثاق الألماني ـ السوفييتي أعطى لهتلر الفرصة للتحرك ضد بولنده. مطالباً بتوحيد الألمان، وهو يضمر القضاء عليها. فكانت

صورة هذه الأزمة تكرارا لما حدث من قبل مع النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ولكنها كانت الصورة الأخيرة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

كانت الحركة النازية في دانتزيج قد شجعت ألمانيا على التدخل باسم الألمان وليس باسم التوسع، وباسم انقاذ الألمان من الاضطهاد العنصري البولندي، وردت بريطانيا وفرنسا على ذلك بتقديم ضمانة قوية لبولنده، وعقدت معها حلفاً (مارس ـ آذار 1939). وبعد عقد الميثاق الألماني ـ السوفييتي شدد هتلر من ضغطه على بولنده وحاولت بريطانيا كعادتها على يد تشمبرلن أن تتوصل إلى حل وسط ولكن في هذه المرة لم تكن مخلصة للحل الوسط، ومن ناحية ثانية كانت حكومة بولندة مصرة على عدم التنازل عن أي شيء لهتلر، وحدد هتلر أول سبتمبر للقضاء على بولنده، وبدأ الغزو الألماني لها في ذلك التاريخ مفتتحا الحرب العالمية الثانية التي أخذ يتسع نطاقها حتى شملت العالم بأسره ولم تنته إلا في 1944 بالنسبة لإيطاليا وفي ابريل ـ نيسان 1945 بالنسبة لألمانيا وفي آب ـ اغسطس بالنسبة لليابان بالاستسلام التام دون قيد او شرط.




امبراطورية الهابسبورج
١٨٤٨
رومانيا
بلغاريا
الدولة العثمانية
نهر الدانوب
الصرب
البوسنة
الجبل الأسود
النمسا
بافاريا
ايطاليا
البحر المتوسط
المان
ايطاليون
كروات وصرب
بولنديون
روثينيون
فريوليون
مجريون
رومانيون
سلوفين

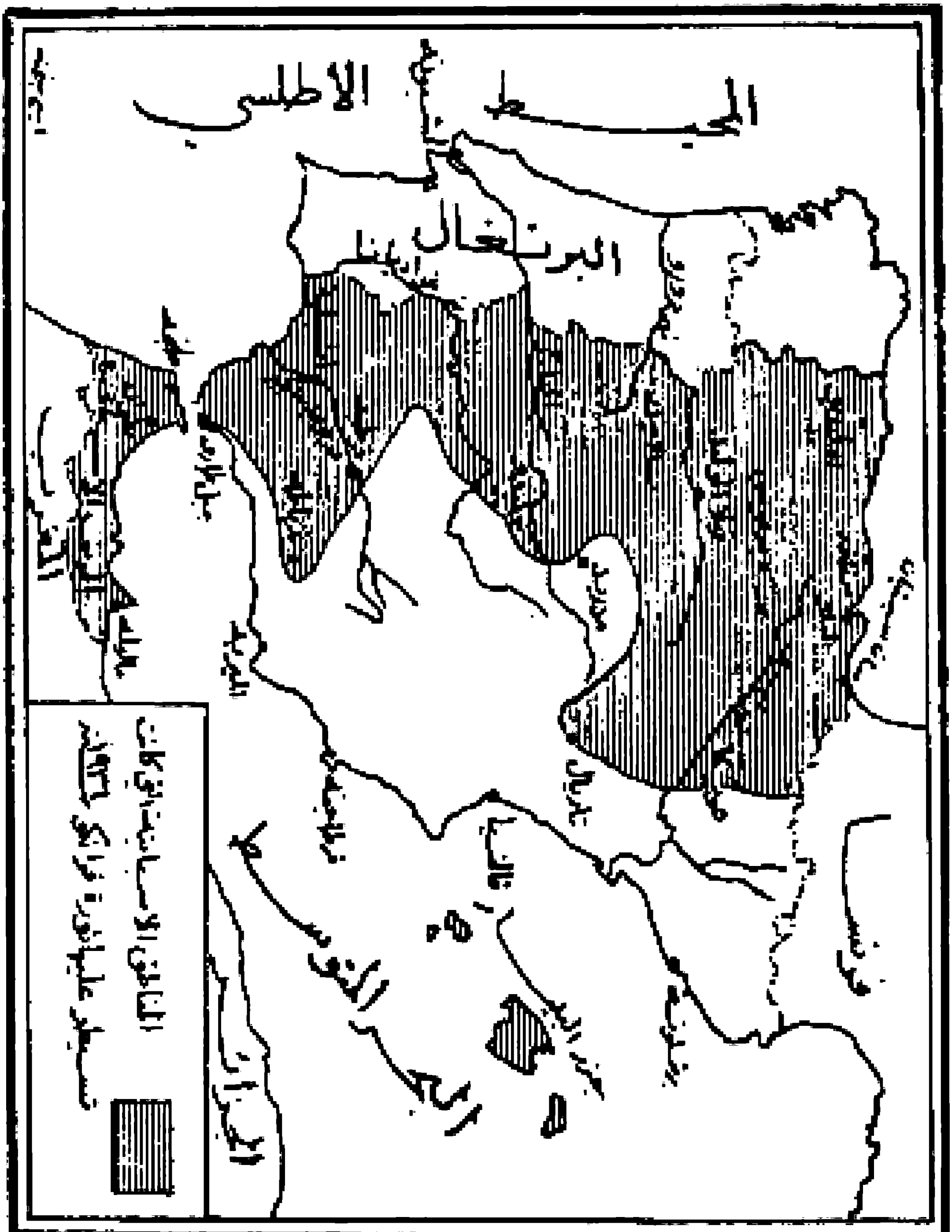

ITALY
ON THE EVE OF
THE FRENCH REVOLUTION
SWISS
CONFEDERATION
OTTOMAN
EMPIRE
Turin
Venice
DUCHY OF PARMA
Florence
GRAND DUCHY OF TUSCANY
Leghorn
CORSICA
Rome
Naples
Palermo
Tunis
MALTA
MEDITERRANEAN
SEA


افريقية
في القرن التاسع عشر
مصر
السودان
الحبشة
الجزيرة العربية
افريقية الفرنسية
الجزائر
مراكش
طرابلس
السنغال
سيراليون
ليبيريا
الكنغو
انجولا
(برتغالية)
رأس الرجاء
المحيط الأطلسي
المحيط الهندي

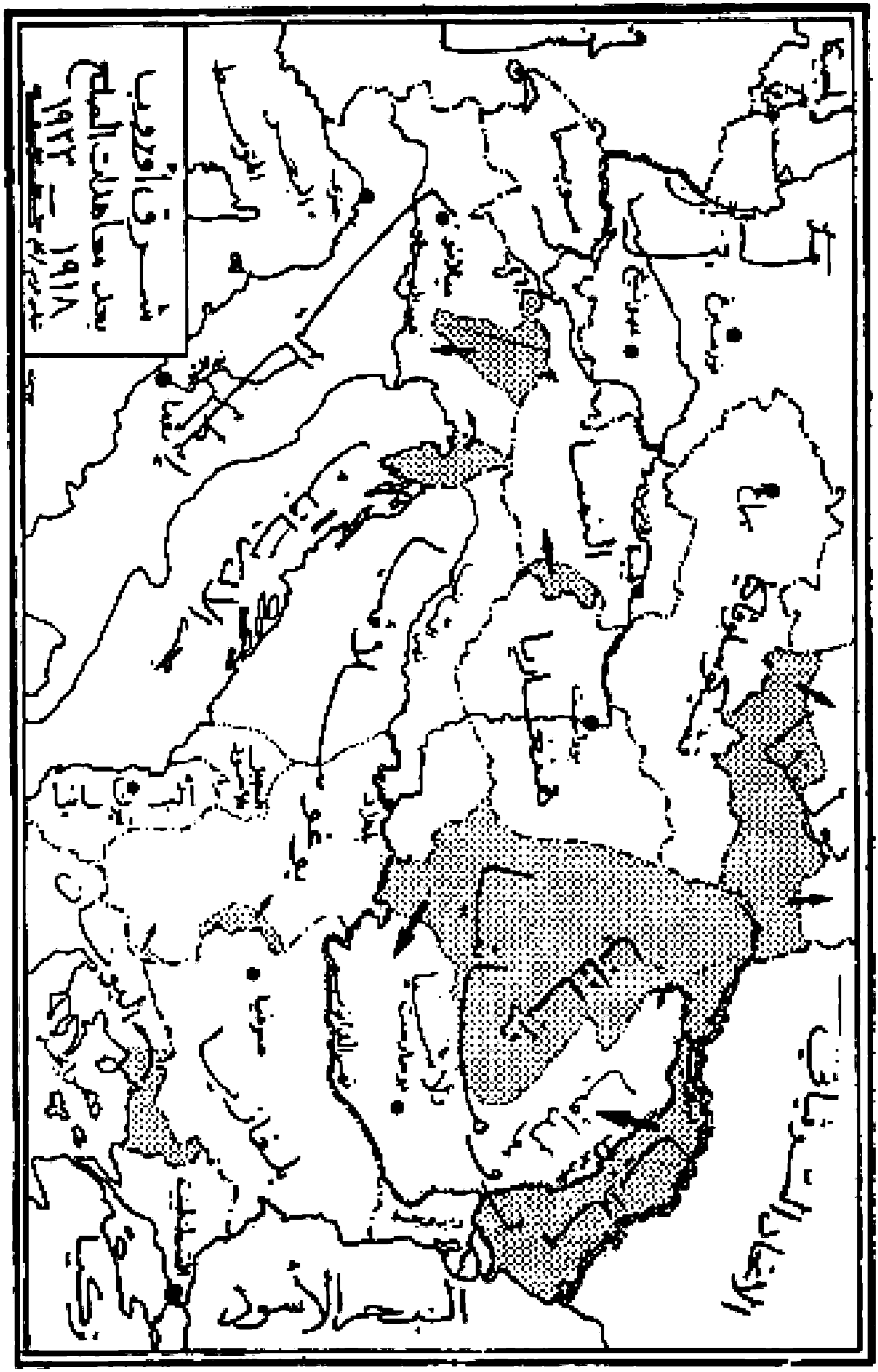

النمسا
المجر
رومانيا
ولاشيا
الصرب
البوسنة
بلغاريا
الروملي الشرقي
البحر الأدرياتي
إيطاليا
الدولة العثمانية
اليونان
جزيرة كريت
رودس
الحدود المقترحة في معاهدة
سان ستيفانو ١٨٧٨
المجر والنمسا
الصرب
بلغاريا



أوربا قبل الحرب العالمية الأولى
١٩١٤ – ١٩١٨



المحيط الأطلسي
البرتغال


البحر الأسود

Israel and the International Law إســــرائيــل والقــانــون الـدولـــي

Dr. Abdelrahman Mohamad Ali

هذا الكتاب

يقدم هذا الكتاب نحو عشرين بحثاً علمياً موثقاً في القانون الدولي، ويكشف على أيدي خبراء قانونيين كبار الكثير من أوجه انتهاكات "إسرائيل" للقانون الدولي؛ ليس فقط في مجال جرائم الحرب والعدوان والاحتلال، وإنما أيضاً في مجال الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين نتيجة تهجيرهم ومنعهم من حق العودة، ونتيجة حصارهم، ومصادرة أراضيهم وبناء المستوطنات، وإقامة جدار الفصل العنصري، وضمّ القدس وتهويدها. كما يكشف الجرائم المرتكبة بحق الأطفال والنساء، وبحق الأسرى، وتلك المرتكبة نتيجة عمليات الاغتيال المتعمد.

وبلا شكّ فإن هذا الكتاب يعدّ مرجعاً أساسياً ومحدّثاً لكل المعنيين بحقوق الشعب الفلسطيني، ولكل المهتمين بالقانون الدولي، ولكل المتابعين والناشطين في مجالات حقوق الإنسان.

ويصدر هذا الكتاب تتويجاً لجهد استمر نحو عام في تحديث وتحرير أوراق العمل التي قُدّمت في المؤتمر الدولي الذي عقده مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في 4-2009/11/5، بعنوان "إسرائيل والقانون الدولي"، وبمشاركة نخبة من أبرز الخبراء في القانون الدولي. كما تمّ إضافة عدد من الفصول المهمة إليها.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net